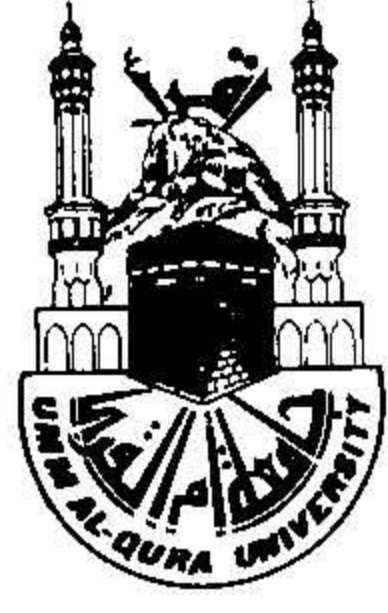


من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
**جامعة أم القرى**  
معهد البحوث العلمية  
مركز إحياء التراث الإسلامي  
مكة المكرمة

# البديح في علم الحربية

للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات  
مجد الدين ابن الأثير ( ت ٦٠٦ هـ )  
الجزء الأول ( المجلد الأول )

تحقيق ودراسة

د / فتحي أحمد عليّ الدين

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

١٤٢٠ هـ



ح جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

ابن الأثير ، المبارك بن محمد

البديع في علم العربية / تحقيق فتحى على الدين - مكة المكرمة .

٤٧٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم ( سلسلة من التراث الإسلامى ) .

ردمك : ٧-٠٠٦-٠٣-٩٩٦٠ ( مجموعة )

١-٠٠٤-٠٣-٩٩٦٠ ( ج ١ )

ردمد : ٣٧٥٩-١٣١٩

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- على الدين ،

فتحى ( محقق ) ب- العنوان ج- السلسلة

١٥ / ١٤٠٣

ديوي ١، ٤١٥

رقم الايداع : ١٥ / ١٤٠٣

ردمك : ٧-٠٠٦-٠٣-٩٩٦٠ ( مجموعة )

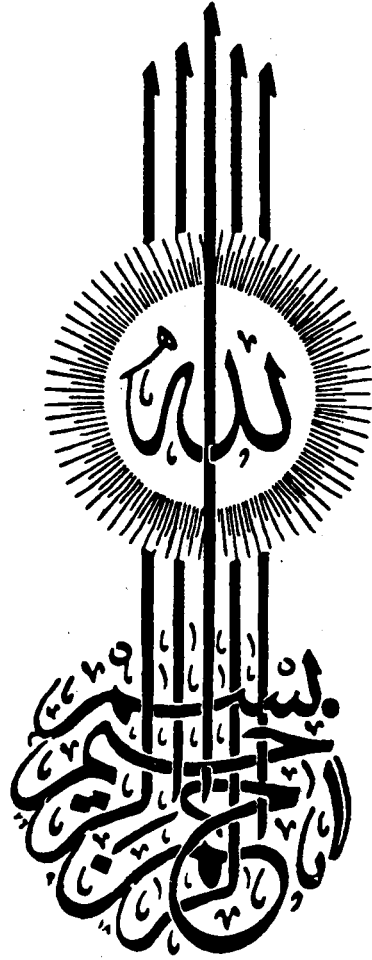
١-٠٠٤-٠٣-٩٩٦٠ ( ج ١ )

ردمد : ٣٧٥٩-١٣١٩

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى





بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا  
ونبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد ، فقد شرفني أخي وصديقي **الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان**  
العثيمين حين كان مديراً لمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامى بجامعة  
أم القرى ، حرسها الله وصانها ، بأن طلب مني القيام بتحقيق الجزء الأول من  
كتاب " البديع فى علم العربية " لأبى السعادات المبارك بن محمد ، مجد الدين  
المعروف بابن الأثير الجزري رحمه الله ، وأجزل مثوبته .  
وقد أهداني الأخ **الدكتور/عبد الرحمن** مصورة لنسخة الجزء الأول -  
وهي نسخة وحيدة - من " البديع " .

وفي أثناء قيامى بالعمل علمت بأن أخي **الدكتور/صالح العايد** قد وقع  
اختياره على الجزء الثاني من " البديع " ليكون موضوع رسالته للدكتوراه فى  
كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .  
وقد يسر الله لأخي **الدكتور/ صالح** أن يتم دراسة الكتاب وتحقيق الجزء  
الثاني منه قبل أن أتم أنا إنجاز عملي فى تحقيق الجزء الأول .  
وكان ذلك حافزاً لي أن أضعف الجهد لكي أنهي عملي ، حتى أتم الله -  
وله الحمد والمِنَّة - نعمته على بإنجاز تحقيق الجزء الأول من " البديع " .  
واتفقنا - **الدكتور/صالح** وأنا - على أن نقدم الكتاب إلى مركز البحث  
العلمي ؛ ليطلع كاملاً فنتم به الفائدة إن شاء الله .

ووافق مجلس إدارة البحث العلمي - مشكوراً - على طبع الكتاب كاملاً  
بعد تقويمه من أستاذين متخصصين .  
واستدركت ما أشار به الأستاذان المحكمان ، وأفاد الكتاب ومحققاه من

ملاحظاتهم القيمة وتصحيحاتها السديدة ، وسبحان من تفرد بالكمال .  
وبعد قراعتي لعمل أخي الدكتور/ صالح العايد وجدته - حفظه  
الله، وأدام عليه نعمة التوفيق - قد قدم بين يدي تحقيقه للجزء الثاني من  
"البديع" دراسة شاملة وافية للكتاب بجزئيه الأول والثاني ؛ إذ أن الدراسة  
الجامعية تحتم على الطالب دراسة الكتاب كله .

ومن ثم رأيت أن دراسة أخي الدكتور/ صالح للكتاب لا تتحمل  
مزيداً، ولا تترك مجالاً لإضافة .

بيد أنني رأيت أن أسهم بجهد متواضع ، يضاف إلى الجهد الكبير الذي  
بذله الأخ الكريم ، وهذا الإسهام - على تواضعه - خاص بالجزء الأول ، وهو  
الجزء الذي جعله ابن الأثير خاصاً بأبواب النحو ؛ إذ أن الجزء الثاني الذي  
حققه أخي الدكتور/ صالح خاص بأبواب الصرف .

وسأشير هاهنا إلى ما أضفته من مسائل إلى ما ذكر الأخ  
الدكتور/ صالح في الدراسة .

أولاً : في الكلام على الإيجاز في الأدلة والعلل .

من رقم (١) إلى رقم (١٠) من ص ٨٤ إلى ص ٨٩ ( السطرين الأول  
والثاني).

ثانياً : في الكلام على أنه قد يبسط القول ، ويزيد الشرح .. الخ  
من رقم (١) ص ٩٢ إلى رقم (٢) ص ٩٣ ( السطور الخمسة الأولى  
فقط) .

ثالثاً : في الكلام على مصادر الكتاب الأساسية ، عند الكلام على منهجه في  
ذلك .

من ص ١١٠ إلى آخر ص ١١٣ .

رابعاً : في الكلام على نقل النحاة عنه .

من ص ١٣٨ إلى آخر ص ١٤٥ .

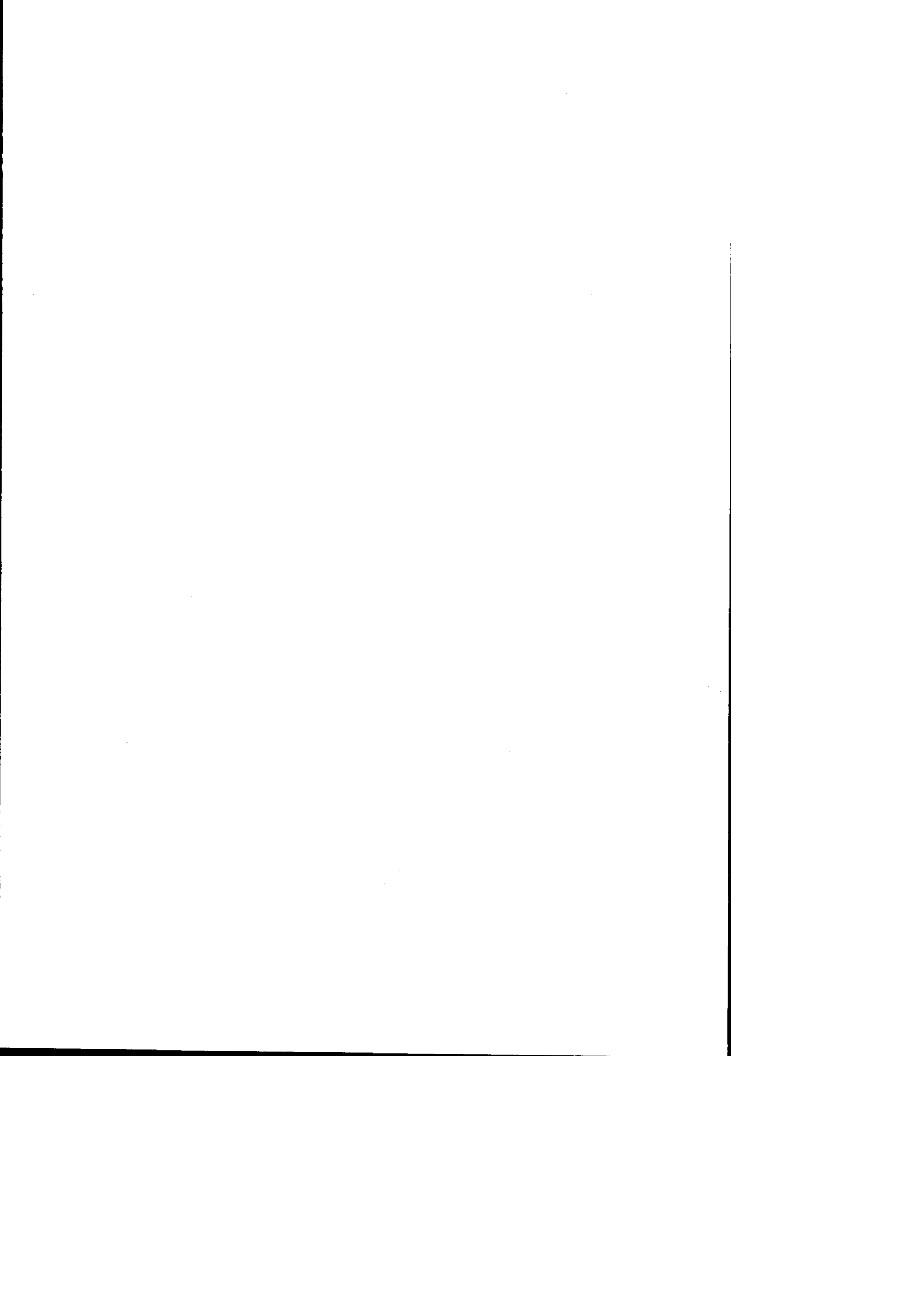
- خامساً : في الكلام على عرضه لمذهب البصريين والكوفيين .  
ص ١٤٦ - ١٤٧ رقم (١) ، (٢) .
- سادساً : في الكلام على موافقته الكوفيين أحياناً .  
من رقم (١) ص ١٤٩ إلى رقم (٢) ص ١٥٠ .
- سابعاً : في الكلام على شخصيته العلمية .  
من ص ١٥٣ إلى ص ١٦٢ .

هذا وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله أجمعين

**دكتور/ فتحي أحمد مصطفى على الدين**

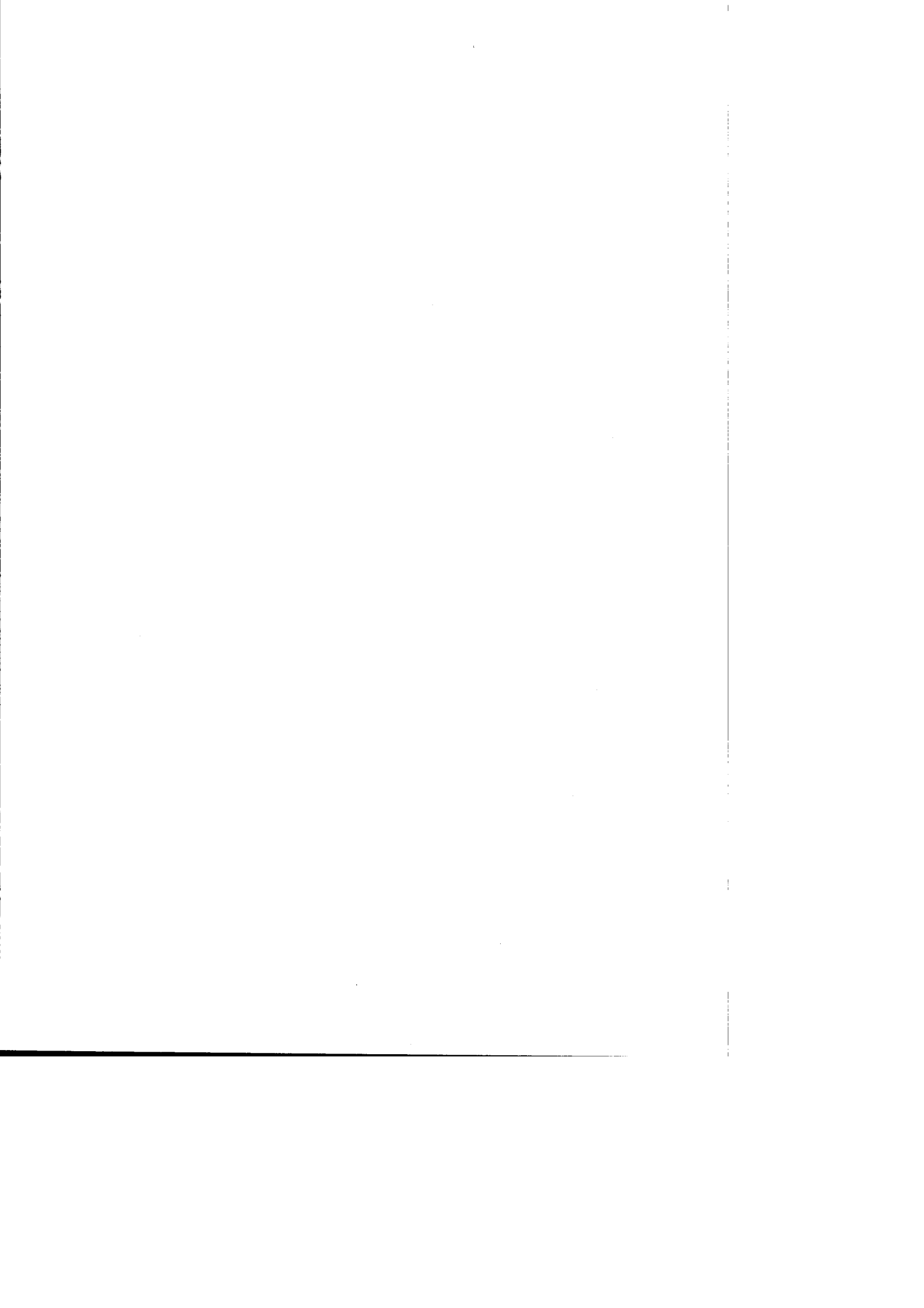
مكة المكرمة في ٢٤ جمادى الآخرة

سنة أربع عشرة وأربعمئة وألف من الهجرة المشرفة

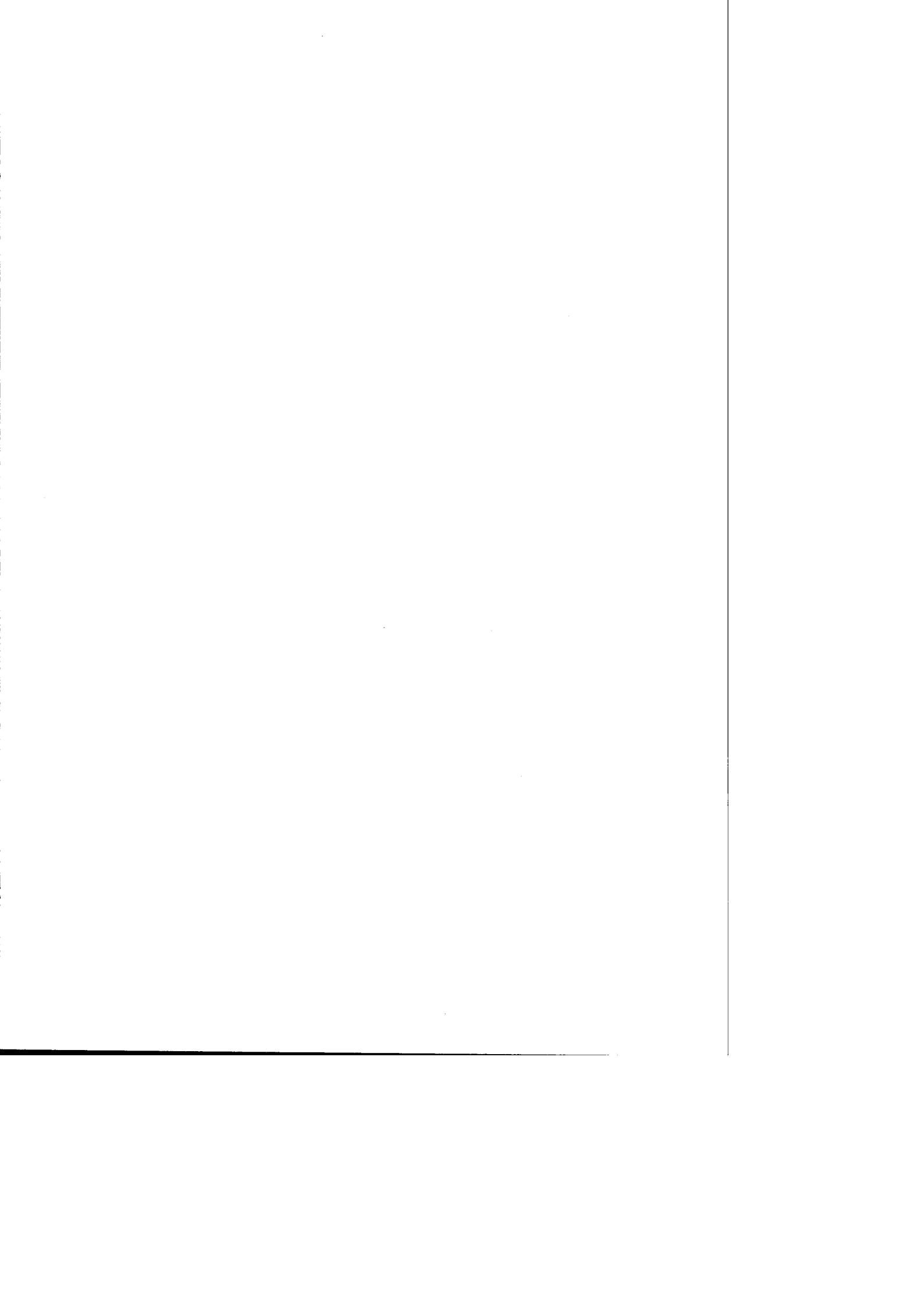


# الدراسة





ابن الأثير  
( حياته - ومؤلفاته )



بسم الله الرحمن الرحيم

## الفصل الأول ( مجد الدين بن الأثير )

عصره :

عاش ابن الأثير في شمال العراق في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وكان هذا العصر وسطاً بين مجد الأمة الإسلامية ، في عصر قوتها إبان حكم الخلفاء العباسيين الأوائل ، وبين سقوطها على أيدي التتار في منتصف القرن السابع الهجري ، بل كانت الحقبة التي عاش فيها ابن الأثير ممهدة لذلك السقوط بما حَفَلت به من تفريق للأمة الإسلامية وتنازع بين الحكام ، وقد ضعفت سلطة الخلافة العباسية في بغداد ، وسيطر السلاجقة على البلدان بما امتازوا به من قوة شكيمة ، ولم يبق للخلفاء من الخلافة إلا اسمها ، أما القوة الحقيقية فهي للسلاجقة ، فاقتسموا الأقاليم بينهم، فقد وزع ملكشاه السلجوقي <sup>(١)</sup> البلاد إلى مجموعة مقاطعات كانت تسمى (الأتابكيات) ، يحكمها أتابكة أقوياء .

وشهد النصف الثاني من ذلك القرن أوجَّ الجهاد الإسلامي لصد الصليبيين ، فكان السلاطين من آل زنكي يتنافسون في ذلك الجهاد الذي بدأه عماد الدين زنكي بن آق سنقر <sup>(٢)</sup> ، حتى تم النصر على يد صلاح الدين

(١) ترجمته في : وفيات الأعيان ( ٢٨٣ / ٥ ) .

(٢) ترجمته في : وفيات الأعيان ( ٣٢٧ / ٢ ) .

الأيوبي بفتح بيت المقدس ، سنة ( ٥٨٣ هـ ) (١) .

وكانت الموصل تحت حكم آل زنكي ، وكان أبناء الأثير من خاصتهم ،  
فحكّمها قطبُ الدين مودود بن عماد الدين زنكي من سنة ( ٥٤٤ هـ ) إلى سنة  
( ٥٦٥ هـ ) ، وقد قاتل قطب الدين الصليبيين مع أخيه نور الدين - حاكم  
حلب- وذلك في سنة ( ٥٥٩ هـ ) في بلاد الشام ، وأفنّوهم قتلاً وأسراً (٢) .  
وفي سنة ٥٦٢ هـ هاجم نور الدين وقطب الدين طرابلس ، وفتكوا بعدة  
قلاع ومدن للصليبيين ، وغنموا وأسروا، (٣) وبعد وفاة قطب الدين تولى حكم  
الموصل أبْنُه سيفُ الدين غازي بن قطب الدين مودود ( ٥٦٥ - ٥٧٦ هـ ) ، وكان  
سيفُ الدين ضعيفَ الرأي والتدبير ، ميالاً إلى اللهو والغناء ، غلب على أمره  
الوزراء وبطانة السوء ، ودخل في نزاع مع أخيه عماد الدين زنكي ، صاحب  
سنجار (٤) والخابور والرقّة ، وضعضعت دولته ، بل إنه قد أساء إلى وزرائه  
وكبار رجال دولته، وتوفي سنة ٥٧٦ هـ ، فتولى بعده ابنه عز الدين مسعود  
بن قطب الدين مودود ، ( ٥٧٦ - ٥٨٩ هـ ) ، وكانت مملكته ضعيفة ممزقة .

وسار صلاح الدين الأيوبي إلى الموصل، فملك ما حولها، وحدث قتال بين  
صلاح الدين وعز الدين، وحاصر صلاح الدين الموصل، ولم يستمر فيه خوفاً  
من إضعاف جيشه في أمر غير ذي بال ، فتركها وعاد إلى الشام ، وكان ذلك  
في سنة ٥٨١ هـ ، وظل عز الدين على الموصل فقط ، ولما توفي خلفه ابنه نور  
الدين أرسلان شاه ، ( ٥٨٩ - ٦٠٧ هـ ) ودخل في نزاع كبير مع عمه عماد

---

(١) الكامل ( ١١ / ٥٤٩ ) .

(٢) زبدة الحلب من تاريخ حلب ( ٢ / ٣١٩ ) ، تاريخ الموصل ( ٢٩٠ ) .

(٣) الكامل ( ١١ / ١٣٢ ) ، تاريخ الموصل ( ٢٩٠ ) .

(٤) ترجمته في وفيات الأعيان ( ٢ / ٢٣٠ ) .

الدين زكي بن قطب الدين صاحب سنجار ونصيبين ، ثم مع ابنه قطب الدين  
(١) بعد وفاة أبيه ، وسار نور الدين إلى نصيبين واستولى عليها ، وحاصر الملك  
العدل (٢) بن أيوب في ماردين ، وظل الأتابكة يتحاربون حتى شارفوا على  
الفناء ، وكان ابن الأثير الساعد الأيمن لنور الدين ، وكان يشير عليه  
كثيراً ، فعاش هذه الأحداث الأليمة ، بل كان أحد مُسَيِّرِهَا .

وقد كانت هذه الحقبة من الزمن من الناحية العلمية والأدبية مزدهرةً ، فلم  
يتوقف البحث والتأليف بسبب الحروب والانقسامات ؛ لأن الحكام كانوا  
يتنافسون في تقريب العلماء والشعراء والكتاب وتكريمهم ، فبرز مؤرخون ونحاة  
وأدباء منهم : ابن الخشاب (٣) (ت ٥٦٧ هـ) ، وابن الدهان سعيد بن المبارك  
(٥٦٩ هـ) ، وابن عساكر (٥٧١ هـ) (٤) ، وكمال الدين الأنباري (٥٧٧ هـ) (٥)  
والقاضي الفاضل (٥٩٦ هـ) (٦) ، والعماد الأصبهاني (٥٩٧ هـ) (٧) ، ومجد  
الدين بن الأثير (٦٠٦ هـ) ، والشاعر فتیان الشاغوري (٦١٥ هـ) (٨) ، وأبو  
البقاء العكبري (٦١٦ هـ) (٩) ، وابن قدامة (٦٢٠ هـ) (١٠) وياقوت الحموي

- 
- (١) ترجمته في وفيات الأعيان (٢ / ٣٣١) .
  - (٢) وفيات الأعيان (٥ / ٧٤ - ٧٩) .
  - (٣) وفيات الأعيان (٢ / ١٠٢ - ١٠٤) .
  - (٤) وفيات الأعيان (٢ / ٣٠٩ - ٣١١) .
  - (٥) وفيات الأعيان (٣ / ١٣٩ - ١٤٠) .
  - (٦) وفيات الأعيان (٣ / ١٥٨ - ١٦٣) .
  - (٧) وفيات الأعيان (٥ / ١٤٧ - ١٥٣) .
  - (٨) وفيات الأعيان (٤ / ٢٤ - ٢٦) .
  - (٩) وفيات الأعيان (٣ / ١٠٠ - ١٠٢) .
  - (١٠) فوات الوفيات (٢ / ١٥٨ - ١٥٩) .

(٦٢٦ هـ) (١) ، وعبد اللطيف البغدادي (٦٢٩ هـ) (٢) ، وعز الدين بن الأثير (٦٣٠) ، وضياء الدين بن الأثير (٦٣٧ هـ) ، وابن المستوفي (٦٣٧ هـ) (٣) وكانت الموصل من أكثر البلدان اهتماماً بالعلم ، تزخر بالعلماء والمدارس فكان فيها ما يزيد على ستين مدرسة في تلك الحقبة منها : المدرسة النظامية ، والأتابكية العتيقة ، والكاملية ، والزينية ، والعزبية والنورية والكمالية القضيوية ، واليوسفية والمجاهدية ، والمهاجرية ، والنفيسية والعلائية ومدرسة الجامع النوري (٤) .

وهكذا كانت الموصل وغيرها من بلاد المسلمين زاخرة بالعلم والعلماء ، ولكن الفرقة والتناحر بين الحكام كانا نذيرين بسقوط وخيم ؛ فلم يفق الإخوة من صراعهم إلا على طبول التتار وجيوشهم تدك بغداد سنة (٦٥٦ هـ) .

- نسبه :

العلاء المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد (٥) بن عبد الكرم بن

(١) وفيات الأعيان (٦ / ١٢٧ - ١٢٩) .

(٢) فوات الوفيات (٢ / ٣٨٥ - ٣٨٨) .

(٣) وفيات الأعيان (٤ / ١٤٧ - ١٥٢) .

(٤) تاريخ الموصل (٣٤٣ - ٣٥١) .

(٥) في عنوانات النسخ المخطوطة من كتب مجد الدين بن الأثير ، " البديع في علم العربية " و " منال الطالب في شرح طوال الغرائب " و " المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأدواء والنوات " التي يبدو أنها جميعاً بخط ابن أخيه شرف الدين محمد بن نصر الله ، فيها اسم المؤلف: المبارك بن محمد بن عبد الكرم ، وكذلك في السماعيات التي بخط أخيه عز الدين علي بن محمد في المرصع ومنال الطلب وجامع الأصول في أحاديث الرسول وبخطه . قال الذهبي - في تاريخ الإسلام ق : ٩٦ - في ترجمة أخيه عز الدين بن الأثير : ( كان يكتب بخطه علي بن محمد بن عبد الكرم الجزري ، وكذا ذكره الحافظ المنذري والفوطي في معجمه وابن الظاهري في تخريجه للصاحب مجد الدين العقيلي ، وأبو الفتح بن الحاجب في معجمه وغيرهم ، على سبيل الاختصار ، وله أشباه ونظائر وإنما هو علي بن محمد بن محمد بلاريب ) .

عبدالواحد الشيبانيّ الجزريّ ، الموصليّ ، الإربليّ ، الشافعيّ ، أبو السعادات  
مجد الدين بن الأثير (١) ، والأثير لقب لوالده (٢) .

#### مولده ونشأته :

ولد مجد الدين بجزيرة ابن عمر المعروفة أيضاً بالجزيرة العمرية (٣)  
وإليها نُسبَ فقيلاً : الجزري ، وكانت ولادته في أحد ربيعي سنة أربع وأربعين  
وخمسمائة (٤) . ولم يخالف في تحديد سنة ولادته إلا إلى ابن تغري بردي وأبو  
شامة ؛ إذ ذكرا أنه ولد سنة أربعين وخمسمائة (٥) .

ونشأ في جزيرة ابن عمر وكان والده على ديوانها نائباً عن قطب الدين  
مودود بن زنكي بن آق سنقر (٦) - كما سيأتي إن شاء الله تعالى (٧) .  
ثم انتقل الأثير وابناؤه إلى الموصل سنة ( ٥٦٥ هـ ) (٨) ، وبها تعلم على  
كبار علمائها، وإليها نسب فقيلاً: " الموصلية " .

#### أسرته :

ابن الأثير من قبيلة شيبان ، وهي قبيلة عربية أصيلة ذات تاريخ وأمجاد،

---

(١) عقود الجمان في شعراء هذا الزمان ( ٦ / ١١٥ ) .

(٢) معجم الأدباء ( ١٧ / ٧١ ) .

وهي الآن تابعة لتركيا .

(٤) عقود الجمان ( ٦ / ١١٥ ) .

(٥) النجوم الزاهرة ( ٦ / ١٩٨ ) ، الذيل على الروضتين ( ٦٨ ) .

(٦) ترجمته في وفيات الأعيان ( ٥ / ٣٠٢ ) .

(٧) ص : ٤٥ .

(٨) تاريخ ابن الفرات : المجلد ٥ ، الجزء ١ ، ص ١٠٠ ، معجم الأدباء ( ١٧ / ٧١ ) ، وفيات

الأعيان ( ٤ / ١٤١ ) ، وفي ذيل مرآة الزمان ( ١ / ٦٤ ) :

( وانتقل - أي ضياء الدين بن الأثير - مع والده في رجب سنة تسع وسبعين وخمسمائة ) .



وحظيت أسرته - بالإضافة إلى النسب العريق - بالجاه ، والسلطان والمال الوفير ، فوالده كان أحد المقربين من أتابكة الموصل ، بل كان أحد رجالات الدولة ، وقبل أن ينتقل إلى الموصل كان والياً على بلده " جزيرة ابن عمر " ، وكان الأثير يملك ضياعاً وبساتين وقرى ، فله في جزيرة ابن عمر قرية تسمى " العقيمة " (١) ، وله في جنوب الموصل قرية تسمى " قصر حرب " (٢) ، وكانت لأثير الدين تجارة وافرة وقوافل تتابع من الشام إلى العراق ، فجمعت هذه الأسرة بين المكانة العالية نسباً وجاهاً وغنى ، فتفرغ أبناؤها لطلب العلم على علماء الجزيرة ثم الموصل وغيرها ، فأضافوا إلى الغنى والجاه علماً غزيراً ، فجمعت هذه الأسرة أسباب الفخر كلها .

فشارك أبناء الأثير - كما شارك أبوهم - في الحكم ، فكان السلاطين والوزراء يستشيرونهم ، ويقدرون فيهم النبوغ وبعد النظر ، وكما سيأتي (٣) فإن مجد الدين تولى مناصب عالية في أتابكية الموصل ، وعرضت عليه الوزارة غير مرة فأبى ، وذكر ابن كثير : أن عز الدين وزرَّ لبعض ملوك الموصل (٤) ، وأما ضياء الدين فكان وزيراً للملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٨٧هـ) (٥)

#### والده :

هو : أثير الدين أبو الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الشافعي (٦) . لم يذكره من المؤرخين إلا ابنه عز الدين في بعض

(١) التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (١٤٧) .

(٢) الكامل (٥/٥٧٢) .

(٣) ص : ٤٥ - ٤٧ .

(٤) البداية والنهاية (١٣/١٣٩) .

(٥) انظر ص : ١٠٠ .

(٦) معجم الأدباء (١٧/٧١) .

الحوادث الواقعة في الموصل ، وكان ذكره له مقتضياً ، فلم يحدد سنة ولادته ولا وفاته .

ولكن يتبين من حديثه عنه أنه كان أحد المقربين من حكام الموصل خاصة عماد الدين زنكي <sup>(١)</sup> ، ففي عام (٥٤١هـ) ، سار أثير الدين إلى قلعة جعبر حينما كان يحاصرها عماد الدين <sup>(٢)</sup> ، وذكر ابنه عز الدين أن أباه كان في عام ٥٦٥ هـ يتولى ديوان جزيرة ابن عمر نائباً عن قطب الدين <sup>(٣)</sup> ، بل يبدو أنه كان يشغل هذا المنصب قبل سنة ٥٥٥ هـ ، ففي تلك السنة يذكر عز الدين أن الوزير جمال الدين أبا جعفر بن علي بن أبي منصور الأصفهاني <sup>(٤)</sup> استدعى والده أثير الدين وقال له : ( قد استقر الأمر كيت وكيت ، فتعود إلى الجزيرة ، وتقطع علائقك ، وتقضي أشغالك ، فإنني أريد أن أجعلك نائباً بالعراق ) <sup>(٥)</sup> .  
ولكنه استدعاه مرة أخرى ، وقال له : ( عد إلى بلدك ؛ فإن سليمان شاه <sup>(٦)</sup> لم ينتظم حاله <sup>(٧)</sup> ) .  
وذكر ابن الفرات <sup>(٨)</sup> ، وياقوت الحموي <sup>(٩)</sup> ، وابن خلكان <sup>(١٠)</sup> : أن أثير

(١) ترجمته في وفيات الأعيان (٢ / ٣٢٧ - ٣٢٩) .

(٢) الباهر (٧٨) .

(٣) الكامل (١١ / ٣٥٦ - ٣٥٧) ، الباهر (١٤٧) .

(٤) ترجمته في : وفيات الأعيان (٢ / ٧٢) .

(٥) الباهر (١١٥) .

(٦) هو : سليمان شاه بن السلطان محمد بن ملك شاه المقتول سنة (٥٥٦ هـ) .

(٧) الباهر (١١٥) .

(٨) تاريخ ابن الفرات (م ٥ ، ج ١ ، ص ١٠٠) .

(٩) معجم الأدباء (١٧ / ٧١) .

(١٠) وفيات الأعيان (٤ / ١٤١) .

الدين وأبناءه انتقلوا من جزيرة ابن عمر إلى الموصل سنة ( ٥٦٥ هـ ) ، ولم يخالف في ذلك إلا اليونيني ، فذكر في حديثه عن ضياء الدين بن الأثير أنه انتقل مع والده في رجب سنة تسع وسبعين وخمسمائة (١) .

ويؤيد القول الأول : أن ياقوت الحموي ذكر أن مجد الدين سمع الحديث بالموصل من أبي الفضل الطوسي ، وأبو الفضل توفي سنة ( ٦٥٨ هـ ) ، وربما كان انتقالهم بعد وفاة قطب الدين وترك أثير الدين عمله في جزيرة ابن عمر . وبعد هذا لم يذكر ابن الأثير أن أباه تولى منصباً ، وإنما ذكره في الحديث عن قوافل التجارة التي استولى عليها الصليبيون سنة ( ٥٦٧ هـ ) ، فذكر أن لوالده قافلة كانت من القوافل التي استولوا عليها (٢) .

وآخر مرة ذكر فيها أباه سنة ( ٥٨٧ هـ ) حينما حاصر عز الدين جزيرة ابن عمر ، فإن أثير الدين كان فيها ، لذا سمح عز الدين مسعود لمجد الدين بن الأثير أن يدخلها وقاله له : ( إن والدك أثير الدين له مدة ما رآك ، ولاشك أنه قد اشتاقتك ، فتدخل إليه وتسلم عليه وتساله الدعاء ) (٣) .

وسياتي (٤) أن نور الدين الذي تولى حكم الموصل سنة ٥٨٩ هـ عرض على مجد الدين بن الأثير الوزارة غير مرة ، ورفضها ، فلامه والده وأخوه . وقد ذكر بعض الباحثين : أن أثير الدين كان حياً عند وفاة ابنه مجد الدين سنة ( ٦٠٦ هـ ) (٥) . مستدلاً برسالة كتبها ضياء الدين إلى والده جواباً عن

(١) ذيل مرآة الزمان ( ٦٤ / ٨ ) .

(٢) الباهر ( ١٥٥ ) .

(٣) الباهر ( ١٨٧ ) .

(٤) ص : ٤٧ ،

(٥) الدكتور : نوري القيسي وهلال ناجي : رسائل ابن الأثير ( ٢٩ ) .

كتابه المخبر بوفاة أخيه ( ولم يسمّه ) أرسلها إليه من دمشق (١)  
وأظن أن هذه الرسالة ليست دليلاً كافياً للبت في ذلك ، لأن لأثير الدين  
ابناً غير مشهور اسمه أبو المظفر بن محمد بن محمد بن عبدالكريم سيأتي  
الحديث عنه (٢) ، فربما كان أخوه المتوفى هو : أبو المظفر وليس مجد الدين ؛  
لأن الرسالة الأتفة الذكر مرسله من دمشق ، وكانت إقامة ضياء الدين في  
دمشق من شهر ربيع الأول سنة ٥٨٧ هـ حتى رجب سنة ( ٥٩٢ هـ ) (٣) ، ولما  
يدخلها بعد ، بل إنه كان في سمسياط عند وفاة أخيه مجد الدين ، فقد وصلها  
في شهر ربيع الأول سنة ( ٥٩٨ هـ ) ولم يغادرها إلا في ذي القعدة  
سنة (٦٠٧هـ) (٤)

ثم إن الرسالة لم تصرح فيها باسم أخيه ، بل قال : ( ... فوقفت عليه  
وألفيته مخبراً بوفاة الأخ فلان ) (٥) ولا أظن أن ضياء الدين سيكني عن أخيه  
بقوله فلان ، لو كان المعني مجد الدين .

#### - إخوته :

وبنو الأثير ثلاثة قَدْ حَازَ كُلُّ مُفْتَخَرٍ  
فَمِـؤْرُخُ جَمْعِ الْعُلُومِ وَأَخْرُجَ الْوَزْرُ  
ومحدث كتب الحديث له النهاية في الأثر (٦)

١- علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري أبو

(١) رسائل ابن الأثير ( تحقيق : د. نوري القيسي وهلال ناجي ) : ٨٥ - ٨٧ .

(٢) ص : ١٢ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ( ٣٩٠ / ٥ ) .

(٤) انظر : وفيات الأعيان ( ٣٩١ / ٥ ) .

(٥) رسائل ابن الأثير ( ٨٦ ) .

(٦) تاج العروس ( أثر )

الحسن عز الدين بن الأثير، ولد في الرابع من جمادى الأولى سنة (٥٥٥ هـ) في جزيرة ابن عمر، ثم سكن الموصل، وتجوّل في عدد من البلدان، ونال مرتبة عالية عند الأمراء والعلماء، توفي بالموصل في شعبان سنة ٦٣٠ هـ له من الكتب: (الكامل في التاريخ)، و (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، و (اللباب في تهذيب الأنساب) و (التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية) وغيرها (١).

٢- نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير، ولد في جزيرة ابن عمر، يوم الخميس العشرين من شعبان سنة ٥٥٨ هـ، ثم سكن الموصل مدة، ثم انتقل إلى دمشق ثم مصر ثم حلب، ثم عاد إلى الموصل، ولي الوزارة للملك الأفضل بن صلاح الدين، وهو من العلماء الكتاب المترسلين، مات ببغداد يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٦٣٧ هـ.

وله كتب كثيرة، منها (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) و (الوشى المرقوم في حل المنظوم)، و (البرهان في علم البيان)، و (المعاني المخترعة في صناعة الإنشا)، و (المفتاح المنشأ في حديقة الإنشا)، و (الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور) وغيرها (٢).

---

(١) ترجمته في: تلخيص مجمع الآداب ٤/ق ١ / ٢٦٠ - ٢٦١، مرآة الزمان (٨/ق ١ / ٣٢) التكملة لوفيات النقلة (٣/٣٤٧ - ٣٤٨)، وفيات الأعيان (٣/٣٤٨ - ٣٥٠)، تذكرة الحفاظ (٤/١٣٩٩ - ١٤٠٠)، العبر - للذهبي (٥/١٢٠ - ١٢١)، طبقات الشافعية للسبكي (٨/٣٦٦ - ٣٦٧)، ابن الأثير المؤرخ - د. عبدالقادر طليمات.

(٢) ترجمته في:

عقود الجمان (٩/٢٦ ب - ٤٣ ب)، التكملة لوفيات النقلة ج (٣/٥٣٥)، وفيات الأعيان (٥/٢٨٩ - ٢٩٧)، دول الإسلام للذهبي (٢/١٠٩)، العبر - للذهبي (٥/١٥٦).

قال الذهبي : ( وكان بينه وبين أخيه عز الدين مقاطعة كُتبية ) (١) .  
ولضياء الدين ابن اسمه : شرف الدين محمد بن نصر الله الموصلِيّ  
مولود بها سنة ( ٥٨٥ هـ ) ، وقد توفي شاباً سنة ٦٢٢ هـ ، وله من الكتب  
( نزهة الأبصار في نعت الفواكه والثمار ) (٢) .  
ويبدو أنه كان ملازماً لعمه مجد الدين في رباطه ، يتضح ذلك من كتابته  
أسماء الذين سمعوا كتب ابن الأثير على مؤلفها ، وأنه ناسخ كتاب ( منال  
الطالب في شرح طول الغرائب ) ، وسيأتى الحديث عن ذلك (٣) .  
٣- أبو المظفر بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيبانيّ ، لم أعر على ترجمة  
له وهو ابن رابع لأثير الدين ، لم يعرفه كثير من الباحثين ، وقد تبين ذلك  
لي ممن أثبت سماعهم للجزء الأول من كتاب ( جامع الأصول في أحاديث  
الرسول ) (٤) فمنهم ( شمس الدين عبدالكريم بن أبي المظفر بن محمد  
ولد أخي المصنف (٥) . ولم أعر على ترجمة لشمس الدين عبدالكريم .  
ولأبناء الأثير عم يدعى " أحمد بن محمد عبدالكريم بن عبدالواحد  
الشيباني " ، ولده أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الشيبانيّ الموصلِيّ  
شمس الدين ، الكاتب ، المولود بَعِيدَ الستين والخمسائة .  
وقد تلمذ لأساتذة أبناء الأثير : كأبي الحرم مكّي بن ريان الماكسيني  
والخطيب أبي الفضل عبدالله بن أحمد الطوسيّ ، وقد كتب شمس الدين الإنشاء

(١) العبر ( ١٥٦ / ٥ ) .

(٢) ترجمته في : عقود الجمان ( ٦ / ٢٧١ أ ) ، مطالع البدر ( ١ / ١٢٧ ) .

(٣) ص : ٣٤ .

(٤) نسخة فيض الله أفندي رقم ( ٢٢٩ ) بخط المؤلف : استانبول - تركيا .

(٥) انظر : تلخيص مجمع الآداب ( ٢ / ٨٢٠ ) .

لنور الدين أرسلان شاه ، وبعده لولده الملك القاهر عز الدين مسعود ، وكان شاعراً وحافظاً لكتاب الله تعالى .

قال عنه ابن الشعار الموصلية : ( لم يكن في وقته مثله في البلاغة والكتابة وبراعة الترسل وحسن الخط ، وكان عاقلاً رزيناً وجيهاً مقبولاً ) (١)

توفي يوم الاثنين لإحدى عشرة ليلة بقيت من رمضان سنة ثلاث وعشرين وستمائة بالموصل (٢) .

من يعرف بـ ( ابن الأثير ) (٣) :

١- المبارك بن محمد : مجد الدين بن الأثير ، وهو مؤلف هذا الكتاب الذي نحققه .

٢- علي بن محمد : عز الدين بن الأثير .

٣- نصر الله بن محمد : ضياء الدين بن الأثير .

٤- أبو المظفر بن محمد بن محمد بن عبدالكريم .

٥- عبدالكريم بن أبي المظفر بن محمد ، شمس الدين بن الأثير .

٦- محمد بن نصر الله بن محمد بن عبدالكريم : شرف الدين بن الأثير (٤) .

٧- أحمد بن شرف الدين أبي الفضل سعيد بن محمد بن سعيد بن الأثير ، أبو العباس تاج الدين التنوخي الحلبي ، كاتب الإنشاء المتوفى بغزة سنة (٦٩١ هـ) (٥)

(١) عقود الجمان (٤/٢٥٦ ب - ٢٥٧ أ) .

(٢) ترجمته في عقود الجمان : ٤/٢٥٥ ب - ٢٦٠ أ) .

(٣) انظر : مجلة المجمع العلمي بدمشق - مجلد ٢٣ ، ج ٤ ص ٥٥٩ - ٥٦٠ .

(٤) سبق الحديث عنهم ص ٩ - ١١ .

(٥) انظر : السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ( ج ١ ق ٢ ، ص : ٧٢٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨١ ) ، ويعرف

بتاج الدين الحلبي .

- ٨- إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد الأثير ، أبو الفداء عماد الدين الحلبي المتوفى سنة ( ٦٩٩ هـ ) (١) وهو ابن تاج الدين الحلبي
- ٩- أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن الأثير ، نجم الدين الحلبي - وهو عماد الدين الحلبي - المتوفى بالقاهرة سنة ( ٧٣٧ هـ ) (٢)
- ١٠- ابن الأثير اليمني (٣) .
- ١١- مجد الدين محمد بن الأثير (٤) .
- ١٢- سعيد بن محمد بن سعيد ، شمس الدين بن الأثير ، كاتب الإنشاء المتوفى في السابع عشر من ذي القعدة سنة ( ٧٠٧ هـ ) ، بدمشق (٥) .
- ١٣- محمد بن شمس الدين سعيد بن محمد بن سعيد ، شرف الدين بن الأثير (٦) ، وهو ابن شمس الدين السابق الذكر .
- ١٤- الحسين بن أسد بن مبارك بن الأثير عبدالمملك بن عبدالله الأنصاري الحنبلي شمس الدين الواعظ ، المولود سنة ٦٤٩ هـ ، والمتوفى سنة ٧٣٥ هـ (٧) .
- ١٥- الحسن بن الأثير ، له رسالة في العمل بالمقنطرات (٨) .

- (١) ترجمته في (معجم المؤلفين : ٢ / ٢٥٩) ، وهو مؤلف كتاب (كنز البراعة في أدوات نوبي اليراعة)
- (٢) ترجمته في : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١ / ١١١ - ١١٢) ، وهو مؤلف (جواهر الكنز في البيان والبديع) .
- (٣) انظر : معجم المصنفين (٢٥) .
- (٤) الحوادث الجامعة لابن الفوطي (ص : ٣٣٣ ، ٤٤٨ ، ٤٩٠) ، وذيل مرآة الزمان (٤ / ٢٢٧ ، ٢٢٨)
- (٥) السلوك لمعرفة دول الملوك (ج ١ ، ق ٣ ، ص : ٩٢٧) .
- (٦) السلوك لمعرفة دول الملوك (ج ١ ، ق ٣ ، ص : ٨٩٥ ، ٩٢٢) ، (حوادث سنة ٧٠١ هـ)
- (٧) ذيل تذكرة الحفاظ - للحافظ ابن أبي المحاسن الدمشقي (١٥) ، الدرر الكامنة ٢ / المنهل الصافي م ٢ ج ق ٢١٣ .
- (٨) نواذر المخطوطات العربية في تركيا (١ / ٤٣١) .



١٦- علي بن أحمد بن سعيد بن محمد - بن الأثير، الحلبي الأصل، ثم المصري، كاتب السر بمصر، المتوفى سنة ( ٧٣٠ هـ ) (١).

#### - طلب ابن الأثير العلم :

نشأ ابن الأثير وإخوته في جزيرة ابن عمر التي كان أبوهم يتولى ديوانها ، وكان أثير الدين - فضلاً عن مركزه المرموق - غنياً يملك البساتين والضياع ، وله تجارة كبيرة، وقد حرص أبو الكرم على أن يربي أولاده ويعلمهم ، لذا لم يكن غريباً بروز ثلاثة من أبنائه ، كان كل واحد منهم يشار إليه بالبنان ؛ في علم من العلوم ، إذ اجتمعت لهم البيئة المعدة لنيل العلوم والرغبة القوية في ذلك .

قال مجد الدين بن الأثير موضحاً ذلك : ( ما زلت منذ ريعان الشباب وحادثة السن مشغولاً بطلب العلم ومجالسة أهله ، والتشبه بهم حسب الإمكان وذلك من فضل الله علي ولطفه بي أن حبه إلي ، فبذلت الوسع في تحصيل ما وُفِّضْتُ من أنواعه ، حتى صارت في قوة الاطلاع على خفاياه ، وإدراك خباياه ولم آل جهداً - والله الموفق - في إكمال الطلب وابتغاء الأرب ، إلى أن تشبثت من كلُّ بطرف ، تشبثت فيه بأضرابي ، ولا أقول تميزت به على أترابي ، فله الحمد على ما أنعم به من فضله وأجزل به من طوِّله ) (٢)

ولما انتقل ابن الأثير مع والده وإخوته إلى الموصل عام ( ٥٦٥ هـ ) كان فيها مجموعة من كبار علماء عصره ، لازمهم وأخذ عنهم ، قال ياقوت الحموي : ( حدثني أخوه أبو الحسن قال : قرأ أخى الأدب على ناصح الدين أبي محمد سعيد بن الدهان البغدادي ، وأبي بكر يحيى بن سعدون المغربي القرطبي وأبي

(١) البداية والنهاية ( ١٤٩ / ١٤ ) .

(٢) مقدمة ( جامع الأصول في أحاديث الرسول ) : ( ٢٥ / ١ ) .

الحَرَمِ مكي بن ريان شَبَّهَ الماكِسِينِيَّ النحويَّ ، الضرير ، وسمع الحديث بالموصل من جماعة منهم : الخطيب أبو الفضل بن الطوسي وغيره ، وقدم بغداد حاجاً ، فسمع بها من أبي القاسم صاحب ابن الخلِّ ، وعبدالوهاب بن سُكَيْنَةَ ، وعاد إلى الموصل فروى بها وصنَّف ، ووقف داره على الصوفية وجعلها رباطاً (١) .

وكلام ياقوت الحموي الذي نقله عن عز الدين بن الأثير جمع فيه جُلُّ شيوخ مجد الدين وسأترجم كلاً منهم ترجمة موجزة ، وسأذكر سائر شيوخه الذين لم يذكرهم أخوه عز الدين .

وقد سمع ابن الأثير الحديث الشريف ودرسه متأخراً ، قال ابن خلكان : ( وسمع الحديث متأخراً ولم تتقدم روايته ) (٢) .

وقال ابن الشعار الموصلية عنه : ( .. وسمع الحديث بأخرة ) (٣) .

### " شيوخه "

#### ١- ابن سعدون القرطبي (٤) :-

يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي ، القرطبي ، النحوي ، أبو بكر سابق الدين المولود بقرطبة ، سنة ( ٤٨٧ هـ ) ، وقيل : سنة

(١) معجم الأدباء ( ١٧ / ٧١ - ٧٢ ) .

(٢) وفيات الأعيان ( ٤ / ١٤١ ) .

(٣) عقود الجمان ( ٦ / ١٥ ب ) .

(٤) ترجمته في : وفيات الأعيان ( ٦ / ١٧١ ) ، النجوم الزاهرة ( ٦ / ٦٦ ) ، معجم الأدباء

( ٢٠ / ١٤ ) ، امرأة الجنان ( ٣ / ٣٨٠ ) ، غاية النهاية ( ٢ / ٣٧٢ ) ، بغية الوعاة

( ٢ / ٣٣٤ ) ، المختصر المحتاج إليه ( ٣ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ) ، العبر - للذهبي ( ٤ / ٢٠٠ )

شذرات الذهب ( ٤ / ٢٢٥ ) .

٤٨٦ هـ ، وقرأ على ابن القاسم خلف بن إبراهيم الحصار بقرطبة وغيره ،  
وقدم بغداد فقرأ على سبط أبي منصور الخياط ، والحسين بن محمد ابن  
عبد الوهاب الدباس ، المعروف بأبي عبدالله البار ، وسكن دمشق مدةً ، وأقرأ  
بها القرآن والنحو ، وانتفع به خلق كثير لحسن خلقه وتواضعه ، وسكن الموصل  
إلى أن مات بها يوم عيد الفطر سنة ( ٥٦٧ هـ ) .

## ٢- أبو الفضل الطوسي (١) :

عبدالله بن أحمد بن محمد بن عبدالقادر بن هشام الطوسي  
البغدادي ، الشافعي ، أبو الفضل المعروف بخطيب الموصل ، المولود في صفر  
سنة ٤٨٧ هـ والمتوفى بها سنة ( ٥٦٨ هـ ) .

## ٣- ابن الدهان (٢) :

سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله بن الدهان ، أبو محمد ناصح الدين  
النحوي ، من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية بولد ببغداد في  
رجب سنة ( ٤٩٤ هـ ) ، سمع الحديث من أبي القاسم هبة الله محمد بن  
الحسين ، وأبي غالب أحمد بن البناء ، ثم انتقل إلى الموصل فأقام يقرئ  
الناس ، إلى أن توفي ليلة عيد الفطر سنة ( ٥٦٩ هـ ) ، من مؤلفاته : شرح  
الإيضاح العضدي للفارسي ، والغرة في شرح اللمع لابن جني ، وشرح  
الدروس النحوية ، وشرح أبنية سيبويه ، وكتاب في الكنى والألقاب .

(١) ترجمته في :

طبقات الشافعية - للسبكي ( ١١٩ / ٧ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١٣٤١ / ٤ ) ، هدية العارفين

( ٤٥٦ / ٥ ) معجم المؤلفين ( ٣٠ / ٦ ) .

(٢) ترجمته في : وفيات الأعيان ( ٣٨٢ / ٢ ) ، معجم الأدباء ( ٢١٩ / ١١ ) ، إنباء الرواة ( ٤٧ / ٢ )

نكت الهميان ( ١٥٨ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ٥٨٧ ) .

#### ٤- ابن أبي حبة البغدادي<sup>(١)</sup> :

عبدالوهاب بن هبة الله بن عبدالوهاب بن أبي حبة البغداديّ، أبو ياسر الطحان ، المولود في رجب سنة ( ٥١٦ هـ ) ، وسمع من هبة الله بن محمد بن الحسين ، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاريّ ، ومحمد بن الحسين المزرفي وغيرهم حدّث ببغداد والموصل ، وتوفّي بحران ، في الحادي والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ( ٥٥٨ هـ ) ، قرأ عليه ابن الأثير صحيح مسلم ، بمدينة الموصل في سنة ( ٥٨٧ هـ ) (٢) .

#### ٥- أبو حامد التبريزي<sup>(٣)</sup> :

محمد بن رمضان بن عثمان بن مهتم التبريزيّ ، ويعرف بالمهمّتيّ ويكنى أيضا أبا بكر ، ولد أبو حامد في تبريز ، وورد إربل سنة ( ٥٨٨ هـ ) ثم الموصل .

**قال ابن المستوفي :** ( ووصل إلى الموصل، فنزل بالتربة المجاهديّة ظاهر البلد ، فزاره الأكابر والعلماء ، ولم يكن معه من مسموعاته شيء ، فخرج الشيخ الإمام العالم أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبدالكريم رحمه الله من كتاب " الرسالة القشيرية " عدة أحاديث وسمعها عليه للتبرك به ) (٤) .

(١) ترجمته في : التكملة لوفيات النقلة ( ١٦٩ / ١ ) ، العبر للذهبي ( ٢٦٦ / ٤ - ٢٦٧ ) ، شذرات الذهب ( ٢٩٣ / ٤ ) .

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ( ١٩٩ / ١ ) .

(٣) ترجمته في : تاريخ إربل لابن المستوفي ( ١٣٦ / ١ - ١٣٨ ) .

(٤) تاريخ إربل ( ١٣٦ / ١ ) .

## ٦- أبوقاسم الفراتي (١) :

يعيش بن صدقة بن علي الفراتي ، الشافعي ، الضرير ، المعروف بصاحب ابن الخل ، وابن الخل : هو شيخه في الفقه أبو الحسن محمد بن المبارك بن الخل ، قرأ أبوقاسم القرآن الكريم بالقراءات على الشريف عمر بن حمزة العلوي بالكوفة ، ودرّس بمدرسة ( ثقة الدولة ) ببغداد عدة سنين ، ثم درّس بالمدرسة الكمالية ، وسمع منه ابن الأثير وهو عائد من الحج (٢) سنة ( ٥٨٦ هـ ) ، وقرأ عليه كتاب السنن للنسائي (٣) ، توفي أبوقاسم في ليلة الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ( ٥٩٣ هـ ) .

## ٧- ابن كليب الحراني (٤) :

عبدالمنعم بن أبي الفتح عبدالوهاب بن سعد بن صدقة بن الخضر بن كليب الحراني ، البغدادي ، الحنبلي ، أبو الفرج ، المولود ببغداد ، وقد رحل إلى مصر مع والده شاباً ، وسكن دمياط ، ثم عاد إلى بغداد ، ومن شيوخه : أبوقاسم علي بن حمد بن بيان ، وأبو منصور الخازن ، وأبو بكر الحلواني ، وأبو الخير الغسال ، سمع منه ابن الأثير ببغداد (٥) ، توفي أبو الفرج

(١) ترجمته في : العقد المذهب ( ١٠٠ ب ) . التكملة لوفيات النقلة ( ٢٩٣ / ١ ) ، طبقات الشافعية للسبكي ( ٣٣٨ / ٧ ) ، الكامل في التاريخ ( ٥٥ / ١٢ ) ، المشتبه ( ٥٠١ ) ، نكت الهميان ( ٣١٢ ) ، المختصر المحتاج إليه ( ٢٥٤ / ٣ - ٢٥٥ ) .

(٢) الكامل في التاريخ ( ١٣١ / ١٢ ) .

(٣) جامع الأصول ( ٢٠٣ / ١ ) .

(٤) ترجمته في : الكامل ( ٦٧ / ١٢ ) ، التكملة لوفيات النقلة ( ٣٤٨ / ١ - ٣٤٩ ) ، ذيل الروضتين

( ١٨ ) ، الجامع المختصر ( ٢٦ / ٩ - ٢٧ ) ، دول الإسلام ( ٧٨ / ٢ ) ، العبر ( ٢٩٣ / ٤ )

البداية والنهاية ( ٢٣ / ١٣ ) ، وفيات الأعيان ( ٢٢٧ / ٣ ) ، النجوم الزاهرة ( ١٥٩ / ٦ )

شذرات الذهب ( ٣٢٧ / ٤ ) ، المختصر المحتاج إليه ( ٩٠ / ٣ - ٩١ ) .

(٥) ذيل الروضتين ( ٦٨ ) .

في ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ( ٥٩٦ هـ ) .

#### ٨- ابن زريق الحداد (١) :

المبارك بن أبي الفتح المبارك بن أبي بكر أحمد بن زريق الواسطي المقرئ الحداد المولود في شهر ربيع الأول سنة ( ٥٠٩ هـ ) ، قرأ القرآن الكريم بالقراءات بواسطة علي والده ، وسمع بها من أبي القاسم علي بن علي بن شيران ، والقاضي أبي علي الحسن بن إبراهيم الفارقي ، وقرأ ببغداد على سبط أبي منصور الخياط وغيرهم .

حدّث ببغداد والموصل وحدّث بالإجازة عن رزين بن معاوية العبدري ، وأخذ عنه ابن الأثير كتاب رزين إجازة في سنة تسع وثمانين وخمسائة (٢) ، توفي أبو جعفر بواسط في ليلة السادس عشر من شهر رمضان سنة ( ٥٩٦ هـ ) .

#### ٩- أبو الحرم الماكسيني (٣) :

مكي بن ريان بن شبّة بن صالح الماكسيني ، الموصلية ، المقرئ النحوي الضرير ، أبو الحرم ، ولد في ماكسين ، ورحل إلى بغداد ، فأخذ بها عن ابن

---

(١) ترجمته في : التكملة لوفيات النقلة ( ١ / ٣٦٠ - ٣٦١ ) ، الجامع المختصر ( ٩ / ٣٣ - ٣٤ ) العبر - للذهبي ( ٤ / ٢٩٥ ) ، طبقات القراء ( ٢ / ٤١ ) ، النجوم الزاهرة ( ٦ / ١٥٠ ) ، شذرات الذهب ( ٤ / ٣٢٨ ) ، المختصر المحتاج إليه ( ٣ / ١٧٧ ) .

(٢) جامع الأصول ( ١ / ٢٠٥ ) .

(٣) ترجمته في : معجم الأدياء ( ١٩ / ١٧١ ) ، الكامل ( ١٢ / ١٠٨ ) ، إنباه الرواة ( ٣ / ٣٢٠ - ٣٢٢ ) ، التكملة لوفيات النقلة ( ٢ / ١١٧ - ١١٨ ) ، ذيل الروضتين ( ٥٨ - ٥٩ ) ، الجامع المختصر ( ٩ / ٢١٦ - ٢١٧ ) ، العبر - للذهبي ( ٥ / ٨ ) ، نكت الهميان ( ٤٦ ) ، طبقات القراء ( ٢ / ٣٠٩ ) . بغية الوعابة ( ٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ) ، شذرات الذهب ( ٥ / ١١ ) ، المختصر المحتاج إليه ( ٣ / ١٩٥ ) .

الخشاب وابن القصار ، وأبي البركات الأنباري ، وابن الدهان ، وأخذ عن ابن سعدون القرطبي ، وأقرأ الناس مدة طويلة ، وانتفع به جماعة كبيرة، وتخرَّجوا به ، وخرج إلى الشام ، وأخذ عنه أهلها ، وأقام بحلب مدة، ثم عاد إلى الموصل، فبقي فيها إلى أن توفي ليلة السادس من شوال سنة ( ٦٠٣ هـ ) .

وقد قرأ عليه ابن الأثير موطأ الإمام مالك في مدة آخرها شهور سنة

(١)

#### ١٠- ابن سكينه (٢) :

عبدالوهاب بن أبي منصور علي بن علي بن عبيد الله الأمين البغدادي الصوفي ، أبو أحمد ضياء الدين المعروف بابن سكينه ، وهي جدته أم أبيه ، ولد ليلة العاشر من شعبان سنة ( ٥١٩ هـ ) ، وقرأ القراءات على سبط أبي منصور الخياط وأبي العلاء الهمذاني ، وسمع من أبيه وجدته لأمه ، أبي البركات إسماعيل بن أحمد النيسابوري ، حدَّث بمكة المكرمة والمدينة المنورة وبغداد والشام ومصر ، وتوفي ببغداد ، ليلة العشرين من شهر ربيع الآخر سنة ( ٦٠٧ هـ ) ، وقد قرأ ابن الأثير عليه صحيح مسلم وكتاب الجمع بين الصحيحين للحميدي ، وكتاب السنن لأبي داود ، وأجازته في سنة ( ٥٨٥ هـ ) ، بظاهر الموصل (٣) ، وقرأ عليه كتاب الترمذي في سنة ( ٥٨٦ هـ ) (٤)

(١) جامع الأصول (١ / ٢٠٠) .

(٢) ترجمته في : الكامل (١٢ / ١٢٢) ، التكملة لوفيات النقلة (٢ / ٢٠١ - ٢٠٢) ، نيل

الروضتين (٧٠) ، دول الإسلام (٢ / ٨٥) العبر - للذهبي (٥ / ٢٣) ، البداية والنهاية (

١٣ / ٦١) ، طبقات القراء (١ / ٤٨٠) ، النجوم الزاهرة (٦ / ٢٠١) ، شذرات الذهب (٥ /

٢٥ - ٢٦) ، المختصر المحتاج إليه (٣ / ٥٨ - ٥٩) .

(١) جامع الأصول (١ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٤) .

(٤) المصدر السابق (١ / ٢٠٢) .

## ١١- أبو الفتوح البكري (١) :

محمد بن أبي سعد محمد بن أبي سعيد محمد بن عمرو القرشي التيمي ، البكري ، النيسابوري ، الصوفي أبو الفتوح ، المولود بنيسابور في أول سنة ( ٥١٨ هـ ) ، وسمع بها من أبي الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد القشيري ، وسمع ببغداد من أبي عبدالله الحسين بن نصر الموصلية ، وحدث بمكة وبغداد ومصر ودمشق ، وبها توفى ليلة الحادي عشر من جمادى الآخرة سنة ( ٦١٥ هـ ) .

قال ابن المستوفي : ( ورد إربل وسمع بها ، وورد الموصل وسمع عليه الأئمة منهم : أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبدالكريم في سنة تسع وتسعين وخمسمائة ) (٢) .

## ١٢- أبو عبدالله الموصلية (٣) :

محمد بن محمد بن سرايا بن علي بن نصر بن أحمد بن علي الموصلية المعدل البلدي ، أبو عبدالله المولود سنة ( ٥٢٩ هـ ) . سمع ببغداد من أبي الوقت عبدالأول بن عيسى ، وأبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر ، وحدث بالموصل ، توفي بالموصل في ليلة الحادي عشر من جمادى الآخرة سنة ( ٦١١ هـ ) ، قرأ عليه ابن الأثير صحيح البخاري بالموصل في مدة آخرها سنة ٥٨٨ هـ (٤) وبعد : فإن من العجب أن لا يذكر المؤرخون والمترجمون لابن الأثير

(١) ترجمته في :

تاريخ إربل ( ١٣٣ / ١ - ١٣٤ ) ، التكملة لوفيات النقلة ( ٤٣١ / ٢ - ٤٣٣ ) ، تكملة إكمال الإكمال ( ٢٩١ - ٢٩٢ ) ، المختصر المحتاج إليه ( ١٢٩ / ١ - ١٣٠ ) ، النجوم الزاهرة ( ٢٢٦ / ٦ ) ، العبر للذهبي ( ٥٧ / ٥ ) .

(٢) تاريخ إربل ( ١٣٣ / ١ ) .

(٣) ترجمته في : التكملة لوفيات النقلة ( ٣٠١ / ٢ ) ، المختصر المحتاج إليه ( ١٢٧ / ١ ) .

(٤) جامع الأصول في أحاديث الرسول ( ١٩٨ / ١ ) .



في حديثهم عن شيوخه : ابن أبي حبة البغدادي ، وابن زريق الحداد ، وأبا عبدالله الموصلي ، وابن الأثير نص على قراءته عليهم وسماعه منهم في كتابه ( جامع الأصول في أحاديث الرسول ) كما سبق بيانه في تراجمهم ، وربما اعتمد المترجمون على ما كتبه ياقوت الحموي نقلاً عن عزالدين بن الأثير فقط .

#### # تلاميذه :

**قال السبكي :** ( روى عنه ولده ، والشهاب القوصي وجماعة ، وآخر من روى عنه بالإجازة فخر الدين بن البخاري ) (١) .

١- ولم يسم السبكي ولا غيره ولد مجد الدين الذي روى عنه ، ولم أجد له إثبات سماع ولا قراءة فيما اطلعت عليه من مخطوطات كتب مجد الدين التي أُثبِتَ عليها سماعات كثيرة كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

٢- الشهاب القوصي : هو إسماعيل بن حامد بن عبدالرحمن بن المرجا بن عبدالله أبوالفتح الموصلي الأنصاري ، ولد سنة ( ٥٧٥ هـ ) ، توفي في السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ( ٦٥٣ هـ ) (٢) .

٣- القفطي : علي بن يوسف بن إبراهيم ، أبو الحسن القفطي ، المتوفى سنة ( ٦٤٦ هـ ) (٣) ، قال أبو الحسن القفطي : ( كتب إلي إجازة بجميع

(١) طبقات الشافعية ( ٨ / ٣٦٦ ) .

(٢) ترجمته في : عقود الجمان في شعراء هذا الزمان ( ١ / ٢٩٤ ب - ٢٩٦ أ ) ، والبداية والنهاية ( ١٣ / ١٨٦ - ١٨٧ ) ، قال ابن الشعار عن الشهاب القوصي - وهو يذكر شيوخه الذين سمع منهم : ( وبالموصل من المجد بن الأثير ) ، وقد وهم كثير من الباحثين في اسمه ، بل حرفوا القوصي إلى الطوسي فأخطأوا في ترجمته ، انظر : مقدمة منال الطالب ( ١٤ ) ، بويحوت ندوة أبناء الأثير ( ١٩ ) ، ومقدمة النهاية في غريب الحديث والأثر ( ١ / ١٥ ) .

(٣) ترجمته في : معجم الأدباء ( ١٥ / ١٧٥ - ٢٠٤ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ ) ، شذرات الذهب ( ٥ / ٢٣٦ ) .

مصنفاته ومسموعاته ومروياته (١) .

٤- فخر الدين بن البخاريّ : علي بن أحمد بن عبدالواحد ، أبو الحسن بن البخاريّ ، المتوفى سنة ( ٦٩٠ هـ ) (٢) .

لم يذكر أحد من المترجمين لأبي السعادات مجد الدين بن الأثير غير هؤلاء الأربعة من التلاميذ ، وقد بحثت كثيراً عن تلاميذ آخرين له ، فوجدت الجزء الأول والجزء الرابع من كتاب ( جامع الأصول فى أحاديث الرسول ) بخط المؤلف رحمه الله (٣) مثبتاً عليهما سماعات كثيرة، ووجدت بعض من أثبت سماعه وقراءته يجيز تلاميذه بعد ذلك بناء على إجازة ابن الأثير له ، ولاشك في أن هؤلاء الذين قرأوا على المؤلف كتبه تلاميذ له ، ومنهم :

١- أخوه : عز الدين بن الأثير .

٢- أخوه ضياء الدين بن الأثير .

٣- ابن أخيه محمد بن نصر الله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم ، شرف الدين بن الأثير .

٤- ابن أخيه : عبدالكريم بن أبي المظفر بن محمد بن محمد شمس الدين بن الأثير .

٥- عمر بن سعد بن الحسين بن سعد بن الحسين بن قرطاس أبوالقاسم ، وهو ابن أخت مجد الدين بن الأثير (٤) .

(١) إنباه الرواة ( ٢٥٨ / ٣ ) .

(٢) انظر : طبقات الشافعية ( ٢٤٤ / ٨ ) ، وفي مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رسالة في ( مشيخة ابن البخاري ) رقم ( ٧٢٥ / ١ ف ) .

(٣) الجزء الأول في خزنة فيض الله باستنابول ( رقم : ٢٢٩ ) ، والجزء الرابع في الظاهرية بدمشق رقم ( ٢٠٨ حديث ) .

(٤) ترجمته : في عقود الجمان ( ١٧٩ / ١٠ ) .

- ٦- يوسف بن سعد بن الحسين بن سعد بن الحسين بن قرطاس ، موفق الدين أبو العز، أخو عمر السابق ذكره ،وقد ولد في حج عام ( ٥٨٥ هـ ) ، وكان مع أمه في الحج خاله مجد الدين بن الأثير رحمه الله تعالى (١) .  
وقال ابن الشعار الموصلي : ( سمع جميع مصنفات أخواله حتى لم يكذب يفوته منها شيء ) (١) .
- ٧- محمد بن سعد بن الحسين بن سعد بن الحسين بن قرطاس ، عماد الدين أبو عبدالله (٢) .
- ٨- عبداللطيف بن أحمد بن عبدالله بن القاسم الشهرزوري الموصلي ، الشافعي ، أبو الحسين المتوفى سنة ( ٦١٤ هـ ) (٣) .
- ٩- يعقوب بن محمد بن أبي الحسن بن عيسى بن درياس الموصلي الهذباني شرف الدين أبو يوسف (٤) .
- وقد أجاز أبو يوسف غيره بروايته جامع الأصول عن مؤلفه (٥) .
- ١٠- عمر بن أحمد بن أبي بكر النحوي السفني الضرير ، أبو خفص مجد الدين ، المتوفى بالموصل يوم عيد الفطر سنة ( ٦١٣ هـ ) (٦) .

---

(١) عقود الجمان ( ١٠ / ١٧٩ أ ) ، وهو ناسخ ( كتاب المرصع في الآباء والأمهات ) ، خزانة الأوقاف - ببغداد رقم ( ٥٥٦٠ ) .

(٢) عقود الجمان ( ١٠ / ١٧٩ أ ) .

(٣) ترجمته في : التكملة لوفيات النقلة ( ٢ / ١٥٣٤ ) ، العقد المذهب ( ١٠٢ ب ) .

(٤) ترجمته في : عقود الجمان ( ١٠ / ٨٣ أ ) ، منتخب المختار ( ص : ٢١٩ ) .

(٥) المجلد العاشر من جامع الأصول ، نسخة الظاهرية رقم ٢٠٩ حديث .

(٦) ترجمته في : عقود الجمان ( ٥ / ١٦٨ أ ) .

- ١١- علي بن أبي المكارم بن مسعود بن حمزة الأنصاريّ  
البيغداديّ، المقرئ، تاج الدين أبو الحسن، المولود ببغداد  
سنة (٥٦٢هـ) (١).
- ١٢- عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرافعيّ القزوينيّ، أبو القاسم المتوفى  
سنة (٦٢٣ هـ) (٢).
- ١٣- علي بن عبدالله بن الحسن بن الحسين بن أبي الفتح بن الحسن بن أبي  
السنان الموصلّي، المتوفى في شهر ربيع الأول سنة (٦٣٧ هـ) (٣).
- ١٤- غازي بن أحمد بن يونس المقرئ الموصلّي أبو الغارات (٤).
- ١٥- أحمد بن شجاع بن منعة التكريتي، صفي الدين أبو العباس المتوفى  
بالبصرة سنة (٦٢١ هـ) (٥).
- ١٦- سليمان بن جبريل بن محمد بن منعة بن مالك بن محمد بن سعد بن  
سعيد بن عاصم الشافعيّ المتوفى سنة (٦٥٠ هـ) (٦).
- ١٧- عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم الموصلّي، أبو القاسم، قوام الدولة (٧).
- ١٨- محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالعزيز الرازيّ المتوفى سنة  
(٦١٥ هـ) (٨).

(١) ترجمته في : عقود الجمان (٥ / ٦٧ أ) .  
(٢) ترجمته في : فوات الوفيات (٢ / ٣) .  
(٣) ترجمته في : عقود الجمان (٥ / ٥٣ أ) ، تلخيص مجمع الآداب (ق ٤ ج ٣ ، ص : ٢٤٩ - ٢٥٠)  
(٤) تلخيص مجمع الآداب (ق ٤ ، ج ١ ، ص : ٥٠٨) .  
(٥) ترجمته في : تاريخ إبل (١ / ٢٣٢ - ٢٣٤) .  
(٦) ترجمته في : عقود الجمان (٣ / ٤٦ أ ، ٤٧ أ) ، تلخيص مجمع الآداب : (ق ٤ ، ج ٣ ص :  
١٧٩ - ١٨٠) .  
(٧) ترجمته في : تلخيص مجمع الآداب (٤ / ٨٠٣) .  
(٨) ترجمته في الجواهر المضية (٢ / ٥) .

١٩- محمد بن طلحة بن محمد النصيبي، المولود سنة (٥٨٢ هـ) والمتوفى سنة (٦٥٢ هـ) (١).

٢٠- إلياس بن غازي بن التونتاشي الأثري، أبو الخير المتوفى سنة (٦٠٤ هـ) (٢).

٢١- علي بن أبي منصور الجصاص، تقي الدين أبو الحسن.

وممن سمع كتاب (جامع الأصول) على مؤلفه ابن الأثير :

٢٢- عبدالله بن محمود بن مودود البلدي أبو الفضل شيخ ابن الفوطي، المتوفى سنة (٦٨٣ هـ) (٣).

قال ابن الفوطي - في ترجمة عفيف الدين الشوشي : ( وسمع معنا

بلدي بروايته عن مصنفه ) (٤).

٢٣- عبدالعزيز بن عبد الجبار بن عمر الخلاطي، الحكيم الطبيب، المولود سنة

(٥٨٧ هـ)، والمتوفى سنة (٦٨٠ هـ) (٥)، قال ابن الفوطي : ( وسمع

جامع الأصول على مصنفه مجد الدين أبي السعادات بن الأثير ) (٦).

٢٤- أحمد بن عمر الجندراني التبريزي :

قال ابن الفوطي في ترجمة ابنه عمر : ( وروى عن والده كتاب جامع

الأصول لأبي السعادات بن الأثير ) (٧).

(١) ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٦٣ / ٨).

(٢) ترجمته في التكملة لوفيات النقلة (١٣١ / ٢).

(٣) ترجمته في الجواهر المضية (٢٩١ / ٨)، الفوائد البهية (٤٤).

(٤) تلخيص مجمع الآداب (ق ٤، ج ١، ص : ٤٦٨، وانظر منتخب المختار (٣٧).

(٥) ترجمته في : تلخيص مجمع الآداب (ق : ٤، ج ٣، ص : ٢١٥ - ٢١٦).

(٦) المصدر السابق (ق ٤، ج ٣، ص : ٢١٦).

(٧) المصدر السابق (٢ / ٢٦٦).

٢٥- أحمد بن محمد بن أبي الكرم هبة الله بن أبي الفتح بن صالح بن هارون  
الواسطي الأصل ، الموصلي الحنفي ، المتوفى سنة ( ٦٥٠ هـ ) عن  
سبعين عاماً (١) .

٢٦- الإمام تاج الدين عبدالمحسن بن محمد بن محمد بن الحامض شيخ  
الباقرقي (٢) .  
ولابن الأثير تلاميذ كثير غير هؤلاء (٣) .

#### شعره :

لابن الأثير - رحمه الله - شعر قليل ، وقد شغله العلم عن قول الشعر ،  
فلم يحفل به ، قال أخوه عز الدين : ( كان أخي قليل الشعر ، ولم يكن له به تلك  
العناية ) (٤) .

وما وصل إلينا من شعره قليل ، لا تظهر عليه سمات شعر العلماء التي  
تقرب به من النظم ، وإنما هو من شعر كتاب الترسل الذين يحتفون بالصنعة  
والبديع ، لأن ابن الأثير كان أحد الكتاب البارزين .

قال ياقوت الحموي : ( حدثني عز الدين أبو الحسن ، قال : حدثني أخي  
أبو السعادات - رحمه الله - قال : كنت أشتغل بعلم الأدب على الشيخ أبي  
محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي ، البغدادي بالموصل ، وكان كثيراً  
ما يأمرني بقول الشعر وأنا أمتنع من ذلك .

(١) انظر : جامع المعقول والمنقول شرح جامع الأصول ( ١ / ٩٠ ) .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٦ / ٤٩٠ .

(٣) انظر : المجلد الأول والرابع من جامع الأصول السابق ذكر رقميهما ( ص : ٢٥ )

والمرصع ، نسخة خزانة الأوقاف ببغداد ، ذات الرقم ( ٥٦٦٠ ) .

(٤) معجم الأدباء ( ١٧ / ٧٥ - ٧٦ ) .

قال : فبينما أنا ذات ليلة نائم، ثم رأيت الشيخ في النوم، وهو يأمرني بقول الشعر ، فقلت له : ضع لي مثلاً أعمل عليه ، فقال :

حُبُّ الْعُلَا مُدْمِنًا إِنْ فَاتَكَ الظَّفَرُ      وَخَدُّ خَدِّ الثَّرَى وَاللَّيْلُ مُعْتَكِرُ

فقلت أنا :

فَالعِزُّ فِي صَهَوَاتِ الخَيْلِ مَرْكَبُهُ      وَالْمَجْدُ يَنْتِجُهُ الإِسْرَاءُ وَالسَّهْرُ

فقال لي : أحسنت ، هكذا فقل ، فاستيقظت فأتممت عليها نحو العشرين

بيتاً (١) .

ومن شعره أيضا قوله في صدر كتاب كتبه إلى صديق له :

وَإِنِّي لَمُهْدٍ عَن حَنِينٍ مُبْرِحٍ      إِلَيْكَ عَلَى الأَقْصَى مِنَ الدَّارِ والأَدْنَى

وَإِنْ كَانَتْ الأَشْوَاقُ تَزْدَادُ كَلْمًا      تَنَاقَصَ بَعْدُ الدَّارِ وَاقْتَرَبَ المَغْنَى

سَلَامًا كَنَشْرِ الرُّوْضِ بِأَكْرَهُ الحَيَا      وَهَبَّتْ عَلَيْهِ نِسْمَةُ السَّحَرِ الأَعْلَى

فَجَاءَ بِمِسْكِ الهَوَا مُتَحَلِّيًا      بِيِعْضِ سَجَايَا ذَلِكَ المَجْلِسِ الأَسْمَى (٢)

ومنه قوله :

عَلَيْكَ سَلَامٌ فَاحَ مِنْ نَشْرِ طَيْبِهِ      نَسِيمٌ تَوَلَّى بَنَّهُ الرُّنْدُ وَالبَانُ

وَجَازَ عَلَى أَطْلَالِ مَيِّ عَشِيَّةٍ      وَجَادَ عَلَيْهِ مَغْدَقُ الوَيْلِ هَتَّانُ

فَحَمَلْتُهُ شَوْقًا حَوْتَهُ ضَمَائِرِي      تَمِيدُ لَهُ أَعْلَامُ رَضْوَى وَلبَنَانُ (٣)

(١) المصدر السابق (١٧/٧٣-٧٤)

(٢) المصدر السابق (١٧/٧٤) ، عقود الجمان (١٧/٦ ب) ، تاريخ ابن الفرات (م ٥ ، ج ١ ص ١٠٢) .

(٣) معجم الأدياء (١٧/٧٤) ، عقود الجمان (١٧/٦ ب) ، تاريخ ابن الفرات (م ٥ ، ج ١ ، ص : ١٠٢ - ١٠٣) .

ومن شعره قوله في رسالة كتبها إلى معقل الأكاير جواباً لرسالة منه :

أَتَانِي عَلَى قُرْبِ الْمَزَارِ صَحِيفَةٌ  
حَوَتْ مِنْ بَدِيعِ النُّطْقِ دُرّاً وَحِكْمَةً  
أَرَقُّ مِنَ السَّلْسَالِ لَفْظاً ، كَأَنَّمَا  
وَأَعْلَقَ بِالْأَذْهَانِ مَعْنَى ، كَأَنَّمَا  
فَأَرْسَلْتُ فِي تِلْكَ الرِّيَاضِ نَوَاطِرًا  
وَرَدَدْتُ مَعَ تِلْكَ المَعَانِي خَوَاطِرًا  
أَتَتْ بِالْأَيْدِي الغُرِّ بَدَأً فَقَلَّدَتْ  
وَوَافَتْ بِهَا مِنْ غَيْرِ وَعَدَّ تَفْضُلًا  
أَلَا أَيُّهَا الصِّدْرُ الَّذِي اتَّفَقَتْ عَلَى  
سَبَقْتِ إِلَى الإِحْسَانِ فِعْلَ ذَوِي العُلَى  
وَقَرَّرْتُ (٣) عَنْ إِدْرَاكِ شَأْوِكَ عَاجِزًا  
فَأَبْدَيْتَ فَضْلًا لَيْسَ يَدْرُكُ كُنْهَهُ  
وَأَوْلَيْتَ بَرًّا قَصْرَتِ عَنْهُ قَدْرَتِي  
وَوَغَايَةَ وَسُعْيِي - وَهِيَ أَوْسَعُ غَايَةٍ -  
تِنَاءً كَنَشْرِ الرُّوْضِ مَرَّتَ بِهِ الصَّبَا

تَضَوَّعَ فِي أَثْنَائِهَا المُنْدَلُ (١) الرُّطْبُ  
بِبَعْضِهِمَا يُسْتَنْزَلُ الجَامِحُ الصَّعْبُ  
جَرَتْ فِي نَوَاحِيهَا بِرُقْرَاقِهَا السُّحْبُ  
تَكُونُ مِنْ مَكُونِ جَوْهَرِهَا القَلْبُ  
بِبَهْجَتِهَا إِنْسَانُهَا مُغْرَمٌ صَبُّ  
إِلَى غَيْرِ أَبْكَارِ المَعَادِنِ مَا تَصْبُو (٢)  
بِهَا مَنَاءً مِنْ دُونِ إِحْصَائِهَا الشُّهْبُ  
كَذَلِكَ الجِنَانُ الخُصْبُ وَالْمَوْرِدُ العَذْبُ  
فَضَائِلُهُ فِي عَصْرِهِ العُجْمُ والعَرَبُ  
وَوَاتَاكَ مِنْ أَنْوَاعِهِ الفَرَضُ والنَّدْبُ  
مَتَى يَلْحَقُ الوَانِي وَقَدْ أَعْنَقَ الرُّكْبُ ؟  
عَرُوبٌ لِسَانِي ، عَنْ تَضَاعِيفِهِ يَنْبُو (٤)  
فَطَرَفٌ اِحْتِمَالِي عَنْ تَضَاعِيفِهِ يَكْبُو (٥)  
تِنَاءً ضَاقَ عَنْ إِمْدَادِهِ الأَفُقُ الرُّحْبُ  
سُحِيرًا ، وَقَدْ جَادَتْهُ عَرَاصَةُ (٦) سَكْبُ (٧)

(١) المُنْدَلُ : عود الطيب الذي يُتَبَخَّرُ بِهِ .

(٢) في رسائل مجد الدين بن الأثير : ( إلى غير أبكار المعارف لا تصبو ) .

(٣) رسائل مجد الدين بن الأثير : ( وقصرت ) .

(٤) رسائله : ( عن بلاغته ينبو ) .

(٥) تكملة من رسائل .

(٦) عراصة : سحابه فيها برق ورعد .

(٧) رسائل مجد الدين بن الأثير ١١٥٦ أ ، ب ، عقود الجمان ( ١٦ / ١٧ ب - ١١٧ أ )



ومن شعره قوله في أتابك نور الدين وقد كَبَتِ البَغلة به :

إِنْ زَلَّتِ الْبَغْلَةُ مِنْ تَحْتِهِ      فَإِنَّ فِي زَلَّتِهَا عُدْرًا  
حَمَلَهَا مِنْ حِمْلِهِ شَاهِقًا      ومن نَدَى رَاحَتِهِ بِحَرًّا (١)

ومن شعره قوله :

مَا نَظَرْتُ مُقْلَتِي إِلَى أَحَدٍ      إِلَّا وَكُنْتُ الَّذِي يُحَادِيهَا  
وَلَا اكْتَسَبْتُ بِالرَّقَادِ أَوْنَةً      إِلَّا وَكُنْتُ الَّذِي يُنَاجِيهَا (٢)

وقوله :

وَمَا نَظَرْتُ مُقْلَتِي مُذْ طَغَتْ      إِلَّا وَشَاهَدَكَ النَّظَرُ  
وَلَا هَجَعَتْ قَطُّ إِلَّا رَأَتْكَ      كَأَنَّكَ فِي جَفْنِهَا حَاضِرٌ (٣)

وقوله :

وَلَمَّا أَتَانَا وَالْدِيَارُ بَعِيدَةٌ      كِتَابُ بِنَافَسِ الْوَدَادِ تَضَوُّعًا  
أَرَقُّ مِنَ السُّلْسَالِ لُطْفًا كَأَنَّمَا      تَأَلَّفَ مِنْ رُوحِ الصَّبَا وَتَجْمَعًا  
شَفَى غُلَّةَ الصَّادِي وَسَكَنَ لُوعَةً      تَكَادُ لَهَا الْأَكْبَادُ أَنْ تَتَّصِدَعَا  
تَتَنَافَسُ فِيهِ نَاطِرٌ وَأَنَامِلُ      وَأَخْفَيْنَ عَمَّا فِيهِ لُبًّا وَمَسْمَعَا  
فَقَبِلْتُهُ أَلْفًا وَأَلْفًا كَرَامَةً      وَلَمْ أَرْضَ إِجْلَالَ لَهُ الرَّأْسَ مَوْضِعَا  
وَنِلْتُ مِنَ الْأَيَّامِ مَا كُنْتُ رَاجِيًا      وَقُلْتُ لِدهْرِي: كَيْفَ مَا شِئْتَ فَاصْنَعَا (٤)

مؤلفات ابن الأثير :

نبغ ابن الأثير - رحمه الله تعالى - في كثير من العلوم ، فألَّفَ في التفسير والحديث واللغة والنحو . قال عنه ياقوت الحموي : (كان عالماً فاضلاً

(١) عقود الجمان (١٦ ، ١٧ ب) ، النجوم الزاهرة (٦ / ١٩٩) .

(٢) (٣) (٤) : عقود الجمان (٦ / ١٧ ب) .

وسيداً كاملاً ، قد جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة ، والحديث  
وشيوخه وصحته وسقمه ، والفقہ (١)

وكان من كُتَّاب الإنشاء المبرزين ، وقد برز ابن الأثير في علم الحديث على

بالتنظيم الحسن ، والترتيب الدقيق ، وإن من ينظر في مؤلفات ابن الأثير ويرى  
الدقة والتنظيم يميل إلى موافقة ابن خلكان في قوله : ( وبلغني أنه صنَّف هذه  
الكتب كلها في مدة العطلة ؛ فإنه تفرغ لها ، وكان عنده جماعة يُعينونه عليها في  
الاختيار والكتابة ) (٢) .

وقول ابن العماد : ( وحكي أن تصنيفه كله في حال تعطُّله ؛ لأنه كان  
عنده طلبة يعينونه على ذلك ) (٣) .

وكلام ابن خلكان وابن العماد غير دقيق ، فليس كل مؤلفات ابن الأثير قد  
صنَّفها في فترة مرضه ؛ فجامع الأصول في أحاديث الرسول مثلاً انتهى من  
الجزء الرابع منه في سنة ست وثمانين وخمسمائة ، وكان في هذه السنة يتولى  
ديوان الإنشاء لعز الدين مسعود بن مودود ، أما أن يكون له طلبة يعينونه فليس  
ذلك بمستبعد ، لا سيما أن الطلبة قد كثر عددهم في رباطه الخاص ، الذي  
أنشأه بالموصل يسمعون عليه مؤلفاته ، ويؤكد ذلك ما أثبت على مخطوطة جامع  
الأصول في أحاديث الرسول من أسماء عدد كبير ممن سمعوا الكتاب على  
المؤلف .

وكتب ابن الأثير كثيرة لم يذكر أحد ممن ترجموا له كل كتبه ، ولذا فلا

(١) معجم الأدياء ( ٧١ / ١٧ ) .

(٢) وفيات الأعيان ( ١٤٢ / ٤ ) .

(٣) شذرات الذهب ( ٣٢ / ٥ ) .

أستطيع تحديد عددها ، وإنما سأذكر ما اطلعت عليه أو ما ذكره المترجمون .

### أ- مؤلفاته المطبوعة :

١- جامع الأصول في أحاديث الرسول (١) صلى الله عليه وسلم :

**قال عنه ياقوت الحموي :** ( كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول : عشر

مجلدات ، جمع فيه بين البخاريّ ومسلم والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائيّ والترمذيّ ، عمله على حروف المعجم ، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها ، ووصف رجالها ، ونبّه على جميع ما يحتاج إليه منها .. أقطع قطعاً أنه لم يصنف مثله قط ، ولا يصنف ) (٢) .

**وقال ابن الشعار الموصلّي :** ( وهو كتاب حسن الترتيب ) (٣) .

وقد طبع الكتاب مرتين ، الأولى بتحقيق : الشيخ محمد حامد الفقي رئيس

جماعة أنصار السنة المحمّدية بمصر ، طبع في مطبعة السنة المحمّدية

بمصر ، في اثني عشر مجلداً سنة ( ١٣٦٨ هـ ) .

**والثانية:** بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ، طبع سنة ( ١٣٨٩ هـ )

ومن نسخة المخطوطة جزءان بخط المؤلف رحمه الله تعالى ، الجزء الأول

في مكتبة فيض الله أفندي بإستانبول ( ٢٢٩ ) ، والجزء الرابع في

المكتبة الظاهرية بدمشق ، برقم ( ٢٩٨ حديث ) .

٢- النهاية في غريب الحديث والأثر (٤) :

---

(١) للكتاب شروح ومختصرات ومنظومات ، انظر كشف الظنون ( ١ / ٥٣٥ - ٥٣٧ ) ، وتاريخ لأدب

العربي - لكارل بروكلمان ( ٦ / ١٥٩ - ١٩٦ ) .

(٢) معجم الأدباء ( ١٧ / ٧٦ ) .

(٣) عقود الجمان في شعراء هذا الزمان ( ٦ / ١٦ ب ) .

(٤) للكتاب شروح ومختصرات ، انظر : كشف الظنون ( ٢ / ١٩٨٩ ) ، وتاريخ الأدب العربي -

لبروكلمان ( ٦ / ١٩٧ ) .

قال عنه ابن الشعار : ( النهاية في شرح غريب الحديث أجاد تصنيفه ) (١) .

وقد جمع ابن الأثير في كتابه ( النهاية ) كتابي غريب الحديث - لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي - المتوفى سنة ٤٠١ هـ ، وأبي موسى محمد بن أبي بكر المدني الأصفهاني المتوفى سنة ( ٥٨١ هـ ) ، وزاد عليهما .

طبع الكتاب مرتين بتحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى سنة ( ١٣٨٣ هـ ، والثانية سنة ١٣٩٩ هـ ) .

٣- المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأنواء والذوات :

سماه ابن الشعار الموصلي : ( المرصع في الأنواء والذوات والآباء والأمهات ) (٢) وقال السيوطي : ( البنين والبنات والآباء والأمهات والأنواء والذوات ، وقفت عليه ، ولخصت منه الكنى في كراسة ) (٣) .

طبع الكتاب ثلاث مرات : الأولى في الأستانة سنة ١٣٠٤ هـ ، بعنوان ( المرصع في الأدبيات ) ، وهو منسوب إلى ضياء الدين بن الأثير .

والثانية: طبع في ويمار ، سنة (١٨٩٦م) نشره المستشرق سيبولد (الألماني)

والثالثة: بتحقيق الدكتور/ إبراهيم السامرائي ، سنة ( ١٣٩١ هـ ) طبع في مطبعة الإرشاد ببغداد ، وهو الكتاب السادس من مطبوعات رئاسة ديوان الأوقاف: إحياء التراث الإسلامي بالجمهورية العراقية .

٤- منال الطالب في شرح طوال الغرائب :

ذكره ابن الشعار الموصلي (٤) ، والسبكي (٥) ، والسخاوي (٦) وإسماعيل

(١) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٢) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٣) بغية الوعاة (٢ / ٢٧٥) .

(٤) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٥) طبقات الشافعية (٨ / ٣٦٧) .

(٦) فتح المغيث (٣ / ٤٩) .

باشا البغدادي<sup>(١)</sup> ، وطبع الكتاب بتحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، بمطبعة المدني بمصر ، وهو الكتاب الثامن من التراث الإسلامي من منشورات مركز البحث العلمي بمكة ، عن نسخة بخط شرف الدين بن ضياء الدين بن الأثير .

## ب- مؤلفاته المخطوطة

### ١- البديع في علم العربية :

وهو هذا الكتاب الذي نقوم بتحقيقه ، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً<sup>(٢)</sup> .

### ٢- شافي العبي بشرح مسند الشافعي :

قال عنه ابن الشعار الموصلي : ( وكتاب الشافعي ، وهو شرح مسند الإمام

الشافعي رضي الله عنه )<sup>(٣)</sup> . وقال عنه ياقوت الحموي : ( أبدع في

تصنيفه ، فذكر أحكامه ولغته ونحوه ومعانيه نحو مائة كراسة )<sup>(٤)</sup> .

ومن الكتاب نسخ كثيرة في مكتبات العالم<sup>(٥)</sup> .

### ٣- المختار من مناقب الأخيار<sup>(٦)</sup> :

كذا سماه في مقدمته ، وقسمه المؤلف قسمين :

**الأول :** فيمن عرف اسمه .

**والثاني :** فيمن لم يعرف اسمه .

---

(١) ذيل كشف الظنون ( ٢ / ٥٦٢ ) .

(٢) ص : ٥٤ .

(٣) عقود الجمان ( ٦ / ١٦ ب ) .

(٤) معجم الأدياء ( ١٧ / ٧٦ ) .

(٥) انظر : تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان ( ٣ / ٢٩٧ ) .

(٦) انظر : معجم الأدياء ( ١٧ / ٧٧ ) .

## وجعل القسم الأول ثلاثة أبواب :

- الباب الأول : في ذكر العشرة من الصحابة رضي الله عنهم .
- الباب الثاني : في ذكر الرجال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم مرتبين على حروف المعجم ، وجعل هذا الباب فصلين :
- الأول : في الصحابة .
- والثاني : في التابعين وغيرهم .

## وجعل القسم الثاني بابين :

- الباب الأول : في الرجال .
- الباب الثاني : في النساء .

وهذا القسم مرتب على أسماء بلادهم وجهاتهم وملتزم فيه التقفية .

## ونسخ الكتاب المخطوطة كثيرة، منها :

- أ- نسخة كاملة في المكتبة الأحمديّة بحلب رقمها (٢٧١) ، وتاريخ الانتهاء من نسخها ( ١٤ رمضان سنة ٩٧٠ هـ ) ، تقع في ( ٨٩٩ ص ) ، ومنها مصورة في جامعة الملك سعود رقم ( ١٠٣٦ ص ) .
- ب- نسخة أخرى في الأحمديّة بحلب رقمها (٢٧٣) ، وتاريخ الانتهاء من نسخها ( ١١ جمادى الآخرة سنة ٨٤١ هـ ) ، وهي الجزء الثاني فقط ، وتبدأ من حرف الطاء بالطفيل بن عمرو ، وتقع في (٥٤٨ ص) ، وهي تعادل من النسخة الأولى (٢١٦ ص) ، فقط ، ومنها مصورة في جامعة الملك سعود برقم ( ١٠٣٧ ص ) .
- ج- نسخة أخرى في مكتبة ليدن برقم (١٥١٦) وهي المجلدة الأولى فقط .
- د- نسخة أخرى في مكتبة فيض الله أفندي برقم (١٦) .

هـ- نسخة أخرى في مكتبة جسترييتي (١) .

#### ٤- رسائل ابن الأثير :

قال ابن الشعار : ( ورسائل مدونه في مجلدين عني بجمعها أبو محمد إسماعيل بن علي الكاتب الخُضيريّ ، وترجمها بالدر المنثور ، و [ هي ] التي كتبها إلى الأطراف ) (٢) .

والخضيري توفي سنة ( ٦٠٣ هـ ) (٣) .

وفي دار الكتب المصرية نسخة من رسائل مجد الدين بن الأثير فيها أوراق كثيرة مطموسة، كان الفراغ من نسخها يوم الاثنين الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة (٦٠١هـ) ورقمها هناك ( ٢٠٤٠ أدب ) ، وقد جمعها شقيقه : عز الدين أبو الحسن علي ابن محمد بن عبدالكريم ، وقسمها قسمين -

الأول : في التقليد والمناشير .

الثاني : في المكاتبات .

#### ج- مؤلفاه المفقودة :

ذكر المترجمون عدداً من الكتب له بحثت عنها في كثير من فهارس المخطوطات فلم أعثر عليها، وهي :

#### ١- الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف :

ذكر ياقوت الحموي أنه في أربع مجلدات (٤) . وقال ابن الشعار الموصليّ

(١) انظر : مجلة المورد ( ١ / ١ - ٢ : ١٦٢ ) .

(٢) عقود الجمان ( ٦ / ١٦ ب ) .

(٣) ترجمته في : معجم الأدباء ( ٢ / ٣٥٠ ) .

(٤) معجم الأدباء ( ١٧ / ٧٦ ) ، وسماه ياقوت : ( الإنصاف في تفسير القرآن ) ، وانظر : وفيات

الأعيان ( ٤ / ١٤١ ) .

( .. وكتاب الإنصاف في الكشف والكشاف ،وهو تفسير القرآن الكريم ، جمعه من كتاب الكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي<sup>(١)</sup> ، وكتاب الكشاف لأبي القاسم الزمخشري<sup>(٢)</sup> .

## ٢- الباهر في الفروق :

ذكر ياقوت والسيوطي : " أنه في النحو<sup>(٣)</sup> " ، وسماه ابن الشعار<sup>(٤)</sup> و السبكي<sup>(٥)</sup> " الفروق والأبنية .والصحيح أن اسمه ( الباهر في الفروق ) ، فقد أحال ابن الأثير في كتابه البديع في علم العربية عليه ، فقال : ( وفي اللغة أسماء تنتقل عن وضعها العام الحقيقي إلى الخاص المجازي كالصوم والصلاة ، قد ذكرنا ذلك مبسوطاً في كتاب : الباهر في الفروق )<sup>(٦)</sup> .

وأظن أن الكتاب في اللغة لا في النحو .

## ٣- المصطفى والمختار في الأدعية والأذكار :

ذكره ابن الشعار<sup>(٧)</sup> ، وابن خلكان<sup>(٨)</sup> ، والسبكي<sup>(٩)</sup> ، وابن العماد الحنبلي<sup>(١٠)</sup> .

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المتوفى سنة ( ٤٢٧ هـ ) ، ترجمته في : وفيات الأعيان ( ١ / ٧٩ - ٨٠ ) .

(٢) عقود الجمان ( ٦ / ١٦ ب ) .

(٣) معجم الأدباء ( ١٧ / ٧٦ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٢٧٥ ) .

(٤) عقود الجمان ( ٦ / ١٦ ب ) .

(٥) طبقات الشافعية ( ٨ / ٣٦٧ ) .

(٦) البديع في علم العربية ، ١ / ٩٤ .

(٧) عقود الجمان ( ٦ / ١٦ ب ) .

(٨) وفيات الأعيان ( ٤ / ١٤١ ) .

(٩) طبقات الشافعية ( ٨ / ٣٦٧ ) .

(١٠) شذرات الذهب ( ٥ / ٢٣ ) .



#### ٤- الجواهر واللال من إنشاء المولى الجلال :

قال ابن الشعار : ( وجمع رسائل الوزير جلال الدين أبي الحسن <sup>(١)</sup> كتاباً ، وسمّاه الجواهر واللال من إنشاء المولى الجلال ) <sup>(٢)</sup> ، وسمّاه ابن خلكان : ( الجواهر واللال من الإملاء المولوي الوزيري الجلال ) ، وقال : ( وكان مجد الدين المذكور في أول أمره كاتباً بين يديه ، يملي رسائله وإنشاءه عليه ، وهو كاتب يده ، وقد أشار مجد الدين إلي ذلك في أول هذا الكتاب ، وبالغ في وصف جلال الدين المذكور وتقريظه وفضله على كل من تقدم من الفصحاء ، وذكر أنه كان بينه وبين ( حيص بيص ) مكاتبات ، ولولا خوف الإطالة لذكرت بعض رسائله ، وفي جملة ما ذكره أن ( حيص بيص ) كتب إليه على يد رجل عليه دين رسالة مختصرة ، فأتيت بها ؛ لقصرها ، وهي ( الكرم غامر ، والذكر سائر ، والعون على الخطوب أكرم ناصر ، وإغاثة الملهوف من أعظم النخائر ، والسلام ) <sup>(٣)</sup>

وربما كان هذا الكتاب من أوائل كتب ابن الأثير؛ لأنه قد ناب في الديوان عن جلال الدين أبي الحسن بعد عام (٥٧١ هـ) ، وتوفي جلال الدين سنة (٥٧٤ هـ) .

#### ٥- بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية :

ذكره ياقوت الحموي <sup>(٤)</sup> والسيوطي <sup>(٥)</sup> وسمّياه ( تهذيب فصول ابن

(١) انظر : ٤٥ .

(٢) عقود الجمان ( ٦ / ١٦ ب ) .

(٣) وفيات الأعيان ( ٥ / ١٤٦ ) .

(٤) معجم الأدباء ( ١٧ / ٧٦ ) .

(٥) بغية الوعاة ( ٢ / ٢٧٤ ) .

الدّهان ) ، ولكن ابن الأثير سمّاه في مقدمة كتابه " البديع في علم العربية " (بغية الراغب)

قال : ( أما بعد : فإنك أيها الأخ أبقاك الله ورعاك ، لما قرأت كتاب " بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية " ورأيت في غاية ما يكون من الاختصار ويمكن من الإيجاز مع ما اشتمل عليه من الشرائط وحواه من الأحكام والضوابط ، وكنت في مزاولة هذا الفن ناشياً ، وإن كان عزمك فيه ماضياً ، واطلعت منه على مُسْتَبْهَم مُسْتَعْلَق ، وسمتُ نفسك إلى ما هو أعلى منه قدراً ، وأوضح سبيلاً ، وأكثر منه بسطاً وأقوم قِيلاً .. الخ ) (١) .

#### ٦- رسائل في الحساب :

ذكر ياقوت الحموي لابن الأثير - : ( رسائل في الحساب مجدولات ) (٢)

#### ٧- صناعة الكتاب (٣) :

وصفه ابن خلكان بقوله : ( كتاب لطيف في صناعة الكتابة ) (٤)

#### ٨- شرح غريب جامع الأصول :

ذكره السخاوي (٥)

#### ٩- كتاب في علم الحديث :

ذكره القفطي (٦)

---

(١) البديع في علم العربية ١/٨

(٢) معجم الأدباء (١٧/٧٦) .

(٣) هدية العارفين (٢/٣) ، التكملة لوفيات النقلة (٢/١٩٢) .

(٤) وفيات الأعيان (٤/١٤١) ، وانظر : النجوم الزاهرة (٦/١٩٨)

(٥) فتح المغيب (٣/٤٩) .

(٦) إنباه الرواة (٣/٢٦٠) .

## د : ( الكتب المنسوبة إليه خطأ )

١- تجريد أسماء الصحابة :

نسبه إليه بروكلمان (١) وتبعه الزركلي (٢) ، والمعروف أن الكتاب للحافظ الذهبي المتوفى سنة ( ٧٤٨ هـ ) ، وقد طبع منسوباً إلى الذهبي .

٢- تحفة العجائب وطرفة الغرائب :

وهذا الكتاب لعماد الدين إسماعيل بن أحمد بن الأثير الحلبي المتوفى سنة ( ٦٩٩ هـ ) ، ففي جامعة برنستن بالولايات المتحدة الأمريكية نسخة منه منسوبة إلى أبي الفداء عماد الدين بن الأثير (٣) .

## ثناء العلماء على ابن الأثير

قال أخوه عز الدين :-

( - . وكان عالماً في عدة علوم ، مبرزاً فيها ، منها الفقه والأصولان والنحو والحديث واللغة ، وله تصانيف مشهورة في التفسير والحديث والنحو والحساب وغريب الحديث ، وله رسائل مدونة ، وكان كاتباً مفلحاً يضرب به المثل ، ذا دين متين ، ولزوم طريق مستقيم ، رحمه الله ورضي عنه ، فلقد كان من محاسن الزمان ، ولعل من يقف على ما ذكرته يتهمني في قولي ، ومن عرفه من أهل عصرنا يعلم أن مقصراً (٤) )

(١) تاريخ الأدب العربي (٦ / ١٩٨) .

(٢) الأعلام (٦ / ١٥٢) .

(٣) المخطوطات العربية في دور الكتب الأمريكية (٢٣) ، وانظر أيضاً : مجلة المجمع العلمي بدمشق

( المجلد ٢٣ ، الجزء ٤ ، ص : ٥٥٩ - ٥٦٠ ) .

(٤) الكامل (١٢ / ٢٨٨) .

### وقال ياقوت الحموي:

( .. وكان عالماً فاضلاً ، وسيداً كاملاً ، قد جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث ، وشيوخه وصحته وسقمه والفقہ ، وكان شافعياً ، وصنّف في كل ذلك تصانيف هي مشهورة بالموصل وغيره ) (١) .

### وقال تلميذه القفطي:

( .. كاتب فاضل ، له معرفة تامة بالأدب ، ونظر حسن في العلوم الشرعية .. وكان له بر ومعروف ، وقني من صحبة الناس ملكاً قريب الحال ، فوقفه على مصالح أهله ) (٢)

### وقال ابن الشعار الموصلّي:

( .. وكان له اليد الباسطة في الترسل وكتابة الإنشاء ، وكان حاسباً كاتباً ذكياً فاضلاً عالماً في عدة علوم ، مشاركاً فيها : كالفقه والأصولين والحديث والقرآن ، والعربية ، واللغة ، وصحة الحديث وسقمه ومشايخه ، وصنّف في كل ذلك تصانيف مفيدة نافعة ، هي مشهور بالموصل مرغوب فيها ، وكان ذا عقل تام ورأى سديد ، وخبرة بأمور الدول ، ينتاب الناس منزله لسماع مصنّفاته والاستضاءة برأيه ، والاستعانة بجاهه ) (٣)

وقال المنذري :-

( وكان أحد الفضلاء المشهورين والنبلاء المذكورين ) (٤)

(١) معجم الأدباء (٧١ / ١٧) .

(٢) إنباه الرواه (٢٥٧ / ٣ ، ٢٥٨) .

(٣) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) .

(٤) التكملة لوفيات النقلة (١٩٢ / ٢) .

وقال أبو شامة المقدسي :

( كان أمراء الموصل يحترمونه ويعظمونه ويستشيرونه ، وكان بمنزلة الوزير الناصح، إلا أنه كان منقطعاً إلى العلم وجمعه ، وصنّف كتباً حسناً .. روى الحديث وانتفع به الناس ، وكان عاقلاً مهيباً<sup>(١)</sup> ذا بر وإحسان )<sup>(٢)</sup> .

**ونقل الأسنوي عن ابن خلكان قوله :**

( كان فقيهاً محدثاً ، أديباً نحوياً عالماً بصنعة الحساب ، والإنشاء ، ورعاً عاقلاً مهيباً ، ذا بر وإحسان )<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن الفرات :

( - .. وكان شافعيّ المذهب ، عالماً فاضلاً ، وسيّداً كاملاً ، جمع بين علم القرآن العزيز، والحديث وشيوخه ، وصحيحه وسقيمه ، واللغة العربية والنحو)<sup>(٤)</sup> .

**وقال السيوطي :**

( - .. من مشاهير العلماء ، وأكابر النبلاء ، وأوحد الفضلاء )<sup>(٥)</sup> .  
وقال أخوه ضياء الدين في كتاب كتبه إلى الملك العادل نور الدين أرسلان شاه بن مسعود جواباً عن كتاب ورد منه يعزّيه بأخيه مجد الدين : ( .. وما يقول المملوك إلا أن أخاه كان أخصاً للأعمال المزلفة ، وعرف عقبى المال ، فأعد لها زاداً على قدر المعرفة ، فعاش في الناس حميداً ،

(١) في الأصل ( بهياً ) ، والتصحيح من كتاب الذهبي : الإعلام بوفيات الأعلام ( ٤٤٤ أ ، ب ) ، إذ

نقل كلام أبي شامة المقدسي .

(٢) الذيل على الروضتين ( ٦٨ ) .

(٣) طبقات الشافعية ( ١ / ١٣١ ) .

(٤) ذيل تاريخ مدينة السلام ( م ٥ / ١ / ١٠٠ ) .

(٥) بغية الوعاة ( ٢ / ٢٧٤ ) .

ولقي الله حميداً ، ولم يكن ممن يود أن بينه وبين عمله أمداً بعيداً ...  
ولئن أصيب المملوك فيه بأخ حميم فقد أصيب مولانا فيه بولي كريم ، فيا  
وحشة الدولة لفضيلته وأنسها ، ويا عطلها لنزع لباس مجده الذي كان من  
أجمل أبسها ، ويا خلو أرضها من الجبل الذي كان يوقر أقطارها ، ويعلي  
منارها ، ولو وجدت بعده عوضاً لأسلاها ، ولكن عز وجوده ، والله أفرده  
بالفضيلة التي أقر بها عدوه ، وكمد لها حسوده ، ولربما وقف على كتاب  
المملوك بعض الناس ، فقال : مهلاً ، وظن أنه أسرف في تبين أخيه ولم يقل إلا  
عدلاً ، والحق لا يتمارى فيه إذ كان أشهر من نار على علم ، وإذا كانت الأيام  
شاهدة بهذه الأوصاف فلا يحتاج مع شهادتها إلى قسم (١) .

ونقل اليافعي عن أبي البركات بن المستوفي قوله عن ابن الأثير :  
( أشهر العلماء ذكراً ، وأكثر النبلاء قدراً ، وأوحد الأفاضل المشار إليهم ، وفرد  
الأمثال المعتمد في الأمور عليهم ) (٢) .

ومن العجيب أن يأتي الملك الأشرف الغساني بعد قرنين من وفاة مجد  
الدين بن الأثير فيقول عنه : ( وكان من أشد الناس بخلًا ) (٣) ، وهو الذي شهد  
له معاصره بأنه ذو بر وإحسان .

وقد نقل الذهبي هذا القول عن ابن الشعار الموصللي ثم قال : ( من وقف  
عقاره لله فليس ببخيل ، فما هو ببخيل ولا جواد ، بل صاحب حزم واقتصاد  
رحمه الله ) (٤) .

(١) رسائل ابن الأثير ( تحقيق : أنيس المقدسي ) ( ٢٦٥ - ٢٦٦ ) .

(٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان ( ١٢ / ٤ ) .

(٣) العسجد المسبوك والجوهر المعكوك في طبقات الخلفاء والملوك ( ٣٣٢ ) .

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٩١ / ٢١ .

## الأعمال التي تولاهما

كان الأثير وأبناؤه من المقرّبين إلى حكام الموصل ، وممن تولوا مناصب عالية ، فتولى مجد الدين الخزانة لسيف الدين غازي بن مودود بن زنكي (١) الذي تولى حكم الموصل سنة ( ٥٦٥ هـ ) (٢) .

ثم ولاه ديوان الجزيرة وأعمالها ، وكان والد مجد الدين يتولى ديوانها قبله (٣) . ثم عاد إلى الموصل وناب في الديوان عن الوزير جلال الدين أبي الحسن علي بن الوزير جمال الدين أبي جعفر محمد بن علي بن أبي منصور الأصفهاني (٤) ، الذي صار وزيراً في شهر ربيع الآخر سنة ( ٥٧١ هـ ) (٥) .

ثم اتصل بمجاهد الدين قايماز بن عبدالله الخادم الزيني (٦) ، الذي استنابه سيف الدين علي قلعة الموصل (٧) ، فنال عنده مجد الدين درجة رفيعة (٨) .

فلما قبض على مجاهد الدين في جمادى الآخرة سنة ( ٥٧٩ هـ ) (٩) اتصل بخدمة أبي بكر عز الدين مسعود بن مودود (١٠) ، الذي ولي الموصل في

(١) ترجمته في : وفيات الأعيان ( ٤/٤ ) .

(٢) الكامل في التاريخ لابن الأثير ( ٣٥٥ / ١١ ) .

(٣) المصدر السابق ( ٣٠٩ / ١١ ) .

(٤) ترجمته في : الكامل ( ٤٤٨ / ١١ ) ، وفيات الأعيان ( ١٤٦ / ٥ ) .

(٥) الكامل ( ٤٣٤ / ١١ ) .

(٦) ترجمته في : وفيات الأعيان ( ٤٢٦ / ١ ) .

(٧) الكامل ( ٤٣٤ / ١ ) .

(٨) عقود الجمان ( ٦ / ١٥ ) ، وانظر : الكامل ( ٤٢٩ / ١١ ) ، ومعجم الأدباء ( ٧٢ / ١٧ ) .

(٩) الكامل ( ٤٩٩ / ١١ ) .

(١٠) ترجمته في : وفيات الأعيان ( ٤٩ / ٢ ) .

الثالث من صفر سنة ست وسبعين وخمسمائة<sup>(١)</sup> ، فولي ديوان الإنشاء له ، وكان يشير عليه بالرأي والنصيحة<sup>(٢)</sup> ، وصار كما قال عنه أخوه عز الدين بن الأثير : ( كان أخي هو الذي يصدر عن رأيه على ماشاهده الناس )<sup>(٣)</sup> .  
ولازم ابن الأثير أبا بكر حتى توفي في التاسع والعشرين من شعبان سنة تسع وثمانين وخمسمائة ، بل هو الذي كتب وصيته<sup>(٤)</sup> .  
ثم تعلق بخدمة ولد أبي بكر نور الدين أبي الحارث أرسلان شاه<sup>(٥)</sup> ، فصار واحداً دولته حقيقة حتى أن السلطان نور الدين كان يقصد منزله في مهامه<sup>(٦)</sup> ، أو يرسل إليه بدر الدين لؤلؤاً<sup>(٧)</sup> ، وكان نور الدين لا يرد ولا يصدر إلا عن رأي مجد الدين ، ويشاوره في الأمور<sup>(٨)</sup> .  
قال عز الدين بن الأثير : ( كان - أي مجد الدين - عنده واحد دولته والمرجع إلى قوله ورأيه ، ولم يزل كذلك إلى أن فرق الموت بينهما رضي الله عنهما )<sup>(٩)</sup> .  
وتولى مجد الدين كتابة الإنشاء له ، وكان يعرض عليه الوزارة فيأبى ، قال ابن كثير : ( لما آل الملك إلى نور الدين أرسلان شاه أرسل مملوكه لؤلؤاً أن

- 
- (١) الكامل ( ٤٦٢ / ١١ ) .
  - (٢) الكامل ( ٩٩ / ١٢ ) ، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية ( ١٨٥ ، ١٩٥ ) .
  - (٣) الباهر ( ١٩٠ ) .
  - (٤) الكامل ( ١٠١ / ١٢ ) .
  - (٥) ترجمته في : وفيات الأعيان ( ١ / ١٩٣ ) ،
  - (٦) عقود الجمان ( ٦ / ١٥ ب ) ، معجم الأدباء ( ٧٢ / ١٧ ) .
  - (٧) هو : بدر الدين لؤلؤ بن عبدالله الأتابكي ، ترجمته في : النجوم الزاهرة ( ٧٠ / ٧ ) .
  - (٨) معجم الأدباء ( ٧٣ / ١٧ ) .
  - (٩) الباهر ( ١٩١ ) .



يستوزره فأبى ، فركب السلطان إليه فامتنع (١) .

وقال ياقوت الحموي : ( حدثني أخوه المذكور - أى عز الدين - قال :  
حدثني أخي أبو السعادات قال : لقد ألزمني نور الدين بالوزارة غير مرة ، وأنا  
أستعفيه حتى غضب مني ، وأمر بالتوكيل بي - [أى بإقامة وكيل لي] - قال :  
فجعلت أبكي ، فبلغه ذلك ، فجأني وأنا على تلك الحال : فقال لي : أبلغ الأمر  
إلى هذا ؟ ما علمت أن رجلاً ممن خلق الله يكره ما كرهت ، فقلت أنا يا مولانا  
رجل كبير ، وقد خدمت العلم عمري ، واشتهر ذلك عني في البلاد بأسرها  
وأعلم أنني لو اجتهدت في إقامة العدل بغاية جهدي ما قدرت أؤدي حقه ، ولو  
ظلم أكاراً - [أى : حرّاً] - في ضيعة من أقصى أعمال السلطان لنسب  
ظلمه إلي ، ورجعت أنت وغيرك باللائمة علي ، والملك لا يستقيم إلا بالتسمّح في  
العسف وأخذ هذا الخلق بالشدة ، وأنا لا أقدر على ذلك .

فأعفاه، وجأنا إلى دارنا، فخبّرنا بالحال ، فأما والده وأخوه فلأماه على  
ذلك الامتناع ، فلم يؤثر اللوم عنده أسفاً (٢) .

**مرضه :**

أُقعد ابن الأثير في آخر أيامه، وعجز عن الحركة ؛ إذ عرض له مرض  
النقرس (٣) ، فكفَّ يديه ورجليه، ومنعه من الكتابة مطلقاً ، واشتد به المرض  
فكان النهوض يصعب عليه (٤) .

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٥٤) .

(٢) معجم الأدباء (١٧ / ٧١ - ٧٢) .

(٣) شذرات الذهب (٥ / ٢٢) .

(٤) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) .

وصار يُحمل في محفة (١) ، وأقام في داره يغشاه الأكابر والعلماء وأنشأ رباطاً بقرية من قرى الموصل تسمى ( قصر حرب ) ، ووقف أملاكه عليه وداره التي كان يسكنها بالموصل (٢) ، ولزم منزله راضياً بما قضى له ، قانعاً بما قُدِّر له من الرزق ، يغشاه الناس لفضله والرواية عنه (٣) .

#### علاجه :

قال ابن خلكان : ( حكى أخوه عز الدين أبو الحسن علي : أنه لما أقعد جاءهم رجل مغربي والتزم أنه يداويه ويبرئه مما هو فيه ، وأنه لا يأخذ أجراً إلا بعد برئه ، فملنا إلى قوله ، وأخذ في معالجته بدهن صنعه ، فظهرت ثمرة صنعته ، ولانت رجلاه ، وصار يتمكن من مدهما ، وأشرف على كمال البرء فقال لي : أعط هذا المغربي شيئاً يرضيه واصرفه ، فقلت له : لماذا ؟ وقد ظهر نُجْحُ معالجته (٤) ، فقال : الأمر كما تقول ، ولكنني في راحة مما كنت فيه من صحبة هؤلاء القوم والالتزام بأخطارهم ، وقد سكنت روحى إلى الانقطاع والدعة ، وقد كنت بالأمس وأنا معافى أذل نفسي بالسعي إليهم ، وها أنا [ ذا ] اليوم قاعد في منزلي ، فإذا طرأت لهم أمور ضرورية جاعوني بأنفسهم لأخذ رأيي ، وبين هذا وذاك كثير ، ولم يكن سبب هذا إلا هذا المرض ، فما أرى زواله ولا معالجته ، ولم يبق من العمر إلا القليل ، فدعني أعيش باقيه حراً سليماً من الذل ، وقد أخذت منه بأوفر الحظ .

قال عز الدين : فقبلت قوله ، وصرفت الرجل بإحسان (٥) .

(١) شذرات الذهب (٢٢/٥) .

(٢) وفيات الأعيان (١٤٢/٤) .

(٣) إنباه الرواة (٢٥٩/٣) .

(٤) في وفيات الأعيان (معافاته) ، والتصحيح من : مرآة الجنان (١٣/٤) .

(٥) وفيات الأعيان (١٤٢/٤ - ١٤٣) ، وانظر : إنباه الرواة (٢٥٩/٣) بمرآة الجنان (١٣/٤) .

## وفاته:

توفي ابن الأثير - رحمه الله - ضحى يوم الخميس سلخ ذي الحجة سنة (٦٠٦ هـ) بالموصل<sup>(١)</sup> ، ولم يصل عليه إلا العصر ، فقد أمر نور الدين أرسلان شاه عز الدين بن الأثير ألا يخرج إلى الجامع للصلاة عليه حتى يأمرهم بذلك ، إذ كان يريد الصلاة عليه ، وكان الزمن صيفاً ، وكان نور الدين موعوكاً ، فلما كان العصر، وفتر الحر، أمر بإخراجه إلى الجامع، فصلى عليه،<sup>(٢)</sup> ودفن بداره التي وقفها على الصوفية، وجعلها رباطاً<sup>(٣)</sup> بدرب دراج داخل البلد<sup>(٤)</sup>.

## مصادر ترجمة مجد الدين بن الأثير

### أ - المخطوطة :

- ١- أسماء الرجال - للطبيبي ( ١٠٠ ب ) .
- ٢- إكمال الإكمال - لابن نقطة ( ٧ - ٨ ) .
- ٣- الإعلام بوفيات الأعلام - للذهبي ( ١٢٨ ب ) .
- ٤- تاريخ الكافي في معرفة علماء مذهب الشافعي - للبهنسي ( ١٧٩ أ )
- ٥- تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ - لابن عبد الهادي ( ق : ٧٢ ) .
- ٧- تلخيص أخبار النحويين واللغويين - لابن مكتوم ( ٢٤١ ) .

---

(١) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) .  
(٢) الباهر ( ٢٠١ ) .  
(٣) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) .  
(٤) وفيات الأعيان ( ٤ / ١٤٣ ) .

٨- تلخيص معجم الألقاب - لابن الفوطي - (٥) ، ترجمة رقم (٤٣٨) في مجلة دروية .

٩- ديوان الإسلام - لابن الغزيّ (١٢) .

١٠- سير أعلام النبلاء ( ١١٣ / ١٣ - ١١٢ ) .

١١- صلة التكملة لوفيات النقلة - للحسينيّ ( ٢١١ ب ) .

١٢- طبقات الأسديّ (٤٤) .

١٣- طبقات الشافعية لابن الصلاح ( ١٥٤ ب ) .

١٤- طبقات النحاة واللغويين - لابن قاضي شهبة ( ٢٥٠ - ب - ٢٥١ ب )

١٥- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان للعينيّ ( ١٧ / ٣٢١ - ٣٢٢ ) .

١٦- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب - لابن الملتن ( ١٠١ ب ) .

١٧- عقود الجمان في شعراء هذا الزمان - لابن الشعّار الموصليّ

( ١٨-١٥ / ٦ ) .

١٨- كتاب في الرجال - لابن عبدالهادي ( ٧٤ ب ) .

١٩- نزهة الألباب في الألقاب - لابن حجر (٣)

#### ب- المطبوعة :

١- ابن الأثير في المراجع العربية والأجنبية .

انظر : كتاب ( بحوث ندوة أبناء الأثير ٩٩ - ١١٤ ) .

٢- ابن الأثير المحدث :

( بحوث ندوة أبناء الأثير ١ - ١٨ باللغة الإنجليزية ) .

٣- إتحاف النبلاء ( ٣٤٣ ) .

٤- أسماء الكتاب ( ١٣١ ، ١٩٤ ، ٣٣٠ ) .

٥- الأعلام ( ١٥٢ / ٦ ) .

- ٦- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ( ٧٣ ، ١٣١ ) .
- ٧- الإمام مجد الدين بن الأثير وجهوده في الحديث الشريف :  
( بحوث ندوة أبناء الأثير ٣ - ٤٠ ) .
- ٨- إنباه الرواة للقفطيّ ( ٢٥٧ / ٣ - ٢٦٠ ) .
- ٩- إيضاح المكنون ( ٤٦٨ / ٢ ) .
- ١٠- البداية والنهاية لابن كثير ( ١٣ / ٥٤ ) .
- ١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ( ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ) .
- ١٢- بلاد الجزيرة في أواخر العصر العباسيّ ( ٢٥٠ - ٢٥١ ) .
- ١٣- البلغة في أصول اللغة ( ١٧٧ ) .
- ١٤- بنو الأثير الفرسان الثلاثة ( ٢٣ - ٦٠ ) .
- ١٥- تاج العروس للزبيديّ ( ٣ / ٦ - ٧ ) .
- ١٦- التاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول ( ١٠٠ - ١٠١ ) .
- ١٧- تاريخ أداب اللغة العربيّة - لرجي زيدان ( ٣ / ١٠٩ - ١١٠ ) .
- ١٨- تاريخ الأدب العربيّ - لكارل بروكلمان ( ٦ / ١٩٣ ) .
- ١٩- تاريخ الأدب العربيّ في العراق ( ١ / ٨٩ ) .
- ٢٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ( ٢ / ٤٨ ) .
- ٢١- التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية ( ١٨٥ - ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠١ ) .
- ٢٢- تاريخ الخلفاء - للسيوطي ( ٣٠٤ ) .
- ٢٣- تاريخ كزيدة - لحمد الله المستوفي ( ص : ٧٠٣ ) .
- ٢٤- تاريخ الموصل - لسليمان صائغ ( ٢ / ٩٧ - ٩٨ ) .
- ٢٥- تاريخ الموصل - لسعيد الديوه جي ( ٣٨٢ ، ٣٩٧ ) .
- ٢٦- تنمة المختصر لابن الورديّ ( ٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ) .

- ٢٧- تتمة المنتهي للشيخ عباس القمي ( ٤٧ ) .
- ٢٨- التعليقات السنية ( ٢٠ - ٣٢ ) .
- ٢٩- التكملة لوفيات النقلة ( ٢ / ١٩١ - ١٩٢ ) .
- ٣٠- جامع الأصول في أحاديث الرسول (المقدمة) ط - ك .
- ٣١- جامع المعقول والمنقول - شرح جامع الأصول ( ١ / ١٥ - ١٧ ) .
- ٣٢- الخميس للديار بكري ( ٢ / ٣٦٨ ) .
- ٣٣- دائرة المعارف الإسلامية ( ١ / ٨٢ ) .
- ٣٤- دائرة معارف القرن الرابع عشر ( ١ / ٥٤ - ٥٥ ) .
- ٣٥- دائرة المعارف - لبطرس البستاني ( ١ / ٣٧٠ ) .
- ٣٦- دائرة المعارف - لفؤاد البستاني ( ٢ / ٣٢٤ ) .
- ٣٧- دستور الوزراء ( ٢٧٣ - ٢٧٤ ) .
- ٣٨- دليل المراجع العربية ( ١ / ٦٢ ) .
- ٣٩- دليل المراجع العربية والمعربة ( ١٨٢ - ١٨٣ ) .
- ٤٠- دليل الموصل العام ( ١٠٥ - ١٠٦ ) .
- ٤١- دولة الأتابكة في الموصل ( ٣٢٠ ) .
- ٤٢- ذخائر التراث العربي الإسلامي ( ١ / ٣٩ ) .
- ٤٣- تاريخ مدينة السلام - لابن الفرات ( مجلد ٥ / ١ / ١٠٠ ) .
- ٤٤- الذيل على الروضتين ( ٦٨ ) .
- ٤٥- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ( ١٥٦ ) .
- ٤٦- روضات الجنات ( ٧ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ) .
- ٤٧- ريحانة الأدب ( ٥ / ٢٤٣ ) .
- ٤٨- سفينة البحار للشيخ عباس القمي ( ١ / ١١ ) .

- ٤٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ( ٦٥ / ٢٢ - ٢٣ ) .
- ٥٠- طبقات الشافعية - للأسنوي ( ١ / ١٣٠ - ١٣٢ ) .
- ٥١- طبقات الشافعية للسبكي ( ٨ / ٣٦٦ ) ،
- ٥٢- العبر في خبر من غير - للذهبي ( ٥ / ١٩ ) .
- ٥٣- (العرب) مجلة : س ٥ ، ج ٦ ، ٧ ، ص : ٥٢١ - ٥٣٧ ، ٦٢٨ - ٦٧٣ .
- ٥٤- العسجد المسبوك للغساني ( ٣٣٢ ) .
- ٥٥- عنوان التواريخ - لابن الساعي ( ٩ / ٢٩٩ - ٣٠١ ) .
- ٥٦- فتح المغيث للسخاوي ( ٣ / ٤٩ ) .
- ٥٧- الفهرس التمهيدي ( ٧٦ - ٧٧ ) .
- ٥٨- فهرس الخزانة التميورية ( ٢ / ١٧٩ - ١٩٨ ، ٩ / ٣ ) .
- ٥٩- فهرس دار الكتب ( ١ / ١٢٤ ، ٣ / ١٥٨ ) .
- ٦٠- الفوائد البهية ( ١٩ ) .
- ٦١- القاموس الإسلامي ( ١ / ٢٤ ) .
- ٦٢- قاموس الإعلام ( ١ / ٥٩٩ ) .
- ٦٣- الكامل في التاريخ ( ١١٢ / ٢٨٨ ) .
- ٦٤- كتاب الوفيات لابن قنفذ ( ٣٠٣ ) .
- ٦٥- كشف الظنون ( ١ / ٢٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٣٦ ، ٢٥٦ ، ٥٣٥ ، ٦١٨ ، ٧٨٩ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٨٣ ، ١٣٨٣ ، ١٦٨٣ ، ١٧١١ ، ١٩٨٩ ) .
- ٦٦- الكشول ( ١ / ٢٣ ) .
- ٦٧- الكنى والألقاب ( ١ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ) .
- ٦٨- كنز العلوم واللغة ( ٢٦ ) .
- ٦٩- مجد الدين بن الأثير وجهوده في علم غريب الحديث ( بحوث ندوة أبناء الأثير : ٤٠١ - ٤٦٧ ) .

- ٧٠- مجمل فصیحی لفصیح أحمد خوافی ( ٢ / ٢٨٥ ) .
- ٧١- المختصر المحتاج إليه - للذهبي ( ٣ / ١٧٥ - ١٧٦ ) .
- ٧٢- مرآة الجنان ( ٤ / ١١ - ١٣ ) .
- ٧٣- مرآة الزمان ( ج ٨ ، ق ١ ، ص : ٤٣٥ ) .
- ٧٤- المرصع لابن الأثير ( المقدمة ) : ٨ - ١٣ .
- ٧٥- معجم الأدباء ( ١٧ / ٧١ - ٧٧ ) .
- ٧٦- معجم البلدان ( ٣ / ١٠٣ ) .
- ٧٧- معجم المطبوعات العربية والمعربة ( ٣٤ - ٣٥ ) .
- ٧٨- معجم المؤلفين ( ٨ / ١٧٤ ) .
- ٧٩- مفتاح السعادة ( ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ) .
- ٨٠- منال الطالب في شرح طوال الغرائب ( المقدمة ) ١١ - ٢٤ .
- ٨١- منهل الأولياء للعمري ( ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ ) .
- ٨٢- الموصل في العهد الأتابكي ( ٩٦ - ٩٧ ) .
- ٨٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي  
( ١٩٨-١٩٩ / ٦ ) .
- ٨٤- نزهة الجليس للسيد عباس المكي ( ٢ / ٤١٣ = ٤١٤ ) .
- ٨٥- النهاية في غريب الحديث والأثر ( المقدمة ) ( ١ / ٩ - ١٨ ) .
- ٨٦- هدية العارفين ( ٢ / ٢ - ٣ ) .
- ٨٧- وفيات الأعيان ( ٤ / ١٤١ - ١٤٣ ) .



## الفصل الثاني (كتاب البديع في علم العربية )

في النحو كتب كثيرة تسمى " البديع " ، فلعلي بن عيسى الربيعي ،  
المتوفى سنة ( ٤٢٠ هـ ) (١) كتاب في النحو يسمى ( البديع ) ، قال عنه  
الأنباري : ( وصبّف كتاباً في النحو حسناً جيداً يقال له " البديع " ) (٢) .  
ولحمد بن مسعود الغزنيّ - المتوفى سنة ( ٤٢١ هـ ) (٣) كتاب " البديع "  
قال عنه السيوطي : ( أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في  
المغني ، وقال : إنّه خالف فيه أقوال النحويين ، وله ذكر في جمع الجوامع ) (٤)  
ونقل عنه البغداديّ في شرح أبيات المغني (٥) .  
ولابن عصفور علي بن مؤمن المتوفى سنة ( ٦٦٩ هـ ) (٦) كتاب " البديع  
في شرح الجزوليّة " (٧) .  
وكتاب ابن الأثير " البديع في علم العربية " الذي نقوم على تحقيقه .

### اسم الكتاب :

ذكره كثير من المؤرخين والمترجمين لابن الأثير ، وسماه " ياقوت

(١) ترجمته : في وفيات الأعيان ( ٣ / ٣٣٦ ) .

(٢) نزّهة الألباء ( ٣٤١ ) .

(٣) ترجمته : في بغية الوعاة ( ١ / ٢٤٥ ) .

(٤) بغية الوعاة ( ١ / ٢٤٥ ) ، ومغني اللبيب ( ٧٠٨ ) .

(٥) شرح أبيات المغني ( ٧ / ١٧٦ ) .

(٦) ترجمته في : بغية الوعاة ( ٢ / ٢١٠ ) .

(٧) فوات الوفيات ( ٣ / ١١٠ ) .

الحموي<sup>(١)</sup> ( البديع في النحو ) ، وكذا سماه القفطي<sup>(٢)</sup>  
والسيوطي<sup>(٣)</sup> ، وسماه ابن خلكان<sup>(٤)</sup> : " البديع في شرح الفصول في  
النحو لابن الدهان " .

وكذا سماه السبكي<sup>(٥)</sup> ، وابن تغري بردي<sup>(٦)</sup> ، وسماه ابن الشعار  
الموصللي : " البديع في علم الإعراب " <sup>(٧)</sup> ، وهو كما نرى أقرب الأسماء إلى  
الحقيقة ، فابن الأثير قال في مقدمه كتابه : ( .. وسميته كتاب البديع في علم  
العربية ) <sup>(٨)</sup> ، وقد بين ابن الأثير أنه يريد بعلم العربية " النحو فقط " ، فقال :  
( واعلم أن علم العربية المخصوص باسم النحو لا يعدو قسمين .. الخ ) <sup>(٩)</sup> .

### تبويب الكتاب وترتيبه

قال ياقوت الحموي : ( كتاب البديع في النحو نحو الأربعين كراسة  
وقفني عليه - أي عز الدين بن الأثير - فوجدته بديعاً كاسمه ، سلك فيه مسلكاً  
غريباً وبوبه تبويباً عجيباً ) <sup>(١٠)</sup> .

فما المسلك الغريب الذي سلكه المؤلف؟ وكيف بوب الكتاب تبويباً أعجب

- 
- (١) معجم الأدباء (١٧/٧٦) .
  - (٢) إنباه الرواة (٣/٢٦٠) .
  - (٣) بغية الوعاة (٢/٢٧٤) .
  - (٤) وفيات الأعيان (٤/١٤١) .
  - (٥) طبقات الشافعية الكبرى (٨/٣٦٧) .
  - (٦) النجوم الزاهرة (٦/١٩٨) .
  - (٧) عقود الجمان (٦/١٦ ب) .
  - (٨) ٣/١ .
  - (٩) ٣/١ .
  - (١٠) معجم البلدان (١٧/٧٦) .

ياقوتاً؟ قال المؤلف - رحمه الله - في مقدمة الكتاب : ( .. وأعلم أن علم العربية المخصوص باسم النحو لا يعدو قسمين :

**أحدهما** : معرفة ذات الكلمة وبنائها وما يتعلق بحروفها من التغيير .

**والثاني** : معرفة ما يطراً عليها من الحركات والسكون .

وكل واحد من هذين القسمين يدخل على الآخر في التبیین لضرورة الإفهام، فهما متداخلان، لا يكاد ينفرد أحدهما بالذكر عن الآخر ، إلا أن كل واحد منهما يغلب ذكره على بعض الأبواب دون بعض )<sup>(١)</sup> .

وبناء على هذا : **قسم المؤلف الكتاب إلى قطبين رئيسين :**

**القطب الأول** : فيما الغالب على أبوابه معرفة الحركات والسكون، وهي ( عوارض الكلم ) .

**القطب الثاني** : فيما الغالب على أبوابه معرفة ذات الكلم وحروفها .

وقدّم ما يتعلق بأحكام الكلم على ما يتعلق بذات الكلم مع أن الحكمة تقتضي العكس ، لأن معرفة الذات قبل معرفة الصفات، قال : ( إلا أن العلماء عكسوا القضية ، وكان الباعث على ذلك أمرين :

**أحدهما** : مسيس الحاجة الغالبة إلى معرفة الثاني ؛ لما دخل على الألسنة من الفساد ، وذلك إن الإنسان يتلقف الكلم في صغره ومبده لضرورة الإفهام والاستفهام، على ما يعلم من صحة وفساد ، ولما غلبت العجمة على ألسنة الناس تعلموا الكلام ملحوناً فاحتاجوا إلى إصلاح ذلك ، والغالب على طريقه معرفة الحركات والسكون .

(١) مقدمة البديع ص ٣ .

**والأمر الثاني :** أن معرفة ذوات الكلم تشتمل على أشياء مُشكّلة :

كالتصريف والتصغير والنسب ، مما يصعب فهمه على المبتدئين . وكانت معرفة الحركات والسكون أسهل مأخذاً ، وأقرب متناولاً ، فقدّموا ما غلبا عليه من الأبواب في الذكر لهذين الأمرين ، وربما لغيرهما من الأمور، فاقتدينا بهم في التقديم والتأخير (١) .

وقد وَضَحَ المؤلف رحمه الله أن قصده بعلم العربية : هو النحو ، ولكنه أدخل في النحو كل أبواب الصرف ، كأن المؤلف من القائلين بعدم الفصل بين النحو والصرف ، وحاول المؤلف حينما قَسَمَ كتابه إلى قطبين : أحدهما يبحث في عوارض الكلم، والآخر في ذوات الكلم ، حاول أن يوزع أبواب النحو عليهما توزيعاً دقيقاً ، ولكنه أدخل بعض الأبواب في غير محلها؛ لأنه - كما اعترف في مقدمته السابقة - يصعب التقسيم الدقيق للتداخل بين القسمين .

**فالقطب الأول :** اشتمل على الأبواب التالية :

**الباب الأول :** في معرفة الألفاظ العامة :

عرّف فيه النحو والكلمة والكلم والكلام ويّن أقسام الكلمة وخواص كل

قسم وتقسيمات كل قسم .

**الثاني:** في المعرب .

**الثالث:** في المبني .

**الرابع:** في الإعراب .

**الخامس:** في البناء .

**السادس:** في المبتدأ .

---

(١) مقدمة البديع ٣ - ٤ .

السابع: في الخبر.

الثامن: في الفاعل .

التاسع : في ما لم يسم فاعله.

العاشر: في المفعولات .

الحادى عشر : في المشبه بالمفعول، تحدّث في هذا الباب عن الحال والتمييز والاستثناء .

الثاني عشر : في المجرورات ، تحدّث فيه عن المجرور بحرف الجر ، والقسم ، والإضافة .

الثالث عشر: في التوابع .

الرابع عشر: في النداء .

الخامس عشر : في العوامل .

السادس عشر : في ( كم ) .

السابع عشر : في نوني التوكيد .

الثامن عشر : في التقاء الساكنين .

التاسع عشر : في الوقف .

العشرون: في الحكاية.

والتأمل في هذه الأبواب يرى أن باب الوقف يتعلق بذات الكلمة لا بحكمها ، فكان الواجب أن يكون في القطب الثاني .

**وأما القطب الثاني :**

فاشتمل على عشرين باباً أيضاً ، منها الباب العشرون في جائزات الشعر، وهذا الباب الأحسن أن يكون في القطب الأول، لأنه يتعلق بأحكام الكلمة .

وهذا التبويب وترتيب الأبواب لم أجد أحداً من العلماء - حسب علمي - سبق ابن الأثير إليه ؛ فهو تقسيم علمي دقيق ، وليس التبويب والترتيب الدقيقان مستغربين من ابن الأثير ؛ فالسمة البارزة على مؤلفاته - رحمه الله - التبويب والترتيب، فكتبه في الحديث كلها جمع وتبويب ، فجامع الأصول في أحاديث الرسول، والنهية في غريب الحديث ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب، مرتبة ترتيباً أعجب المتقدمين والمتأخرين .

ولم يكتف المؤلف - رحمه الله - بإبراز قدرته على التبويب فقط ، بل نجده في كل باب يقسمه تقسيمات عجيبة دقيقة ، ومن ثم يجمع الباب الواحد أشتاتاً متفرقة ، تُوزَعُ على الفصول والأنواع والفروع والتعاليم ، ويبرز هذا في أكثر الأبواب ، ومنها : الباب الخامس عشر ( في العوامل ) : بدأه المؤلف - رحمه الله - بمقدمة ، ثم قَسَمَهُ ثلاثة أقسام :

**القسم الأول: في الأفعال .**

**القسم الثاني: في الأسماء العاملة .**

**القسم الثالث: في الحروف العاملة .**

**القسم الأول: في الأفعال ، جعله ثمانية أنواع :**

**النوع الأول: في اللازم .**

**النوع الثاني: في المتردد بين اللازم والمتعدي ، ثم قسمه على ثلاثة أضرب:**

**الضرب الأول: أفعال معدودة استعملت متعدية ولازمة .**

**الضرب الثاني: أفعال متعدية بنفسها أصلاً، ثم أدخلوا عليها حرف**

**الجر على تأول .**

**الضرب الثالث: أفعال متعدية بنفسها ، فإذا أدخلت عليها قرينة اللزوم**

**صارت قاصرة .**

النوع الثالث : في المتعدي إلى مفعول واحد .

النوع الرابع : في المتعدي إلى مفعولين ، يجوز الاقتصار على أحدهما .

النوع الخامس : في المتعدي إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما ،

**وجعله فرعين :**

الفرع الأول : في تعريفه .

الفرع الثاني : في أحكامه ( ذكر ثمانية أحكام ) .

النوع السادس : في المتعدي إلى ثلاثة مفعولين ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفه .

الفرع الثاني : في أحكامه ( ذكر ستة أحكام ) وخاتمة

النوع السابع : في كان وأخواتها ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها ومعانيها .

الفرع الثاني : أحكامها ( ذكر عشرة أحكام ) .

النوع الثامن : في الأفعال التي لا تتصرف ، وقسم هذا النوع إلى

**أربعة فصول :**

**الفصل الأول :** في " عسى وأفعال المقاربة " ، وجعله ثلاثة فروع :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها ( ذكر خمسة أحكام ) .

الفرع الثالث : فيما أشبه عسى من أفعال المقاربة .

**الفصل الثاني :** في نعم وينس ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفهما .

الفرع الثاني : أحكامها ( ذكر سبعة أحكام ) وخاتمة .

الفصل الثالث : في " حبذا " ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها .

الفصل الرابع : في التعجب ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفه .

الفرع الثاني : أحكامه ( ذكر عشرة أحكام ) .

القسم الثاني : في الأسماء العاملة ، جعله أربعة أنواع :

النوع الأول : في اسم الفاعل واسم المفعول ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفهما .

الفرع الثاني : أحكامها ( ذكر ثمانية أحكام ) .

النوع الثاني : في الصفة المشبهة ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها ( ذكر عشرة أحكام ) .

النوع الثالث : في المصدر ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفه .

الفرع الثاني : أحكامه ( ذكر ثمانية أحكام ) .

النوع الرابع : في أسماء الأفعال ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها .

القسم الثالث : في الحروف العاملة ، جعله خمسة أنواع :

النوع الأول : في إن وأخواتها ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .



الفرع الثاني : أحكامها ، وجعله فصلين :

الفصل الأول : في الأحكام المشتركة ( ذكر عشرة أحكام ) .

الفصل الثاني : في الأحكام المختصة ( ذكر تسعة أحكام ) ، الحكم الثالث منها

: في الفرق بين إنَّ ، وأنَّ ، قَسَمَهُ أربعة أقسام ، سمى كل واحد منها

تعليماً .

**النوع الثاني : في ( ما ) المشبهة بـ ( ليس ) ، جعله فرعين :**

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها ( ذكر خمسة أحكام ) .

**النوع الثالث : في ( لا : النافية ) ، جعله فرعين :**

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها ( ذكر خمسة عشر حكماً ) .

**النوع الرابع : في الحروف العاملة في الأفعال الناصبة ، جعله فرعين :**

الفرع الأول : تعريفها .

**الفرع الثاني : أحكامها ، جعله ثلاثة أصناف :**

الصنف الأول : ( أن ) .

الصنف الثاني : ( كي ) .

الصنف الثالث : ( إذا ) .

**النوع الخامس : في الحروف الجازمة ، وجعله فرعين :**

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : في الشرط والجزاء ، وجعله فصلين :

الفصل الأول : في تعريفه وذكر حروفه .

**الفصل الثاني : في أحكامه ( ذكر سبعة عشر حكماً ) .**

وهكذا كان ابن الأثير يُؤبِّبُ كتابه كُلَّهُ ، وهذا يدل - ولاشك - على قدرة هائلة في الترتيب والتنظيم ، أفادها من عمله في الحديث ، ولكن كما رأينا أن تلك التقسيمات والتفريعات وإن كانت دقيقة إلا أنها تشتت ذهن القارئ في الجمع بين الأقسام ، والفصول ، ولكنها تعين القارئ الراغب في معرفة أحكام

### منهج الكتاب

قال ابن الأثير - في مقدمة الكتاب - بعد البسملة والحمدلة ، والصلاة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم :- ( .. أما بعد فإنك أيها الأخ - أبقاك الله ورعاك - لما قرأت كتاب " بغية الراغب في تهذيب الفصول النحويّة " ، ورأيت في غاية ما يكون من الاختصار ، ويمكن من الإيجاز ، مع ما اشتمل عليه من الشرائط ، وحواه من الأحكام والضوابط ، وكنت في مزاوله هذا الفن من العلم ناشياً ، وإن كان عزمك فيه ماضياً ، واطلعت منه على مستبهم مستغلق ، وسَمَّتْ نفسك إلى ما هو أعلى منه قدراً ، وأوضح سبيلاً ، وأكثر منه بسطاً وأقوم قبيلاً ، ورغبت إليّ في جمع كتاب - ينير طرق فهمه ، وتوضح مذهب معرفته ، فأجبتك إلى ما سألت غير ذاهب بالإطالة إلى الإملال ، ولا جانح بالإيجاز إلى الإخلال ، حسب ما طلبت أن يكون باسطاً لما أوجز فيه ، مبيناً لما أغلق من ألفاظه ومعانيه ، تقصّر عن رتبته الشروح ، ولا يقصّر في البيان والوضوح ، جامعاً لأبواب النحو وأحكامه ، مشتملاً على أنواعه وأقسامه ، إلا ما عسى أن يشدّ منها ، أو ما لا تمسّ الحاجة إليه .

ولم أكد أودعه من الأدلة إلا ما أوجب ذكره إحكامه ، وافتقر إلى معرفته

بيانه، وليس لي فيه إلا اختيار، أقوال الأئمة ونقلها ، وما أضفت إليها من زيادة شرط في حدّ واحتراز في قول ، وإشارة إلى نكتة غريبة تقف عليها .. (١) .

ومن هذه المقدمة : يتضح لنا أنّ ابن الأثير كان قد اختصر الفصول النحوية لابن الدهان بكتاب سماه ( بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية ) وهو كتاب مفقود -حسب علمي - ، وهو - كما يتضح من هذه المقدمة - كتاب مختصر ، فشرحه ابن الأثير في كتابه " البديع في علم العربية " ، والمطلع على كتاب البديع لا يرى فيه ذكراً ولا أثراً لفصول ابن الدهان، ولا لبغية الراغب، إلا ما ورد في المقدمة ، فابن الأثير لم يمزج الفصول النحوية ولا شيئاً منها بشرحه ، ولم يتبع في ترتيبه ترتيب ابن الدهان .

ومن المقدمة - أيضاً - نستطيع أن نبرز أهم الأسس التي وضعها المؤلف ليعتمدها في شرحه، وهي :

١- التوسط في الشرح بين الإطناب الممل والإيجاز المخلّ .

٢- جمع أبواب النحو وأحكامه فيه .

٣- الإيجاز في الأدلة والعلل .

٤- أن مهمته ما هي إلا اختيار لأقوال الأئمة وتعليقات يسيرة منه ، هي أقرب إلى الإشارات منها إلى التعليقات .

هذه أهم الأسس التي وضعها ابن الأثير ليسير عليها في شرحه ، ولاشك في أنّ المؤلف حاول التقيّد بها ، ولكنه لم يستطع الالتزام بها دائماً ، وسيتضح ذلك في تفصيل الأسس وتطبيقها على الكتاب :

---

(١) مقدمة كتاب " البديع في علم العربية " ص ٢ .

## الأول: التوازن بين الإيجاز والإطناب:

حينما همَّ ابن الأثير في تأليف كتابه ، لا أشك في أنه عمَدَ إلى كتاب من أهم كتب شيخه " ابن الدهان " ، وهو المسمى بـ " الغرة في شرح لمع ابن جني " فاستقى منه أكثر مادة كتابه - كما سيأتي تفصيله (١) - ، وكتاب الغرة لابن الدهان من أحسن الكتب التي ألفت في القرن السادس الهجريّ ، ومن أجمعها قال عنه ابن خلكان : ( وشرح كتاب اللمع - لابن جني - شرحاً كبيراً يدخل في مجلدين ، وسماه " الغرة " ، ولم أر مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب ) (٢) .  
وابن الدهان كان علماً من أعلام النحو في عصره ، وكان كما قال عنه العماد الأصفهاني : ( بحر لا يفضض ، وحر لا يغمض ، سيبويه عصره ، ووحيد دهره ) (٣) .

لهذا وجد ابن الأثير - وهو العازم على الاختصار - أنه يقف أمام موسوعة نحوية مطنبة ؛ فكتاب الغرة جمع من الآراء والشواهد والعلل شيئاً هائلاً ، لو نقله المؤلف في كتابه لوقع في الإطناب الذي لم يرتضه لنفسه ، ولو اختصره ربما وقع في الإيجاز المحذور ، فجاء كتابه لهذا السبب جامعاً لكثير من مسائل النحو والصرف مفصلاً لها ، وإن من يقرأ كتاب ابن الأثير وحده ولا يطلع على كتاب ابن الدهان سينال كامل إعجابه ، ولن يرى فيه الإطناب المملّ ، فهو يسوق القضايا النحوية بأسلوب واضح ، ويستوفي في كل قضية جوانبها ، ولكنه إن اطلع على كتاب " ابن الدهان " وغيره من الكتب المتوسعة

(١) ص : ٩٣ .

(٢) وفيات الأعيان ( ٢ / ٢٨٢ ) .

(٣) نقله القفطي في إنباه الرواة ( ٢ / ٥١ ) .

فستتضح له بعض جوانب الإيجاز الذي قد يصل إلى درجة الإخلال  
بالمعنى ، والإيجاز عند المؤلف يتضح في أمرين :

الأول : الإيجاز في عرض المسائل .

والثاني : الإيجاز في نسبة الآراء .

أولاً : الإيجاز في عرض المسائل :- وقد احتوى الكتاب على مسائل مختصرة  
اختصاراً مخللاً منها :-

١- قال - في هاء ضمير المذكر المنصوب والمجرور : ( .. فإن كان قبله ساكن  
ففيه مذهبان :

أحدهما : كالمتحرك نحو : عنوه أخذت ، وعليه مال .

والثاني : ألا تلحقه حرفاً وهو الأكثر ( ١ ) .

وهذا الكلام اختصره المؤلف من كلام شيخه ابن الدهان ( ٢ ) ، وكان لا بد  
من تفصيله ، فإنه إن كان ما قبله ساكناً فإما أن يكون أحد حروف اللين، مثل :  
علاه ، وإليه، ودعوه ، فحينئذ الحذف أولى ؛ لئلا يجتمع ساكنان بينهما حاجز  
خفي غير حصين، وهو الهاء ( ٣ ) .

وإما ألا يكون الساكن أحد حروف اللين، مثل : عنه ، ودعه ، ومنه،  
وزده، فالإثبات حينئذ أكثر ، وهو مذهب سيبويه ( ٤ ) ، وجعل المبرد الحذف  
والإثبات سواء ( ٥ ) .

---

(١) انظر : ١٥١ .

(٢) الفرة ( ٢ / ١١٥ ) .

(٣) الكتاب ( ٢ / ٢٩١ ) ، المقتضب ( ١ / ٢٦٤ ) ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ( ١ / ١٣ - ١٤ ) .

(٤) الكتاب ( ٢ / ٢٩١ ) ، معاني القرآن وإعرابه ( ١ / ١٢ ) .

(٥) المقتضب ( ١ / ٢٦٥ ) .

وقوله : ( .. فإن كان قبله ساكن ) يدخل فيه ما بعده ساكن مثل : عنه الحق ، وعليه المال ، وحينئذ لا يقبل الضمير الإشباع ، فكان على المؤلف أن يقيده بألا يكون بعده ساكن ؛ ليخرج المثالان السابقان ، ولعل المؤلف استغنى عن هذا الشرط بالمثال .

٢- قال في ضمير النسوة : ( .. وهي عند أكثر العلماء لجمع القلة ، والهاء لما فوق ذلك ، كقولك : النساء ضربتهن، وضربتها ) (١) ، وقال أيضاً : ( وقد جعلها قوم للعدد القليل من المؤنث ، وأطلقها آخرون على القليل والكثير ، وكان الأشبه والأكثر في النظم والنثر ) (٢) .

كان على المؤلف أن يقيده الضمير بأن يعود على مؤنث غير عاقل .. أمّا إذا عاد على مؤنث عاقل كمثال المؤلف فلم تفرق العرب بين قليله وكثيره والأفصح جمع الضمير (٣) .

٣- قال عن وزن أفعل : ( أن يكون بمعنى فَعَلَ ، ولا يكون للهمزة فيه تأثير، وهو قليل محصور ) (٤) .

وهذا القول غير صحيح ، فليس قليلاً ، وقد ألفت فيهما كتب، منها : فعلت وأفعلت للسجستاني ، وللزجاج ، وما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد - للجواليقي .

(١) ص : ١٤٨ .

(٢) ج ١ / ٣٧ .

(٣) انظر البحر المحيط ( ٦٤ / ٢ ) .

(٤) ص : ٥٩٢ .

٤- جعل شروط ما يجمع جمع المذكر السالم : التذكير والعلم والعلمية ، وألحق به صفته في الغالب (١) .

وبعض هذه الشروط يحتاج إلى تقييد ، فالعلمية لا بد من تقييدها بالخالية من تاء التانيث ، والصفة لا بد من تقييدها بالقابلة لتاء التانيث أو الدالة على التفضيل ، ولما لم يفعل المؤلف ذلك اضطر إلى استثناء الأعلام المختومة بالتاء ، مثل : طلحة (٢) ، واستثناء بعض الصفات : كأفعل فعلاء ، وفعلان فعلى .. إلخ (٣) .

٥- في حديثه عن جمع الاسم المهموز لم يستقص أنواعه كلها (٤) ، فترك ما همزته منقلبة عن واو أو ياء أصلين : مثل كساء ورداء ، وما همزته للإلحاق مثل : علباء مسمى بها ، وكان المؤلف قد استقصاها في التنثية (٥) ، ولكنه لم يفعل ذلك في الجمع .

٦- النسب إلى المركب والجملة (٦) ، اختصره المؤلف اختصاراً شديداً ، فلم يذكر كل الآراء فيه ، وهي آراء مشهورة (٧) ، ولعلها تركها لشهرتها .

٧- قال في الإخبار عن المبدل منه ، في مررت بأخيك زيد : ( فإن أخبرت عن أخيك قلت : الذي مررت به أخوك زيد ، وإن شئت : زيد أخوك ) (٨)

(١) ص : ٢٤٥ .

(٢) ص : ٢٤٨ .

(٣) ص : ٢٤٥ .

(٤) ص : ٢٥١ .

(٥) ص : ٢٣٣ - ٢٣٥ .

(٦) ص : ٢٨٦ .

(٧) انظر : تفصيلها في : شرح الشافية ( ٧١ / ٢ - ٧٤ ) .

(٨) ص : ٤٥١ .

فقوله : ( وإن شئت ) يشعر بجواز الأمرين على السواء ، وقوله مختصر من كلام شيخه ابن الدهان <sup>(١)</sup> ، الذي ذكر أن للعلماء رأيين في الإخبار عن **المبدل منه** : فالمازني وابن السراج لا يجيزان الإخبار عن المبدل منه إلا ومعه **الدل ، قال** : ( أخوك زيد ) وغيرهما يجيزه ، فيخبر به دون البديل ، فيقول : ( الذي مررت به زيد أخوك ) ولا يجيز الأول <sup>(٢)</sup> .

فهذا الاختصار جعل المؤلف يبدو كأنه يأتي برأي ثالث ، وهو جواز الأمرين .

٨- لم يستوف شروط العجمة المانعة من الصرف حينما ذكرها <sup>(٣)</sup> ، فلم يذكر أن تكون موضوعة للواحد لا للأجناس ، كديباج وياسمين وفرند .. فهذه مصروفة؛ لأنها للأجناس <sup>(٤)</sup> إلا إذا كان ممن لا يرى اشتراط العلمية في العجمة .

٩- تحدث في الحكم الرابع من أحكام الهمزة في الخط ، عما كانت فيه فاء الفعل همزة ، واتصلت بكلام قبلها ، وكان الواجب عليه أن يتحدث قبل ذلك عما لم يتصل بكلام ، كما فعل شيخه ابن الدهان <sup>(٥)</sup> .

١٠- قال المؤلف -رحمه الله - : ( قال قوم : لك أن تذهب بجميع الأفعال مذهب نعم وبئس ، فتحولها إلى فعل ) <sup>(٦)</sup> ، وهذا القول - وإن كان من

(١) الغرة (٢ / ٣٢٠ أ) .

(٢) المقتضب (٢ / ١١١) ، والأصول (٢ / ٣١٨) .

(٣) ص : ٤٥٦ - ٤٥٨ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٤٥) .

(٥) الغرة (٢ / ٣٣٢ ب) .

(٦) ص : ٥٨٥ .



كلام ابن السراج - فإنه يحتاج إلى تقييد الأفعال بالثلاثية فقط؛ لأن غيرها لا يُحوَّلُ .

١١- عَرَّفَ تنوين الترجم بأنه اللاحق لأواخر الآي والقوافي (١) ، وكان على المؤلف أن يقيّد القوافي بالمطلقة ، كما قيّد بعد ذلك التنوين الغالي باللاحق للقوافي المقيدة (٢) .

١٢- جعل تنوين العوض نوعين : عوضٌ عن المضاف إليه ، وعوضٌ عن نون زِيدِين كَهْنَدَات (٣) . والمؤلف ترك ما تنوينه للعوض عن حرف، مثل : جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ ، وأيضاً تنوين هِنْدَات ليس للعوض ، بل للمقابلة ، إلا إن كان يقصد بالعوض المقابلة .

١٣- قال في زيادة النون : ( وإذا كانت النون ثالثة ، فاحكم بزيادتها إلا أن يقوم دليل على أصليتها ) (٤) .

وهذا الكلام مطلق لابد من تقييده بأن تكون النون ساكنة ، وأن تكون الكلمة على خمسة أحرف (٥) .

١٤- قال عن زيادة التاء الأولى في " تُرْتَبِ " : ( أما تُرْتَبُ فزيادتها عند سيبويه لأنها ليست على مثال الأصول ، والأخفش يعتقد زيادتها بالاشتقاق لأنها من الرتوب ) (٦) .

كلامه بسبب إجماله يوهم بأن سيبويه يعتقد زيادة التاء الأولى لأنه ليس

(١) ص : ٦٢٠ .

(٢) ص : ٦٢١ .

(٣) ص : ٦٢٠ .

(٤) ص : ٦٨٩ .

(٥) الكتاب ( ٢ / ٣٥١ ) ، التكملة ( ٢٤٠ ) .

(٦) ص : ٦٩٣ .

عنده وزن " فُعَلِّلَ " فقط ، وهذا غير صحيح ، فسيبويه قال : ( وكذلك تُرْتَبُ  
وَتُدْرَأُ ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ رَتَبٍ وَدَرَأٌ ) (١) .

فهو يعتقد زيادتها؛ لأنه ليس عنده وزن جُعْفَرٍ ، وشهد به الاشتقاق ، كما  
قال ابن جنى (٢) . أما الأخفش فلأن من أوزان الرباعي عنده ( فُعَلَّلُ ) ، فزيادتها  
لأنها من الرتوب فقط .

١٥- قال المؤلف - في زيادة الهاء - : ( وأما غير المقيس فزيدت أولاً عند  
الخليل والأخفش ، نحو : هَجْرَع ، وَهَبَّلَع ، جعلهما من الجرع والبلع  
ونحو هِرْكَوْلَةَ ، من الركل في المشي ) (٣) .

فالخليل والأخفش قالا بزيادة الهاء أولاً ، لكن الخليل جعلها زائدة في  
هِرْكَوْلَةَ فقط ، فيما حكاها عنه أبو الحسن الأخفش ، من أن هِرْكَوْلَةَ «هَفْعَوْلَةَ»  
وأن الهاء زائدة (٤) .

أما هَجْرَع وَهَبَّلَع فالهاء فيهما زائدة عند الأخفش فقط ، قال ابن جنى :  
( وذهب أبو الحسن إلى أَنَّ الهاءَ فِي هَجْرَع وَهَبَّلَع زائدتان ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْجَرَعِ  
وَالْبَلْعِ ) (٥) .

أما الخليل فلم يجعلها زائدة فيهما ، وَهَجْرَع وَهَبَّلَع فِي كِتَابِ " الْعَيْنِ "  
فِي بَابِ : الرَّبَاعِيِّ مِنَ الْعَيْنِ (٦) ، فالمؤلف - رحمه الله - لم يكن دقيقاً في  
اختصاره ما في سر الصناعة ، ولو : قال فزيدت أولاً عند الخليل والأخفش ،

(١) الكتاب ( ٢ / ٣٤٨ ) .

(٢) سر الصناعة ( ١ / ١٨٦ ) .

(٣) ص : ٦٦٩ .

(٤) المنصف ( ١ / ٢٥ ) .

(٥) سر الصناعة ( ١٦٦ أ ) .

(٦) العين ( ٢ / ٢٧٥ ، ٢٨٢ ) .

نحو هِرْكُوْلَة جعلها من الركل ، ونحو هِجْرَع وهِبْلَع عند الأَخْفَش جعلها من الجرع والبلع - لو قال ذلك لسلم من الخطأ .

### ثانيا : الإيجاز في نسبة الآراء :

إن كان بعض الإيجاز في المسائل مقبولا أو غير مذموم ، فإن ترك نسبة الآراء إلى قائلها - مع القدرة على ذلك - لاشك في أنه غير محمود والمؤلف - وهو ينقل من كتاب شيخه ابن الدهان - عمد إلى الإبهام في نسبة بعض الآراء مع أن شيخه صرّح ينسبها ، فإن كان هذا الصنيع من قبيل الإيجاز فهو معيب غير ممدوح ، ولذلك في الكتاب شواهد كثيرة منها :

١- قال في تقديم الضمير الأبعد على الأقرب : ( وقد جوز بعضهم أعطاكني ، وأعطاهوك ، وأعطاهوني ) (١) ، وقد نسبه ابن الدهان إلى المبرد (٢)

٢- قال في زيادة أل : ( وقولهم : إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه عند بعضهم ، لأنّ مثلك نكرة وقد وصف بها الرجل وهو معرفة فقدر اللام زائدة ) (٣)

والمراد به الأَخْفَش كما قال ابن الدهان (٤) .

٣- قال في جمع التكسير ( وعلى أفعلّة نحو : باب وأبوية ، ورحى وأرحية ، وهو قليل ، وليس بابه وقيل : هو جمع الجمع (٥) والقائل هو : الخليل بن أحمد كما صرّح به ابن الدهان (٦) .

(١) ص : ١٦٠ .

(٢) الغرة ( ٢ / ١٩ ب ) .

(٣) ص : ١٨٥ .

(٤) الغرة ( ٢ / ٢٤ أ ) .

(٥) ص : ٢٧٩ .

(٦) الغرة ( ٢ / ١٦١ ب ) .

٤- قال : ( واختلّفوا في «جُمُدٍ» اسم جبل ، فسيبويه رواه ساكن الميم ، وغيره ضمها ) (١) ، والمقصود بغيره : ابن جنى ، كما قال ابن الدهان (٢) .

٥- قال في تصغير الترخيم : ( وبعض النحاة يقصر تصغير الترخيم على الأعلام ) (٣) .

هو الفراء ، وقد صرّح باسمه ابن الدهان (٤) .

٦- قال : ( وبعضهم لا يصغر المصادر ) (٥) ، وهو الفراء كما قال ابن الدهان (٦) .

٧- قال عن أَحَادِ وَثَنَاءِ المعدولة : ( ومنهم من لا يصرفه مع التسمية ) (٧) ، وهما الجرمي والسيرافي ، وقد نصَّ عليهما ابن الدهان (٨) .

وعلى الرغم من كل ما ذكرته من صور الإيجاز فإن الكتاب يعد من الكتب المتوسعة؛ لأنه مأخوذ من كتب ابن الدهان التي حوت سوانح النحو وشوارده . ولكنه توسع لا يمكن أن يوصف بالإطناب، إلا أن رغبة المؤلف في التقسيمات والتفريعات توقعه في أحيان قليلة فيما يشبه الإطناب ، ومن أمثلة ذلك :

- 
- (١) ص : ٢٨٣ .  
(٢) الغرة (٢ / ٢٦٣ ب) .  
(٣) ص : ٣٥٢ .  
(٤) الغرة (٢ / ٢٥٦ أ) .  
(٥) ص : ٣٥٥ .  
(٦) الغرة (٢ / ٢٦٠ ب) .  
(٧) ص : ٤٥٦ .  
(٨) الغرة (٣ / ١٣٥ ب) .

١- قَسَمَ الإضافة إلى محضة وغير محضة ، ثم قَسَمَهَا إلى معنوية ولفظية<sup>(١)</sup> ومن المعروف أن المحضة هي المعنوية ، وغير المحضة هي اللفظية ، ولكن حُبَّ المؤلف للتقسيمات جعله يسترسل في ذكرها .

٢- قَسَمَ الجمع بالنظر إلى إعرابه ثلاثة أقسام : جمع مذكر سالم ، وجمع مؤنث سالم ، وجمع تكسير ، وقَسَمَهُ مرة أخرى إلى : جمع في اللفظ والمعنى ، وجمع في المعنى دون اللفظ ، وجمع في اللفظ دون المعنى<sup>(٢)</sup> .

٣- قال في التصغير : ( إذا كان ثالث الاسم واواً فلا يخلو أن تكون للإلحاق أو لغير الإلحاق ، فإن كانت للإلحاق أجريتها مجرى الصنف الأول - أي جواز القلب ، وإقرارها على حالها - تقول في : جَهَّورٌ وجَدُولٌ : جَهَّيرٌ وجُدَّيلٌ ، وجَهَّيُورٌ وجُدَّيُولٌ ، وإن كانت لغير الإلحاق قلبتها ياءً ، وأدغمت فيها ياء التصغير نحو : عمود وعميد<sup>(٣)</sup> ) .

لو قال المؤلف - رحمه الله - : الواو الساكنة بعد ياء التصغير تقلب ياءً ، والمتحركة يجوز فيها القلب والإقرار على حالها ، لكان أولى من هذا التقسيم والتفصيل .

٤- ليس للاستطراد وجود في الكتاب إلا مرة واحدة ، قال المؤلف - وهو يتحدث عن فعلى - بكسر الفاء - ، ( وقال الأخفش : إن ألف علقى للتأنيث أيضاً )<sup>(٤)</sup> .

(١) ص : ١٨٧ .

(٢) ص : ٢٤٢ .

(٣) ص : ٣٣١ .

(٤) ص : ٢٠٨ .

## الثاني : جمع أبواب النحو وأحكامه :

جمع المؤلف - رحمه الله - أبواب النحو وأبواب الصرف في كتابه ، وقد بحثت عن أبواب منهما لم يبحثهما المؤلف فلم أجد ؛ لأنه لم يكتف بالأبواب التي طرقها شيخه "ابن الدهان" في "الغرة" ، فزاد عليها باب أبنية الكلم وباب المصادر ، وباب التصريف ، وباب الإدغام ، وأظن أن ابن الدهان قد طرق هذه الأبواب في كتابه "شرح الإيضاح والتكملة" ؛ وهو كتاب مفقود فيما أعلم ، لأنها من أبواب التكملة للفارسي ، أما جمعه للأحكام النحوية والصرفية فأظن أنه لم يفته إلا القليل رغبةً في الإيجاز والاختصار .

## الثالث : الإيجاز في الأدلة والعلل غالباً :

لم يكن المؤلف - رحمه الله - ذا عناية واضحة بالعلة ، ولم يجهد نفسه بالبحث فيها أو التعرض لها ، وإنما كان يعرض في بعض الأحيان عللاً لا يمكن أن يخالف فيها ، فالمؤلف - رحمه الله - يبدو بعيداً عن المنطق والتأثر به ، وربما لم يكن محباً له بحكم كونه محدثاً ، فلم يكن كالرمانى الذي ملأ شرحه لكتاب سيبويه بالعلل النحوية والمناقشات المنطقية ، فنرى المؤلف يتركها في مواضع تستدعي إيضاحها بالعلل ، كالفصل الذي عقده لبيان الأسماء التي لاتصغر<sup>(١)</sup> وذكر فيه كثيراً منها ، فلم يُعلل سبب منع تصغيرها ، وإنما كان يعلل في بعض الأحيان لبعض الأحكام التي - كما قلنا - يندر فيها الخلاف ، وقد يكون المقام مستدعياً للعلة ، ومن أمثلة ذلك :

(١) قال في تعليل كون الآخر محل الإعراب : ( وأما محل الإعراب فهو من كل كلمة معربة آخرها ، حكماً غالباً ، نحو : زيد ، ويضرب ؛ وإنما كان

(١) ص : ٣٥٥ .

آخرها لأن من الإعراب : الجزم، وهو سكون ، ولا يمكن الابتداء  
بالمساكن ، فلم يقع أولاً ، ولأن وزن الكلمة يعرف بحركة وسطها  
نحو : فُلْسٍ وفَرَسٍ ، ووزنهما : فَعْلٌ وفَعْلٌ ، فلو جعل وسطهاً لاختل وزن  
الكلمة عند تغيير الإعراب<sup>(١)</sup> .

(٢) قال في تعليل كون الغالب على البناء السكون ، . وكون البناء أصلاً في  
الأفعال والحروف ، فرعاً في الأسماء : ( وهو - أي البناء - إذاً ضد  
الإعراب، والغالب على الإعراب الحركة ؛ فاقترض أن يكون البناء سكوناً  
، وما كان الإعراب فيه أصلاً أن يكن البناء فيه فرعاً ؛ فلذلك كان في  
الحروف والأفعال أصلاً ، وفي الأسماء فرعاً .. )<sup>(٢)</sup>

(٣) قال في تعليل كون التمييز نكرة : ( المميز لا يكون إلا نكرة ؛ لأنهم أرادوا  
أن يكون المنصوب غير المنقول دليلاً على الجنس ؛ فحيث بلغوا مقصودهم  
بالنكرة ، لم يتعدوها ؛ ولأن النكرة واحد يدل على أكثر منه ، والمعرفة  
معينة لا تدل على غير ما وضعت له )<sup>(٣)</sup>

(٤) قال في تعليل نصب التمييز المحول : ( والأصل فيه - أي قولك طبت به  
نفساً - طابت نفسي ؛ فالنفس هي الفاعلة والباء مجرورة الموضع  
بالإضافة ، ثم إنهم أسندوا الفعل إلى الياء منقولاً عن  
موضعه ؛ فارتفع به ، كما ارتفعت به النفس ؛ فبقي المرفوع أولاً غير  
مستحق للرفع ؛ لأنه لا يكون فاعلان لفعل واحد بغير عاطف ، وليس  
بصفة للأول ؛ لأنه نكرة، والأول معرفة ، ولا هو هو، فيكون بدل كل،

(١) ص ٤٧ .

(٢) ص ٤٨ .

(٣) ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

ولا فيه ضمير فيكون بدل اشتغال أو بعض ، ولا يجوز جره ؛ لعدم الجار؛ فلم يبق إلا النصب ؛ فنصبوه لذلك ؛ ولأنه جاء بعد تمام الكلام ، وهو استيفاء الفعل فاعله .. (١) .

(٥) قال في تعليل كون المصدر لا يثنى ولا يجمع : ( المصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس؛ والجنس لا حصر له إلا إذا اختلفت أنواعه ، جاز تثنيته وجمعه مبهماً ومؤقتاً .

أما المؤقت - وهو المختص - فتقول فيه : ضربت ضربتين وضربات ، إلا أن الجمع أنقص توقيتاً من المفرد والمثنى ؛ لأن " ضربات " يصلح لعقود القلة كلها ، ولكنه لا يخرج عن حد التوقيت ، من حيث دلالاته على عدد ، بخلاف قولك : ضربت ضرباً ؛ فإنه لا يدل على عدد .

فإن قلت : ضربت ثلاث ضربات ، كان مثل : " ضربة " و " ضربتين " في كمال التوقيت ، إلا أن الفعل فيه واقع على ما هو مصدر من جهة المعنى ؛ لأن العدد عبارة عن المعدود ، وليس باسم له .

وأما المبهم فلا يجوز جمعه ؛ فلا تقول : قتلت قَتُولاً ، ولا ضربت ضُرُوباً إلا على إرادة تفريق الجنس واختلاف أنواعه ، كقوله تعالى ( وتظنون بالله الظنونا ) (٢) وكقولك " فلان ينظر في علوم كثيرة .

وهذا النوع لم يطرد ؛ فلم يقولوا : السلوب والنهوب ، وإنما يكون ذلك - غالباً - فيما ينجذب إلى الاسمية ، نحو : العلم والحلم والظن .. فإن قصدت بالمبهم الحدث ، فالأكثر الأعراف أن يقال : ضروباً من القتل وضروباً من العلم (٣)

(١) ص ٢٠٤ .

(٢) ١٠ / الأحزاب .

(٣) ص ١٣٥ - ١٣٦ .



(٦) قال في تعليل تعدي العامل الذي لا يتعدى إلى جميع ظروف " وغير الزمان ، المبهم منها والمؤقت ، وعدم تعديه إلى المؤقت من ظروف المكان: (وغير المتعدي يتعدى إلى جميع ظروف الزمان ، مبهماً ومؤقتها، وإلى المبهم من ظروف المكان ؛ تقول في الزماني : صمت اليوم ، و : يوماً ، و

وإنما كان ذلك لأن ظروف الزمان لما شاكلت المصادر في دلالة صيغة الفعل على خصوص المصدر دلالتها على المصدر ، جرت مجراها في تعدي نوعي الفعل إليها ، وحمل عليها المبهم من ظروف المكان ؛ لنوع مشابهة بينهما ؛ من جهة النقل والزوال والإبهام ؛ فإن الجهة التي هي خلف تصوير أماماً ، وتزول عن

وأما المؤقت من ظروف المكان ، فلما عديم هذه المشاكلة - وهي دلالة صيغة الفعل على خصوصه - تنزل منزلة المفعول به في تعدي الفعل إليه ، فلا تقول: قعدت المسجد ، ولا : جلست الكوفة ، حتى تجيء بما يعدّي الفعل إليها ، فتقول: قعدت في المسجد ، و : دخلت في الكوفة .  
فأما : دخلت البيت ، و : ذهب الشام ، فهو - عند سيبويه - على حذف حرف الجر ، تقديره : دخلت إلى البيت ، و : ذهب إلى الشام ، والمبرد يقول :  
إنه متعد بنفسه .. (١) .

---

(١) ص ١٦٧ .

(٧) قال في تعليل عمل " ما " عمل " ليس " : (اعلم أن المشابهة تقتضي تأثراً وهذا قياس<sup>(١)</sup> في العربية مستمرٌ، ألا ترى أن ما بني من الأسماء إنما بني لشبه الحرف ، وأن ما أُعرب من الأفعال إنما أُعرب لمشابهته الأسماء، وأن ما أُعمل من الأسماء، أو مُنع الصرف فلمشابهته الأفعال ؛ فكذا " ما " النافية لمشاركتها " ليس " في نفي الحال ، وفي الدخول على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها ، حملها أهل الحجاز في العمل عليها بشريطة ، فقالوا : ما زيد قائماً).<sup>(٢)</sup>

(٨) قال في تعليل إهمال " ما " إذا فُقد شرط من شروط إعمالها : " لكل أصل من القوة ما يفضل به مشبهه ؛ ألا ترى أن الفعل أقوى في العمل من اسم الفاعل ، وأن اسم الفاعل أقوى في العمل من الصفة المشبهة به فكذا<sup>(٣)</sup> " ما " و " ليس " ؛ فعملت " ليس " في المعرفة والنكرة، وتقدم خبرها على اسمها إجماعاً ، وعليها عند سيبويه ، ويفصل اسمها وخبرها بـ " إلا " ، وعملها باق عليها .

ولما كانت " ما " فرعاً عليها نقصت عنها ؛ فإذا تقدم خبرها ، أو فصل بين اسمها وخبرها بـ " إلا " ، أو جاء بعده ما ينقض النفي ، بطل عملها وارتفع الخبر إجماعاً ؛ لنقص أسباب المشابهة بينها وبين ما أشبهته<sup>(٤)</sup> .

(٩) قال في تعليل جمود " نعم " و " بئس " ( ومعناهما المبالغة في المدح والذم، وإنما لم يتصرفا لما تضمناه من مبالغة المدح والذم الزائدين على الإخبار والشئ متى خرج بالمبالغة عن نظائره ، جعلوا له تأثيراً في

(١) فالتعليل هاهنا مبني على القياس .

(٢) ص : ٥٦٦ .

(٣) وهذا أيضاً من التعليل المبني على القياس .

(٤) ص : ٥٦٨ .

اللفظ ؛ ولأن المقصود من التصرف وقوع ذلك المعنى في زمن مختص ،  
وهذان مقصوران على الماضي ، صالحان للحال في المعنى ؛ فلا  
يختصان بزمن). (١)

(١٠) قال : ( " الندبة " الاسم من قولك : ندب الميت يندبه ، إذا تفجع عليه  
، وذكر خلاله الجميلة في معرض المدح ، وإظهاراً للجزع وقلة الصبر على  
فقدته ، وتعللاً بمخاطبة الميت مخاطبة الحي ، وإعلاناً من النادب بما آلت  
حاله إليه . وأكثر ما يتكلم بها النساء ؛ لأنهن أرق قلوباً ، وأكثر جزعاً ،  
وأقل في عاقبة الأمور نظراً .

وهي مستندة إلى أصل ، وذلك : أن من شأن العرب مخاطبة الديار  
والرسوم ، ونداء الأطلال والأشجار وغيرها من الجمادات ، مما لا يسمع ولا  
يجيب ، وعلى نحو من ذلك جاءت الندبة ، بل هي أقرب حالاً ، فإن الميت  
وإن لم يجب ، فقد كان للإجابة أهلاً) (٢) .

(١١) قال في نون الوقاية : ( فأما يضربانني فإنما دخلت النون ، والنون التي  
قبلها مكسورة لئلا يعتقد أن الأولى - التي هي علامة الرفع - للوقاية ،  
وأن الفعل مجزوم أو منصوب ) (٣) .

(١٢) وقال : ( إنما اختص المرفوع والمنصوب بضمير المتصل والمنفصل دون  
المجرور ؛ لأن المجرور لا يتقدم على عامله ، ولا يفصل بينهما ، ولا يحذف  
عامله ) (٤) .

(١٣) وقال - في حذف نون المثني - : ( مع الإضافة : نحو : غلاما زيد ؛ لأن

(١) ص : ٤٨٧ .

(٢) ص : ٤٢٥ .

(٣) ص : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٤) ص : ١٤٧ .

(١٣) وقال - في حذف نون المثني - : ( مع الإضافة : نحو : غلاما زيدا ؛ لأن النون دليل الانفصال ، والإضافة دليل الاتصال ، والجمع بينهما متعذر )<sup>(١)</sup> .

(١٤) وقال فيه أيضاً : ( عند الأخفش في قولهم : ضارباك والضارباك ، عنده أن الكاف في موضع نصب ؛ لأن النون لا تدخل بينه وبين العامل كما تدخل مع المظهر )<sup>(٢)</sup> .

(١٥) قال في جمع الممدود الذي ليس (فعلاء أفعل) : ( تقلب فيه الألف واواً للفرق بينها وبين المقصورة ، ولأنها قد قلبت إليها كثيراً في نحو " وقتت ، وأثوب ، فتقول في صحراء ونفساء : صحراوات ونفساوات )<sup>(٣)</sup> .

(١٦) قال في سبب جعل علامة النسب الياء : ( وإنما جعلوها حرف علة ، لأن حروف العلة أكثر ما تزداد في الكلام )<sup>(٤)</sup> .

(١٧) قال في سبب صرف قائمة وظريفة وأمثالهما : ( فأما باب قائمة وظريفة فينصرف ؛ لأن تائيته للفرق ، وهو غير لازم )<sup>(٥)</sup> .

والصحيح أن سبب منعها من الصرف وجود علة واحدة فقط هي ذكره المؤلف من العلل صحيح لا خلاف فيه ، ولكنه في

أحيان قليلة جداً يجانب الصواب ، ومن أمثلة ذلك :

١- قَسَمَ الجمع إلى : خاص ومتوسط وعام ، وهذا تقسيم لم يسبقه إليه أحد من العلماء - فيما أعلم - ، ويقصد بالخاص : جمع المذكر السالم ، وَعَلَّلَ

(١) ص ٢٣٨ .

(٢) ص : ٢٤٠ .

(٣) ص : ٢٦٤ .

(٤) ص : ٣٥٧ .

(٥) ص : ٤٦٤ .

تسميته بذلك، فقال: (وانفرد باسم الخصوص؛ لانحصاره في المذكر العلم العالم احتراماً للفظه ومسماه، ونفياً لوقوع اللبس فيه) (١).

ويقصد بالمتوسط: جمع المؤنث السالم، وَعَلَّلَ تسميته بذلك، فقال: (إنما سمي متوسطاً لأنه أعم من الأول؛ لكونه للمؤنث العاقل وغير العاقل، ولأنه أخص من الثالث - أي جمع التكسير - باقتصاره على المؤنث خاصة، فحصل بينهما) (٢).

والعلة الأولى في الخاص صحيحة، أما العلة الثانية في المتوسط فغير دقيقة، فهناك أسماء مذكورة غير عاقلة، جمعت بالألف والتاء مثل: حمامات واصطبلات، وعنوانات، وسرادقات، ومحلات.

٢- وقال في جمع المقصور جمع سلامة: (وقد شدُّ من هذا الباب قوله:

مَتَى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتَوِينَا .....

كان القياس: مَقْتَيْنِ: حملاً على مُوسَيْنِ، لأنَّ أصلها مَفْعَلٌ من القَتْوِ الذي هو الخدمة، ثم نَسَبَتْ، إليه فقلت: مَقْتَوِيٌّ، ثم خففت ياء النسب، كما قلت: الأشعرون، فلما سكنت الياء سقطت: لالتقاءها مع ياء الجمع، فصارت مَقْتَوِينِ (٣).

فالقول بشذوذ هذا البيت هو قول البصريين؛ لأن القياس أن تحذف الواو التي هي لام الكلمة؛ لأنها متحركة وما قبلها مفتوح، فحقها أن تقلب ألفاً، ثم تحذف لالتقاءها ساكنة مع الياء، ثم تجمع (٤)، أما العلة التي ذكرها المؤلف

(١) ص: ٢٤٥.

(٢) ص: ٢٥٨.

(٣) ص: ٢٥٠ - ٢٥١.

(٤) الخصائص (٢/٣٠٣)، المنصف (٢/١٣٣).

فهي للكوفيين الذين لا يقولون بشذوذه<sup>(١)</sup> ، فالتعليل الذي ذكره المؤلف يناقض القول بشذوذه .

ومع ميل ابن الأثير - في الغالب - إلى الإيجاز المؤدي إلى فهم الحكم من أقرب طريق ، فإنه قد يبسط القول ، ويزيد الشرح ، ويكثر الأمثلة ، عندما يرى اقتضاء المقام عدم الإيجاز .

**من ذلك :**

(١) قال في الفرق بين " أم و " أو " العاطفتين : " كثيراً ما تشتهب " أو " و " أم " فاحتاجا إلى الفرق بينهما .

والفرق بينهما : أنك إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ لا تعلم كون أحدهما عنده فأنت تسأل عنه ، وإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فأنت تعلم أن أحدهما عنده ، لكنك تجهل عينه ؛ فأنت تطالبه بالتعيين .

وإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فمعناه : أحدهما عندك ؟ فيكون الجواب " لا " أو " نعم " .

وأما إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فلا يكون الجواب " لا " ولا " نعم " إنما يكون : زيداً ، أو : عمراً ؛ لأن تقدير السؤال : أيهما عندك ؟ وذلك أنه إنما سأل بـ " أو " عن واحد منهما لا بعينه ، و بـ " أم " عن عين أحدهما ، فيفتقر إلى أن يكون عالماً أن أحدهما عنده لا بعينه .

فإن لم يكن عالماً ، وسأل بـ " أم " كان مخطئاً في سؤاله ، ويكون الجواب : ليس عندي زيد ولا عمرو ؛ فـ " أو " إذاً استثباتٌ ، و " أم " إثبات

---

(١) نوادر أبي زيد (٥٠٢) ، شرح ابن كيسان على معلقة عمرو بن كلثوم (٨٣ - ٨٤) .

شرح القصائد السبع الطوال (٤٠٢) .

واستثبات و "أو" تثبت أحد الشئيين أو الأشياء مبهماً ، و "أم" تقتضي إيضاح ذلك المبهم..(١)

(٢) وقال في تحليل بعض الأبيات المشكلة : .. وقد أورد الفارسي على إعمال

### الثاني قول الشاعر :

قضى كلُّ ذي دين فوقى غزيمه

وعزة ممطول معنى غريمها

وفي الاستشهاد به إشكال ؛ لأن قوله : "وعزة" مبتدأ ، و "مطول" ومعنى "خبران" وكل منهما يتعلق بـ "غريمها" ؛ لأن المعنى يمطل غريمها ويعنى غريمها ؛ فلا يجوز أن يرفع "غريمها" بـ "مطول" ؛ لأنه يكون مقدماً في النية ، وإذا تقدم وجب إضماره في "معنى" الذي هو بعده في التقدير، و "معنى" قد جرى على "عزة" وهو لغيرها .

واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، برز ضميره ؛ فيحتاج أن تقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ؛ لأن التقدير - على هذا القول - : وعزة ممطول غريمها معنى هو .

فلماً لم يكن في البيت ضميرٌ بارزٌ ، علمت أنّ "غريمها" مرفوع بـ "معنى" كأنه قال : وعزة ممطول غريمها . معنى غريمها وقيل : إن "غريمها" مرتفع بـ "مطول" ، و "معنى" حال منه ، وعامله "مطول" (٢) .

### الرابع : حصر مهمته في اختيار أقوال الأئمة وفي تعليقات يسيرة :

إن المؤلف - رحمه الله تعالى - قد تواضع ، واعترف بالحقيقة التي قلّ أن

(١) ص ١ / ٣٧٢ .

(٢) ص ١ / ١١٢ .

يعترف بها الكُتَّاب ، المؤلفون وإنَّ المطلع على كتب النحو يتضح له نَأْتُرُ كل متأخر بمتقدم ، فابن السراج مثلاً أخذ كتاب سيبويه، وجعله في كتابه الأصول في النحو ، وزاد عليه تعليقات وترجيحات واختيارات هي ما يُنسَبُ إلى ابن السراج من آراء ، وأبو علي الفارسيّ - في الإيضاح والتكملة - أخذ كتاب الأصول في النحو ، وزاد عليه ما زاد ، وهكذا فعل ابن جنّي مع الفارسيّ ، ولا عيب في ذلك أبداً ، وإنما هو منهج كان متبعاً وغير مذموم ، حتى أننا وجدنا كتاب التكملة - للفارسيّ - في كتاب المخصص لابن سيده ، ولكن المؤلف - رحمه الله - وهو المُحدِّثُ الذي اعتاد على الصراحة والصدق خوفاً من الجرح والتعديل صرَّح بذلك ، فهو عمد إلى أقوال النحاة وجمَعها في كتابه ، وكان يختارها في كثير من الأحيان، ولا ينص على أصحابها ، فيبدو القول أو الرأي كأنه للمؤلف نفسه ، والحقيقة أنه لغيره، لكنَّ المؤلف اختاره وسار عليه ، وهذا في أكثر الحالات يكون في الآراء المشهورة ، وكان في بعض الأحيان يختار الآراء غير المشهورة، ويترك الآراء المشهورة ، ومن أمثلة ذلك :

١- قال : ( المؤنث بالعلامة : تُصَغَّرُ الكلمة عارية من العلامة ، ثم تأتي بها بعد ذلك ) (١) .

وهذا القول للمبرد (٢) وابن جنّي (٣) والصيمري (٤) ، وهو مخالف لما عليه جمهور النحاة ، فهم يرون أن الكلمة تصغر وفيها علامة التأنيث (٥) .

(١) ص : ٣٤٢ .

(٢) المقتضب ( ٢ / ٢٥٩ ) .

(٣) اللمع ( ٢١١ - ٢١٢ ) .

(٤) التبصرة والتذكرة ( ٢ / ٦٩٩ ) .

(٥) الكتاب ( ٢ / ١٣٦ ) ، التكملة ( ٢٠٠ ) .



- ٢- عدّ الهمزة من حروف العلة (١) ، وهذا مخالف لرأي الجمهور ، وإنما قال به ابن السراج فقط .
- ٣- قَسَمَ الممدود في النسب إلى منصرف وغير منصرف (٢) ، وهذا تقسيم سيبويه (٣) ، والمبرد (٤) ، والفارسي (٥) ، لكن العلماء بعدهم لم يسيروا
- ٤- جعل ( لُفَعَلَ ) المنوع من الصرف ميزاناً ، فقال : ( ويعتبر بالألف واللام ، فما دخلاه لم يكن معدولاً في الغالب ) (٦) .
- اتَّبَعَ المؤلف في هذا ابن جنِّي (٧) ، ولكن الصحيح أنه لا ميزان لها ، وإنما هي أسماء محصورة مسموعة ، والدليل على عدم شموله أن المؤلف قال : ( في الغالب ) .
- ٥- تابع " الصولي " (٨) و " الأنباري " (٩) في جواز كتابة ألف المقصور - إذا زاد على ثلاثة أحرف - بالياء أو الألف ، أما رأي الجمهور فهو أن تكتب بالياء (١٠) .

(١) : ( ٧١٩ ، ٣٦٢ ) .

(٢) (ص : ٣٧٠) .

(٣) الكتاب ( ٧٧ - ٧٦ / ٢ ) .

(٤) المقتضب ( ١٤٩ / ٣ ) .

(٥) التكملة (٥٩) .

(٦) (ص : ٤٥٩) .

(٧) اللمع ( ١٥٦ - ١٥٥ ) .

(٨) أدب الكتاب (٢٥٣) .

(٩) عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ( ٢ب - ١٣ ) .

(١٠) ص : ٥٤٨ .

٦- وقال : ( قد زادوا ألفاً بعد واو الجمع والواو الساكنة التي هي لام الفعل في حالة الرفع إذا لم يتصل بضمير المفعول، مثل : ضربوا .. ونحو : يغزوا ويدعوا ) (١) ، وهذا قول ابن قتيبة والكسائي والأخفش وثلعب وابن خالويه ، أما قول الجمهور فإنه خاص بكل فعل معه واو الجمع (٢) .

٧- قال المؤلف عن ( لو ) : ( إذا وقع بعدها فعل مستقبل جعلته ماضي المعنى ) (٣) .

كأن ابن الأثير ممن ينكر أن تكون ( لو ) حرف شرط في المستقبل ، وهو قول ابن الحاج ، والصحيح أنها تكون للتعليق في المستقبل كقول الشاعر :-  
ولو تلتقي أصدأؤنا بعد موتنا      ومن دون رمسينا من الأرض سبب  
أظل صدى صوتي وإن كنت رمة      لصوت صدى ليلى يهش ويضطرب (٤)  
٨- اختار المؤلف أن ضم قاف ( قلت ) وكسر باء ( بعث ) لنقل حركة العين إلى الفاء (٥) ، وهذا رأي الكسائي وابن جني (٦) .

أما القول المشهور فهو أنه للفرق بين الواوي واليائي (٧) .  
أما تعليقات ابن الأثير وإشارته فغالباً ما تكون في ترجيح بعض الأقوال، أو لمحات عن الحديث ، أو تنبيه على لحن ، وهي قليلة، منها :

(١) ( ص : ٥٤٩ ) .

(٢) ( ص : ٥٤٩ ) .

(٣) ( ص : ٦٠٤ ) .

(٤) معنى اللبيب ( ٣٤٤ - ٣٤٩ ) .

(٥) ( ص : ٦٤٨ ) .

(٦) المنصف ( ٢٣٤ / ١ ) .

(٧) شرح الشافية - للرضي ( ٧٨ / ١ - ٧٩ ) ، مجموعة شروح الشافية ( ٧٤ / ١ ) .

- ١- قال " في النسب إلى الاسم المنقوص " : ( وأما قول الناس: قَضَوِيّ ، فليس من هذا الباب ، وإنما هو منسوب إلى قَضاً ، - بالقصر، لو ورد ) (١)
- ومما تجدر الإشارة إليه أنه كانت في الموصل مدرسة تسمى ( المدرسة الكمالية القَضَوِيَّة ) فربّما أن المؤلف قصدتها (٢) .
- ٢- وقال في الإمالة : ( وقول الناس : فلان قاعد، خطأ ) (٣) ، أى بإمالة قاعد .
- ٣- قال في " النسب إلى ما فيه ياء مشددة قبل الحرف الأخير كأسيّد : (وأصحاب الحديث يقرّون الياء المشددة بحالها، فيقولون : أُسيديّ ) (٤) وهذا تنبيه منه - رحمه الله - على خطأ المحدثين .
- ٤- قال في حذف همزة الاستفهام : ( وأكثر ما رأيتَه جاء في الحديث ) (٥) فحذف الهمزة جاء في أحاديث كثيرة، منها قوله - صلى الله عليه وسلم : (وإن زنى وإن سرق ؟) وغيره (٦) .
- ٥- قال : ( إذا كانت الهمزة بعد فتحة، وبعد الهمزة ألف، لم يثبت للهمزة صورة .. ومنهم من يكتبها ألفاً ، وهو الأولى عندي؛ لئلا يلتبس بالواحد ) (٧) .
- فتكتب : هذا فعل زيد وعمرو أخطأ أم أصابا .

(١) ص : ٣٦٦ .

(٢) انظر ما سبق ص ٤ .

(٣) ص : ٥٣٢ .

(٤) ص : ٣٦٨ .

(٥) ص : ٤٠٣ .

(٦) ص : ٤٠٣ .

(٧) ص : ٥٤٤ .

## مأخذ على أسلوبه ومنهجه

- ١- قال في تثنية الممدود : ( أن تكون - أي الهمزة - منقلبة عن حرف زائد لم يلحق بالأصل ، كالمنقلبة عن ألف التانيث ، نحو : حمراء وصفراء ) (١) .
- فقول المؤلف : ( كالمنقلبة عن ألف التانيث ) ، يوهم أن هناك غيرها ، وليس كذلك ، لذا كان عليه أن يقول : ومنقلبة عن حرف زائد للتانيث ، أو يقول كما قال الفارسي : ( المنقلبة عن الحرف الزائد الذي لم يلحق بالأصل ) (٢) .
- ٢- عرّف الجمع بأنه ( ضمُّ غير المفرد إلى المفرد ) (٣) .
- وهذا تعريف غير دقيق ؛ لأن قوله : ( غير المفرد ) يدخل فيه المثنى والجمع
- ٣- قال عن الأعلام المؤنثة التي على وزن فَعَالٍ وآخرها راء : ( وجميع هذا إذا سمي به مذكراً لم ينصرف معرفة ، وانصرف نكرة ، وكل ما لا يعرف أصله من فَعَالٍ فالقياس صرفه ، قال سيبويه : ويجوز فيه الرفع والنصب ) (٤) .
- يفهم من كلام المؤلف أن سيبويه يجيز الرفع والنصب في كل ما لا يعرف أصله وهذا غير صحيح ، فسيبويه يجيز ذلك فيما آخره راء ، فكان على المؤلف أن يأتي بكلام سيبويه قبل قوله : ( وجميع هذا .. الخ ) .
- ٤- جعل ابن الأثير ألتى الخطاب الكاف والتاء على نوعين :
- اسم دال على الخطاب ، وحرف خالص للخطاب (٥) .

(١) ص : ٢٣٥ .

(٢) التكملة (٤١) .

(٣) ص : ٢٤٢ .

(٤) ص : ٤٦٣ .

(٥) ص : ٥٦٦ .

وهذا تساهل من المؤلف في التعبير ؛ فهما إذا كانا اسمين دلا على  
المخاطب لا على الخطاب ، وإذا كان حرفين دلا على الخطاب ، كما أنه  
قال في "ذلك" - (والكاف للمخاطب وهو المسؤول) (١) ، وهي للخطاب؛

٥- اعتاد العلماء أن يأتوا بالمصادر القياسية للأفعال ومن ثم يستثنون ما جاء  
على خلافها ، لكن المؤلف - رحمه الله - أفرد لها فصلا سماه (لواحق  
باب المصادر) (٢) ، وهي ليست لواحق ، وإنما هي مستثنيات .

## مصادر الكتاب

حدد ابن الأثير - رحمه الله - مهمته في هذا الكتاب بكونه مختاراً لآراء  
الأئمة وأقوالهم ، ولذا زخر كتابه بالنصوص والآراء المنقولة عن العلماء  
السابقين الذين صرح المؤلف بأسمائهم ، فتبين أن كتبهم من أهم مصادر  
الكتاب ، وهناك مصادر غير واضحة إلا لمن تعمق في دراسة الكتاب .  
فالمؤلف - رحمه الله - لم يشر إلى أنه ينقل منها ، وهي كتب محدودة  
كانت أمام المؤلف وهو يكتب كتابه ، وسأحدث عنها بالتفصيل فيما بعد .  
ومصادر الكتاب المصرح بها عن طريق نسبة الأقوال والآراء إلى  
أصحابها كثيرة جداً ، ومنها :

١- **سيبويه** : آراؤه وأقواله المأخوذة من كتابه بلغت أكثر من واحد وعشرين  
وثلاثمائة نص منقول أو رأي ، لم يشر المؤلف - رحمه الله - في أي

---

(١) ( ص : ٥٦٦ )

(٢) ( ص : ٦٣٧ )

موضع منها إلى أن مصدر الرأي هو الكتاب ؛ ربما لأنه ليس لسيبويه  
غير الكتاب .

٢- أبو الحسن الأخفش : وقد بلغت آراؤه في الكتاب أكثر من ثمانين رأياً لم  
يوثق أي رأي منها بإحالة على أحد كتب الأخفش .

٣- ابن السراج ، بلغت آراؤه في الكتاب أكثر من أربعة وسبعين رأياً ، لم يعز  
أي واحد منها إلى مصدره .

٤- الخليل بن أحمد ، زادت آراؤه على تسعة وأربعين رأياً .

٥- أبو العباس المبرد : في الكتاب أكثر من اثنين وخمسين رأياً له لم يوثق أي  
واحد منها بإحالة على مصدره .

٦- أبو علي الفارسي : بلغت آراؤه أربعة وثلاثين رأياً .

٧- أبو زكريا الفراء : نقل عنه أكثر من ثمانية عشر رأياً دون إحالة على  
مصادرها .

٨- الكسائي : بلغت الآراء المنقولة عنه تسعة عشر رأياً .

٩- أبو عمرو بن العلاء : جاءت آراؤه وقراءاته في عشرة مواضع .

١٠- أبو عثمان المازني : بلغت آراؤه اثنين وعشرين رأياً .

١١- يونس بن حبيب : بلغت آراؤه أربعة عشر رأياً .

١٢- أبو الخطاب الأخفش الأكبر : له أربعة آراء .

١٣- الجرمي : له تسعة آراء .

١٤- أبو زيد : له ثلاثة آراء .

١٥- الزجاج : بلغت آراؤه ثلاثة عشر رأياً .

١٦- السيرافي : بلغت آراؤه أحد عشر رأياً .

١٧- ثعلب : له ثلاثة آراء .

١٨- عيسى بن عمر : له رأيان .

١٩- شيخه (ابن الدهان) : له سبعة آراء .

٢٠- الرماني : له رأيان

ولابن جنّي اثنا عشر رأياً ، وقد انفرد أبو الفتح بأنّ المؤلف قد ذكر أحد أقواله وأحاله على مصدره " كتاب سر صناعة الإعراب " وهو الكتاب الوحيد المذكور في الجزء الثاني من كتاب " البديع في علم العربية " (١) .

ولكل من الأصمعي والزمخشري ثلاثة آراء .

ولكل من الصيمري وابن كيسان وابن الأنباري رأي واحد .

وقد عمد المؤلف في كثير من المواضع إلى عدم ذكر اسم صاحب الرأي والتعبير عنه بقوله : " قال بعضهم " ، أو " قيل " ، أو " ومنهم من يقول : كذا " أو " وقال قوم " .

### موقفه من المصادر

إنّ المؤلف - رحمه الله تعالى - مع كثرة النصوص والآراء التي أودعها في كتابه لم يعمد إلى توثيقها بإحالتها على مصادرها الأصلية في الغالب فلم يرد في الجزء الثاني من كتابه قولٌ معزوٌّ إلى مصدره إلا مرة واحدة .

قال في صنعاني وبهراني : ( وحذاق النحاة يقولون : إنّ النون بدل من الواو المبدلة من همزة التانيث ، كأنّ الأصل : صنعائي وبهراوي ، حكاه ابن

(١) ( ص : ٦٩٠ ) هذا وقد ذكر أسماء كتب أخرى لابن جنّي في الجزء الأول هي : الخصائص، واللمع، وشرح الإيضاح وسر الصناعة أيضا .  
انظر ص ٩٧ - ٩٨ وما بعدهما .

جني في سر الصناعة (١) .

بل إن من عجيب الأمر أن يكون الرأي في كتاب شيخه ابن الدهان محالاً على مصدره ، فيترك ابن الأثير الإحالة ، ومن أمثلة ذلك قول المؤلف : (قال الأخفش من قال : هذه حمامة للذكر ، وهذه حمامة للأنثى، فينبغي له إذا أراد المذكر أن يقول :ثلاثة حمامات ) (٢) .  
نصَّ ابن الدهان (٣) على أن الأخفش قاله في كتابه ( المسائل الكبير ) .

### موقفه من النصوص

لم يلتزم المؤلف طريقة واحدة في نقله النصوص ، بل اتبع ثلاث طرق في ذلك، وهي :

١- النقل المطابق :وذلك بالالتزام بنصِّ العالم لفظاً ومعنى ، وهذا كثير جداً في الكتاب (٤) .

٢- نقل المعنى والتصرف باللفظ : إذ عمد المؤلف إلى بعض الأقوال، فنقلها بأسلوبه ، ولم يلتزم فيها بنصِّ قائلها ، ولذلك أمثلة كثيرة (٥) منها :  
- قال المؤلف : (قال سيبويه : سألته - يعني الخليل - عن «عقلته بثنائين» : لِمَ لَمْ يَهْمَزْ ؟ فقال : لأنه لا يفرد له واحد ) (٦) . ونص سيبويه في هذا : (وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثنائين وهنائين لم لم يهمزوا ؟ فقال :

(١) ص : ٦٩٠ .

(٢) ص : ٤٩٧ .

(٣) الغرة (٢ / ١٥٠ ب) .

(٤) ص : ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٧٣٠ ، ٧٣٥ ، ٧٦٢ )

(٥) ص : ٣٠٧ - ٣٣٨ ) .

(٦) ص : ٢٣٤ ) .



تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ، ثم بينوا عليه ، فهذا بمنزلة السماوة لما لم يكن لها جمع كالعطاء والعباء يجيء عليه جاء على الأصل ) (١) .

**وقال المؤلف :** ( قال الخليل : إنما قالوا : مرضى وهلكى لأن المعنى معنى مفعول ) (٢) .

**وفي الكتاب :** ( وقال الخليل : إنما قالوا : مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشباه ذلك لأن ذلك أمر يبتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى ) (٣) .

**وقال المؤلف :** ( وقال ابن الأنباري : إذا قلت : عندي ثلاث بنات عرس وثلاث بنات أوى ، فالأولى أن تدخل التاء في المذكر لأن الواحد ابن عرس وابن أوى ) (٤) .

ونص قول ابن الأنباري : ( فإذا قلت : عندي ثلاث بنات عرس وأربع بنات أوى كان الاختيار أن تدخل التاء في العدد ، فتقول : عندي ثلاثة بنات عرس ، وأربعة بنات أوى ؛ لأن الواحد ابن عرس ) (٥) .

**قال المؤلف :** ( قال شيخنا الواجب أن لا يعتبر في الوصف أفعل فعلاء ؛ فإن منه ما لم يستعمل له مؤنث ، نحو : رجل أدر ، وأنزع ، ويوم أيوم ) (٦) ، ونص شيخه ابن الدهان : ( والواجب ألا يعتبر في هذا الباب جميعه فعلاءً ، فربما لم يستعمل له مؤنث ؛ إما لفساد المعنى : كيوم أيوم ، ولم

(١) الكتاب ( ٢ / ٩٥ ) .

(٢) ( ص : ٢٧٢ ) .

(٣) الكتاب ( ٢ / ٢١٣ ) .

(٤) ( ص : ٤٩٧ ) .

(٥) المذكر والمؤنث ( ٦٤٠ ) .

(٦) ( ص : ٤٦٤ ) .

يقولوا :ليلة يوماء ، ورجل أدر ، وإما للغناء عنه : كأخيل وأجدل ، في من لم  
يصرف ، وقالوا : رجل أنزع ، وامرأة زعراء ، ولا يقال : نزعاء ) (١) .

٣- الاختصار والاقتصار على ما يؤدي الغرض :

فحينما يكون في المصدر تفصيلاً أو تعليلٌ يتركه المؤلف، ويكتفي بما  
يحقق الهدف ، ومن أمثلة ذلك :

**قال المؤلف :** ( قال سيبويه : وليس كل جمع يجمع ، لم يقولوا في جمع بُرٌّ :  
أبرار ) (٢) .

ونص قول سيبويه : ( واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل  
مصدر يجمع ، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ، ألا ترى أنك لا تجمع  
الفكر والعلم والنظر ، كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع ، نحو: التمر  
وقالوا : التمران ، ولم يقولوا : أبرار ) (٣) .

**وقال المؤلف :** ( قال سيبويه : ليس في كل شئٍ يقال هذا ، لم يقولوا لصاحب  
الْبُرِّ : بَرَّار ، ولا لصاحب الشعير : شَعَّار ، ولا لصاحب الدقيق: دَقَّاق ) (٤)

ونص قول سيبويه هو : ( وليس في كل شئٍ من هذا قيل هذا ، ألا ترى  
أنك لا تقول لصاحب البُرِّ : بَرَّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فَكَّاه ، ولا لصاحب  
الشعير : شَعَّار ، ولا لصاحب الدقيق : دَقَّاق ) (٥) .

(١) الغرة (٢ / ١٣٢ ب) .

(٢) (ص : ٢٧٠) .

(٣) الكتاب (٢ / ٢٠٠) .

(٤) (ص : ٣٩٣) .

(٥) الكتاب (٢ / ٩٠) .

**وقال المؤلف:** ( وقال سيبويه تقول : ثلاثة نسابات، وهو قبيح؛ لأن النسابة صفة ، كأنه قال : ثلاثة رجال نسابات ) (١) ونص سيبويه : ( وتقول ثلاثة نسابات، وهو قبيح؛ وذلك أن النسابة صفة، فكأنه لفظ بمذكر، ثم وصفه، ولم يجعل الصفة تقوى قوة الاسم ، وإنما تجيء كأنك لفظت بالمذكر، ثم وصفته ، كأنك قلت : ثلاثة رجال نسابات ) (٢) .

### مآخذ على المؤلف في مصادره

١- الاضطراب في النقل : وذلك بالتقديم والتأخير في القول الواحد ، أو في الأقوال المجتمعة، ومن ذلك قوله : ( قال سيبويه : تقول له ثلاث من النساء، وثلاث شياه ذكور، وخمس من الغنم ذكور ) ، (و قال : وتقول : له ثلاثة ذكور من الغنم، وخمسة ذكور من الإبل ) (٣) .  
**وسيبويه قال:** ( له ثلاث شياه ذكور ، وله ثلاث من الشاء ) (٤) .

فالمؤلف في الجملة الأولى قدّم وأخر ، ثم قال سيبويه بعد كلام لم يذكره المؤلف : ( وتقول : له خمس من الإبل ذكور، وخمس من الغنم ذكور ) (٥) ، وكلام المؤلف - رحمه الله - يدل على أن الجمل متتالية ، ثم قال سيبويه : (وتقول : له ثلاثة ذكور من الإبل ) (٦) ، والمؤلف قد جعلها خمسة ، وأتى بقول لم يقله سيبويه ( وهو : له ثلاثة ذكور من الغنم، وسبب هذا الاضطراب أن

(١) (ص : ٤٩٧) .

(٢) الكتاب (٢ / ١٧٣) .

(٣) (ص : ٤٩٦) .

(٤) (٥) (٦) الكتاب (٢ / ١٧٣) .

المؤلف - رحمه الله - لم ينقل من كتاب سيبويه مباشرة ، وإنما تابع شيخه ابن الدهان<sup>(١)</sup> الذي وقع في نقله الاضطراب نفسه .

## ٢- التحريف الموهم :

قد يغيّر المؤلف بعض النصوص بما لا يغيّر معناها ، وربما لا يلبس ، لكنه قد غيّر في أحد أقوال سيبويه تغييراً حصل فيه إبهام حاول المؤلف - رحمه الله - تلافيه ، قال : ( قال سيبويه : ومن العرب من يقول في ناب : نويب ، فيجئ بالواو ؛ لأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواوات ، قال : وهو غلط منه )<sup>(٢)</sup> فيوهم النص - على الرغم من تقدّم كلمة : ( قال ) الثانية أنّ الغلط ينسب إلى سيبويه بونص سيبويه : ( وهو غلط منهم )<sup>(٣)</sup> - أي : من العرب القائلين ذلك ، والمؤلف - رحمه الله - لم ينقل النص من كتاب سيبويه مباشرة ، وإنما عن طريق ابن السراج<sup>(٤)</sup> الذي غيّر ضمير الجمع إلى ضمير المفرد ، ومن هنا حدث ، اللبس حتى أنّ الجوهري<sup>(٥)</sup> ظنّ أنّ ابن السراج خطأً سيبويه ، وردّ عليه .

## ٣- عدم الدقة في نقل بعض الآراء :

قال المؤلف - رحمه الله - : ( قال سيبويه : لولا الإطباق صارت الطاء تاءً والظاء تاءً ، والصاد سيناً ، وعدم الضاد ؛ لأنها منفردة في مخرجها )<sup>(٦)</sup> وهذا النقل عن سيبويه فيه تغيير وتقديم وتأخير ، قال سيبويه : ( ولولا

(١) الغرة (٢/٢٥١ - ١٥٢ أ) .

(٢) (ص ٣٣٣) .

(٣) الكتاب (٢/١٢٧) .

(٤) الأصول (٢/٣٩٦) (ر) .

(٥) الصحاح (١/٢٣٠) .

(٦) (ص : ٧٥٠) .

الإطباق لصارت الطاء دالاً ، والصاد سيناً ، والطاء ذالاً ، ولخرجت  
الضاد من الكلام ؛ لأنه ليس شئ من موضعها غيرها (١) .

**وقال المؤلف** - رحمه الله - : ( وأما فَعَلَ وَفَعُلَ فَتَثَبْتَ فَأَوْهَمَا فِي الْمَسْتَقْبَلِ ،  
نحو: وَجَلَ يُوْجَلُ ، وَوَضُوْ يُوْضُوْ وَأَمَا وَلِي يَلِي ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِقُ ، فَكَلِيلٌ  
محمولة على باب وَعَدَ ) (٢) .

الأمثلة على مجيئ مضارع فَعَلَ على يَفْعَلُ قليلة، وقلتها لمخالفتها فتح  
المضارع، وليس من مبرر لحملها على باب وعد ، بل مضارعها مثل مضارع  
وعد، ففي مضارعها وقعت الواو بين الياء المفتوحة والكسرة، فلا بد من حذفها ،  
أما كلام المؤلف فمنقول عن سيبويه دون دقة .

قال سيبويه : ( وولي ويلي : أصل هذا يَفْعَلُ ، فلما كانت الواو في يَفْعَلُ  
لازمة، وتستنقل، صرفوه من باب فَعَلَ يَفْعَلُ إلى باب يلزمه الحذف ، فَشَرِكْتَ  
هذه الحروف وعد كما شَرِكْتَ حَسِبَ يَحْسِبُ ) (٣) .

فسيبويه ذكر أنها تشارك (وعد)، وليست محمولة عليها .

**قال المؤلف** : ( والعلماء في مثني الأعلام ومجموعها مختلفون ، فمنهم من  
يلحقه الألف واللام عوضاً عما سلب من التعريف، فيقول : الزيدان  
والزيدون، وهم الأكثر ، ومنهم من لا يدخلهما عليه، ويبقيه على حالة قبل  
التثنية والجمع، فيقول زيدان وزيدون ) (٤) .

(١) الكتاب ( ٤٠٦ / ٢ ) .

(٢) ( ص : ٧٢٠ )

(٣) الكتاب ( ٢٣٣ / ٢ ) .

(٤) ( ص : ٢٢٤ ) .

والرأي الأخير غير معروف، حتى أن أبا حيان النحوي قال : ( وهذا القول الثاني غريب جداً لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب )<sup>(١)</sup> فربما كان هذا سهواً من المؤلف - رحمه الله - ، حتى شيخه ابن الدهان لم ينقله .

#### ٤- الخطأ في نسبة بعض الآراء :

قد ينسب رأياً لعالم، وهو لغيره ، أو يغير في قوله ورأيه، ومن أمثلة ذلك :  
**قال المؤلف في الآراء في (أنت) :** ( وقال الفراء : التاء هي الاسم، وأن عماد لها )<sup>(٢)</sup> ، وإنما قال المؤلف هذا متابعاً لشيخه ابن الدهان<sup>(٣)</sup> ، ورأي الفراء أن أنت بكماله اسم<sup>(٤)</sup> ، أما ما ذكره المؤلف فهو رأي ابن كيسان وبعض الكوفيين<sup>(٥)</sup> .

**وقال المؤلف :** ( ومنهم من يكسر الكاف مع الجمع إذا انكسر ما قبلها حملاً على هاء (به) ، كقوله :

وإن قال مولاهم على جل حادثٍ من الدهر ردوا فضل أحلامكم ردوا  
قال سيبويه : وهي لغة قوم من ربيعة )<sup>(٦)</sup> .

وهذه ليست لغة قوم من ربيعة ، بل هي قول ناس من بكر بن وائل، كما

---

(١) التذييل والتكميل ( ١٦٧ / ١ ) .

(٢) ( ص : ١٣٥ ) .

(٣) الغرة ( ٢ / ٥ ب ) .

(٤) شرح الكافية للرضي ( ٢ / ١٠ ) ، والارتشاف ( ١ / ٢٠٥ ) .

(٥) شرح الكافية ( ٢ / ١٠ ) ، المساعد على تسهيل الفوائد ( ١ / ٩٩ ) ، الجنى الدائي ( ١١٨ ) ، توضيح

المقاصد والمسالك ( ١ / ١٣٦ ) .

(٦) ( ص : ١٤٣ - ١٤٤ ) .

قال سيبويه (١) ، وأما أولئك فيقولون : منهم ، ولكن المؤلف تابع شيخه ابن  
الدهان (٢) .

وقال المؤلف في النسب إلى شنوءة : ( فسيبويه والأخفش يحذفان الواو مع  
التاء، ويقرآن الضمة على حالها ) (٣) . تابع في هذا القول شيخه ابن  
الدهان (٤) .

والصحيح أن هذا مذهب ابن الطراوة (٥) ، أما سيبويه فيحذف الواو مع  
التاء، ويقلب الضمة فتحة (٦) .

أما الأخفش فينسب إلى الكلمة على لفظها (٧) ، وقد نبّه أبو حيان على  
وهم ابن الدهان، فقال : ( ووقع في الغرة نَسْبُ هذا المذهب إلى سيبويه  
والأخفش وهو وهمٌ (٨) ، ونبّه عليه المرادى (٩) وابن عقيل (١٠) )

---

(١) الكتاب (٢ / ٢٩٤) .

(٢) الغرة (٢ / ١١٧) .

(٣) ( ص : ٣٧٨ ) .

(٤) الغرة (٢ / ٢٣١ أ) .

(٥) الارتشاف (١ / ١٢٧ أ) .

(٦) الكتاب (٢ / ٧٠) .

(٧) (٨) الارتشاف (١ / ١٢٧ أ) .

(٩) توضيح المقاصد والمسالك (٥ / ١٣٨) .

(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد (٣ / ٣٦٦) .

## مصادر الكتاب الأساسية

الدقة في ذكر المصدر الذي ينقل عنه :

يسلك ابن الأثير - أحياناً - منهجاً يشبه منهج المحدثين في بحوثهم، وذلك أنه قد يذكر اسم الكتاب الذي ينقل عنه ، ومن ذلك:

(١) يقول في اختلاف النحاة في " ليس " : " وأما " ليس " فأكثر النحاة يقولون

إنها فعل غير متصرف ، وعليه ظاهر كلام سيبويه والخليل .

وذهب قوم إلى أنها حرف ، وعليه جاء قولهم : " ليس الطيب إلا المسك "

برفعهما ، كما يرفعان بـ " ما " .

وقال الفارسي بالمذهبين جميعاً .

فجعلها في " الإيضاح " فعلاً ، وفي " الطليات " حرفاً .

ثم يختم الكلام بذكر مذهب ابن السراج في " ليس " بقوله : " وهي تنفي

المستقبل عند ابن السراج ؛ ولهذا منعوا من قولهم : ليس زيد قد ذهب ، ولا: قد

يذهب ؛ لتضاد الحكم بين " قد " و " ليس " (١) .

(٢) ويقول - في الكلام على دخول نون التوكيد مع النفي كما تدخل مع

الاستفهام - : " وقال بعض العلماء : ليس كل استفهام تدخل فيه مع

الفعل النون ، بل إن كان الاستفهام عن الفعل دخلت (النون) ، وإن كان

عن الاسم لم تدخل (النون) ، كقولك : متى تقوم ؟ ؛ لأن الاستفهام عن

زمن القيام، والأكثر الأول ؛ فإنك تقول : كم تمكثن ؟ و : انظر متى

تفعلن؟

وقد ألحق عثمان بن جني النفي بهذا الضرب ، قال شيخنا : لم أجد

أحداً ذكر دخول " النون " في النفي ، وإنما قال سيبويه : وبعد " لم " ؛

---

(١) ص ١ / ٤٦٩ .



لأنهما كانت جازمة أشبهت " لا " النافية ، وهذا لا يجوز في الإضطرار<sup>(١)</sup> .  
وقد أعاد عثمان هذا الحكم في " شرح الإيضاح " ، فقال : وتدخل النون  
في النفي كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾<sup>(٢)</sup>  
فجعل " لا تصيب " نفياً ، وغيره جعلها نهياً بعد أمر ، كقوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا  
مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّ سُلَيْمَانُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأعاد عثمان ذكر هذا الحكم في « الخصائص » ، فقال : ومثال دخول  
النون في الفعل المنفي قولك : قلما يقوم زيد ، وقالوا : أقسمت لما تفعلن ، " لا  
طلبُ كالأمر والنهي " <sup>(٤)</sup> .

وها هنا يؤكد ابن الأثير شخصيته العلمية ، واختياره ما صح عنده من  
الأقوال ، وإن كان في اختياره هذا مخالفة لأشياخه ؛ فهو يختار رأي ابن جني  
في المسألة ، مع أن شيخه ابن الدهان لا يرى ما رآه ابن جني ؛ فقد حكى ابن  
الأثير كلام شيخه ، حيث قال : " قال شيخنا : لم أجد أحداً ذكر دخول النون  
في النفي ... إلخ .

وها هو ذا يرجح رأي ابن جني بقوله : " وما أشبه قال عثمان بما قال ؛  
فإن ظاهر لفظ الآية يدل على ما ذهب إليه ، ولا يحتاج إلى تعسف في  
توجيهها .. " <sup>(٥)</sup>

ويختتم ابن الأثير الكلام ها هنا بذكر رأي الفارسي في المسألة ، وكأنه يريد  
أن يبين مخالفة ابن جني لشيخه أبي علي ، كما خالف هو شيخه ابن الدهان ،

(١) ص ١ / ٦٦٣ .

(٢) ٢٥ / الأنفال .

(٣) ١٨ / النمل .

(٤) ص ١ / ٦٦٣ / ٦٦٤ .

(٥) الموضوع السابق .

يقول : " وقال الفارسي : نون التوكيد لا تدخل النفي ، وأنشد معترضاً :  
قليلاً به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنماً  
وقال : إنما دخلت النون هاهنا حملاً على المعنى .. " (١) .

إن ما تحدثنا عنه من مصادر الكتاب هي ما يظهر لكل مطلع ، وهي ليست مصادر أساسية؛ لأنه من الممكن أن تكون الآراء والنقول التي مرت وغيرها من نصوص الكتاب منقولة من غير مصادرها الأصلية ، وقد نبهنا فيما مضى على بعض النماذج من ذلك ، وكتاب " البديع في علم العربية " ، له مصادر أساسية اعتمد عليها واستقى منها مادته العلمية من أهمها :

#### ١- كتب شيخه ابن الدهان :

وابن الدهان تلميذ الرماني ، وسيبويه عصره ، كمال قال العماد الأصفهاني<sup>(٢)</sup> ، وقال عنه ابن خلكان : ( وكان في زمن أبي محمد المذكور ببغداد من النحاة ابن الجواليقي وابن الخشاب وابن الشجري وكان الناس يرجحون أبا محمد المذكور على الجماعة المذكورين مع أن كل واحد منهم إمام )<sup>(٣)</sup> .

ولكنه كما قال عنه ياقوت الحموي : ( وكان مع سعة علمه سقيم الخط ، كثير الغلط ، وهذا عجيب منه )<sup>(٤)</sup> .

وقد اعتمد ابن الأثير على كتب شيخه، وفي مقدمتها (الغرة في شرح اللمع ) في الأبواب الآتية :النكرة والمعرفة - المقصور والممدود - التصغير - النسب - الاستفهام - الموصول والصلة - الممنوع من الصرف - العدد -

(١) ١ / ٦٦٤ .

(٢) ص : ٦٤ .

(٣) وفيات الأعيان ( ٢ / ٢٨٢ ) .

(٤) معجم الادباء ( ١١ / ٢٢٢ ) .

الإمالة - الكتابة والهجاء .. وإنّ هذا الحكم لا يحتاج قبل إصداره إلى أدلة ،  
فالموازنة بين الكتابين تجعل هذا الحكم مسلماً به ، وقد مرت بنا شواهد على نقله  
عن شيخه حتى الأخطاء ، وسيأتي في الشواهد ما يزيد ذلك وضوحاً ، ومن  
أعجب ما رأيت من متابعة ابن الأثير شيخه ابن الدهان قوله في دخول همزة  
الاستفهام على (إن) :

(وتدخل على إن المكسورة كقوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ و ﴿أَنْتُمْ  
لَتَقُولُونَ﴾ (١) .

فساق ابن الأثير قوله : ﴿أَنْتُمْ لَتَقُولُونَ﴾ على أنها آية متابعة لشيخه  
الذي قال ﴿وقوله تعالى : " أَنْتُمْ لَتَقُولُونَ " ..﴾ (٢) وليس في القرآن الكريم  
آية على ما ذكرنا من دخول همزة الاستفهام على ﴿إنكم لتقولون﴾ ولا قراءة  
بدخولها في آية الإسراء (٣) .

## ٢- كتاب التكملة - لأبي عليّ الفارسيّ :

كتب أبي عليّ الفارسيّ ذات أثر واضح في كتاب " البديع في علم العربيّة  
" ، وكتاب " التكملة " يتضح أثره في الأبواب التالية : الهمزات - التثنية - جمع  
التكسير - أبنية الأفعال والمصادر .

## ٣- سر صناعة الإعراب لابن جنّي :

فالمؤلف - رحمه الله - استقى منه المادة العلمية في دراسة الحروف في  
باب التصريف .

كما أكثر من النقل عنه في بعض أبواب الجزء الأول .

## ٤- الأصول في النحو لابن السراج :

(١) (ص : ٤١٩ - ٤٢٠) .

(٢) الغرة (٢ / ٢٨٢ ب) .

(٣) الإسراء (٤٠) .

ولا أشك في أن هذا الكتاب كان مرجعاً أساسياً لابن الأثير في كتابه فإن من يجد كلاماً لابن الأثير في الكتاب ولا يجده فيما سبق من الكتب فسيجده في الأصول في كثير من الأحيان ، ولذلك أمثلة كثيرة (١) .

#### ه - المفصل - للزمخشري :

ويبرز أثره في أنه كان مصدراً أساسياً لابن الأثير في باب الإدغام ومخارج الحروف ، وصفاتها ، ودراسة أبنية الأفعال ومعانيها ، ودراسة الحروف (٢) .

ومن الأدلة على نقله من المفصل أنه نقل كلام سيبويه في بعض المواضع منه ، فجاء محرفاً (٣) ، ونقل من المفصل في وقوع " ما " مصدرية قوله تعالى : ﴿ وضاعت عليهم الأرض بما رحبت ﴾ كذا في المفصل (٤) ، وفي البديع (٥) والصحيح أنه مع الواو لابد من " عليكم " (٦) ، أو دون الواو (٧) .

#### ٦ - شرح السيرافي على الكتاب :

يبرز أثره في الكتاب في باب الإدغام ، وفي فصل الاعتلال من باب التصريف ، وتتضح حقيقة قولنا في هوامش التحقيق ، فقد اعتمدنا في منهجنا

(١) ( ص : ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٥ ، ٧٤٠ ) .

(٢) ( ص : ٧٤٤ ، ٧٧٣ ) .

(٣) ( ص : ٦٠٣ ) .

(٤) المفصل (٣١٤) .

(٥) ( ص : ٦١٠ ) .

(٦) سورة التوبة (٢٥) .

(٧) سورة التوبة ( ١١٨ ) .

## شواهد الكتاب

### الشواهد القرآنية:

زادت الشواهد القرآنية التي استشهد بها المؤلف - رحمه الله - على سبعمائةٍ وثمانين آية في الكتاب كله ، منها ما هو مكرر ، ولم يكن المؤلف يكمل الآيات وإنما كان يعتمد إلى موضع الشاهد في الآية فيكتفي به ، وكان يستشهد بإيتين أو أكثر لمسألة واحدة ، ومن ذلك :

أنه استشهد لسقوط همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام بقوله تعالى : ( اَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ .. "وقوله تعالى : " اَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا .. " وكقوله " اَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ )<sup>(١)</sup> .

واستشهد المؤلف - رحمه الله - بأكثر من سبع وخمسين قراءة، منها خمس وعشرون قراءه سبعية ، واستشهد ببعض القراءات الشاذة مثل :  
قراءة الضحاك ، وقطرب ، ورؤية ، وإبراهيم بن أبي عبلة ( مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ) برفع بعوضة<sup>(٢)</sup> ، وهي قراءة شاذة<sup>(٣)</sup> .  
وقراءة مجاهد : ( اَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ ) : برفع الميم<sup>(٤)</sup> ، وهي قراءة شاذة<sup>(٥)</sup>

(١) ص : ٥١٦ .

(٢) ص : ٤٣٠ .

(٣) المحتسب ( ١ / ٦٤ ) .

(٤) ص : ٦١١ .

(٥) البحر المحيط ( ١ / ٢١٣ ) .

وقراءة أبي أيوب السَّخْتِيَانِيَّ الشاذة (١) : " ولا الضَّالِّين " بالهمز (٢) .  
وقراءة عمرو بن عبيد الشاذة (٣) : " إنْسُ ولا جَانُ " بالهمز (٤) .  
وقراءة ابن محيصن والجحدريَّ الشاذة (٥) : " وَعَبَاقِرِيَّ حِسَانُ " (٦) .  
وقراءة قتادة وأبي السمال وعبدالله بن بريدة الشاذة (٧) : " لَمَثُوبِيَّةٌ مِنْ  
عند اللَّهِ خَيْرٌ " (٨) .

وقد نسب المؤلف - رحمه الله - خمس عشرة قراءة إلى قرائها ، وأكثرها  
لأبي عمرو بن العلاء .

وفي اجتماع الهمزتين أتى بآيات كثيرة بين أوجه القراءات فيها ونسبها  
إلى قُرَائِهَا ، ولكنه وهم في نسبة بعض القراءات إلى أصحابها ومن ذلك:  
١- نَسَبَ إلى ابن عامر أنه إذا التقت همزتان متحركتان متفتحتان في الحركة  
في كلمة واحدة أنه يحقق الهمزتين (٩) ، والصحيح أن ابن عامر لا يحقق  
إلا إذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة (١٠) .  
٢- نَسَبَ إلى نافع أنه إذا التقت همزتان مُتَّفَقَتَانِ في الحركة في كلمتين أنه

(١) المحتسب (١/٤٠٦) .

(٢) (ص : ٦٥٢) .

(٣) سر الصناعة (١/٨٢) .

(٤) (ص : ٦٥٢) .

(٥) المحتسب (٢/٥٠٣) .

(٦) (ص : ٦٦٥) .

(٧) المحتسب (١/١٠٣) .

(٨) (ص : ٧٣٢) .

(٩) (ص : ٥٢٣) .

(١٠) التبصرة (٢٨١) .

يحذف الأولى، ويحقق الثانية (١) . والصحيح أن نافعاً يُحوّل الأولى إلى  
واوٍ إن كانت مضمومةً ، وإلى ياءٍ إن كانت مكسورة، ويحذفها إن كانت  
مفتوحة ويمدُّ الأولى (٢) .

٣- نَسَبَ إلى ابن كثير أنه في مثل ما سبق مع نافع - يُلَيِّنُ الأولى، ويحَقِّقُ  
الثانية إلا إذا كانتا مضمومتين (٣) ، والصحيح أن ابن كثير كان يهملز  
الأولى ويحذف الثانية (٤) .

### الشواهد من الحديث الشريف والأثر

يعد ابن الأثير من العلماء بالحديث ، فقد أُلِفَ فيه ( جامع الأصول) و  
(الشافعي في شرح مسند الشافعي) و ( النهاية في غريب الحديث والأثر ) .  
وفي هذا الكتاب استشهد المؤلف - رحمه الله بواحد وعشرين حديثاً  
وثلاثة آثارٍ للصحابة ، ومن ثم يعد فيمن اعتمد الحديث شاهداً على النحو  
واللغة، بوها هي ذي الأحاديث التي استشهد بها في البديع بجزئيه الأول  
والثاني .

---

(١) ( ص : ٥٢٣ ) .

(٢) السبعة (١٣٨) .

(٣) ( ص : ٥٢٣ ) .

(٤) السبعة ( ١٤٠ ) .

- ١- " حرمت عليكم الخمر " (١) .
- ٢- " .. بيد أني من قريش " (٢) .
- ٣- قوله -صلى الله عليه وسلم - لزيد الخيل : " ما وصف لي شئ في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا ورأيته دون الوصف ليسك " (٣) .
- ٤- " الطيرة من الشرك ، وليس منا إلا بولكن الله يذهبه بالتوكل " (٤) .
- ٥- "ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقاً ، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة ؟ أساؤنكم أخلاقاً " (٥) .
- ٦- " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد " (٦) .
- ٧- " التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله " (٧) .
- ٨- " .. حتى ترى أسعدَ الناس بالدنيا لكع بن لكع " (٨) .
- ٩- " واجتاز يوماً - صلى الله عليه وسلم - على فاطمة فقال : أئنم لكع ؟ " (٩)
- ١٠- " أنه مر برجل يقرأ في الصلاة ليلاً فقال : " أتقوله مرئياً ؟ " (١٠) .
- ١١- " عجب ربك من شاب ليست له صبوة " (١١) .

(١) ٩٩ / ١

(٢) ١٩٣ / ١ ، وبدايته " أنا أفصح العرب " .

(٣) ١٩٥ / ١

(٤) ٢٠٣ / ١

(٥) ٢٤٣ / ١

(٦) ٢٧٠ / ١

(٧) ٢٩٤ / ١

(٨) ٣٣٧ / ١

(٩) ٣٣٧ / ١

(١٠) ٣٦٧ / ١

(١١) ٤٠١ / ٢



- ١٢- " ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة " (١)
- ١٣- " أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، بله ما أطلعكم عليه " (٢) .
- ١٤- حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ( مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ ، تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً ) (٣) .  
ورواه المؤلف : ( مثل المنافق كالشاة .. ) .
- ١٥- حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : ( ليس في الخضرأواتِ صدقةٌ ) (٤) .
- ١٦- حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كَيْلاً ) (٥) .
- ١٧- الحديث المروى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : ( يَا حُمَيْرَاءُ مَنْ أَعْطَى نَارًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنْضَحَتْ تِلْكَ النَّارُ ) (٦) .
- ١٨- حديث أم سلمة - رضي الله عنها- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تزوجها، وجعل يأتئها، ويقول : ( أَيْنَ زُنَابُ ) (٧) .

(١) ٤٢٢ / ١

(٢) ٤٣٠ / ١

(٣) ص ٢٢٤

(٤) ص ٢٦٣

(٥) ص ٣١٩

(٦) ٣٢٤

(٧) ( ص : ٣٥٢ ) .

١٩- حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ) (١) .

٢٠- حديث : علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( العَيْنُ وَكَأءُ السَّهِّ ) (٢) .

٢١- حديث كعب بن عاصم الأشعري - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لَيْسَ مِنْ أَمِيرِ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ ) (٣) .

وقد نسب المؤلف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في ابن مسعود رضي الله عنه : ( كُنَيْفٌ مُلِيٌّ عُلْمًا ) (٤)

**هذا وقد استشهد المؤلف بثلاثة آثار للصحابة هي :**

١- قول ابن عباس للأنصار - وقد نهضوا له - : " بالإيواء والنصر إلا جلستم " (٥)

٢- قول عمر : " مغربة خبر " (٦)

٣- قول أبي الدرداء : " وجدت الناس اخبر ثقله " (٧)

---

(١) (ص : ٤٦١ ) .

(٢) (ص : ٥١٠ ) .

(٣) (ص : ٦٨٦ ) .

(٤) (ص : ٣٢٣ ) .

(٥) ٢٠٦ / ١ .

(٦) ٢٢٤ / ١ ، وتمامه : " هل من مغربة خبر ؟ " .

(٧) ٢٦٥ / ١ .

## الشواهد من مآثور كلام العرب

اعتمد أهل العربية في وضع قواعدها على كلام الفصحاء من العرب شعراً ونثراً ، وقد غلب الشعر في ذلك على النثر ، لكنهم لم يغفلوا عن الاستشهاد بما صحت روايته من المنثور ، كآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وأمثال العرب وأقوالهم ، وقد حذا المؤلف رحمه الله حذو أسلافه فاستشهد بالأمثال والأقوال المأثورة ولغات العرب ، لكنها بعامة أقل من شواهد من القرآن الكريم والشعر ، ومن ذلك :

- وقولهم : ( تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ) (١) .
- وقولهم : ( مكره أخاك لا بطل ) (٢) .
- وقولهم : ( اليوم خمر وغداً أمر ) (٣) .
- وقولهم : ( مواعيد عرقوب ) (٤) .
- وقولهم : ( أعدة كغدة البعير ؟ ! ) (٥) .
- وقولهم : ( الكلاب على البقر ) (٦) .
- وقولهم : ( أفلس من ابن المذلق ) (٧) .
- وقولهم : ( أشغل من ذات النحين ) (٨) .

---

(١) ١٢ / ١

(٢) ٢٨ / ١

(٣) ٧٤ / ١

(٤) ١٢٠ / ١

(٥) ١٢٠ / ١

(٦) ٢٩ / ١

(٧) ٢٤٤ / ١

(٨) ٢٤٤ / ١

- وقولهم : ( أبل من حنيف ابن الحناتم ) (١) .
- وقولهم : ( ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة ) (٢) .
- وقولهم : ( أطرق كرا ) (٣) .
- وقولهم : ( من يسمع يخل ) (٤) .
- وقولهم : ( عسى الغوير أبؤساً ) (٥) .
- وقولهم : ( التقت حلقتا البطان ) (٦) .
- وقولهم ( عَرَفَ حَمِيقٌ جَمَلَهُ ) (٧) .
- وقولهم : ( إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ ) (٨) .
- وقولهم : ( لَوْ ذَاتُ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي ) (٩) .
- وقولهم : ( إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ ) (١٠) .
- وقولهم : ( أَخْرَى اللَّهُ الْبَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ ) (١١) ، وقولهم : ( أَيُّي وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْرَاهُ اللَّهُ ) (١٢) .

- 
- (١) /١ /٢٤٤ .
- (٢) /١ /٣١٦،٢٥١ .
- (٣) /١ /٣٤٥ .
- (٤) /١ /٣٦٨ .
- (٥) /١ /٣٩٦، ٣٩٥ .
- (٦) /١ /٥٣٠ .
- (٧) /٢ /٣٥٢ .
- (٨) /٢ /٥٨٨ .
- (٩) /١ /٧٢، ٢، ٦٠٥ .
- (١٠) /٢ /٦١٣ .
- (١٢) /٢ /٤٣٠ .
- (١١) /٢ /٤٣٠ .

وقولهم : ( بَرَيْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِي النَّخَاسِينَ ) (١) ، وما حكى عنهم من لغاتهم ، مثل : ( رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمٌ عَدِي ) (٢) و ( مَرْحَبَكَ اللَّهُ وَمَسْهَلَكَ ) (٣) وغيرها .

### الشواهد الشعرية

زخر الكتاب بشواهد شعرية بلغت سبعة وأربعين وسبعمئة شاهد ، ولم يكن المؤلف مهتماً بتوثيق شواهد الشعرية بنسبتها إلى قائلها ، فمن هذا العدد الكثير لم ينسب إلا أبياتاً قليلةً منها :

#### قول ليبيد :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ      أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَيَاطِلُ (٤)

#### وقول عدي بن زيد :

أَبْلَغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَالِكًا      أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَأَنْتَظَرِي (٥)

#### وقول العجاج :

فَخَنِّدِ هَامَةً هَذَا الْعَالَمِ (٦)

#### وقول الأعشى :

..... وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا (٧)

(١) ٥٠٠ / ٢ .

(٢) ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(٣) ٦٨٥ / ٢ .

(٤) ( ص : ٤٣١ ) .

(٥) ( ص : ٥٥٨ ، ٦٧٦ ) .

(٦) ( ص : ٦٥٣ ) .

(٧) ( ص : ٦٦٣ ) .

وقول رؤية:

وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبِ الْبِنَامِ (١)

وقول طفيل الغنوي:

بِهَادٍ رَفِيعٍ يَقْهَرُ الْخَيْلَ صَلَّهَبِ (٢)

وقول رؤية:

غَمْرُ الْأَجَارِيِّ كَرِيمُ السَّنْحِ      أَبْلَجُ لَمْ يُؤَلَّدْ بِنَجْمِ الشُّحِ (٣)

ونسب البيت الآتي إلى جرير:

شَرِبْتُ بِهَا وَالْدَيْكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ      إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوَّبُوا (٤)

والبيت ليس كما زعم المؤلف لجرير ، وإنما هو للنابعة الجعدي رضي الله عنه ، ولكن المؤلف تابع شيخه ابن الدهان (٥) ، وقد نبه السيوطي (٦) على وهم ابن الدهان في نسبه البيت إلى جرير .

والمؤلف - رحمه الله - لم يترك إتمام الأبيات إلا في اثنين وتسعين موضعاً ، اكتفى المؤلف فيها إما بصدر البيت أو عجزه ، فمما ترك عجزه واكتفى بصدرة لوجود الشاهد فيه :

١- لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ (٧) .

(١) (ص : ٦٨٥) .

(٢) (ص : ٧١٠) .

(٣) (ص : ٧١٤) .

(٤) (ص : ١٤٩) .

(٥) الغرة (٢ / ١١ ب) .

(٦) شرح شواهد المغني (٢ / ٧٨٣) .

(٧) (ص : ١٥٣) .

- ٢- لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلَّمْتَهُ (١) .  
 ٣- يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ (٢) .  
 ٤- فَهُمُ أَهْلَاتُ حَوْلِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ (٣) .  
 ٥- كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُرْكِيَيْنِ قَدْ رَمِيَا (٤) .  
 ٦- أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانَ (٥) .  
 وغيرها (٦) .

ومما ترك صدره واكتفى بعجزه :

- ١ - ..... وَأظُنُّ أَنْ نَفَازَ عَمْرَهُ عَاجِلٌ (٧) .  
 ٢ - ..... مَتَى كُنَّا لِأُمَّكَ مَقْتَوِينَا (٨) .  
 ٣ - ..... جَرِّدُوا كِلْ وَرَادٍ وَشُقْرُ  
 ٤ - ..... فَكَيْفَ تَرَى طُولَ السَّلَامَةِ يَفْعَلُ  
 ٥ - ..... وَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ وَاحِدِينَا  
 ٦ - ..... وَحُبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ  
 وغيرها (١٣)

- 
- (١) (ص : ٢٢٣) .  
 (٢) (ص : ٢٣٥) .  
 (٣) (ص : ٢٦٠) .  
 (٤) (ص : ٢٧٤) .  
 (٥) (ص : ٢٩٢) .  
 (٦) (ص : ٧٨١ ، ٨٠٤ ، ٨١٤ ، ٨١٧) .  
 (٧) (ص : ١٤٥) .  
 (٨) (ص : ٢٥٠) .  
 (٩) (ص : ٣٠٧) .  
 (١٠) (ص : ٤٠٩) .  
 (١١) (ص : ٤٩٤) .  
 (١٢) (ص : ٥٨٥) .  
 (١٣) (٨٢١ ، ٨١٩ ، ٨١٨) .

وربما اكتفى بصدر البيت في موضع وأكمله في موضع آخر مثل :

- ١- فَلَوْ أَنَّ الْأَطِيْبَاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِيْبَاءِ الْأَسَاءَةُ (١)  
٢- فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلُ رِخْوِ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ (٢)

#### ملحوظات على شواهد الشعرية :

- ١- فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَائِلًا كَهُوُّ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَائِلًا (٣)  
هكذا رواه تبعاً لشيخه ابن الدهان (٤) ، وصحه روايته " كَهُوُّ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَائِلًا " ولم أجد غيرهما رواه " حائلا " .  
٢- لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتَهُ (٥) .  
لم يروه أحد غيره " علمته " وجميع من رواه رواه " عَلِمْتُمْ " .  
٣- تَزَوَّدَ فِيمَا بَيْنَ أُذُنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ (٦)  
وكل من رواه غيره رواه ( تَزَوَّدَ مَنْ ) .  
٤- كَأَنَّهُ وَجَهُ تَرْكِيْبَيْنِ قَدْ رَمِيَا (٧) .  
الرواية المشهور ( إِذْ غَضِبَا ) .  
٥- سَأَلْتُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلُ رَأَوْنَا بِوَادِي السَّفْحِ ذِي الْأَكْمِ (٨)  
الرواية المشهورة ( بِسَفْحِ الْقَفِّ ) .  
٦- وَإِنِّي لَرَأَجٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِّي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا (٩)

(١) (١٥١)

(٢) (١٥٤)

(٣) (ص: ١٦٥) .

(٤) (الغرة (٢ / ٢٠) ) .

(٥) (ص: ٢٢٣) .

(٦) (ص: ٢٣٠) .

(٧) (ص: ٢٧٤) .

(٨) (ص: ٤٠٤ ، ٤١٨) .

(٩) (ص: ٤٣٦)



تابع شيخه ابن الدهان (١) في هذه الرواية : ( وَإِنِّي لَرَأَج ) والرواية الصحيحة ( لَرَامِ ) .

٧- وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا فِي الْوَعَى وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ (٢) .

تابع شيخه (٣) في هذه الرواية ( فِي الْوَعَى ) والرواية المشهورة ( بِالْقَنَّا )

٨- وَعَزَّةٌ أَحَلَّى النَّاسَ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَزَّةٌ عَنِّي الْمُعْرِضُ الْمُتَجَافِي (٤)

هكذا رواه تبعاً لشيخه (٥) ، وصحة البيت هكذا :

فَعَفْرَاءُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَفْرَاءُ عَنِّي الْمُعْرِضُ الْمُتَوَانِي

٩- فَقَالَتْ : أِبْنُ زَيْدٍ ذَا وَيَعُضُّ الشَّيْبَ يُعْجِبُهَا (٦)

لم يروه أحد غير المؤلف ، ( أِبْنُ زَيْدٍ ) ، والصحيح ( أِبْنُ قَيْسٍ ) .

١٠- وَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَغْنَمًا (٧)

هكذا جعل قافية البيت ، والصحيح ( مَقْنَعًا ) .

١١- رُحْتُ وَفِي بُرْدِيكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَّكَ مِنَ الْمُنْزَرِ (٨)

الرواية المشهورة ( رَجْلِيكَ ) .

١٢- وَقَالَ أَنَشِدُ سَيَبِيهِ :

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَا هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا (٩)

(١) الغرة ( ٢ / ١٩٧ أ ) .

(٢) ( ص : ٤٣٧ ) .

(٣) الغرة ( ٢ / ١٩٧ ب ) .

(٤) ( ص : ٤٣٩ ) .

(٥) الغرة ( ٢ / ١٩٨ أ ) .

(٦) ( ص : ٥١٦ ) .

(٧) ( ص : ٨١٠ ) .

(٨) ( ص : ٦٤٧ ، ٨٢١ ) .

(٩) ( ص : ٧٠١ ) .

وهذا البيت لم ينشده سيبويه، وإنما أنشده الأَخْفَشُ ، وربما نقله المؤلف  
عن الصيمري (١) .

### مآخذ علمية على الكتاب

١- قال في الضمير المنفصل ( هو ) : ( سكنت الهاء مع اللام وواو العطف ) (٢)  
فأ سقط المؤلف الفاء مع أنها مما تسكن معه الهاء (٣) ، ومنه قراءة  
( وَإِذَا مَرَضَتْ فَهُوَ يَشْفِينِ ) .

٢- جعل المركب قسمين : جملة وغير جملة ، ثم قال : ( وغير الجملة اسمان  
جعلتا اسماً واحداً ، وهي إمّا مركب .. وإمّا مضاف .. وإمّا كنية ) (٤)  
كان الأحسن ألا يفرد الكنية ؛ لأنها مندرجة في المضاف .

٣- قال المؤلف - في تثنيه علماء وحرباء : ( القلب هو الأكثر ، ولك فيها الإبقاء  
على الأصل، وهو الأقل ) (٥) ، والصحيح أن إبقائها هو الأكثر ، وقلبها  
هو الأقل (٦) .

٤- جعل تثنية كساء ورداء : ( كساوان وردايان ) (٧) وقد أخطأ بردها إلى

(١) التبصرة والتذكرة ( ٢ / ٨٥٨ ) .

(٢) ( ص : ١٣٧ ) .

(٣) الكتاب ( ٢ / ٢٧٤ ) ، شرح الكافية ( ٢ / ١٠ ) ، تسهيل الفوائد ( ٢٦ ) ، المساعد على التسهيل

( ١ / ١٠٠ ) .

(٤) ( ص : ١٦٧ ) .

(٥) ( ص : ٢٣٤ ) .

(٦) الكتاب ( ٢ / ٩٤ ) ، المقتضب ( ٣ / ٨٧ ) ، الأصول ( ٢ / ٤٤٢ ) ، المخصص ( ١٥ / ١١٥ ) .

(٧) ( ص : ٢٣٣ ) .

أصلها؛ فالذي عليه الصرفيون : أنها لا تقلب، وهو الأكثر ، ويجوز بقلة  
أن تقلب واواً (١) .

٥- قال في حذف نون الجمع دون إضافة : ومثال الموصول قوله :  
وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِقَلْبِجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ  
يريد الذين (٢) ، وليس ( الذين ) من جمع المذكر السالم حتى يقول : إن نونه  
حذفت ، بل هو صيغة مرتجلة للجمع، وليست جمعاً على صيغة الذي ، كما  
قاله المؤلف في موضع آخر (٣) .

وقال أيضاً : ( وقد أطلق بعضهم الذي على الجماعة، وأنشد :  
وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ ..... يريد الذين ) (٤) .

فتناقض قول المؤلف رحمه الله .

٦- قال : ( وقد صغرت العرب كلمتين بالألف، قالوا في تصغير دابة وهدهد :  
دوابة وهداهد (٥) ، تابع المؤلف - رحمه الله شيخه في هذا (٦) ، والصحيح  
قول الفارسي : ( فجعل الياء ألفاً ، لأن الياء سكنت وانفتح ما قبلها  
فجعلها ألفاً ) (٧) )

(١) الكتاب (٢ / ٩٤ ، المقتضب (٣ / ٣٩ ، ٨٧ ، الأصول (٢ / ٤٤٢) ، التكملة (٤١) ، وفي

المخصص (١٥ / ١١٦) : ( وقد حكى الكسائي أن من العرب من يقول : ردايان وكسايان ) .

(٢) (ص : ٢٥٤) .

(٣) (ص : ٤٢٥) .

(٤) (ص : ٤٢٥ - ٤٢٦) .

(٥) (ص : ٣٢٦) .

(٦) الغرة (٢ / ٢٣٩ ب) .

(٧) المسائل المشككة ( البغداديات : ٢٩٥ ) .

٧- قال في تصغير غلّمة: (وقالوا: أُغْلِمَمة ، وإن لم يقولوا في غلام :  
أُغْلِمَمة فأجروه على الأصل) (١) .

هذا رأى المبرّد (٢) والجوهري (٣) ، وكلام المؤلف يشعر بارتضائه  
هذا الرأي ، ولكنه نقضه في موضع آخر حين عدّ أُغْلِمَمة من شواذ  
التصغير (٤) .

٨- قال في النسب : ( ويونس يلحق نحو مُنْتَى ، ومُعَلَى ، بالثلاثي ، فيقول :  
مُنْتَوِي ومُعَلَوِي ) (٥) .

ويونس لا يلحقه بالثلاثي ، لأنه لو كان كذلك لأوجب فيه قلبه واواً ، ولكن  
يونس يجيز القلب والحذف ؛ لأن سيبويه نصّ على أنه يلحقه بمُعَزَى  
ومُعَطَى (٦) .

٩- قال : ( إذا نسبت إلى الشاء قلت : شَائِي ) (٧) .

وهذا لم يقله أحد غير المؤلف ، فخالف فيه كل العلماء (٨) حتى شيخه ابن  
الدهان (٩) أما الصحيح فهو أن تقلب الهمزة واواً .

١٠- قال المؤلف : ( قالوا في أبناء فارس : أَبْنَاوِي ، وأجروه على الأصل  
فقالوا : بَنَوِي ) (١٠) .

(١) ( ص : ٣٤٩ ) .

(٢) المقتضب ( ٢ / ٢٧٩ ) .

(٣) الصحاح ( ٥ / ١٩٩٧ ) .

(٤) ( ص : ٣٥٤ ) .

(٥) ( ص : ٣٦٣ ) .

(٦) الكتاب ( ٢ / ٧٩ ) .

(٧) ( ص : ٣٨١ ) .

(٨) الكتاب ( ٢ / ٨٤ ) ، الأصول ( ٢ / ٤٢٧ ) ، الصحاح ( ٦ / ٢٢٣٨ ) .

(٩) الغرة ( ٢ / ٢٢٥ ب ) .

(١٠) ( ص : ٣٨٩ ) .

وهذا خلط من المؤلف - رحمه الله - بين أبناء فارس وأبناء سعد بن زيد  
مناة بن تميم ، فهم الذين ينسب إليهم على ما قال المؤلف (١) ، أما أبناء  
فارس فينسب إليهم فيقال : بَنَوِيٌّ (٢) .

١١- قال في النسب إلى طُهَيَّةَ : (وإلى طُهَيَّةَ : طُهَوِيٌّ ، وطُهَوِيٌّ أَكْثَرُ) (٣) .  
الصحيح أن طُهَوِيٌّ هو القياس ، أما الأكثر فهو الأول (٤) .

١٢- قال المؤلف : ( قد أدخلوا الهمزة على بعض حروف العطف كقوله  
تعالى: (أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا) (٥) .

الصحيح أن الهمزة لم تدخل على حروف العطف ، إلا ظاهراً ، أما في  
الحقيقة فإنها دخلت على محذوف .

١٣- قال المؤلف - عن ( ما ) و ( من ) الاستفهاميتين : ( وأجاز بعضهم  
وصفهن ) (٦) " ما " و " من " إذا وصفتا خرجتا من الاستفهام ، وصارتا  
موصوفتين .

١٤- مَثَلٌ لظرف الزمان الواقع صلة للاسم الموصول المَجْعُولِ صفة للحدث ،  
فقال : ( فتقول : الذي قام يوم الجمعة زيد ، وعجبت من القيام الذي يوم  
الجمعة ) (٧) .

فالمثال الأول غير مطابق للقاعدة ؛ لأن صلة الموصول جملة فعلية ، وأما المثال

(١) الكتاب ( ٨٩ / ٢ ) ، المقتضب ( ١٥١ / ٣ ) ، الصحاح ( ٢٢٨٧ / ٦ ) ، المخصص ( ٢٤٨ / ١٣ ) .

(٢) الكتاب ( ٨٨ / ٢ ) ، الصحاح ( ٢٢٨٧ / ٦ ) ، المخصص ( ٢٤٦ / ١٣ ) ، الغرة ( ٢ / ٢٣٦ أ ) .

(٣) ( ص : ٣٩٧ ) .

(٤) انظر : الكتاب ( ٧٠ / ٢ ) ، الأصول ( ٤٢٩ / ٢ ) ( ر ) ، المخصص ( ٢٣٨ / ١٣ ) .

(٥) ( ص : ٤١٩ ) .

(٦) ( ص : ٤٢٠ ) .

(٧) ( ص : ٤٤١ ) .

الثاني فصحيح ، وقد اقتصر عليه شيخه ابن الدهان (١) .

١٥- قال المؤلف : ( والتاء في " ثنت " بدل من الياء عند من لم يجعلها للإلحاق) (٢) . وهذا وهم من المؤلف - رحمه الله - ، فمن جعلها بدلاً من الياء جعلها للإلحاق (٣) .

١٦- قال المؤلف : ( الأصل في أُكْرِمُ : يُؤَكِّرِمُ ، فحذفت تخفيفاً ) (٤) .  
والصحيح أن يقول : الأصل في أُكْرِمُ أُكْرِمُ ، أو أن يقول مثل ابن الدهان : (يُكْرِمُ ؛ لأنَّ الأصل يُؤَكِّرِمُ) (٥) .

والأول أولى ؛ لأن ما أوله ياء محمول على ما أوله همزة (٦) .

١٧- نَسَبَ إلى الخليل أنه إذا اجتمعت همزتان متحركتان في كلمتين أنه يخفف الأولى ، ويحقق الثانية ، وأن أبا عمرو بن العلاء يحقق الأولى ويخفف الثانية (٧) .

والصحيح أن القول الأول لأبي عمرو والثاني للخليل (٨) .

١٨- قال المؤلف : ( وقد يحذف التنوين من الاسم الأول ، تقول : هذا زيدُ بنُ

(١) الغرة ( ٢ / ٢٠١ أ ) .

(٢) ( ص : ٥٠٩ - ٥١٠ ) .

(٣) سر الصناعة ( ١ / ١٦٥ ، ١٦٩ ) ، النصف ( ١ / ٥٩ ) .

(٤) ( ص : ٥١٢ ) .

(٥) الغرة ( ٢ / ٢٦٩ ب ) .

(٦) ( ص : ٦٥٧ ) .

(٧) ( ص : ٥٢١ ) .

(٨) الكتاب ( ٢ / ١٦٧ ) ، المقتضب ( ١ / ١٥٨ - ١٥٩ ) ، الأصول ( ٢ / ٤٢٧ ) ، التكملة ( ٢٨ )

إعراب القرآن للنحاس ( ١ / ١٣٤ ، ١٣٩ ) .

عمرو) (١) ، الصحيح أن هذا هو الأكثر ، وليس قليلاً كما يفهم من استعمال المؤلف ( قد ) .

١٩- مثل لما حذفته منه الياء في المصحف بقوله تعالى: ( فَسَوْفَ يَأْتِ اللَّهُ ) (٢) وهذه الآية قد أثبتت فيها الياء بالمصحف ، فلا شاهد له فيها ، ولو استشهد بأية النساء (١٤٦) : ( وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ) لكان صحيحاً .

٢٠- قال المؤلف : ( وقد كتبوا «آية» إذا كانت مجرورة بياعين بعد الهمزة كقوله تعالى : ( فَأْتِ بآيَةٍ ) (٣) وهذه الآية كتبت في المصحف بياء واحدة .

٢١- خالف رأي العلماء في كتابة " إن " الشرطيّة ، التي تقع بعدها " لا موصولة ، فجعل كتابتها مفصولة (٤) ، والصحيح أنها تكتب موصولة

٢٢- قال في مضارع فَعَلَ : ( وعلى يَفْعَلُ شاذاً ، فمن الصحيح : فَضِلَ يَفْضُلُ وَحَضِرَ يَحْضُرُ بالضم ، في لغة من قال : فَضِلَ وَحَضِرَ ) (٦) .

وجعل المؤلف هذا شاذاً خطأ ، بل هو من تداخل اللغات ، وقد عاب ابن جني على من نسبه للشذوذ ، ووصمه بضعف النظر ، والتوقف عند ظواهر الأشياء (٧) .

(١) ( ص : ٥٤٣ ) .

(٢) ( ص : ٥٥٩ ) .

(٣) ( ص : ٥٥٩ ) .

(٤) ( ص : ٥٦١ ) .

(٥) انظر: أدب الكاتب (٢٣٩) ، كتاب الكتاب (٢٣٩) ، كتاب الخط (١٣١) .

(٦) ( ص : ٥٨٢ - ٥٨٣ ) .

(٧) الخصائص ( ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ) .

٢٣- قال عن أَفْعَلَ : ( أن يكون بمعنى فَعَلَ ، ولا يكون للهمزة فيه تأثير ، وهو قليل محصور ) (١) .

وهذا غير صحيح ، فليس مجيء أَفْعَلَ وفَعَلَ بمعنى واحد قليلاً (٢) .

٢٤- جعل المؤلف من المصادر : ما كان على فُعَالَةٍ مثل : الفُضَالَةِ والقَلَامَةِ والقُرَاضَةِ والنُّقَاوَةِ والكُسَاحَةِ (٣) .

والصحيح أن المصدر لم يأت على فُعَالَةٍ ، وأما ما مُثِّلَ به المؤلف فأسماء؛ فالفُضَالَةُ : اسم للبقية ، والقَلَامَةُ : ما سقط من الظفر ، والقُرَاضَةُ : ما سقط بالقرض ، والنُّقَاوَةُ : خيار الشيء ، والكُسَاحَةُ : الكناسة .

٢٥- جعل المؤلف ياء تضربين وياء التثنية وياء الجمع ممّا زيد لمعنى (٤) والأخيرتان اسمان مستقلان عن الفعل ، فليستا مزيدتين ، وياء تضربين فيها خلاف ، أهي اسم أم حرف ، وإذا كانت اسماً فهي كياءي التثنية والجمع .

٢٦- جعل المؤلف من مواضع زيادة النون في الأفعال النون في: الهنديات قمن ويقمن (٥) ، والصحيح أن النون هنا اسم مستقل بذاته ، وليس حرفاً مزيداً .

٢٧- جعل من الضرورة الشعرية :

---

(١) ( ص : ٥٩١ ) .

(٢) انظر : أدب الكاتب ( ٤٣٣ - ٤٤٤ ) ، وفعلت وأفعلت للسجستاني ، وأيضاً للزجاج ، وكتاب الجواليقي : " ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد " فالكتاب الأخير كله في هذا الموضوع ، وما جاء فيه ليس قليلاً .

(٣) ( ص : ٦٣٨ ) .

(٤) ( ص : ٦٦٦ ) .

(٥) ( ص : ٦٨٨ ) .



### أ- تأنيث المذكر في :

وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُهُ  
كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ  
لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ  
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ (١)

والصحيح : أن هذا ليس من الضرورة الشعرية، بل اكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث كما قال المبرد (٢)

### ب- تذكير المؤنث في قول الشاعر :

لَقَدْ وُلِدَ الْأَخْيَطُ أُمُّ سَوْءٍ (٣)

والصحيح أنه ذكّر الفعل ليس لأجل الضرورة الشعرية، بل لأنه فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي التأنيث فاصلاً ، فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه .

### ج- نقل الحركة في :

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

شُرِبَ النَّبِيذِ وَاصْطَفَاقاً بِالرَّجْلِ

عَجِبْتُ وَالدهرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ  
مِنْ عَنزِي سَبَبِي لَمْ أَضْرِبُهُ

والصحيح : أن هذا النقل في ( النَّقْرُ ، وَبِالرَّجْلِ ، وَلَمْ أَضْرِبُهُ ) (٤) ، للوقف وليس للضرورة الشعرية ؛ لأنه يوقف على الكلمة بنقل الحركة ، سواء في النثر أو الشعر، وقد ذكر المؤلف ذلك ، وأتى بهذه الشواهد في باب الوقف (٥) ، ولم يقل : إنها ضرورة شعرية .

### د- الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بالظرف أو حرف الجر في :

(١) ( ص : ٧٩٠ ، ٧٩١ ) .

(٢) الكامل ( ١٤١ / ٢ ) .

(٣) ( ص : ٨١٤ ) .

(٤) ( ص : ٨٢٣ ، ٨٢٤ ) .

(٥) ح ١ ص ٢٥١

- لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبِرَتْ      لَلَّهِ دَرْ - الْيَوْمَ - مَن لَامَهَا  
- كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مَن يُغَالِهِنَّ بِنَا - وَأَخِرِ الْمِيسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ (١)  
والصحيح أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور  
جائز في الشعر ، وليس بضرورة شعريّة ، وقد ذكر المؤلف ذلك في باب  
المجرورات (٢) .

٢٨- جعل المؤلف للمصدر الميميّ أوزاناً منها : مَفْعَل (٣) .  
وكلام المؤلف يشعر أن هذا الوزن قياسيٌّ ، والصحيح أنه لم يأت المصدر  
الميميّ على مَفْعَلِ إلا إذا كان مضارعه " يَفْعَلُ " ، فيأتي في لغة بني تميم على  
" مَفْعَلِ " ، وعند أهل الحجاز على " مَفْعَلِ " ، مثل المَطْلَعِ (٤) ، أمّا إذا كان  
مضارعه " يَفْعَلُ أو يَفْعِلُ " فالمصدر منه مفتوح العين ، إلا إذا كان مثلاً واوياً  
صحيح اللام ، مثل مَوْعِدٍ وَمَوْجِلٍ (٥) .

وفي ألفاظٍ محصورة مسموعة شاذّة منها ما مثّل به المؤلف : المسير  
والمصير والمقيل ، وما مثّل به سيبويه : المرجع والمحيض ، والمعجز (٦) ، وما مثّل  
به الرضيّ : المكبر ، والمسير والمجئ ، والمبيت والمشيب والمعيب والمزيد (٧) .

(١) (ص : ٨٢٤ - ٨٢٥) .

(٢) ج ١ ، ص ٢٥١ .

(٣) (ص : ٧٣٠) .

(٤) الكتاب (٢ / ٢٤٨) .

(٥) (ص : ٦٣٦) .

(٦) الكتاب (٢ / ٢٤٧) .

(٧) شرح الشافية (١ / ١٧٣) .

## قيمة الكتاب وأثره في النحاة اللاحقين

كتاب " البديع في علم العربيّة " من أحسن كتب النحو تبويباً وترتيباً وتنظيماً وسعةً في الآراء النحويّة والشواهد ؛ فترتيب أبوابه لم يكن على منوال كتاب الجمل - للزجاجي - ، ولا على ترتيب كتاب الفصول النحويّة - لابن الدهان - ، وإنما تبع طريقة جديدة تعتمد على تقسيم الكتاب إلى قطبين رئيسين ، تحت كل قطب عشرون باباً ، وقَدَّمَ أبواباً اعتاد المؤلفون تأخيرها كباب الوقف والحكاية ، وأخَّرَ أبواباً اعتاد النحاة تقديمها كباب النكرة والمعرفة وكذلك كان المؤلف - رحمه الله - دقيقاً في تنظيم كل باب ، وجمع المسائل النحويّة في الموضوع الواحد ، وعرضها على هيئة أحكام ، وهذا مسلك غريب لم يُسبق إليه - فيما نعلم - ، وبالإضافة إلى ما يمكن أن نطلق عليه " القدرة الفنية الكبيرة " ؛ فالكتاب حوى مسائل علمية واسعة ، عرضها المؤلف بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيدات المنطقية .

ومما يدل على قيمة الكتاب العلميّة أن العلماء بعده قد أكثروا من النقل عنه ، والإحالة عليه ، وأكثر من نقل عنه " أبو حيان النحوي " في كتابه " التذييل والتكميل " ، والسيوطي في كتابه " همع الهوامع " ، وسنكتفى بالإشارة إلى مواضع ما نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ، وما نقله عنه ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد " ، وما نقله عنه السيوطي في " الهمع " ، وهناك سوى هذه الكتب كتب كثيرة منها : ارتشاف الضرب لأبي حيان ، وتوضيح المقاصد والمسالك - للمرادي ، والبغداديّ في حاشيته على شرح بانة سعاد - لابن هشام .

أ- كتاب التذييل والتكميل :

الجزء الثاني : ١١٦٦ ، ١٨١ .

الجزء الثالث : ١ ، ٢ ، ١٧ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٩٦ ،  
١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٢٢ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٩٨ ، ٢٣٩ .

الجزء الرابع : ٢٠ ، ١٧٦ ، ٨٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٤ ،  
١٧١ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،  
٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٨ .

الجزء الخامس : ٣ .

الجزء السادس : ٢٥٠ ، ٢٧٩ ب

## ٢- كتاب جمع الهوامع :

الجزء الأول : ١٨ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٩٥ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ٢٣ ، ٢٣٥ .  
الجزء الثاني : ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ٢٣٩ .

## نقل النحاة عنه

إن في ذكر بعض ما نقل من جاء بعد ابن الأثير من النحاة توثيقاً لكتابه  
" البديع "؛ فإن ما نقل بعض النحاة عنه مسبقاً بعبارة : " قاله صاحب البديع  
"أو بعبارة " وفي البديع " .

ومما يؤكد توثيق الكتاب ، ونسبته إلى ابن الأثير ، أن ما نقل عنه الناقلون  
موجود بنصه في " البديع " .

وأهم من هذا التوثيق - على أهميته - أن ما نقل عنه العلماء يكاد يوميئ  
إلى أن ابن الأثير ربما يكون قد انفرد بآراء لم يسبق إليها ، أو على أقل تقدير  
يجعل " البديع " مصدراً من أهم المصادر النحوية بعد القرن الرابع الهجري  
مما يزيد في قيمة الكتاب العلمية .

وهاهي ذي بعض نقول النحاة عنه رأينا أن تثبتها هاهنا بنصها ، وثبتت  
نص كلام ابن الأثير ؛ لنقف القارئ على مدى ثقة العلماء في الكتاب وصاحبه  
وتزويداً من توثيق الكتاب .

(١) قال السيوطي : " وحكى في البديع " عن بعضهم أن " لا " في " لا سيما "   
زائدة (١) .

وفي البديع " ، ، وأما " لا سيما " فإنها ثلاث كلمات : " لا " النافية ،  
ومنهم من يجعلها زائدة ، و " سى " بمعنى " مثل " و " ما " بمعنى " الذي " (٢) .

(٢) قال السيوطي : " لا يقدم النعت على منوعته ، خلافاً لبعضهم ، وهو  
صاحب " البديع " ، في إجادته تقديم النعت غير مفرد ، أي مثنى أو  
جمع ، إذا تقدم أحد متبوعيه ؛ فيقال : قام زيد العاقلان وعمرو .. " (٣) .

وقال الأشموني : " وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان  
لاثنين أو جماعة ، وقد تقدم أحد الموصوفين " (٤) .

وفي البديع : " يجوز تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو  
جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ، تقول : قام زيد العاقلان وعمرو ، ومنه قول  
الشاعر :

ولست مقراً للرجال ظلامه      أبى ذاك عمي الأكرمان وخاليا  
كأنه نظر إلى أن العطف كالتثنية (٥) .

(١) الهمع ٣ / ٢٩٤ .

(٢) ١ / ٢٢٠ .

(٣) الهمع ٥ / ١٨٥ .

(٤) منهج المسالك ٣ / ٥٧ - ٥٨ .

(٥) ١ / ٣٢٨ .

(٣) قال ابن عقيل : "وفهم من كلامه - يقصد ابن مالك - أنه لا يجوز : ما زيد إلا قام وهو كذلك ، وأما إجازته مع " قد " فحكاه الخدب عن المبرد بوقال في البديع : أجازها قوم " (١) .

وقال السيوطي : "وفي البديع : لو قلت : ما زيد إلا قام ، لم يجز ، فإن أدخلت " قد " أجازها قوم " (٢) .

وفي البديع : " لا يقع بعد " إلا - إذا كان قبلها اسم - إلا اسم أو فعل مضارع ؛ فنقول : ما زيد إلا قائم ، و : ما زيد إلا يقوم .

ولو قلت : ما زيد إلا قام ، لم يجز ، فإن أدخلت " قد " أجازها قوم " (٣) .

(٤) قال ابن عقيل : " وفي البديع : قيل : إن " من " لأقل من النصف " منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون " (٤) انتهى (٥) .

وفي البديع : " .. وقد قيل : إن " من " لأقل من النصف (٦) ، كقوله تعالى :

﴿ منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون ﴾ (٤)

(٥) قال ابن عقيل : " وإن قيدت إضافته - أي أفعال التفضيل - بتضمين

معنى " من " جاز أن يطابق ، وأن يستعمل استعمال العاري .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾ (٧) .

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٥٨١ .

(٢) الهمع ٣ / ٢٧٦ .

(٣) ١ / ٢٣١ .

(٤) ١١٠ / آل عمران .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٤٦ .

(٦) ١ / ٢٤٤ .

(٧) ١٢٣ / الأنعام .

والثاني كقوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾ (١) .  
ولا يتعين الثاني ، خلافاً لابن السراج ، وردَّ عليه بالسماع ، قال تعالى :  
﴿ أكابر مجرميها ﴾ (٢) و ﴿ ما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا ﴾ (٣) .  
وإلى هذا ذهب أيضاً صاحب البديع ، وأجاب عن الآيتين بأن " أفعل " لم  
يضمن معنى " من " ، بل المقصود به : المعروف بذلك " (٤) .  
وفي البديع : " . . وإن لم تضمنه معنى " من " ، وقصدت بهذه الإضافة أنه  
المعروف بالفضل ، كأنك قلت : زيد فاضل القوم ؛ فليس داخلاً فيهم ، ولا يجب  
أن يكون مفضلاً ، ولا أنهم شاركوه في الفضل ، بل قد يكون قد فضل على  
غيرهم ، وعرف بذلك ، فقليل : هو الأفضل ، كما تقول هو الفاضل ، ثم نزعت  
الألف واللام وأضفته .. والأول - أي عدم المطابقة - أكثر بومن هذا النوع (٥)  
قوله تعالى : ﴿ إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ﴾ (٦) .  
(٦) قال ابن عقيل : " وفي البديع : الوصف بالفعلية أقوى من الاسمية ، وأكثر  
الأفعال الماضي " (٧) .  
وقال الأشموني : " ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة  
الاسمية " (٨)

وقال السيوطي : " وقَدِّم بعضهم - وهو صاحب البديع - الجملة الفعلية على

(١) ٩٦ / البقرة .

(٢) ١٢٣ / الإنعام .

(٣) ٢٧ / هود .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٧٦ - ١٧٧ .

(٥) ١ / ٢٨٨ .

(٦) ٢٧ / هود .

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٥ .

(٨) منهج المسالك ٣ / ٦٤ .

الاسمية، قال : لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه ، قال : وأكثر ما يوصف  
من الأفعال بالماضي .. " (١) .

وما ذكره ابن عقيل والأشموني والسيوطي موجود بنصه في البديع ، ففي  
الباب الثالث عشر ، قال ابن الأثير : " .. والوصف بالجملة الفعلية أقوى منه  
بالجملة الاسمية ، وأكثر ما وصف من الأفعال بالماضي ؛ لأنه محقق ، وأما  
المستقبل ففيه خلاف " (٢) .

(٧) قال السيوطي : " وفي البديع : قال سيبويه : إذا كان بعد " سواء " همزة  
الاستفهام فلا بد من " أم " اسمين كانا أو فعلين ، تقول : سواء على أزيد  
في الدار أم عمرو ، و : سواء عليّ أقمت أم قعدت .  
وإذا كان بعدها فعلاً بغير ألف الاستفهام ، عطف الثاني بـ " أو " كقولك  
سواء علي قمت أو قعدت .

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو ؛ تقول : سواء عليّ زيد  
وعمر .

وإن كان بعدها مصدران ، كان الثاني بالواو و " أو " ؛ حملاً عليهما " (٣)  
وما نسبه السيوطي إلى صاحب البديع موجود فيه بحروفه ، دون زيادة  
أو نقصان ، أو تبديل عبارة بأخرى ، إلا قوله : " إذا كان بعد " سواء " همزة  
الاستفهام ؛ فإنها في البديع " ألف الاستفهام " (٤) .  
وقد أمعنا النظر في هذا النص ملياً ، وألح علينا سؤال هو : لم ينقل

(١) الهمع / ٥ / ١٨٥ .

(٢) ١ / ٣٢٠ .

(٣) الهمع / ٥ / ٢٥١ .

(٤) ١ / ٣٧٣ .



السيوطي هذا النص الطويل عن البديع ، أو عن نقل عن البديع ، ولم لا يكون عن كتاب سيويه ؟؟ .

وعندما نظرنا في الكتاب لم نقف على نص صريح لسيويه في المسألة وإن كان معنى ما نقل ابن الأثير موجوداً في الكتاب (١) .

وأنشد وجدنا الإجابة على السؤال السابق ، وهي : أن ثقة النحاة في صاحب البديع جعلتهم ينقلون عنه ما يعزوه إلى أئمة النحاة ، مطمئنين إلى أمانة الرجل بواجباته بما ذكر الأولون في كتبهم ، والله أعلم .

(٨) قال ابن عقيل : " في " يدان " علماً ، أنك تحذفهما - أى : الألف والنون - وإن بقيت الكلمة على حرفين ؛ لأنها قد استعملت كذلك .

ومنهم من يحذف النون وحدها " (٢) .

وفي البديع : " ولو رخت " يدان " علماً حذفتهما معاً - وإن بقيت الكلمة على حرفين - ؛ لأنها قد استعملت كذلك .

ومنهم من حذف النون وحدها بوقال : يا يدا " (٣) .

(٩) قال ابن عقيل : " وفي البديع أنه - أى : المبرد - إنما منع ترخيم النكرة العامة ، نحو : شجرة ونخلة ، وأنه يرخم منها ما كان مقصوداً (٤) .

وقال السيوطي : " وفي البديع : لا يجيز المبرد ترخيم النكرة العامة ، نحو

---

(١) ١٧٠ / ٣ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٥١ / ٢ .

(٣) ٤١٦ / ١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٤٧ / ٢ .

شجرة ونخلة وإنما يرخم منها ما كان مقصوداً ، وهو خلاف ما حكاه غيره (١) .

وفي البديع : " والمبرد لا يجيز ترخيم النكرة العامة ، نحو : شجرة ونخلة وإنما يرخم منها ما كان مقصوداً (٢) .

(١٠) قال ابن عقيل : " تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه بوقال في البديع : هو أكثر استعمالاً ، وأقوى في النحو .. " (٣) .

وفي البديع : " الثاني - يعني من ضربى الترخيم - أن تحذف ما تحذف من الاسم ، وتجعل ما بقي اسماً مفرداً ، كأنك لم تحذف منه شيئاً ، ثم تضمه فتقول : يا حارُ ، ويا جَعْفُ ، ويا بُرْتُ ، ويا قِمَطُ ، وكلا القسمين من لغة العرب والأول أكثرهما استعمالاً ، وأقواهما في النحو (٤) .

(١١) قال ابن عقيل : " لا يكون صاحب الحال - في الغالب - نكرة ما لم يختص .. أو يسبقه نفي ، نحو : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) (٥) ، قال صاحب البديع : النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها فنزلت منزلة المعرفة " (٦) .

وفي البديع : " .. فأما قوله :

وما حل سعدي غريباً ببلدة  
فينطق إلا الزبرقان له أب

(١) الهمع ٣ / ٨٠ .

(٢) ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٥٥٣ .

(٤) ١ / ٤١٤ .

(٥) ٤ / الحجر .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٧ - ١٨ .

فإن النكرة المنفية تستدعي جميع أنواعها ؛ فتنزلت منزلة المعرفة " (١) .

(١٢) قال خالد الأزهري - في أثناء كلامه على بيت طرفة :

أما الملوك فأنت اليوم الأهم لؤماً وأبيضهم سربال طباخ

" ف "لؤماً منصوب بمحذوف ، قاله صاحب البديع " (٢) .

وفي البديع : " قد ألحقوا في التعجيب لفظين لهما نظير إليه - وإن لم يكونا تعجباً - وهما : " أفعل القوم " و " أفعل من القوم ؛ نقول : زيد أفضل القوم ، وأفضل من القوم ؛ فأعطوهما بعض أحكام التعجب ؛ فما لم يجز في التعجيب لم يجز فيهما ؛ وإنما فعلوا ذلك لأن معنهما المبالغة و ، والشئ يحمل على نظيره ؛ ولهذا امتنع بعضهم من ظهور المصدر معه ، فلا يجيز : زيد أفضل القوم فضلاً ، وأكرمهم كرمأ ، وقال : ما جاء منه مظهراً فهو منصوب بفعل آخر يدل عليه المذكور ، كقوله :

أما الملوك فأنت اليوم الأهم لؤماً ، وأبيضهم سربال طباخ " (٣)

### الاتجاه النحوي لابن الأثير

عاش ابن الأثير - رحمه الله - في النصف الثاني من القرن السادس الهجري ، وهو قرن ازدهرت فيه الدراسات النحوية والصرفية واللغوية ، ولكنها كانت بعيدة عن التعصب للمدرستين البصرية والكوفية ، ولا عجب في ذلك فهو عصر تحقيق وتمحيص ، وعلى الرغم من ذلك فإن المطلع على المؤلفات النحوية في هذا القرن يظن أن مؤلفيها ذوو اتجاهات بصرية ، وسبب ذلك أن الأسس التي بنى عليها البصريون مذهبهم أقوى من أسس مذهب الكوفيين ، ولذا نالت

(١) ١٩٠ / ١ .

(٢) التصريح / ١ - ٣٢٥ .

(٣) ص ١ / ٥٠٢ - ٥٠٣ .

استحسان نحاة هذا القرن ، وحظيت بقبولهم ، ولكن لبعدهم عن التعصب  
لاقت بعض آراء الكوفيين قبولاً عندهم ، وكانت من قبل لا يرغب فيها إلا من كان  
متعصباً لمدرسة الكوفة .

والمطلع على كتاب " البديع في علم العربية " - وهو الكتاب الوحيد الباقي  
لابن الأثير " في النحو والصرف ، - سيحكم لأول وهلة أن " ابن الأثير " ذو  
نزعة بصريّة ، ولكن من ينعم النظر فيه سيجد المؤلف - وإن بدا عليه الاتجاه  
نحو المدرسة البصرية - يرجح كثيراً من آراء الكوفيين ، ويؤيد بعض آراء  
البصريين ، بل قد يصممهم بالتعسف في تخريج الأدلة ، وقد يرد على زعيم  
مدرستهم سيبويه ، وهذا كله ينفي عنه صفة التعصب لمدرسة بعينها .

والمؤلف - رحمه الله - يختار من الآراء ما يبدو له أنه الأقرب للصواب  
وهو كثير الاجتهاد في اختيار الأرجح ، ولذا رأينا أنه قد يختار الرأي غير  
المشهور ، ويترك رأي الجمهور ، وقد سبق إيراد أمثلة لذلك (١) .  
وموافقته البصريين ظاهرة في معظم الكتاب ، ويصعب حصر المسائل  
التي اتبعهم فيها ، وأما متابعتة الكوفيين فجاءت في مواضع كثيرة من الكتاب  
وسنكتفي بأمثلة قليلة منها :

#### عرضه لمذهبي البصريين والكوفيين :

لم يشذ ابن الأثير عن متأخري النحاة في ذكر آراء المدرستين الكوفية  
والبصرية .

ومع هذا يكاد ينفرد باتباع مسلك عجيب إزاء عرضه للمذهبيين ، فهو  
يفصل ويحدد ، ويدقق تدقيقاً غريباً قلّ أن يرى لغيره ، ومن ذلك :

#### (١) في باب التنارع :

(١) ( ص : ٧٨ - ٧٩ ) .

يقول : " إذا اجتمع فعلان بعدهما اسم له بهما تعلق في المعنى ، حملة البصريّ على الثاني ؛ لأنه الأقرب ، وحملة الكوفيّ على الأول ؛ لأنه الأسبق تقول قام وقعد زيد ، فالبصري يرفع " زيد " بـ " قعد " ، والكوفي بـ " قام " .  
وتقول : ضربت وضربني زيد . فالبصريّ يرفع " زيداً " ؛ لأنه فاعل والكوفيّ ينصبه ؛ لأنه مفعول ، وفي الأول - عند البصريّ ضمير ، وفي الثاني عند الكوفيّ - ضمير .

فإذا ثبتت قلت - عند البصريّ - : قاما وقعد الزيدان ، و : ضربت وضربني الزيدان ، وعند الكوفيّ : قام وقعد الزيدان ، و : ضربت وضربني الزيدان ولم يحتج البصريّ - في مثل هذا - إلى تثنية ضمير المفعول ؛ لأنه فضلة " (١) .

## (٢) في باب الحال : تقدم الحال على العامل :

يقول : " ولك أن تعمل " ها " التي للتنبيه ، وإن شئت " : ذا " الذي للإشارة فإذا تساوى الأمر فيهما أعمل الكوفيّ الأول ، وأعمل البصريّ الثاني .  
فقياس البصري أن يمنع : ها قائماً ذا زيد ؛ لأن عامله بعده .  
والكوفي لا يمنعه .  
وأجمعاً على منع : قائماً هذا زيد .  
ويجيز البصريّ إعمال الأول (٢) .

موافقته البصريين :

(١) البديع ١ / ١١٠ .

(٢) البديع ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

- ١- جعل اللام الأولى من (لعل) زائدة (١) ، وهذا قول البصريين (٢) و أما الكوفيون فيجعلونها أصلية (٣) ، ولم يشر ابن الأثير حين قال بزياداتها إلى أنه رأى البصريين ، كما أنه لم يذكر قول الكوفيين .
- ٢- لم يُجَزِّ جمع ما فيه التاء نحو: طلحة ، وحمزة ، وهبيرة ، أعلاماً لمذكرين بالواو والنون (٤) ، وهذا قول البصريين (٥) ، ثم ذكر المؤلف أن الكسائي والفراء أجازا جمعه بالواو والنون .
- ٣- جعل تعريف العدد في ثلاثة أثواب بتعريف الاسم الثاني ، فيقال : ثلاثة الأثواب (٦) ، وهو قول البصريين (٧) . ثم ذكر المؤلف أن الكوفي يجيز الخمسة الأثواب . وجعل تعريف العدد المركب بتعريف الاسم الأول نحو : الأحد عشر درهماً (٨) ، وهو قول البصريين (٩) ، ثم ذكر أن الكوفيين يقولون : الأحد عشر الدرهم (١٠) .
- ٤- أجاز في اشتقاق اسم الفاعل مما جاوز العشرة من الأعداد : ثالث عشر

---

(١) ص ٧٠٦ .  
(٢) انظر : الأصول في النحو ( ٢ / ٢٣٠ ) .  
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ( ١ / ١٣٥ ) .  
(٤) ص ٢٤٨ .  
(٥) الإنصاف ١ / ٢٦ .  
(٦) ص ٤٩٩ .  
(٧) الإنصاف ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .  
(٨) ص ٤٩٩ .  
(٩) الإنصاف ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .  
(١٠) ص ٤٩٩ .

ثلاثة عشر<sup>(١)</sup> ، والبصريون وحدهم يجيزونه ، أما الكوفيون فيمنعونه<sup>(٢)</sup> ، وقد أشار المؤلف إليهم بقوله : ( وبعضهم ينكره ) .  
٥- منع إضافة العدد إلى المعداد في العشرين وما فوقها ، وحذف النون للإضافة<sup>(٣)</sup> ، وهذا مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزونه<sup>(٤)</sup> .

#### \* من موافقته الكوفيين :

١- أن اسم الفاعل - إذا كان للماضي - لا يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين .

يقول ابن الأثير : " اسم الفاعل - إذا كان للماضي - لا يعمل عند البصري ، وما جاء منه عاملاً فمؤول ، كقوله تعالى : ( فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسبانياً )<sup>(٥)</sup> ، وكقولهم : هذا معطي زيد أمس درهماً .

ف ( الشمس والقمر ) منصوبان بفعل مضمر دل عليه " جاعل " ، ومثل هذا الإضمار في القرآن كثير ، وتقديره - والله أعلم - أنه لما قال : ( وجاعل الليل ) قيل : ماذا جعله ؟ قيل : جعله سكناً ، وجعل الشمس والقمر حسبانياً . وكذلك " درهماً " منصوب بفعل مضمر دل عليه : " معط " ، ولقد استغنى الكوفي عن هذا التعسف " (٦) .

(١) ص : ٥٠٤ .

(٢) الإنصاف : ( ١٩٩ / ١ ) .

(٣) ( ص : ٥٠٠ ) .

(٤) الأصول ( ١ / ٣٩٦ ) ، سر الصناعة ( ١ / ٢٩٧ ) .

(٥) ٩٦ / الأنعام .

(٦) ٥١٤ / ١(٦) .

## ٢- النصب على الصرف :

يقول ابن الأثير - في الحكم الحادي عشر من أحكام الشرط - " فأما إذا قلت : أقومُ إن تَقُمْ ، وعطفت عليهما بفعل ، فإن كان من جنس الأول رفعته لاغير ، كقولك : تُحَمَّدُ إن تأمرُ بالمعروف وتؤجرُ ، وإن كان من جنس الثاني فيجوز فيه الجزم ، عطفاً على " إن " ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على الصرف كقولك : تُحَمَّدُ إن تنه عن المنكر وتأمر بالمعروف .

فإن كان الفعل يصلح أن يكون من جنس الأول والثاني ، جاز فيه الرفع عطفاً على الأول ، والاستئناف ، والجزم ، عطفاً على " إن " والنصب على الصرف ، كقولك : تحسنُ إلينا إن تزرنا وتكرمنا " (١) .  
وإهمال ابن الأثير هاهنا نسبة النصب على الصرف (٢) إلى الكوفيين يعد موافقةً ضمناً منه للكوفيين في هذه المسألة .

ومما يؤكد موافقة ابن الأثير للكوفيين في المسألة أنه نقل كلام ابن السراج فيها نقلاً حرفياً أو كالحرفي ، ولكن ابن السراج قال : " وهذا النصب يُسميه الكوفيون الصرف " (٣) .

وقد أهمل ابن الأثير نقل هذه العبارة عن ابن السراج ، وهذا الإهمال منه يؤكد ما ذهبنا إليه من أنه يوافق الكوفيين (٤) في المسألة .

٣- قَسَمَ (مَنْ) إلى استفهام ، وشرط ، وموصولة ، وموصوفة ، وزائدة عند

(١) ٦٤٤/١ .

(٢) انظر الكلام على الصرف في " الإعراب على الخلاف في الجملة العربية " وهو بحث للدكتور / صاحب أبو جناح ، مجلة المورد ، العدد الثالث مجلد (١٣) لسنة ١٩٨٤ م .

(٣) الأصول ٢ / ١٨٩ .

(٤) انظر الكلام على " الصرف " في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣ - ٣٤ .



الكوفي (١) ، ثم قال : ( فأما كونها زائدة فقول الشاعر :

أَلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ      ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنَ عَدَدًا

والتقدير : الأثرون عدداً ، والبصريُّ يتأول ذلك ، ويجعلها نكرة منصوبة

الموضع على التمييز ، تقديره : والأثرون رجلاً يعد عدداً ، وفي هذا التقدير

تعسف (٢) .

٤- **في التنازع** : البصريون يعملون الثاني ، والكوفيون يعملون الأول ، قال

المؤلف : ( وما يحتمل القولين قول الشاعر :

تَمَنَّتْ وَذَاكُمْ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهَا      لَأَهْجُوهَا لَمَّا هَجَّتْنِي مُحَارِبٌ

فإعراب « محارب » عند الفريقين واحد ، والتقدير مختلف ، والأولى في

هذا البيت قول الكوفي ليعود الضمير في « لأهجوها » إليه (٣) .

٥- جعل تصغير الكنية بتصغير الاسم الثاني منها مثل : أبو جعفر ، تقول فيه :

أبو جُعْفِرٍ . (٤) إلخ ، وهذا مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيصغرون

الأول؛ لأنه هو الذي يجمع ويثنى ويوصف (٥) .

٦- قال عن كتابة الثلاثي الذي آخره ألف أصلها ياء : ( يجوز كتبه بالألف

حماً على اللفظ، ولا يعتبر الانقلاب ) (٦) ، وهذا مذهب الفارسي

والكوفيين (٧) أما البصريون فيراعون الانقلاب ، فما أصله ياء لا بد أن

يكتب بالياء .

(١) ج ١ ص ٥٠ .

(٢) ج ١ ص ٥٠ .

(٣) ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٤) ص : ٣٤٧ .

(٥) الغرة - لابن الدهان ( ٢ / ٢٥٥ ب - ١٢٥٦ ) .

(٦) ( ص : ٥٤٧ - ٥٤٨ ) .

(٧) المسائل الحلبية (٦٩) ، المقصور والممدود (٦) .

- ٧- قال في تصغير الأسماء التي تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ : ( فإن كان الاسم يذكر ويؤنث صغره من أنثه بالتاء ، ومن ذكره بلا تاء ، كالذراع واللسان تقول : ذُرَيْعَةٌ وَذُرَيْعٌ ، وَوَسِيئَةٌ وَوَسِيئٌ ، حكاة الفراء ، والبصري لا يعرف هذا التقسيم ، إنما يصغر الجميع بغير تاء ) . فيبدو أنه قد ارتضى مذهب الفراء ، ومن ثم أشار إلى مذهب البصريين (١) .
- ٨- ذكر أن الكوفيين يجيزون مد المقصور، والبصريون يمنعونه ، ثم استشهد لذلك بشاهدين لجوازه (٢) ، وهذا يدل على أنه يجيزه تبعاً للكوفيين .
- ٩- ذكر أن الكوفيين يجيزون ترك صرف ما ينصرف، واستشهد لذلك بشاهدين ثم ذكر أن البصريين يتأولون ما جاء منه (٣) .
- ١٠- جعل الواو وأو وحتّى ناصبات للفعل المضارع (٤) ، وهذا قول الكوفيين .
- ١١- أخذ برأي الكوفيين في " أَنْ " " أَنْ " تُشَبَّهُ بِأَخْتِهَا ( ما ) ، فيرفع الفعل المضارع بعدها (٥) .
- ١٢- تابع الكوفيين في جعل علامة للجمع في الفعل المسند إلى الجمع ، فقال عن النون: إنها تزداد ( علامة لجمع المؤنث نحو: يضربن الهندات ) (٦) وهذا قول الكوفيين .
- ولم يقف " ابن الأثير " عند تفضيل رأي الكوفيين في بعض الأحيان فقط، بل رأيته يبيّن تناقض كلام سيبويه - زعيم المدرسة البصرية - ، قال في

(١) (ص : ٣٤٤)

(٢) (ص : ٧٩٢)

(٣) (ص : ٨١٦)

(٤) (ص : ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ) .

(٥) (٢ : ٦١١) .

(٦) (ص : ٦٨٨) .

الجمع : ( وقال سيبويه : لو سميت بعدة لقلت فيه : عدات، حملاً على جمعهم إياها ، وعدون وإن لم يقولوه حملاً على قولهم : لدة ولدون ، فخالف قوله (١) .  
فجمع سيبويه عدة على ( عدون ) ، مع أنه لم يرد عن العرب جمعها بالواو والنون ، وإنما قاسها سيبويه على لدة ، مع أنه رفض جمع شية على (شيون) ، وظبة على ( ظبون ) ؛ لأن العرب لم تجمعها بالواو والنون ، ولم يقسها على ( لدة ) ، وهذا تناقض .

### شخصية العلمية

كان ابن الأثير لا يكتفي بالنقل عن سبقوه ، بل كان ينقل عنهم نقل الناقد الحاذق ، الذي يعرف ما يأخذ وما يدع .  
وقد تأثر بعدد من كبار النحاة ، شأنه في ذلك شأن كثير ممن يتأثرون بمن تلمذوا لهم ، أو أخذوا عنهم .  
ولم يكن يمنعه تأثره هذا أن ينتقد هذا أو ذاك .  
وقد سبق أن وقفنا على انتقاده مذهب البصريين في بعض آرائهم ، مع أنه كان بصرى النزعة .  
كما رأينا مخالفته ابن الدهان ، وميله إلى رأي ابن جنّي ، مع أن الأول أبرز شيوخه في النحو ، وأكثرهم تأثيراً فيه .  
ويدخل في ذلك : نقده لأبي بكر بن السراج ، مع أن تأثره به واضح جداً في معظم أبواب كتابه البديع " .  
(١) قال في باب " الحال " : " وإن كان الفعل ماضياً فحكمه حكم المضارع إلا أنه يلزمه " قد " مظهرة أو مقدره ؛ لتقريبه إلى الحال ، تقول : جاء زيد

(١) (ص : ٢٤٩) .

وقد قام عمرو ، و : قدم بشرٌ وخرج الأمير ، أي : وقد خرج الأمير بوعليه  
قوله تعالى : ( أنؤمن لك واتبعك الأزدلون ) (١) ، وقوله : ( أو جاعوكم  
حصرت صدورهم ) (٢) ، ف " قد " مقدره في هاتين الآيتين مضمرة .

والمبرد يجعل ذلك من الدعاء عليهم ، وأن ذلك من الله إيجاب ، قال :  
" والقراءة الصحيحة التي جُلُّ أهل العلم عليها إنما هي : ( أو جاعوكم  
حصرة صدورهم ) (٣) ، حكى ذلك عنه ابن السراج في " الأصول " .

وهذا عجيب ؛ فإن قراءة السبعة إنما هي : ( حصرت صدورهم ) فكيف  
يزعم أن القراءة الصحيحة التي عليها جل العلماء بخلاف ذلك ، لا ينبه صاحب  
الأصول عليه (٤) .

(٢) وقال في " النداء " : " قد اختلّف في العَلَمِ المنادى هل تعريفه بعد النداء  
باق ؟ أو زال تعريفه واكتسب بالنداء تعريفاً آخر كما اكتسبت النكرة  
المقصودة به ؟

فإلى الأول ذهب ابن السراج ، وإلى الثاني ذهب المبرد والفارسي ، وقولهما  
أشبه القولين ، قال المبرد : النكرة إذا قُصِدَتْ اكتسبت بالقصد والنداء  
تعريفاً ، وزال ما فيها من التنكير ، وكذلك التعريف العَلَمِيُّ يزول بتعريف النداء ،  
يشهد لذلك أن ما فيه الألف واللام لا ينادى إلا اسمُ الله تعالى ؛ هرباً من  
اجتماع تخصيص حرف النداء والألف واللام " (٥) .

(١) ١١١ / الشعراء .

(٢) ٩٠ / النساء .

(٣) ٩٠ / النساء .

(٤) ١ / ١٩٧ .

(٥) ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

## حِسُّ اللُّغَوِيِّ

وقد نشأ هذا الحس اللغوي عن اشتغاله باللغة ؛ فقد كان ابن الأثير ذا قدم راسخة في الدرس اللغوي ، وكتابه في غريب الحديث يشهدان بعلو قدره في صناعة اللغة ، ونَعْنَى بذلك : " النهاية في غريب الحديث والأثر " و منال الطالب في شرح طوال الغرائب " ، ومعلوم أن الغاية التي تغيها علماء الحديث

ولا عجب في أن ابن منظور أدار معجمه " لسان العرب " على خمسة كتب ، أربعة منها معاجم لغوية ، وخامسها هو " النهاية في غريب الحديث والأثر .

وها هو ذا يقول في مقدمة " اللسان " : " فرأيت أبا السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري قد جاء في ذلك بالنهاية ، وجاوز في الجودة حد الغاية ، غير أنه لم يضع الكلمات في محلها ، ولا راعى زائد حروفها من أصلها ؛ فوضعت كلاً في مكانه ، وأظهرته مع برهانه " (١) .

وها هي ذي نماذج من " البديع " تؤيد وجهة النظر هذه :  
(١) قال في ألفاظ التوكيد : " وأما " أكتع " و " أبصع " فمعناها : زيادة التأكيد ، مثل قولهم : " عطشان عطشان " و " حسن بسن " .  
ويرجع معنى " أكتع " بالتأويل إلى معنى " أجمع " ؛ لأنه من : تكتعت الجلد إذا اجتمعت وتقبضت .

(١) مقدمة لسان العرب ، ص ٢ .

و "أبصع" مشتق من البصيع ، وهو : العرق السائل ، ولا يسيل حتى يتجمع" (١) .

(٢) وقال في معاني أفعال القلوب : "وأما " حسبت " فمنقولة من الحساب العددي المتعدي إلى واحد ؛ فإذا قلت : حسبت زيدا عالماً ، فمعناه : أدخلته في عدد العلماء بغير علم .  
وأما " خلت " فهي من الخيال الذي يُخَيَّلُ لك من غير تحقيق ، وأصله من الياء " (٢) .

(٣) وقال في معاني بعض أخوات " كان " : "وأما " ما انفك " فإن معنى فَكَّ الشئ : تَفْرِيقُ أجزائه ؛ ففيه معنى النفي ؛ فلما أُدْخِلَتْ عليه النفي صار إيجاباً ، واستعمل على غير وضعه ، وأعطيت معنى " ما زال " و " ما برح " (٣) .

(٤) وقال في أحكام " عسى " وما أشبهها من أفعال المقاربة : " الحكم الخامس : قد جاء من أمثالهم : " عسى الغوير أبؤساً " فحذفوا " أن " والفعل ، وجعلوا موضعهما اسماً منصوباً ، وهذا يدل على أن موضع خبرها نصب ، وقد جُمِعَ المصدر ، وهو شاذٌ ، وكان التقدير : عسى الغوير أن يبأس ، و " الغوير " : تصغير " غار " ، و " أبؤس " جمع بؤس " أو " بأس " ، فكانَ قائل المثل لما تخيل آثار الشر قال : قارب الغوير الشدة والبأس ، أي : عسى الغوير أن يأتي بالبأس " .

---

(١) ٣٣٤ / ١

(٢) ٤٤٤ / ١

(٣) ٤٦٨ / ١

## أخذه بالظاهر ؛ تسهياً على المبتدئين

يميل ابن الأثير - أحياناً - إلى الأخذ بظاهر القاعدة النحوية تسهياً على المبتدئين في الدرس النحوي ، وذلك حينما يجد أن في ذكر الحكم النحوي المشهور صعوبة على هؤلاء المبتدئين .

وأوضح مثال على ذلك : ما ذكره في أحكام نون التوكيد ؛ فالمشهور أن الفعل المضارع يبني على الفتح إذا باشرته إحدى نوني التوكيد .

فإذا انتفت المباشرة ، بأن فصل بين الفعل والنون بواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين أعرب ، يقول ابن مالك :

وأعربوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر ...

ولكن ابن الأثير يرى أن الفعل المضارع المؤكد بالنون المتصل به واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة لا يعرب ، بل يبني .

وبناء المضارع المفصول من النون بالواو أو الياء مذهب طائفة من النحاة منهم الأخفش ، فقد قال ابن عقيل في شرحه على الألفية : " وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أم لم تتصل " (١) وقال الأشموني : " وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً " (٢) .

قال الصبان شارحاً كلام الأشموني : " أي : على الفتح ، حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، لكنه فيه مقدر ، منع من ظهوره حركة المناسبة ، هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض " (٣) .

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٩ ، وانظر كلام ابن عقيل أيضاً في " المساعد على

تسهيل الفوائد " ٢ / ٦٧٢ .

(٢) منهج المسالك ١ / ٦٣ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٦٣ .

ولم يوضح لنا الصبان معنى توقف البعض ، ولا من المقصود بقوله :  
"البعض" .

ولعل ما ذهب إليه ابن الأثير يلقي الضوء على هذا التوقُّفِ وعلى المتوقِّفِ  
أيضاً .

وها هو ذا نص كلام ابن الأثير : " النوع الثالث : المذكر المجموع يبني  
الفعل فيه - مع التنوين - على الضم ؛ فتقول : لاتذهبُ معه ، و " هل تضربُ  
زيداً ، الأصل فيه : تذهبون ، فحذفت النون للجزم ، ثم حذفت الواو بعدها ؛  
لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة قبلها تدل عليها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لتركبن  
طبقاً عن طبق ﴾ (١) .

النوع الرابع : المؤنث المفرد المخاطب ، ويبني الفعل فيه - مع النونين -  
على الكسر ، كقولك : لاتضربُ زيداً ، و " لاتضربُ عمراً ، الأصل فيه :  
تضربين ، فحذفت النون ؛ للجزم ، وحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وبقيت  
الكسرة قبلها تدل عليها " (٢) .

وأخذه بالظاهر ها هنا يتفق مع منهجه ، ويبدو - والله أعلم - أن هذا هو  
منهجه في تصانيفه الأخرى ؛ فقد ذكر ذلك صراحة في مقدمة كتابه " النهاية  
في غريب الحديث والأثر " ، قال : " سلكت طريق الكتابين - يقصد " الغريبين "  
لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (٣) ، و " المجموع المغيث " لأبي موسى

(١) /١٩ الانشقاق .

(٢) ص ٥٢٢ .

(٣) ت ٤٠١ هـ .



المديني (١) - في الترتيب الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم .. إلا أنني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة قد بُنيت الكلمة عليها حتى صارت كأنها من نفسها ، وكان يلتبس موضعها الأصلي على طالبها ، لا سيما وأكثر طلبه غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد فرأيت أن أثبتتها في باب الحرف الذي هو في أولها ، إن لم يكن أصلياً ، ونبهت عند ذكره على زيادتها ؛ لئلا يراها أحد في غير بابها ، فيظن أنني وضعتها فيه للجهل بها فلا أنسب إلى ذلك ، ولا أكون قد عرضت الواقف عليها للغيبة وسوء الظن ومع هذا فإن المصيب في القول والفعل قليل بل عديم ، ومن الذي يأمن الغلط والسهو والزلل ؟ نسأل الله العصمة والتوفيق» (٢)

### نسختا الكتاب

لم نعثر على أكثر من نسختين من كتاب البديع في علم العربية ، لابن الأثير ، على الرغم مما بذلنا من جهد في مراجعة فهارس المكتبات والدوريات التي تعنى بفهرسة المخطوطات ، والنسختان اللتان حصلنا على صور لهما هما :

١- نسخة في مكتبة ( عاطف أفندي ) بتركيا ، ورقمها هناك (٢٤٤٦) ومنها مصورة في مركز إحياء التراث بمكة المكرمة تحت رقم (٤٤٨) .  
وهي نسخة كاملة ، شملت الجزعين : الأول والثاني ، وتبلغ ورقاتها ٣٦٥ في كل صفحة منها (١٩) سطراً ، وتاريخ نهاية نسخها حادي عشر جمادى

---

(١) ت ٥٨١ هـ .

(٢) ص ١١ من المقدمة .

الآخرة سنة ( ) وقد طمست سنة النسخ ، وفي كتاب نواذر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ( ١ / ٣٠ ) : ( كتبت في أواخر القرن السادس الهجري ) وناسخها محمد بن زين العابدين المناوي ، وقد بحثنا طويلاً عن ترجمة له فلم نظفر بشيء ، والجزء الأول من الكتاب ينتهي في ( ق ٢٠٨ أ ) ، وفي نهايته : ( تم القطب الأول بحمد الله وحسن توفيقه ويتلوه الطقب الثاني وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم ) ، وعنوان الكتاب - في أغلب الظن بخط المؤلف أو خط أخيه عز الدين ، وكاتب عنوان الكتاب هو نفسه كاتب عنوان ( المرصع ) و ( منال الطالب ) .

وفي صفحة العنوان تملكات تبدأ من سنة ( ٦٣١ هـ ) ، وفيها ترجمة للمؤلف مأخوذة من وفيات الأعيان ، وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف ( ك ) .

٢- نسخة مكتبة جامعة " برنستون " في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة يهودا ، برقم ( ٢٣٤٥ ) . ومنها مصورة في مركز إحياء التراث بمكة المكرمة برقم ( ٥٨٣ ) ، وهي نسخة غير كاملة حوت الجزء الثاني فقط ، وتبلغ ورقاتها ( ١٩٢ ) ، وفي كل صفحة ( ١٧ سطراً ) ، ولم يذكر فيها تاريخ نسخها ولكنها مقروءة على المؤلف ، في عدة مجالس آخرها في رمضان سنة ثلاث وستمائة ، وقد أثبت قراعتها على المؤلف أخوه علي بن محمد بن عبد الكريم في آخرها ، كما أن النسخة مقابلة من أولها إلى آخرها بالأصل المقروء على مصنف الكتاب .

وقد أثبت في كثير من صفحاتها ما يدل على مقابلتها بالأصل ، وناسخ هذه النسخة هو : أبو أحمد بوزان بن أبي منصور سنقر بن عبد الله الرومي الموصلية .

وبوزان : ولد يوم الاثنين ١٢ من شهر ربيع الأول سنة ( ٧٧ هـ ) ،

بقلعة الشوش ، من أعمال الموصل ، سمع الحديث ببغداد والموصل وإربل ، وكان يكتب حسناً ، وفيه صلاح ، توفي يوم الاثنين ٢١ من شهر ربيع الأول سنة ٦٢٢ هـ بالموصل، ودفن فيها (١)

وصفحة العنوان كتب عليها ثلاث مرات : ( النصف الثاني من كتاب البسيط لأبي السعادات . وعليها تملكات لخليل بن أيبك الصفديّ ثم محمد بن أحمد المظفريّ ، وفي هذه النسخة سقط مقداره ورقتان ابتداءً " من

**ويعد :**

فمما تجدر الإشارة إليه أن في دار الكتب المصرية برقم ( ٦١٥ ) بلاغة كتاباً يسمى ( البديع لمجد الدين بن الأثير ) وبعد الاطلاع عليه تبين أنه نسخة من كتاب ( كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكتاب ) ، وهناك كتاب اسمه شرح البديع لابن الأثير في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مصور برقم ( ٣٧٨٦ ف ) عن مخطوطة بمكتبة جستربيتي ، وقد قرأنا المصورة فوجدناها لا تمت بصلة إلى البديع في علم العربية ولا إلى ابن الأثير ، وإنما هو كتاب مختصر شرحه مؤلفه ، وهو كتاب متأخر ذكر فيه ابن الحاحب وابن مالك ولم نستطع معرفة اسم الكتاب ولا مؤلفه .

### منهْجنا في تحقيق الكتاب

١ - عملنا على سلامة النص من التحريف والتصحيف والزيادة والنقص

(١) ترجمته في : تاريخ إربل ٣٩٦/١ ، التكملة لوفيات النقلة ١٤٢/٣

وحاولنا الوصول به إلى ما كانت عليه نسخة المؤلف ، ولم نجعل إحدى النسختين أصلاً ، وإنما اخترنا النص الصحيح أنى ورد ، وربما عدلنا في النسختين إلى ما نراه صحيحاً ، وقد نبهنا على ذلك في الهوامش ، فإذا زدنا على النص شيئاً أثبتناه بين قوسين معقوفين [ ] ، وكذا فعلنا في الكلمة الساقطة من إحدى النسختين ، أو الجملة ، وأشرنا في الهامش إلى أنها تكلمة من ( ب ) أو ( ك ) .

٢ - ضبطنا بالشكل ما يحتاج إلى ضبط ولا سيما الغريب من الكلمات .

٤ - خرجنا القراءات من كتبها وذكرنا قراءها .

٥ - خرجنا الأحاديث ، والتزمنا باللفظ المذكور في النص ، فإن لم نجده خرجنا أقرب الألفاظ إليه ، وإذا وجدنا نص الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفينا بتخريجه منهما أو من أحدهما ، وإن لم يكن فيها ذكرنا مصادره ، ونقلنا كلام أهل الحديث عنه قبولاً أو رداً

٦ - عزونا الشواهد الشعرية والأراجيز إلى قائلها ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً وترجمنا للشعراء ترجمة مختصرة ، وذكرنا بعض مصادر ترجمتهم ، ثم ذكرنا بحر البيت وتكلمته إن كان ناقصاً ، ومطلع القصيدة وموضعه في ديوان الشاعر إن وجد ، والروايات فيه ، وشرحنا غريبه ، ثم بيننا الشاهد فيه ووجه الاستشهاد ، ثم ذكرنا المراجع التي يوجد فيها البيت .

٧ - خرجنا الأمثال وأقوال العرب من مظانها وبيننا مناسبة المثل ، ولأى شيء يضرب .

٨ - خرجنا أقوال العلماء بإعادتها إلى كتبهم أو إلى أقدم كتب النحو واللغة إن لم نجد لهم كتباً ، ولم نُجَلِّ على كتب المتأخرين إلا مضطرين .

٩ - رجعنا الى كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري بطبعته الأولى بتحقيق أستاذنا الدكتور : محمد عبد الخالق عزيمة رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته ، وميزنا هذه الطبعة بتقييدها بالجزء الأول ، والثانية : بتحقيق د . طارق الجنابي ، فيما لم ينشر من تحقيق د . عزيمة ، ويعرف بعدم ذكر الجزء .

١٠ - رجعنا إلى كتاب الأصول في النحو لابن السراج بجزءه المطبوعين . والجزء الأخير الذي لم يطبع، وهو الجزء الثاني من الرسالة التي تقدم بها د . عبد الحسين الفتلي لنيل درجة الدكتوراه ، وميزنا هذا الجزء بوضع حرف ( ر ) ، بعد رقم الصفحة .

١١ - فسرنا الألفاظ الغريبة في الكتاب، ووضّحنا ما أبهم من المسائل العلمية وأشرت إلى مسائل الخلاف ، ونبّهنا على ما قد يقع فيه المؤلف من وهم أو خطأ .

١٢ - حرّصنا على إبراز المصادر الأساسية لكل باب بإعادة النصوص التي نقلها المؤلف إلى مصادرها الأصلية .

١٣ - ختمنا الرسالة بالفهارس الفنية الكاشفة .

د / صالح العايد .

د / فتحي عليّ الدين .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله أهل الحمد والتثناء ، ربّ الفضل والعطاء ، الذى تنوّعت مواهبه ١/٢  
أنواعاً ، وتقسّمت نعمه افتراقاً واجتماعاً ، فمنح قوماً الدنيا ، وقوماً الآخرة  
وجمع لآخرين ملايسهما الفاخرة ، فمن أجل نعمه وأوفاهما ، وأفضل عطايها  
وأبهاها ، نعمة ازدان بها ربها فى أولادها ، وحصل بها ما يحمد (١) عقباه ، ولاسيما  
نعمة كانت بالنفوس مخصوصة ، وعلى الانفراد بها منصوصة (٢) وهى نعمة  
العلم التى تتقاصر عن إدراكها الهمم ، وتسموا إلى اكتسابها الهمم ، ويتنافس  
فى تحصيلها أولو الفهم (٣) ، وتعلو باقتنائها مراتب القيم .

نحمده على ما أسبغ علينا من مدارعها (٤) حمداً نستمرى (٥) به  
أخلاف (٦) المزيد ، ونثنى عليه بثناء يدنى لنا من خفياتها كل بعيد .  
ونشهد أن لا إله إلا الله ، شهادة تجعل ما عرفناه له خالصاً ، وإليه  
واصلأ ، وما جهلناه عندنا واضحاً ، ولدينا حاصلأ .

ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، شهادة تؤنس لنا (٧) وحشيتها ، وتفيض

١ - أي يصيرها محمودة ، يقال : أحمد الرجل ، إذ ارضى فعله ومذهبه ، وأحمده : استبان أنه  
مستحق للحمد ، وأحمد الرجل : فعل ما يحمد عليه ، وصار أمره إلى الحمد ، ويقال أيضاً :  
أحمدته ، أى : وجدته محموداً .

٢ - أى موقوفه معينة على الانفراد بالنفوس . وفى اللسان : ( نصص ) والنص : التوقيف ، والنص :  
التعيين على شئ ما .

٣ - الفهم بالتحريك : لغة فى الفهم .

٤ - جمع مدرعة ، و مدرع ، وهما ضربان من الثياب ، والضمير فى «مدارعها» يرجع إلى نعمة العلم .

٥ - أي : نستسهل ، من قولهم : مرّ الطعام ، إذا كان سهلاً هنيئاً .

٦ - جمع خلفه ، وخلفه الشجر : ثمر ، يخرج بعد الثمر الكثير .

٧ - أى تقرب لنا بعيدها ، قال الجوهري فى الصحاح : ( وحش ) « ... ووحش القوس ظهرها  
وإنسيها : ما أقبل عليك منها ... » .

عَلَيْنَا مُؤَشِّهًا<sup>(١)</sup>، وَنُصَلِّيْ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ صَلَاةَ تَزِيلٍ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهَا كُلِّ مَانِعٍ  
وَتُسَهِّلَ لَنَا مِنْ مَظَانِّهَا كُلِّ حَزْنٍ<sup>(٢)</sup> شَاسِعٍ .

أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّكَ أَيُّهَا الْأَخُ - أَبَقَاكَ اللَّهُ وَرِعَاكَ - لَمَّا قَرَأْتَ كِتَابَ " بُغِيَّةِ  
الرَّاعِبِ فِي تَهْذِيبِ<sup>(٣)</sup> الْفِصُولِ النَّحْوِيَّةِ " وَرَأَيْتَهُ فِي غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنَ  
الِاخْتِصَارِ ، وَيُمْكِنُ مِنَ الْإِيجَازِ مَعَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرَائِطِ ، وَحَوَاهُ مِنَ  
الْأَحْكَامِ وَالضُّوَابِطِ ، وَكُنْتَ فِي مُزَاوَلَةِ هَذَا الْفَنِّ مِنَ الْعِلْمِ نَاشِئًا وَإِنْ كَانَ  
عَزْمُكَ فِيهِ مَاضِيًا ، وَاطَّلَعْتَ مِنْهُ عَلَى مُسْتَبْتِهِمْ مُسْتَقْلَقٍ ، وَ سَمَتَ نَفْسُكَ إِلَى مَا  
هُوَ أَعْلَى مِنْهُ قَدْرًا وَأَوْضَحَ سَبِيلًا ، وَأَكْثَرَ مِنْهُ بَسْطًا وَأَقْوَمَ قَبِيلًا ، وَرَغِبْتَ إِلَى فِي  
جَمْعِ كِتَابٍ يُنِيرُ طُرُقَ فَهْمِهِ ، وَتَتَضَحُّ مَذَاهِبُ مَعْرِفَتِهِ فَأَجَبْتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ غَيْرَ  
ذَاهِبٍ بِالْإِطَالَةِ إِلَى الْإِمْلَالِ ، وَلَا جَانِحٍ بِالْإِيجَازِ إِلَى الْإِخْلَالِ ، حَسَبَ مَا طَلَبْتَ  
أَنْ يَكُونَ بَاسِطًا أَوْ جَزْفِيًّا ، مُبَيِّنًا لِمَا أُغْلِقَ مِنْ أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ تَقْصُرُ عَنْ  
رُتْبَتِهِ الشُّرُوحِ ، وَلَا يَقْصُرُ فِي الْبَيَانِ وَالْوُضُوحِ ، جَامِعًا لِأَبْوَابِ النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ  
مُشْتَمِلًا عَلَى أَنْوَاعِهِ وَأَقْسَامِهِ إِلَّا مَا عَسَى أَنْ يَشُدَّ مِنْهَا أَوْ وَمَا لَاتَمَسَّ الْحَاجَةُ<sup>٢ / ب</sup>  
إِلَيْهِ ، وَلَمْ أَكْذِبْ أَوْ دَعَيْتُ مِنَ الْأَدَلَّةِ إِلَّا مَا أَوْجَبَ ذِكْرَهُ إِحْكَامُهُ ، وَافْتَقَرْتُ إِلَى  
مَعْرِفَتِهِ بَيَانُهُ ، وَلَيْسَ لِي فِيهِ إِلَّا اخْتِيَارُ أَقْوَالِ الْأُمَّةِ وَنَقْلُهَا وَمَا أَضْفَتُ إِلَيْهَا مِنْ  
زِيَادَةٍ شَرْطٍ فِي حَدِّ وَاحْتِرَازٍ فِي قَوْلٍ ، وَإِشَارَةٍ إِلَى نَكْتَةٍ غَرِيبَةٍ تَقِفُ عَلَيْهَا .

١ - يُقَالُ لِلتَّوَابِ الْمَزْخَرَفِ : مُؤَشِّى ، وَمُؤَشِّى .

٢ - الْحَزْنُ : مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ ، وَأَرْضٌ فِيهَا حَزُونَةٌ ، أَيْ : صَعْبَةٌ غَلِيظَةٌ وَالشَّاسِعُ : الْبَعِيدُ .

٣ - هُوَ كِتَابُ لَابِنِ الْأَثِيرِ ، شَرَحَ فِيهِ كِتَابَ الْفِصُولِ لِابْنِ الدَّهَّانِ ذَكَرَهُ السِّيَوِيُّ فِي الْبُغِيَّةِ ٢/٢٧٤ .

٤ - الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ بِالْأَصْلِ ، وَيَكَادُ يَكُونُ فِي مَكَانِهَا بِيَاضٌ ، وَمَا أَثْبَتَهُ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ إِلَى مَا بَقِيَ  
مِنْ أَثَرِ ضَمِّهِ جَدًّا لِلْكَلِمَةِ ، وَبِمَثَلِهِ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وها أنا (١) قد عَرَضْتُ نَفْسِي لِرَشْقِ سِهَامِ الْمَلَامِ ، إِجَابَةً لِسُؤَالِكَ ؛ فَإِنَّ  
الْوَقْتَ حَرَجٌ ، وَ الشَّوَاغِلُ كَثِيرَةٌ ، وَ الْمَوَانِعُ جَمَّةٌ ، وَ الْعَهْدُ بِهَذَا الْفَنِّ بَعِيدٌ  
وَالنَّفْسُ عَنْهُ صَادِفٌ ، وَ الِهْمَةُ إِلَى غَيْرِهِ مَصْرُوفَةٌ ، وَ مِنَ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ حُسْنَ  
التَّوْفِيقِ وَ الإِعَانَةَ عَلَى مَا كَلَّفْتَنِيهِ وَ سَمَّيْتُهُ كِتَابَ «الْبَدِيعِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ» .

وَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ الْمَخْصُوصَ بِاسْمِ النُّحُوِّ لَا يَعْدُو قِسْمَيْنِ :

أحدهما : معرفة ذات الكلمة وبنائها وما يتعلّق بحرفها من التغيير .

و الثاني : معرفة ما يطرأ عليها من الحركات و السُّكُونِ .

وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ يَدْخُلُ عَلَى الْآخَرِ فِي التَّبْيِينِ ؛ لِضَرُورَةِ  
الإِفْهَامِ ، فَهُمَا مُتَدَاخِلَانِ ، لَا يَكَادُ يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالذِّكْرِ عَنِ الْآخَرِ ، إِلَّا أَنْ كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَغْلِبُ ذِكْرَهُ عَلَى بَعْضِ الْأَبْوَابِ دُونَ بَعْضٍ وَ الْحِكْمَةُ تَقْتَضِي أَنْ  
يُبْدَأَ فِي الذِّكْرِ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الذَّاتِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ الصِّفَاتِ ، إِلَّا أَنَّ  
الْعُلَمَاءَ عَكَسُوا الْقَضِيَّةَ ، وَكَانَ الْبَاعِثُ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَيْنِ :

أحدهما : مَسِيسُ الْحَاجَةِ الْغَالِبَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ الثَّانِي ؛ لِمَا دَخَلَ عَلَى  
الْأَلْسِنَةِ مِنَ الْفَسَادِ ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَلَقَّفُ الْكَلِمَ فِي صَغَرِهِ وَ مَبْدُئِهِ ،  
لِضَرُورَةِ الإِفْهَامِ وَ الِاسْتِفْهَامِ ، عَلَى مَا يَعْلَمُ مِنْ صِحَّةٍ وَ فِسَادٍ ، وَ لَمَّا غَلَبَتْ  
الْعُجْمَةُ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ تَعَلَّمُوا الْكَلَامَ مَلْحُونًا ، فَاحْتَاجُوا إِلَى إِصْلَاحِ ذَلِكَ ، وَ  
الْغَالِبُ عَلَى طَرِيقِهِ : مَعْرِفَةُ الْحَرَكَاتِ وَ السُّكُونِ .

وَ الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّ مَعْرِفَةَ ذَوَاتِ الْكَلِمِ تَشْتَمِلُ عَلَى أَشْيَاءَ مُشْكَلَةٍ  
كَالتَّصْرِيفِ ، وَ التَّصْغِيرِ ، وَ النِّسْبِ ، مِمَّا يَصْعُبُ فَهْمُهُ عَلَى الْمَبْتَدِئِينَ .

١- لم يذكر اسم الإشارة المطابق للضمير ، وكان الأولى أن يقول : وها أنذا ... ، وقد صنع مثل هذا  
العلامة ابن هشام في مقدّمة مغنى اللبيب عند قوله : وها أنا بائح بما أسررتّه ، حيث أدخلها  
التنبيه على الضمير المنفصل ، وخبره ليس اسم إشارة .



وكانت معرفة الحركات و السكون أسهل مأخذاً ، وأقرب متناولاً ؛ فقدّموا ١/٣  
ما غلبا عليه من الأبواب فى الذكر لهذين الأمرين ، وربما كان لغيرهما من  
الأمر ، فاقتد ينابهم فى التقديم و التأخير، وجعلنا مدار الكتاب على قطبين :  
القطبُ (١) الأوّل : فيما الغالبُ على أبوابهم معرفة الحركات و السكون  
وهى عوارضُ الكلم .

القطبُ الثانى : فيما الغالبُ على أبوابه معرفة ذاتِ الكلم وحروفها  
والقطبُ الأوّلُ يشتمل على عشرين باباً :

البابُ الأوّلُ : فى الألفاظ العامه .

البابُ الثانى : فى المعرب .

البابُ الثانى : فى المبنى .

البابُ الرابع : فى الإعراب .

البابُ الخامس فى البناء .

البابُ السادسُ : فى المبتدأ .

البابُ السابعُ : فى الخبر .

البابُ الثامن : فى الفاعل .

البابُ التاسعُ : فى ما لم يُسمّ فاعله .

البابُ العاشر : فى المفعولات .

البابُ الحادى عشرَ : فى المشبّه بالمفعول .

البابُ الثانى عشرَ : فى المجرورات .

---

١- أى الجامع لما تحته من أبواب ، فمادة (قطب) تدور حول معنى الجمع ، وفى اللسان : " قَطَبَ  
الشيء يقطبه قَطْباً جَمَعَهُ ... وقَطَّبَ بين عيديه ، أى جَمَعَ..... ، و القُطْبُ : الحديدة القائمة التى  
تدور عليها الرّحى ، و قُطِبَ الفلّكُ : مداره .

- البابُ الثالثُ عَشَرَ : فى التوابع .  
البابُ الرابعُ عَشَرَ : فى النداء .  
البابُ الخامسُ عَشَرَ : فى العوامل .  
البابُ السادسُ عَشَرَ : فى " كَمْ " .  
البابُ السابعُ عَشَرَ : فى نونى التوكيد .  
البابُ الثامنُ عَشَرَ : فى التقاء الساكنين .  
البابُ التاسعُ عَشَرَ : فى الوقف .  
البابُ العشرون : فى الحكاية .  
و القُطبُ الثانى يشتمل على عشرين باباً :  
البابُ الأوّلُ : فى المعرفة و النكرة .  
البابُ الثانى : فى المذكر و المؤنث .  
البابُ الثالثُ : فى المقصور و الممدود .  
البابُ الرابعُ : فى التثنية .  
البابُ الخامسُ : فى الجمع .  
البابُ السادسُ : فى التصغير .  
البابُ السابعُ : فى النسب .  
البابُ الثامنُ : فى الاستفهام .  
البابُ التاسعُ : فى الموصولات .  
البابُ العاشرُ : فى ما لا ينصرف .  
البابُ الحادى عَشَرَ : فى العدد .  
البابُ الثانى عَشَرَ : فى الهمزات .  
البابُ الثالثُ عَشَرَ : فى الإمالة .

أ/٤

ب/٤

- البابُ الرابعُ عَشَرَ : في الكتابة .  
البابُ الخامسُ عَشَرَ : في الخطاب .  
البابُ السادسُ عَشَرَ : في الأبنية .  
البابُ السابعُ عَشَرَ : في المصادر .  
البابُ الثامنُ عَشَرَ : في التصريف .  
البابُ التاسعُ عَشَرَ : في الإدغام .  
البابُ العشرون : في جائزات الشعر .

## الباب الأول : من القطب الأول فى معرفة الألفاظ العامة الأوائل

من حق هذا الباب أن يذكر فى أول القطب الثانى ، وإنما بديئاً به لأن مضمونه : أصل الكلام الذى مبنئى هذا العلم عليه ، والإشارة فى الأحكام إليه ، وفيه فصلان :

### الفصل الأول : فى ماهية النحو

النحو : القصد ، نقل علماً لهذا العلم المشار إليه ، وهو : معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً و حكماً ، واصطلاح ألفاظهم حدأورسماً .  
وطريقة : الوضع و النقل ، وأدلتته : النص و القياس ، وفائدته : تقويم اللسان ، و حكيمته : تغيير المعانى بأحكام مبانى الألفاظ .

### الفصل الثانى : فى أقسام الألفاظ .

وهى تنقسم بحسب الألقاب قسمين ، عاماً ، و خاصاً .  
القسم الأول : فى العام ، وهو : الكلمة و الكلم ، والكلمات ، و الكلام والقول .

أما الكلمة : فلها حقيقة ومجاز ، أما الحقيقة فهو : كونها عبارة عن اللفظ الواحد نحو ، زيد ، وقام ، ومن ، وأما المجاز فهو : كونها عبارة عن الجملة من الكلام تقول العرب : فلان كلمة شاعرة ، أى : قصيدة ، و كلمة بليغة " أى خطبة .

وأما الكلم : فهو اسم جنس للكلمة ، مفيداً وغير مفيد ، يعمها فما فوقها لأن ما بينه وبين واحد تاء التانيث جنس له ، نحو : تمر ، وتمر وشجرة وشجر .  
وأما الكلمات : فهو جمع سلامة لها مطرداً ، نحو : سلمة<sup>(١)</sup> و سلمات

١- السلمة : حجر رقيق ، ويكسر على : سلام .

وَمَعِدَةٌ وَمَعِدَاتٌ . وَأَمَّا الْكَلَامُ : فَهُوَ لَقَبٌ لِمَا يُنطَقُ بِهِ مُرَكَّبًا مُفِيدًا ، وَهُوَ  
 مَصْدَرٌ ، فِي قَوْلٍ ، وَاسْمٌ مَصْدَرٍ هُوَ التَّكَلُّمُ / أَوْ التَّكْلِيمُ ، فِي قَوْلٍ <sup>ب/ه</sup>  
 وَأَمَّا الْقَوْلُ : فَهُوَ لَقَبٌ لِمَا يُنطَقُ بِهِ ، مَفْرَدًا وَمُرَكَّبًا ، مُفِيدًا وَغَيْرَ مُفِيدٍ ؛ لِأَنَّ  
 أَقْسَامَ الْكَلَامِ الْمُنصَرِفِ <sup>(١)</sup> إِلَيْهِ لَفْظُهُ تَدُلُّ عَلَى الشَّدَّةِ وَأَقْسَامَ الْقَوْلِ الْمُنصَرِفِ <sup>(٢)</sup>  
 إِلَيْهَا لَفْظُهُ تَدُلُّ عَلَى الْخَفَّةِ ؛ فَجَعَلُوا الْأَشَدَّ لِقَبًا لِلْأَخْصِّ ، وَالْأَخْفَّ لِقَبًا لِلْأَعْمِّ  
 تَعْدِيلاً ، وَلِهَذَا قَالَ سَبْيَوِيهِ : وَ إِنَّمَا يُحْكَى بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لِقَوْلًا <sup>(٣)</sup> .  
 وَذَهَبَ قَوْمٌ <sup>(٤)</sup> إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْكَلامِ فِي الْإِفَادَةِ  
 وَعَدَمِهَا ، فَالْكَلامُ أَخْصُّ مِنَ الْكَلِمِ وَالْقَوْلِ ؛ لَا شَتْرَاطِ التَّرْكِيبِ وَالْإِفَادَةِ فِي  
 أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَهُوَ فِي الْإِفَادَةِ مِثْلُهُمَا فِي الْقَوْلِ الثَّانِي .  
 الْقِسْمُ الثَّانِي

فِي الْخَاصِّ ، وَفِيهِ خَمْسَةٌ فُرُوعٌ .

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : فِي أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ وَحُدُودِهَا .

الْكَلِمَةُ : إِذَا أَنْ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى بِالْوَضْعِ ، أَوْ لَا تَدُلُّ ، فَالْعَارِيَةُ مِنَ الدَّلَالَةِ  
 مُلْغَاةٌ ، وَالدَّلَالَةُ لَا تَخْلُو ؛ أَنْ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، أَوْ مَعْنَى فِي غَيْرِهَا  
 فَالَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :  
 أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَقْتَرِنَ الدَّلَالَةَ فِيهِ بِزَمَنٍ مَخْتَصٍّ لِفِظًا ، وَالْآخَرُ أَنْ تُجْرَدَ مِنَ  
 الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ لِفِظًا ، فَالْأَوَّلُ : الْفِعْلُ ، وَالثَّانِي : الْاسْمُ .  
 وَالَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا هِيَ الْحَرْفُ .

١ - فِي الْأَصْلِ : الْمُنصَرِفُ .

٢ - الْكِتَابُ ١/ ١٢٢ .

٣ - فِي اللِّسَانِ (كَلِم) : " ... ابْنُ سَيِّدِهِ : الْكَلَامُ الْقَوْلُ ، مَعْرُوفٌ ..... قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ  
 يَتَوَسَّعُونَ فَيُضَعُونَ كُلًّا مِنْهُمَا مَوْضِعَ الْآخَرِ " .

فإِذَا حُدَّ الأِسْمُ : كُلُّ كَلِمَةٍ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مَجْرَدَةً مِنَ الزَّمَانِ  
المَخْتَصِّ لِفِظًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ وَ ضَرَبٌ .

وَحَدُّ الفِعْلِ : كُلُّ كَلِمَةٍ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مَقْتَبِرَةً بِزَمَانٍ مَخْتَصٍّ  
لِفِظًا ، نَحْوُ : ضَرَبَ وَيَضْرِبُ .

وَحَدُّ الحُرْفِ : كلُّ كَلِمَةٍ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا وَلَمْ تَكُنْ أَحَدَ جُزْئِي  
الجُمْلَةِ المَفِيدَةِ سِوَى النِّدَاءِ ، نَحْوُ "مِنْ" وَ "إِلَى" فِقَوْلُنَا : كلُّ كَلِمَةٍ ، أَحْتِرَازٌ مِنَ  
الحُرُوفِ غَيْرِ المُنْتَظِمَةِ ، وَقَوْلُنَا : دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى ، أَحْتِرَازٌ مِنَ المَلْغَاةِ ، وَقَوْلُنَا : فِي  
نَفْسِهَا ، أَحْتِرَازٌ مِنَ الحُرُوفِ ، وَقَوْلُنَا : مَجْرَدَةً مِنَ الزَّمَانِ / المَخْتَصِّ أَحْتِرَازٌ  
مِنَ الفِعْلِ ، وَقَوْلُنَا : لِفِظًا ، أَحْتِرَازٌ مِنَ صِيغَةِ الفِعْلِ ؛ لِأَنَّ لِلْفِعْلِ ثَلَاثَ دَلَالَاتٍ  
اِثْنَتَانِ بِالْوَضْعِ ، وَ الأُولَى مِنْهُمَا : دَلَالَةُ " الضَّادِ " وَ الرِّاءِ " وَ البَاءِ " عَلَى هَذَا  
النَّوْعِ مِنَ الأَفْعَالِ ، وَ الثَّانِيَةُ : دَلَالَةُ صِيغَةِ الفِعْلِ عَلَى خِصُوصِ الزَّمَانِ نَحْوِ  
"فَعَلَ" لِلْمَاضِي ، وَ "يَفْعَلُ" لِلْمُسْتَقْبَلِ ، حَتَّى لَوْ عَكَسَ القَضِيَّةَ وَاضْعُهَا لِجَازِلِهِ .  
وَ الثَّالِثَةُ : دَلَالَةُ المَلْزَمَةِ ، وَهِيَ : اضْطِرَارُ الحَدِثِ إِلَى زَمَنِ مَا ، يَقَعُ  
فِيهِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ دَلَالَاتٍ ، يَوجَدُ فِي الأِسْمِ مِنْهَا الأُولَى وَ الثَّالِثَةُ وَجُودَهُمَا فِي  
الفِعْلِ ، وَ تُوجَدُ الثَّانِيَةُ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ المَلْزَمَةِ ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الحَدِثَ لَأَبَدٌ أَنْ يَقَعُ  
فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ ، لَكِنَّ صِيغَةَ الأِسْمِ لَاتَدُلُّ عَلَيْهِ .

وَ قَوْلُنَا فِي الحُرْفِ : وَلَمْ يَكُنْ أَحَدَ جُزْئِي الجُمْلَةِ المَفِيدَةِ ، أَحْتِرَازٌ مِنَ  
" الذِّي " ، وَقَوْلُنَا : سِوَى النِّدَاءِ ، أَحْتِرَازٌ مِنَ " يَازِيدُ " .

**الفرعُ الثَّانِي : فِي خِوَاصِّهَا ، وَفِيهِ نَوْعَانِ : النُّوعُ الأَوَّلُ : فِي تَعْرِيفِهَا .**

أَمَّا خِوَاصُّ الأَسْمَاءِ فَهِيَ كَثِيرَةٌ ، وَيَحْصُرُهَا طَرِيقَانِ : أَحَدُهُمَا لِفِظِيٌّ  
وَ الأُخْرُ مَعْنَوِيٌّ .

أَمَّا اللَّفْظِيُّ ، فَيَرِدُ فِي أَوَّلِهَا وَحَشْوِهَا وَآخِرِهَا .  
فَالَّتِي تَرِدُ فِي الْأَوَّلِ : كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ غَالِبًا ، احْتِرَازًا مِنْ دَخُولِهِمَا عَلَى  
الْفِعْلِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحَمَارِ الْيُجَدِّعُ (٢)  
وَيُفِيدَانِهَا التَّخْصِصَ نَحْوَ : الرَّجُلِ ، وَالْعِلْمِ .  
وَكَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَيُفِيدُهَا إِصْالَ قَاصِرِ الْأَفْعَالِ إِلَيْهَا نَحْوَ هَرَبْتُ مِنْ  
زَيْدٍ ، وَجِئْتُ إِلَى عَمْرٍو .

وَالَّتِي تَرِدُ فِي الْحَشْوِ : كَأَلْفِ التَّكْسِيرِ نَحْوَ : رَجَالٌ ، وَأَحْمَالٌ ، وَيَاءِ  
التَّصْغِيرِ غَالِبًا ، احْتِرَازًا مِنْ تَصْغِيرِ فِعْلِ التَّعْجِبِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

يَا مَأْمِيلِحَ غَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوْلِيَاءِ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ  
نَحْوَ : رَجِيلٌ ، وَجُعَيْفِرٌ .

وَأَمَّا الَّتِي فِي الْآخِرِ : فَكَالتَّنْوِينِ غَالِبًا ، احْتِرَازًا مِنْ تَنْوِينِ التَّرْنَمِ .  
وَالتَّنْوِينِ الْغَالِي ، نَحْوَ : رَجُلٍ ، وَزَيْدٍ ، وَكَالإِضَافَةِ ، وَتَفْيِيدِهَا

١ - هو ذو الخرق الطهوي .

٢ - البيت في نوادر / أبي زيد ص ٢٧٦ ، وانظر : الإنصاف ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٥٢ وابن يعيش  
١٤٤/٣ والخزانة ٣١/٨ .

الخنا : الفحشى من الكلام ، وألفه منقلبة عن ياء ، يُقال : كلام خَنٍ ، والكلمة خنية ، وقدخني عليه  
- بالكسر- وأخني عليه في منطقه ، إذا أفحش ، وأبغض : أفعال تفضيل على غير قياس ، لأنه  
بمعنى اسم المفعول من : أَبْغَضْتَهُ فَهُوَ مُبْغَضٌ ، أى مَقْتَهُ وَكَرِهْتَهُ ، لأنه من غير الثلاثي ، أو هو من  
: بَغُضَ الشَّيْءِ - بِالضَّمِّ- بَغَاضَةً بِمَعْنَى : صَارَ بَغِيضًا وَ مِنْ ثَمَّ فَلَا شَذُوذَ وَالْعُجْمُ جَمْعُ أَعْجَمٍ  
وعجماء ، وهو الحيوان الذى لا ينطق ، و الأعمج أيضاً : الإنسان الذى فى لسانه عجمة وقوله : إلى  
رَبَّنَا ، متعلقٌ بـ "أبغض" اليجدع : من جدعت الحمار ، أى سَجَنْتُهُ ، لأن الحمار إذا احتبس أكثر  
تصويته .

٣ - هو العرجى كما فى ذيل ديوانه ١٨٣ ، ونسب أيضاً إلى كثير عزة وإلى غيره .

٤ - انظر : أمالى ابن الشجرى ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ و التبصرة ٢٧٢ والخزانة ٩٣/٨ وشرح شواهد  
الشافية ٨٢ .

التخصيصَ بغيرهما : كغلام / زيدٍ ، و سرج الدابة ، وثوب خزٍ . ب / ٦

وأما المعنويُّ : فيتعلّق بالذات ، كالتعريف و التنكير ، و التأنيث و التذكير و الإضمار ، و الإخبار عنها غالباً ، احترازٌ من قولهم "تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه" (١) .

وأما خواصُّ الأفعال : فكذلك تردُّ في لفظها و معناها .

أما اللفظُ : فتردُّ فيه أولاً ، و آخراً .

فالتى تردُّ أولاً : قد ، وخصَّ الماضيَ والحالَ ، و تُفيدُهُما تَقْلِيلَ الحال و تقْرِيبَ الماضيِ منه نحو : قد قام ، و قد يقوم ، و منه قولهم : "قد قامت الصلاة" و كالسَّين و سوف ، و يَخُصَّانِ المُسْتَقْبَلَ ، و يُفيدُ انه البعدُ من الحال و السَّينُ أقصرُ زماناً من سوفِ نحو : سيقوم زيدٌ ، و سوفِ يقوم بكرٌ، و كحروفِ المضارعةِ نحو : تقوم و يقوم ، إلا أن يُنقلَ الفعلُ علماً نحو : تغلبُ و يشكرُ .

و أما التى تردُّ آخراً : فكتاء الضمير نحو : قمتُ و قمتَ ، و كالتاءِ التى تثبتُ على صورتها وصلًا ووقفًا غالباً ، احترازٌ ممّن يقفُ على "قائمة" بالتاء ، دخلتُ أمانةً على تأنيثِ الفاعلِ ، نحو قامت هندٌ و ذهبتُ جملٌ، و هاتانِ التاءانِ تَخُصَّانِ الماضيَ الصَّيْغَةَ ، و كُنُونِي التوكيدِ و يَخُصَّانِ المُسْتَقْبَلَ ، نحو : اضربنَّ و اضربن .

و أما التى تردُّ فى معناها : فمنها تصرفُها فى الأزمنةِ نحو : قام و يقوم ، إلا أن يحدثَ مانعٌ كتضمينها ما ليس لها فى الأصل ، نحو : نعم و بنس ، ومنها

١ - انظر : أمثال أبى عبيد القاسم بن سلام ٩٧ وجمهرة الأمثال لأبى هلال العسكري ٢٦٦/١ ، قال أبو عبيد : "كان الكسائى يُدخل فيه "أن" و العامة لا تذكر "أن" ووجه الكلام ما قال الكسائى " ورواية الأصمعى : تسمع ... بدون "أن" و يضرب المثل لمن خبره خيرٌ من مرأه .



الأمر المشتق نحو : اضرِبْ ، و: لِيَقُمْ زَيْدٌ ، ما عدا أَسْمَاءَ الأفعالِ المعدولة نحو:  
نَزَالَ ، و تَرَكَ .

و أمَّا الحرفُ : فلا خاصَّة له ، لأنَّ عَدَمَ (١) العلامة له كالعلامة ، و لأنَّه  
في نفسه علامة ، والعلامة لا تفتقر إلى علامة .

تَنْبِيهُ : هذا الاحترازُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي هَذَا النُّوعِ و ما يَرِدُ مِنْ أَمْثَالِهِ  
إِنَّمَا هُوَ عَنِ الشَّاذِّ الْخَارِجِ عَنِ الْقِيَاسِ . وَالشَّاذُّ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ :  
ضَرْبٌ شَدَّ عَنْ بَابِهِ و لم يَشِدُّ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، نَحْوُ : اسْتَحْوَذَ (٢) ، و

اسْتَصَوَّبَ و قِيَاسُهُ : اسْتَحَاذَ / مِثْلَ اسْتَقَامَ .

٧ / أ

و ضَرْبٌ شَدَّ عَنِ الِاسْتِعْمَالِ و لم يَشِدَّ عَنِ الْقِيَاسِ ، نَحْوُ ماضِي « يَدَعُ »  
فلم يستعملوا « وَدَعَ » ، اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِ « تَرَكَ » و من قال « وَدَعَ » فهو شاذُّ .

و ضَرْبٌ شَدَّ عَنِ الْقِيَاسِ و الِاسْتِعْمَالِ ، فلا يُعْرَجُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ  
الشُّعْر ، كإِدْخَالِ الألفِ و اللامِ عَلَى الفِعْلِ فِي قَوْلِهِ :

صوتُ الحمارِ يُجَدِّعُ (٣)

النوع الثاني : فِي أَحْكَامِ هَذِهِ الخَوَاصِّ .

بعض هذه الخواص يتعاقب على الكلمة ، لأمرين :

أحدهما : تَضَادُّ مَدْلُولِيهِمَا ، كالألفِ و اللامِ ، أو الإضافة ، مع التثنية  
لأنَّ الألفَ و اللامَ و الإضافة تُفِيدُ تَعْرِيفاً ، و التثنية يُفِيدُ تَنْكِيراً ، فلا يجوزُ  
« الرَّجُلُ » و لا غُلامٌ رَجُلٍ ، و كَقَدَّ و السَّيِّئِ و سَوْفَ ، لأنَّ قَدَّ تُقَرِّبُ إِلَى الْحَالِ  
و السَّيِّئِ و سَوْفَ يُبْعِدَانِ مِنْهُ ، فلا يجوزُ « قد سيقوم زيدٌ » .

١ - يُرِيدُ أَنْ عَلَمَةَ الحرفِ : خُلُوهُ مِنْ عَلَمَاتِ الأَسْمَاءِ و عَلَمَاتِ الأَفْعَالِ .

٢ - و لم يُعَلَّ لِلْمَحِ الأَصْلُ .

٣ - سَبَقَ الِاسْتِشْهَادُ بِهِ فِي ص ١٠ .

والأمر الثاني: تساوي مدلوليهما ؛ كالألف واللام مع الإضافة ، وكالسين مع سوف ، فيقع الغناء بإحدى العلامتين عن الأخرى ، فلا يجوز «الغلام رجل» ولا «سوف سيقوم زيد» ، وما تجاوز هذين الأمرين فالجمع بينهما جائز ، نحو حرف الجر مع التنوين ، أو مع الألف واللام ، وكقد مع تاء التانيث ، وكسوف مع حروف المضارعة ، تقول : من زيد ، ومن الرجل ، وقد قامت هند ، وسوف يقوم عمرو .

### الفرع الثالث: في انقسامها :

ولها تقسيمات باعتبارات مختلفة ، يرد كل تقسيم منها في موضع يخصه ، ونحن نشير إليها في هذا الفرع جملة في ثلاثة أنواع :

النوع الأول: الأسماء، وينقسم إلى جنس ونوع ومفرد ومركب ، ومنقول ومترجل ، ولقب واسم وكنية ، ومشتق وجامد ، وجثة وحدث ، ومعرفة ونكرة ، ومذكر ومؤنث ، ومظهر ومضمّر ومبهم ، وواحد ومثنى ومجموع ، وإلى معرب ومبنى ، وصحيح ومعتل ، وتام ناقص ، وكامل ومحدوف ، وممدود ومقصور ، ومنصرف وغير منصرف ، ومتمكّن وغير متمكّن ، ومصدر / ب وغير مصدر ، وعامل وغير عامل .

النوع الثاني : في الأفعال، وينقسم إلى : ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل ، وأمرٍ ونهيٍ ودعاء ، وتامٍ وناقصٍ ، ومظهرٍ ومضمّرٍ ، ومتعدٍّ وقاصرٍ ، ومؤنثٍ وغير مؤنثٍ ، ومتصرفٍ وغير متصرفٍ ، ومعربٍ ومبنىٍ ، وصحيحٍ ومعتلٍ ، ومسمى الفاعل وغير مسماه .

النوع الثالث : الحروف ، وينقسم إلى مفردٍ ومركبٍ ، وعاملٍ وغير عاملٍ ، وأصلٍ وفرعٍ ، ومظهرٍ ومضمّرٍ ، ومؤنثٍ وغير مؤنثٍ ، في قول .

## الفرعُ الرابعُ: في اشتقاقها

أما الاسمُ : فهو مُشتقٌّ من السُّمُوِّ، عند البصريين<sup>(١)</sup>، ووزنه في الأصلِ : سِمُوٌّ، ومن السِّمَّةِ، عند الكوفيين<sup>(٢)</sup>، ووزنه في الأصلِ وَسَمٌ ؛ وإنما سُمِّيَ اسماً لسُمُوِّه على قَسِيمِيَّه، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ بِهِ، وَعَنْهُ، وَلَيْسَا كَذَلِكَ. وَالْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْحَدَثُ ، عند البصريين ، لأنَّ في الفعلِ زيادةً على المَصْدَرِ ، وهي دلالته على خُصوصِ الزَّمانِ ، و الفرعُ ، فيه ما في الأصلِ وزيادةً ، وإنما سُمِّيَ فِعْلاً بِاسْمِ أَصْلِهِ، وهو الفعلُ في الحقيقةِ وعند الكوفيين : المصدرُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ .

و الحَرْفُ مُشْتَقٌّ مِنْ حَرْفِ الشَّيْءِ ، وهو طَرْفُهُ وَجَانِبُهُ ، ولذلك سُمِّيَ حَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ طَرْفًا .

## الفرعُ الخامسُ: في المؤتلف منها

و تُوجِبُ له الْقِسْمَةُ اثْنَيْ عَشَرَ تَأْلِيفًا ، تَكَرَّرَ مِنْهَا خَمْسَةٌ ، وَ الْغِيَّ ثَلَاثَةٌ وَهِيَ : الْفِعْلُ مَعَ الْفِعْلِ ، وَ الْفِعْلُ مَعَ الْحَرْفِ ، وَ الْحَرْفُ مَعَ الْحَرْفِ ، وَ اسْتُعْمِلَ فِي الْإِفَادَةِ أَرْبَعَةٌ :

الأوَّلُ : الْاسْمُ مَعَ الْاسْمِ ، عَلَى شَرِيْطَةِ أَنْ يَكُونَ لِلأَوَّلِ بِالتَّانِي عُلُقَةٌ مَعْنَى يَسَعُ مَكْلَفًا جَهْلُهُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَ عَمْرُوٌّ أَخُوكَ .

الثَّانِي : الْاسْمُ مَعَ الْفِعْلِ التَّامِّ الْمُتَصَرِّفِ ، اخْتِرَانٌ مِنْ « كَانِ » النَّاقِصَةِ وَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ عَلَى هَذِهِ الشَّرِيْطَةِ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَ يَنْطَلِقُ عَمْرُوٌّ .

الثَّالِثُ : الْاسْمُ مَعَ الْفِعْلِ وَ الْحَرْفِ ، عَلَى هَذِهِ الشَّرِيْطَةِ ، نَحْوُ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَ سَيَقُومُ عَمْرُوٌّ .

الرَّابِعُ : حَرْفٌ / النِّدَاءُ خَاصَّةً مَعَ الْاسْمِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ .

أ / ٨

١ - أنظر : الإنصاف ٦ - ٨ .

٢ - انظر : الإنصاف ٢٣٥ .

## الباب الثاني : من القطب الأول في المعرب و فيه مقدّمة و فصلان

### المقدّمة :

المعربُ من الكَلِمِ قَسْمَانِ : أَحَدُهُمَا أَصْلٌ ، وَ الثَّانِي فَرْعٌ ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الإِعْرَابَ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْكَلِمَةِ ، فَيَقْتَضِي سَبَباً ، وَ الْمَوْجِبُ لَوْجُودِ الإِعْرَابِ : ضَبْطُ الْمَعَانِي عِنْدَ اشْتِبَاهِ الْأَلْفَاظِ ، وَ هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْأَسْمِ دُونَ قَسِيمِيهِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ صُورَةَ وَاحِدَةٍ مِنَ اللَّفْظِ تَدُلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ ، وَ النَّفْيِ ، وَ الْاسْتِفْهَامِ ، بِاخْتِلَافِ الإِعْرَابِ ، وَ لَوْلَا هُوَ لَمَا دَلَّتْ عَلَيْهَا ، وَ ذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ ، فَلِهَذَا كَانَ الإِعْرَابُ فِي الْأَسْمَاءِ أَصْلًا .  
وَ أَمَّا الْفَرْعُ : فَالإِعْرَابُ فِيهِ بِطَرِيقِ الشَّبَهِ وَ الْاسْتِحْسَانِ ، وَ هُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ .

وَ حَدُّ الْمَعْرَبِ : كُلُّ كَلِمَةٍ يُغَيَّرُ حَرْفُ إِعْرَابِهَا حِسًّا أَوْ حُكْمًا ، بِحَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا ، أَوْ مَعْنَى أَوْ تَقْدِيرًا ، فَقَوْلُنَا : حِسًّا ، نَحْوُ : « زَيْدٌ » وَ « يَضْرِبُ » وَ حُكْمًا ، نَحْوُ : « عَصَاً » ، وَ « يَسْعَى » ، وَ قَوْلُنَا : بِحَرَكَةٍ ، كَالرَّفْعِ ، وَ النَّصْبِ وَ الْجَرِّ ، وَ قَوْلُنَا : أَوْ حَرْفٍ ، كَالْأَلْفِ وَ الْوَاوِ وَ الْيَاءِ ، فِي الْأَسْمَاءِ السَّنَّةِ ، وَ فِي كَلَا وَ كَلْتَا ، وَ قَوْلُنَا : لَفْظًا ، نَحْوُ مِنْ ، وَ « لِنُ » ، وَ قَوْلُنَا : مَعْنَى نَحْوِ الْإِبْتِدَاءِ وَ رَافِعِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، وَ قَوْلُنَا : تَقْدِيرًا ، نَحْوِ التَّخْدِيرِ ، وَ « أَنْ » الْمُضْمَرَةِ .

### الفصلُ الأولُ : في المعرب من الأسماءِ

و فيه فرعان

الفرعُ الأولُ : في تعريفه ، وَ هُوَ : مَا عَرِيَ مِنْ أَوْصَافِ سِنَّةٍ فَلَمْ يُشْبِهِ الْحَرْفَ نَحْوُ : « الَّذِي » أَشْبَهَتْهُ بِأَحْتِيَاجِهَا فِي الْإِفَادَةِ إِلَى صِلَتِهَا ، وَلَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَاهُ

نحو « أَمْسِ » . تَضَمَّنَتْ بَعْلَمِيَّتَهَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، وَلَمْ تَقَعِ مَوْقِعُهُ ، نَحْوُ : « أَيْنَ »  
فِي وَقْعِهَا مَوْقِعَ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَلَمْ يَقَعِ مَوْقِعَ فِعْلِ الْأَمْرِ ، نَحْوُ « نَزَالَ »  
وَلَمْ يَقَعِ مَوْقِعَ مُشَاكَلِهِ ، نَحْوُ : « قَطَامٍ » ، وَلَمْ يُضَفْ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ نَحْوُ ﴿ هَذَا  
يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (١) ﴿ فَيَمِنْ ﴾ (٢) قَرَأَ بِالْفَتْحِ ، فَيَقْتَضِي / لَهُ وُجُودَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ٨/ب  
فِيهِ ضِدٌّ مَا يَسْتَحَقُّهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ : الْبِنَاءُ .  
وَيَنْقَسِمُ الْمَعْرَبُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : كَامِلٌ أَوْصَافِ الْأَسْتِحْقَاقِ ، فَتَجْرِي عَلَيْهِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ إِعْرَابِ  
الْأَسْمَاءِ ، وَيُسَمَّى مُتَمَكِّنًا أَمْكَنَ ، نَحْوُ : رَجُلٌ وَزَيْدٌ وَعِلْمٌ ، فَاسْتَحَقَّ الْإِعْرَابَ  
مُطْلَقًا ؛ لِمَنَافَاةِ الْحَرْفِ ، وَاسْتَحَقَّ كَمَالَ الْإِعْرَابِ ؛ بَانْتِفَاءِ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ .  
وَالثَّانِي : نَاقِصٌ أَوْصَافِ الْأَسْتِحْقَاقِ ، فَلَمْ يَجْرِ كَمَالُ أَنْوَاعِ إِعْرَابِ  
الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِ ، وَيُسَمَّى مُتَمَكِّنًا غَيْرَ أَمْكَنَ ، نَحْوُ : أَحْمَدُ وَفَاطِمَةُ .

**الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَنْوَاعِهِ ، وَهِيَ نَوْعَانِ : صَحِيحُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ ، وَمُعْتَلُهُ .**  
النَّوْعُ الْأَوَّلُ : الصَّحِيحُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ : مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفُ إِعْرَابِهِ  
أَلْفًا وَ لَا وَاوًا ، وَ لَا يَاءً ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ :

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : مَا كَانَ عَارِيًّا مِنْ مُشَابَهَةِ الْحَرْفِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ  
وَمِنْ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ ، وَهُوَ : الْمَتَكَّنُ الْأَمْكَنُ  
الْجَارِي عَلَيْهِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ وَهِيَ : الرَّفْعُ ، وَ النَّصْبُ  
وَالْجَرُّ ، نَحْوُ رَجُلٌ ، تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا ، وَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، وَيُسَمَّى  
مُنْصَرَفًا ، وَ لَهُ عِلْمَةٌ تُؤَدِّنُ بِصَرْفِهِ ، وَ هِيَ تَنْوِينُ التَّمَكِينِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ  
يَنْقَسِمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ خَمْسَةً أَقْسَامٍ ، وَ سَيَرِدُ بَيَانُهَا فِي أَبْنِيَةِ الْحُرُوفِ ،

١ - ٣٥ / المرسلات .

٢ - وَ هُمُ الْأَعْمَشُ وَالْأَعْرَجُ وَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَ آخَرُونَ . انظُرْ : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٨ / ٤٠٧ .

وهذا تنوين التمكين ، [و<sup>(١)</sup>] هو الدالُّ على تمكُّن الاسم في بابه وصرْفه، ولهذا قال فيه سيبويه<sup>(٢)</sup>: ودخل التنوينُ في الكلام علامةً للأخف عليهم والأمكن عندهم، وقال غيره<sup>(٣)</sup>: دخل فرقاً بين المضاف والمفرد ، و هو من خواصِّ الأسماء كما سبق ذكره<sup>(٤)</sup> ، فإن طرأ على هذا التنوين ما يحذفه ، كالألف واللام، أو الإضافة جرى الإعرابُ على الاسم بحاله عند وجود مقتضيه ، وجرُّ المضاف إليه على كل حالٍ ، لفظاً و موضعاً ، نحو : الرجلِ ، و غلام زيدٍ ، وصاحب أحمد .

القسم الثاني : ما شابه الفعل من وجهين ، باجتماع علتين فرعيتين مخصّوصتين من علل تسع ، أو علّة منها تقوم مقامهما وهي : التعريف الوضعيُّ ، و العجْمَةُ المنقولة معرفةً ، و العدلُ ، و النعتُ ، و وزنُ الفعل الذي يغلبُ عليه / أو يخصُّه بالألف و النون المضارعتان لألفي التانيث ، و التركيبُ و ٩/أ الجمعُ المخصوصُ ، و التانيثُ ، و سيردُ شرحُ هذه العللِ في باب مفردٍ ، و هذا هو المتمكِّن غيرُ الأمكنِ ، و يُسمَّى غيرُ منصرفٍ ، و له حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون عارياً من الألف و اللام و الإضافة ، ويمتنع منه حينئذٍ التنوينُ مع الجرِّ عند عامله ، و يعوّضُ من الجرِّ فتحةً ، و يدخله الرفعُ والنصبُ عند عاملهما ، نحو : أحمد ، و عمر ، و إبراهيم ، و أصفر ، و تغلب و عثمان ، و حضرموت ، و مساجد ، و زينب .

الحالة الثانية : أن يكون فيه الألف و اللام أو الإضافة ، و حينئذٍ يعودُ إليه الجرُّ عند عامله ، نحو : الأصفر ، و أحمدكم ، و يكون امتناعُ دخول

١ - تنمةً يلتم بمثلها الكلام .

٢ - الكتاب ١ / ٢٢ .

٣ - انظر : المقتضب ٤ / ١٤٣ .

٤ - انظر ص ١٠

التنوين عليه لأنه غير مُنصَرَفٍ ، لا لِإِنَّهُ يُضَادُّ الألفَ و اللامَ و الإِضَافَةَ ، وإنْ كانتُ المِضَادَّةُ سَبَباً في امتناعه ؛ فلا يُقالُ لِمَا دَخَلَهُ الألفُ و اللامَ و الإِضَافَةُ منها مُنصَرَفٌ ، وإنْ دَخَلَهُ الجَرُّ ، لأنَّ المُنصَرَفَ : مَا دَخَلَهُ التَّنْوِينُ في حالةٍ ما ، وهو لا يَدْخُلُهُ مع عَدَمِها ، وها هُنَا أَحكامٌ تَحْتَاجُ إلى بيانٍ :

الحُكْمُ الأوَّلُ : مُشَابَهَةُ الفِعْلِ من وَجْهَيْنِ ، و ذلكَ : أَنَّ الفِعْلَ فرَعٌ على الاسمِ كما سَبَقَ ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ منه ؛ و لِأَنَّهُ لا تَتَمُّ به الفائِدةُ إلا مع الاسمِ ، فهو فرَعٌ عليه مِنْ هذَيْنِ الوَجْهَيْنِ ، و غَيْرُ المُنصَرَفِ قد صارَ باجتماعِ العِلَّتَيْنِ الفرعيتينِ فيه فرَعاً من وَجْهَيْنِ ، كما سيأتى في بيانِ العِللِ (١) .

الحُكْمُ الثاني : أَنَّ التَّنْوِينَ هو المقصودُ أولاً بالحذفِ ؛ لِأَنَّهُم قَسَمُوا المقصورَ إلى مُنصَرَفٍ و غيرِ مُنصَرَفٍ ، نحو : « عَصاً » و « حُبلى » ، و يَعْنُونِ بهما : ما دَخَلَهُ التَّنْوِينُ ، و ما لم يَدْخُلُهُ ، لِأَنَّ الجِرَّ لا مَسَاحَ لهُ فيه لَفْظاً .

الحُكْمُ الثالثُ : إِتِّبَاعُ الجِرِّ التَّنْوِينِ ؛ لِمِشَارَكَةِ لهُ في اختصاصِهما بالاسمِ و قيامِهِ مَقامِهِ ؛ إذ عاقِبُهُ في الإِضَافَةِ ، و يدلُّ على ذلكَ عَوْدُهُ عندَ أَمْنِ التَّنْوِينِ ، بوجودِ الألفِ و اللامِ ، أو الإِضَافَةِ .

الحكم الرابع : تعويضُ الجِرِّ فَتْحَةً ، و سَبَبُهُ بكونُهُما (٢) فضلتينِ ، و استواءُهُما في الكتابةِ (٣) ، و للمعاوضةِ من حملِهِم النصبَ على الجِرِّ في ٩ / ب التثنيةِ و الجمعِ .

الحُكْمُ الخامسُ : بيانُ خُصُوصِ العِلَّتَيْنِ ، و هو : أَنَّ يكونَ أَحدهُما تعريفاً ، أو وصفاً ، أو عدلاً ، أو وزنَ فعلٍ مَخْصُوصَيْنِ ، أو تَأْنِيثاً لازماً ، أو جمعاً مَخْصُوصاً ، و الأخرى واحدةً من باقى العِللِ ، ألا ترى أَنَّ « أذْرِبِجانَ »

١ - انظر ٢/٢٥٨

٢ - أى كون الجِرِّ و النصب الذى علامته الفتحة ، أما الرفع فهو عمدة .

٣ - فى الأصل : الكناية .

فيه خمسٌ عللٌ هي : التعريفُ ، و التأنيثُ غير اللّازِمِ ، و العجمةُ ، و التركيب  
و الألفُ و النونُ ، فلا ينصرفُ ، و إذا نكرتهُ صرفتهُ ؛ لعدم التعريف ؟  
الحكمُ السادسُ : العلةُ القائمةُ مقامَ علتينِ هي : التأنيثُ اللّازِمُ بألفيه  
المقصورة و الممدودة ، و الجمعُ المخصوصُ ، نحو : حُبلى و حمراءُ ، و مساجدُ .  
النوع الثاني : المعتلُّ حرفِ الإعرابِ ، و هو ما كان حرفُ إعرابه ألفاً أو  
ياءً أو واواً ، و ينقسم إلى أربعة أضربٍ ، و رديفٍ :

الضربُ الأوّلُ : الألفُ إذا كانت حرفُ إعرابٍ ، و لا يكون ما قبلها إلاّ  
مفتوحاً ؛ لتعذرُ النطقِ ، و سُميَ مقصوراً ؛ لأنّه قصرَ عنه جميعُ أوجهِ الإعرابِ  
لَفْظاً، أيّ : حُبِسَ ، نحو : عصاً و رحىً ، و لا تكون الألفُ إلا في الأسماءِ  
المعربة أصلاً ، فإذا وجدتَ فيها حرفُ إعرابٍ فلا يخلو أنّ تكون منقلبةً عن واو  
أو ياءِ أصلينِ ، نحو : عصاً و رحىً ؛ لقولهم : عصوانُ ، و رحيانُ ، أو منقلبة  
عن حرفِ الإلحاقِ ، نحو : أرطى<sup>(١)</sup> ، ملحقاً بجعفرٍ في أحد القولينِ ، أو أنّ  
تكون للتأنيثِ ، نحو : حُبلى و سكرى ، أو للتكثيرِ نحو قبعترى<sup>(٢)</sup> ، و لا يدخلها  
في جميعِ مواضعِها شيئٌ من الإعرابِ ، لأنّها إذا تحركتْ عادتْ إلى ما قبلتْ  
عنه ، أو انقلبتْ همزةً ، كما تراه في التصريفِ إن شاء الله ، و إنّما يحكم على  
الموضعِ بالإعرابِ ، تقولُ : هذه العصاُ ، ورأيتُ العصاُ ، ومررتُ بالعصاُ ، وهو  
على ضربينِ : منصرفٍ ، و غير منصرفٍ .

فالمنصرفُ : يدخله التنوينُ ، فيجتمعُ مع الألفِ و هي ساكنةٌ فتُحذفُ و  
تَبْقَى الفتحةُ قبلها تدل عليها .

و غير المنصرفِ : ما لا يدخله تنوينٌ نحو : حُبلى و سكرى ، و تثبتُ

١ - شجر من شجر الرمل ، و ألفه يحمل أن تكون للتأنيث و أن تكون للإلحاق .

٢ - الجمل الضخم .



ألفه ؛ لعدم ما يُزيئها ، ويستويان لفظاً في حال التعريف بالألف ١٠ / أ  
واللام ، أو الإضافة ، نحو العصا ، وعصا الرجل ، والحبلى ، وحبلى  
القوم ، وهو على ضربين ، مقيسٌ ومسموعٌ ، وسنفرِدُ لهما باباً في القطب  
الثاني .

الضربُ الثاني : الياءُ وإذا كانتْ حرفَ إعرابٍ ، فلا يخلو ما قبلها : أنْ  
يكونَ ساكناً ، أو متحركاً ، فالساكنُ على ضربين .

أحدهما أنْ يكونَ ياءً مثلاً ، نحو : صبيٌّ ، وكُرسِيٌّ ، والثاني : أنْ لا  
يكونَ ياءً ، نحو : ظبيٌّ ، ونحىٌ ، وهما سواءٌ في تحمُّلِ أوجهِ الإعرابِ  
كالصحيحِ ، تقول : هذا صبيٌّ ونحىٌ ، ورأيتُ صبيّاً ونحياً ، ومررتُ بصبيٍّ و  
نحىً ، وأما المتحركُ : فلا يخلو : أنْ تكونَ الحركةُ كسرةً ، أو فتحةً ، أو ضمةً .

أما الكسرةُ : فنحو : القاضِي والرَّامِي ، ويسمى منقوصاً ، لأنَّه نُقصَ  
الياءُ ، بعضُ الإعرابِ ، ولهُ حُكمان :

الأوَّلُ : في الرِّفْعِ والجَرِّ ، وقد استتقلا مع الياءِ ، لكرَاهَةِ النُّطْقِ بِهِ نحو :  
هذا قاضِيٌّ ، ومررتُ بقاضِيٍّ ، فَمُنْعاً من الدُّخولِ عَلَيْهَا فبقيتْ ساكنةً ، تقول :  
هذا قاضِيٌّ ، والقاضِيُّ ، وقاضِيكُ ، ومررتُ بقاضِيٍّ ، والقاضِيُّ ، وقاضِيكُ ، فإذا  
لقيها ساكنٌ بعدها ، كلامِ التعريفِ ، وباءِ ابنٍ ، حذفتْ الياءُ لفظاً ، وثبتتْ خطأً ،  
نحو : قاضِيِ القَوْمِ ، ورامِيِ ابْنِكِ ، فإنْ كانَ الساكنُ تنويناً حذفتْ الياءُ لفظاً  
وخطأً ، وبقيتْ الكسرةُ قبلها تدلُّ عليها ، تقول : هذا قاضِيٌّ يا فتى ، ومررتُ بقاضِيٍّ  
يا فتى .

الحكم الثاني : في النصبِ ، وهو جارٍ مجرى الصحيحِ في تحمُّلِ الفتحةِ  
لخِفَّتِهَا نحو رأيتُ قاضِيّاً ، والقاضِيَّ ، وقاضِيكُ ، على أَنَّهُ قد جاءتْ أنواعُ  
المنقوصِ في الشُّعْرِ على الأصلِ مع الرِّفْعِ والجَرِّ ، تشبيهاً بالنَّصْبِ ، وجاءتْ  
في النَّصْبِ بالحذفِ ، حملاً عليهما ، قالوا في الرِّفْعِ :

- تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءَ كَأَنَّهُ  
وَقَالُوا فِيهِ :  
وَمَا كُنَّ بُلُقَ الْخَيْلِ فِي حَافَاتِهِ  
وَقَالُوا فِي الْجَرِّ :  
فِيَوْمًا يُؤَافِنُ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ  
وَقَالُوا فِيهِ :  
لَا بَارِكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ  
وَمِثْلُهُ :  
مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي  
وَقَالُوا فِي النَّصْبِ :  
وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيِمَامَةِ دَارُهُ  
وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا (٦)
- أَمَامَ الْكِلَابِ مُصْنَعِي الْخَدِّ أَصْلَمَ (١)  
تَرْمِي بِهِنَّ دَوَالِي الزُّرَاعِ (٢)  
وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ (٣)  
يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهْنٌ مُطَلَّبُ (٤)  
كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ (٥)

١٠/ب

- ١ - البيت لأبي خراش الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ١٢١٩. وانظر أيضاً: الخصائص ٢٥٨/١ والمنصف ٢ / ٨١. والضمير في «تراه» يرجع إلى تيس الربيل - وهو الظبي - المذكور في قوله قبل: فوالله ما ربداء أو عالج عانة أقب، وما إن تيس ربيل مصمم يقول: إن هذا الظبي من شدة العدو يميل خده ويصغيه، ويخفض أذنيه، فكأنه أصلم، أي: مقطوع الأذنين.
- ٢ - لم أقف على قائله. انظر: الهمع ١٨٣/١. بلق الخيل، وأحدها: أبلق، و البلق سواد وبياض.
- ٣ - البيت لجرير. انظره في ديوانه ٣٦٦، وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٤، وانظر أيضاً: المقتضب ٣ / ٣٥٤ و الخصائص ٣ / ١٥٩ و المنصف ٢ / ٨٠، ١١٤.
- ٤ - البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات. انظره في ديوانه ٣، وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٤. وانظر أيضاً: المقتضب ٣ / ٣٥٤ و الخصائص ١ / ٢٦٢ و ٢ / ٣٤٧ و المنصف ٢ / ٦٧، ٨١. وابن يعيش ١٠ / ١٠١ و اللسان (غنا).
- ٥ - لم أقف على قائله، وانظر: ابن يعيش ١٠ / ١٠١ و شرح شواهد الشافية ٤٠٣ و الخزانة ٨ / ٣٤١.
- ٦ - البيت لمجنون بنى عامر. انظره في ديوانه ٢٩٤. وانظر أيضاً: ابن يعيش ٦ / ٥١ و شرح شواهد الشافية ٧١، ٤٠٥ و الخزانة ١٠ / ٤٨٤.

و منه قولهم :

أَكْأَشِرُ أَقْوَامًا حَيَاءً وَقَدْ أَرَى صُدُورَهُمْ بَادٍ عَلَى مِرَاضِهَا (١)  
و أما إذا كان ما قبل الياء ضمةً أو فتحةً ، فإنه أصلُ مرفوضٌ ، وإن  
كان القياس يُقتضيه ، فمثال الضمة « ظبى » إذا جمعته جمعَ قلةٍ على « أفعل »  
فالقياس أَظْبَى نحو « أكلب » ، و حكمها : أَنْ تَقْلَبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً فَتُصَيِّرُهُ  
بمنزلة « قاضى » وَيَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمُهُ ، فيرجع بعد القلب والتغيير إلى « أَظْبِ »  
لأنهم إذا استثقلوا الكسرة قبل الياء فلأن تستثقل الضمة قبلها أولى .

و مثال الفتحة « فتى » أصله فَتَى ، مثل « جمل » ، لقولهم : فَتَيَانٌ ، فلما  
تحركت الياء و انفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، و ألحق بالمقصور ، و قد ذكرناه (٢) .

الضرب الثالث : الواو إذا كانت حرف إعراب فلا يخلو : أن يكون ما  
قبلها ساكناً أو متحركاً ، أما الساكن : فحكمه حكم الياء إذا سكن ما قبلها  
فى تحمّل الإعراب كالصحيح ، نحو : « عدو » و « فلو » ، و « غزو » و « عدو » .

و أما المتحرك ، فلا يخلو : أن تكون حركته ضمةً أو فتحةً أو كسرةً ، وجميعها  
أصول مرفوضة ، للاستثقال . أما الضمة : فنحو « حقو » (٣) و « دلو » ، إذا  
جمعتها جمع قلةٍ على أفعلٍ قلت : « أحقو » و « أدلو » ، فقلبت الضمة كسرةً  
فانقلبت الواو ياءً ، و ألحق بالمنقوص فقلت : أحقو ؛ و أدل .

و أما الكسرة : فنحو اسم الفاعل من غزا و « دعا » ، هو فى الأصل « غازو »  
و دعو فقلبت الواو ياءً ، و ألحق بالمنقوص ، فقلت : « غاز » و « داع » ، و أما الفتحة  
: فنحو : عَصاً و « قناً » ، أصلهما « عَصَوُ » و « قَنَوُ » فقلبت الواو ألفاً ، و ألحق  
بالمقصور ، و قد تقدم ذكره .

١ - البيت للشماخ . انظره فى ديوانه ٥٥ . و انظر أيضاً : المنصف ٢ / ١١٤ .

٢ - انظر ص ١٩ .

٣ - الحقو : الإزار ، و الحقو أيضاً : مُسْتَدَقُّ السَّهْمِ من مؤخره ممّا يلى الريش .

فهذه الأحكام تُؤدِّي إلى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمٌ / مُعْرَبٌ آخِرُهُ وَأَوْ قَبْلُهَا ١١ / أ  
ضَمَّةٌ ، إِلاَّ الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ الْمُضَافَةُ ، فِي الرَّفْعِ .

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: فِي الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ بِالْحُرُوفِ، وَهِيَ سِتَّةُ أَسْمَاءٍ ، أُعْرِبَتْ فِي  
حَالِ الْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ بِحُرُوفِ الْعِلَّةِ ؛ تَوَطُّتْ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَهِيَ :  
أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُّوكَ، وَهَنُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ، تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: هَذَا أَبُوكَ ، وَ  
أَخُوكَ وَحَمُّوكَ، وَهَنُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ ، وَفِي النَّصْبِ: رَأَيْتُ أَبَاكَ، وَأَخَاكَ،  
وَحَمَاكَ ، وَهَنَاكَ ، وَفَاكَ ، وَذَا مَالٍ ، وَفِي الْجَرِّ : مَرَرْتُ بِأَبِيكَ ، وَأَخِيكَ ، وَ  
حَمِيكَ ، وَهَنِيكَ وَفِيكَ ، وَذِي مَالٍ ، فَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالْيَاءُ حُرُوفُ الْإِعْرَابِ وَ  
عَلَامَاتُهُ عِنْدَ سَبْيُوِيهِ<sup>(١)</sup> ، وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup> يُخَالِفُهُ فِي ذَلِكَ ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ عَلَى  
ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : تَكُونُ عَيْنُهُ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ حَرْفَ إِعْرَابِهِ  
وَيُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ ، وَفِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ تُعَادُ لَامُهُ ،  
وَيَكُونُ إِعْرَابُهُ بِالْحُرُوفِ وَهِيَ : أَبٌ ، وَأَخٌ وَحَمٌّ ، وَهَنْ . وَقَدْ  
اسْتَعْمَلُوهَا فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ بِغَيْرِ لَامٍ ، وَأَعْرَبُوهَا بِالْحَرَكَاتِ

١- الكتاب ١ / ٤٣٠ و ٢ / ٥ - ٧ و ٣ / ٣٦٠ ، ٤١٢ .

٢- قال الصميرى فى التبصرة ص ٨٥ : « اعلم أن الواو والالف والياء التى تُغَيَّرُ هذه الأسماء بهن  
لسن إعراباً ، وإنما الأعرابُ مقدَّرٌ فى هذه الحروف ، لأن الإعرابَ إنما يحلُّ فى الكلمة بعد تمامها  
، وهذه الحروف من تمام هذه الأسماء ، فالإعراب يجب أن يكون بعدها مُقَدَّرًا » . وقال الرضى  
فى شرح الكافية ١ / ٢٧ : « قال المصنف : ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين ، تقديرى  
بالحركات ، ولفظي بالحروف ، قال : لأنه قدر الحركة ثم قال : هى فى الواو علامة الرفع ، وهو  
ضعيفٌ لحصول الكفاية بأحد الإعرابين » . وقد ذكر الرضى عقب ذلك مذهب الكوفيين والأخفش  
والرَّبْعِيَّ وَالْمَازِنِيَّ وَالْجَرْمِيَّ فِي إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ السِّتَةِ . وَانظُرْ أَيْضاً : ابْنُ يَعِيشَ ١ / ٢ .

قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

رُحْتُ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا      وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

وقال<sup>(٢)</sup> :

سِوَى أَيْكَ الْأَدْنَى فَإِنَّ مُحَمَّدًا      عَلَا كُلَّ شَيْءٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ

وقد أبدلوا من لام « حم » في الإفراد همزةً فقالوا : حمّ .

وقد استعملوها في الأحوال الثلاث بالألف ، قالوا :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا      قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا<sup>(٣)</sup>

وجاء في المثل : « مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ » .<sup>(٤)</sup>

---

١ - هو الأقيشر الأسدي ، ونُسب أيضاً إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه المطبوع .

و البيت من شواهد سيبويه ٤ / ٢٠٣ . وانظر أيضاً : الخصائص ١ / ٧٤ ، ٣ / ٩٥ وابن يعيش ١ / ٤٨ والخزانة ٤ / ٤٨٤ .

و كان الأقيشر قد سكر فبدت عورته ، فضحكت منه امرأته ، فقال ثلاثة أبيات ثالثها البيت المستشهد به . وفي رجليك ما فيهما : يريد أن فيهما اضطراباً واختلافاً . المنزر : الإزار .

٢ - لم أقف على هذا القائل .

و البيت من شواهد ابن جنى في الخصائص ١ / ٣٣٩ . وانظر أيضاً : اللسان ( أبي ) .

٣ - البيتان من مشطور الرجز لأبي النجم . وانظر : الإنصاف ١٨ و ابن يعيش ١ / ٥٣ و ٣ / ١٢٩ والرحمغ ١ / ١٢٨ و الخزانة ٧ / ٤٥٥ و شرح شواهد المغنى ١ / ١٩٣ .

٤ - هكذا روي المثل في كتب النحو ، ولم أعر عليه في كتب الأمثال إلا برواية « أخوك » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وانظر : الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٧١ ، و بهامش الكتاب مزيد من تخريج المثل ، فانظره هناك إن شئت . و هو يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه .

ومنهم من يردُّ اللَّامَ في حالِ الإِضافةِ إلى النَّفسِ فيقولُ : هذا  
أبيُّ، وأنشدوا :

فلا و أبي لا أنساك حتى ينسى الواله الصب الحنينا (١)

القِسْمُ الثَّانِي : يكونُ محذوفَ اللَّامِ في حالِ الإِفرادِ و الإِضافةِ ، إلا أنَّ ١١ / ب  
إِعرابه مع الإِفرادِ بالحركات ، ومع الإِضافةِ بالحروف ، وهو «فوك» ، وعوضه  
في الإِفرادِ من عينه التي هي «واو» ميماً ؛ لأنَّها لو تُركتْ لَحذفتُ التَّنوينُ ، كما  
حذف ياء «قاضي» ، وألف «عصاً» ، فكانتُ الكلمةُ تبقى على حرفٍ واحدٍ ، وهو  
غير موجودٍ في المعربات ، فقالوا : فمٌ ، وقد جمعَ الشاعرُ بينهما فقال (٢) :  
هُمَا نَفْتًا فِي فَمُوئِهِمَا عَلَى النَّايِجِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامٍ (٣)  
وقد استعملها في الإِفرادِ بغيرِ عوضٍ ، قال (٣) :  
خالط من سلمى خياشيم وفا

١ - لم أقف على قائله . وقدور عرضاً في شرح شواهد المغنى ٧ / ٣١ .

٢ - الفرزدق . انظر : ديوانه ٧٧١ ((ط الصاوي ١٣٥٤) .

و هو من شواهد سيبويه ٣ / ٣٦٥ ، ٦٢٢ . و انظر أيضاً : المقتضب ٣ / ١٥٨ والخصائص ١ / ١٧٠  
و ٣ / ١٤٧ و التبصرة ٣٥٦ ، ٨٦١ و الخزانة ٤ / ٤٦٠ و ٧ / ٤٧٦ و شرح شواهد الشافية ١١٥  
و اللسان ( فوه ) . قال البغدادي في الخزانة : إن الضمير ( هما ) لإبليس و ابنه ، بدليل البيت  
السابق ، و هو :

و إن ابن إبليس و إبليس ألبنا لهم بعذاب الناس كُسلُ غلام

ألبنا : سقيا اللبن . نفتا : ألقيا . الرجام : المدافعة ، من المراجعة بمعنى المراماة بالحجارة .

٣ - العجاج . انظر : ديوانه ٤٩٢ .

و هو من شواهد ابن يعيش ٦ / ٩٨ . و انظر أيضاً : الخزانة ٣ / ٤٤٢ ، ٤٤٤ و الهمع ١ / ١٣١  
و اللسان ( نو ) . و فاعل خالط في بيت سابق على الشاهد ، يقول : إن ريقها عذب بسبب عقار  
خالط خياشيمها وفاها .

وَسَأَلَ عِيسَى <sup>(١)</sup> بِنُ عُمَرَ ذَا الرُّمَّةِ : هل يقولون : هذا فُو ، فقال : بلُ يقولون : « قَبَّحَ اللَّهُ ذَا فَا » ، وهى عَرَبِيَّةٌ ، و الأوَّلَى أَنْ لَا تُسْتَعْمَلَ « فَم » فى الإضافة ، و لا يُسْتَعْمَلُ فُو فى الإفراد .

القِسْمُ الثالثُ : « ذُو » ، و لا تُسْتَعْمَلُ إِلا مضافَةً ، لأنَّهم إنما جاؤا بها تَوْصِيلاً إِلَى وَصْفِ الأَسْمَاءِ بِأَسْمَاءٍ مِثْلِهَا غيرِ جاريةٍ على الأفعال ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذى مَالٍ ، و ذى دارٍ ، و ذى قيامٍ ، و لا تُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ عند سيبويه <sup>(٢)</sup> ، فلا تقول : مررتُ بِرَجُلٍ ذيك ، و ذيه ، و أَجَازَهُ المَبْرَدُ <sup>(٣)</sup> ، و حكاها فى الشَّعْرُ مجموعاً ، قال كعبُ بن زُهَيْرٍ <sup>(٤)</sup> :

صَبَّحَنَ الخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ      أبارَ ذوى أرومَتِها ذُوهاً

١ - فى اللسان ( نو ) : « و قال الأصمعيُّ : قال بشرُّ بن عمر : قلتُ لذى الرُّمَّةِ : أرايتَ قوله :

خالط من سلمى خياشيم وفا ؟!

قال : إننا لنقولها فى كلامنا : قَبَّحَ اللَّهُ ذَا فَا ... » ، و ما فى اللسان موجود بنصه فى تهذيب الأزهري ١٥ / ٤١ ، فلعل ما فى التهذيب و اللسان تصحيف ، لأن عيسى بن عمر كان يسأئلُ ذَا الرمة عن أمور فى اللغة . انظر ص ٢٠ من مقدمة محقق ديوانه . أما بشر بن عمر فلم يعرف عنه أنه كان من علماء اللغة أو من رواتها .

٢ - الكتاب ٣ / ٤١١ - ٤١٢ .

٣ - لم أقف على هذا الرأى للمبرد ، كما لم أعرث على بيت كعب بن زهير فى أى كتاب من كتب المبرد المطبوعة ، و الذى فى المقتضب يُفيد موافقة المبرد لسيبويه فى أن «ذو» لا تُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ ، ففى المقتضب ٣ / ١٢٠ : « فإن أخبرت عن ( المال ) لم يجز فى فى اللفظ ، لأن قولك : ( ذو ) لا يُضَافُ إِلَى المُضْمَرِ . تقول : هذا ذو مال ، و لا تقول : المال هذا ذوهُ .

٤ - ديوانه ٢١٢ . وهو من شواهد أبي على الفارسي فى الشعر ٤٢٣ . وانظر أيضاً : ابن يعيش ٨ / ٥٣ و الهمع ٤ / ٢٤ . أبار : أهلك . الأرومة : الأصل .

وَأَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُوهُ (١)

و منه قول النَّاسِ : « صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَ ذُوِيهِ » .  
و هذا جَمِيعُهُ لم يَرِدْ إِلَّا مَجْمُوعاً ، و قد جَاءَ فِي الشُّعْرِ غَيْرَ مِضَافٍ  
قالَ (٢) :

فلا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ و لكنِّي أُرِيدُ بِهِ الذُّوِينَ

و لـ « ذِي » كَلَامٌ يُخَصُّهَا غَيْرَ هَذَا ، يَجِيءُ فِي بَابِ الْمُوصُولَاتِ (٣) .

فَأَمَّا أَوْزَانُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّ « أَباً » و « أَخاً » و « حَمّاً » و « هَنّاً »  
أَوْزَانُهَا « فَعْلٌ » مَفْتُوحُ الْعَيْنِ ، نَحْوُ : « أَبَوٌ » و « أَخَوٌ » و « حَمَوٌ » و « هَنَوٌ » ، فَحُذِفَتْ  
لَامَاتُهَا ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ : أَبَوَانِ و أَخَوَانِ و حَمَوَانِ و هَنَوَانِ . و فِي الْجُمُعِ :  
أَبَاءٌ و أَخَاءٌ و أَحْمَاءٌ و هَنَوَاتٌ .

و أَمَّا فَمٌ : فَأَصْلُهُ « فَوَهُ » سَاكِنُ الْعَيْنِ ؛ لِقَوْلِهِمْ : أَفَوَاهُ ، و فَوِيهِ و  
تَفَوَّهْتُ ، و إِنَّمَا جُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ ، وَهُوَ سَاكِنُ الْعَيْنِ ، لِأَنَّ الْمَعْتَلَّ الْعَيْنِ يُجْمَعُ  
كَذَلِكَ نَحْوُ : بَيْتٍ و أَبْيَاتٍ ، و سَوَاطٍ و أَسْوَاطٍ ، فَحُذِفَتْ لَامُهُ اعْتِبَاباً ، ثُمَّ حُذِفَتْ  
عَيْنُهُ ، و عُوِضَ مِنْهَا « مِيماً » كَمَا سَبَقَ .

و أَمَّا ذُو : فَأَصْلُهُ « ذَوِيٌّ » مِثْلُ « نَوِيٌّ » ، و وَزْنُهُ فَعْلٌ بِالْفَتْحِ ، فَكَانَ لَامُهُ  
يَاءً ، و مِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُهَا وَأَوَّاً .

١ - و تخريجه كتخريج سابقه . (انظر هامش ٤ ص ٢٦) بالإضافة إلى اللسان (ذو) و هو شاهد على  
إضافة « ذو » إلى مضممر مع جمعه .

٢ - هو الكميت . انظر : ديوانه ٢ / ١٠٩ .

والببيت من شواهد سيبويه ٢ / ٢٨٢ . وانظر أيضاً : الخزانة ١ / ١٣٩ و ٤ / ٩٦ و ٨ / ٥٧ ، الهمع

٤ / ٢٨٥ . الأسفلين : جمع أسفل ، والذوين : جمع « ذو » وأراد به أنواء اليمن ، أي ملوكهم .

والشاعر يهجو اليمن تعصباً لمضر . ٣ - ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ :

٣ - ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ .



و متى أضفت هذه الأسماء إلى نفسك ، حذفت لاماتها في الأحوال  
الثلاث ، ما عدا « ذَا » ، تقول : هذا أبى ، وأخى ، وحمى ، وهنى ساكنة  
الياء ، و « فى » مشددة ، وحكى المبرد (١) : أبى وأخى مشدداً .  
فأما ذو : فلا تضاف إلى الضمير ، كما سبق ، و من أجاز ذلك قال :  
ذى مثل فى .

الرديف لهذه الأضرُب : الهمزة ، و العادة جارية أن يذكر عقيب الأسماء  
المعتلة ما كانت الهمزة له حرف إعراب ؛ لنوع من المشابهة بينها وبين حروف  
العلة ، و إن كان القياس يقتضى أن لا يذكر معها ؛ لأنها جارية مجرى الحرف  
الصحيح ، و هى إذا كانت حرف إعراب ، على ضربين :  
أحدهما : أن يكون قبلها ألف ، و تسمى الكلمة ممدودة ، نحو : كساء ،  
و رداء ، و حرباء ، و قرأ ، و حمراء ، و هو على ضربين : مقيس ، و مسموع ،  
و سنفرد لهما باباً فى القطب الثانى (٢) .

و الثانى : ألا يكون قبل الهمزة ألف ، و تسمى الكلمة مهموزة ، نحو :  
قارى و بارى ، و منشى ، و مبتدى .

و هذان الضربان جريان مجرى الصحيح فى تحمل أوجه الإعراب  
تقول : هذا كساء ، و حمراء ، و قارى ، و رأيت كساء و حمراء و قارئاً ، و مررت  
بكساء و حمراء و قارئاً .

فإن كان قبل الهمزة واو ، أو ياء ، نحو : مشنوء ، و بدى (٣) ، فالقياس  
أن يسميا ممدو دين ، و يجرى عليهما الإعراب .

١ - لم أقف ما حكاه المبرد فى المقتضب . و قد نقل ذلك عن المبرد ابن يعيش فى شرح المنصل ٣ /

٣٦ ، ٣٧ .

٢ - ص ٦٩ .

٣ - البدي : الأمر البديع ، والبئر التى حفرت فى الإسلام .

## الفصلُ الثاني : فى المعرَب من الأفعال

و فيه فرعان

ب / ١٢

الفرع الأول: فى تعريفه ، و هو نوعان :

النوع الأول : الفعل المضارع ، إذا لم يوجد فيه مانع من نونى التوكيد و نون جماعة النساء ، فإنه يكون معها مبنياً ، و إنما استحق الإعراب لمشابهته الأسماء من وجوه .

منها : أنه يعم زمانى الحاضر و المستقبل بصيغته ، فإذا دخلته السين أو سوف ، اختص بالمستقبل ، فأشبهه الاسم فى عمومه و خصوصه ، مع عدم لام التعريف و وجودها ، نحو : يقوم و سيقوم ، و رجل و الرجل .  
منها : كونه على حركة اسم الفاعل نحو : يضرب و ضارب ، و ينطلق و منطلق ، و يستخرج و مستخرج .

و منها : دخول لام الابتداء المختصة بالأسماء عليه ، نحو قولك : إن زيدا ليقوم ، و إن زيدا قائم ، و فيه نظر<sup>(١)</sup> ، و الأصل الأول ، فأعطى لهذه المشابهة بعض الإعراب ، و إن كان فى الأصل مستغنياً عنه ، ألا ترى أن تغير آخره لا يوجب له زوال معنى و حدوث غيره كالاسم ؛ لأنه فى حال الرفع والنصب و الجزم يدل دلالة واحدة على الحدث و الزمن المختص ؛ فلهذا كان إعرابه فرعاً .

١ - خلاصة هذا النظر : أن سيبويه و الفارسي و الصيمرى هم القائلون بأن دخول لام الابتداء على المضارع من وجوه شبيهه بالاسم ، و أن فى هذه اللام خلافاً :  
فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً . و ذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين ، بل هو مبهم فيهما على ما كان ، و استدل على ذلك بقوله تعالى : « و إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة »؛ فلو كانت اللام تقصره على الحال كان محالاً ، وانظر : التبصرة ٧٧ وابن يعيش ٢٦/٩ .

وَيَلْزَمُ أَوَّلَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ الَّتِي هِيَ: الْهَمْزَةُ، وَالنُّونُ  
وَالتَّاءُ، وَالْيَاءُ، فَالْهَمْزَةُ لِلْمَتَكِّمِ، نَحْوُ: أَقُومُ، وَ أَقْعُدُ، وَ أَنْطَلِقُ، وَ اسْتَخْرَجُ  
وَالنُّونُ لِلْمَتَكِّمِ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ، نَحْوُ: نَقُومُ، وَ نَنْطَلِقُ، وَ نَسْتَخْرَجُ  
وَاللْمَتَكِّمِ الْعَظِيمِ فِي نَفْسِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا  
الْمَصِيرُ﴾ (١) وَ التَّاءُ لِلْمَخَاطَبِ: الذِّكْرُ وَ الْأُنثَى، نَحْوُ: تَقُومُ وَ تَقُومِينَ،  
وَ تَنْطَلِقُ وَ تَنْطَلِقِينَ، وَ لِلْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ، نَحْوُ: تَقُومُ هِيَ، وَ الْيَاءُ لِلْمَذَكَّرِ الْغَائِبِ،  
نَحْوُ: يَقُومُ هُوَ، وَ لِلْمُؤَنَّثَاتِ الْغَائِبَاتِ، نَحْوُ: هُنَّ يَضْرِبْنَ.

وَ إِنَّمَا خُصَّتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِالزِّيَادَةِ، لِأَنَّ أَوْلَى مَا زِيدَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَ اللَّيْنِ  
وَلَمْ يُمْكَنْ زِيَادَةُ الْأَلْفِ، لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ أَبَدًا، وَ السَّاكِنُ لَا يَبْتَدَأُ بِهِ، فَابْتَدَلُوا مِنْهَا  
الْهَمْزَةَ؛ لِشَبَاهَتِهَا لَهَا مَخْرَجًا وَ زِيَادَةً، وَ أَمَّا الْوَاوُ فَلَوْ زِيدَتْ لاجْتَمَعَتْ مَعَ ١٣/أ  
فِعْلٍ فَأَوْهُ «وَأَوْ»، وَ قَدْ يُعْطَفُ بَوَاوٍ فَيَقْبُحُ النُّطْقُ بِهِ؛ فَعَوَّضُوا مِنْهَا التَّاءَ؛  
لِمَشَابَهَتِهَا لَهَا زِيَادَةً، وَ قُرْبَ مَخْرَجِ، وَ كَمَا قَالُوا: تَاللَّهِ (٢)، وَ تُرَاثُ، وَ أَمَّا  
الْيَاءُ، فَلَمْ يُوْجَدْ فِيهَا مَانِعٌ، فَزِيدَتْ، وَبَقِيَ مَعَهُمْ مَعْنَى آخَرٌ، وَهُوَ الْجَمْعُ، فَجَعَلُوا  
النُّونَ لَهُ عِلْمَةً؛ لِشَبَاهَتِهَا حُرُوفَ الْعِلَّةِ زِيَادَةً، وَ حَذْفًا، وَ بَدَلًا.

وَ هَذِهِ الْحُرُوفُ لَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ: حَالَتَانِ مُطْرِدَتَانِ، وَ أُخْرَى شَادَّةٌ:

فَالأُولَى: أَنْ تَكُونَ مَضْمُومَةً أَبَدًا فِي كُلِّ فِعْلٍ مَاضِيَةٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ

نَحْوُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وَ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ.

وَ الثَّانِيَةُ: أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً أَبَدًا فِي كُلِّ فِعْلٍ، مَاضِيَةٍ عَلَى غَيْرِ أَرْبَعَةِ

أَحْرَفٍ، نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَ انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، وَ اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ.

١- ٤٣/ق.

٢- يعنى: و لأن الواو أبدلت تاء فى القسم، حيث إن الأصل: و الله، و أبدلت الواو تاء أيضاً فى: تراث؟ إذا إن الأصل: وراث، لأنه من وراث.

و التَّالِثَةُ : هو أَنْ تُكْسَرَ الهمزة و النون و التاء ، فى كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، عَيْنُ ماضيه مَكْسُورَةٌ ، وفيما زاد على الأربعة ، مَمَافى أوله همزة ، نحو : عِلْمٌ وَاسْتَخْرَجَ تَقُولُ فيه : اَعْلَمْ وَ نَعْلَمْ ، وَنِسْتَخْرِجُ ، وَ هِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ <sup>(١)</sup> وَأَسَدٌ وَقَيْسٌ وَرَبِيعَةٌ .

النوعُ الثَّانِي : فِعْلُ الأَمْرِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ ، وَ يَكُونُ لِلْمَتَكَلِّمِ الغَائِبِ مُطْرِدًا ، وَ لِلْمَخَاطَبِ شَاذًا ، تَقُولُ فِي المَتَكَلِّمِ : لِأَقْمِ وَ لِأَضْرِبْ زَيْدًا ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَ لَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وَ تَقُولُ فِي الغَائِبِ لِيقْمُ زَيْدًا ، وَ لِيضْرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا وَ تَقُولُ فِي المَخَاطَبِ : لِتَضْرِبْ زَيْدًا وَ لِتَقْمِ ، وَ عَلَيْهِ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَتَنَّاكُمُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وَ تُنْسَبُ هَذِهِ القِرَاءَةُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ ، وَ لَمْ تَجِئْ فِي السَّبْعَةِ <sup>(٤)</sup> .

وَ نَحَاةُ البَصْرَةِ يَخُصُّونَ هَذَا النوعَ بِالإِعْرَابِ ، وَ مَا عَدَاهُ مِنْ أَفْعَالٍ فَهُوَ مَبْنِيٌّ .

وَ أَمَّا نَحَاةُ الكُوفَةِ <sup>(٥)</sup> فَيَجْعَلُونَ جَمِيعَ أَفْعَالِ الأَمْرِ مُعْرَبَةً وَ يَقْدِرُونَ لَامَ الأَمْرِ مُضْمَرَةً عَامِلَةً لِلجَزْمِ .

فَأَمَّا الأَمْرُ لِلْمَخَاطَبِ ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ مِنَ الفِعْلِ المَضَارِعَ حُرُوفَ المَضَارِعَةِ فَإِنْ كَانَ الَّذِي بَعْدَهَا سَاكِنًا جِئْتَ بِهِمزة الوصل ؛ تَوَصُّلاً إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ تَقُولُ فِي ، يَضْرِبُ وَ يَنْطَلِقُ وَ يَسْتَخْرِجُ : اضْرِبْ وَ انْطَلِقْ وَ اسْتَخْرِجْ ، وَ إِنْ

١ - انظر سيبويه ٤ / ١١٠ - ١١٢ و معانى القرآن للأخفش ٣٧٩ و الأصول ٣ / ١٥٧ .

٢ - ١٢ / العنكبوت .

٣ - ٥٨ / يونس .

٤ - وهى قراءة عثمان بن عفان ، وأبى و أنس والحسن و أبى رجا بن هرمرز . و ابن سيرين وأبى جعفر المدنى و السلمى و قتادة و الجدرى و الأعمش و غيرهم ، و رويت عن النبى صلى الله عليه وسلم .

انظر: المحتسب ١ / ٣١٣ و البحر المحيط ٥ / ١٧٢ و النشر ٢ / ٢٨٥ و إتحاف فضلاء البشر ٣٠٠ .

٥ - انظر الإنصاف ٥٢٤ .

كَانَ مُتَحَرِّكًا ، نَطَقَتْ بِمَا بَقِيَ وَ لَمْ تَزِدْ شَيْئًا ، تَقُولُ فِي يَضَعُ ، وَ يُدْحَرِجُ ١٣ / ب  
وَيُضَارِبُ : ضَعُ ، وَ دَحْرَجُ ، وَ ضَارِبُ ، فَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ أَعَدَّتْهَا  
فِي الْأَمْرِ ، نَحْوُ : أَكْرِمُ وَ أَحْسِنُ .

### الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَنْوَاعِهِ ، وَهِيَ نَوْعَانُ :

النَّوعُ الْأَوَّلُ : فِي الْأَصْلِيِّ . الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بَعْضُ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ ، فَإِذَا  
ذَكَرْنَا أَقْسَامَهَا دَخَلَ تَحْتَهَا ، فَنَقُولُ : الْفِعْلُ يَنْقَسِمُ إِلَى : مَاضٍ ، وَمُسْتَقْبَلٍ  
وَبَعْضُهُمْ يُثَبِّتُ الْحَاضِرَ قِسْمًا ثَالِثًا .

فَالْمَاضِي : مَا قُرِنَ بِهِ الزَّمَانُ الْمَاضِي قَلَّتْ حُرُوفُهُ أَوْ كَثُرَتْ ، نَحْوُ : قَامَ  
وَدْحَرَجَ وَانْطَلَقَ ، وَاسْتَخْرَجَ ، تَقُولُ : قَامَ أَمْسَ وَانْطَلَقَ عَامَ أَوَّلِ .  
وَالْحَاضِرُ : مَا قُرِنَ بِهِ الْحَاضِرُ مِنَ الْأَزْمَنَةِ ، نَحْوُ : هُوَ يَقُومُ الْآنَ وَيَنْطَلِقُ  
السَّاعَةَ .

وَالْمُسْتَقْبَلُ : مَا قُرِنَ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَزْمَنَةِ ، نَحْوُ : هُوَ يَضْرِبُ غَدًا  
وَيَسْتَخْرَجُ بَعْدَ غَدٍ ، وَهَذَا اللَّفْظُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْحَالُ وَالْأَسْتِقْبَالُ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ  
يَجْعَلُهُ أَصْلًا فِي الْحَالِ ، فَرَعًا فِي الْأَسْتِقْبَالِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْكِسُ ذَلِكَ ، وَهِيَ عَلَى  
أَرْبَعَةِ أَضْرَابٍ :

الأوَّلُ : مَاضٍ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَرِينَةٌ تَنْقُلُهُ ؛ فَإِنْ  
صَيَّغَتْهُ مَوْضُوعَةً - فِي الْأَصْلِ - لِلزَّمَنِ الْمَاضِي ، وَمَعْنَاهَا : وَقُوعُ الْحَدِثِ فِيهِ  
نَحْوَ قَامَ وَقَعَدَ .

الثَّانِي : مَاضٍ فِي اللَّفْظِ مُسْتَقْبَلٌ فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ دَخَلَ  
عَلَيْهِ حَرْفُ الشَّرْطِ ، نَحْوُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ ، وَقَامَ لَفْظُهُ مَاضٍ ، وَقَدْ جَعَلَهُ  
حَرْفُ الشَّرْطِ مُسْتَقْبَلًا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ غَدًا قُمْتُ .

الثَّالِثُ : مُسْتَقْبَلٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، نَحْوُ : يَضْرِبُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ

قَرِينَهُ تَنْقُلُهُ ؛ فَإِنَّ صِيغَتَهُ مَوْضُوعُهُ فِي الْأَصْلِ لِلزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَمَعْنَاهَا : وَقُوعُ  
الْحَدَثِ فِيهِ .

الرَّابِعُ : مُسْتَقْبَلٌ فِي اللفظِ ماضٍ فِي المعنى ، وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ  
اِقْتَرَنَ بِهِ حَرْفُ الْجَزْمِ ، نَحْوُ : لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ ، فَحَرْفُ الْجَزْمِ جَعَلَ "يَخْرُجُ"  
مَاضِيَّ المعنى ، تَقْدِيرُهُ : لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أَمْسٍ ؛ فَلِلْمَاضِي إِذَا صِيغَةُ تَخْصُّهُ  
وَهِيَ <sup>(١)</sup> "ضَرَبَ" إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَرِينَةٌ ، وَلِلْمُسْتَقْبَلِ / صِيغَةُ تَخْصُّهُ وَهِيَ : ١٤ / أ  
الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، وَلَيْسَ لِلْحَاضِرِ صِيغَةُ تَخْصُّهُ .

النُّوعُ الثَّانِي : فِي الْفَرْعِيِّ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : صَحِيحٌ ، وَمُعْتَلٌّ  
كَالاسْمِ :

فَالصَّحِيحُ : يُعْرَبُ بِوُجُوهِ إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ ؛ رَفْعًا ، وَنَصْبًا ، وَجَزْمًا ، نَحْوُ :  
هُوَ يَضْرِبُ ، وَلَنْ يَضْرِبَ ، وَلَمْ يَضْرِبْ .

فَالرَّفْعُ عَامِلُهُ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ : وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ ، نَظِيرَ الْمَبْتَدَأِ أَوْ خَبْرِهِ  
كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمَبْتَدَأِ مِنْ مِظَانِ صِحَّةِ وَقُوعِ الْأَسْمَاءِ  
وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : يَضْرِبُ الزَيْدَانِ ؛ لِأَنَّهُ مَنْ ابْتَدَأَ بِكَلَامٍ لَمْ يَلْزِمَهُ أَنْ يَبْتَدِيَ بِاسْمٍ  
أَوْ فِعْلٍ ، بَلْ مُبْتَدَأُ كَلَامِهِ مَوْضِعُ خَبْرِهِ فِي أَيِّهِمَا أَرَادَ . وَمَتَى وَقَعَ الْفِعْلُ  
الْمِضَارِعُ فِي مَوْضِعٍ لَا تَقَعُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ ، لَمْ يَجْزُ رَفْعُهُ ، نَحْوُ : لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ ؛  
لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : لَمْ زَيْدٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَطَفِقَ يَأْكُلُ ، وَجَعَلَ يَضْرِبُ

١ - فِي الْأَصْلِ : وَهُوَ .

فالأصلُ فيه : أن يكونَ الحَبْرُ اسْمًا ، فعدَ لوا عنه ، وقد استعملوه في قوله (١) :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيُّبَا

وَأَمَّا النَّصْبُ وَالْجَزْمُ فَعَامِلُهُمَا لَفْظِيٌّ ، نحو "لَنْ" و "لَمْ" .

وَأَمَّا الْمَعْتَلُّ فَهُوَ : كُلُّ فِعْلٍ حَرَفٌ إِعْرَابِيهِ أَلْفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ نحو : يَسْعَى

وَيَغْزُو ، وَيَرْمِي ؛ وهذه الأحرَفُ الثَّلَاثَةُ تَكُونُ فِي الرَّفْعِ سَاكِنَةً ، وفي الجَزْمِ

مَحذُوفَةً ؛ وفي النَّصْبِ تُفْتَحُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وتَبْقَى الْأَلْفُ عَلَى سَكُونِهَا ، تقول :

هُوَ يَسْعَى وَيَغْزُو وَيَرْمِي ، وَلَمْ يَسْعَ وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَنْ يَسْعَى وَلَنْ يَغْزُو وَلَنْ

يَرْمِي .

فَإِنْ تَنَبَّتَ الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ ، مُذَكَّرًا أَوْ مَوْثِقًا ، أَوْ جَمَعْتَهُ مُذَكَّرًا

أَوْ أَفْرَدْتَهُ مَوْثِقًا ؛ صَحِيحًا وَمُعْتَلًا - وهو خَمْسَةٌ أَمْثَلَةٌ : يَضْرِبَانِ ، وَتَضْرِبَانِ

وَتَضْرِبُونَ ، وَيَضْرِبُونَ ، وَنَضْرِبِينَ - كانَ رَفْعُ هَذَا الْقَبِيلِ بِإِثْبَاتِ " النون "

وَنَصْبِهِ وَجَزْمِهِ بِحَذْفِهَا ؛ تقولُ : أَنْتُمْ تَضْرِبَانِ وَتَرْمِيَانِ ، وَلَنْ تَضْرِبَا وَلَنْ

تَرْمِيَا ، وَلَمْ تَضْرِبَا وَلَمْ تَرْمِيَا ، وَأَنْتُمْ تَضْرِبُونَ وَتَرْمُونَ ، وَلَنْ تَضْرِبُوا وَلَنْ تَرْمُوا

١ - هو تَأْبَطُ شَرًّا .

وهذا هو صدر البيت ، وعجزه :

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وهو من شواهد الأنباري في الإنصاف ٥٥٤ وانظر أيضا: ابن يعيش ١٣/٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ والهمع

١٤١/٢ والخزانة ٣٧٤/٨ و ٣٤٧/٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٣ . والمعنى : رجعتُ إلى قبيلتي

"فهم" وكدتُ لا أرجع ؛ لأنني أوشكتُ على التلف . ويجوز أن يكون المعنى : ولم أك راجعا في

تقديرهم . تصفير : تتأسف وتحنن على إفلاتي منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا عليّ .

ولم تَضْرِبُوا ولم تَرْمُوا ، وَأَنْتَ تَضْرِبِينَ وَتَرْمِينَ ، وَلَنْ تَضْرِبِي وَلَنْ تَرْمِي وَلَمْ  
تَضْرِبِي وَلَمْ تَرْمِي .

وهذه الأفعال الخمسة مُعْرَبَةٌ ، وليس لها حرفُ إعرابٍ ، والنونُ فيها بدلٌ  
من ضمَّة. الفعل ، التي هي علامةُ الرَّفْعِ .



## الباب الثالث

### من القطب الأول : فى المبنى

١٤ / ب

كُلُّ شَيْئَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ ، إِذَا عُرِّفَ أَحَدُهُمَا عُرْفَ الْآخَرِ ، وَلَمَّا عُرِّفَ الْمَعْرَبُ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يُعْرَفَ الْمَبْنِيُّ ، لَكِنْ الْعَادَةُ جَارِيَةٌ أَنْ يُذَكَرَ ؛ زِيَادَةً فِي الْبَيَانِ ، وَلِأَنَّ لَهُ أَحْكَامًا تَفْتَقِرُ إِلَى شَرْحٍ ، فَنَقُولُ : الْمَبْنِيَّاتُ كَثِيرَةٌ ، وَحَدُّهَا : مَا لَزِمَ آخِرُهُ إِحْدَى الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ ، وَالسُّكُونِ ، وَيَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ : أَصْلًا وَفُرْعًا ، فَلْنَذْكُرْهُمَا فِي فَصْلَيْنِ .

### الفصل الأول : فى الأصلي ، وهو نوعان

**النوع الأول :** الحروفُ جميعها ، مفردُها ومركبُها ، وعاملُها وغيرُ عاملِها ، لاحظْ لها فى الإعرابِ ؛ لغناها عنه ؛ فإنَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنْهَا مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى خُصَّ بِهِ ، إِلَّا أَنْ تُنْقَلَ ، فَتُسَمَّى بِهَا فَتُعْرَبَ إِعْرَابَ الْأَسْمَاءِ ؛ فَمَا كَانَ مِنْهَا آخِرُهُ مَعْتَلًا زِيدَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ جِنْسِهِ ، وَمَا كَانَ صَاحِبًا لَمْ يُزِدْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، تَقُولُ : هَذَا بَاءٌ ، وَهَلٌ ، وَلَيْتٌ ، وَلَعَلُّ ، وَمَاءٌ ، وَفِيٌّ ، وَلَوْ .

**النوع الثانى :** بعضُ الأفعالِ ؛ للعلَّةِ المذكورةِ فى الحروفِ ؛ ولعدمِ مُشَابَهَةِ الْأَسْمَاءِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ :

**الأول :** أَلْفَعَلَ الْمَاضِي عَلَى اخْتِلَافِ أُبْنِيَّتِهِ ، نَحَوَ ، ضَرَبَ ، وَضَارَبَ ، وَتَضَارَبَ ، وَضُرِبَ .

**الثانى :** فَعَلُ الْأَمْرِ الْعَارِي مِنَ اللَّامِ فى جَمِيعِ أُبْنِيَّةِ الْفِعْلِ ، نَحَوَ : اضْرِبْ وَقُمْ ، وَانْطَلِقْ ، وَدَحْرِجْ ، وَاسْتَخْرِجْ .

**الثالث :** الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمُتَّصِلُ بِهِ نُونًا التَّوَكِيدِ ، وَنُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ، نَحَوَ : هَلْ تَضْرِبِينَ ، وَتَضْرِبِينَ ، وَهَنْ يَضْرِبِينَ .

فأما نونا التوكيد : فلهما بابٌ <sup>(١)</sup> يُذكران فيه .

وأما نون جماعة النساء ، فإنها أبدأً مفتوحة ساكن ما قبلها  
لايحذفها <sup>(٢)</sup> عامل ؛ تقول : هُنَّ يَضْرِبْنَ ويرْمِينَ ، وَلَنْ يَضْرِبْنَ وَلَنْ يَرْمِينَ ، ولم  
يَضْرِبْنَ ولم يَرْمِينَ ؛ وهذه النون قد جعلها قومٌ للعدد القليل من <sup>(٣)</sup> المونث ،  
وأطلقها آخرون <sup>(٤)</sup> على القليل والكثير ، وكأنه الأشبهُ والأكثرُ في النظم والنثر . ١٥/أ

### الفصلُ الثاني : في الفرعي

وهو الأسماءُ : إذ قد بينا أن الإعرابَ فيها أصلٌ ، فيكونُ البناءُ فيها  
فرعاً لعوارضٍ أوجبت له ذلك ، وهي مُشابهةُ الحرفِ ، وتضمنُ معناه ، والوقوعُ  
موقعه ، وقد ذكرنا ذلك في الباب الثاني <sup>(٥)</sup> .

والمبنى من الأسماء على ضربين .

ضربٌ استحكَم في شبه الحرف ؛ فلم يزلْ عنه ، نحو : أين وكيف .  
وضربٌ اعترض له البناء ؛ فلم يُوغَل فيه ، كالمنادى المفرد المقصود ، نحو : يا  
زيدُ .

ولا تخلو الأسماءُ المبنيةُ : أن تكون مفردةً ، أو مركبةً .

أما المفردةُ : فسبعةُ أنواعٍ وهي : المضمراتُ ، وأسماءُ الإشارةِ .  
والموصلات ، وأسماءُ الأفعالِ ، والكنائياتُ ، وبعضُ الظروفِ التي لم تتمكنُ ،

١ - ٦٩٥/١

٢ - لأنها ضميرٌ كالواو في : "يضربون" والألف في "يضربان" ؛ فكما لا تسقط الواو والألف هناك -  
يعنى في الأفعال الخمسة - كذلك لا تسقطها هنا ، قال تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ  
عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ فأتيت النون ؛ لأنها ضمير ، وليست علامة رفع كالتى في : لم يضربوا ، ولن  
يضربوا ، وانظر : ابن يعيش ٧ / ١٠ .

٣ - نسب الزمخشري ذلك إلى المازنى . انظر : ابن يعيش ١٠٦/٥ .

٤ - انظر : ابن يعيش . الموضع السابق .

٥ - ١٦-١٥/١

والأصواتُ المحكيَّةُ ، نحو : أنتَ ، وهذا ، والذي ، ونزالِ ، وكَمْ ، والآنَ ، وغاقِ .  
وأما المركبةُ : فضربان : مضافٌ ، وغيرُ مضافٍ :  
أما المضافُ : فنوعان :

أحدهما : ما كان أصله الإضافةُ فمِنَعَهَا ، نحو : قَبْلُ وبعْدُ .

والثاني : ما كان مُضافاً إلى الجملة ، نحو : إذْ وإِذَا .

وأما غيرُ المضافِ : فخمسةُ أنواعٍ ؛ اسمٌ بُنيَ مع اسمٍ ، واسمٌ بُنيَ مع فعلٍ ، واسمٌ بُنيَ مع حرفٍ ، واسمٌ بُنيَ مع صوتٍ ، وصوتٌ بُنيَ مع صوتٍ .  
ويلحقُ بهذه الخمسة فعلٌ بُنيَ مع حرفٍ ، وحرفٌ بُنيَ مع حرفٍ ، نحو :  
خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَحَبَّذَا ، وَلَا رَجُلَ ، وَعَمْرَوِيَّ ، وَحَيَّ هَلَا ، وَتَضْرِبَنَّ ، وَهَلَاً ، فهذه الأنواعُ جُملةٌ ما بُنيَ مِنَ الأسماءِ ، ولها أحكامٌ كثيرةٌ ، ومعارفٌ تحتاجُ إلى بيانٍ ، إلا أنَّ منها مالها أبوابٌ مُفردةٌ تردُّ فيها ، وهي : المضممراتُ ، وأسماءُ الإشارةِ ، والموصولاتُ ، وأسماءُ الأفعالِ ، وبعضُ الظروفِ ، والعددِ ، وغير ذلك وتذكرها هنا ما بقيَ منها :

الأوَّلُ : الظروفُ التي لمْ تتمكَّنْ ، نحو : الآنَ ، وأينَ ، وأنى ، وقد أَلْحَقَ ١٥ / ب  
ابنُ السَّرَّاجِ (١) بها مُذٌّ ومُنذٌ ؛ لأنَّهما للزَّمانِ .

أما الآنَ : فَهِيَ الزَّمانُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الحِركَةُ والسَّكونُ ، قَوْلًا (٢) وفِعْلاً

١ - انظر : الأصول ١٣٧/٢٠ .

٢ - في ابن يعيش ١٠٣/٤ : "الآن ظرف من ظروف الزمان ، معناه : الزمن الحاضرُ ، وهو الذي يقع فيه كلامُ المتكلمِ ، الفاصل بين ما مضى وما هو آتٍ ... وفي الهمع ١٨٤/٣ : "وهو اسمٌ للوقت الحاضر جميعه ، كوقت فعل الإنسان حال النطق به ، أو الحاضر بعضه ، نحو : ﴿فمن يستمع الآن﴾ ﴿الآن خفف الله عنكم ..﴾

وَقَدْ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعْرِفَةً<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ لَهَا نَكْرَةٌ، فَلَا يُقَالُ :  
أَنَّ ؛ وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ<sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا أَيْنَ وَأَيْنَى : فَمُتَقَارِبًا الْمَعْنَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَكَانِ ، وَيَرِدُ بَيَانُهُمَا فِي  
بَابِ الْاسْتِفْهَامِ<sup>(٣)</sup> ، وَالشَّرْطِ<sup>(٤)</sup> .

الثَّانِي : الْأَسْمَاءُ الْمُرَكَّبَةُ مِمَّا لَا يَجِيءُ لَهُ بَابٌ ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ .  
ضَرْبٌ يَقْتَضِي تَرْكِيبَهُ أَنْ يَبْنَى الْأَسْمَانِ مَعًا .  
وَضَرْبٌ لَا يَقْتَضِي تَرْكِيبَهُ إِلَّا بِنَاءَ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنْ أَمَّا  
تَضَمَّنَ الْأِسْمُ الثَّانِي مِنْهُ حَرْفٌ ، بُنِيَ شَطْرُهُ بِوَجُودِ عَلْتِي الْبِنَاءِ فِيهِمَا مَعًا .  
أَمَّا الشَّطْرُ الْأَوَّلُ ، فَلَأَنَّهُ تَنْزَلُ مَنْزِلَهُ بَعْضُ الْكَلِمَةِ . وَأَمَّا الثَّانِي ، فَلَأَنَّهُ  
تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ .

وَأَمَّا مَا خَلَا الْأِسْمُ الثَّانِي مِنْهُ مِنْ تَضَمَّنَ الْحَرْفِ ، فَيُبْنَى الْأِسْمُ الْأَوَّلُ ،  
وَيُعْرَبُ الثَّانِي .

فَمِثَالُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ : " وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ " <sup>(٥)</sup> ، وَتَفَرَّقُوا شَعْرًا

١ - هذا هو رأى المبرد وابن السراج ، ووافقهما الزمخشري . انظر : ابن يعيش فى الموضع السابق  
والهمع ٣ . ١٨٥ .

٢ - وذهب بعضهم إلى أنه مُعْرَبٌ ، وَفَتْحَتْهُ إِعْرَابٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَضَعَفَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، وَاخْتَارَ السِّيَوطِيُّ  
الْقَوْلَ بِإِعْرَابِهِ ، انظر : الجمع ٣ / ١٨٦ .

٣ - ٢١٧ / ٢ .

٤ - ٦٢٧ / ١ .

٥ - أَى : وَقَعُوا فِي فَتْنَةٍ وَاجْتِلَاطٍ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَهِيَ اسْمَانِ مُرَكَّبَانِ بِنَاءِ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَالَّذِي أَوْجَبَ  
بِنَاؤَهُمَا : تَقْدِيرُ الْوَاوِ فِيهِمَا . وَحَيْصٌ : مَاخُودٌ مِنْ حَاصٍ يَحْيِصُ إِذَا قَرَّ يُقَالُ : مَا عَنْهُ مَحْيِصٌ أَى  
مَهْرَبٌ : وَيَبِصٌ قَوْلُهُمْ : بَاصٌ يَبِوِصُ ، أَى : فَاتٌ وَسَبَقٌ ؛ فَالْحَيْصُ : التَّأَخُّرُ وَالْمَهْرَبُ ، ، وَالْبِوِصُ :  
التَّقَدُّمُ وَالسَّبَقُ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : حَيْصٌ بَوِصٌ ، بِالْوَاوِ فِي الثَّانِيَةِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَتَبَعُوا الثَّانِي  
الْأَوَّلَ . ابن يعيش ٤ / ١١٥ .

بَغْرَ (١) ، و "شَذَرَ مَذَرَ" (٢) ، و "حَاثَ بَاثَ" (٣) و "خَانَ بَانَ" (٤) و "أَخُولَ  
أَخُولَ" (٥) و "بَيْنَ بَيْنَ" (٦) و "لَقِيْتُهُ كِفَّةً كِفَّةً" (٧) و "هُوَ جَارِي

- ١ - أى : فى كُلِّ وَجْهٍ لَا اجْتِمَاعَ مَعَهُ .. وشغراً: مأخوذ من قولهم: اشتغرت فى البلاد، إذا أبعد فيها أو من شَغَرَ الكلبُ ، إذا رفع رحله ليبول ، فباعدها من الأخرى. وبغر: من بغر النجم، أى سقط وهاج بالمطر أو من البغر، وهو العطش يأخذ الإبل فلا تروى، وربما ماتت.... انظر: ابن يعيش ١١٥/٤-١١٦.
- ٢ - كُتِبَتْ فَوْقَهَا كَلِمَةٌ «مَعاً» ، للإشارة إلى أن الكلمتين وردتا بفتح الفاء وكسرها ، وهما هكذا أيضاً فى اللسان ، أى بالفتح والكسر . ومعنى التركيب : التفرُّق الذى لا اجتماع معه ، ويجوز أن يكون مأخوذاً من الشَذْرُ وهو الذهبُ يُلْقَطُ من المعدن من غير نوب الحجارة، فهو متفرِّقٌ فيه مُتَبَدِّدٌ ، ويجوز أيضاً أن يكون مأخوذاً من الشَذْرُ ، وهو صغار اللؤلؤ ، كأنه لصغره متفرِّقٌ لا يجمع بالنظم . أما مذر : فهو مأخوذ من : مذرت البيضة ، إذا فسدت و أبعدت ، أو من البذر ، وهو الزرعُ ، لأن فيه تفرُّقُ الحَبِّ ، فتكون الميمُ - على هذا - بدلاً من الياء ، ويؤيد ذلك قولهم فيه : شذر بذر ، بالباء على الأصل . انظر: ابن يعيش ١١٩ / ٤ .
- ٣ - فى ابن يعيش ، الموضع السابق : « وقالوا : تركوا البلادَ حيثُ بيثُ ، و حاثَ باثُ ، و حوثَ بوثُ إذا تفرَّقوا ... و هو من استحاث الشيءِ إذا ضاع فى التراب ، ومثله : استباثُ ، و هو البحث عن الشيءِ بعد ضياعه .
- ٤ - فى الأصل : و خَانَ وَ بَانَ ، و فيه لغاتٌ سبع ، ذكرها ابن يعيش فى ١٢٠ / ٤ ، ثم قال : « .. و من قال : خَانَ بَانَ ، ففتحهما ، فإنه ركبهما وجعلهما اسماً واحداً و بناهما على الفتح ، تشبيهاً بـ «خمسة عشر» . و له معان ، منها : أنه ضربٌ من العشب ، و منها . أنه ذباب أزرق يكون فى العشب ، و منها : أنه حكاية صوت الذباب و سمأه به . و انظر ابن يعيش ١٢٠ / ٤ - ١٢٠ .
- ٥ - فى اللسان ( خول ) : « ... و ذهب القومُ أَخُولَ أَخُولَ ، أى : مُتَفَرِّقِينَ واحداً بعد واحد ... قال سيبويه : و يجوز أن يكون أَخُولَ أَخُولَ كَشَغَرَ بَغْرَ ، و أن يكون كَيَوْمَ يَوْمَ ... » .
- ٦ - فى ابن يعيش ١١٧ / ٤ : « ... و قالوا : وقع هذا الأمر بينَ بَيْنَ فَيَبْنُوهُمَا اسماً واحداً ، لأن الأصل بين هذا و بين هذا ، فلما سقطت الواو تخفيفاً ، و النيةُ نيةُ العطف ، بُنِيَ لتضمينه معنى الحرف ، و هو فى موضع الحال أيضاً ، إذ المرادُ يقولهم وقع بينَ بَيْنَ ، أئى : وسطاً ... » .
- ٧ - و فى ابن يعيش ١١٦ / ٤ : « ... و قالوا : لَقِيْتُهُ كِفَّةً كِفَّةً ، إذا فاجأته ، و هما اسمان رُكْبًا اسماً واحداً ، و بُنِيَ على الفتح بناءً خمسة عشرَ ، و الأصل : كِفَّةً مِنْهُ وَ كِفَّةً مَنَى ، و يجوز أن يكون الأصل : كِفَّةً عَلَى كِفَّةٍ ، أو : كِفَّةً عَنْ كِفَّةٍ ، و ذلك أن المتلاقيين إذا تلاقيا ، فقد كَفَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَنْ مَجَاوِزَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ فى وَقْتِ التَّقَائِمِ ، و «كِفَّةً كِفَّةً» مصدران فى موضع الصفة، ومحلها نصبٌ على الحال ، كأنك قلت : لَقِيْتُهُ مُتَكَافِئِينَ ، مثل قولك : لَقِيْتُهُ قَائِمِينَ ... » .

بَيْتَ (١) بَيْتَ " ، و « آتِيكَ صَبَاحَ مَسَاءٍ » و أمثلةٌ مِنْ هَذَا النُّوعِ كَثِيرَةٌ .  
و مثالُ القِسْمِ الثَّانِي قولهم : « ذَهَبُوا أَيَدِي (٢) سَبَا » و « افْعَلْ  
هَذَا بِأَيْدِي (٣) بَدَا » ونحو : مَعْدُ يَكْرَبُ ، وَيُعَلِّبُكَ ، و « قَالِي قَلَا » . ومن هَذَا :  
سَيَبُويَه ، و نَفْطُويَه ، قال ابن السَّرَّاجِ : و منهم من يُضَيِّفُ جَمِيعَ ذَا (٤) .  
و سَيَجِيءُ لَهُ ذِكْرُ فِي بَابِ مَا يَنْصَرِفُ و مَا لَا يَنْصَرِفُ (٥) .

الثالث : الظُّرُوفُ المَقْطُوعَةُ عَنِ الإِضَافَةِ ، وَ هِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :  
أحدهما : الظُّرُوفُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا الغَايَاتِ ، وَ هِيَ : قَبْلُ و بَعْدُ ، وَ فَوْقُ وَ تَحْتُ  
وَأَمَامُ وَ قَدَامُ وَ وِرَاءُ وَ خَلْفُ ، وَ أَسْفَلُ وَ عَلُ ، وَ دُونُ ، وَ أَوَّلُ ، وَ جَمِيعُ هَذِهِ مَبْنِيَّاتٌ

١ - و في ابن يعيش ٤ / ١١٧ : « ... و قالوا : هو جاري بيت بيت ، يُريدون القُرْبَ و التلاصُقَ ..  
و الأصلُ بيتاً لبيت ، أو : بيتاً فبيئاً أو بيئاً إلى بيت ، فحذف الحرف و ضمّن معناه ، فبني لذلك ، و  
هما في موضع الحال ، كائنك قلت : هو جاري مُلاصِقاً ، و العاملُ في الحال : ما في « جاري » من  
معنى الفعل ... » .

٢ - انظر : الأصول ٢ / ١٤٠ .

و في ابن يعيش ٤ / ١٢٣ : « يُقال : ذهبوا أيدي سبَا ، و فيه لغتان : أيدي سبَا ، و أيدي سبَا  
فأيدي : جمع يد ، و هو جمع قلة ... و أيادي : جمع الجمع ، قالوا : أيدٍ و أيادٍ ، و فيه لغتان ،  
إحداهما : أن تُركبهما اسماً واحداً ، و بينهما لتضمّن حرف العطف ، كما فعل بـ « خمسة عشر »  
و بابه . الثانية : أن تُضَيِّفَ الأوَّلَ إلى الثاني .. و موضعهما : النصب على الحال ، و المراد : ذهبوا  
متفرقين و متبديدين .

٣ - و في ابن يعيش أيضاً ٤ / ١٢٢ : « العربُ تقول : افْعَلْ هَذَا بِأَيْدِي بَدَا ، بِيَاءِ خالصة و ألف خالصة  
و المعنى : أوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ ، فبأيدٍ بَدَاءُ : اسمان رُكْبَا و بُنْيَا على تقدير واو العطف ، و هو منكور  
بمنزلة « خمسة عشر » ، و لذلك كان حالاً ، و أصله : بأيدٍ بَدَاءُ ، على زنة « فَعَالٌ » مهموزاً ، لأنّه  
من الابتداء ، فَحُقِّقَتِ الهمزة من « بأيدٍ » بقلبها ياء خالصة ، لانكسار ما قبلها ... و لما صارت ياء  
أُسْكِنَتْ على حد إسكانها في قالي قلا ، و معدى كَرِبَ ، و أما بَدَا : فأصله : بَدَاءُ ، فَحُقِّقُوهُ بأن  
قصره بحذف ألفه ، فبقي بَدَا ، فَحُقِّقَتِ الهمزة يقابلها ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، على حد قلبها في  
قوله :

و أصله : لا هُنَاكَ ... » .

فازعَى فَرَاةٌ لا هُنَاكَ المَرْتَعُ

٤ - انظر : الأصول ٢ / ١٤٠ .

٥ - ٢ / ٢٧٠ .

على الضم، حيث قُطِعَتْ عن الإضافة، فالأذى هو حُدُّ الكلام: أَنْ يُنطِقَ بِهِنَّ  
مُضَافَاتٍ؛ لِتَحْصُلَ الْفَائِدَةُ، فَلَمَّا قُطِعْنَ عَنِ الْإِضَافَةِ صَرِنَ حُدُوداً يُنْتَهَى عِنْدَهَا،  
فَسُمِّيَتْ غَايَاتٍ، وَ لِذَلِكَ بُنِيَ، وَ لَا تُبْنَى إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْإِضَافَةُ مُرَادَةً، فَإِنْ  
لَمْ تَنْوَهَا أَعْرَبَتْهَا، وَ عَلَيْهِ قُرِئَ (١): ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَ مِنْ بَعْدٍ﴾ (٢) وَقَالَ  
الشَّاعِرُ (٣):

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَ كُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ  
وَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: جِئْتُ مِنْ عِلٍّ، وَ أَبْدَأُ بِهِ أَوْلًا .

وَ قَالَ قَوْمٌ: إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً وَ قُطِعَتْ عَنْهُ الظُّرُوفُ بُنِيَ،  
وَ إِنْ كَانَ نَكْرَةً لَمْ تُبْنَ، وَ مَثَلُوا عَلَيْهِ بِالآيَةِ وَ الْبَيْتِ .

الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا لَيْسَ بِغَايَةٍ مِنَ الظُّرُوفِ، نَحْوُ: أَمْسٍ، بُنِيَ (٤)  
لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى (٥) الْأَلْفِ وَ اللَّامِ، وَ وَقَعَتْ مَعْرِفَةً فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا، فَمَعْرِفَتُهَا  
قَبْلَ نَكْرَتِهَا؛ فَمَتَى نَكْرَتُهَا، أَوْ أَضَفْتَهَا، أَوْ أَدَخَلْتَ عَلَيْهَا الْأَلْفَ وَ اللَّامَ، أَوْ  
صَغَّرْتَهَا، أَوْ تَنَبَّيْتَهَا، أَوْ جَمَعْتَهَا، أَعْرَبَتْهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فِي الْأَحْوَالِ جَمِيعًا.  
وَ بَنُو تَمِيمٍ (٦) يُجْرُونَهُ - إِذَا لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا - مُجْرَى « مَا لَا يَنْصَرِفُ »  
فَيَقُولُونَ: ذَهَبَ أَمْسٌ بِمَا فِيهِ .

١ - قرأ أبو السَّمَالِ وَ الْجَحْدِيُّ وَ غَيْرُهُمَا بِالْجَرِّ وَ التَّنْوِينِ . انظر البحر المحيط ٧ / ١٦٢ .

٢ - ٤ / الروم .

٣ - هو عبد الله ابن يَعْرَبٍ، وَ نُسِبَ إِلَى يَزِيدِ بْنِ الصَّعْقِ .

وَ الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْفُرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ٣٢٠، وَ انظر أيضاً: ابن يعيش ٤ / ٨٨ وَ الهمع

٣ / ١٩٤ . وَ الشَّطْرُ الثَّانِي لِلْبَيْتِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الشَّاعِرِينَ الْمَذْكُورِينَ هُوَ الْمُنْتَهَى بِقَوْلِهِ: بِالْمَاءِ

الْحَمِيمِ . انظر الخزانة ١ / ٤٢٦ وَ ٦ / ٥٠٥ .

٤ - عند الحجازيين .

٥ - انظر: ابن يعيش ٤ / ١٠٦ .

٦ - انظر: ابن يعيش ٤ / ١٠٧ .

الرَّابِعُ : المضافُ إلى الجُمْلِ ، نحو : حَيْثُ وَإِذُ ، وَإِذَا ، تقول : أَقُومُ حَيْثُ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَحَيْثُ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ مُضَافَةً إِلَى الْمَفْرُودِ (١) ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخْرَجَهَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ (٢) أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ فِي قَوْلِهِ (٣) :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

وَأَمَّا إِذُ وَإِذَا : فَظَرْفَا زَمَانٍ ، وَسَيَسْذُكُرَانِ فِي بَابِ الظَّرُوفِ (٤) .

الخَامِسُ : الْأَصْوَاتُ الْمُحْكِيَّةُ ، نَحْوُ : غَاقٍ (٥) ، حِكَايَةُ صَوْتِ الْغُرَابِ وَعَاءٍ (٥) ، حِكَايَةُ صَوْتِ الشَّاةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : « ضَرِبَهُ فَمَا قَالَ : حَسٌّ (٦) وَلَا بَسٌّ » وَقَوْلُ الْمُنْتَدِمِ ، وَالتَّعَجُّبُ : وَيَّ ، وَيَخٍ ، عِنْدَ الْإِعْجَابِ ، وَأَخٍّ ، عِنْدَ التَّكْرَهُ ، وَهَلَا ، زَجْرٌ لِلخَيْلِ ، وَعَدَسٌ لِلبَعْلِ ، وَهَيْدٍ وَهَادٍ ، لِلإِبِلِ ، وَأَمْتَلَةٌ مِنْ هَذَا النَّحْوِ كَثِيرَةٌ ، قَدْ اسْتَقْصَى سَيَبُويهِ (٧) أَكْثَرَهَا فِي كِتَابِهِ .

١ - من ذلك قول الشاعر :

و نطعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بييض المواضي حيث لى العمائم .

وانظر بن يعيش ٩٢/٤ .

٢ - قال الفارسي في كتابه «الشعر» ١٨٢ : « وقد زعم أبو الحسن أن « حيث » قد يكون اسماً للزمان .

٣ - هو طرفة بن العبد . ديوانه ٨٠ . وانظر أيضاً : الشعر ١٨٢ والخزانة ٧ / ١٩ وشرح أبيات

المغنى ٣ / ١٤٦ .

٤ - ١٥٧/١ - ١٥٨ .

٥ - أنظر : كتاب سيبويه ٣ / ٣٠٢ .

٦ - في ابن يعيش ٤ / ٧٨ : « ... ومن ذلك : حِسٌّ وَبِسٌّ ، فَ« حِسٌّ » اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ فِي حَالِ

الْخَبَرِ ، وَمَعْنَاهُ : أَتَأَلَّمُ وَآتَوَجَّعُ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ صَوْتُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْفِعْلِ ، وَكُسِرَ لِاتِّقَاءِ

السَّاكِنِينَ ، وَ« بَسٌّ » بِمَعْنَى « حَسْبٌ » فَهُوَ اسْمٌ أَكْتَفٍ وَاقْطَعِ ، يُقَالُ : ضَرِبَهُ فَمَا قَالَ : حَسٌّ وَلَا

بِسٌّ ، أَيْ : لَمْ يَتَوَجَّعْ ... » .

٧ - الموضع السابق من الكتاب .



## البابُ الرابعُ

من القطب الأول : فى الأعراب

ب/١٦

وفيه فصلان

### الفصلُ الأولُ : فى تعريفه و انقسامه

الإعرابُ هو : البيانُ ، من أعربَ عن الشبى إذا بينه و أوضحه .  
و حقيقته فى العربية : تغيّر آخر الكلمة حساً أو حكماً ، بحركة أو حرفٍ ،  
لاختلاف العامل لفظاً ، أو معنى ، أو تقديراً ، وقد سبق معنى هذا الحد فى  
البابِ الثانى (١) ، فلم نعدّه .

و ينقسم الإعرابُ قسمين : أصلاً و فرعاً .

أما الأصل فنوعان : الأول الحركات و هى ثلاث : الرفعُ و النصبُ و الجرُّ ،  
و الثانى : السكون ، وهو الجزمُ ، و إنما انقسم إلى أربعة ؛ لأن الأحرف التى  
تنشأ منها الحركات ثلاثة : الواوُ ، ومنها الضمةُ ، و الياءُ ، ومنها الكسرةُ ،  
و الألفُ ، ومنها الفتحةُ ، وبقى حالة تضاد الحركة ، وهى : السكونُ ، و هو : الجزمُ .

فالرفعُ : اختصاصُ حرفِ الإعرابِ بالضمة التى يحدثها عاملٌ ، نحو :  
هذا زيدٌ . و النصبُ : اختصاصُ حرفِ الإعرابِ بالفتحة التى يحدثها عاملٌ ،  
نحو : رأيتُ زيداً . و الجرُّ : اختصاصُ حرفِ الإعرابِ بالكسرة التى يحدثها  
عاملٌ ، نحو : مررتُ بزيدٍ .

و الجزمُ : اختصاصُ حرفِ الإعرابِ بالسكونِ أو الحذفِ اللذين يحدثهما  
عاملٌ ، نحو : لم يضربْ ، ولم يغزْ ، ولم يرمْ ، ولم يخشْ ، ولم يضرباً ، وأخواتها .  
و النصبُ فى « يضربان » محمولٌ على الجزمِ .

وَمَحَلُّ الحِرْكَةِ مِنَ الحُرْفِ عِنْدَ سِيْبِيْهِهٖ <sup>(١)</sup> بَعْدَهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ : قَبْلَهُ  
وَقَوْمٌ : مَعَهُ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا الفُرْعُ : فَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٌ ، ثَلَاثَةٌ أُصُولُ الحِرْكَاتِ الثَّلَاثِ ، وَهِيَ :  
الألف والياء والواو ، وَوَاحِدٌ مُلْحَقٌ بِهَا ؛ لِلْمِشَابَهَةِ ، وَهُوَ النُّونُ .  
أَمَّا الألفُ ، فَفِي مَنْصُوبِ الأَسْمَاءِ السَّنَّةِ ، وَتَنْبِيَةِ المَرْفُوعِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ  
أَخَاكَ ، وَجَاعَنِى الزَّيْدَانُ .

وَأَمَّا الياءُ : فَفِي مَجْرُورِ الأَسْمَاءِ السَّنَّةِ ، وَتَنْبِيَةِ المَجْرُورِ وَالمَنْصُوبِ  
وَجَمْعِهِمَا ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ ، وَ الزَّيْدَيْنِ ، وَ الزَّيْدَيْنِ ، وَ رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ  
وَالزَّيْدَيْنِ .

وَأَمَّا الواوُ : فَفِي مَرْفُوعِ الأَسْمَاءِ السَّنَّةِ ، وَجَمْعِ / المَذْكَرِ السَّالِمِ ١٧ / ١  
المَرْفُوعِ ، نَحْوُ : جَاعَنِى أَخُوكَ ، وَ الزَّيْدُونَ .

وَأَمَّا النُّونُ : فَفِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ وَهِيَ : تَضْرِبَانِ ، وَ يَضْرِبَانِ ، وَ  
تَضْرِبُونَ ، وَ يَضْرِبُونَ ، وَ تَضْرِبِينَ ، فَتَبَاتُ النُّونِ عِلْمَةُ الرَّفْعِ ، وَ حَذْفُهَا عِلْمَةُ  
النَّصْبِ وَالجَزْمِ .

فاجتمع للرفع أربعُ علاماتٍ : الضمة فى قولك : جاعنى زيدُ ، و الألفُ  
فى : جاعنى الزيدان ، و الواو فى : قام أخوك ، و الزيدون ، و النون فى :  
يضربان ، و أخواته .

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عِلْمَاتٍ : الفَتْحَةُ فى : رَأَيْتُ الرَّجُلَ ، وَ الألفُ فى : رَأَيْتُ

١ - قال فى الكتاب ٤ / ٢٤١ - ٢٤٢ : « وَزعم الخليلُ أن الفَتْحَةَ وَ الكسرة وَ الضمة زوائدٌ ، وَ هُنَّ  
يَلْحَقْنَ الحُرْفَ لِيُوصَلَ إِلَى التَّكْلِمْ بِهِ » .

٢ - تكلّم ابن جنّى على ذلك فى الخصائص ٢ / ٢٢١ - ٢٢٧ حيث عقد لذلك باباً خاصاً بمحل  
الحركات من الحروف ، معها أم قبلها أم بعدها .

أَخَاكَ ، والياءُ في : رأيتُ الزَّيْدَيْنِ ، و الزَّيْدَيْنِ ، والكسرةُ في : رأيتُ الهنْدَاتِ ، وحذفُ النُّونِ ، في : يَضْرِبَانِ ، و أخواته . وللجر ثلاثُ علاماتٍ : الكسرةُ في : مررتُ بزيدٍ ، و الياءُ في : مررتُ بأخيك ، و الزَّيْدَيْنِ ، و الزَّيْدَيْنِ ، و الفتحةُ فيما لا ينصرفُ . وللجزم علامةٌ واحدةٌ ، و هي الحذفُ ، و ينقسمُ قسمينِ : حذفُ حركةٍ ، نحو : لم يضربُ ، وحذفُ حرفٍ ، و الحرفُ أربعةٌ ، الواوُ في : لم يغزُ ، و الياءُ في : لم يرمِ ، و الألفُ في : لم يسعَ ، و النونُ ولها موضعانِ : أحدهما مُطَّرِدٌ ، و هو : يَضْرِبَانِ ، و أخواته ، و الآخرُ شاذٌّ ، و هو : لَمْ يَكُ .

### الفصلُ الثاني : في اختصاصِهِ و محلِّهِ

أما اختصاصُهُ :

فالجرُّ يخصُّ الأسماءَ ؛ لاختصاصِ مُقتضيه بها ، وهو : الإضافةُ ، وحرفُ الجرِّ ، نحوُ : غلامُ زيدٍ ، و مررتُ بعمرٍ ، و لا يدخلُ الأفعالَ ؛ لامتناعِ الإضافةِ وحرفِ الجرِّ من دخولِها عليها ، وتنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ ، فيما لا ينصرفُ .

و الجزمُ يخصُّ الأفعالَ ، لاختصاصِ مُقتضيه بها ؛ و هو حرفُ الجزمِ ، نحو : لم يضربُ ، و لا يدخلُ الأسماءَ ، لأن الجازمَ لا يدخلُها ، و لأنه لو حذفَ الحركةَ لأبطلَ فائدةَ الإعرابِ في محلِّ الاضطرارِ .

وأما الرفعُ والنصبُ ، فيشترِكُ فيهما الاسمُ و الفعلُ أصلاً وفرعاً ، نحو : هذا زيدٌ ، و يضربُ ، و رأيتُ زيداً ، و لَنْ يَضْرِبَ ، إلا أنَّ الرفعَ في الأسماءِ مقدَّمٌ على النصبِ و الجرِّ ، لأنه علَّمُ على ما لا بدُّ منه في الإفادةِ ، و هو :

الفاعلُ و المبتدأُ ، و النصبُ و الجرُّ علَّمانِ على الفضلةِ ، و هي : المفعولُ ١٧ / ب و المضافُ ، فيأتلفُ به كلامٌ دونهما ، و يفتقرانِ في الإفادةِ إليه .

وأما محل الإعراب : فهو من كل كلمةٍ مُعَرَّبَةٍ آخِرُهَا ، حُكْمًا غَالِبًا ، نحو :  
زَيْدٌ ، وَيَضْرِبُ ، وَإِنَّمَا كَانَ آخِرَهَا ؛ لِأَنَّ مِنَ الإِعْرَابِ الْجَزْمَ ، وَهُوَ سُكُونٌ ، وَلَا  
يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِالسَّكَنِ ، فَلَمْ يَقَعْ أَوْلًا ، وَلِأَنَّ وَزْنَ الْكَلِمَةِ يُعْرَفُ بِحَرَكَةِ وَسَطِهَا  
نحو : فَلَسٌ وَفَرَسٌ، وَزْنُهُمَا : فَعَلٌ ، وَفَعَلَ ، فَلَوْ جُعِلَ وَسَطُهَا ، لَأَخْتَلَّ وَزْنُ  
الْكَلِمَةِ عِنْدَ تَغْيِيرِ الإِعْرَابِ ، وَقَوْلُنَا : حُكْمًا ، احْتِرَازٌ مِنَ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ فِي  
الزَّيْدَيْنِ وَالزَّيْدَيْنِ ؛ فَالْثُّونَ فِيهِمَا لَيْسَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ ، وَقَوْلُنَا : غَالِبًا ، احْتِرَازٌ  
مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ ؛ فَإِنَّهَا مُعَرَّبَةٌ ، وَلَيْسَ لَهَا حَرْفُ إِعْرَابٍ .

## البابُ الخامسُ من القطبِ الأوَّلِ : فى البناءِ

وفيه فصلان

### الفصلُ الأوَّلُ : فى تعريفه و انقسامه

البناءُ : ثبوت الشيء على صورة واحدة ، لا يُغيرها عاملٌ لفظاً ، تقول : رأيتُ مَنْ جاءك ، فَ "مَنْ" مَبْنِيَّةٌ على السُّكُونِ ، والنَّصْبُ مُقَدَّرٌ فيها ، بـ "رَأَيْتُ" ، وهو إِذَا ضِدُّ الإعرابِ ، والغالبُ على الإعرابِ الحركةُ ؛ فاقْتَضَى أَنْ يكونَ البناءُ سُكُوناً ، وما كانَ الإعرابُ فيه أصلاً ، أن يكونَ البناءُ فيه فرعاً ؛ فلذلك كانَ فى الحروف والأفعال أصلاً ، وفى الأسماء فرعاً .

وأما ما بُنى من المبنيات على حركة ، فلاسبابٍ أُوجِبَتْ له ذلك :

أحدها : التقاء الساكنين ، نحو : أين ، وكيفَ وقبلاً وبعُدُ ، فى أحد (١)

القولين .

الثانى : أن تكون الكلمة مُعْرَبَةً فَيَعْرِضُ لَهَا ما يُوجِبُ بناءَهَا فى حال فُتُبْنَى على حركةٍ ، نظراً إلى أصلِ تمكُّنِها ، كالمنادى المفرد نحو يا زَيْدُ ، وقبلُ وبعُدُ فى القولِ الثانى .

الثالثُ : أن يكونَ على حرفٍ واحدٍ ، ولا يمكنُ الابتداءُ به لو سُكِّنَ ، نحو

---

١ - والقول الثانى : أنها إنما بُنيت على حركة لأن لها أصلاً فى التمكن ، لأنها تكون معرفة إذا كانت مضافةً ، نحو جئتُ قبْلَكَ ، و : مَنْ قبْلَكَ ، و بعدك ، و : من بعدك ، وتكون نكرة فى نحو : جئتُ قبلاً وبعُداً ، وإنما تكون مبنيةً إذا قُطعت عن الإضافة ، فلما كان لها هذا القدم فى التمكن وجب بناؤها على حركة تمييزاً لها على ما بنى ولا أصل له فى التمكن من نحو : مَنْ وكَمْ وانظر : ابن يعيش ٨٦/٤ ، هذا وقد أشار ابن الأثير إلى هذا القول الثانى إشارة خفيفة فى السبب الثانى من أسباب البناء .

الكاف واللام في : كَزِيدٍ وَلِزِيدٍ .

الرابعُ : للفرق بينه وبين ما هوَ / من جنسه ، وليس له حاله ، نحو الفعل ١٨ / أ

الماضي .

الخامسُ : للفرق بين المتبسين ، نحو : مررتُ بِكَ وبِكَ .  
وأما أقسامه فأربعةٌ ، ضمُّ ، وفتحٌ ، وكسْرٌ ، ووقفٌ ، كالأعراب ، إلا أنهم فرّقوا بينهما في التسمية ، وإن اتفقت لفظاً وخطاً ؛ فجعلوا التي للأعراب : رفْعاً ، ونصباً وجرّاً ، وجرماً ، والتي للبناء : ضمّاً ، وفتحاً ، وكسراً ، ووقفاً .  
وأسبابُ البناء تتفق وتختلفُ ، مرجعُ جميعها إلى ما ذكرناه في باب العرب والمبني من المشابهة ، والتضمن ، والوقوع ، والإضافة <sup>(١)</sup> إلى الجمل .

### الفصلُ الثاني : في اختصاصه ومحلّه

أما البناءُ على الوقفِ : فيكون في أقسام الكلمة ثلاثتها .

فمثاله .. في الحرف ، نحو : هل وقدَ ومنَ وفي وما ولو ، لاتزالُ ساكنةً الأواخرِ ما دامت حُرُوفاً .

ومثاله في الفعل جميعُ أمثله الأمرِ للمواجهِ ؛ عاريةً من اللام ، ومن نوني التوكيد ، نحو : اضربْ ، وانطلقْ ، واستخرجْ ، ونحو : خذْ ، وكلْ ، ومُرْ وهذه الثلاثة الأواخر من شواذِّ الأفعالِ ؛ لأنَّ الأصلَ فيها : اأخذْ ، وَاأكلْ وَاأمرْ ، وستراها مبينةً في موضعها .

وقد حركوا فعل الأمر في الشعر ، قال الشاعرُ أنشدَهُ الفارسيُّ <sup>(٢)</sup> :

١ - ٣٧/١

٢ - لم أعثر عليه في المطبوع من كتب أبي على الفارسي .

ياراكباً بَلَّغَ إِخْوَانَنَا      إِنَّ كُنْتَ مِنْ كِنْدَةَ أَوْ وائِلٍ (١)  
وَأَمَّا بَابُ أَعَزُّ وَارْمٌ وَاخْشَ : فَإِنَّ الْحَرَكَةَ وَإِنْ كَانَتْ آخِرًا فِي الصَّوْرَةِ  
فَهِيَ فِي الْحُكْمِ حَشْوًا وَالْمَحذُوفُ مُعْتَبَرٌ .

ومثاله في الاسم ، نحو : كَمْ ، وَمَنْ ، وَإِذْ .

فَأَمَّا كَمْ : فَبُنِيَتْ فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهَا نَقِيضُ رُبٍّ ؛ فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا ، وَبُنِيَتْ فِي  
الاسْتِفْهَامِ ؛ لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ حَرْفِهِ . وَأَمَّا مَنْ : فَتَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَشَرْطًا  
وَمَوْصُولَةً ، وَمَوْصُوفَةً ، وَزَائِدَةً عِنْدَ الْكُوفِيِّ (٢) ؛ فَبُنِيَتْ فِي الْاسْتِفْهَامِ  
وَالشَّرْطِ ؛ لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ حَرْفَيْهِمَا وَبُنِيَتْ فِي الصَّلَةِ ؛ لِشَبَاهَتِهَا الْحَرْفِ ؛ مِنْ  
حَيْثُ إِنَّهَا لَا تَتَّمُّ إِلَّا بِصَلَّتِهَا ، وَبُنِيَتْ فِي الصِّفَةِ ؛ لِافْتِقَارِهَا إِلَيْهَا ، كَقَوْلِهِ (٣) :

رُبٌّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا صَدْرَهُ      قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

ب / ١٨

فَأَمَّا كَوْنُهَا زَائِدَةً : فَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

أَلُ الزُّبَيْرِ سَنَامٌ الْمَجْدُ قَدْ عَلِمَتْ      ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا  
التَّقْدِيرُ : وَالْأَثْرُونَ عَدَدًا ، وَالْبَصْرِيُّ (٥) يَتَأَوَّلُ ذَلِكَ ، وَيَجْعَلُهَا نَكْرَةً

١ - لم أقف على نسبه هذا البيت إلى قائله ، ووجدته في ضرائر الشعر ص ١١٢ غير منسوب ، قال ابن  
عصفور : ".... يُرِيدُ : بَلَّغْنُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ مِنْ "بَلَّغْنُ" لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا حُدِفَتْ عَلَى تَوْهَمٍ  
اتِّصَالَ بِسَاكِنٍ ؟ "

٢ - انظر : شرح أبيات المغنى للبغدادي ٥ / ٣٤٤ .

٣ - هو سُؤِيدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ الْيَشْكُرِيُّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١١/٤ وَانظُرْ أَيْضًا : الْخَزَانَةَ ١٢٣/٦ ، ٤٦٧  
وشرح أبيات المغنى ٥/٣٣٤ والمفضليات ١٩٨ ، هذا وقد سقطت كلمة "قد" من يداية الشطر الثاني  
في الأصل .

٤ - لم أهدت إلى اسمه .

وانظر : الخزانة ٦ / ١٢٨ والمغنى ٣٢٩ وشرح أبياته ٥ / ٣٤٤ .

٥ - انظر : شرح أبيات المغنى للبغدادي ٥ / ٣٤٤ .

مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ عَلَى التَّمْيِيرِ ، تَقْدِيرُهُ : وَالْأَثْرُونَ رَجُلًا يُعَدُّ عَدَاً ، وَفِي هَذَا التَّقْدِيرِ تَعَسَّفُ (١) . وَأَمَّا الْبِنَاءُ عَلَى الْحَرَكَةِ : فَيُنْقَسِمُ بِأَقْسَامِ الْحَرَكَاتِ ؛ فَتَحًا وَضَمًّا وَكَسْرًا .

أَمَّا الْفَتْحُ : فَيَكُونُ فِي أَقْسَامِ الْكَلِمِ ثَلَاثَتَهَا .  
فَمِثَالُهُ فِي الْحَرْفِ نَحْوُ : إِنْ وَلَعَلَّ . وَثُمَّ ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَخُصَّتْ بِالْفَتْحِ ؛ لِحَفَّتِهِ ، وَلِهَذِهِ الْحُرُوفِ وَأَمْثَالِهَا أَبْوَابٌ تَخْصُّهَا .  
وَمِثَالُهُ فِي الْفِعْلِ ، جَمِيعُ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي - قَلْتُ حُرُوفُهُ أَوْكَثُرَتْ -  
إِذَا كَانَتْ عَارِيَةً مِنْ مَانِعٍ : كَتُونِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ ، وَتَاءِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ  
وَإِنْطَلَقَ ، وَاسْتَخْرَجَ ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ تَمْيِيزًا لَهَا عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ ؛  
لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ الْأَسْمِ فِي الصِّفَةِ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَلِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ  
الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِكَ : إِنْ قُمْتَ قُمْتُ ، وَخُصَّتْ بِالْفَتْحِ ؛ طَلَبًا لِلحَفَّةِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي  
الشَّعْرِ سَاكِنًا ، كَقَوْلِهِ (٢) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ غِبَّ أَمْرِي وَأَمْرِهِ      وَوَلَّتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صُدُورُهَا  
وَمِثَالُهُ فِي الْأَسْمِ ، نَحْوُ : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَحَيْثُ ، وَحَيْثُ ، فِي لُغَةٍ ، فَبُنِيَتْ  
أَيْنَ وَكَيْفَ ؛ لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِالْتِقَاءِ  
السَّاكِنِينَ ، وَخُصَّتْ بِالْفَتْحِ ؛ اسْتِجْفَافًا .  
وَأَمَّا الضَّمُّ : فَيَكُونُ فِي الْحَرْفِ وَالْأَسْمِ دُونَ الْفِعْلِ ، فَمِثَالُهُ فِي الْحَرْفِ :

١ - يَبِينُ ذَلِكَ التَّعَسُّفُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنْ شَرْحِ أَبِياتِ الْمَغْنَى .

٢ - هُوَ نَهْشَلُ بْنُ حَرِيٍّ .

وَانظُرْ : الْخِصَائِصَ ٧٤/١ وَالْمَحْتَسِبَ ١٨٤/١ وَالضَّرَائِرَ ٨٨ ، وَوَرَدَ فِي تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ ١١٠/١٦

وَفِي اللِّسَانِ (غَيْبٍ) وَ (نَأْشٍ) بِرَوَايَةٍ : فَلَمَّا أَنْ رَأَى ... وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَالْغَيْبِ -

بِكَسْرِ الْغَيْنِ - وَالْمَغْبَةُ : عَاقِبَةُ الشَّيْءِ .



مُنْذُ ، عند مَنْ جَعَلَهَا حَرْفٌ (١) جَرٌّ ، وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ غَيْرَهَا  
إِلَّا رُبَّ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ ، وَلَهَا بَابٌ تُذَكَّرُ فِيهِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ  
وَحُصِّتْ بِالضَّمِّ ، لِلِاتِّبَاعِ ، مَعَ تَرْكِ الْعِتْدَادِ بِالْحَاجِزِ السَّاكِنِ .

ومثاله في الاسم : حَيْثُ ، وَقَبْلُ وَبَعْدُ ؛ فَبُنِيَتْ حَيْثُ ؛ لِلزُّومِهَا الْإِضَافَةَ ١٩ / أ  
إِلَى (٢) الْجُمْلِ وَبُنِيَتْ قَبْلُ وَبَعْدُ ؛ لِقَطْعِهِمَا عَنِ الْإِضَافَةِ (٣) ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛  
لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَقِيلَ : بُنِيَتْ قَبْلُ وَبَعْدُ ؛ لِأَنَّ لَهُمَا حَالَةَ (٣) إِعْرَابٍ مَعَ ظُهُورِ  
الْإِضَافَةِ ، وَحُصِّتْ بِالضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَكُونُ " قَبْلُ " وَ" بَعْدُ " فِي حَالَةِ الْإِعْرَابِ  
وَحُمِلَتْ حَيْثُ عَلَيْهِمَا .

وَلَا يَبْنِي الْفِعْلُ عَلَى الضَّمِّ ، فَأَمَّا " ضَرَبُوا " ، فَالضَّمَّةُ عَارِضَةٌ فِي الْبَاءِ  
وَلَا اعْتِدَادَ بِهَا .

وَأَمَّا الْكَسْرُ : فَيَكُونُ فِي الْحَرْفِ ، وَالْأَسْمِ ، دُونَ الْفِعْلِ ، فَمِثَالُهُ فِي  
الْحَرْفِ : " جَيْرٌ " بِمَعْنَى نَعَمَ ، وَمَنْ جَعَلَهَا بِمَعْنَى حَقٌّ ، كَانَتْ عِنْدَهُ اسْمًا (٤) ،  
وَنَحْوُ لَامِ الْإِضَافَةِ وَبِأَنَّهَا فِي : لَزِيدٍ وَبَزِيدٍ ؛ فَبُنِيَتْ جَيْرٌ عَلَى حَرَكَةٍ ، لِالتَّقَاءِ  
السَّاكِنِينَ ؛ وَبُنِيَتْ عَلَى الْكَسْرِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْكَسْرُ  
أَصْلَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ لِأَنَّهُ (٥) أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ ؛ فَأُعْطِيَ حَرَكَةً لَا  
تَكُونُ لَهُ إِعْرَابًا وَلَا بِنَاءً ، وَبُنِيَتْ الْبَاءُ وَاللَّامُ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِتَعَذُّرِ الْإِبْتِدَاءِ  
بِالسَّاكِنِ ، وَخُصًّا بِالْكَسْرِ ؛ حَمَلًا عَلَى عَمَلِهِمَا .

١ - وهم الجمهور ، يجعلونها حرفَ جرٍّ ، إذا جرُّ ما بعدها . انظر : الجني الداني ٤٦٦ .

٢ - انظر : ابن يعيش ٤ / ٩١ .

٣ - انظر : ابن يعيش ٤ / ٨٦ .

٤ - انظر : الجني الداني ٤١٢ .

٥ - في الأصل : لأن أكثر ما يكون .

ومثاله في الاسم : أمس وهؤلاء .  
أما أمس : فقد تقدمُ عليه بنائها (١) ، وبُنيت على حركة لألتقاء الساكنين  
ولأنه قد يُعربُ ويبنى ، وخصَّ بالكسرِ ؛ على أصلِ التقاء الساكنين ، وقد جاء  
مفتوحاً في الشعر ، قال (٢) :

لقد رأيتُ عجباً مذَّ أمساً

ويؤو تميم (٣) يجعلونه مُعرباً غيرَ مُنصرفٍ .  
وأما هؤلاء : فتكونُ ممدودةً ومقصورةً ؛ وإنما بُنيت لتضمنها معنى  
حرفِ الإشارة ، والفارسيُّ (٤) يجعله بمنزلة أمس في علِّه البناء ؛ وخصَّ  
بالكسرة على أصلِ التقاء الساكنين ، وقد حكى هؤلاء مُنونا (٥) ، وهو شاذ .  
ولم يُبنَ فعلٌ على الكسرِ ؛ لأنَّ الكسرَ جرُّ ، والجرُّ من خواصِّ  
الأسماء ، كما سبق (٦) .

١ - انظر : ٤٢/١ .

٢ - نُسب إلى العجاج ، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع .  
وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل . انظر : الكتاب ٢٨٥/٣ ونوادير أبي زيد ٢٥٧ وابن يعيش  
١٠٦/٤ والخزانة ١٦٧/٧ ، قال البغدادي في الخزانة ١٧٣/٧ : "... والبيت الشاهد من أبيات  
سيبويه الخمسين التي ما عُرِف قائلها ، وقال ابن المستوفى : وجدت هذه الأبيات في كتاب نحو قديم  
للعجاج أبي روية ، وأراه بعيدا من نمطه" .

٣ - انظر : ابن يعيش ١٠٧/٤ .

٤ - لم أعثر على هذا الرأي فيما لدى من كتب للفارسي .

٥ - وهي لغة حكاها قُطربُ ، قال ابن مالك : " وتسمية هذا تنويناً مجازاً " انظر الهمع ١ / ٢٦٠ .  
٤٦/١-٦

## الباب السادس من القطب الأول : في المبتدأ

ب / ١٩

وفيه مقدمة وثلاثة فصول :

المقدمة : قبل أن نخوض في ذكر أحكام المبتدأ فلنذكر جملة المرفوعات التي المبتدأ أحدها وجملتها خمسة : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول الذي لم يسم فاعله ، والمشبّه بالفاعل في اللفظ وهو : اسم كان وأخواتها وما النافية ، وخبر إن وأخواتها ولا النافية فالخيل<sup>(١)</sup> ومن تابعه يعتقد أن هذه الخمسة عدة ، وأن الفاعل الأصل ، والباقي محمول عليه ، وسيبويه<sup>(٢)</sup> ومن تابعه يجعل المبتدأ الأصل والباقي محمول عليه ، وابن السراج<sup>(٣)</sup> يعتقد أنها قسمة ، وأن كل واحد منها قائم برأسه ، والعدة من القسمة كالرسم<sup>(٤)</sup> من الحد ، ولكل من هذه الأقوال حجة تؤيده ، لم نطل بذكرها ، إذ الغرض معرفة أحكامها ، أصولاً كانت أو فروعاً ، فلنبدأ بذكر المبتدأ ، ثم بالخبر ، ثم بالفاعل ثم بما لم يسم فاعله ، ونؤخر المشبّه بالفاعل إلى باب العوامل ، فإنه أولى به .

١ - انظر : الهمع ٣/٤ .

٢ - في الكتاب ٢٢/١ : "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ..... " وقال ابن يعيش ٧٣/١ : " ..... وذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ أو الخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه : اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء يريد : أول أحواله المبتدأ ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية ... " و انظر أيضاً : الأصول ٦٣/١ و الهمع ٣/٢ .

٣ - انظر الأصول ١ / ٥٨ .

٤ - الرسم والحد : نوعان من أنواع التعريف عند علماء المنطق ، فالرسم : تعريف الشيء بما يشمل عرضه الخاص به . أما الحد : فهو تعريف النوع بكمياته الذاتية .  
والتعريف بالتقسيم من قبيل الرسم : لأنه تعريف بالخاصة ؛ ومن ثم فإن الرسم أعم من الحد .

## الفصل الأول : فى تعريفه

الابتداءُ : معنى يتصفُ به الاسمُ ، وهو الاهتمامُ بتقديمِ النطقِ بهِ ، وله وصفتان ، أحدهما سلبيٌّ ، والآخرُ إيجابىٌّ .

أما السلبيُّ : فهو التعرُّى من عواملٍ مخصوصةٍ ، هى : كان ، وظننتُ ، وإنَّ و أخواتهنَّ ، و مآولاً النَّافيتانِ و ماأضمِرُ و أُعْمَلُ من الأفعالِ ، و الباءُ فى " بحسبك قولُ السوءِ " و مِنْ فى " مامنٌ أحدٌ قائمٌ " فى لغة (١) تميم .  
وَأما الإيجابىُّ : فهو أمران : أحدهما : التَّهْيُؤُ لِدخولِ العواملِ التى تعرِّى منها و الثانى الإسنادُ إليه .

وكلُّ من هذه الأوصافِ معنى ليسَ مُظهِراً ولامُضمراً فى نيةِ اللفظِ و كلِّ منها مُتعلِّقٌ بالآخرِ ، فلا تهَيُّؤُ إلا بتَهْيُؤِ عرِّى و لايسْتَقْلانِ إلا بإسنادِ .

وَنظْمُ حدِّه ، بعد معرفةِ موادِّه : كُلُّ اسمٍ عرِّيته من عواملٍ / مخصوصةٍ ٢٠ / أ و هيأتُهُ لدخولها عليه ، و جعلتُهُ أهلاً للإسنادِ إليه ، فاذا تناولَ هذا المعنى الاسمُ رَفَعَهُ لفظاً أو موضعاً ، وسمَّى مُبتدأً ؛ لأنَّه لا عاملَ لفظياً قَبْلَهُ ، نحو : زيدٌ قائمٌ . و الذى قامَ زيدٌ ، و للنُّحاةِ خلافٌ فى رافع (٢) المبتدأ ، و الذى ذكرناه أَصْحُها و أَكْمَلُها .

وفى الأسماءِ ما لايعْمَلُ فيه الأبتداءُ ؛ لضعْفِ فى الاسمِ ، نحو : أينَ وكيفَ ، و الظروفُ غيرُ المتمكِّنةِ ، نحو : عندَ ، و سَحَرَ ، و لَدُنْ ، و المصادرُ غيرُ المتصرفِةِ ، نحو : سُبْحانَ ، و لَبَّيْكَ .

١ - انظر الأصول ١/٥٥ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ .

٢ - انظر الإنصاف المسألة رقم (٥) .

## الفصل الثَّانِي : فى أنواعه ، ومراتبه

وهى ثلاثة أنواع : نوعٌ يُلزِمُه التَّقْدِيمُ ، ونوعٌ يُلزِمُه التَّأخِيرُ ، ونوعٌ لك الخيارُ فى تقديمه وتأخيره .

النَّوعُ الأوَّلُ : على ضربين :

وأحدهما : أن يكون نائباً عن غيره ، وله مَوْضِعَان :

الأوَّلُ : أن يتضمَّن معنى الاستفهام نحو قولك : أَيْ النَّاسِ يَقُومُ ؟ الثَّانِي :

أن يتضمَّن معنى الشَّرْطِ ، نحو قولك : أَيُّهُمْ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ ، فَيُقَدِّمُ المبتدأَ فيهما ؛ لأنَّ الاستفهامَ والشَّرْطَ لهما صدرُ الكلام .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أن يكونَ فى الكلامِ لَبْسٌ لو تَأَخَّرَ ، وله مَوْضِعَان :

الأوَّلُ : أن يكونَ المبتدأُ وخبره مَعْرِفَتَيْنِ ، نحو : زَيْدٌ أَخوكَ ، فزَيْدٌ هو

المبتدأُ والأخُ الخبرُ ؛ لأنَّ كلاً منهما (١) يجوزُ أن يُجْعَلَ مبتدأً ؛ فإذا اخْصَّ

أحدهما بالابتداءِ بَيَّنَّ بالتَّقديمِ ؛ ولهذا التُّزَمَ هذا الحُكْمُ فى مَفْعُولِي ظَنَنْتُ ؛

لاتَّفَاقِ إعرابِهِما ولم يُلْتَزَمَ مَعَ كانَ ؛ لاختلافِ إعرابِ الاسمِ والخبرِ .

الثَّانِي : أن يكونَ الخبرُ فعلاً ضميره فاعله ، نحو : زَيْدٌ قامَ ؛ لأنَّه لو

تَأَخَّرَ لصارَ فاعلاً بعدَ أن كانَ مُبتدأً ، وإن كانَ الإخبارُ فيهما سواءً .

النَّوعُ الثَّانِي : يُلزِمُه التَّأخِيرُ وإن كانتَ مرَّتبتُهُ التَّقْدِيمُ ، وهو على ضربين :

الأوَّلُ : أن يتضمَّن خبره ما يُوجِبُ تقديمه ، كالأستفهام ، نحو قولك :

أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وكيفَ عَمَرُو ؟ / فلزِمَ التَّأخِيرُ ؛ للعلَّةِ الَّتِي أُوجِبَتْ تقديمه ؛ حيثُ ٢٠ / ب  
تَضَمَّنَهَا .

الثَّانِي : أن يكونَ فى الكلامِ لَبْسٌ ، وهو :

أن يكونَ المبتدأُ نكرةً فى كلامٍ مُوجِبٍ ، لا معنى للدَّعاءِ فيه ، نحو : عَلَيْكَ

١ - فى الأصل منهم .

مالٌ ، وعندك رجلٌ ، ولا يجوز الابتداء بالنعرة ؛ لالتباس الخبر بالصفة ؛ فإنك إذا قلتَ : رجلٌ عندك ، جاز أن يكون الظرفُ صفةً والخبرُ ، مُنتظَرٌ ، فإذا تقدمَ الظرفُ تمحُّصٌ للخبرية ، وبطلَ أن يكونَ صفةً .

وقد أجازوا الابتداء بالنعرة في مواضع :

الأولُ : أن تكونَ موصوفةً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، وكقوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أن يعطف عليها موصوفٌ ، أو تعطف على موصوفٍ ، نحو قوله : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾<sup>(٣)</sup> فيمن<sup>(٤)</sup> قدر الخبر محذوفاً بعده ، وكقوله تعالى : ﴿ لِمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ ﴾<sup>(٥)</sup> .

الثالثُ : أن يكونَ فيها معنى الدعاء ، كقوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَلِ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وكقولك : خيرٌ بينَ يديك ، وشرٌّ وراءك .

الرابعُ : مع الاستسفاف ، كقولك : أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ ؟  
الخامسُ : مع النَّفْسِ كقولك : ما أحدٌ خيرٌ منك ، وقولهم : - حكاة سيبويه<sup>(٨)</sup> - " شرُّ أهرٍ ذَا نَابٍ " منهم من ألحقه بالنَّفْسِ ، أي : ما أهر ذَا نَابٍ الأَشْرُ ، ومنهم من جعله كالمثل ، نحو قولهم : " مكرهٌ أخاك "<sup>(٩)</sup> " ومنهم من يجعله مصدرًا ؛ لتقارب المعرفة والنعرة فيه .

١ - ٢٢١ / البقرة . ٢ - ٨٣ / يوسف . ٣ - ٢١ / محمد .

٤ - وهو سيبويه ، كما في الكتاب ١/١٤١ ، ٢/١٣٦ . وقال أبو حيان في البحر المحيط ٨/٨١ : " ... والأكثرون على أن ﴿ طاعة وقول معروف ﴾ كلامٌ مستقلٌ محذوفٌ منه أحد الجزأين إمَّا الخبرُ ، وتقديره : أمثلٌ ، وهو قول مجاهد ، ومذهب سيبويه والخليل ، وإما المبتدأ ، وتقديره : الأمرُ أو أمرنا طاعة .. »

٥ - ١٥٧ / آل عمران .

٦ - ٢٤ / الرعد .

٧ - ٧ / الجاثية .

٨ - الكتاب ١/٣٢٩ ، وانظر : مجمع الأمثال للميداني ٢/١٧٢ .

٩ - ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب « الأمثال » ٢٧١ ، برواية « أخوك » ، وهي أيضاً رواية العسكري في جمهرته ، والميداني في مجمع الأمثال ، وانظر مزيداً من التخریح في هامش كتاب الأمثال لأبي عبيد . ويضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه .

السَّادِسُ : فى ضرورة الشَّعر كقوله (١) :

وقد أجاز ابن السَّرَّاج (٢) : رجلٌ قائمٌ ، لكن فى جواب من قال : أَرَجُلٌ قائمٌ أم امرأةٌ ؟ وذلك أَنَّهُ سَأَلَ عن نوعين ، فَأَجَبْتُهُ بأحدهما النوعُ الثَّالثُ : يجوزُ تَقْدِيمُهُ وتَأْخِيرُهُ ؛ اتِّسَاعاً ، وهو : أَنْ يكونَ المبتدأُ مَعْرِفَةً والخبرُ نكرةً ، مفرداً أو جُمْلَةً ، عارياً من تلك المعانى المذكورة فى النوعين الأوَّل والثَّانى ، نحو قولك : زيد قائمٌ ، و: زيد أبوه مُنطلقٌ ، فزَيْدٌ هو المبتدأُ ، تقدم أو تأخرَ ، وإنَّما جازَ ذلك ؛ لأنَّ النكرةَ / لأبيتدأُ بها ، فإذا وُجدتُ ٢١/أ متقدِّمةً فى اللفظ ، عُلِمَ أَنَّها الخبرُ ؛ فنقولُ : قائمٌ زيدٌ ، و"تَمِيْمِي أَنَا" و"مَشْنُوءٌ من يَشْنُوكَ" ، ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ (٣) فأما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٤) فالمعنى : سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الإِنذَارُ وَعَدْمُهُ وسيجىءُ بيانه فى باب الخبرِ (٥) .

### الفصل الثَّالثُ : فى متعلقاتِ المبتدأُ ، وهى خَمسةٌ

المتعلِّقُ الأوَّلُ : خواصُّه ، وهى على ضربين : عاملٍ ، وغير عاملٍ .

أما العاملُ : فهو ما ذكرناه فى الفصلِ الأوَّلِ ، ممَّا عرِّىَ منها وهى (٦) ، وسيأتى ذكرها فى بابِ العواملِ (٧) .

١ - فى مكان الشاهد بياض مستغرق مكان البيت فقط .

٢ - الأصول ١/٥٩ .

٣ - ٢١ / الجاشية .

٤ - ٦ / البقرة و ١٠ / يس .

٥ - ١ / ٩٢ .

٦ - أى : وهىء لدخول العوامل عليه .

٧ - ٤٦٧/١ .

وأما غير العامل ، فهي حُرُوفٌ ، منها : لَامُ الْإِبْتِدَاءِ [نحو] (١) قولك :  
لَزِيدٍ قَائِمٌ ، وقوله تعالى : ﴿لِيُؤَسِّفَ وَأَخُو أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبِنَامِنَا﴾ (٢) ولا تدخل على  
الخبر إلا إذا تأخر مع إن ، نحو : إن زيدا لقائمٌ ، وقد دخلت عليه في الشعر  
قال الشاعر (٣) :

أُمُّ الْعَجِيرِ لَعَوَزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ

وفائدة دخولها : تأكيد الكلام وتحقيقه ، وأنها أَعْنَتْ عن إعادته وتكريره .  
ومنها : لَوْلَا ، التي معناها امْتِنَاعُ الشَّيْءِ ؛ لوجود غيره ، نحو قولك :  
لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ؛ فزيدٌ مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، تقديره : لَوْلَا زَيْدٌ  
مَوْجُودٌ ، أو قائمٌ ، ونحو ذلك ، ولأكرمته جواب لولا ، وحذف هذا الخبر في  
العربية كالشريعة (٤) المنسوخة ؛ لطول الكلام .  
ومنها : أَمَّا ، كقولك : أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَذَاهَبٌ .

ومنها حروف الاستفهام (٥) ، وإن وأخواتها إذا كُفِفْنَ بِمَا (٦) ، كقولك :  
أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو ، وإنما زيد قائمٌ ، ولهذه الحروف مواضع تُذكر فيها  
مشروحةً .

المتعلق الثاني : الفصل ، وهو ضمير المرفوع المنفصل ، للمتكلم  
والحاضر، والغائب ، نحو ، أنا وأنت وهو ، فيتوسط بين المبتدأ والخبر ، إذا

١ - تتمه يلتئم مثلها الكلام .

٢ - ٨ / يوسف .

٣ - رؤية . انظر ملحقات ديوانه ١٧٠ ، ونسب إلى عنتر بن عروش . وهو من شواهد ابن السراج في  
الأصول ٢٧٤/١ ، وانظر أيضا : ابن يعيش ١٣٠/٣ و ٥٧/٧ والخزانة ٣٢٢/١٠ والمغني ٢٣٠ ،  
٢٣٣ وشرح أبياته ٢٦٩/٢ و ٣٤٥/٤ واللسان (شهر ب) أم الحليس : هو مطلع البيت فيما رأيت  
من مصادر ، ولم أعر عليه برواية : أم العجير والعجير : اسم موضع . والحليس : كساء رقيق  
بوضع تحت البرذعة والشهيرة : العجوز الكبيرة ، وأراد من رضاها بعظم الرقبة بدلا من اللحم :  
أنها لاتميز بين الحسن والقبیح ؛ لأن لحم الرقبة رديء مستقذر عندهم .

٤ - يقصد أنه واجب الحذف . ٥ - ٢١٧/٢ . ٦ - ١ - ٥٤٠ - ٥٤١ .

٥ - ٢١٧/٢ .

٦ - ١ - ٥٤٠ - ٥٤١ .



كانا مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ كَانَ الْخَبْرُ أَفْعَلُ مِنْ كَذَا ، لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمَعْرِفَةَ ؛ بِامْتِنَاعِ دُخُولِ ٢١ / ب  
 لَامِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنِ الْإِسْمِ الْمَذْكُورِ ، وَيَدْخُلُ قَبْلَ دُخُولِ  
 الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَمَعَهَا ، لَا يَمْنَعُهَا عَنِ الْعَمَلِ ؛ وَجِيءَ بِهِ إِيْذَانًا بِأَنَّ الْخَبْرَ خَبْرٌ ،  
 لَا وَصْفٌ ؛ وَلِيُفِيدَ ضَرْبًا مِنَ التَّوَكِيدِ . ، وَيُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّ فَصْلًا (١) ، وَالْكَوْفِيُّ  
 عَمَادًا ؛ تَقُولُ : زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ ، وَزَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
 ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ (٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ  
 عَلَيْهِمْ ﴾ (٣)

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ (٤) ، وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ  
 الْإِبْتِدَاءِ ، تَقُولُ : إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ الظَّرِيفُ ، وَلَوْ قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ ،  
 وَلَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ أَنْتَ غَيْرُ زَيْدٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : كُنْتَ أَنْتَ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ  
 فَصْلًا ، وَأَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا ، وَلَوْ قُلْتَ : مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ ، لَمْ يَجْزُ  
 لِأَنَّ أَحَدًا نَكْرَةٌ ، وَلَكِنْ تَرْفَعُ "خَيْرًا" . وَقَدْ أَجَازُوا دُخُولَهُ مَعَ كَوْنِ الْخَبْرِ فِعْلًا  
 مُضَارِعًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ هُوَ يَقُومُ ؛ لِمُشَابَهَتِهِ الْإِسْمِ ، وَلَمْ يُجِيزُوهُ مَعَ الْمَاضِي ؛  
 لِعَدَمِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ (٥) فَإِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ فَصْلًا  
 وَجَعَلْتَهُ مَبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ ، بَطَلَ فِعْلُ الْعَوَامِلِ ؛ تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ  
 وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٦) .

١ - أنظر : الإنصاف ٧٠٦ .

٢ - ٣٢ / الأنفال .

٣ - ١١٧ / المائة .

٤ - ٣٩ / الكهف .

٥ - ١٠ / فاطر .

٦ - ٧٦ / الزخرف . والرفعُ : قراءة عبد الله ، وأبى زيد النحوى . انظر : شواذ ابن خالويه ١٣٦ ،

والبحر المحيط ٢٧/٨ ، والكتاب ٣٩٥/١ حيث روى قراءة الرفع سيبويه عن عيسى بن عمر .

ومتى كان الخبر نكرة لم يكن إلا مبتدأ ، تقول : كان زيد هو قائم ، ليس  
غير .

والفصل ملغى من الإعراب ؛ فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يحال بينه  
وبين الألف واللام ، ولا يقدم على المبتدأ ، ولا على كان ؛ فلا تقول : زيد هو  
نفسه القائم ، ولا : زيد هو وأنت القائم ، ولا : كان هو زيد القائم ، ولا : زيد  
هو كان القائم .

المتعلق الثالث : ضمير الشأن والقصة . من عادتهم أن يقدموا قبل  
الجملة ضميراً ، يسميه البصري ضمير الشأن (١) والقصة ، ويسميه / الكوفي ٢٢ / أ  
المجهول (١) . ويخالف الضمائر ؛ لأنه لا يحتاج إلى سابق يرجع إليه ، ولا يكون  
في الكلام دليل عليه ، وبهذه المباشرة ، لا يعطف عليه ، ولا يؤكد ، ولا يبدل منه ،  
ولا يتقدم خبره عليه ، ولا يكون خبره مفرداً ، ولا يكون له عائد ، ويكون  
منفصلاً ، ومتصلاً ، ومذكراً ومؤنثاً ، تقول : هو زيد قائم ، وهي هند ذاهبة ،  
أى الشأن والحديث ، زيد قائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٢)  
فإن أدخلت عليه "ظننت وإن وأخواتها" ، برز ، تقول : ظننته زيد قائم ،  
وإنه زيد ذاهب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ (٣) وقوله :  
﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ (٤) .

وقد حذف في ضرورة الشعر .

وإذا دخلت عليه "كان" وأخواتها ، استتر ، كقولك : كان زيد ذاهب ، أى :

١ - انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٤/١ .

٢ - ١ / الإخلاص .

٣ - ٤٦ / الحج .

٤ - ١٩ / الجن .

كَانَ الشَّبَانُ وَالْقِصَّةُ زَيْدٌ ذَاهِبٌ . وَقَدْ شَبَّهُوا كَادَ بَكَانَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ (١) .

المتعلِّقُ الرَّابِعُ : اسْمُ الْفَاعِلِ ، إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ ، أَوْ حُرْفِ النَّفْيِ ، كَقَوْلِكَ : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ؟ وَمَا ذَاهِبُ الْعَمْرَانِ ، حَصَلَ لَهُ حُكْمُ مُرَكَّبٍ مِنْ حُكْمَيْنِ .

أحدهما : فعلى وهو العمل ، فارتفع به الزيدان ارتفاعهما بالفعل .

والثاني : اسمي وهو : إعرابُ المبتدأ ؛ فارتفع بالابتداء - وإن كان نكرة - لنيابته مناب الفعل ، وسدَّ معموله - الذي هو الزيدان - مسدَّ الخبر ؛ لأنه بمنزلة قولك : أيقومُ الزيدان ؟ ولا يجوز أن يكون "الزيدان" مبتدأ و"قائم" الخبر لاختلافهما في العدة .

والثاني هو الأول في بابِ الابتداء ؛ ولاتعكسُ القضيةُ لهذه العلة ؛ ولأنَّ "الزيدان" معرفةٌ و"قائم" نكرةٌ ، وحيثُ ينزلُ منزلةَ الفعلِ ، لم يجرُ أن يُخبرَ عنه ؛ لأنَّ الفعلَ لا يُخبرُ عنه .

ولا يجوزُ تثنيتهُ ولاجمعهُ ؛ فلا تقولُ : أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ ولا : مَا ذَاهِبُونَ

١ - ١١٧ / التوبة . وقال مكِّي بن أبي طالب : "قراءةُ حَفْصٍ وحمزة ، بالياء ، على تذكير الجمع ، كما قال : ﴿ وَقَالَ نَسُوا ﴾ ، وفي "كاد" إضمارُ الحديث ، فارتفعت "القلوبُ" بـ "يزيغُ" ولأجل هذا الإضمار جاز أن يلي "يزيغُ" "كاد" ، كأن ذلك المضمَرُ حالٌ بينهما ، وصارت "يزيغُ قلوبُ" خبرَ "كاد" ، ويجوز أن ترتفع "القلوبُ" بـ "كاد" ويُقدَّرُ في "يزيغُ" التأخيرُ ، والتقديرُ : من بعد ما كادت قلوبُ فريقٍ منهم تزيغُ ، وهذا التقديرُ في قراءةٍ من قرأَ بالتاء ، يحسُنُ ، وهم الباؤون من القراء غير حمزة وحفص .... انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥١٠/٨ .

الرَّيْدُونَ<sup>(١)</sup> ، إِلَّا عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ : "أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ" .

ومن المبتدآت التي لا أخبار لها قولهم : / "أَقْلُ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ" و "أَقْلُ رَجُلَيْنِ يَقُولَانِ ذَاكَ" و "أَقْلُ رَجَالٍ يَقُولُونَ ذَاكَ"؛ فَأَقْلُ مُبْتَدَأٌ ، وَرَجُلٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ وَيَقُولُ "صَفَةً رَجُلٌ" وَقَدْ سَدَّ ذَلِكَ مَسَدَّ خَبَرٍ ؛ لِأَنَّ أَقْلًا بِمَعْنَى "قَلٌّ" ، وَالْفِعْلُ لَا يَخْبُرُ عَنْهُ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ<sup>(٢)</sup> : أَجْرُوا أَقْلَ رَجُلٍ مُجْرَى : قَلَّ رَجُلٌ ، وَقَدْ وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ مَوْضِعَ النِّفْيِ ؛ لِأَنَّ أَقْرَبَ شَيْءٍ إِلَى النِّفْيِ : الْقَلِيلُ ، وَجَعَلَتْ "أَقْلًا" مُبْتَدَأً صَدْرًا ؛ فَلَا يَبْنُونَهُ عَلَى شَيْءٍ وَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ ؛ فَلَا تَقُولُ : لَيْتَ أَقْلَ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ ، وَلَا : كَانَ أَقْلُ رَجُلٍ<sup>(٣)</sup> يَقُولُ ذَاكَ .

وتقول : "أَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ" ، قَالَ سِيَبَوِيهِ : لِأَنَّهُ صَارَ فِي مَعْنَى : مَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ "وَلَا يَحْسُنُ فِي خَبْرِهِ إِلَّا الْفِعْلُ ، لَوْ قُلْتَ : أَقْلُ رَجُلٍ ذُو جُمَّةٍ" ،<sup>(٤)</sup> لَمْ يُحْسُنْ ، وَيَجُوزُ فِي الظَّرْفِ ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، تَقُولُ : أَقْلُ رَجُلٍ فِي الدَّارِ قَالَ<sup>(٥)</sup> وَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ "يَقُولُ ذَاكَ" رَفْعًا ، عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَقْتَضِي الْخَبَرَ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ جَرًّا ، عَلَى الصِّفَةِ<sup>(٦)</sup> ، وَيُضْمَرُ الْخَبَرُ .

١ - أى الإيجوز أن يكون الوصف في حال تشبيته وجمعه مبتدأ ، وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على اللغة التي أشار إليها ، ويتعين أنئذ إعراب "الزيدان" و"الزيدون" مبتدأ مؤخرًا ، والوصف "قائمان" و"ذاهبون" خبرا مقدما ، كما قال ابن مالك .

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر" إن في سوي الرفراد طبقا استقر .

وكلام ابن الاثير ها هنا : فلا تقول : قائمان ... الخ ، يوهم أن المثالين غير جائزين على أى وجه .

٢ - كذا في الأصل ، والذي في الأصول ١٦٨/٢ : "لأن أقرب شئىء الى المنفى ...." .

٣ - انظر : الأصول ١٦٨/٢ - ١٦٩ .

٤ - الجُمَّةُ : مُجْتَمَعُ شَعْرِ الرَّأْسِ .

٥ - انظر : الكتاب ٣١٤/٢ .

٦ - انظر : الأصول ١٧٠/٢ .

المتعلّق الخامسُ : حَذَفُ المبتدأ ، ولا يخلوا الكلامُ ؛ أَنْ يكونَ فيه - إذا حُذِفَ المبتدأ-دليلٌ عليه ، أو لا يكونَ .  
فإن لم يكنْ ، فلا يجوزُ حَذْفُهُ ، لاتقولُ في : زيدٌ قائمٌ : قائمٌ ، وتَحذفُ زِيداً ؛ لأنه لا دليلٌ عليه .

فأماً ما فيه دليل ، فهو على ضربين :

الأوّلُ : لك فيه الخيارُ حذفاً وإثباتاً ؛ فالحذفُ للاختصارِ ، وهو أكثرُ استعمالاً ؛ والإثباتُ للعناية به والتوكيد ، يقولُ القائلُ : كيف أنت ؟ فتقولُ : صالحٌ ، أي : أنا صالحٌ ، وإن شئتُ أثبتته فقلتُ : أنا صالحٌ ، وعلى الحذفِ قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارُ ﴾ (١) أي هي النارُ ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبِرْ جَمِيلٌ ﴾ (٢) أي : أمرى وشأنى صبرٌ جميلٌ ، ومنه قولُ المُستَهَلِّ إذا رأى الهلالَ : "الهلالُ واللهُ" ، أي : هذا الهلالُ واللهُ .

وقد حُذِفَ المبتدأُ وأقيمَ الظرفُ -الذي هو صِفَتُهُ - مقامه ، كقوله تعالى :

﴿ وَأَنَا مِنَّا / الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ (٣) أي : ومنا قومٌ دون ذلك .

الضربُ الثاني : لايجوزُ ظُهُورُهُ في الكلامِ ، وهو قولُهُم : "لاسواءُ" ، ف"سواءُ" : خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ تقديرُهُ : هذانِ لاسواءُ ، لكنهم لم ينطقوا به ، قال سيبويه (٤) : إنما دخلت "لا"ها هنا ؛ لأنها عاقبت ما عليه (٤) سواءُ ؛ وذلك

١- ٧٢ / الحج .

٢- ١٨ ، ٨٣ / يوسف .

٣- ١١ / الجن .

٤- في الكتاب ٢/٢٠٢ : "وإنما دخلت لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء ، ألا ترى أنك لاتقول هذان لاسواءً ...."

أَنَّ "لَا" إِذَا وَقَعَتْ بِمَعْنَى "غَيْرٍ" فَلَا بُدَّ مِنْ تَكْرِيرِهَا ، تَقُولُ : زَيْدٌ لَا قَائِمٌ وَلَا نَائِمٌ ، فَحَذَفُوا الْمَبْتَدَأَ هَاهُنَا ؛ لِئَنَّا سَبَبَ فِي اللَّفْظِ "لَا" الَّتِي بِمَعْنَى "لَيْسَ" . وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ الْمَبْتَدَأَ الْمَحذُوفَ بَعْدَ "لَا" وَيَقْدِرُهُ : لَاهِمَا (١) سِوَاءٌ ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ لِـ "لَا" أَنْ تَقَعَ قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ بِغَيْرِ تَكْرِيرٍ .

---

١ - أَجَازَ ذَلِكَ الْمُبْرَدُ فِي الْمَقْتَضِبِ ٣٦٠/٤ ، وَانظُرْ : الْخِرَازَنَةَ ٤٦٧/١ حَيْثُ نَقَلَ الْبَغْدَادِيُّ إِجَازَةَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْهَمْعَ ١٩٥/٢ حَيْثُ نَقَلَ السِّيَوطِيُّ عَنِ الْفَرَّاءِ جَوَازَ ذَلِكَ أَيْضًا .

## الباب السابع من القطب الأول : فى الخبر

و فيه ثلاثة فصول

### الفصل الأول : فى تعريفه

حدُّ الخبرِ : ما احتمل الصدقَ أو الكذبَ ، تقولُ : زيدٌ قائمٌ، وعمرو قام أبوهُ ؛ فقيامُ زيدٍ وأبى عمرٍ ، يجوزُ أن يكونَ صدقًا ، وأن يكونَ كذبًا ، وهو كلُّ ما أسندتهُ إلى المبتدأ وحدثت به عنه .

ومن حقه ألا يكون استنفهاً ، ولا أمراً ، ولا نهياً ، ولا شيئاً مما لا يتعاقبُ عليه الصدقُ والكذبُ ، ولكنَّ العربَ اتَّسعتْ فى كلامها ؛ فقالتُ : زيدٌ قم إليه ، و : زيدٌ لا تضربه ، وزيدٌ كم مرة رأيتَه ؟ فَعَلُوا ذلك ؛ لما كان زيدٌ فى المعنى والحقيقة داخلًا فى جملة ما استنفهم عنه ، وأقاد الأمر والنهى إفادة الخبرِ ؛ فهذا الاتساعُ يُسمى إسناداً وإضافةً ، ولا يُسمى خبراً إلا مجازاً ، فالإسنادُ أعمُّ من الإخبار .

وهو مرفوعٌ ، لفظاً أو موضعاً ، ورافعه - كما سبق - مختلفٌ فيه .

فالأكثر الأقوى أنه مرفوعٌ بالإبتداء<sup>(١)</sup> والمبتدأ معاً ؛ لأنَّ الإبتداءَ رَفَعَ المبتدأَ كما سبق ، واجتمعا معاً على رَفَعِ الخبرِ ؛ لأنَّهما ليسا بشيئين يتصورُ انفصالُ/ أحدهما عن الآخر ، فإذا اقتضى المبتدأُ الخبرَ اقتضاهُ الإبتداءُ ٢٣ / ب وإذا اشتركا فى اقتضائه ، وجبَ أن يشتركا فى العملِ فيه ؛ فعملُ الإبتداءِ فى المبتدأ بنفسه ، وفى الخبرِ بواسطة المبتدأ ، ويعدُّ العملُ فيه ؛ لأنَّ الخبرَ لا يكونُ

١ - قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٨/ ٨٥ : "... ولا ينفكُ من ضعف ، وذلك من قيل أن المبتدأ اسمٌ ، والأصلُ فى الأسماء ألا تعمل ، وإذا لم يكن لها تأثيرٌ فى العمل ، والإبتداءُ له تأثير ، فإضافةً مالا تأثير له إلى ما له تأثير ، لا تأثير له ..."

إلا بعد حصول المبتدأ ، ثم التعرّي من العوامل والتّهيو لها لا يتمّان إلا بعد مجيء الخبر ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ ، ولم تجعل له خبراً ، لم يكن كلاماً فيجعل له إعرابٌ ، فلما كان الابتداء لا يستقل إلا بعد وجود الجزأين جميعاً جاز أن يعمل في كل واحد منهما .

وقال قومٌ : رافع الخبر المبتدأ<sup>(١)</sup> وحده ، وقال قومٌ : الابتداء رافع المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> معاً .

### الفصل الثاني : في أقسامه

وينقسم قسمين : إحداهما : معرفة ونكرة ، والأخرى : مفرد وجملة .  
القسم الأولى : الأصل في الإخبار النكرة ؛ لأنه معتمد الفائدة ، كما أن المبتدأ معتمد البيان ، والفائدة إنما تحصل بما لا يعلم ، تقول : زيد قائمٌ ، وزيد معرفة ، وهو المبتدأ ، و"قائم" نكرة ، وهو الخبر ، فأخبر المتكلم المخاطب عن زيد الذي يعرفه بـ "قائم" الذي لا يعرفه من حاله .

فأمّا المعرفة إذ قلت : زيد أخوك ، وأنت تريد أنه أخوه من النسب ، فإنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف "زيداً" على انفرادِهِ ولا يعرف أنه أخوه ، لسبب : فتخبره أنت أن زيدا الذي يعرفه هو أخوه ؛ ولذلك لو قلت : أخوك زيدٌ ، و"زيد" الخبر ، كان المخاطب عارفاً أن له أخاً ، جاهلاً أنه زيدٌ ؛ فأفدته بإخبارك : تعيين زيدٍ لأخوته ، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفةً ، فالفائدة في كل منهما إذا جعلته خبراً ، فإن كان المخاطب يعرفهما مجتمعين ، فلا فائدة فيه ، فأمّا قولهم : "اللَّهُ ربُّنا" ، و"محمدٌ نبينا" فإنما هو اعترافٌ من

١ - انظر : ابن يعيش . الموضع السابق .



القائِل ، وإقرارٌ ، وردُّ على مَنْ أنكره ، أو هُوَ جارٍ على سبيل التَّعْظِيمِ  
والتَّمْجِيدِ ، وإذا / كانوا قد منعوا مِنْ الإخبار ببعض النكرات في (١) قولهم : ٢٤ / أ  
التَّلْجُ باردٌ ، والعَسَلُ حُلُوٌّ ، والأثنان أكثرُ من واحدٍ ، فَلَأَنْ يَمْنَعُوهُ مع المَعْرِفَةِ  
أولى .

### القِسْمَةُ الثَّانِيَةُ نَوْعَانِ :

النوعُ الأوَّلُ : المفردُ ، وهو المبتدأُ في المعنى ، وهو على ضَرَبَيْنِ .  
أحدهما : يتحمَّلُ الضميرَ إجمالاً ، والآخِرُ : في تحمُّله الضميرَ خلافُ :  
أما المختلفُ فيه : فهو ما لم يكن مُشْتَقًّا ، نحو : زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَأَخِيكَ  
وَعَلَامِكَ ، تقولُ : زَيْدٌ أَخوكَ ، و : أَخوكَ زَيْدٌ ، وَعَمْرُو غلامُكَ ، و : غلامُكَ عَمْرُو ،  
فالبصريُّ (٢) لا يَحْمِلُهُ الضميرَ : لِأَنَّ ما تحمَّلَ الضميرَ من الأَسْمَاءِ ؛ إنما  
تحمَّله لمشابهة الفعل ، كالأَسْمَاءِ المُشْتَقَّةِ من الأَفْعَالِ ، والأَصْفَاتِ المُشَبَّهَةِ بها ؛  
فلَمَّا لم يكن بينه وبين الفعلِ مُشَابَهَةٌ ؛ بَقِيَ على أَصْلِهِ ، والغرضُ من هذا  
القِسْمِ ، أَنَّهُ دليلٌ على شَخْصِ مَعْلُومٍ ، فإذا قُلْتَ : زَيْدٌ أَخوكَ ، فالمرادُ : أَنَّ  
اللَّفْظَ الَّذِي هُوَ "أَخوكَ" دليلٌ على الشَّخْصِ الَّذِي يُدَلُّ عليه لفظُ زَيْدٍ ، وليسَ  
معناه الدَّلالةُ على فعلٍ و حَدَّثَ ، كما يُدَلُّ عليه "قائِمٌ" و "حَسَنٌ" ؛ فلهذا لم يَحْتَجِ  
إلى تحمُّلِ ضميرٍ ؛ ولذلك قُلْنَا : إِنَّ الخبرَ فيه هُوَ المبتدأُ في المعنى ؛ فإن زَيْدًا  
هُوَ الأَخُ والأخ هُوَ زَيْدٌ .

وأما الكوفيُّ (٣) فيقدِّرُ فيه معنىً ، ويحمِّله الضميرَ ؛ لرجوعه إلى معنى  
الفعلِ المقتضى إسنادَهُ إلى غيره ، فيقدِّرُ في قولك : زَيْدٌ أَخوكَ : مُؤاخِيكَ ، وفي :  
هَذَا أُمَّكَ : والدَّتُكَ ، وفي : هَذَا غلامُكَ : خادِمُكَ .

١ - في الأصل مكان "في" كلمة : "يبقى" ، ولامعنى لها هنا ، ويمثل ما أثبتتُ بِلْتَمُّمِ الكلامِ . وانظر :

الأصول لابن السَّراج ٦٦/٨ .

٢ - انظر : الإنصاف ٥٦ والهمع ١٠/٢ .

٣ - انظر : الإنصاف والهمع في الموضوعين السابقين .

وَأَمَّا الْمُجْمَعُ عَلَى تَحْمَلِهِ الضَّمِيرَ : فَهُوَ الْأَسْمَاءُ الْجَارِيَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ ،  
وَالصِّفَاتُ الْمَشْبَهَةُ بِهَا ، وَأَفْعُلُ مِنْ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَمْرُو حَسَنٌ ،  
وَبِشْرٌ أَفْضَلٌ مِنْ بَكْرٍ ، وَلِهَذَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ :

الحَالَةُ الْأُولَى : أَنْ تَرْفَعَ بِهِ مُضْمَرًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ففِي "قَائِمٍ"  
ضَمِيرٌ فَاعِلٌ ، تَقْدِيرُهُ : هُوَ ، وَ"هُوَ" وَ"زَيْدٌ" وَ"قَائِمٌ" ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ لِمُسْمًى وَاحِدٍ ،  
فَلَوْ أَخْلَيْتَهُ مِنَ الضَّمِيرِ ، لَمْ تَكُنْ قَدْ خَصَصْتَهُ بِـ "زَيْدٍ" وَكَانَ كَالشَّائِعِ الْمُتَنَاوِلِ / ٢٤ / ب  
كُلِّ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ .

ولا يظهر هذا المضمَرُ ، كما لا يظهر في الفعل ، في قولك : زَيْدٌ قَامَ ، وَقَدْ  
أَجَازَهُ سَبِيوِيَّةُ (١) فِي بَعْضِ كَلَامِهِ ، وَغَيْرُهُ يَأْبَاهُ ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ : قَوْلُهُمْ :  
"مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ" (٢) ، وَقَاعِ عَرَفَجِ كُلَّهُ ، وَ"أَجْمَعُونَ" تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ  
فِي "عَرَبٍ" ، تَقْدِيرُهُ : عَرَبٌ هُمْ أَجْمَعُونَ ، حَتَّى لَوْ ظَهَرَ الضَّمِيرُ فَقِيلَ : عَرَبٌ  
غَلِمَانُهُمْ ، لَكَانَ "أَجْمَعُونَ" تَأْكِيدًا لَهُمْ ، وَكَذَلِكَ : بِقَاعِ عَرَفَجِ كُلَّهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ :  
يَقَوْمٍ فُصْحَاءَهُمْ (٣) أَجْمَعُونَ ؛ وَبِقَاعِ خَشْنٍ هُوَ كُلُّهُ ، أَوْصَلَبُ هُوَ كُلُّهُ ، وَإِذَا كَانَ  
ذَلِكَ فِي عَرَبٍ وَعَرَفَجٍ (٤) فَمَا ظَنُّكَ بِقَائِمٍ وَحَسَنٍ ؟

الحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ تَرْفَعَ بِهِ مُظْهِرًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَخُوهُ ، فَلَا يَتَحَمَّلُ  
الضَّمِيرَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ شَيْئَيْنِ مُضْمَرًا ، وَمُظْهِرًا ، وَالْهَاءُ هِيَ الْعَائِدَةُ مِنَ الْخَبَرِ  
إِلَى الْمَبْتَدَأِ ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ "أَخُوهُ" مَبْتَدَأً ثَانِيًا ، وَقَائِمًا خَبَرَهُ مَقْدَمًا عَلَيْهِ ، وَفِي

١ - انظر : الكتاب ٢ / ٢١ .

٢ - قال سبوي في الموضع السابق من الكتاب : "فارتفع" أجمعون" على مضمرة في "عرب" في النية .

وانظر : الأصول ٢ / ٢٨ .

٣ - تأويل "عرب" الجامد بـ "فصحاء" المشتق لبيان إمكان تحمُّله الضمير .

٤ - العرفج ، بفتح العين : شجر ينبت في السهل ، واحده : عرفجة ، وقيل : إنه طيب الرائحة .

"قَائِمٌ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى "الْأَخِ" ، فَأَمَّا وَ "أَخُوهُ" مَرْفُوعٌ بِـ "قَائِمٌ" فَلَا .

الحَالَةُ الثَّلَاثَةُ : أَنْ يَجْرَى الضَّمِيرُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، فَيَبْرُزُ ؛ دَفْعًا لِلْبَسِّ إِذَا وَقَعَ خَبْرًا ، أَوْ وَصْفًا ، أَوْ حَالًا ، أَوْ صِلَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَقَصَ هَذَا الضَّرْبُ عَنْ رُتْبَةِ الْفِعْلِ فِي تَحْمُلِ الضَّمِيرِ ، وَقَصَرَ عَنْهُ فِي الظُّهُورِ لَفْظًا ، احتَاجُوا أَنْ يُظْهِرُوهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ "ضَارِبًا" يَتَحَمَّلُ ضَمَائِرَ مَخْتَلِفَةً : لِلْمَتَكَلِّمِ ، وَالْمَخَاطَبِ وَالْغَائِبِ ، تَقُولُ : أَنَا ضَارِبٌ ، وَأَنْتَ ضَارِبٌ ، وَهُوَ ضَارِبٌ .

وَالْفِعْلُ يَلْحَقُهُ لِكُلِّ مِنْهُمْ عِلَامَةٌ تَخْصُهُ ، تَقُولُ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ وَ : ضَرَبَ ؛ فَلِذَلِكَ أُبْرِزُوا الضَّمِيرَ ، تَقُولُ : هِنْدُ زَيْدُ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، فَهِنْدُ مَبْتَدَأٌ أَوَّلٌ ، وَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَضَارِبَتُهُ "خَبْرُ زَيْدٍ" ، هُوَ لِـ "هِنْدٍ" فَقَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ؛ فَأَظْهَرْتَ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ فِي "ضَارِبَتُهُ" وَهُوَ "هِيَ" ، وَارْتَفَعَ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ وَتَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الظَّاهِرِ ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هِنْدُ زَيْدُ ضَارِبَتُهُ جَارِيَتُهَا ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : زَيْدُ ضَارِبُهُ أَنَا ، أَوْ أَنْتَ ، فَتُبْرِزُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ ، إِذَا جَعَلْتَ الْفِعْلَ / لَكَ ، وَضَمِيرَ الْمَخَاطَبِ إِذَا جَعَلْتَهُ لَهُ ، حَيْثُ جَرَى فِيهِمَا خَبْرًا لَزِيدٍ .

وَبَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ فَرْقٌ : وَذَلِكَ : أَنَّ الْأُولَى إِذَا لَمْ يَبْرُزِ الضَّمِيرُ ، الَّذِي هُوَ "هِيَ" عُلِمَ أَنَّ زَيْدًا لَا حَظَّ لَهُ فِي الْفِعْلِ ، وَالثَّانِيَةُ إِذَا لَمْ يَبْرُزِ الضَّمِيرُ ، الَّذِي هُوَ "أَنَا" وَ "أَنْتَ" لَمْ يُعْلَمَ أَنَّ الْفِعْلَ لِغَيْرِ "زَيْدٍ" ، إِلَّا أَنَّ اللَّبْسَ لَمَّا خَصَلَ فِي مَوَاضِعَ ، أَجْرُوا الْبَابَ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ ، فَأَبْرَزُوا الضَّمِيرَ .

وَقَدْ أُبْرِزُوا الضَّمِيرَ مَعَ الْفِعْلِ ، فَقَالُوا : زَيْدُ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ هُوَ ، إِذَا جَعَلْتَ الْفِعْلَ لَزَيْدٍ .

وَمِمَّا يُوَضِّحُ لَكَ هَذَا الْأَمْرَ ؛ التَّنْبِيهُ وَالْجَمْعُ ، تَقُولُ : الْهِنْدُ إِنْ الزَّيْدُ إِنْ ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، فَتَتَنَبَّأُ الضَّمِيرَ دُونَ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ

المتقدم في : قام الزيد ان .

ومن ثنى وجمع ضمير الفعل - وهم الأقل - قال : الهندان الزيدان  
ضاربتاهما هما ، وبناء المسألة : أن "الهندان" مبتدأ ، والزيدان مبتدأ ثانٍ  
وضاربتهما خبر "الزيدان" ، وهو للهندان ، فقد جرى على غير من هو له  
فهذا أبرز ، ف "هما" الأولى عائد إلى الزيدان : ، وهما "الثانية عائد إلى  
الهندان" بإزاء "هي" في المسألة الأولى :

وتقول : زيد الخبر أكله هو ، فتبرز الضمير الذي في "أكل" ، لأنه جرى  
على الخبر ، وهو زيد ، ولو نصبت الخبر باسم الفاعل يفسره هذا  
الظاهر - قياساً على من قال : زيدا ضربته (١) - لم تحتج إلى إبراز  
ضمير ، كأنه قيل : زيد أكل الخبر أكله ، فيكون "أكل" المضمرة مع من هو له ؛  
فلم يجر على غير صاحبه ؛ فلم يبرز الضمير ، وأما "أكله" المظهر ، فليس  
بخبر عن الخبر ؛ فإن الخبر منصوب بـ "أكل" المضمرة ، والمخبر عنه المبتدأ  
لا يكون منصوباً ، قال ابن السراج : وهذه المبتدآت إذا أكثرها فإنما هو شيء  
قاسه النحويون ؛ ليتدرب به المتعلمون ، ولا أعرف له في كلام العرب (٢) نظيراً ،  
فمن ذلك قولهم : زيد هند العمران منطلقان إليها من أجله ، فزيد مبتدأ أول ،  
و هند مبتدأ ثانٍ والعمران مبتدأ ثالث ، و "المنطلقان" / خبر عن "العمران" ، ٢٥ / ب  
وفيها ضميرهما وما بعدهما خبر لـ "هند" ، والراجع إليها "هاء" في إليها ،

١ - أي على الاشتغال ، فيكون "الخبر" منصوباً باسم فاعل محذوف يفسره المذكور .

٢ - في الأصول ١ / ٦٥ .

وهندٌ وما بعدها ، خبرٌ عن "زيدٍ" والراجع إليه الهاءُ في " (١) أجله" ، وقد فرغَ النحاةُ في كتبهم مسائلَ كثيرةً من هذا النوع ، فاقترضنا بذكر هذه المسألة ؛ ليقاسَ عليها .

النوع الثاني من القسمة الثانية : الجملة ، وهي غير المبتدأ ، وتنقسمُ في الأصل - قسَمين ، أحدهما : جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، والآخر : جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ ، وتتفرعُ عليهما ثلاثُ جملٍ : جملةٌ من شرطٍ وجزاءٍ ، وظرفٍ وجارٍ ومجرور ، فصار مُنقسماً إلى خمسة أقسامٍ .

وللنحاة في هذا التقسيم خلافٌ على أقوالِ شتى ، ومدارها على أنَّ المبتدأ يُخبرُ عنه بغيرِ المفردِ المقدمِ ذكره ، بهذه الأشياء الخمسة .

القسم الأول : الجملة من الفعل والفاعل ، تقول : زيدٌ قامَ أبوه ، وعمروُ ذهبَ أخوه ؛ ف "زيدٌ" مبتدأٌ و"قامَ فعلٌ ، فاعلهُ : أبوه ، والجملةُ : خبرٌ "زيدٌ" ولأبدٍ لهذه الجملة وغيرها من الجمل ، إذا وقعتَ خبراً لمبتدأٍ ، أو صفةً لموصوفٍ ، أو صلةً لموصولٍ ، أو حالاً لذي حالٍ ، من ضميرٍ يعود منها إلى ما هي تبعٌ له ؛ لتربطَ التابعَ بالمتبوعِ ؛ حيث هو أجنبيٌّ منه ، ولولاَ هو لما صحَّ نظمُ الكلامِ ؛ فلو قلتَ : زيدٌ قامَ عمروُ ، لم يجزُ حتى تقولَ : إليه أو نحوه .

ولاتخلو الجملة الفعلية : أن يتصدرها فعلٌ ، لفظاً كهذه ، أو تقديرًا كقولك : إذا زيدٌ زارني زرتُهُ ، ف "زيدٌ" مرتفعٌ بفعلٍ مضمَرٍ ؛ لأنَّ "إذا" طالبةٌ للفعلِ ؛ إذ فيها معنى الشرطِ ، وعليه قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٢) و ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ (٣) ومثله ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ (٤) التقديرُ :

١ - وهذه المسألة بنصها في الأصول . الموضع السابق .

٢ - ١ / الإنشقاق .

٣ - ١ / الانفطار .

٤ - ٦ / التوبة .

إِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ،  
فَالظَّاهِرُ فِي الْآيَتَيْنِ مُفسَّرٌ لِلْمُضْمَرِ ؛ وَلِهَذَا نَصَبَ الشَّاعِرُ مَا جَاءَ بَعْدَهُمَا فِي  
قَوْلِهِ (١) :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَا بَلَّغْتَهُ فِقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ جَنَّبِكَ جَازِرٌ  
وَفِي قَوْلِهِ (٢) :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفَسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي  
وَمَنْ رَفَعَهُمَا بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ ، تَقْدِيرُهُ : إِذَا بَلَغَكَ ، وَإِنْ هَلَكَ - وَقَدْ جَوَّزَهُ  
سَيَبَوِيه - (٣) رَفَعَ مَا بَعْدَ "إِذَا" بِالْإِبْتِدَاءِ (٤) ، كَمَا جَوَّزَهُ فِي "حَيْثُ" .

١ - هُوَ نُو الرِّمَّةِ . انظُر : دِيوانه ١٠٤٢ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيه ٨٢/١ ، وَانظُر أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٧٧/٢ وَالْخِصَائِمُ ٣٨٠/٢ وَالتَّبَصُّرَةُ  
٣٣٣ وَابْنُ يَعِيشَ ٣٠/٢ وَ ٩٦/٤ وَالمَغْنَى ٢٦٩ وَشرح آيَاتِهِ ٩٠/٥ وَالخَزَانَةُ ٣٢/٣ . وَرواية هَذِهِ  
المَصَادِرُ : بَيْنَ وَصَلَيْكَ ، وَالمَوْصِلُ - بِكسْرِ الواو - وَاحِدُ الأَوْصَالِ ، وَهِيَ المَفَاصِلُ .

٢ - هُوَ النَّمْرُ بْنُ تَوْلَبٍ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيه ٨٢/١ ، وَانظُر أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٧٦/٢ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٣٢/١  
وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٣٢ وَابْنُ يَعِيشَ ٣٨/٢ وَالخَزَانَةُ ٣١٤/١ وَ ٣١٢/٣ وَ ٤٤/٩ وَالمَغْنَى ١٦٦ وَ ٤٠٣  
وَشرح آيَاتِهِ ٥٢/٤ وَ ٢٥١/٦ ، ٢٣٤ . وَالمَنَفَسُ : النَفِيسُ : يُتَنَافَسُ فِيهِ .

٣ - فِي الكِتَابِ ١٠٧/١ . هَذَا وَفِي الأَصْلِ : وَقَدْ جَوَّزَ سَيَبَوِيه .... وَالمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتُ .

٤ - فِي كِتَابِ سَيَبَوِيه ٨٢/١ : "فَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ ، وَالرَّفْعُ أَجودٌ وَظَاهِرٌ كَلَامِ سَيَبَوِيه أَنَّ الرَّفْعَ جَائِزٌ  
عَلَى الإِبْتِدَاءِ ، وَرَأْيُهُ : أَنَّ "إِذَا" يَقْبَحُ الإِبْتِدَاءَ بَعْدَهَا ، قَالَ فِي ١٠٦/١ - ١٠٧ : "وَمِمَّا يَقْبَحُ بَعْدَهُ  
إِبْتِدَاءُ الأَسْمَاءِ ، وَيَكُونُ الأَسْمُ بَعْدَهُ - إِذَا أَوْقَعْتَ الفِعْلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ - نَصْبًا فِي القِيَاسِ :  
"إِذَا" وَ "حَيْثُ" تَقُولُ : إِذَا عَبْدَ اللّٰهِ تَلَقَاهُ فَانكْرَمَهُ ... لِأَنَّهُمَا يَكُونَانِ فِي مَعْنَى حُرُوفِ المَجَازَاةِ ، وَيَقْبَحُ  
إِنْ / إِبْتِدَأَتْ الأَسْمُ بَعْدَهُمَا ، إِذَا كَانَ بَعْدَهُ الفِعْلُ ... فَيَكُونُ الرَّفْعُ أَجودَ ، عَلَى أَنَّ "ابْنَ أَبِي  
مُوسَى" - فِي الشَّاهِدِ الأَوَّلِ - نَائِبٌ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفسَّرُ المَذْكُورُ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الإِبْتِدَاءِ .  
هَذَا تَحْقِيقُ كَلَامِ سَيَبَوِيه فِي المَوْضِعَيْنِ .

وَقَالَ المِبرِّدُ فِي المُقْتَضِبِ ٧٧/٢ : "... وَلَوْ رَفَعَ عَلَى هَذَا رَافِعٌ عَلَى غَيْرِ الفِعْلِ لَكَانَ خَطَأً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ  
الحُرُوفَ لا تَقَعُ إِلا عَلَى الأَفْعَالِ ، وَلَكِنْ رَفَعَهُ يَجُوزُ عَلَى مَا لا يَنْقُضُ المَعْنَى ، أَنَّ يُضْمَرُ "بَلِّغْ" ، فَيَكُونُ :  
إِذَا بَلِّغَ ابْنَ أَبِي مُوسَى ، وَقَوْلُهُ : بَلِّغْتَهُ "إِظْهَارٌ لِلْفِعْلِ وَتَفْسِيرٌ لِلْفَاعِلِ" .

والمذهب الأقوى : أن "إذا" و "إن" الشرطيّة و "لو" و "هلا" و "لولا" التحضيضية ، لا يرتفع الاسم بعدهنّ بالابتداء ؛ لطلبهنّ الفعل ، وإنما يرتفع بفعل مضمّر كقولهم : "لو ذات سوارٍ لطمتني" (١) تقديره : لو لطمتني ذات سوارٍ ، وعليه قوله تعالى : { قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي (٢) } ومنه قول الشاعر (٣) :

وَنُبِّتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَىٰ فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا  
القسم الثاني : الجملة من المبتدأ والخبر ، تقول : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، وعمرو أخوه ذاهبٌ ؛ ف "زيد" مبتدأ ، و "أبوه" مبتدأ ثانٍ ، و "منطلق" خبر "أبوه" والجملة خبر "زيد" ، و "الهاء" في "أبوه" راجعة إلى "زيد" ، ولا بد منها كالجملة الأولى ، فلو قلت : زيدٌ عمرو منطلقٌ ، لم يجز حتى تقول : إليه أو نحوه ، وهذا الضمير لا يخصُّ واحداً من جزأي الجملة الخبرية ، بل يكون تارة في أولهما كقولك : زيدٌ أبوه قائمٌ ، وتارة في ثانيهما كقولك : زيدٌ عمرو أخوه وتارة في الفضلة ، كقولك : زيدٌ عمرو وذاهبٌ إليه . وفي قولك : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، خمسة أسماء ؛ اثنان مسماهما واحدٌ ، وهما : "زيد" و "الهاء" في "أبوه" ، وثلاثة مسماها واحدٌ : "الأب" ، و "منطلق" ، والضمير المستكن فيه ، ولو قدمت منطلقاً لارتفع بأنه خبر المبتدأ ، وارتفع ، أبوه " به ؛ لأنه فاعله ، ولم يبق في "منطلق" ضميرٌ ، لرفعه الظاهر ، فلو تئبت المبتدأ الثاني - لتئبت

١ - انظر : كتاب الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٦٨ ، والمحقق في هامش الصفحة المذكور مزيداً من التخريج ، فانظره إن شئت . والمعنى : لو ظلمني من هو ندي لي ، لهان على الأمر .  
٢ - ١٠٠ / الإسراء .

٣ - هو الصمة القشيري . انظر : الحماسة ١٢٢٠ .  
والبيت من شواهد ابن هشام في المغنى ٧٤ ، ٢٦٩ ، ٣٠٧ ، ٥٨٣ ، وانظر أيضا : الخزانة ٦٠/٣ و ٥١٣/٨ وشرح أبيات المغنى ١١٩/٢ والهمع ٣٥٥/٤ .

"مُنْطَلِقًا" مع الأولى ، فقُلْتُ : زَيْدٌ أَبَوَاهُ مُنْطَلِقَانِ ، ولم تُتَنَّهُ مع الثانية ، في القول القويِّ فنقولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَبَوَاهُ .

القِسْمُ الثَّالِثُ : الجُمْلَةُ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ / ، وَهِيَ مُلْحَقَةٌ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ ٢٦ / ب  
وَفَرَعٌ عَلَيْهِ ، تَقُولُ : زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ ، وَ: عَمْرُوٌّ إِنْ تُحْسِنَ إِلَيْهِ يُحْسِنُ إِلَيْكَ ،  
وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ عَائِدٍ إِلَى الْمَبْتَدَأِ ، وَهُوَ الْهَاءُ فِي "تُكْرِمُهُ" ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الشَّرْطُ  
وَالْجِزَاءُ كَلِمَتَيْنِ لَا تَتَنَفَّصِلُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى ؛ وَنَزَلَتْ لِذَلِكَ مَنَزَلَةَ الْجُمْلَةِ  
الوَاحِدَةِ ، لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَعُودَ الذَّكْرُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا - وَإِنْ جَازَ  
ذَلِكَ وَكَانَ أَحْسَنَ - تَقُولُ : زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ بَكْرٌ ، فَالْعَائِدُ مِنْ  
الشَّرْطِ ، وَ: زَيْدٌ إِنْ نُكْرِمُهُ ، فَالْعَائِدُ مِنَ الْجِزَاءِ ، وَ: زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ بَكْرٌ ،  
فَالْعَائِدُ مِنَ الشَّرْطِ ، وَ: زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَنِي نُكْرِمُهُ ، فَالْعَائِدُ مِنَ الْجِزَاءِ وَ: زَيْدٌ إِنْ  
يُكْرِمَنِي نُكْرِمُهُ يُكْرِمَكَ ، فَالْعَائِدُ مِنْهُمَا ، أَمَّا مِنَ الشَّرْطِ ، فَهُوَ "الْهَاءُ" فِي  
"تُكْرِمُهُ" ، وَأَمَّا مِنَ الْجِزَاءِ ، فَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكْنُ فِي "يُكْرِمَكَ" ، فَإِنْ أَخْلَيْتَهُمَا  
مِنَ الضَّمِيرِ فَقُلْتُ : زَيْدٌ إِنْ تُعْطِ عَمْرًا يَشْكُرَكَ بَكْرٌ ، لَمْ تُجَزْ .

القِسْمُ الرَّابِعُ : الظَّرْفُ ، وَفِيهِ خِلَافٌ : فَبَعْضُهُمْ <sup>(١)</sup> يَقْدِرُهُ جُمْلَةً ، وَيَجْعَلُهُ  
فِرْعًا عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، وَبَعْضُهُمْ <sup>(٢)</sup> يَقْدِرُهُ مُفْرَدًا ، وَكَلَامُ سَيْبُوِيَهٍ يَحْتَمِلُ  
الْأَمْرَيْنِ ، وَالْأَغْلَبُ عَلَيْهِ: الْإِفْرَادُ <sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ظَرْفُ زَمَانٍ وَظَرْفُ مَكَانٍ .

١ - وَهْمُ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ . انظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٩٠/١ وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢٩٩/١ .

٢ - مِنْهُمْ ابْنُ السَّرَّاجِ ، قَالَ فِي الْأَصُولِ ٦٣/١ : "أَمَّا الظَّرُوفُ مِنَ الْمَكَانِ فَنَحْوُ: زَيْدٌ خَلْفَكَ ، وَعَمْرُوٌّ فِي  
الْدَّارِ ، وَالْمَحْذُوفُ مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ وَالطَّلُوعِ ، وَمَا أَشْتَهَىهُمَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ مُسْتَقَرٌّ خَلْفَكَ ، وَعَمْرُوٌّ  
مُسْتَقَرٌّ فِي الدَّارِ ..." وَانظُرْ أَيْضًا : ابْنُ يَعِيشَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

٣ - انظُرْ : الْكِتَابُ ٤٠٤/١ .



وَالْأَسْمَاءُ إِمَّا أَحْدَاثٌ ، كَالْعِلْمِ وَالضَّرْبِ ، وَيُحَقِّقُ بِهِ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ ، وَإِمَّا  
أَعْيَانٌ ، كَزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَيُحَقِّقُ بِهِ ظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَإِمَّا مَرْكَبٌ مِنْهُمَا ، نَحْوُ : قَائِمٍ  
وَحَسَنٍ ، وَيُحَقِّقُ بِالْأَعْيَانِ :

فَالْأَعْيَانُ : لَا يَقَعُ مِنَ الظَّرْفَيْنِ خَبْرًا عَنْهَا إِلَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَيُحْمَلُ  
عَلَيْهَا الْمَرْكَبُ ، تَقُولُ : زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَعَمْرُو خَلْفَكَ ، وَالْقَائِمُ عِنْدَكَ ، وَالكَرِيمُ فِي  
الدَّارِ ، فِي الْكَلَامِ مَحذُوفٌ يَتَعَلَّقُ بِالظَّرْفِ : تَقْدِيرُهُ : زَيْدٌ اسْتَقَرَّ خَلْفَكَ ، أَوْ  
مُسْتَقَرٌّ ، فَحُذِفَ هَذَا الْمَقْدَرُ حَذْفًا مُطَرِّدًا ، لَا يَظْهَرُ : تَخْفِيفًا ، وَالْعِلْمُ بِهِ ، وَأَقِيمَ  
الظَّرْفُ مَقَامَهُ ، وَجُعِلَ خَبْرًا عَنْ زَيْدٍ .

وَفِي حُكْمِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي الْمَحذُوفِ خِلَافٌ <sup>(١)</sup> : فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْقُلُهُ إِلَى  
الظَّرْفِ وَيَجْعَلُ الْحُكْمَ لَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ بَاقِيًا بِحَالِهِ ، وَالْحُكْمُ لَهُ .

وَيُظْهِرُ هَذَا الْمَحذُوفِ شَرِيعَةً مَنْسُوخَةً ؛ فَلَا تَقُولُ : زَيْدٌ اسْتَقَرَّ ، أَوْ  
مُسْتَقَرٌّ خَلْفَكَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا <sup>(٢)</sup> / عِنْدَهُ ﴾ فَإِنَّ "مُسْتَقِرًّا"  
لَيْسَ عَامِلًا فِي الظَّرْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي رَأَاهُ وَ"عِنْدَهُ" ظَرْفٌ لِلرُّؤْيَا  
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "اللييلة الهلال" و : "اليوم خمرة" <sup>(٣)</sup> وَغَدَاً أَمْرٌ <sup>(٤)</sup> وَ"الجباب" <sup>(٤)</sup> شَهْرَانِ  
فَعَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحذُوفٍ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : اللَّيْلَةُ طُلُوعُ الْهَلَالِ ، أَوْ حُدُوثُ الْهَلَالِ

١ - انظره في الهمع ٢٢/٢ .

٢ - ٤٠ / النمل .

٣ - هذا من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وذلك أنه كان يشرب الخمر حينما بلغه مقتل أبيه ،  
فقال : اليوم خمرة ... انظر أمثال أبي عبيد القاسم ابن سلام ٣٣٣ ، وفي هامش الصفحة فضل  
تخريج .

٤ - الجباب : تلقيح النحل ، يُقال : جاء زمن الجباب ، وقد جب الناس النحل .

يومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ (٥)﴾ أَي: أَهْلَ الْقَرْيَةِ، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ (١)﴾ أَي: دُعَاكُمْ، وهذا بابٌ واسعٌ في العريية، وما أَكثَرُهُ في التنزيل والشُّعر: قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٢): أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: الشَّمْسُ الْيَوْمَ وَلَا: الْقَمَرُ اللَّيْلَةَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَقَّعٍ؟ فَإِنْ قُلْتَ: الْيَوْمَ زَيْدٌ، وَأَنْتَ تُرِيدُ هَذَا الْمَعْنَى، جَازًا.

وتقول: كُلُّ يَوْمٍ لَكَ عَبْدٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْمَلِكِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَيْكَ ثَوْبٌ لِاسْتِقْرَارِ الثَّوْبِ عَلَيْكَ. وَيَجُوزُ رَفْعُ اللَّيْلَةِ، عَلَى تَقْدِيرِ: اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ الْهَلَالِ؛ فَلَا يَكُونُ ظَرْفًا.

وهذا الظرفُ المَكَانِيُّ لَا يَعْملُ فِي مَظْهَرٍ عِنْدَ سَيبَوِيهِ (٣)، فَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ خَلَفَكَ أَبُوهُ، وَأَبُوهُ رَفَعُ بِخَلْفِكَ؛ إِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَ"خَلْفَكَ" خَبْرُهُ وَفَرْضُهُ ضَمِيرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ "زَيْدٌ"، فَإِنْ جَرَى وَصَفًا أَوْ صِلَةً، عَمِلَ فِي مَظْهَرِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَلَفَكَ أَبُوهُ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي خَلَفَكَ أَبُوهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى تَعَالَى ﴿لَهُمْ عُرْفٌ مِّنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ (٥)﴾ وَعُرْفٌ "مُبْتَدَأٌ"، وَلَهُمْ "خَبْرُهُ"، وَ"عُرْفٌ" الثَّانِيَةُ مُرْتَفَعَةٌ بِالظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ جَرَى وَصَفًا.

وَأَمَّا الْأَحْدَاثُ فَيَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهَا بِالظَّرْفَيْنِ مَعًا، تَقُولُ: الْخُرُوجُ الْيَوْمَ وَالْقِتَالُ خَلْفَكَ، التَّقْدِيرُ: الْخُرُوجُ اسْتَقَرَّ، أَوْ مُسْتَقَرُّ الْيَوْمَ، وَالْقِتَالُ اسْتَقَرَّ، أَوْ مُسْتَقَرُّ خَلْفَكَ.

وَحُكْمُ الضَّمِيرِ وَبَاقِي الْأَحْكَامِ الشَّائِعَةِ بَيْنَ الظَّرْفَيْنِ كَمَا سَبَقَ مَعَ الْأَعْيَانِ.

١ - ٨٢ / يوسف .

٢ - ٧٢ / الشعراء .

٣ - انظر: الأصول ٦٩/١ .

٤ - انظر: الكتاب ٤٠٦/١ .

٥ - ٢٠ / الزمر .

والظرفان - إذا لم يكن فيهما تخصيص - لم يصح الإخبار بهما ؛ لمعرفة ذلك قبل الإخبار ، كقولك : زيدٌ مكاناً ، والرحيلُ وقتاً .  
ومن الأحداث ما لا يصح الإخبارُ عنه البتة ، نحو : سُبْحانَكَ ، ولبئكَ ومنها ما لا يصح الإخبارُ عنه بالظرفِ ، ويخبرُ عنه بالاسم ، وهو : أن مع الفعل كقولك : أن<sup>(١)</sup> تأتيني يومَ / الجمعة ، أو خَلْفَكَ ، لا يجوزُ : أن تأتيني خيرٌ لك ٢٧ / ب وعليه ٢٧ . قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٢) .

القسمُ الخامسُ : حرفُ الجرِّ : مُعْظَمُ العُلَماءِ لم يُفرد هذا القسمَ بدكرٍ ، وإنما جعلوه في القسمِ الرابعِ ؛ لأنَّ الأصلَ في الظرفِ حرفُ الجرِّ ، فحذفَ وأقيمَ الظرفُ مقامه ، فإذا قلتَ : القتالُ اليومَ ، وزيدٌ خَلْفَكَ ، فالتقديرُ : في اليومَ ، وفي خَلْفِكَ ، وباقي الجملِ المتركبة من حروفِ الجرِّ ، كذلك حُكْمُها ؛ لطلبِها الفعلَ الذي اجتلبتُ في الأصلِ لأجله ؛ تقولُ : زيدٌ من الكرامِ ، والحمدُ لله ، والقوةُ بالله ، التقديرُ : زيدٌ استقرَّ ، أو مُستقرٌّ من الكرامِ .  
وحكمُ هذا القسمِ ، في حمله على الجملة أو المفرد ، وفي المضمر فيه وحذفه ، انتقالِ الضميرِ المُستكنِّ فيه ، وعمله في المظهر ، حكمُ الظروفِ .

١ - في الأصل : أن لم تأتني ، باقحام "لم" .

٢ - ١٨٤ / البقرة .

## الفصل الثالث : فى مُتعلّقاتِ الخبرِ ، وهى ثمانية

المتعلّق الأوّل : إذا كان الخبرُ مُفرداً غيرَ ظرفٍ ولم يرفعَ ظاهراً ، كان بَعْدَهُ المبتدأ ، إلاّ أَفْعَلُ مِنْ كَذَا ، فإنه يكونُ للثنتينِ ، والجمع ، والمؤنث ، والمفرد على حدٍّ واحدٍ ، تقولُ فى الأوّلِ : زيدٌ قائمٌ ، وهندٌ قائمَةٌ ، والزيدانِ قائمانِ ، والزيدونَ قائمونَ ، وقيامٌ ، وتقولُ فى الثانى : زيدٌ أفضلُ منك ، وهندٌ أحسنُ منك ، والزيدانِ أعلمُ منك ، والزيدونَ أشرفُ منك .

فأمّا قولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ <sup>(١)</sup> ، فتقديرُهُ : أَحَدُ طَلِيحَيْنِ ، <sup>(٢)</sup> فحذفَ المضافِ وأقيمَ المضافُ إليه مقامه ، ويجوزُ أَنْ يكونَ قد حُذِفَ المعطوفُ ؛ للعلمِ به ، تقديرُهُ : رَاكِبُ النَّاقَةِ <sup>(٢)</sup> وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانِ ، ومثله قولُ الشّاعرِ :

أقولُ له كالنُّصْحِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ هَلْ أَنْتَ بِنَاغِي الْحَجِّ مُرْتَحِلَانِ <sup>(٣)</sup>

وقد جَوَزَ بعضهم : غلامُ زيدٍ ضربتُهُمَا ، فيُعِيدُ الضميرَ إليهما .

المتعلق الثانى : / الجُمْلُ الواقِعَةُ أَخْبَاراً عَنِ المبتدأ ، مواضعُها رَفْعٌ ؛ لأنَّك ٢٨ / أ لو جَعَلْتَ مَوْضِعَهَا مُفْرَدًا ، لكانَ مَرْفُوعًا ، وكُلُّ جُمْلَةٍ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ المَفْرَدُ مَوْضِعَهَا ، فلها مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ؛ إِنْ رَفَعًا فَرَفَعُ ، وَإِنْ نَصَبًا فَنَصَبُ ، وَإِنْ جَرًّا فَجَرُّ .

وتنحصرُ فى مَوَاضِعٍ اثْنَتَانِ مَوْضِعُهُمَا رَفْعٌ وهما : الجُمْلَةُ الواقِعَةُ خَبْرًا

١ - يُقالُ : طَلَحَ البعيرُ ، أى : أَعْيَا ، فهو طَلِيحٌ ، وناقَةٌ طَلِيحٌ أُسْفَارٌ ، إذا جَهِدَهَا السَّيْرُ وَأَتَلَفَهَا .

٢ - قَدَرَهُ ابنُ هشامٍ فى أَوْضاحِ المسالكِ : وَالنَّاقَةُ ، وكذا قَدَرَهُ الأشمونى . انظر : أَوْضاحِ المسالكِ ٣٩٦/٣ وشرح الأشمونى بحاشية الصبّان ١١٦/٣ .

٣ - ذَكَرَهُ ابنُ عصفورٍ غيرَ منسوبٍ فى ضرائرِ الشعرِ ٢٨٢ .

والشاهد فيه : رَفَعُ "مُرتحِلانِ" على أَنَّهُ خَبيرٌ عَنِ المبتدأ الَّذى هو ضميرُ المَخاطَبِ ، وعن ضميرِ المتكلمِ الواقِعِ فى محلِّ جَرِّ بالباءِ ، مع أَنَّهُ ليسَ مَبْتَدَأً فى اللفظِ ولا فى التَّقديرِ ، ومن ثَمَّ فلا يُخْبِرُ عنه ، لكنّه أَخْبِرَ عنه حملاً على المعنى ، كأنه قال : هل أنتَ وأنا فى الحجِّ مُرتحِلانِ ؟

للمبتدأ ، والجملة الواقعة خبراً لـ "إِنَّ" وخمسة مَوْضِعُهُنَّ نصبٌ وهى : خبر  
"كَانَ" والمفعول الثانى لـ "ظننتُ" والمفعول الثالث لـ "أَعْلَمْتُ" ، والحال ، ومعمولُ  
القول ، نحو : قُلْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وواحدةٌ تتبعُ صاحبها فى إعرابه ، وهى الصفةُ  
نحو : مررتُ بِرَجُلٍ أبوه منطلقٌ ، وواحدةٌ موضعها جَزْمٌ عِنْدَ قَوْمٍ ، وهى  
الشَّرْطِيَّةُ (١) وَيُعْضِدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: { مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ وَيَذَرُهُمْ (٢) }  
فيمن جَزَمَ (٣) عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ مَوْقِعَ فِعْلِ الْجَزَاءِ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ  
مَوْضِعُهَا جَزْمًا لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ مَجْزُومٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَصْدَقُوا وَكُنْ مِنْ  
الصَّالِحِينَ (٤) ﴾ .

**المتعلق الثالث :** الضميرُ الراجعُ إلى المبتدأ ، له ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكونَ موجوداً فى اللفظ : كقولك : زَيْدًا قَامَ أبوهُ ،  
وزَيْدٌ أبوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَـ "قَامَ" فِعْلٌ ، وَالْأَبُ فَاعِلُهُ ، كَمَا سَبَقَ .

الحالة الثانية : أن لا يكونَ موجوداً فى اللفظ ، نحو : زَيْدٌ قَامَ ، ففى  
"قَامَ" ضميرٌ مُسْتَتِرٌ هُوَ فَاعِلُهُ رَاجِعٌ إِلَى "زَيْدٍ" ، لِأَنَّ "زَيْدًا" لَا يَكُونُ فَاعِلًا ، حَيْثُ  
هُوَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ ، فَإِذَا تَثَبَّتْ أَوْجَمَعَتْ ظَهَرَ الضَّمِيرُ ، مُتْنَى بِمَجْمُوعًا ؛  
فَقُلْتُ : الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا .

الحالة الثالثة : أن يُحْذَفَ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

١ - انظر : الحجة فى علل القراءات السبع لأبى على الفارسى ٢٩٩/٢ والمغنى بجاشية الدسوقي  
١٦٠ ، ١٠٠/٢ .

٢ - ١٨٦ / الأعراف .

٣ - وهما حمزةٌ وكسائى . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٨٥/١ والإقناع فى القراءات  
السبع ٦٥٢/٢ ، والحجة لأبى على الفارسى ٢٩٩/١ والنشر ٤٨٥/١ و ٢٧٣/٢ وإتحاف فضلاء  
البشر ٢٣٣ . وسيرد كلام على الآية فى ص ٦٣٢ ، ٦٤٦ .

٤ - ١٠ / المنافقون . وقد قرأ الجمهور بجزم "أكن" عطفًا على موضع "فأصدق" لِأَنَّ مَوْضِعَهُ - عَلَى  
تقدير سقوط الفاء - جَزْمٌ ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ التَّمْنَى ، وَجَوَابُ التَّمْنَى إِذَا كَانَ بِغَيْرِ فَاءٍ وَلَاوًا مَجْزُومٌ  
لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَانظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٢٣/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب  
للبيضاوى ٢٩٤/٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، والحجة لأبى على الفارسى فى الموضع السابق .

أحدهما قَبِيحٌ وَقَلَّ اسْتِعْمَالُهُ .  
والثاني حَسَنٌ بَوَكْرُ اسْتِعْمَالِهِ .

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ نَحْوُ مَا أَنْشَدَهُ سَيَبَوِيه (١) :

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

يُرِيدُ : لَمْ أَصْنَعُهُ ، أَجَازَهُ فِي الشَّعْرِ ، وَالْمَبْرَدُ لِأَجْبِيزِهِ (٢) وَيَنْصَبُ "كُلَّهُ"

وَعَلَى قَوْلِ سَيَبَوِيه حُمَلَتْ قِرَاءَةً ابْنِ عَامِرٍ / ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى (٣) ﴾ أَي : ٢٨ / ب  
وَعَدَهُ اللَّهُ ، وَأَجَازَ الزَّجَّاجُ أَنْ يَكُونَ (٤) "مَاذَا" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ  
مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ (٥) ﴾ مَرْفُوعًا ، عَلَى تَقْدِيرِ : يَسْتَعْجِلُهُ ، بِحَذْفِ الْهَاءِ .

وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُمْ : "السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهَمٍ" وَ"الْبُرُّ الْكُرْبِسْتَيْنِ" (٦) ،

فَلَا بُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ فِي الْكَلَامِ مَحذُوفٌ ؛ لِيَصِحَّ نَظْمُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُنَوِينَ لَيْسَ بِجَمِيعِ  
السَّمْنِ وَلَا السَّمْنِ جَمِيعُهُ بِدِرْهَمٍ ، وَإِنَّمَا الْمُنَوَانُ بَعْضُ السَّمْنِ ، فَيَحْتَاجُ أَنْ  
يُضْمَرَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِ وَهُوَ "مِنْ" فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا ؛ فَيَكُونُ "السَّمْنُ"  
مَبْتَدَأً ، وَالْمُنَوَانُ "مَبْتَدَأً ثَانٍ ، وَ"مَنْه" صِفَةً لَهُ ؛ وَلِهَذَا ابْتَدَى بِهِ وَهُوَ نَكْرَةٌ ؛  
حَيْثُ وُصِفَ وَبِدِرْهَمٍ "خَبِرَ الْمُنَوِينَ ، وَالْعَائِدُ الْهَاءُ فِي "مَنْه" وَكَذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ  
الْأُخْرَى ، لَكِنَّمَا تَفَارَقَ الْأُولَى ، بِأَنَّ مَنْهً فِيهَا حَالٌ ؛ لِأَنَّ الْكُرْمَعِرْفَةَ ، وَحَرْفُ  
الْجَرِّ لَا يَكُونُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ ، فَهُوَ حَالٌ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي الْجَارِ [وَالْمَجْرُورِ] (٧) ،  
وَالأُولَى أَنْ يُقَدَّرَ بَعْدَ قَوْلِهِ : "بِسْتَيْنِ" لِأَنَّهُ الْعَامِلُ فِيهِ ، وَعَامِلُ الْحَالِ ، إِذَا كَانَ

- 
- ١ - الكتاب ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٦ . والشاهد لأبي النجم العجلي . ديوانه ١٣٤ .  
وانظر أيضاً: الخصائص ٢٩٢/١ و ٦١/٣ ، وابن يعيش ٣٠/٢ و ٩٠/٦ والخزانة ٣٥٩/١ و ٢٠/٣  
والمغنى ٢٠١ ، ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ وشرح أبياته ٢٨٠/٧ ، ٢٨٣ .
  - ٢ - لم أقف على كلام المبرد في منع الرفع في المطبوع من كتبه ، وفي الخزانة ٣٦٠/١ : "يروى برفع  
"كل" ونصبه ، وكذلك رواهما سيبيويه وقد أنكر عليه المبرد رواية الرفع ..."
  - ٣ - ١٠ / الحديد . انظر : السبعة لابن مجاهد ، ٦٢٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٠٧/٢ ،  
والنشر ٣٨٤/٢ ، وإتحاف فضلاء البشرية ٤٠٩ .
  - ٤ - معاني القرآن وإعرابه ١٥٠/١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٤/٣ .
  - ٥ - ٥٠/يونس .
  - ٦ - الكر : ستون قفيراً ، وهو مكيال أهل العراق .
  - ٧ - تَمَّةٌ يَلْتَمُّ وَبِهَا الْكَلَامُ .

ضعيفاً ، لم يتقدّم الحال عليه ، وقد جاز تقدّمه ها هنا ؛ حملاً على الظرف .  
 فمن المحذوف ، قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (١) ﴿ فَمَنْ رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ"صَبَرَ وَغَفَرَ" ، صِلْتُهُ ، وَإِنَّ" وما بعده  
 الْخَبْرُ ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : مِنْهُ ، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الصَّبْرِ وَالْغُفْرَانِ ،  
 وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (٢) ﴿ فِي قَوْلِ (٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ (٤) ﴿ وَقَوْلُهُ : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (٥) ﴿ وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ .  
 وَلَيْسَ هَذَا الْحَذْفُ عِنْدَهُمْ غَرِيبًا ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوا الْجُمْلَةَ بِأَسْرَهَا ، نَحْوَ  
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ ﴾ (٦) ﴿ أَيْ : فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ .

٤٣ - / الشورى .

٢ - ٣٠ / الكهف .

٣ - على القول بأن خبر "إن" الأولى قوله تعالى : "إِنَّا لَأُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا" ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : إِنَّا لَأُضِيعُ أَجْرَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ، وَانظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٣٩٦/٢ وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ ٤١/٢ .

٤ - ٤٠ ، ٤١ / النازعات .

٥ - ١٩ / آل عمران . وَالآيَةُ فِي النُّسخةِ هَكَذَا : { وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ } وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ آيَةٌ بِهَذَا النَّصِّ ، وَفِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ آيَةٌ نَصُّهَا : " وَمَنْ يَشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " وَهِيَ الْآيَةُ رَقْمَ ١٣ وَفِي سُورَةِ الْحَشْرِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : " وَمَنْ يَشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " وَهِيَ الْآيَةُ رَقْمَ ٤ ، وَهَذِهِ الْآيَاتُ كُلُّهَا تَصْلُحُ شَاهِدًا عَلَى الْمَسْأَلَةِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : سَرِيعُ الْحِسَابِ لَهُ ، وَشَدِيدُ الْعِقَابِ لَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : سَرِيعُ حِسَابُهُ ، وَشَدِيدُ عِقَابِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٦ - ٤ / الطلاق . وَانظُرْ ٩١/١ فَسَيَتَكَلَّمُ عَلَى الْآيَةِ هُنَاكَ .

وهذه الضمائر المتصلة تترتب في الحذف .  
 فأحسنها حذفاً : في الصلّة المحضة كقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ  
 اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (١) أَي : بَعَثَهُ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ أَلْفًا وَلَا مَا ، لَمْ يَحْسُنِ الْحَذْفُ ، ١/٢٩  
 لَوَقَلْتِ : أَهَذَا الْبَاعِثُ اللَّهُ رَسُولًا ، لَمْ يُجَزْ حَتَّى تَقُولَ : الْبَاعِثُ .  
 الثَّانِي : حَذْفُهُ فِي الصِّفَةِ ، كَقَوْلِهِمْ : النَّاسُ رَجُلَانِ رَجُلٌ أَكْرَمْتُ وَرَجُلٌ  
 أَهْنْتُ ، أَي : أَكْرَمْتُهُ وَأَهْنَيْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ (٢) :  
 أَبَحَّتْ حَمِي تِهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَّتَ بِمُسْتَبَاحٍ  
 أَي : حَمِيَّتُهُ .

الثَّالِثُ : حَذْفُهُ فِي الْحَالِ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَضْرِبُ عَمْرُو ، أَي :  
 يَضْرِبُهُ ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْحَالَ كَالصِّفَةِ .  
 الرَّابِعُ : خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ كَمَا سَبَقَ ، وَإِنَّمَا تَأَخَّرَ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا حُذِفَ مِنْ  
 خَبَرِهِ ، جَازَ لِلْفِعْلِ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَيْهِ فَيُنْصَبُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ .  
 فَإِنْ كَانَ الْعَائِدُ مُتَّصِلًا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، لَمْ يَحْذَفْ إِلَّا مَعَ الظَّرُوفِ ، كَقَوْلِهِ  
 تَعَالَى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (٣) أَي : فِيهِ .  
 وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ حَذْفَ الضَّمِيرِ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرَ الْمُتَصَرِّفِ قِسْمًا آخَرَ ،  
 نَحْوُ : زَيْدٌ مَا أَحْسَنَ ، أَي : مَا أَحْسَنَهُ ، وَجَعَلَ حَذْفَهُ مِنَ الْحَرْفِ قِسْمًا آخَرَ  
 نَحْوُ : كَمْ يُسْرُكُ أَنْ لَكَ مِنْ دِرْهَمٍ .  
 وَقَدْ أَجَازَ سَيَّبُوه فِي الشُّعْرِ إِعَادَةَ الْمُظْهِرِ إِلَى الْمُظْهِرِ إِذَا كَانَ بِلِفْظِ

١ - ٤٨ / الفرقان .

٢ - انظر : ديوانه ٤٨ .

وهو من شواهد سيبويه ٨٧/٨ ، ١٣٠ ، وانظر أيضاً : التبصرة ٣٢٩ والمغنى ٥٠٣ ، ١٢ ، ٦٣٣  
 وشرح أبياته ٤٨/٨ و ٨٣/٧ ، ٨٥ ، ٣٢٦ .

وانظر : التبصرة في الموضع السابق والهامش في الموضع المذكور ففيه كلام يطول حول هذا  
 البيت .

٢ - ٤٨ ، ١٢٣ / البقرة .



الأول ، كقوله (١) :

قَضَى بَيْنَنَا مَرَوَانَ أُمْسَ قَضِيَّةً فَمَا زَادَنَا مَرَوَانُ الْإِتْنَانِيَا

وقياسه في الكلام : زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ ، وَأَجَازُهُ الْأَخْفَشُ ، إِذَا كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِ  
الأول ، وكان ظاهراً وهو هو ، كقولك : زَيْدٌ قَامَ أَبُو طَاهِرٍ ، ولم يرد - لسيبويه  
فيه نصٌ ، وقد حَمَلَ الْأَخْفَشُ (٢) عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ  
الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ (٣) أَي تُنْقِذُهُ ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ  
سُوءُ عَمَلِهِ فَرَأَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٤) ﴿ أَي : يُضِلُّهُ ، ومثله في  
القرآن والشعر كثيرٌ ، وسيبويه يُقَدِّرُ خَبَرَ أَمْثَالِ هَذِهِ / محذوفاً .

المتعلق الرابع : قد يرد للمبتدأ خبران فصاعداً ؛ قالوا : « هذا حلٌّ / ٢٩ ب  
حامضٌ » وهذا أبيضٌ أسودٌ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾ (٥) ،  
وهذان الخبران وقعا جميعاً خبراً للمبتدأ ؛ لمشابهتهما الجمل ، فلا يجوز  
الفصل بينهما ، ولا تقدمهما معاً على المبتدأ عند الأكثرين (٦) ، ولا تقدم  
أحدهما وتأخر الآخر ، وأجازه بعضهم ، والضمير يعود ، إلى المبتدأ من معنى  
الكلام ، كأنك قلت : هذا مزٌ ؛ لأنه لا يجوز خلو الخبر من الضمير ؛ لنقض ما  
تقرر من اضطرار اسم الفاعل إليه ، ولا يجوز انفرد أحدهما به ؛ إذ ليس  
بأولى من الآخر ، ولا يجوز أن يكون فيهما ضمير واحد ؛ لأن عاملين لا يعملان  
في معمول واحد ، ولا يجوز أن يكون فيهما ضميران ؛ لأنه يصير التقدير : كُله

١ - هو الكرواس بن زيد الطائي شاعر إسلامي ، والبيت من قصيد قالها يخاصم ابن عم له إلى مروان

بن الحكم وهو آل على المدنية . انظر : المؤلف والمختلف ٦٠ ومعجم المرزبانى ١٧١ ، ٣٥٦ .

٢ - انظر : معاني القرآن ٢٩/٢ .

٣ - ١٩ / الزمر .

٤ - ٨ / فاطر .

٥ - ١٤ / البروج .

٦ - في الصبان على الأشموني ٢٢٣/١ : كما يمتنع توسط المبتدأ بينهما ، يمتنع تأخر المبتدأ عنهما ؛

فلا يجوز : حلو حامض الرمان ، نقله صاحب البديع عن الأكثر .... وصاحب البديع في عبارة

الصبان هو ابن الأثير .

حَلْوٌ وَكُلُّهُ حَامِضٌ ، وَلَيْسَ هَذَا الْغَرَضُ مِنْهُ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : الْخَبِرُ الثَّانِي وَقَعَ  
كَالصَّفَةِ (١) : لِلأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِالْإِخْبَارِ : أَنَّ هَذَا حَلْوٌ فِيهِ حَامِضُهُ .  
الْمَتَعَلِّقُ الْخَامِسُ : لِاتِّعَاطِفِ الْأَخْبَارِ عَلَى مُبْتَدَأَتِهَا بِحَرْفِ ، الْأَبَالْفَاءِ فِي  
مَوْضِعَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا لِأَزْمٍ ، وَالْآخَرُ غَيْرُ لِأَزْمٍ .  
أَمَّا اللَّازِمُ فَفِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ شَرْطًا جَازِمًا بِالنِّيَابَةِ ، وَجَزَاؤُهُ جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ أَوْ  
أَمْرِيَّةٌ أَوْ نَهْيِيَّةٌ ، كَقَوْلِكَ : مَنْ يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَمَنْ يَأْتِكَ فَأَكْرَمُهُ ، وَمَنْ يُكْرِمَكَ  
فَلَا تُهْنُهُ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ (٢) ، وَجَمَلٌ  
عَلَيْهِ سَبِيوِيَّةٌ (٤) ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٥) تَقْدِيرُهُ : وَمَنْ عَادَ فَهُوَ يَنْتَقِمُ  
اللَّهُ مِنْهُ ، فَالْفَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

وَرَدٌ وَأَشْقَرٌ لَمْ يَنْهَيْهُ طَابِخُهُ      مَا غَيْرَ الْغَلَى مِنْهُ فَهُوَ مَاكُولٌ  
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَنْ أَتَّبِعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا  
لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٧) فَتَسْتَجِيءُ فِي بَابِ الشَّرْطِ (٨) .

١ - ذكر ذلك خالد الأزهرى فى التصريح ١٨٣/١ .

٢ - أئى : عن "إن" ، لأنها أمّ البَاب . انظر : المقتصد ١١٠٨ .

٣ - ٢ / الطلاق .

٤ - الكتاب ٣ / ٦٩ .

٥ - ٩٥ / المائة .

٦ - هو عبدة بن الطبيب . انظر : ديوانه ٧٣ ، ورواية الديوان : ورداً وأشقرَ بالنصب .  
وانظر أيضاً : المفضليات ٤١ أو العقد الفريد ١٦٥/٨ ، وروايتُهما بالنصب كرواية الديوان .  
يريد بالورد : ما أخذ فيه النضجُ من اللحم ، وبالأشقر : ما لم ينضج . لم ينهته : لم ينضجْ . يقال :  
نهيء اللحم ينهأ نهياً ونهياً ونهائةً ونهويةً ، إذا لم ينضج ، ويأتى الفعل متعدياً أيضاً ، يقال : أنهأت  
اللحم إنهاءً ، إذا لم ينضجْ ، فهو منهُأ . انظر : الصحاح (نها) .

٧ - ١٤٥ / البقرة .

٨ - ٦٣٧ / ١ .

الموضع الثاني من اللازم : قولهم : أَمَا زَيْدٌ فَقَائِمٌ ، وقوله تعالى :  
﴿ وَأَمَّا / تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ ؛ لِأَنَّ "أَمَّا" يُفصَلُ بِهَا مَا أَجْمَلَهُ المدَّعَى ، قال ٣٠ / أ  
سيبويه : تقديره مهما يكن من شيء فزَيْدٌ قائمٌ <sup>(٢)</sup> ؛ ففيها معنى الشرط ؛  
فلزمت الفاء الخبر ، وسيجيء معنى "أَمَّا" مبيناً في <sup>(٣)</sup> أبنيّة الحروف ، فأما قوله  
تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ <sup>(٤)</sup> ﴾ فَحَذَفَ الفاء ،  
لأن المعنى : فيقال لهم : أكفرتُم ؟ ! .

### وَأَمَّا غَيْرُ اللّازِمِ فِي مَوَاضِعٍ :

الأوّل : الأسماء الموصولة ، إذا كانت صلّتها فعلاً أو ظرفاً ، تقول :  
الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وفي التنزيل قوله تعالى :  
﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ <sup>(٥)</sup> ﴾ وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ  
وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ <sup>(٦)</sup> ﴾ ؛ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ  
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا <sup>(٧)</sup> ﴾ ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا <sup>(٨)</sup> ﴾  
فالمبرد <sup>(٩)</sup> يحمله على هذا الباب ويُقدره : وَالَّذِي سَرَقَ وَالتِّي سَرَقَتْ ، وسيبويه <sup>(١٠)</sup>

١ - ١٧ / فُصِّلَتْ .

٢ - لم أقف على هذا النص في كتاب سيبويه ، والذي فيه ٢٣٥/٤ : "وأما" ففيها معنى الجزاء ،  
كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق . ألا ترى أن الفاء لازمة أبداً .

٣ - انظر ٤٠/٢ .

٤ - ١٠٦ / آل عمران .

٥ - ٥٣ / النحل .

٦ - ٢٧٤ / البقرة .

٧ - ٣٨ / المائدة .

٨ - ٢ / النور .

٩ - انظر : الكامل ٨٢٢ . وانظر أيضاً : حاشية المقتضب ٢٢٥/٣ حيث أُورد للآيتين الشيخ عزيمة -  
رحمة الله تعالى - في سياق نص لسبويه . هذا ولم يتعرض المبرد للآيتين في المقتضب . وانظر :

البحر المحيط ٤٨٢/٣ و ٢٤٧ / ٦ .

١٠ - انظر : الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٣ .

يرْفَعُهُمَا بِالابْتِدَاءِ وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَمِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ،  
وَلَمْ يَرْتَكِبْهُ سَيَبُويهِ (١)، لَعْدَمِ الْفِعْلِ الْمَحْضِ وَالظَّرْفِ، فَحَذَفَ الْخَبْرَ، كَمَا  
حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ فِي قَوْلِهِ:

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيَيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَ (٢)  
وَأَمَّا قَوْلُهُ (٢):

أَرْوَاحُ مَوْدِعُ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَاَنْظُرِي لَأَيِّ أَمْرٍ تَصِيرِي

وَأَنْتَ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وَرَوَّاحُ خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ  
تَقْدِيرُهُ: أَهَذَا رَوَّاحٌ؟ أَوْ أَصَاحِبُ رَوَّاحٍ أَنْتَ؟ فَيَكُونُ مَبْتَدَأً، وَمَا تَقَدَّمَ خَبْرَهُ،  
أَوْهُوَ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبْرَ، أَوْخَبْرٌ مَحذُوفٌ الْمَبْتَدَأَ، أَوْمَبْتَدَأٌ، وَرَوَّاحُ (٣) خَبْرُهُ.  
فَإِنْ وَقَعَتِ الصَّلَةُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، أَوْشَرْطِيَّةً، لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الْفَاءِ، أَمَّا  
الْاسْمِيَّةُ؛ فَلَخْلُوهَا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ؛ فَلَأَنَّ الشَّرْطَ قَدْ أَخَذَ مَا  
يَقْتَضِي مِنَ الْجَوَابِ، فَلَمْ يَبْقَ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى مَجَازَاةٍ يَقْتَضِي / دُخُولَ الْفَاءِ. ٣٠ / ب

١ - لم أقف على قائله . وهو من شواهد سيبويه ١٣٩/٨ وانظر أيضاً : معانى القرآن للأخفش  
٧٦، ٨٠، والشعر لأبي على الفارسي ٢٧٩. ٢٩٤ وابن يعيش ١/٨٠٠ و ٩٥/المغنى ١٦٥، ٤٨٣  
وشرح أبياته ٣٧/٤ والهمع ٥٨/٢ والخزانة ٤٥٥/٨ و ١٩ / .

٢- هو عدي بن زيد . انظر : ديوانه ٨٤ .  
والبيت من شواهد سيبويه ١٤٠/١. وانظر أيضاً: الشعر لأبي على الفارسي ٣٢٥ والخصائص  
١٣٢/١ وأمالى ابن الشجرى ٨٩/١ والمغنى ١٦٦ وشرح أبياته ٣٩/٤ والهمع ٥٩/٢ و  
١٤٦/٥ .

٣ - ذكر الفارسي ما ذكره ابن الأثير ها هنا من إعراب . انظر : ص ٣٢٥ - ٣٢٦ من الشعر .

الموضع الثاني من غير اللازم : النكرات الموصوفة ، إذا كانت صفتها فعلاً أو ظرفاً ، مثل الصلّة تقول : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل في الدار فله درهم ، ويجرى حكمها مجرى الأسماء الموصولة ، ومنه قول الشاعر (١) :

نرجو فواضل ربّ سيّبه حسنٌ وكل خيرٍ لديه فهو مبذولٌ  
وجوز السيرافي (٢) : كلُّ رجلٍ فيه شهامةٌ فله درهمٌ ، والفرق بين وجود "الفاء" وعدمها : أنّ الدرهم مع "الفاء" يستحق بالإتيان ، ولا يستحق مع عدمها ويتنزل منزلة الإخبار ، كقولك : زيدٌ له درهمٌ ، فإذا ثبتت هذه القاعدة ، فلا يجوز دخول الفاء مع الأسماء التي لا تتضمّن نوعاً من الشرط ، كزيد وعمرو ؛ فلاتقول : زيدٌ قائمٌ ، إلا على تقدير مبتدأين محذوفين ، تقديره : هذا زيدٌ فهو قائمٌ ، فتكون الفاء عاطفةً جملةً على جملة ، وعليه قوله :  
وقائلةٌ حوّلانٌ ..... (٣) البيت

**المتعلق السادس :** يُعتبر الخبرُ أنّك متى سئلت عنه أجبتَ بالابتداء ، لأنّه يرجعُ إلى أنّه هو في المعنى ؛ تقول : زيدٌ قائمٌ ، فيقال : من القائم ؟ فتقول : زيدٌ ، وتقول : عمروٌ أخوك ، فيقال : من أخوك ؟ فتقول : عمروٌ ، وتقول : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، فيقال : من الذي أبوه منطلقٌ ؟ فتقول : زيدٌ ، وكذلك إذا سئلت عن المبتدأ أجبتَ بالخبر ، فيقال : من زيدٌ ؟ فتقول : الذي أبوه منطلقٌ .

**المتعلق السابع :** تقول : زيدٌ ضربتهُ ، فالاختيارُ فيه : الرّفْعُ على (٤) الابتداءِ وضربتهُ الخبرُ ، ويجوز النصبُ بفعلٍ مضمّرٍ يُفسرُه الظاهرُ ، تقول : زيداً

١ - هو عبده بن الطبيب . انظر : ديوانه ٧٥ .

٢ - انظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٧٠٦/٢ بتحقيق د/دريد أبو السعود (رسالة مخطوطة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة) .

٣ - انظر ٨٧/١ .

٤ - لسلامته من التقدير .

ضربته ، كأنك قلت : ضربتُ زيداً ضربته ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ ۙ ﴾<sup>(١)</sup> ، بالرفع<sup>(٢)</sup> والنصب<sup>(٣)</sup> ، وقريب منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۙ ﴾<sup>(٤)</sup> ، لأنك إذا نصبت "القمر" لم تجد للنصب فائدة لا توجد في الرفع وإذا نصبت / كلاً اشتمل الخلق على جميع<sup>(٥)</sup> الأشياء ، كأنه قال : خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ ، وفي حال الرفع لا يتمحض<sup>(٥)</sup> للعموم .

أ / ٣١

وهذا الضمير الذي في أمثال هذا الخبر على ثلاثه أُضرب :

الأول : أن يكون الفعل متعدياً إلى ضمير الاسم المنصوب ، ويكون من جنس الأول في العمل ، كقولك : زيداً أكرمته ، ألا تراه تعدى إلى ضمير زيد ، وهو مثل المضمر في العمل .

الثاني : أن يكون الفعل المظهر متعدياً إلى ما هو من سبب الاسم المنصوب بفعل مضمر ، كقولك : زيداً ضربت أخاه ، وهذا يتنزل منزلة الأول في إضمار فعل ينصب الاسم ويدل عليه المظهر ؛ من حيث التبس بما هو من سببه حتى لو قلت : زيداً ضربت عمراً ، لم يجز حتى تقول : في داره أو نحو ذلك .

الثالث : أن يكون الفعل الظاهر من جنس المضمر في العمل ، كقولك : زيداً مررت به ، فالفعل المضمر ناصب ، والمظهر متعد بحرف الجر ، لكنه لما كان في موضع نصب قدر المضمر فعلاً بمعنى المظهر ، وهو : جرتُ زيداً مررت به ، أو ما أشبه ذلك .

فإن عطف هذا الاسم المختار فيه الرفع على جملة فعلية ، اختير فيه

١ - ٣٩ / يس .

٢ - وبه قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وروح ، ووافقهم الحسن واليزيد .

٣ - وبه قرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائي . انظر : السبعة ٥٤٠ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٢١٦ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ .

٤ - ٤٩ / القمر .

٥ - فصل القول في ذلك مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٤٠ - ٣٤١ .

النَّصْبُ بِمَضْمَرٍ كَمَا سَبَقَ ، تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرَأُ أَكْرَمْتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ اسْمٌ عَلَى فِعْلٍ ، وَسَيَجِيءُ هَذَا الْفَصْلُ مَبْسُوطاً فِي بَابِ الْمَفْعُولِ (١) بِهِ؛ حَيْثُ هُوَ أَوْلَى بِهِ .

المتعلق الثامن : حَذْفُ الْخَبَرِ ، وَلَا يَخْلُو الْكَلَامُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْخَبَرِ إِذَا حُذِفَ ، أَوْ لَا يَكُونُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ ، كَمَا قُلْنَا فِي حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَحذُوفِ جَازَ حَذْفُهُ ، وَقَدْ حُذِفَ مُفْرَداً وَجُمْلَةً .

أَمَّا الْمَفْرَدُ : فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يَجُوزُ وَجُودُهُ فِيهِ ، وَضَرْبٌ لَا يَجُوزُ وَجُودُهُ فِيهِ .

فَالأَوَّلُ : كَقَوْلِكَ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ، أَيْ زَيْدٌ عِنْدِي ، فَحَذَفْتَ "عِنْدِي" / - وَهُوَ الْخَبَرُ - تَخْفِيفاً ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَلِكَ إِظْهَارِهِ لِلتَّأَكِيدِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

وَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ بِهِمْ يَتَّقَى الْعِدَاً      وَرَأْبُ التَّأْيِ وَالْجَانِبُ الْمَتَخَذُ

أَي : وَبِهِمْ رَأْبُ التَّأْيِ ، فَحُذِفَ "بِهِمْ" وَهُوَ الْخَبَرُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَرْوَاحٌ مُودَعٌ أُمَّ بُكُورُ

فَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ (٣) فِيهِ ، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (٤)

١ - انظر ١٤٦/١-١٤٨ .

٢ - هو الفرزدق . انظر : ديوانه ٢٩/٢ .

وانظر : الشعر لأبي علي الفارسي ٢٧٥ والخصائص ٢٨٦/١ واللسان (رأب) التأي : بفتح الهمزة وإسكانها : الإفساد كله ، وقيل : هي الجراحات والقتل ونحوه من الإفساد ، ورأب التأي : إصلاحه . وقد بين المؤلف الشاهد فيه . وانظر - إن شئت - تعليق ابن جنى في الخصائص على البيت وحاشية الشيخ النجار على كلام ابن جنى .

٣ - انظر ٨٧/١ .

٤ - ٢١ / محمد .

الخبر محذوف في أحد القولين (١) ، تقديره : أمثل وأولى ، وإنما حسن الابتداء  
بالنكرة العطف عليها بنكرة موصوفة .  
الثاني : خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" في قولك : لولا زيد لأكرمتك ، أي :  
لولا زيد موجود ، فهذا الخبر المحذوف لا يظهر ، وقد تقدم ذكر ذلك في باب (٢)  
المبتدأ .

ومنه ؛ خبر "لعمرك" في القسم ، في قولك : لعمرك لأفعلن ، فـ "عمرك"  
مبتدأ خبره محذوف تقديره :

لعمرك قسمي ، ولأفعلن جواب القسم ، وطول الكلام يحسن معه أشياء  
لا تحسن مع القصر ، من الحذف وغيره .  
وأما الجملة فعلى ضربين :

الضرب الأول : أن لا يكون في اللفظ ما ينوب عنه ، وإن دل عليه ، كقولك :  
زيد ضربته وعمرو ، تقديره : وعمر وضربته ، فحذفت ، ضربته ؛ لدلالة الأولى  
عليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ ﴾ (٤) فحذف الخبر ، وهو :  
فعدتهن ثلاثة أشهر ؛ لدلالة ما قبله عليه ، ومثله في كلامهم كثير ، قالوا : "كل  
رجل وضيعته ، وأنت أعلم وربك ؛ فكل ، رفع بالابتداء ، "وضيعته" عطف عليه  
والخبر محذوف ، تقديره : مقرونان ، والمراد بالضيعه هنا : الصنعة (٤)  
والحرفة وكذلك ، "أنت ؛ مبتدأ ، وأعلم خبره ، وربك ، عطف عليه ، وخبره  
محذوف تقديره : كافيك ، ولا يجوز أن يكون مثل قولك : أنت أعلم وزيد ، أي :  
أنتما أعلم من غيركما ؛ لأن هذا مع الله تعالى / لا يجوز ؛ وإنما جاز هذا ٣٢ / أ  
الحذف لأن في الكلام دليلاً عليه ؛ ولأن المعنى : كل رجل مع ضيعته ، وأنت مع

١ - وقيل : "طاعة" خبر مبتدأ محذوف ، أي : أمرنا طاعة ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ٣٠٧/٢-٣٠٨ .

٢ - انظر ٥٩/١ .

٣ - ٤/الطلاق . وانظر ٨٢/١ فقد سبق الكلام هناك على الآية .

٤ - لأن صاحبها يضيع بدونها .



رَبِّكَ ، ومثله : الحُمْلَانُ حَمَلٌ<sup>(١)</sup> وِدْرِهِمْ ، فَإِنْ ذَكَرْتَ بَعْدَهُ رَخِيصاً فَرَفَعْتَ<sup>(٢)</sup> أَوْ  
نَصَبْتَ ، قُلْتَ : بِدِرِّهِمْ ، وَإِنْ جَمَعْتَ قُلْتَ : رِخَاصٌ ؛ وَرَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ ، فَالْوَاوُ  
بِحَالِهَا ؛ لِأَنَّ فِي الْوَاوِ مَعْنَى مَعَ ، وَلَوْ وُجِدَتْ لِأَعْنَتِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "سَوَاءٌ عَلَى أَقْمَتِ أُمَّ قَعْدَتٌ" ، فَكَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى ،  
تَقْدِيرُهُ : سَوَاءٌ عَلَى الْقُعُودِ وَالْقِيَامِ ؛ فَسَوَاءٌ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ  
مُبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ مَا بَعْدَهُ ، لِأَنَّ مَا فِي حَيْزِ الْاسْتِفْهَامِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ؛ وَلِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ  
لَا يَكُونُ جُمْلَةً ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> .  
أَيُّ : سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْذَارُ وَعَدْمُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ  
صَامِتُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ، فَتَقْدِيرُهُ : [سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ<sup>(٥)</sup>] أَمْ صَمْتُمْ .

قَالُوا : وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ سَوَاءٍ فِعْلٌ مُضَارِعٌ ؛ فَلَاتَقُولُ : سَوَاءٌ عَلَى  
أَتَقَوْمٌ أَمْ تَقَعُدُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الشَّرْطُ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ عَمَلٌ .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ مَا يَنْبُؤُ عَنَهُ ، وَهُوَ أَنْ يَسُدَّ الْمَعْمُولُ  
مَسَدَّ الْخَبَرِ ، كَقَوْلِهِمْ : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا ، "وَ أَكْثَرُ شَرْبِي السُّوَيْقَ مَلْتُوتًا"  
وَ "أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا ، فَضَرْبِي ، "وَ أَكْثَرُ" وَأَخْطَبُ " يَرْتَفِعُنَ بِالْإِبْتِدَاءِ  
وَ "قَائِمًا" نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِهِ ، وَتَقْدِيرُهُ :  
إِذَا كَانَ قَائِمًا ، وَإِذَا كَانَ قَائِمًا ، فَإِذَا ظَرَفُ زَمَانٍ ، وَقَدْ جُعِلَ خَبْرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ  
كَمَا تُجْعَلُ ظُرُوفُ الزَّمَانِ أَخْبَارًا عَنِ الْأَحْدَاثِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرْبِي زَيْدًا يَوْمَ  
الْجُمُعَةِ ، "وَكَانَ" تَامَةً بِمَعْنَى وَجَدَ ، وَحَدَّثَ ، وَفِيهَا ضَمِيرٌ - لِزَيْدٍ ، وَلِلْسُّوَيْقِ

١ - الحَمَلُ - بِالتَّحْرِيكِ : الْخُرُوفُ ، وَهُوَ الصَّغِيرُ مِنْ ذَكَورِ الضَّانِ ، وَجَمْعُهُ حُمْلَانٌ ، بِضَمِّ فَسْكَوَيْنَ .

٢ - فِي الْأَصْلِ : فَرَفَعْتَ وَنَصَبْتَ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

٣ - ٦ / الْبَقْرَةَ وَ ١٠ / يَسَ .

٤ - ١٩٣ / الْأَعْرَافِ .

٥ - تَتَمَّةٌ بَلْتَمِ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

وللأمير ، و "إذا" مضاف إليها ، كما تُضاف سائرُ ظروفِ الزَّمانِ إلى الجُمْلِ  
كقولك : زَمَنَ يَكُونُ زَيْدٌ قَائِماً ، فالمعنى : ضَرَبِي زَيْدًا وَقَعَ إِذَا وَجِدَ زَيْدٌ قَائِماً ،  
وأكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ وَقَعَ إِذَا وَجِدَ السَّوِيقَ مَلْتُوتاً ، وأخطبُ ما يَكُونُ الأَمِيرُ  
واقِعَ إِذَا وَجِدَ الأَمِيرُ / قَائِماً ، إلاَّ أَنَّ فِي مَسْأَلَةِ الأَمِيرِ اتِّسَاعاً لَيْسَ فِي ٣٢ / ب  
الأوَّلِينَ وهو : إِضَافَةُ أَفْعَلَ إِلَى الظَّرْفِ المُنزَلِ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ :  
ما يَكُونُ الأَمِيرُ ، وهو : كَوْنُ الأَمِيرِ ، وتقديرُ الكلامِ : أَخْطَبُ أَوْقَاتِ الأَمِيرِ إِذَا  
وَجِدَ قَائِماً .

فأما قولهم : "حَسْبُكَ دِرْهَمَانٌ" ، فـ "فَحَسْبُكَ" مبتدأ ، و "درهمان" مَعْمُولُهُ  
تقديرُهُ : لِيَكْفِكَ دِرْهَمَانٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الأَمْرِ ، وَلاخْبَرَ لَهُ ؛ وَلِهَذَا المَعْنَى جَزَمُوا  
ما بَعْدَهَا مِنَ الجَوَابِ ، كقولهم : "حَسْبُكَ يَنْبَغُ النَّاسُ" وَالمَازِنِيُّ<sup>(١)</sup> يَعتَقِدُ أَنَّ  
"حَسْبُكَ" "مبتدأ ، ودرهمان خبره .

١ - انظر : المقتضب ٤/ ٣٨٢ .

## البابُ الثامنُ : من القُطبِ الأوَّلِ : فى الفاعِلِ

و فيه أربعةُ فصول

### الفصلُ الأوَّلُ : فى حدِّه

اعلَمَ أن كُلَّ فرقةٍ مِنَ العُلَماءِ قَد اتفقوا فيما بَيْنَهُم على أوضاعٍ يَعْرِفُونَهَا ، واصطِلاحاتٍ يتداولُونَهَا ، فالنَّحْوِيُّ : يُسَمَّى الجملةَ التى صدرَها معتمِدُ البَيانِ و عَجَزُها معتمِدُ الفائدةِ مُبتدأً و خبراً ، و المنطِقِيُّ : يُسَمَّىها مَوْضوعاً و مَحْمُولاً .

و فى اللُّغةِ أَسْمَاءٌ تُنْقَلُ عن وَضْعِها العامِّ الحقيقىِّ إلى الخاصِّ المَجَازِيِّ ، كالصَّومِ والصلاةِ ، و قد ذكّرنا ذلك مَبسوطاً فى كتاب « الباهر فى الفروق (١) » .

فالفاعلُ فى أَصْلِ الوَضْعِ هُوَ مَنْ أَظْهَرَ الفِعْلَ من العَدَمِ إلى الوجودِ ، وهُوَ الفاعِلُ الحقيقىُّ ، ثم نُقِلَ عن هذه الرُّتبةِ إلى ما يُقَارِبُها ، فقال قومٌ : مؤثّرٌ ، وقال قومٌ : مُوجِدٌ ، وقال قومٌ : سَبَبٌ ، وقال قومٌ : عِلَّةٌ ، و أَطْلَقَهُ النحاةُ على مَعْنَى آخَرَ وَضَعاً و اصطِلاحاً ، و لَهُ عندهم شَرائِطٌ ، باجتماعِها يصحُّ أن يكونَ فاعِلاً نَحْوِيّاً :

الأولى : أن يكونَ اسماً مُفْرَداً مُتَمَكِّناً مِنَ الإخبارِ عَنْهُ ، لِيُسَنَدَ الفِعْلُ إِلَيْهِ وَيُضَمَّرُ وَيُرْفَعُ ؛ لَفْظاً أو مَوْضِعاً ؛ فَإِنَّ الفِعْلَ و الجملةَ لا يُسَنَدُ إِلَيْهِما ، و الجملةُ لا تُضَمَّرُ ، و الظرفُ و المصدرُ غيرُ المِتَمَكِّنِ لا يُرْفَعان ، فأما قولُه تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيْسَ جُنُنَهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ (٢) فالفاعلُ مُقَدَّرٌ وهُوَ ٣٣ / أ

١ - سبق الكلام عليه فى ص ٤٩ من الدراسة .

٢ - ٢٥ / يوسف .

الْبَدَاءُ (١) كَقَوْلِهِ (٢) :

لَعَمْرُكَ وَ الْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ      بَدَاكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً

فالْمُظْهَرُ هَاهُنَا ، هُوَ الْمِضْمَرُ فِيهِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٣)

فإِنَّمَا رُفِعَ عَلَى الْإِتْسَاعِ (٤) بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الظَّرْفِ ، كَمَا تَقُولُ : قُوتِلَ خَلْفُكُمْ  
وَأَمَّاكُمْ ، وَقِيلَ : الْمَبِينُ : الْوَصْلُ ، وَ هُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ (٥) .

الثَّانِيَةُ : أَنْ لَا يَكُونُ شَرْطًا وَلَا اسْتِفْهَامًا ، لِأَنَّهُمَا لَا يَتَقَدَّمُهُمَا عَامِلُهُمَا  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءً ، أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ، أَوْ إِضَافَةً .

الثَّلَاثَةُ : أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ نَحْوِيٌّ ، كَقَامَ وَقَعَدَ ، وَ مَا يُشَبِّهُ الْفِعْلَ  
كَقَائِمٍ وَ حَسَنٍ ، إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفِ النَّفْيِ ، أَوْ كَانَا صِفَةً  
أَوْ حَالًا أَوْ خَبْرًا .

١ - قَالَ مَكِّيٌّ فِي مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ٤٣٠ : فَاعِلُ « بَدَا » عِنْدَ سَيَبَوِيهِ مَحْذُوفٌ قَامَ مَقَامَهُ :  
« لَيْسَ جُنْتَهُ » . وَقَالَ الْمَيْرِدُ : فَاعِلُهُ الْمَصْدَرُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ « بَدَا » . وَقِيلَ : الْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ لَمْ يَعْوِضْ  
مِنَهُ شَيْئٌ ، تَقْدِيرُهُ : ثُمَّ بَدَا لَهُمْ رَأْيٌ » . وَ الْمَوْلَفُ قَدْ اخْتَارَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَيْرِدُ .

٢ - هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرِ الْخَارِجِيِّ ، وَ كَانَ رَجُلًا قَدِ وَعَدَهُ قُلُوصًا فَمَطَّلَهُ . وَ انظُرْ : الشَّعْرَ لِأَبِي عَلِيٍّ  
الْفَارِسِيِّ ٢٢٥ ، ٥٠٦ ، وَ الْخِصَائِصَ ١ / ٣٤٠ وَ الْمَغْنَى ٣٨٨ وَ شَرَحَ آيَاتِهِ ٦ / ١٩٣ وَ الْخَزَانَةَ  
٢١٣ / ٩ الْقُلُوصِ . النَّاقَةُ الْفَتْيَةُ .

٣ - ٩٤ / الْأَنْعَامِ .

٤ - فَاسْتُعْمِلَ « بَيْنَ » اسْمًا غَيْرَ ظَرْفٍ ، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٤ / ١٨٢ : « قَرَأَ جَمْهُورُ السَّبْعَةِ  
بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ اتَّسَعَ فِي الظَّرْفِ ، وَ أُسْنِدُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، فَصَارَ اسْمًا ... » . وَ انظُرْ أَيْضًا :  
الْخِصَائِصَ ٢ / ٣٧٠ ، وَ مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ، ١ / ٢٧٨-٢٧٩ وَ الْكَشْفَ ١ / ٤٤٠ - ٤٤١ وَ اللِّسَانَ  
( بَيْنَ ) . وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ فِي حَالِ الرَّفْعِ مَحْرُكَةً بِالْفَتْحِ ، قَالَ مَكِّيٌّ فِي الْكَشْفِ ١ / ٤٤١ :  
« وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ بِالنَّصْبِ كَالْقِرَاءَةِ بِالرَّفْعِ ، عَلَى أَنَّ « بَيْنَا » اسْمٌ ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ  
ظَرْفًا مَنْصُوبًا ، جَرِيَ فِي إِعْرَابِهِ ، فِي حَالِ كَوْنِهِ غَيْرَ ظَرْفٍ ، عَلَى ذَلِكَ ، فَفُتِحَ ، وَ هُوَ فِي مَوْضِعِ  
رَفْعٍ ، وَ هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ ... » .

٥ - انظُرْ : الْأَضْدَادَ ، لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٧٥ .

الرابعة : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ وَ مُشَبِّهُهُ عَلَى الْفَاعِلِ .  
 الخامسة : أَنْ لَا تُغَيَّرَ لَهُ صِيغَةُ الْفِعْلِ ، احْتِزَاناً مِنْ تَغْيِيرِهِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .  
 السادسة : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ حَدِيثاً عَنْهُ وَ مُسْتَنْداً إِلَيْهِ ، إِجَاباً أَوْ سَلْباً .  
 فَمَتَى خَلَا مِنْ هَذِهِ الشَّرَاطِطِ أَوْ بَعْضِهَا ، لَمْ يَكُنْ فَاعِلاً نَحْوِيّاً .  
 وَتَحْرِيرُ الْحَدِّ : اسْمٌ مُفْرَدٌ مَتَمَكِّنٌ غَالِباً ، لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ  
 يَأْتِي بَعْدَ فِعْلِ نَحْوِيٍّ عَلَى وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ مُعْتَمِداً ، وَ  
 يَكُونُ مُسْتَنْداً إِلَيْهِ ، إِجَاباً أَوْ سَلْباً ، كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَ مَاتَ بَكْرٌ ، وَ مَا قَامَ  
 عَمْرٌ .

### الفصل الثاني : فى إعرابه

و هو مرفوعٌ ، لفظاً أَوْ مَوْضِعاً ، أَمَّا اللَّفْظُ فَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَ أَمَّا  
 الْمَوْضِعُ : فَتَقُولُ : قَامَ الَّذِي فِي الدَّارِ ، فَ « الَّذِي » فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ .  
 وَ رَافِعُ الْفَاعِلِ : الْمُسْتَنْدُ إِلَيْهِ ، وَ كَأَنَّ حَقِيقَةَ الرَّافِعِ إِنَّمَا هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي  
 صَارَ بِهِ فَاعِلاً ، وَ هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ ، لَا اللَّفْظُ ، وَ إِنَّمَا اللَّفْظُ دَلِيلٌ عَلَى الْمَعْنَى ،  
 فَالترتيبُ فِي النَّفْسِ هُوَ الَّذِي عَمِلَ ، وَ هَذَا كَالْقَرِيبِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ؛ وَ سَوَاءٌ كَانَ  
 الْفِعْلُ مَاضِياً أَوْ مُسْتَقْبِلاً ، نَفِيّاً أَوْ إِثْبَاتاً ، اسْتِفْهَاماً أَوْ جِزَاءً ، حَقِيقَةً أَوْ  
 مَجَازاً ، فَهُوَ الْعَامِلُ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَ سَيَقُومُ عَمْرٌ ، وَ مَا قَامَ بَكْرٌ / ٣٣ / ١  
 وَ يَقُومُ زَيْدٌ ؟ وَ إِنْ يَذْهَبُ زَيْدٌ يَذْهَبُ عَمْرٌ ، وَ وَقَعَ الْحَائِطُ ، وَ جَرَى النَّهْرُ .  
 وَ قَدْ يَجِيءُ الْفَاعِلُ وَ رَافِعُهُ مُضْمَرٌ مَحْذُوفٌ ، يُقَالُ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ فَتَقُولُ :  
 زَيْدٌ ، أَيْ : فَعَلَ زَيْدٌ ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ  
 رِجَالٌ <sup>(١)</sup> ﴾ - بَفَتْحِ الْبَاءِ <sup>(٢)</sup> - أَيْ : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : هَلْ زَيْدٌ خَرَجَ ؟

١ - ٣٦ ، ٢٧ / النور .

٢ - وَ هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَ أَبِي بَكْرٍ . انظر : الإقناع فى القراءات السبع ٧١٣ وَ الكشف ١٣٩ / ٢ .

و « زَيْدٌ » فاعِلُ فِعْلٍ مَضْمُرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، و مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) ، و مِنْ أَمْثَالِهِمْ : « لَوْذَاتُ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي ﴾ (٢) ، و عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ (٣) ، و قَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ (٤) .

وَإِنَّمَا خُصَّ الْفَاعِلُ بِالرَّفْعِ لِتَقَدُّمِهِ ، و لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ ، و لِئَنَسَبَةِ بَيْنَ قَلَّةِ الْفَاعِلِ وَثِقَلِ الرَّفْعِ ، و لِبَعْضِهِمْ فِيهِ كَلَامٌ مُحَرَّرٌ ، قَالَ : إِنَّمَا رُفِعَ لِقَلَّتِهِ وَقَوَّتِهِ ، و سَبَقَهُ (٥) .

### الفصل الثالث : في مرتبته

و هِيَ تَلِي الْفِعْلَ ، لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَبْتَدَأً بَعْدَ أَنْ كَانَ فَاعِلًا ، فَلَا تَقُولُ فِي ، قَامَ زَيْدٌ : زَيْدٌ قَامَ ، و « زَيْدٌ » فاعِلُ « قَامَ » ، و يَظْهَرُ ذَلِكَ فِي التَّنْبِيَةِ وَ الْجَمْعِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي ، ضَرَبَ الزَّيْدَانِ : الزَّيْدَانِ ضَرَبَ ، حَتَّى تَقُولَ : ضَرَبَا ، فَيَصِيرُ مَبْتَدَأً وَخَبْرًا ، و الْأَلْفُ فِي « ضَرَبَا » فاعِلٌ و عِلْمَةٌ التَّنْبِيَةِ .

فَأَمَّا تَأَخُّرُهُ عَنِ الْمَفْعُولِ ، فَإِنَّمَا جَانَ ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فَضْلَةٌ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ ، وَالنِّيَّةُ فِي الْفَاعِلِ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ ، و إِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ ، تَقُولُ فِي : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا : ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، و هَذَا إِنَّمَا يَفْعَلُونَهُ إِذَا كَانَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ أَهَمَّ عِنْدَهُمْ ، قَالَ سَيَبَوِيهِ : وَإِنَّمَا يُقَدِّمُونَ فِي كَلَامِهِمْ مَا هُمْ بِبَيَّانِهِ أَهَمُّ ، و هُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى ، و إِنْ كَانَا جَمِيعًا يَهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ (٦) ، و مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

١ - ٦ / التوبة .

٢ - أنظر ص ٧٤ ؛ فقد سبق تخريجه هناك .

٣ - ٥ / الحجرات

٤ - أنظر ١ / ٧٢ - ٧٤ .

٥ - ذكر ذلك ابنُ جنِّي في الخصائص ١ / ٤٩ ، و قد فضَّلَ القولَ في تعليلِ رفعِ الفاعِلِ ابنُ يعِيش في

شرح المِصْبَلِ ١ / ٧٥ .

٦ - الكتاب ١ / ٣٤ .

الْعُلَمَاءُ ﴿١﴾ ، فَإِنْ عَرَضَ فِي الْكَلَامِ لِبَسٍّ لَمْ يَجْزَ تَأَخُّرُهُ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ  
 مَقْصُورَيْنِ ، أَوْ مَبْنِيَيْنِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى ، وَضَرَبَ مَنْ قَامَ مَنْ  
 قَعَدَ ، فَيَلْزَمُ كُلُّ مِنْهُمَا مَرْتَبَتُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ قَرِينَةً لَفْظِيَّةً أَوْ مَعْنَوِيَّةً تُزِيلُ  
 اللَّبْسَ ، نَحْوُ : ضَرَبَتْ يَحْيَى لَيْلَى ، وَضَرَبَ هَذِهِ هَذَا ، وَكَسَرَ الْعَصَا الرَّحَى ،  
 [جَازَ<sup>(٢)</sup>] ، فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ وَقُلْتُ / : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ ، أَوْ : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ، ٣٤ / أ  
 أَوْ ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامَهُ ، أَوْ : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا ، جَازَتْ الثَّلَاثُ الْأُولَى ، وَ لَمْ تَجْزُ  
 الرَّابِعَةُ .

أَمَّا الْأُولَى : فَلَا كَلَامَ فِيهَا ، لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْمُضْمَرِ فِي  
 مَكَانِهِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى نَظْمِ الْكَلَامِ .  
 وَأَمَّا الثَّانِيَةُ : فَإِنَّمَا جَازَتْ ، لِأَنَّ النِّيَّةَ فِي « زَيْدٍ » التَّقْدِيمُ وَإِنْ تَأَخَّرَ  
 لَفْظًا ، وَ لَا يَضُرُّ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ ، فَإِنَّ النِّيَّةَ فِيهِ التَّأخِيرُ .  
 وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ : فَمِثْلُ الثَّانِيَةِ فِي الْجَوَازِ وَأَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرَ عَنْ مَكَانِهِ  
 إِلَّا الْفَاعِلُ - وَالنِّيَّةُ فِيهِ التَّقْدِيمُ - وَلَمَّا تَأَخَّرَ وَقُرِنَ بِهِ الضَّمِيرُ ، وَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ ،  
 صَارَ الضَّمِيرُ مَذْكُورًا بَعْدَ مَنْ هُوَ ، فَجَازَتْ الْمَسْأَلَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِذِ  
 ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ<sup>(٣)</sup>﴾ ، وَأَمَّا الرَّابِعَةُ : فَلَمْ تَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ  
 وَالْمَفْعُولَ وَقَعَا فِي مَوْضِعَيْهِمَا ، وَ لَيْسَ فِي أَحَدِهِمَا نِيَّةً تَقْدِيمًا وَ لَا تَأخِيرًا وَ قَدَّ  
 وَقَعَ الضَّمِيرُ قَبْلَ الذِّكْرِ ، لَفْظًا وَ تَقْدِيرًا .

١- ٢٨/ فاطر .

٢- تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

٣- ١٢٤ / البقرة .

و الأصلُ في هذا الباب : أَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظاً وَلَمْ يَتَقَدَّمْ تَقْدِيرًا كَالثَّانِيَةِ ، أَوْ تَقَدَّمَ تَقْدِيرًا وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَفْظاً ، كَالثَّلَاثَةِ ، أَوْ لَزِمَ مَرْتَبَتَهُ ، كَالأُولَى ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ جَمِيعَهُ جَائِزٌ ، فَإِنَّ تَقَدَّمَ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا كَالرَّابِعَةِ ، لَمْ يَجُزْ ، وَمَتَى اتَّصَلَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِالْفَاعِلِ ، كَالثَّلَاثَةِ ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ ؛ لِئَلَّا يَتَقَدَّمَ الْمَضْمَرُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِهِ ، وَمِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ (١) .  
فَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَى بَنِ حَاتِمٍ

و قوله (٣) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زُهَيْرًا .....

فَالهَاءُ فِي « رَبُّهُ » وَ « قَوْمَهُ » رَاجِعَةٌ إِلَى الْجَزَاءِ وَاللَّوْمِ ؛ لِذِلَالَةِ « جَزَى »

١ - ١٥٨ / الأنعام . وَ قَدْ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ : « يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ » .  
٢ - هُوَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ . انظر : مُلْحَقَاتُ دِيْوَانِهِ ١٢٤ . وَ نُسِبَ إِلَى النَّابِغَةِ الزُّبَيَّانِي . وَ تَتَمَّةُ بَيْتِ أَبِي الْأَسْوَدِ :

جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَ قَدْ فَعَلَ

وَ هُوَ الشُّطْرُ الثَّانِي مِنْ بَيْتِ النَّابِغَةِ ، وَ شَطْرُهُ الْأَوَّلُ - كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ١٩١ :

جَزَى اللَّهُ عَبَسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا

وَ انظر : الْخَصَائِصُ ١ / ٢٩٤ وَ ابْنُ يَعِيشَ ١ / ٧٦ وَ الْهَمْعُ ١ / ٢٣٠ وَ الْخَزَانَةُ ١ / ٢٧٧ . وَ هُوَ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ وَ ابْنَ جَنَى جَوْزًا اتِّصَالَ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ بِالْفَاعِلِ الْمَتَقَدِّمِ ، لِشِدَّةِ اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ ، كَاقْتِضَائِهِ لِلْفَاعِلِ ، وَ هُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الطُّوَالِ الْكُوفِيِّ ، وَ إِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ وَ شَرْحِهِ . هَذَا وَ قَدْ وَجَّهَ الْمُؤَلِّفُ الْبَيْتَ وَ الْبَيْتَ الَّذِي يَلِيهِ تَوْجِيهًا يُخْرِجُهُمَا عَنْ مَخَالَفَةِ الْجُمْهُورِ .

٣ - هُوَ أَبُو جُنْدَبِ الْهَدَلِيِّ . انظر : دِيْوَانُ الْهَدَلِيِّينَ ١ / ٣٥١ . وَ انظر : الْخَزَانَةُ ١ / ٢٨٠ ، ٢٩١ . زُهَيْرٌ : أَحَدُ بَنِي لِحْيَانَ ، وَ لِحْيَانٌ مِنْ هُدَيْلٍ . جَرٌّ : جَنَى عَلَى نَفْسِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ .



و « يَلُومَنَّ » عَلَيْهَا ، وَ لَيْسَتْ عَائِدَةً إِلَى « عَدِيٍّ » وَ « زَهِيرٍ » ، وَ قَدْ جَوَّزَهُ ابْنُ جَنِّي فِي « الْخَصَائِصِ (١) » وَ هُوَ بَعِيدٌ .

وَمَرْتَبَةُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مَرْتَبَةُ الْفَاعِلِ مِنَ الْمَفْعُولِ ، تَقُولُ :  
أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمَهُ ، فَ « زَيْدٌ » صَاحِبُ « الدَّرْهَمِ » ، وَ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ .  
فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ ، تَقُولُ : أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ ، وَلَمْ  
يَحْسُنْ أَعْطَيْتُ / صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ (٢) :

١ / ٣٤

وَ مَنْ كَانَ يُعْطِي حَقَّهُنَّ الْقَصَائِدَ

جَازَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي .

وَ تَقُولُ : أَخَذَ مَا أَرَادَ زَيْدٌ ، وَ : مَا أَرَادَ أَخَذَ زَيْدٌ ، وَ الْكُوفِيُّ لَا يُجِيزُ

الثَّانِيَةَ (٣) .

### الفصل الرابع : فِي أَقْسَامِ الْفَاعِلِ ، وَ أَحْكَامِهَا

وَ لَا يَخْلُو الْفَاعِلُ أَنْ يَكُونَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، وَ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَخْلُو : أَنْ  
يَكُونَ : مُذَكَّرًا أَوْ مُؤنَّثًا ، وَ كُلُّ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَ الْمُؤنَّثِ لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا ،  
أَوْ مُثْنِيًّا ، أَوْ مُجْمُوعًا ، فَانْحَصَرَتْ الْقِسْمَةُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ نَوْعًا ، تَنْدَرِجُ  
أَحْكَامُهَا فِي : مُقَدِّمَةٍ ، وَ أَرْبَعَةِ فُرُوعٍ .

المُقَدِّمَةُ : اعْلَمْ أَنَّ الْفَاعِلَ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ : فَاعِلٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، نَحْوُ :  
قَامَ زَيْدٌ ، وَيَقُومُ عَمْرُو ، وَفَاعِلٌ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ : مَاتَ زَيْدٌ ، وَيَنْقَضُ

١ - ٢٩٤-٢٩٥ .

٢ - لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ . وَ هَذَا عَجَزَ الْبَيْتِ ، وَ صَدْرُهُ :

فَدَعُ ذَا وَ لَكِنْ مَا يِنَا لَكَ نَفْعُهُ

وَ انظُر : الْمُحْتَسِبَ ١ / ٢٥٤ وَ ارْتِشَافَ الضَّرْبِ ٢ / ٢٧٣ .

٣ - انظُر : الْمُسَاعِدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٨ / ٤٣٦ .

الجدارُ ، و فاعِلٌ فِي المعنى دُونَ اللَّفْظِ ، نحو : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا .  
و لا بُدَّ للفاعلِ مِنْ فعلٍ : مُظْهِرٍ ، كما سَبَقَ ، أو مُضْمَرٍ ، كما أَنَّ الفعلَ  
لا بُدَّ لَهُ من فاعِلٍ ، فَإِنْ لم يَكُنْ مُظْهِراً بَعْدَهُ ، فهو مُضْمَرٌ فِيهِ ، لِأَنَّ الفعلَ مُسْنَدٌ ،  
و لا بُدَّ لَهُ من مُسْنَدٍ [إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>] ، يُقالُ : مَنْ فَعَلَ؟ فَتَقولُ : زَيْدٌ ، أَيْ : فَعَلَ زَيْدٌ ،  
و كَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ فِي مَوْضِعٍ لا يَقَعُ فِيهِ إِلاَّ الفِعْلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَ إِنِ  
أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ <sup>(٢)</sup> ﴾ ، و قَوْلِهِ : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ <sup>(٣)</sup> ﴾ .  
و قولُ العَرَبِ : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ <sup>(٤)</sup> لَطَمْتَنِي » ، كُلُّ هَذَا و أمثاله مرفوعٌ بِفِعْلِ  
مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، و سَنَزِيدُهُ وَضوحاً فِيمَا يَأْتِي :

### الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : فِي الْمَظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ .

والمَظْهَرُ عَلَى ضَرَبَيْنِ : أَحَدُهُما عَارٍ مِنْ حَرَفِ الجَرِّ ، نَحْوُ : قامَ زَيْدٌ ، وَخَرَجَ  
عَمْرٌ .

و الثَّانِي يُقَرَّنُ بِهِ حَرَفُ الجَرِّ ، وَ هُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ : لَازِمٌ ، وَ مُفَارِقٌ .  
فَاللَّازِمُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَحْسَنَ بَرِيدٍ ، فِي التَّعَجُّبِ ، الْأَصْلُ : حَسَنَ زَيْدٌ ، تَقْدِيرًا  
وَأَمَّا المُفَارِقُ فَنَوْعَانِ : نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ .

أ/٣٥

١ - تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الكَلَامُ .

٢ - ٦ / التَّوْبَةُ .

٣ - ١٠٠ / الإِسْرَاءُ .

٤ - مَضَى هَذَا المِثْلُ فِي ٧٤ .

فالنَّفْيُ، نحو قولك: ما جاعني من أحدٍ، لأنك تقول: ما جاعني أحدٌ .  
والإثباتُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾<sup>(١)</sup> ، وكقول  
الشاعر (٢) :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بما لاقت لبونُ بني زيادٍ  
لأنك تقول : كَفَى اللَّهُ شَهِيداً ، و أَلَمْ يَأْتِكَ مَا لاقَتْ .  
و المضمَرُ على ثلاثة أَضْرِبٍ : أحدها :  
ما جرى ذكره ، نحو : زيدٌ قامَ ، أي : قام هو .

و الثاني : أن يدلَّ الحالُ عليه و إن لم يُذكرْ ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى  
تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، يعنى الشمسُ ، و ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾<sup>(٤)</sup> يعنى  
الأرضَ .

و الثالثُ : أن يكون مُضْمِراً لا يُستعملُ إظهاره ، ولكن يُفسرُ  
كفَاعِلٍ « نَعَمْ » و « بئسَ » إذا لم يكن فيه الألفُ واللامُ ، و لا مُضَافاً إليهما  
نحو : نَعَمْ رجلاً زيدٌ ، تقديره : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ، و نحو الفاعلِ فى :  
ضربنِي وضربتُ زيداً ، عِنْدَ البَصْرِيِّ<sup>(٥)</sup> ، فإنَّ فاعلَ « ضربنِي » مُضْمَرٌ .

١ - ٧٩ ، ١٦٦ / النَّسَاءُ و ٢٨ / الفتح .

٢ - هو قَيْسُ بن زهير العنسى .

و البيتُ من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٦ ، و انظر أيضاً : الخصائص ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٦ و ابن يعيش  
٨ / ٢٤ و ١٠ / ١٠٤ و المغنى ١٠٨ ، ٣٨٧ و شرح أبياته ٢ / ٣٥٣ و الهمع ١ / ١٧٩  
والخزانة ٨ / ٣٦١ .

اللبون : ذات اللين من الإبل و الشاء . بنو زياد : هم الكلمة : الربيعُ و عمارةُ و قيسُ و أنسُ ، بنو  
زياد بن سفيان العنسى ، و أمهم : فاطمة بنت الخرشب الأنمارية .

٣ - ٣٢ / ص .

٤ - ٢٦ / الرحمن .

٥ - انظر : الإنصاف ٨٣ ، ٩٣ .

## الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي الْمُؤنَّثِ :

إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤنَّثًا ، فَلَا يَخْلُو تَأْنِيثُهُ : أَنْ يَكُونَ حَقِيقِيًّا ، أَوْ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ ، وَهُوَ : مَا لَا ذَكَرَ لَهُ بِإِزَائِهِ ، أَوْ مَا لَيْسَ لَهُ فَرْجٌ .

وَأَمَّا الْحَقِيقِيُّ : فَلَا بُدَّ لَهُ فِي الْفِعْلِ مِنْ عِلْمَةٍ تُمَيِّزُهُ ، إِذْ هُوَ مَعْنَى لَازِمٌ ، وَلَا يُقْنَعُ لِفِظِهِ ، لِاشْتِرَاكِ التَّسْمِيَةِ بِهِ ؛ وَسَوَاءٌ كَانَ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، مَفْرَدًا أَوْ مَثْنِيًّا ؛ تَقُولُ : قَامَتِ هِنْدٌ وَ : قَامَتِ الْهِنْدَانُ ، وَهِنْدٌ قَامَتُ ، وَ : الْهِنْدَانُ قَامَتَا ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ ، وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبَةٍ جَارِيَتِهِ ، وَ مَضْرُوبَةٍ جَارِيَتِهِ ، وَ حَسَنَةٍ جَارِيَتِهِ ، فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فَكَذَلِكَ ، وَ قَدْ حَذَفُوهَا فِيهِ قَلِيلًا ، نَحْوَمَا حَكَوْا مِنْ قَوْلِهِمْ : حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ ، وَ لَمْ يَجِئْ لَهُ فِي التَّنْزِيلِ نَظِيرٌ ، وَ جَاءَ فِي الشُّعْرِ ، قَالَ (١) :

إِنَّ امْرَأَةً مَنَكُنَّ وَاحِدَةً      بَعْدِي وَ بَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ

وَ مِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ (٢) :

لَقَدْ وَدَّ الْأَحْيَطَلُ أُمَّ سَوْءٍ

٣٥/ب

١ - لم أهدت إلى هذا القائل .

و انظر : الخصائص ٢ / ٤١٤ و الإنصاف ١٧٤ ، و ابن يعيش ٥ / ٩٣ ، و الهمع ٦ / ٦٥ .

٢ - هو جرير . انظر : ديوانه ٥١٥ .

على باب استنها صلب و شام

و هو من شواهد المبرد في المقتضب ٢ / ١٤٥ و ٣ / ٣٤٩ ، و انظر أيضاً : الخصائص

٢ / ٤١٤ ، و الإنصاف ١٧٥ و ابن يعيش ٥ / ٩٢ .

و حكى سيبويه : قال فلانة<sup>(١)</sup> ، و رده المبرد<sup>(٢)</sup> ، و جوزة الأخفش<sup>(٣)</sup> و الرمانى<sup>(٤)</sup> .

و أما غير الحقيقى : فلا يخلو ؛ أن يكون مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً .  
أما المفرد : فلا يخلو ؛ أن يكون مظهرًا ، أو مضمراً ، أما المظهر : فإثبات  
العلامة له أولى ؛ لأنه مؤنث ، و لك حذفها ؛ حملاً على المعنى ، تقول : حسنت  
دارك ، و حسن دارك ، و هذا رجل كريم منقبتة ، و محمودة امرته ، و حسنة  
صفتها ، و كريم ، و محمود ، و حسن ، و من هذا النوع قوله تعالى :  
﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ<sup>(٥)</sup> ﴾ ، و قوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَّةُ<sup>(٦)</sup> ﴾  
(٦) و قوله : ﴿ وَ جُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ<sup>(٧)</sup> ﴾ .

فإن فصلت بين الفعل والفاعل كان حذفها أحسن ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ  
الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ<sup>(٨)</sup> ﴾ ، و قوله : ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ<sup>(٩)</sup> ﴾ و قوله : ﴿ فَمَنْ  
جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ<sup>(١٠)</sup> ﴾ ، و الإثبات فيه أيضاً كثير ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ  
جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ<sup>(١١)</sup> ﴾ ، و كقول النبى عليه السلام : « حرمت عليكم

١ - انظر : الكتاب ٢ / ٣٨ .

٢ - انظر : المقتضب ٢ / ١٤٤ .

٣ - لم أعتز على هذا الرأى للأخفش فيما لدى من مصادر .

٤ - انظر : الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ص ١٥٨ .

٥ - ٣٤ / النزعات .

٦ - ٣٣ / عبس . و قد سقطت الفاء من « إذا » فى الأصل ، و كذا فى آية النزعات .

٧ - ٩ / القيامة .

٨ - ٦٧ / هود .

٩ - ٩ / الحشر .

١٠ - ٢٧٥ / البقرة .

١١ - ٥٧ / يونس .

الْخَمْرُ<sup>(١)</sup> ، وكقوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ<sup>(٢)</sup> ﴾ .  
وَأَمَّا الْمَضْمَرُ: فتلزّم له العلامة ، تقول : دارك حسنت ، و لا يجوز ، دارك  
حسن ، وقد جاء في الشعر ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمَرْوَةَ ضَمْنَا      قَبْرًا بَمَرٍ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ  
وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> :

فَلَا مَرْزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا      وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا  
وَالْقِيَاسُ : ضَمْنَتَا ، وَأَبْقَلْتُ .  
وَحَذَفَ الْعَلَامَةَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى ، فَأَوَّلُو الدَّارَ بِالْمَنْزِلِ ،  
وَالسَّمَاخَةَ وَالْمَرْوَةَ بِالكَرَمِ وَالْجُودِ ، وَالْأَرْضَ بِالْمَكَانِ ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : -  
عَلَى هَذَا - وَقَعَتِ الْبَيْتُ حَمَلًا عَلَى الدَّارِ ، وَ لَا أَنْبَتَتِ الْمَكَانُ ؛ حَمَلًا عَلَى الْأَرْضِ ؛  
لَأَنَّهُ حَمَلٌ أَصْلٌ عَلَى فَرْعٍ ، وَ قَدْ شَدَّ قَوْلُ بَعْضِ الْأَعْرَابِ : « إِنَّ فُلَانًا لَغُوبٌ  
جَاعَتْهُ كِتَابِي<sup>(٥)</sup> فَاحْتَقَرَهَا » فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ الْكِتَابُ صَحِيفَةً ،

١ - مسند أحمد ١٦ / ٢٥٤ بلفظ : « حُرِّمَتِ الْخَمْرُ » .

٢ - ٩٤ / هود .

٣ - هو زياد الأعجم . انظر : ديوانه ٥٤ . وانظر أيضاً : الشعر والشعراء ٤٣١ ، و الإنصاف ٧٦٣  
و ذيل امام القالي ٨ و العقد الفريد ٣ / ٢٨٨ . و مرو : اسم بلد .

٤ - هو عامر بن جُوَيْنِ الطائِي .

و البيتُ من شواهد سيبويه ٢ / ٤٦ . و انظر أيضاً : الخصائص ٢ / ٤١١ و ابن يعيش ٥ / ٩٤  
و المغني ٦٥٦ و شرح أبياته ٨ / ١٧ و الهمع ٦ / ٦٥ .

و المزنة : السحابة . و الودق : المطر . و أبقلت : أخرجت البقل ، و هو ما ليس بشجر من النبات .  
و الشاعر يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث .

٥ - انظر : الخصائص ١ / ٢٤٩ و الصحاح « لغب » و شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦ . اللُّغُوبُ :  
الأحمق . و هذا القولُ حكاةُ الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء .

وقد جاءت في الشعر ، قال (١) :

يا أيُّها الرَّاكِبُ المَزْجِيُّ مَطِيَّتُهُ      بَلَّغَ بَنِي أُسَدٍ : ما هذه الصَّوْتُ ؟  
وَأَمَّا المَثْنِيُّ فَحُكْمُهُ المَفْرَدِ فِي الإِثْبَاتِ وَالحَذْفِ ، تقولُ :  
حَسُنْتَ دَارَاكَ ، وَحَسُنَ دَارَاكَ ، وَدَارَاكَ حَسُنْتَ .

وَأَمَّا المَجْمُوعُ : فلا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ جَمْعَ صِحَّةٍ ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ .  
فَإِنْ كَانَ جَمْعَ صِحَّةٍ ، فلا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ لِمَذْكَرٍ ، أَوْ مَوْثُثٍ ، فَاَلْمَذْكَرُ :  
لا يَجُوزُ فِيهِ إِثْبَاتُ العَلَامَةِ ؛ لِبَقَاءِ صِغَةِ المَفْرَدِ فِيهِ ، فلا تقولُ : قامتِ الزَّيْدُونَ ،  
وقد جاءَ إِثْبَاتُهَا فِي الشعرِ ، قال (٢) :

قالَتْ بنو عامِرٍ : خَالُوا بَنِي أُسَدٍ      يا بؤْسَ الحَرْبِ ضَرَّارًا لأَقْوَامِ  
وَأَمَّا المَوْثُثُ : فَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ إِلا إِثْبَاتُ العَلَامَةِ ، تقولُ :

١ - هو رويشد بن كثير الطائي . وانظر : الخصائص ٢ / ٤١٦ و الإنصاف ٧٧٣ و ابن يعيش ٥ / ٩٥ و شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦ و الهمع ٥ / ٣٤٣ .

المزجي : اسم فاعل من : أَرْجَى ، أى : ساقَ ، وجملة : ما هذه الصوتُ في موضع المفعول الثاني لقوله : بَلَّغَ ، و هي موطن الاستشهاد ، حيث جاء باسم الإشارة الخاص بالمفردة الموثثة ، و أشار به إلى المفرد المذكَر ، و هو « الصوت » ، و إنما فعل ذلك حملاً على المعنى ، لأن « الصوت » يُطلق عليه لفظ : الجلبة أو الضوضاء ، و هي مؤنثات .

٢ - هو النابغة الذبياني . انظر : ديوانه ٨٢ .

و البيت من شواهد سيبويه ٢ / ٢٧٨ ، و انظر أيضاً : الخصائص ٣ / ١٠٦ و الإنصاف ٣٣٠ و ابن يعيش ٣ / ٦٨ و ٥ / ١٠٤ و الهمع ٣ / ٤٠ و الخزانة ٢ / ١٣٠ و ٤ / ١٠٨ .

خالوا : من المخالة ، و هي المنازلة و المقاطعة . و كانت بنو عامر ابن صعصعة قد بعثوا إلى حصن بن حذيفة الفزاري الذبياني و ابنه عينية أن يقطعوا حلف ما بينهم و بين بني أسد ، و يلحقوهم ببني كنانة ، على أن تحالف بنو عامر بني ذبيان ، فهُم عينية بذلك ، فقال بنو ذبيان : أخرجوا من فيكم من اللفاء ، و يخرج من فينا ، فأبوا ، فقال النابغة قصيدة مطلعها هذا البيت .  
و معنى يا بؤس الجهل : ما أبأس الجهل على صاحبه و أضرَّه له .

قامت الهدات، وقد جاء حذفها في الشعر، وابن جني<sup>(١)</sup> يجيزه في النثر.  
 وإن كان غير حقيقياً فلك فيه الحذف، والإثبات، وصلاً، وفصلاً، تقول:  
 امتلأت الجففات وامتلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿جاءتهم البيئات<sup>(٢)</sup>﴾ و﴿جاءهم  
 البيئات<sup>(٣)</sup>﴾ و﴿ذهب السيئات عني<sup>(٤)</sup>﴾، وعليه قراءة حمزة<sup>(٥)</sup> والكسائي  
 ﴿قبل أن ينفد كلمات ربي<sup>(٦)</sup>﴾ بالياء.

وإن كان جمع تكسير جاز فيه الأمران، وسواءً فيه المذكر والمؤنث  
 الحقيقي وغير الحقيقي، تقول: قام الرجال، و: قامت الرجال، و: قامت  
 النساء، و: قام النساء، ومنه قوله تعالى: ﴿قالت الأعراب أمناً<sup>(٧)</sup>﴾  
 وقوله: ﴿وقال نسوة في المدينة<sup>(٨)</sup>﴾، وقوله: ﴿فقد جاء أشراطها<sup>(٩)</sup>﴾،  
 فمن ذكر أراد «الجمع»، لأن لفظه مذكر، ومن أنث أراد «الجماعة» لأن  
 لفظها مؤنث، واسم الفاعل، والمفعول، والصفة كذلك، وحكم الفصل فيه  
 حكمه مع المفرد، والحذف فيه أحسن، كقوله تعالى: ﴿قد جاءكم بصائر من  
 ربكم<sup>(١٠)</sup>﴾ ويلحق بهذا القسم جميع أسماء جمع المذكر العاقل، نحو: قوم،

١- انظر: الخصائص ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ .

٢- ٢١٣ ، ٢٥٣ / البقرة و ١٥٣ / النساء .

٣- ٨٦ ، ١٠٥ / آل عمران .

٤- ١٠ / هود .

٥- انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٨١ ، ٨٢ و الإقناع ٦٩٣ .

٦- ١٠٩ / الكهف .

٧- ١٤ / الحجرات .

٨- ٣ / يوسف .

٩- ١٨ / محمد .

١٠- ١٠٤ / الأنعام .



ورَهْط ، ونَفَر وجميع أسماء جَمْعِ / المَوْنَت ، نحو : إِبِلٍ ، و غَنَمٍ .

### الْفَرْعُ الثَّالِثُ :

إذا كان الفاعلُ مثنىً ، أو مجموعاً ، ذَكَرَتِ الفِعْلُ قَبْلَهُ مُوَحِّداً ؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ والجمعَ مَعْنَى يُفَارِقُ الاسمَ ، فلا يَلْزِمُ لَهُ علامةٌ ، تقولُ : قامَ زيدٌ ، وقامتْ هُنْدٌ وقامَ الزيدانِ ، وقامَ الزيدونَ ، وبعضُ العربِ يُلْحِقُهُ علامةً ، لِأَنَّهُ مَعْنَى زَائِدٌ وهو قليلٌ ، قالوا : « أَكَلُونِي البراغيثُ » ، وقد حُمِلَ عَلَيْهِ قولُهُ تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ ، وقولُهُ : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا <sup>(٢)</sup> ﴾ وقولُ الشَّاعرِ <sup>(٣)</sup> :

يَلُومُونِي فِي اسْتِراءِ النَّخِيلِ قَوْمِي وَكُلُّهُمْ يَعْدِلُ

وَيُرَوِّي : وَكُلُّهُمْ أَلُومٌ ، وَقَوْلُ الْآخِرِ <sup>(٤)</sup> :

و لَكِنْ دِيافِيُّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ  
بِحُورَانَ يَعْصِرُنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

١ - ٧١ / المائة . وقد كُتِبَتِ الآيَةُ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا : « فَعَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » وَصَحَّتْهَا : « فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » وَما أَثْبَتَهُ هُوَ مَوْطِنُ الاسْتِشْهادِ مِنَ الْآيَةِ .  
٢ - ٣ / الأنبياء .

٣ - هُوَ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ . انظر : ذيل ديوانه ٥٥٤ .

و انظر : ابن يعيش ٣ / ٨٧ و ٧ / ٧ و التصريح ١ / ٢٧٦ و الهمع ٢ / ١٥٧ .

٤ - هُوَ الْفَرَزْدَقُ . انظر : ديوانه ٥٠ .

والبَيْتُ مِنْ شِواهِدِ سَبِيئِيهِ ٢ / ٤٠ . وانظر أيضاً : الخصائص ٢ / ١٩٤ والتبصرة ١٠٨ والمخصَّص

١٦ / ٨٠ و ابن يعيش ٣ / ٨٩ و ٧ / ٧ و الخزانة ٥ / ٣٢٤ و ٧ / ٣٤٦ ، ٤٤٦ و ١١ / ٣٧٣ .

ديافِيُّ : مَنْسُوبٌ إِلَى « دِيافِ » ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالشَّامِ ، وَ الشَّاعرُ يَهْجُو بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا

الشَّاهِدُ عَمْرُو بْنُ عَفْرَاءَ . حُورَانَ : مِنْ مَدَنِ الشَّامِ أَيْضاً . السَّلِيْطُ : الزَيْتُ .

و هذا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْبَدَلِ (١) ، وَ غَيْرِهِ (٢) .

فَإِنْ قَدِّمْتَ الْفَاعِلَ عَلَى الْفِعْلِ صَارَ مَبْتَدَأً ، وَ صَارَ الْفِعْلُ خَبْرَهُ ، وَ فِيهِ ضَمِيرُهُ ، فَتُنْتَنِي الضَّمِيرَ ، وَ تَجْمَعُهُ ، فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَ الزَّيْدُونَ قَامُوا وَ الْهِنْدَانِ قَامَتَا ، وَ الْهِنْدَاتُ قُمْنَ ، وَ قَامَتَ ، فَالْأَلْفُ فِي « قَامَا » عِلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَ الضَّمِيرِ ، وَ الْوَاوُ فِي « قَامُوا » عِلَامَةُ الْجَمْعِ وَ التَّذْكِيرِ وَ الْعِلْمِ وَ الضَّمِيرِ ، وَ النُّونُ فِي « قُمْنَ » عِلَامَةُ الْجَمْعِ وَ التَّنْثِيثِ وَ الضَّمِيرِ ، قَالَ الْمَازِنِيُّ (٣) : الْعَرَبُ تَقُولُ : « الْأَجْدَاعُ انْكَسَرْنَ » لِأَدْنَى الْعَدَدِ ، وَ « الْجَنُوعُ انْكَسَرَتْ » (٤) ، وَ قَالَوا - عَلَى هَذَا - : لِثَلَاثٍ خَلَوْنَ ، وَ : لِثَلَاثٍ بَقِينَ ، إِلَى الْعَشْرِ ، وَ لِإِحْدَى عَشْرَةَ خَلَتْ ، فَمَا فَوْقَهَا ، وَ لَيْسَ هَذَا بِإِلْزَامٍ ، وَ لَكِنَّهُمْ كَذَا اسْتَعْمَلُوهُ ، فَالنُّونُ وَ التَّاءُ يَدْخُلَانِ جَمْعَ الْمُؤنَّثِ ؛ الْحَقِيقِيُّ وَ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ ، إِلَّا أَنَّ النُّونَ فِي الْحَقِيقِيِّ أَحْسَنُ ، وَ التَّاءُ فِي غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ أَحْسَنُ ، تَقُولُ : النَّسْوَةُ انْطَلَقْنَ ، وَ انْطَلَقَتْ ، وَ السَّاعَاتُ انْقَضَتْ ، وَ انْقَضَيْنَ .

وَ تُضَافُ هَاءُ ضَمِيرِ الْمُؤنَّثِ الْوَاحِدِ إِلَى الْجَمْعِ ، تَقُولُ : الْيَوْمَ قَضَيْتُهَا ٣٧/أ  
وَ النَّسَاءُ ضَرِبْتُهَا ، وَ هِيَ مَعَ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ أَحْسَنُ ، وَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ

١ - أَى عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْوَاوُ حَقَّ ضَمَائِرُ الْفَاعِلِينَ ، وَ الْأَسْمَاءُ الظَّاهِرَةُ بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْهَا .

٢ - أَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ الظَّاهِرَةَ مَبْتَدَأَاتٍ مُؤَخَّرَةً ، وَ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَفْعَالِ وَ فَوَاعِلِهَا جُمْلٌ فِي مَوْضِعِ الْأَخْبَارِ الْمَقْدَمَةِ .

وَ قِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَ انْظُرْ : مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١ / ٢٤١ وَ ٢ / ٨١ .

٣ - انْظُرْ : التَّكْلِمَةُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ ٨٨ - ٨٩ حَيْثُ نَقَلَ الْفَارَسِيُّ هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الْمَازِنِيِّ ، وَ انْظُرْهُ أَيْضاً فِي : الْمُخَصَّصِ ١٦ / ٨١ ، وَ ابْنِ يَعِيشَ ٥ / ١٠٦ .

٤ - فِي الْأَصْلِ « انْكَسَرْنَ » بِالنُّونِ ، وَ هُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْمَصَادِرِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا قَرِيباً ، فَالذِّي فِيهَا « انْكَسَرَتْ » بِالتَّاءِ ، وَ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بَعْدُ : ... وَ لِإِحْدَى عَشْرَةَ : خَلَتْ ....

عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا<sup>(١)</sup> ﴿ ثُمَّ قَالَ : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ  
الَّذِينَ الْقِيَمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ<sup>(١)</sup> ﴿ فَجَعَلَ « الهاء » للاثنتي عشر ، و  
« النون » للأربعة .

### الفرع الرابع<sup>(٢)</sup> :

إِذَا اجْتَمَعَ فِعْلَانِ بَعْدَهُمَا اسْمٌ لَهُ بِهِمَا تَعَلُّقٌ فِي الْمَعْنَى ، حَمَلَهُ الْبَصْرِيُّ<sup>(٣)</sup>  
عَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ ، وَحَمَلَهُ الْكُوفِيُّ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ الْأَسْبَقُ ، تَقُولُ :  
قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ ، فَالْبَصْرِيُّ يُرْفَعُ « زَيْدًا » بِ « قَعَدَ » ، وَالْكُوفِيُّ بِ « قَامَ » ، وَتَقُولُ :  
ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، فَالْبَصْرِيُّ يُرْفَعُ « زَيْدًا » ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَالْكُوفِيُّ يَنْصِبُهُ ، لِأَنَّهُ  
مَفْعُولٌ ، وَفِي الْأَوَّلِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ ضَمِيرٌ ، وَفِي الثَّانِي عِنْدَ الْكُوفِيِّ ضَمِيرٌ .  
فَإِذَا اثْنَيْتَ قُلْتَ ، عِنْدَ الْبَصْرِيِّ : قَامَا وَقَعَدَا الزَّيْدَانِ ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي  
الزَّيْدَانِ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّ : قَامَ وَقَعَدَا الزَّيْدَانِ ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبَانِي الزَّيْدَيْنِ ،  
وَلَمْ يَحْتَجِ الْبَصْرِيُّ فِي مِثْلِ هَذِهِ إِلَى تَثْنِيَةِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ .

وَمِمَّا جَاءَ عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا<sup>(٤)</sup> ﴾ ،  
فَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ : أَتُونِي أَفْرَغُهُ عَلَيْهِ قَطْرًا<sup>(٥)</sup> ، أَيْ أَتُونِي قَطْرًا أَفْرَغُهُ عَلَيْهِ  
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٦)</sup> :

١- ٣٦ / التوبة . وقد سقط في الأصل جزء من الآية الكريمة هو : « ذلك الدين القيم » .

٢- بداية الكلام على التنازع .

٣- انظر : الإنصاف ٨٣ .

٤- ٩٦ / الكهف .

٥- انظر : الإنصاف ٨٧ .

٦- هو ذو الرمة . انظر : ديوانه ١٥٣٤ .

و انظر : دلائل الإعجاز ١٧٠ ، و أمالي ابن الشجري ١ / ١٧٦ . والمعنى : ولم أمدح لثيما  
بشعري أن يكون أصاب مالا لأرضيه .

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيَّهِ بِشِعْرِي لَيْمًا أَنْ يُقَالَ : أَصَابَ مَا لَا  
وَمِمَّا جَاءَ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :  
وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخِدَالَا  
فَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَقَالَ : يَقْتَادِنَا الْخُرْدَ الْخِدَالُ .

وَمِمَّا يَحْتَمِلُ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

تَمَنَّتْ - وَذَاكُمْ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهَا - لِأَهْجُوهَا لَمَّا هَجْتَنِي مُحَارِبُ  
فَاعِرَابُ « مُحَارِب » عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ وَاحِدٌ ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلَفٌ ، وَالأُولَى فِي  
هَذَا الْبَيْتِ : قَوْلُ الْكُوفِيِّ ؛ لِيَعُودَ الضَّمِيرُ فِي « لِأَهْجُوهَا » إِلَيْهِ .  
وَقَدْ أَجَازَ سَيَّبُوهُ (٣) : ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمَكَ ، عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْوَاوِ  
وَاسْتَنْبَحَهُ الْفَارِسِيُّ (٤) .

وَاسْمُ الْفَاعِلِ مَعَ الْفِعْلِ هَذَا حُكْمُهُ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ حِينَ  
أَقْبَلَ زَيْدٌ ، وَ مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

١ - هو المرار الأسدي .

و البيت من شواهد سيبويه ٧٨ / ١ . وانظر : المقتضب ٤ / ٧٦ - ٧٧ و الإنصاف ٨٥ - ٨٦ .  
الخرْد : جمع خريدة ، وهي الخفرة الحبيبة الخدال : جمع خدلة ، وهي الغليظة الساق المستديرتها .

٢ - لم أقف على اسمه . انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٤٤٨ .

٣ - انظر : الكتاب ١ / ٧٨ .

٤ - انظر : المسائل البصريات ٩١٩ .

٥ - هو الوليد بن عقبة ، من أبيات له يحض معاوية على قتال علي رضي الله عنهما . انظر : أمثال أبي

عبيد ٣٤٣ و الجمهرة ( حلم ٢ / ١٨٨ ) و اللسان و تاج العروسي ( حلم ) .

قال أبو عبيد : « و ذلك أن الجلد إذا صار إلى الحلم - بفتح الحاء و اللام - فليس بعده صلاح .  
و الحلم : أن يفسد الإهاب و يقع فيه دود فينقب ، و الحلم أيضاً : دود يقع في الجلد فيأكله ، فإذا  
دبغ ضعف موضع الأكل فبقى رقيقاً ، و المفرد : حكمة .

وَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ إِلَى عَلِيٍّ كَدَابِغَةٍ وَقَدْ حَلَّمَ الْأَدِيمُ  
فَاعْمَلْ فِيهِ الثَّانِي، وَقَدْ أُورِدَ الْفَارِسِيُّ<sup>(١)</sup> عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي قَوْلَ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :  
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ قَوْفَى غَرِيمِهِ      وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا  
وَفِي الْأَسْتِشْهَادِ بِهِ إِشْكَالٌ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : « وَعَزَّةٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَ« مَمْطُولٌ  
وَمُعْنَى » خَبْرَاهُ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَتَعَلَّقُ بِ« غَرِيمِهَا » ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : يُمِطُّ غَرِيمِهَا ،  
وَيُعْنَى غَرِيمِهَا ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرْفَعَ « غَرِيمِهَا » بِ« مَمْطُولٍ » ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُقَدِّمًا فِي  
النِّيَّةِ ، وَإِذَا تَقَدَّمَ وَجِبَ إِضْمَارُهُ فِي « مُعْنَى » الَّذِي هُوَ بَعْدَهُ فِي التَّقْدِيرِ ،  
وَ« مُعْنَى » قَدْ جَرَى عَلَى « عَزَّةٌ » ، وَهُوَ لِغَيْرِهَا ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى  
غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ بَرَزَ ضَمِيرُهُ ؛ فَيَحْتَاجُ أَنْ تَقُولَ : وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى هُوَ  
غَرِيمِهَا ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ - عَلَى هَذَا الْقَوْلِ - وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ غَرِيمِهَا مُعْنَى هُوَ ، فَلَمَّا لَمْ  
يَكُنْ فِي الْبَيْتِ ضَمِيرٌ بَارِزٌ ، عَلِمْتَ أَنَّ « غَرِيمِهَا » مَرْفُوعٌ بِ« مُعْنَى » ، كَأَنَّهُ قَالَ :  
وَ عَزَّةٌ مَمْطُولٌ غَرِيمِهَا مُعْنَى غَرِيمِهَا ، وَقِيلَ : إِنَّ « غَرِيمِهَا » مَرْتَفِعٌ بِ« مَمْطُولٍ » ،  
وَ« مُعْنَى » حَالٌ مِنْهُ ، وَعَامِلُهُ « مَمْطُولٌ » .

وَ أَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٣)</sup> :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ      كَفَانِي وَ لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

١ - انظر : الإيضاح العضدي ١ / ٦٦ .

٢ - هو كثير . انظر ديوانه ١٤٣ .

وانظر : الإنصاف ٩٠ و ابن يعيش ١ / ٨ و الرجوع ٥ / ١٤٧ .

ممطول : اسم مفعول من قولك : مطَّلَ المدينَ دَائِنَةً ، إِذَا سَوَّفَ فِي آدَاءِ دَيْنِهِ . مُعْنَى : اسم مفعول  
من قولك : عَنَى الأمرُ فُلَانًا - بتشديد النون - إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ وَ كَانَ سَبَبًا فِي عَنَائِهِ وَ شِقْوَتِهِ .

٣ - انظر : ديوانه ٣٩ .

و البيت من شواهد سيبويه ١ / ٧٩ . و انظر أيضاً : المقتضب ٤ / ٧٦ و الخصائص ٢ / ٢٨٧

و الإنصاف ٨٤ و ابن يعيش ١ / ٧٨ ، ٧٩ و المغنى ٢٥٦ و شرح أبياته ٥ / ٣٥ ، ٩٥ و ٧ / ٩٧ .

فليسَ من هذا الباب ؛ لأنَّه لايجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي «قَلِيلٍ» إِلَّا «كَفَانِي»، وَلَيْسَ  
لِـ «أَطْلُبُ» بِهِ تَعَلُّقٌ ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، فَإِنَّ غَرَضَهُ : لَوْ أَنَّ سَعْيِي لِلدُّونِ كَفَانِي  
الْقَلِيلُ وَلَمْ أَطْلُبِ الْمَلْكَ ، وَلَوْ عَلَّقْتَ بِهِ «أَطْلُبُ» لَكَانَ الْمَعْنَى : كَفَانِي الْقَلِيلُ وَلَمْ  
أَطْلُبِ الْقَلِيلَ ، وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ .

## الباب التاسع : من القطب الأول : فى المفعول / الذى لم يسم فاعله ١/٣٨

وفيه ثلاثة فصول

### الفصل الأول : فى تعريفه

قد يحذف الفاعل من اللفظ لغرض ، ويقام المفعول مقامه ، ويعطى إعرابه ، لأن الفعل قد اشتغل به ، وهذا جارٍ فى العربية ، أن يعطى النائب حكم المنوب عنه ، كحذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، وإعرابه بإعرابه ، فإذا فعلوا ذلك غير والله هيئة الفعل ؛ إيداناً بذلك ، ودفعاً للبس بين الفاعل والمفعول ، وضمو صدر الفعل إذا كان حرفاً يثبت فى الابتداء والوصل ؛ إعلماً أن المحذوف كان يستحق هذه الحركة ، نحو : ضرب زيد ، وأكرم عمرو .

فإن كان فى أول الفعل همزة وصل ، ضم أول المتحركات من الفعل ، نحو : أنطلق بزید ، واستخرجت الدراهم . فأما ضمة الهمزة ، إذا ابتدئ بها ، فلإلتباس .

وإن كانت عين الفعل معتلة كسبر أوله نحو : قيل ، وبيع ، وسيرد موضحاً فى التصريف .

وبين النحاة فى هذا الباب خلاف .

فمنهم من<sup>(١)</sup> يزعم أنه قائم بنفسه مستدلاً بأن فى الأفعال ما لا يذكر معه فاعل البتة ، نحو : وضع<sup>(٢)</sup> الرجل فى تجارته ووكس<sup>(٣)</sup> وجن وركم .

١ - وهم الكوفيون والمبرد ، وتابعهم ابن الطراوة . انظر : ابن يعيش ٧ / ٧١ و الهمع ٦ / ٣٦ وابن الطراوة النحوى ١٣٧ - ١٣٨ .

٢ - وضع الرجل فى تجارته : صار وضيعاً .

٣ - وكس الرجل : خسِر . قال ابن السراج فى الأصول ١ / ٨١ : « وقد نطق بما لم يسم فاعله فى أحرف ، ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل ، فقالوا : أنيخت الناقة ، وقد وضع زيد فى تجارته ووكس ...

ومنه من يقول : إنه فرغ على غيره ، وهم الأكثر (١) .  
 وسيبويه (٢) يرفعه من حيث يرفع الفاعل ، وهو إسناد الفعل إليهما ، وغيره  
 يزعم أنه محمول في الرفع (٣) على الفاعل .  
 والتقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار في الاسم القائم مقام الفاعل  
 مثله في الفاعل ، يجوز فيه ما جاز فيه ، ولا فرق .

### الفصل الثاني : في دواعيه

الحاجة إلى بناء المفعول لما لم يسم فاعله أحد أشياء :  
 الأول : أن يكون الفاعل معلوماً ، كقولك : زلزلت الأرض ، وخلق الخلق  
 فيعلم أن الله مززلها ، وخالقهم .  
 الثاني : أن يكون الفاعل مجهولاً ، و المفعول معلوماً ، كقولك : ضرب زيد ،  
 وشتم عمرو ، وهو الغالب / على هذا الباب .  
 الثالث : أن يكون الفاعل معلوماً ، لكن يخاف عليه ، أو منه ، فنقول : قتل  
 زيد ، وأنت تعرف قاتله ، ولكن لم تسمه ؛ خوفاً منه ، أو عليه ؛ لئلا يعرف .  
 الرابع : أن يكون الفاعل عظيماً ، كقولك : صفع الوقاد ، وقد صفعه  
 الأمير .

الخامس : أن يكون الفاعل حقيراً ، كقولك : شتم الأمير ، فلا تذكر  
 شاتمته ؛ لحقارته .

١ - انظر : الكتاب ٤ / ٦٧ وابن يعيش ٧ / ٧١ والهمع ٦ / ٣٦ .

٢ - انظر : الكتاب ١ / ٣٣ .

٣ - قال ابن السراج في الأصول ١ / ٧٧ : « وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت عنه كارتفاع  
 الفاعل ، إذ كان الكلام لا يتم إلا به ، ولا يستغني بونه ، ولذلك قلت : إذا كان مبنياً على فعل بني  
 للمفعول ، أردت به ما أردت في الفاعل ، من أن الكلام لا يتم إلا به ، وقلت : ولم تذكر من فعل به  
 لأنك لو ذكرت الفاعل ، ما كان المفعول إلا نصباً ، وإنما ارتفع لما زال الفاعل ، وقام مقامه ... » .



## الفصل الثالث : في بناء أفعاله

لا يخلو الفعل المبني لما لم يسم فاعله : أن يكون متعدياً ، أو غير متعدٍّ ، والمتعدّي لا يخلو : أن يكون متعدياً بنفسه ، أو بغيره ، والمتعدّي بنفسه لا يخلو : أن يتعدّي إلى مفعول واحد ، أو إلى مفعولين ، أو إلى ثلاثة مفاعيل ، والمتعدّي إلى مفعولين لا يخلو : أن يقتصر على أحد مفعوليّه ، أو لا يقتصر ، ويفرق بينهما : أنه متى وجد المفعول الثاني هو الأوّل ، فهو الذي لا يقتصر على أحد مفعوليّه ، و متى لم يكن هو هو ، فهو الذي يقتصر على أحد مفعوليّه ، فحصل من هذا التقسيم ستة أفعال .

الأوّل : غير المتعدّي ، نحو : قام وقعد ، ولا يبنى لما لم يسم فاعله ، إلا أن ينقل ، أو يكون مصدره ، أو أحد طرفيه مذكوراً ، نحو : قمت قياماً يوم الجمعة في الدار ؛ لأن الغرض من هذا الباب هو : حذف الفاعل ، وإقامة المفعول مقامه ، فإذا لم يكن ثم مفعول ، وحذفت الفاعل بقى الفعل حديثاً غير محدث عنه ، فإن نقلته بالهمزة والتضعيف بنيته له ، فقلت : أقيم زيد ، وقعد عمرو ، وقد أجاز الفراء<sup>(١)</sup> : قيم ، وقعد ، وذهب .

الثاني : المتعدّي إلى مفعول واحد ، لا يقيم مقام الفاعل غيره ، تقول في ضربت زيدا ، وأكرمت عمراً : ضرب زيد ، وأكرم عمرو ، ولا يجوز في : ضربت زيدا الضرب ، أن تقيم « الضرب » مقام الفاعل ، لأن « زيدا » مفعول به صحيح و « الضرب » مصدر ، وتقول في ، دفعت المال إلى زيد ، وبلغت بعطائك خمسمائة : دفع المال إلى زيد ، وبلغ بعطائك خمسمائة ، لا تقيم مقام الفاعل إلا المال ، و خمس المائة ، دون الجار والمجرور ، فإن قصدت الاقتصار ٣٩ / أ

١ - انظر : إصلاح الخلل ١٩٦ .

على ذِكْرِ المدفوعِ ، و المبلوغِ بهِ ، قُلْتَ : دُفِعَ إِلَى زَيْدٍ ، وَ بُلِّغَ بِعَطَائِكَ .  
 الثَّالِثُ : مَا لَا يُقْتَصَرُ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ ، لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ  
 إِلَّا أَوَّلُ مَفْعُولِيهِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَخْبَرٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، وَالثَّانِي مَخْبَرٌ ، فَلَوْ أَقَمْتَ  
 الثَّانِي مَقَامَ الْفَاعِلِ ، جَعَلْتَ الْمَخْبَرَ عَنْهُ خَبْرًا ، وَالثَّانِي مَخْبَرًا عَنْهُ ، تَقُولُ فِي ،  
 ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا : ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَ لَا يَجُوزُ ، ظَنَّ قَائِمٌ زَيْدًا ، وَ لَا سِيَّمَا إِذَا  
 كَانَ الثَّانِي جُمْلَةً أَوْ ظَرْفًا ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُهُمَا .

الرَّابِعُ : الَّذِي يُقْتَصَرُ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ ، وَ هُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ .  
 أَحَدُهُمَا : أَنْ يَصِحَّ فِي الثَّانِي مَا صَحَّ فِي الْأَوَّلِ ، وَ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ  
 إِلَّا أَوَّلُ مَفْعُولِيهِ ، تَقُولُ : أُعْطِيتُ زَيْدًا غُلَامًا ، فَلَا تَقُولُ إِلَّا : أُعْطِيَ زَيْدٌ غُلَامًا ؛ لِأَنَّ  
 « زَيْدًا » أَخَذَ فِي الْمَعْنَى ، وَ لَا تَقْدَمُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ مَعَ ذِكْرِ الْفَاعِلِ .

وَ الْآخَرُ : أَنْ لَا يَصِحَّ فِي الثَّانِي مَا صَحَّ فِي الْأَوَّلِ ، وَ لَكَ فِي مَفْعُولِيهِ  
 الْخِيَارُ ، وَ الْأَوَّلَى أَنْ تُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ أَوَّلَ مَفْعُولِيهِ ، فَتَقُولُ فِي ، أُعْطِيتُ زَيْدًا  
 دَرِهَمًا : أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرِهَمًا ، لِأَنَّ الدَّرِهَمَ لَا يَكُونُ آخِذًا ، وَ يَجُوزُ : أُعْطِيَ دَرِهَمٌ  
 زَيْدًا ، كَمَا قَالُوا : « أُدْخِلَ الْقَبْرُ زَيْدًا » وَ « أُدْخِلَتِ الْقَلَنْسُوَّةُ رَأْسِي » ، وَ إِنَّمَا  
 جَازَ ذَلِكَ لِزَوَالِ اللَّبْسِ ، فَلَوْ قُلْتَ - عَلَى هَذَا - ضَرَبَ زَيْدًا سَوْطًا ، لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ  
 سَوْطًا « فِي مَوْضِعِ مَصْدَرٍ تَقْدِيرُهُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً بِسَوْطٍ ، أَوْ ضَرْبَةً سَوْطٍ ،  
 وَ قَدْ جَوَزَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَقُولَ فِي : سَمَّيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ زَيْدًا ، وَ كُنَّيْتُ زَيْدًا أَبَا مُحَمَّدٍ :  
 سَمَّى أَبُو مُحَمَّدٍ زَيْدًا ، وَ كُنِيَ زَيْدٌ أَبُو مُحَمَّدٍ ، فَتَنَصَّبُ مَا يَحْسُنُ فِيهِ حَرْفُ  
 الْجَرِّ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : سَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ ، وَ كُنَّيْتُهُ بِأَبِي مُحَمَّدٍ .

الخَامِسُ : الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ ، وَ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ غَيْرُ الْمَفْعُولِ  
 الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ - قَبْلَ نَقْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِالْهَمْزَةِ ، أَوْ التَّضْعِيفِ - فَاعِلًا  
 فَتَقُولُ فِي : أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا : أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا عَاقِلًا .

السَّادِسُ : المتعدى بغيره، ولا يخلو : أن يكون غير متعدٍ في الأصل ،  
وقد تعدى بغيره ، أو يكون متعدياً ، و عدى بغيره إلى غير ما هو متعدٍ إليه .  
فالأولُ ، يقامُ مقامَ الفاعلِ ما عدى إليه ، تقولُ في ، سرتُ بزيدٍ ، و :  
أذهبتُ زيداً ، و : فرحتُ زيداً : سيرَ بزيدٍ ، وأذهبَ زيدُ ، وفرحَ زيدُ .

فإن كان مع المجرور الظرفان المتمكَّنان - احترازُ من : عند ، ولدُن  
وسحر - أو المصادرُ الموصوفةُ ، جازَ أن تُقيمَ أيها شئتُ مقامَ الفاعلِ ، وترفعه  
وتنصبُ الباقي ، تقول : سيرَ بزيدٍ فرسخانَ يومينَ سيراً شديداً ، و : سيرَ بزيدٍ  
فرسخينَ يومانَ سيراً شديداً ، و : سيرَ بزيدٍ فرسخينَ يومينَ سيراً شديداً ،  
وفي التنزيل ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (١) .

ولا تُقامُ الظروفُ مقامه حتى تنقلَ عن بابِ الظرفيةِ إلى المفعولِ به ،  
لتقديرِ "في" فيها ، ولاتقامُ المصادرُ مقامه حتى تُوصَفَ ؛ لأنه لافائدةٌ فيه غيرُ  
موصوفٍ ، إلا ما استُفيدَ من الفعلِ ، فإذا لم تنقلَ الظرفُ ، ولم تصفِ المصدرُ  
فالوجهُ النَّصْبُ ، تقولُ : سيرَ بزيدٍ سيراً ، وسيرَ بزيدٍ مكاناً ، أو يوماً .

وقد جوزوا : سيرَ بزيدٍ سيرٌ ، إذا أردتَ به ضرباً واحداً من السيرِ فكأنه  
موصوفٌ .

ويجوزُ - إذا لم تُقمِ المجرورُ مقامَ الفاعلِ - أن تُحذفَ ما تُقيمُه مقامَ  
الفاعلِ ، وتضمِرُه ، وهو إما مصدرٌ ، أو ظرفٌ دلَّ الفعلُ عليهما ؛ إذ كان لا يخلو  
عنهما .

فالمصدرُ ، كقولك : سيرَ بزيدٍ فرسخاً ، كأنك قلتَ : سيرَ السيرِ بزيدٍ  
فرسخاً ، فأضمَرتَ السيرَ ؛ لدلالة : «سيرٌ» عليه ، كما قالوا : "من كذبَ كان

شراً له" ، أَيْ : كَانَ الْكُذِبُ شَرًّا لَهُ ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ، أَيْ : وَلَا تَحْسَبَنَّ بَخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ .

٤٠ / أ

وَأَمَّا الظَّرْفُ ، فَأَنْ تُضْمَرَ فِي الْمَسْأَلَةِ ظَرْفًا يَدُلُّ "سِيرَ" عَلَيْهِ ، نحو : الطريق ، وما أَشْبَهَهُ ؛ لِأَنَّ السَّيْرَ يَكُونُ فِيهِ ، فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ سِيرَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ فَرَسًا .

فَأَمَّا الْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَمَعَهُ ، فَلَا يُقَامُ شَيْءٌ مِنْهَا مُقَامَ الْفَاعِلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : سِيرَ بَزِيدٌ قَائِمًا ، وَنَصَبَ بَزِيدٌ عَرَقًا ، وَجِئْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفٍ ، فَلاتُتَقِيمُ "قَائِمًا" و"عَرَقًا" و"ابْتِغَاءَ مَعْرُوفٍ" مُقَامَ الْفَاعِلِ .

وقد أَجَازَ قَوْمٌ<sup>(٢)</sup> فِي : "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا" : كَيْنَ قَائِمٌ ، قَالَ ابْنُ<sup>(٣)</sup> السَّرَّاجِ : وَهَذَا عِنْدِي لِأَيُّجُوزُ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ "كَانَ" فِعْلٌ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَهُوَ نَاقِصٌ فَلَا يُبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، كَمَا لَا يُبْنَى مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ ، لِأَنَّ بِنَاءَهَا تَصَرَّفُ فِيهَا .

وَأَمَّا الثَّانِي - وَهُوَ الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ - فَلَا يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ إِلَّا<sup>(٤)</sup> مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ ، وَهِيَ الْأَقْسَامُ الْمَقْدَمُ ذِكْرُهَا ، نَحْوُ : حَمَلْتُ زَيْدًا إِلَى عَمْرٍو ، وَأَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأَطَلَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا ، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ .

وَالْأَسْبَابُ الْمُعَدِّيَّةُ تَرِدُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ بِهِ<sup>(٥)</sup> ، وَهِيَ عَكْسُ هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّ هَذَا هَدْمٌ ، وَذَلِكَ بِنَاءٌ .

١ - ١٨٠ / آل عمران .

٢ - هم الكوفيون . انظر : المساعد ١ / ٤٠٠ .

٣ - انظر : الأصول ٨ / ٨١ .

٤ - في الأصل : إلى ، والصواب ما أثبتته .

٥ - انظر ص ١٢٨-١٥٠ .

## البابُ العاشرُ مِنَ القُطْبِ الأوَّلِ : فى المفعولاتِ

قَبْلَ أَنْ نَخُوضَ فى ذِكْرِ المفعولاتِ ، فلنذكرُ جُمْلَةً مِنَ المنصوباتِ الَّتِي المفعولاتُ مِنْهَا ، وقد ذُكِرَ لها حُدُودٌ رَسْمِيَّةٌ (١) ، غيرُ جَامِعَةٍ لأفرادِها ، ولا نَاطِمَةٍ لأحادِها ، وكانَ الأوَّلَى عَدُّها حيثُ تَعَذَّرَ حُدُّها (٢) ويجمَعُها قَسَمَانُ أصْلٌ وفرعٌ .

فالأصلُ خَمْسَةٌ أنواعٌ : مفعولٌ مُطلقٌ ، ومفعولٌ به ، ومفعولٌ فيه ، ومفعولٌ له ، ومفعولٌ معه .

والفرعُ سَبْعَةٌ أنواعٌ : حالٌ ، وتَمْيِيزٌ ، واستِثْناءٌ - ولها بابٌ مفردٌ يلى (٣) هذا البابُ - وخبرٌ كانَ وأخواتِها ، واسمٌ إنَّ وأخواتِها ، واسمٌ "لا" النافية ، وخبرٌ "ما" النَّافِيَّةُ ، وسِتْرٌ فى بابِ (٤) العَوَامِلِ ؛ فلنوردُ حينئذٍ المفعولاتِ فى : مُقَدِّمَةٌ وخَمْسَةٌ أنواعٌ .

### المُقَدِّمَةُ :

اعْلَمْ أَنَّ المَوْجُودَاتِ / جِوَاهِرَهَا ، وَأَعْرَاضَهَا ، يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً . ٤٠ / ب  
ومفعولَةٌ ، تقولُ : قامَ زيدٌ ، و: شَرَفَ العِلْمُ ، و: رأيتُ زيداً ، و: كرهتُ الجهلَ  
وقد ذكّرنا مِنْ أَحكامِ الفاعِلِ فى بابِهِ ، وما يَصِحُّ لَهُ ، وما لا يَصِحُّ لَهُ .  
والفاعلُ يَكُونُ لَهُ مفعولاتٌ ، ولا يَكُونُ لمفعولٍ واحدٍ أَكثَرَ مِنْ فاعِلٍ واحدٍ  
فإذا قيلَ لك - وقد ضَرَبْتَ زيداً - : ما صَنَعْتَ ؟ قُلْتَ : الضَّرْبُ ، فإذا قيلَ لك :  
بِمَنْ أوقَعْتَهُ ؟ قُلْتَ : بزَيْدٍ ، فإذا قيلَ (٥) : متى ؟ وأين ؟ قُلْتَ : يومَ الجُمُعَةِ فى  
السُّوقِ ، فإذا قيلَ : لِمَ ضَرَبْتَهُ ؟ قُلْتَ : لِيَتَأَدَّبَ ؛ فلذلك سُمِّيَ الأوَّلُ مفعولاً  
مطلقاً ؛ لأنَّهُ على الحَقِيقَةِ فَعَلٌ مُحضٌ ؛ وذلك أَنَّكَ إذا قُلْتَ : قُمْتُ قِياماً ، فَقَدُ

١ - أئى : تعريفاتُ بالرَّسْمِ .

٢ - أئى : تعريفُها بالحدِّ .

٣ - انظر ص ١٨٢ .

٤ - انظر ص ٤٦٦ .

٥ - فى الأصل : قُلْتَ . والمناسب ما ذكرتَه .

أَخْرَجْتَ الْقِيَامَ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْيَدٍ بِشَيْءٍ ، كَمَا فِي الْمَفْعُولَاتِ

وَسُمِّيَ الثَّانِي مَفْعُولًا بِهِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بِهِ وَقَعَ .

وَسُمِّيَ الثَّلَاثُ مَفْعُولًا فِيهِ ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ مَحَلَّانِ لِلْأَفْعَالِ ، لِأَبَدٍ لَهَا

مِنْهُمَا .

وَسُمِّيَ الرَّابِعُ مَفْعُولًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَذْرُ الْفِعْلِ وَسَبَبُهُ .

وَلَمَّا جَازَ أَنْ يُصَاحِبَ الْإِنْسَانَ فِي فِعْلِهِ غَيْرُهُ ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ ، قِيلَ :

مَفْعُولٌ مَعَهُ .

وَقَدْ زَادَ السِّيْرَافِيُّ (١) مَفْعُولًا مِنْهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ

سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (٢) ، أَي مِنْ قَوْمِهِ ، وَالْعُلَمَاءُ عَلَى خِلَافِهِ .

وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ مَنْصُوبَةٌ أَبَدًا ، مَا دَامَتْ عَلَى بَابِهَا ، لَفْظًا ، أَوْ

مَوْضِعًا ؛ وَإِنَّمَا نُصِبَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ الْفَاعِلِ ، وَلِنَاسِبَةِ بَيْنِ كَثْرَتِهَا وَخِفَةِ

النَّصْبِ ، وَهِيَ تَتَفَاضَلُ فِي دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهَا ؛ فَأَقْوَاهَا دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّهُ

مِنْ لَفْظِهِ ، وَيَنْوِبُ عَنْهُ فِي قَوْلِكَ : ضَرْبًا زَيْدًا ، وَتَعْمَلُ عَمَلَهُ ، ثُمَّ ظَرَفُ الزَّمَانِ

لِأَنَّهُ لِأَجْلِهِ ، وَضِعَ ، وَلَوْلَا الزَّمَنُ الْمُخْتَصُّ لَمْ يَحْتَجَّ إِلَى صِيغَةِ الْفِعْلِ ، ثُمَّ ظَرَفُ

الْمَكَانِ ، لِأَفْتِقَارِهِ إِلَيْهِ فِي الْوُجُودِ ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ لَهُ ؛ لِصُدُورِهِ عَنِ الْغَرَضِ الْبَاعِثِ

عَلَى فِعْلِهِ ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ؛ لِعَدَمِ الْإِضْطِرَارِ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ بِهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ نَقَصَ عَنْ مَرْتَبَةِ الْمَصْدَرِ ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ فِي

حَاجَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ؛ وَلِهَذَا / يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا أُخِّرَ عَنِ الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ فِي ٤١/١

١ - انظر : ٢٥٠/٢ ، ٧٦٠ ، ٧٧٨ من شرح السيرافي .

٢ - ١٥٥ / الأعراف .

الأفعال ما لا يتعدى إلى مفعولٍ ، وكلّها تتعدى إلى المصدرِ ؛ فلذلك قُدِّمَ عليه .  
النوعُ الأوَّلُ .

فى المفعول المطلق ، وهو المصدرُ ، وفيه أربعة فصول .

### الفصلُ الأوَّلُ : فى تعريفه ، وأقسامه

وحدهُ : كُلُّ اسمٍ دلَّ على حَدَثٍ وَضَعًا ، وزَمَانٍ مَجْهُولٍ ضِمْنًا ، وهو وفعله  
من لفظٍ واحدٍ غالبًا ؛ ألا ترى أن لفظَ الضَّرْبِ يدلُّ على الحدَثِ بالوضعِ ، وعلى  
الزَّمَنِ المَجْهُولِ بالتَّضْمَنِ ؛ لأنه لا حدَثٌ إلَّا فى زمانٍ ، وقولنا غالبًا ؛ احترازٌ ممَّا  
لافعلَ له ، وممَّا جاء من معنى الفعلِ ، كمَّا سيأتى بيانهُ (١) .

وسيبيويه (٢) يُسمَّى هذا البابُ : الحدَثُ ، والحدَثانِ ، والمعانِي ، وربما  
سمَّاهُ الفعلَ ، لابتِئارِ الأفعالِ النَحْوِيَّةِ .

وله انقسامٌ باعتبارين .

الأعتبارُ الأوَّلُ : ينقسمُ إلى : مُبْهَمٍ ، ومُخْتَصٍّ ، ويُسمَّونَ المَخْتَصَّ مُوقَّتًا .  
فالمبهمُ نحو : ضربتُ ضربًا ، وقعدتُ قعودًا ، لأنك لا تريدُ نوعًا من  
الضَّرْبِ والقُعودِ بعينه .

والمختصُّ كقولك : ضربتُ ضربَةً ، تريدُ مرَّةً ، وقُمتُ القيامَ الَّذى تَعَلَّمُ ،  
فليسَ هذا كالأوَّلِ فى الشَّيْاعِ ؛ لأنَّهُ يدلُّ على شَيْءٍ مَحْدودٍ مَحْصُورٍ بالعددِ  
والتَّعْرِيفِ ؛ فالمبهمُ لا يتضمَّنُ فائدةً تزيِدُ على إفادةِ الفعلِ ، وإنمَّا هو تأكيدٌ له  
ليسَ غيرُ ، والمختصُّ يتضمَّنُ زيادةً ليستُ فى الفعلِ ، وهى : الإختصاصُ  
بالمرةِ والتعريفُ .

وحقيقةُ التَّوقيتِ : التَّحْدِيدُ ، وهو مجازٌ فى وصفِ المصدرِ ؛ لأنه من  
أوصافِ الزَّمَانِ .

ومن العلماءِ مَنْ يجعلُ المَخْتَصَّ مُطلقًا على المرَّةِ الواحدةِ ، ومنهم مَنْ

١ - فى الأصلِ : كمَّا سيأتى بيانهُ آنفًا ، وهو خطأ .

٢ - انظر : الكتاب ١ / ٢٤ - ٣٥ .

يُطْلَقُهُ عَلَى التَّعْرِيفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلِقُهُ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ .  
والمبهم لا يكون إلا نكرةً ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، والمختصُّ ، يكون نكرةً  
ومعرفةً ، فالنكرة نحو : ضَرَبْتُ / ضَرْبَةً ، وضَرْبَتَيْنِ ، وثلاثًا ، والمعرفة نحو :  
ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، والضَّرْبَةَ ، واللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَالْجِنْسِ .

الاعتبارُ الثَّانِي : يَنْقَسِمُ إِلَى ، مَا هُوَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، وَإِلَى مَا لَيْسَ مِنْ  
لَفْظِهِ .

فالأوَّلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ ، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ  
نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَأَكْرَمْتُ إِكْرَامًا ، وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَاهُ ، وَلَيْسَ  
جَارِيًا عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلِهِ : ﴿وَتَبَتَّلْ  
إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> ، فَهَذَا مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ وَبِمَعْنَاهُ ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ جَارٍ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ  
مصدرَ "أَنْبَتَ" وَ"تَبَتَّلَ" الْإِنْبَاتُ ، وَالتَّبَتُّلُ .

وَالثَّانِي - الَّذِي لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ - عَلَى ضَرْبَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَيْهِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ ، نحو : "قَعَدْتُ جُلُوسًا"  
وَحَبَسْتُ مَنَعًا ، وَبَسَمْتُ<sup>(٤)</sup> وَمِیْضَ الْبَرْقِ ، "وَالْآخَرُ : أَسْمَاءٌ وَضِعَتْ مَوْضِعَ  
المصدرِ ، وَلَيْسَتْ مَصَادِرَ نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ ، وَأَيُّ  
ضَرْبٍ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى<sup>(٥)</sup> "وَسَارَ الْجَمَزَى" ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ<sup>(٦)</sup> ،  
و"اشْتَمَلَ<sup>(٧)</sup> الصَّمَاءَ" ، لِأَنَّهَا أَنْوَاعٌ مِنَ الضَّرْبِ ، وَالرُّجُوعِ ، وَالسَّيْرِ ، وَالْقُعُودِ ،

١ - أَيْ : لِاتْرِيدُ نَوْعًا مِنَ الضَّرْبِ بَعِيْنِهِ ، وَلَا نَوْعًا مِنَ الْقُعُودِ بَعِيْنِهِ .

٢ - ١٧ / نوح .

٣ - ٨ / المزمّل .

٤ - فِي الْأَصْلِ : وَتَبَسَّمْتُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَتَيْتُهُ ، حَتَّى يَكُونَ جَارِيًا عَلَى فِعْلِهِ وَبِمَعْنَاهُ .

٥ - انظر : الكتاب ١/ ٣٥ ، وَالْأَصُولُ ١٦٠ .

٦ - انظر : الكتاب فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ . وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ ، أَيْ "جَلَسَ عَلَى أَلْيَتَيْهِ ، وَأَلْصَقَ فِخْذَيْهِ بِبَطْنِهِ  
مُحْتَبِيًا بِيَدَيْهِ .

٧ - اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ : أَنْ يُجَلِّلَ جَسَدَهُ كُلَّهُ بِالْكَسَاءِ ، أَوْ بِالْإِزَارِ .



والأشتمال<sup>(١)</sup> ومنه اسمُ الفاعلِ في قولك : قُمْتُ قائماً ، ومنه : "ضربته سوطاً" لأن الأصلَ ضربته بسوطٍ أو ضربته سوطٍ ، فنزلَ منزلته : إيجازاً ومبالغةً .

### الفصل الثاني : في دواعيه

الأسبابُ الموجبةُ لوجود المصدرِ ثلاثةٌ : تأكيدُ الفعل ، وتبيينُ النوعِ وعددُ المرآت .

أمّا تأكيدُ الفعلِ فهو فيه عوضٌ من تكرارِ الفعلِ في قولك : ضربتُ ضربتُ ، فقالوا : ضربتُ ضرباً ، والألفاظُ المؤكدةُ قد وردتْ كثيراً في العربيةِ فمنها قوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا<sup>(٢)</sup>﴾ ، والإسراءُ لا يكونُ إلا لَيْلاً ، وقوله ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا<sup>(٣)</sup>﴾ ، وقوله : ﴿ارْجِعُوا وَرَاعِكُمْ<sup>(٤)</sup>﴾ وقوله : ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ<sup>(٥)</sup>﴾ ، وأمثالُ هذا ، وانفردَ الأخفشُ بمسألةٍ لا يجيزها غيرهُ ، وهي : ضربتُ زيداً<sup>(٦)</sup> أن ضربتُ ، / ويقولُ : هو في تقديرِ المصدرِ ، وقالَ الزجاجُ<sup>(٧)</sup> : قولُ النَّاسِ : "لَعَنَهُ اللَّهُ أَنْ يَلْعَنَهُ" ليسَ من كلامِ العربِ ، وردَّ على الأخفشِ .

٤٢ / ١

وأمّا تبيينُ النوعِ : فإنَّ الفعلَ تحته أنواعٌ ليسَ أحدها أولى به من الآخرِ ؛ من القلَّةِ والكثرةِ ، والشدَّةِ والضعفِ ، بدليلِ قوله تعالى : ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا<sup>(٨)</sup>﴾ ، وقوله : ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا

١ - انظر : الأصول ، في الموضع السابق .

٢ - ١ / الإسراء .

٣ - ٩١ / البقرة .

٤ - ١٣ / الحديد .

٥ - ٢٦ / النحل .

٦ - انظر : الأصول ١٦١/١-١٦٢ الهمع ١٠١/٣ .

٧ - لم أمتد إلى هذا الرأي للزجاج فيما لدى من مصادر .

٨ - ١٤ / الفرقان .

جَمِيلاً<sup>(١)</sup> ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جِيءَ بِالمَصْدَرِ ، لِیُخَصِّصَ الفِعْلُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ الوَصْفِ ؛ فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَقَمْتُ قِيَامًا حَسَنًا ، وَجَلَسْتُ جُلُوسًا طَوِيلًا ، وَمِنْ هَذَا النُّوعِ : "قَعَدَ القُرْفُصَاءَ"<sup>(٢)</sup> ، وَأَمثَالُهُ .

وَأَمَّا عَدَدُ المَرَّاتِ : فَلَاحْتِمَالِهِ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا ، وَلَيْسَ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، فَبُيِّنَ بِذِكْرِ العَدَدِ المَقْصُودُ مِنْهُ ، تَقُولُ : ضَرَبْتُهُ ، وَضَرَبْتَيْنِ ، وَثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ .

وَأَجَازَ سَيَبُويهِ<sup>(٣)</sup> فِي : ضَرَبْتُهُ ضَرَبَتَيْنِ ، أَنْ تَنْصِبَ عَلَى الظَّرْفِ ، أَيْ : قَدَّرَ ضَرَبَتَيْنِ ، كَمَا تَقُولُ : "انْتَظَرْتُهُ نَحْرَجَرُورَيْنِ" ، فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ضَرَبْتَيْنِ ، كَانَ "ضَرَبْتَيْنِ" بَدَلًا مِنَ الأَوَّلِ ، وَلَا يَكُونَانِ مَصْدَرَيْنِ ، لِأَنَّ الفِعْلَ الوَاحِدَ لَا يَنْصِبُ مَصْدَرَيْنِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> :

وَوَطَّنَتْنَا وَطَاءً عَلَى حَنْقٍ وَطَاءً المَقِيدِ نَابِتِ الهَرَمِ  
فَلَا يَكُونُ الثَّانِي فِيهِ بَدَلًا مِنَ الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ ، وَلَكِنَّهُ بِمَعْنَى : مِثْلَ وَطَاءً المَقِيدِ ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ .

١ - ٤٩ / الأحزاب .

٢ - انظر ١٢٣ .

٣ - انظر : الكتاب ١ / ٢٣٠ .

٤ - هو الحارثُ وَعَلَّةُ الذُّهْلِيِّ .

وانظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٢٠٦ واللسان (هرم) والهمع ٣ / ١٠٤ .  
الحَنْقُ - بالفتح - الغيظ . الهَرَمُ : واحده : هَرْمَةٌ ، وَهِيَ بَقْلَةٌ ، وَقِيلَ : ضَرَبْتُ مِنَ الشَّجَرِ ، أَوْ الحِمُّصُ ، وَفِي المِثْلِ : هُوَ أَذَلُّ مِنْ هَرْمَةٍ قَالَ المرزوقي : "أَثَرْتُ فِينَا تَأْثِيرَ الحَنْقِ الغَضْبَانِ ، كَمَا يُؤَثِّرُ البَعِيزُ المَقِيدُ إِذَا وَطِئَ هَذِهِ الشَّجِيرَةَ ، وَخَصَّ المَقِيدُ لِأَنَّ وَطَاءَتَهُ أَثْقَلُ ، كَمَا خَصَّ الحَنْقُ لِأَنَّ إِبْقَاءَهُ أَقْلُ .... وَانْتَصَبَ وَطَاءُ المَقِيدِ عَلَى البَدَلِ ، أَيْ : وَطَاءٌ يُشْبِهُ هَذَا الوَطَاءَ" .

### الفصل الثالث : فى عوامله

وهى لاتخلوا : أن تكون ظاهرة أو مضمرة .

أما الظاهرة ، فمنها : ما يعمل بنفسه ، ومنها ما يدل على عامل مثله وقد تقدم تقسيم المصدر إلى أربعة أقسام :

الأول : أن يكون من لفظ فعله ، جارياً عليه ، بمعناه ، وهذا عامله فعله نحو : ضربت ضرباً .

الثانى : أن يكون من لفظه ، وبمعناه ، ولكنه غير جارٍ عليه ، وهذا عامله فعله عند الأكثر (١) ، ومنهم من (٢) يقول : إن عامله فعل دل الظاهر عليه كقوله تعالى : ﴿وتبتل إليه تبتلاً﴾ (٣) .

الثالث : أن يكون من غير لفظه ، لكنه جارٍ عليه ، وبمعناه ، نحو : قعدت ٤٢ / ب جئوساً وبسمت (٤) وميض البرق " فالمازنى (٥) يعمل فيه الظاهر ، وسيبويه (٦) يعمل فيه فعلاً دل عليه الظاهر ، تقديره : بسمت (٤) فومضت وميض البرق .  
الرابع : وهو الأسماء الموضوعه موضع المصدر ، نحو ، رجع القهقرى " و"قعد القرفصاء" ، وهذا النوع وما أشبهه منصوب بفعله الظاهر ، وهو مذهب

١ - قال السيوطى فى الهمع ٣ / ٩٨ : "وعليه المازنى" .

٢ - وعليه المبرد وابن خروف ، وعزاه لسيبويه . انظر : الهمع فى الموضع السابق .

٣ - ٨ / المزمّل .

٤ - فى الأصل : وبسمت ، وقد سبق نظيره قريباً .

٥ - انظر : الهمع ٣ / ١٠٠ .

٦ - انظر : الكتاب ١ / ٢٣١ .

سببويه<sup>(١)</sup> ، وقال المبرد<sup>(٢)</sup> : إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ "مَحذُوفٌ" ، تَقْدِيرُهُ :  
قَعَدَ الْقَعْدَةَ الْقَرْفُصَاءَ ، وَرَجَعَ الرَّجُوعَ الْقَهْقَرَى .

### وَأَمَّا الْمَضْمَرَةُ : فَأَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ :

القِسْمُ الْأَوَّلُ : مَضْمَرٌ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، كَقَوْلِكَ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ : "خَيْرَ  
مَقْدَمٍ" ، وَلَمْ يَمُطَّلْ بِوَعْدِهِ : "مَوَاعِيدَ عَرْقُوبٍ"<sup>(٣)</sup> ، وَلِلْغَضْبَانِ : "غَضَبَ الْخَيْلِ  
(٤) عَلَى اللَّجْمِ" .

القِسْمُ الثَّانِي : مَضْمَرٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، وَيُرَدُّ عَلَى

أَنْوَاعٍ :

الأوَّلُ : أَنْ يَكُونَ دُعَاءً ، كَقَوْلِكَ : "سَقِيًّا وَرَعِيًّا" وَ"بُعْدًا وَسُحْقًا" .

١ - فِي الْكِتَابِ ١ / ٣٤ - ٣٥ : "وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِ الْحَدِثَانِ الَّذِي  
أَخَذَ مِنْهُ : لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُذَكَّرُ لِيَدُلَّ عَلَى الْحَدِثِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : قَدُ ذَهَبَ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : قَدُ كَانَ مِنْهُ  
ذَهَابٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ، لَمْ يُسْتَبَنَنَّ أَنَّ الْمَفْعُولَ زَيْدًا وَعَمْرُو ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى صِنْفٍ ، كَمَا  
أَنَّ "ذَهَبَ" قَدْ دَلَّ صِنْفٍ ، وَهُوَ الذَّهَابُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ الذَّهَابَ الشَّدِيدَ ، وَقَعَدَ قَعْدَةً  
سَوْءٍ ، وَقَعَدَ قَعْدَتَيْنِ ، لَمَّا عَمِلَ فِي الْحَدِثِ عَمَلٌ فِي الْمَرَّةِ مِنْهُ وَالْمَرَّتَيْنِ وَمَا يَكُونُ ضَرْبًا مِنْهُ . فَمِنْ  
ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءَ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى : لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ" .

٢ - لَمْ أَهْتَدِ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ فِيمَا أَطَّلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الْمَبْرَدِ الْمَطْبُوعَةِ ، هَذَا وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الرَّأْيَ ابْنُ  
السَّرَّاحِ مَنْسُوبًا إِلَى الْمَبْرَدِ ، قَالَ فِي الْأُصُولِ ١ / ١٦٠ - ١٦١ : "قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : قَوْلُهُمْ : قَعَدَ  
الْقَرْفُصَاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءَ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ، هَذِهِ حُلَى وَتَلْقِيَّاتٌ لَهَا ، وَتَقْدِيرُهَا : اشْتَمَلَ  
الاشْتِمَالَةَ الَّتِي تُعْرَفُ بِهَذَا الْاسْمِ ، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهَا .."

٣ - انظر : أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ٨٧ . ويضرب المثل في خلف الوعد . وانظر تخريج المثل  
وقصته في الموضع المشار إليه ، وفي ذلك يقول الشاعر :

وَعَدْتَ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

مَوَاعِيدَ عَرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيْتْرِبَ

٤ - انظر : مجمع الأمثال ٢/٢ ولسان العرب (غضب) . ويضرب المثل لمن غضب على من لا يبالي به ،  
لأن الخيل لا يبالي بغضبها على اللجم .

الثاني : أَنْ يَكُونَ غَيْرَ دُعَاءٍ ، كَقَوْلِكَ : "حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا (وَعُجْبًا)" (١)  
وَأَفْعَلُ ذَلِكَ حُبًّا وَكَرَامَةً " ، و "لَا أَفْعَلُ ذَاكَ وَلَا كَيْدًا وَهَمًّا" .

الثالث : أَنْ يَكُونَ إِخْبَارًا ، كَقَوْلِهِمْ : "مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا سَيْرًا" ، و "مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ الْبَرِيدِ" و "مَا أَنْتَ إِلَّا شُرْبَ الْإِبِلِ" ، و "إِلَّا الضَّرْبَ الضَّرْبَ" وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءً﴾ (٢) .

الرابع : أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا ، كَقَوْلِكَ : "أَقِيَامًا وَالنَّاسُ قَعُودٌ" ؟ و "أَقَعُودًا وَالنَّاسُ يَغْرُونَ" ؟ وَمِنْهُ قَوْلُهُ : "أَعُدَّةٌ كَعُدَّةِ الْبَعِيرِ" (٣) ؟ و :  
أَطْرِبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ (٤) !؟

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مِثْلُ هَذَا فِي الْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ : "سَيْرًا سَيْرًا" ، عَنَيْتَ نَفْسَكَ  
أَوْ غَيْرَكَ .

الخامس : أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ ، وَلِمَا قَبْلَهُ ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ : "لَهُ عَلَيَّ

---

١ - تَنْمَةٌ يَصِحُّ بِهَا الْمَثَلُ ، وَهِيَ فِي كُلِّ الْمَصَادِرِ ، وَلَعَلَّهَا سَقَطَتْ مِنَ النَّاسِخِ . انظر : سيبويه ١ / ٣١٨  
وابن يعيش ٣ / ١١٤ والجمع ٣ / ١١٨ قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي الْهَمْعِ ٣ / ١١٩ : "قَالَ أَبُو عَمْرٍو وَبِئْنَ  
بَقَى : قَوْلُ سَبِيوِيهِ : حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا لَهُ ، كَذَا تَكَلَّمَ بِالثَّلَاثَةِ مُجْتَمِعَةً . وَقَدْ تَفَرَّدُ ، وَ"عُجْبًا" مُفْرَدًا  
عَنْهَا .

٢ - ٤٠ / مُحَمَّدٌ .

٣ - هَذَا مِنْ قَوْلِ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ ، وَبِقِيَّتِهِ : "وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ ، غُدَّةُ الْبَعِيرِ : طَاعُونُهُ ، وَكَانَ عَامِرٌ  
قَدْ أَصَابَهُ الطَّاعُونَ حِينَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَجَأَ إِلَى بَيْتِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي  
سَلُولٍ فَمَاتَ هُنَاكَ . انظر : أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ٣٣٣ ، وفي هامش الصفحة فضل  
تَخْرِيجِ .

٤ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرَّجَزِ الْمَشْهُورِ لِلْعَجَّاجِ . انظر : ديوانه ٣١٠ . وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٣٨ و  
٣ / ١٧٦ . وانظر أيضا التبصرة ٤٧٣ وابن يعيش ١ / ١٢٣ والمغنى ١٨ وشرح أبياته ٥ / ٢٧١  
والهمع ٣ / ١٢٢ والخزانة ١١ / ٢٧٤ واللسان (قنسر) .  
الطرب : خَفَّةُ الشُّوقِ . الْقَنْسَرِيُّ الْكَبِيرُ الْمُسْنُ .

أَلْفُ دَرِهِمْ عُرْفًا وَوَزْنًا" ، والثاني كقولك : "هذا عبدُ الله (١) حقًا" ، وهذا القولُ  
 لاقولك (٢) ، ومنه قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ (٣)﴾ و ﴿وَعَدَ اللَّهُ (٤)﴾ و ﴿كِتَابَ ٤٣ / أ  
 اللَّهُ عَلَيْكُمْ (٥)﴾ ، وقولهم "اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ (٦) الحق" ، و "أَجِدُكَ لِاتْفَعَلَ كَذَا (٧)" ؟  
 السادس : أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يَتَّصِرُفُ ، نحو : "سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَرِيحَانَهُ (٨) "

١ - في ابن يعيش ١١٦/١ : "اعلم أن "حقًا والحق" ونحوهما مصادرٌ ، والناصبُ لها فعلٌ مقدرٌ قبلها  
 دل عليه معنى الجملة ، فتؤكدُ الجملة ، وذلك الفعل : أحقُّ ، وما جرى مجراه ، وذلك أنك إذا قلتَ :  
 هذا عبدُ الله ، جاز أن يكون إخبارك عن يقين منك وتحقيق ، وجاز أن يكون على شك ، فأكدته  
 بقولك : حقًا ، كأنك ملئتَ : أحقُّ ذلك حقًا ... "

٢ - وفي الموضوع السابق من ابن يعيش : "... وإذا قال : "هذا القولُ لا قولك" فكأنه قال : هذا القولُ لا  
 أقولُ قولك ، أي : مثل قولك ، يعني : إنني أقول الحقَّ ولا أقول باطلاً مثل قولك ... "

٣ - ٨٨ / النمل .

٤ - ١٢٢ / النساء و ٦ / الروم .

٥ - ١٢٤ / النساء .

٦ - فدعوة منصوبٌ على المصدر ، كأنه قيل : أَدْعُو دَعْوَةَ الْحَقِّ انظر : ابن يعيش ١١٧/١ .

٧ - انظر : الكامل ١٠٤١ .

وفي ابن يعيش ١١٦/١ : "واعلم أن قولهم في الاستفهام : أجدك لاتفعل كذا ؟ أصله : من الجدِّ  
 الذي هو نقيضُ الهزل ، كأنه قال : أتجدُ ذلك جدًّا ؟ غير أنه لا يستعملُ إلا مضافاً ؛ حتى يعلم من  
 صاحبِ الجدِّ ."

٨ - الرِّيحَانُ : الرِّزْقُ ، تقول : خرجتُ أبتغي رِيحَانَ اللَّهِ ، أي : رزقه وفي الحديث : "الولدُ من رِيحَانِ  
 اللَّهِ" ، وقولهم : سبحانَ اللَّهِ وريحانته : نصبوهما على المصدر ، يريدون : تنزيهاً له واستترزاقاً .  
 انظر : الصحاح (روح) وفي الهمع ١١٦/٣ : "... ويلزمُ الإضافة ، ولا يتصرفُ ، ولم يُنطق له بفعل  
 من لفظه ، فيقدر من معناه ، أي : استترزقه ، ولا يستعملُ مفرداً ، بل مقترناً مع "سبحانَ اللَّهِ" وقيل :  
 يستعملُ وحده ؛ لأنَّ سيبويه لم يذكره مقترناً مع "سبحانَ اللَّهِ" ولا نبهَ على ذلك ."

و"مَعَاذَ اللَّهِ" ، و"عَمَرَكَ (١) اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ" ، وَمِنْهُ فَوَلَّهُمْ : "غُفْرَانَكَ لِكُفْرَانِكَ" .  
السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مُتْنِي ، كَقَوْلِهِمْ : "لَبِيْكَ وَسَعْدَيْكَ" ، وَ "حَنَانِيْكَ" ، كَأَنَّهُ  
قَالَ : تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ .

الثَّامِنُ : أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّشْبِيهِ ، كَقَوْلِكَ : "مَرَرْتُ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ" ،  
وَ "إِذَا لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخُ تَكْلَى" ، وَ : "إِذَا لَهُ دَقٌّ دَقُّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبِّ الْقَلْقُلِ (٢)" .  
وهذا بابٌ ما أَوْسَعُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ !  
وَكُلُّ هَذِهِ مَصَادِرٌ مَنْصُوبَةٌ بِأَفْعَالٍ مَتْرُوكَةٌ الْإِظْهَارِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : سَقَاكَ  
اللَّهُ ، وَرَعَاكَ ، وَالزَّمَكَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا أَلْفَاظُ الْمَصَادِرِ  
الْمَذْكُورَةِ .

١ - انظر : التبصرة ٤٤٨ - ٤٤٩ .

وفى ابن يعيش ١٢٠/١ "... وأما قولهم : "عَمَرَكَ اللَّهُ" فهو مصدرٌ لم يُستعمل إلا فى معنى القَسَمِ ،  
ونصبه على تقدير فعلٍ ، وفى تقدير ذلك الفعل وجهان .  
منهم مَنْ يُقَدِّرُ : أسألك بعَمَرَكَ اللَّهُ ، ويتعميرك اللَّهُ ، أى : وصَفِكَ اللَّهُ بالبقاء والعمر ، وألَعَمَرُ :  
البقاء ، تَقُولُ : بعَمَرَ اللَّهُ ، كأنك تحلفُ ببقاءِ اللَّهِ ...  
ومنهم مَنْ يُقَدِّرُ : أنشدك بعَمَرَ اللَّهُ ؛ فيكون الناصبُ : أنشدك ، وهم يستعملون : "أنشدك" ، فى  
هذا المعنى كثيراً ، ثُمَّ حُذِفَ الباءُ ، فوصل الفعلُ ، فنصب "عمرَكَ" ، ثم حُذِفَ الفعلُ ، فبقي "عمرَكَ  
اللَّهُ" ، و "اللَّهُ" منصوبٌ بالمصدر الذى هو "عمرَكَ" كأنه قال : بوصفِكَ اللَّهُ بالبقاء ...

٢ - المنحازُ : الذى يُدِقُّ فيه ، وهو الهاونُ .

وفى الأصل : القَلْقُلُ ، بالفاء ، وبهامش النسخة تصحيحُ بخط يُقَارَبُ خطِ الناسخ ، نصُّه : "حَاشِيَةٌ  
قال الجوهرى : الصوابُ : حَبُّ الْقَلْقُلِ ، بقافين مكسورتين ، وقال : هو بالفاعلين تصحيفٌ ، وحكاه  
عن الأصمعى" هذا والذى فى الصّحاح ، (قلل) : "والقلقل ، بالكسر : نبت له حبُّ أسودٌ ... وفى  
المثل : دَقُّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبِّ الْقَلْقُلِ . والعامَّةُ تقول : حَبُّ الْقَلْقُلِ ، قال الأصمعى : هو تصحيفٌ ، إنَّما  
هو بالقاف ، وهو أصْلَبُ ما يكون من الحبوب ، حكاه أبو عبيد" . وانظر المثل وتخریجه فى أمثال  
أبى عبيد ٣١١ ، قال : "وقد يوضعُ هذا المثلُ أيضاً فى الإذلالِ لِلْقَوْمِ وَالْحَمْلِ عَلَيْهِمْ" وقال ابن يعيش  
فى شرح المفصل ١١٦/١ : "والنكتةُ فى ذلك : أنه يُريدُ : مررتُ به وهو يُصَوِّتُ ، ولم يُرد أن يصفه  
بذلك أو يُبدله منه ..."

ويجوزُ في كثيرٍ من هذه الأمثلة الرَّفْعُ على الابتداء ، وما بعده خبْرُهُ ،

كقوله (١) :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً لَأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مَيْسِرٍ  
وَالنَّصَبُ أَكْثَرُ وَأَجُودٌ .

القِسْمُ الثَّالِثُ : مَصَادِرُ لَا أَفْعَالَ لَهَا ، نُصِبَتْ بِأَفْعَالٍ مَقْدَرَةٍ لَمْ يُنْطَقْ بِهَا  
وَهِيَ أَنْوَاعٌ .

الأوَّلُ : الدِّعَاءُ كَقَوْلِهِمْ : "دَفَرًا" (٢) ، و"بَهْرًا" (٣) ، و"أَفَّةً" (٤) ، و"تُفَّةً" (٥)

كَأَنَّهُ قَالَ : بَهْرَكَ اللَّهُ ، وَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ (٦) .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، كَقَوْلِهِمْ : وَيَحْكُ ، وَيَلِكُ ، وَيَسْكُ ، وَوَيْبِكُ ،

١ - هو أبو زبيد الطائي . انظر : ديوانه ٦١ .

والبيت من شواهد سيبويه ٣١٣/١ .

وانظر أيضاً : اللسان (يسر) وابن يعيش ١١٤/١ ، والمساعد ٤٧٨/١ والهمع ١٠٧/٣ .

والشاعر يصف أسداً . أقوى : نَفَدَ ما عنده من زاد ، يقول : مَنْ يَلْقَى هَذَا الاسدَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ  
فَالخَيْبَةُ لَهُ .

والشاهدُ فِيهِ : رفع "خَيْبَةً" بِالابتداء ؛ لما فِيهِ من معْنَى النصب على المصدر المستعمل فِي الدِّعَاءِ ،  
وخبر المبتدأ الجارُ والمجرور " له " .

٢ - الدَّفَرُ : التَّنَنُّ .

٣ - أَلْبَهْرُ : الغَلْبَةُ ، وَيُقَالُ أَيْضاً : بَهْرًا لَهُ : تَعَسَّأَ لَهُ .

٤ - الأَفَّةُ : وَسَخِ الأذُنِ .

٥ - التُّفَّةُ : وَسَخِ الأظْفَارِ . وانظر سيبويه ٣١١/١ .

٦ - فِي ابنِ يَعِيشَ ١٢٠/١ : "... وَقَدْ قَالُوا : بَهَرَ القَمَرُ الكواكِبَ ، إِذَا غَطَّاهَا ، وَفِي الهمع ١٠٦/٣ : وَقَالَ

أَبُو حِيَّانَ : عَكَى ابْنُ الأعرابِي وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يُقَالُ للقَوْمِ إِذَا دُعِيَ عَلَيْهِمْ : بَهَرَهُمُ اللهُ ؛ فَيَكُونُ مَنْصُوبًا  
بِفِعْلِ مُسْتَعْمَلٍ ، لَا مَهْمَلٍ " .



ولايتكلم بهذه الأربعة (١) مُفردةً ، ومنه قولهم في القسم : "قعدك الله" بمنزلة : "عمرك الله" ، إلا أن "عمرك" له فعلٌ ، و "قعدك" (٢) " لافعل له .

القسم الرابع : أسماء غير مصادرٍ ، نصبت نصب المصادرِ ، وهي نوعان أحدهما : مأخوذ من الفعل ، كقولهم : "هنيئاً مريئاً" ، و"أقائماً وقد قعد الناسُ؟" ، و "قاعداً - علم الله - وقد سار الركبُ" ، مُستفهماً ومُخبراً .  
والآخر : أن يكون غير مأخوذ من الفعل ، كقولك : "ترباً وجندلاً" ، و : "فاها لفيك" ، يريدون : فالداهية .

وبعض العرب يرفع هذا ، كقوله (٣) :

لقد ألب الواشون ألباً لبيئهم فترب لأفواه الوشاة وجندل  
وجميع هذا الباب إنما يُعرف بالسَّماع ، ولا يُقاس عليه .

وقد جاءت ألفاظٌ منصوبةٌ يَلْتَبِسُ المصدرُ فيها بالحال وغيرها ؛ قالوا : "مررتُ بهم جميعاً" ، وكلاً ، وعمامةً ، وقاطبةً ، وطراً ، و "مررتُ به وحده" فسيبويه (٤) يَنْصِبُ "قاطبةً" و"طراً" على المصدرِ ، والباقي على الحال ، وهو

١ - انظر : سيبويه ٣/٣١٨ والتبصرة ٢٦١ ، وفي ابن يعيش ١/١٢١ : "وأما ويحٌ وويسٌ وويبٌ فكناياتٌ عن الويل ؛ فويلٌ : كلمةٌ تُقال عند الشتم والتوبيخ ، معروفةٌ وكثرتُ حتى صارت للتعجب يقولها أحدهم لمن يُحبّ ولمن يُبغضُ ، وكنوا بالويس عنها ؛ ولذلك قال بعض العلماء : "ويسٌ" ترجمٌ ... وانظر الهمع ٣/١٠٧ - ١٠٨ .

٢ - انظر : التبصرة ٤٥٠ .

٣ - لم أهدد إليه .

والبيت من شواهد سيبويه المجهولة القائل . انظر : الكتاب ١/٣١٥ . وانظر أيضاً : المقتضب ٣/٢٢٢ والتبصرة ٢٦١ والمخصص ١٢/٨٥ وابن يعيش ١/١٢٢ وشرح حماسة أبي تمام للتبريزي ٢/٢٧٢ .

ألب : جمع . لبيئهم : أي لبيئنا وبيئنا . الترب والجندل : كناية عن الخيبة ؛ لأن من ظفر من حاجته بهما لم يحظ بطائل ، والجندل : جمع جندلة ، وهي الحجارة .

٤ - انظر : الكتاب ١/٣٧٦ .

مَذْهَبُ الْخَلِيلِ (١) ، وَأَمَّا "وَحْدَهُ" : فَمِنْهُمْ مَنْ (٢) نَصَبَهَا عَلَى الظَّرْفِ ، وَمِنْهُمْ عَلَى الْحَالِ (٣) ، وَمِنْهُمْ عَلَى الْمَصْدَرِ (٤) .

### الفصل الرابع : فى أحكامه

الأولُ : إِذَا اذْكَرَ الْمَصْدَرُ مَعَ فِعْلِهِ فَضْلَةً ، وَلَمْ يَكُنْ وَاقِعًا فِى مَحَلِّ الْبَيَانِ وَالاعْتِمَادِ ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَضْلَةً ، وَوَقَعَ فِى مَحَلِّ الْبَيَانِ وَالاعْتِمَادِ رُفِعَ ، كَقَوْلِكَ : الضَّرْبُ مُؤَلِّمٌ ، وَيُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ، وَسَيْرٌ بِزَيْدٍ سَيْرٌ شَدِيدٌ ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَبْهُمُ وَالْمَخْتَصُّ ، وَالْمَعْرِفَةُ وَالنَّكَرَةُ ، كَمَا سَبَقَ ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْرِفَةَ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : أَحَدَهُمَا : تَعْرِيفُ الْعَهْدِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الَّذِي تَعَهَّدُ ، وَهَذَا يُبْطَلُ الْإِبْهَامَ ؛ لِقَصْرِهِ عَلَى نَوْعٍ بَعِيْنِهِ .

وَالثَّانِي : تَعْرِيفُ الْجِنْسِ ، كَقَوْلِكَ : كَثُرَ الضَّرْبُ وَالْقَتْلُ ، فَهَذَا يَنْتَسِبُ عَلَى الْمَصْدَرِ غَالِبًا ، إِذَا وُصِفَ ، تَقُولُ : ضَرَبَ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ ، وَ : قَتَلَ الْقَتْلَ الذَّرِيعَ ، فَإِنْ لَمْ يُوصَفْ فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُنْكَرَ ؛ فَيُقَالُ : ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَقَتَلَ قَتْلًا ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ تَدُلُّ صَيغَتُهُ عَلَى الْحَدَثِ ، وَالْمَصْدَرُ الْمَبْهُمُ إِذَا انْتَسَبَ بِهِ كَانَ تَأْكِيدًا لَهُ ، بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيهِهِ ، كَمَا سَبَقَ ، فَإِذَا لَمْ يُفَدَّ تَعْرِيفُهُ زِيَادَةً عَلَى إِفَادَةِ الْفِعْلِ

١ - انظر : الكتاب : الموضع السابق .

٢ - وهو يونسُ . انظر : الكتاب ٣٧٧/٨ والأصول ١٦٦/١ . وفى ابن يعيش ٦٣/٢ أن ليونس فى : مررتُ به وحده ، قولان : أولُهُمَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ .

٣ - قال ابن السراج فى الأصول ١٦٥/٨ : "ومذهبُ سيبويه : أَنَّ قَوْلَهُمْ : مررتُ به وحده ، وبهم وحدهم وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ ، أَى : مُفْرَدٌ : أَقِيمَ مَقَامَ مَصْدَرٍ ، يَقُومُ مَقَامَ الْحَالِ" .

٤ - وهو مذهبُ الخليل . انظر : الكتاب ٣٧٧/٨ .

وقال سيبويه فى الكتاب ٣٧٣/٨ : "هذا بابٌ ما جُعِلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَصْدَرًا كَالْمُضَافِ فِى الْبَابِ الَّذِي لِيهِ ، وَذَلِكَ قَوْلِكَ : مررتُ به وحده ..." وانظر : المقتضب ٢٣٩/٣ .

فلا حاجة إلى تعريفه ، فإن أردت بقولك : ضربت الضرب ، ما يستحق أن يُسمى ضرباً على الحقيقة ، جاز وحسن ؛ من حيث إنه أشبه الموصوف .  
 فإن كان المصدر مؤقتاً ، عمل فيه الفعل وهو معرف تعريف الجنس ، تقول : قد تضرب الضربة فتغني عنا الضربات الكثيرة ؛ لأن الفعل لا يدل على المؤقت ؛ فلا يكون في حكم التكرير .

الحكم الثاني : إذا أضفت إلى المصدر ما هو وصف له في المعنى ، تنزل منزلته ، تقول ضربته ضرب زيد عمراً ، تقديره : ضربته ضرباً مثل ضرب زيد عمراً ، فحذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه ، ولولا هذا المحذوف لكان الكلام محالاً ؛ لأنه ينبغي أنك أحدثت ضرب زيد ، ومثله : ضربته كما ضرب زيد عمراً ، أي : ضرباً كما ضرب ، ومنه قول الراجز (١) :  
 حتى إذا اصطفوا لنا جداراً  
 وقول الآخر (٢) :

ولم يضع ما بيننا لحم الوضم

أي : اصطفأ فامثل اصطفاف جدار ، و : إضاعة مثل إضاعة لحم

الوضم .

وتقول : سرت أشد السير ، وصمت أحسن الصيام ، فتنصب "أشد"

١ - هو العجاج ، والبيت من أرجوزه يمدح فيها الحجاج ، ويذكر فتك الخوارج . انظر : ديوانه ١٤٤ .

وانظر: الخصائص ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣ ، والمحتسب ١٢١/٢ . وقوله : اصطفوا : يعنى الخوارج ، يريد :

أنهم برزوا في الموقعة ، وجواب الشرط في قوله بعد ذلك :

أورد حذاً تسبق الأبصارا

يسبقن بالموت القنا الحاررا

والمراد بالحد : السهام الخفيفة ، والحرار : جمع الحرى ؛ وصفها بذلك لحرارة الطعن بها .

٢ - هو العجاج من أرجوزة يخاطب فيها مروان بن الحكم . انظر : ديوانه ٢٧٨ وانظر أيضاً :

الخصائص ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣ برواية :

ولم يضع جاركم لحم الوضم

والوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب وغيره ، ليقبه من الأرض .

و"أَحْسَنَ" نَصَبَ المصادر ، و "أَفْعَلَ" إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُهُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ سَيْرًا ، وَصُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ صِيَامًا ؛ لِيَصِحَّ الْكَلَامُ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ : صُمْتُ صِيَامًا أَحْسَنَ الصِّيَامِ ، وَلَا اِعْتِبَارَ بِإِضَافَةِ "أَحْسَنَ" إِلَى الْمَعْرِفَةِ ؛ فَإِنَّهَا إِضَافَةٌ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ .

الحكم الثالث : المصدرُ يتقدمُ على فعله إذا كان متصرفًا ، تقول : ضربتُ ضربتُ ، والضربُ الشَّدِيدُ ضَرَبْتُ ، وَالصَّمَاءُ اشْتَمَلْتُ ؛ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَلْزِمُ مَرْتَبَةً ، وَبَعْضُهُمْ (١) يُجِيزُ تَقَدُّمَهُ عَلَى الْجُمْلَةِ ، نَحْوُ : حَقًّا هَذَا زَيْدٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُهُ (٢) ، وَأَجَازَ الزَّجَاجُ (٣) : زَيْدٌ حَقًّا أَبُوكَ ؛ حَمَلًا عَلَى قَوْلِ الْأَحْوَصِ (٤) :

إِنِّي لَأَمْنُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ

الحكم الرابع : المصدرُ لا يُثَنَّى ولا يجمعُ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ ، وَالْجِنْسُ لَا حَصْرَ لَهُ ؛

إِلَّا إِذَا اُخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ جَازَ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ ، مَبْهَمًا وَمَوْقَّتًا .

أَمَّا الْمَوْقَّتُ - وَهُوَ الْمُخْتَصُّ - فَتَقُولُ فِيهِ : ضَرَبْتُ ضَرَبَتَيْنِ ، وَضَرَبَاتٍ ،

إِلَّا أَنَّ الْجَمْعَ أَنْقَصُ تَوْقِيَّتًا مِنَ الْمَفْرَدِ وَالْمَثْنَى ؛ لِأَنَّ / "ضَرَبَاتٍ" يَصْلُحُ لِعُقُودِ ٤٤/ب

١ - فى ابن يعيش ١١٦/١ : "وأما سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم "حقًا" بل قال فى الاستفهام : "أجدك لاتفعل كذا وكذا" كانه قال : أحقاً لاتفعل كذا وكذا ، فى ذلك إشارة إلى جوازه

...

٢ - وهو الزَّجَاجُ ، قال ابن يعيش فى الموضع السابق : "وقال الزجاج : إذا قلتَ هذا زيدٌ حقًا ، وهذا زيدٌ غيرُ قيلٍ باطل ، ولم يجزُ تقديمُ "حقًا" لا تقول : حقًا هذا زيدٌ ."

٣ - انظر : ابن يعيش فى الموضع السابق أيضًا ؛ ففيه بقيةُ كلامِ الزجاج ، وهو : "... فإن ذكرتَ بعضَ الكلامِ فوسطتهُ وقلتَ : زيدٌ حقًا أخوك ، جاز ."

٤ - انظر : شعر الأحوص ١١٧ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢٨٠/١ .

وانظر : المقتضب ٢٣٣/٣ ، ٢٦٧ ، وابن يعيش ١١٦/١ ، والخزانة ٤٨/٢ و ١٦٢/٤ .

القلَّة كُلُّهَا ، ولكنَّه لا يخرجُ عن حدِّ التَّوقيتِ ؛ مِنْ حيثُ دَلالتهُ على عددٍ ، بخلافِ قولِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ؛ فَإِنَّهُ لا يدلُّ على عددٍ ، فَإِنْ قُلْتُ : ضَرَبْتُ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ ، كانَ مثلُ ضَرْبَةٍ وَضَرْبَتَيْنِ فِي كَمالِ التَّوقيتِ ، إِلاَّ أَنَّ الفِعْلَ فِيهِ واقِعٌ على ما هُوَ مصدرٌ من جِهَةِ المَعْنى ؛ لِأَنَّ العَدَدَ عِبارةٌ عن المَعْدودِ ، وَلَيْسَ بِاسْمٍ لَهُ .  
وَأَمَّا المِبهَمُ : فلا يَجوزُ جَمْعُهُ ؛ فلا تَقولُ : قَتَلْتُ قُتُولًا ، ولا : ضَرَبْتُ ضُرُوبًا ، إِلاَّ على إِرادةِ تَفريقِ الجِنسِ ، واخْتِلافِ أنواعِهِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا <sup>(١)</sup> ﴾ ، وكقوله : ﴿ أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ <sup>(٢)</sup> ﴾ ، وكقولِ الشَّاعِرِ <sup>(٣)</sup> :

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتَنْذِرَهُمْ      ما جَرَّبَ الدَّهْرُ مِنْ عَضَى وَتَضْرِيْسِي  
وكقولِكَ : فُلانٌ يَنْظُرُ فِي عِلْمٍ كَثِيرَةٍ ، وَهَذَا النُّوعُ لَمْ يَطْرُدْ ، فَلَمْ يَقُولُوا :  
السُّلُوبُ ، وَالنُّهُوبُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ - غالِبًا - فِيمَا يَنْجَذِبُ إِلىِ الاسْمِيَّةِ ،  
نحو : العِلْمِ وَالْحِلْمِ وَالظَّنِّ ، وَأَشْباهَ ذَلِكَ .  
فإنِ قَصَدْتَ بِالمِبهَمِ الحَدِثَ ، فَالأَكْثَرُ الأَعْرَفُ أَنْ يُقالَ : ضُرُوبًا مِنَ القَتْلِ ،  
وَضُرُوبًا مِنَ العِلْمِ .

وَأَمَّا التَّنْبِيْهُ فَأَصْلَحُ قَليلًا مِنَ الجَمْعِ ، تَقولُ : قُمْتُ قِيامَيْنِ وَقَعَدْتُ قُعُودَيْنِ ، وَالأَحْسَنُ فِيهِمَا أَنْ يُقالَ : قُمْتُ نَوْعَيْنِ مِنَ القِيامِ ، وَقَعَدْتُ نَوْعَيْنِ مِنَ القُعُودِ .

### النُّوعُ الثَّانِي :

فِي المَفْعولِ بِهِ ، وَفِيهِ فَصْلانٌ :

١ - ١٠ / الأَحْزابُ .

٢ - ٥ / الأَنْبِياءُ .

٣ - هُوَ جَرِيرٌ . انظُرْ : دِيوانُهُ ٢٥١ .

وانظُرْ أَيْضًا : اللِّسانُ وَتاجُ العُرُوسِ (حلم)

التَضْرِيْسِ : مصدرٌ : ضَرَسَتْهُ الحُرُوبُ ، أَي : جَرَّبَتْهُ وَأَحْكَمَتْهُ ، وَيُقالُ : رَجُلٌ مَضْرَسٌ ، أَي : قد جَرَّبَ الأُمُورَ .

## الفصل الأول : في تعريفه

وهو : مَنْ وَقَعَ بِهِ الْفِعْلُ ، وَتَتَّصِلُ بِهِ الْبَاءُ مَعَ الْفِعْلِ فِي جَوَابِ السَّأَلِ ،  
تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَيُقَالُ : بِمَنْ أَوْقَعْتَ الضَّرْبَ ؟ فَتَقُولُ : بِزَيْدٍ ، وَيَقَعُ بِهِ  
الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّازِمِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْمَتَعَدِّيِّ .

وهو منصوبٌ بفعله عند سيبويه<sup>(١)</sup> ، إذا ذُكِرَ الْفَاعِلُ ، نحو : ضَرَبَ

زَيْدٌ عَمْرًا ، والمفعول/الثاني عند البصريين منصوبٌ<sup>(٢)</sup> ، ويجوز تقديمه على ٤٥ / أ  
الفاعل، وعلى الفعل إذا كان مُتَصَرِّفًا تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَضَرَبَ  
عَمْرًا زَيْدٌ ، وَعَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ  
الْعُلَمَاءُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا وَعَدَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾<sup>(٤)</sup> .

فإن قَدِمَتِ الْفَاعِلَ ، وَالْمَفْعُولَ مَعًا عَلَى الْفِعْلِ ، وَشَغَلَتِ الْفِعْلَ<sup>(٥)</sup> بِضَمِيرِ  
المفعول ، فالأولى أَنْ تُقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ ، لِيَكُونَ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنِ الْفَاعِلِ  
وهو والفعلُ حَدِيثًا عَنِ الْمَفْعُولِ ، تَقُولُ : فِي ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا : عَمْرُو زَيْدٍ  
ضَرَبَهُ ، ضَرَبَهُ<sup>(٦)</sup> "خَبَرٌ عَنِ زَيْدٍ" ، وَ"زَيْدٌ" وَالْفِعْلُ خَبَرٌ عَنِ "عَمْرُو" ؛ وَلِهَذَا كَانَ  
النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾<sup>(٧)</sup> أَحْسَنَ مِنَ  
الرَّفْعِ<sup>(٨)</sup> ، حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ .

١ - انظر : الكتاب ١/ ٣٤ ، ١٤٨ .

٢ - انظر : الإنصاف ٨٢١ ، والجمع ٢/ ٢٢٢ .

٣ - ٢٨ / فاطر .

٤ - ٩٥ / النساء و ١٠ / الحديد .

٥ - في الأصل : وشغلت الضمير ، والصواب ما أثبتته .

٦ - في الأصل : يضربه ، وما أثبت مناسب لما في المثال .

٧ - ٤٩ / القمر .

٨ - انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٤٠ - ٣٤١ .

وقد حذفوا المفعول من الكلام كثيراً ؛ لأنه فضلة ؛ وللعلم به ، وهو - في

حذفه - على ضربين :

الأول : أن يُحذف لفظاً ، ويراد معنى وتقديراً ، كقوله تعالى : ﴿ اللّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ ادْفَعِ بِأَيْتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَمَا عَمِلْتَ أَيَدِيهِمْ ﴾ (٣) فيمن (٤) قرأ به .

الثاني : أن يُحذف لفظاً ، ويُجعل - بعد الحذف - منسياً حتى كأن فعله من الأفعال غير المتعدية ، كما يُنسى الفاعل عند بناء الفعل لما لم يُسم فاعله وذلك كقولهم :

فلان يُعطى ويمنع ، ويصل ويقطع ، ويأمر وينهى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ (٥) ، وسواءً كان مفعولاً واحداً أو اثنين أو ثلاثة ، فلك حذفها إذا شئت ، وكان غرضك إعلام المخاطب بصدور هذه الأشياء منك لا غير ، تقول : ضربت وأعطيت وظننت وأعلمت ، فلا تذكر مع واحد منها مفعولاً .

### الفصل الثاني : في عوامله

وهي على ضربين : أحدهما : مظهر ، والآخر : مضمّر .

أما المظهر : فنوعان : نوع متعدّ بنفسه ، ونوع متعدّ بغيره :

فالمتعدّي بنفسه على ثلاثة أضرب :

ب/٤٥

الأول : يتعدّي إلى مفعول واحد ، نحو : ضربت / زيداً .

والثاني : يتعدّي إلى مفعولين ، وهو - صنفان : أحدهما يجوز

الاقتصار على (٦) أحد مفعوليّه ، نحو : كسوتُ زيداً ثوباً ، والآخر

١ - ١٦ / الرد .

٢ - ٩٦ / المؤمنون و ٣٤ / فصلت .

٣ - ٣٥ / يس .

٤ - وهم حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر . انظر : الكشف ٢/٢١٦ والنشر ٢/٣٢٨ .

٥ - ١٥ / الأحقاف .

لايجوزُ فيه الاقتصارُ على أحدِ مفعوليهِ (١) ، نحو : ظننتُ زيداً قائماً .  
 والثالثُ : يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، نحو : نبأتُ زيداً عمراً عاقلاً .  
 والمتعدى بغيره : ماعداهُ إلى المفعول به قرينتهُ (٢) نحو : مررتُ بزيدٍ ،  
 وأقمتُ عمراً ، وشرفقتُ بكرأ ، وأعطيتُ زيداً درهماً ، وأغرقتُ زيداً بعمرو ،  
 وأظننتُ زيداً عمراً عاقلاً ، فى قول (٣) .  
 ويلحقُ بالعواملِ الظاهرة : اسمُ الفاعلِ ، والمفعولِ ، والمصدرُ ، والصفةُ  
 واسمُ الفعلِ .

وهذه العواملُ الظاهرةُ (٤) لايجوزُ إضمارها ؛ لعدمِ الفائدةِ بما يبقى؛  
 فلا تقولُ : زيداً ، وأنتُ تُريدُ : ضربتُ زيداً ، ولا : زيداً قائماً ، وأنتُ تُريدُ :  
 ظننتُ زيداً قائماً ، وسيجيءُ شرحُ هذه العواملِ مُستقصى فى بابِ العواملِ (٥) .  
 وأمَّا العاملُ المضمَرُ : فينقسمُ قسمينِ : أحدهما يُستعملُ إظهاره  
 والثانى يلزمُ إضماره ، وذلك إذا كان فى الكلامِ ما يدلُّ عليه من قرائنِ الأحوالِ  
 أو فحوى الكلامِ .

#### فالقسمُ الأولُ على ضربينِ :

الأولُ : أن يكون فيه معنى الأمر ، والنهى ، وله أمثلةٌ ، كقولك : الأسدُ  
 والجدارُ ، والصبيُّ ، أى : احذرْ ، وأخاك ، أى : الزمهُ ، والطريقَ ، أى : خلّه ،  
 فإذا كررَ هذا فقول : الأسدُ الأسدُ ، لزمَ إضماره ، وكان من القسمِ الثانى ،  
 وكقولك لمن رأيتَهُ يضربُ ، أو يشتمُ : زيداً ، وعمراً ، أى : اضربْ ، واشتمْ ،  
 أو رأيتُ رجلاً يحدثُ حديثاً فقطعهُ فقلتُ : حديثك ، ولمن صدرتُ عنه أفعالُ

١ - وهو ما كان أصلهما المبتدأ والخبر ، كما مثل .

٢ - من حال أو غيره ، ومن القرائنِ : حرف الجرِّ ، وهمزة التعديّة والتضعيف .

٣ - هو قول الأخفش . انظر التبصرة ١٢٠ .

٤ - فى الأصل : ولا ، ولا معنى للواو هنا .

٥ - انظر : ص ٤٣١ وما بعدها .



البُخْلَاءُ : أَكُلُّ هَذَا بُخْلًا؟ وَمِنْ كَلَامِهِمْ : "اللَّهُمَّ ضَبْعًا (١) وَذَنْبًا" ، إِذَا كَانَ يَدْعُو بِذَلِكَ عَلَى غَنَمٍ ، أَيْ : اللَّهُمَّ اجْمَعْ فِيهَا ضَبْعًا وَذَنْبًا ، وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : "الْكَلَابُ عَلَى الْبَقَرِ (٢)" أَيْ خَلَّ الْكَلَابُ .

**الضَرْبُ الثَّانِي : مَا عَرِيَ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :**

**الأوَّلُ :** أَنْ يَكُونَ / مَعَهُ حَرْفٌ ، وَلَهُ أَمْثَلَةٌ : مِنْهَا قَوْلُهُمْ : "النَّاسُ مَجْرُبُونَ ١/٤٦" بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ . وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ " ، وَ "الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خُنْجَرًا فَخُنْجَرٌ وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ" ، تَقْدِيرُهُ : إِنْ كَانَ خَيْرًا ، وَإِنْ كَانَ خُنْجَرًا ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْجَوَابَ عَلَى : جُزِي خَيْرًا ، وَالرَّفْعُ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ ، وَقَدْ رَفَعَ الْأَوَّلُ ، فَقَالُوا : إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ ، تَقْدِيرُهُ : إِنْ وَقَعَ خَيْرٌ فَالَّذِي يُجْزُونَ بِهِ خَيْرٌ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ طَوِيلًا وَإِنْ قَصِيرًا" ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحًا (٣) فَطَالِحٌ" ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْجَوَابَ لِمَا سَبَقَ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : "هَلَّا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ" وَالْأَخِيرًا مِنْ ذَلِكَ ، أَيْ هَلَّا تَفَعَّلُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : "أَلَا طَعَامٌ (٤) وَلَوْ تَمَرًا" وَ "انْتَنِي بَدَايَةَ (٤) وَلَوْ حِمَارًا" أَيْ : وَلَوْ كَانَ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ يَظْهَرُ بَعْدَهُ الْفِعْلُ يُحْذَفُ فِيهِ الْفِعْلُ ؛ وَلَكِنَّكَ تُضْمِرُ بَعْدَهَا أَضْمَرْتَ فِيهِ الْعَرَبُ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْمَوَاضِعِ ، وَتُظْهِرُ مَا أَظْهَرُوا .  
**النَّوْعُ الثَّانِي :** أَنْ لَا يَكُونُ مَعَهُ حَرْفٌ ، وَذَلِكَ إِذَا رَأَيْتَ مُتَوَجِّهًا وَجْهَةً الْحَاجَّ ، قَاصِدًا فِي هَيْئَتِهِمْ قُلْتَ : "مَكَّةَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ" أَيْ : يَقْصِدُ ، وَكَقَوْلِكَ لِلْمُسْتَهْلِينَ - إِذَا كَبَّرُوا - : "الْهَلَالَ وَاللَّهَ" أَيْ : أَبْصَرُوا وَلَنْ سَدَدَ سَهْمًا قَبْلَ

١ - انظر : سيبويه ٢٥٥/١ .

٢ - انظر: أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ٢٨٤ ، وتخريج المثل وروايته في هامش الصفحة المذكورة .  
ويضرب المثل للأميرين أو للرجلين لا ييأني أهلكا أو سلميا .

٣ - انظر : سيبويه ٢٦٢/١ والأصول ٢٤٨/٢ .

٤ - انظر : سيبويه ٢٦٩/١ .

القرطاس : "القرطاس واللّه" ، أئ : يُصِيبُ ، وَلَمَنْ رَأَى رُؤْيَا : "خَيْرًا وَمَا سَرَّ" ،  
 وخَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لِعَدُونَا" ، أئ رَأَى ، وَلَمَنْ تَذَكَّرَ رَجُلًا : "أَهْلَ ذَاكَ ، وَأَهْلَهُ" ، أئ :  
 ذَكَرَتْ وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿بَلْ مَلَأَ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (١) ، أئ : يَتَّبِعُ ، وَقَوْلُهُمْ :  
 "كَالْيَوْمِ رَجُلًا" ، أئ : لَمْ أَر ، وَمَنْهُ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ "أَعْنَى" إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ  
 مَدْحًا وَلَا ذَمًّا ، وَلَا تَرَحُّمًا ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ زَيْدًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ (٢) :  
 وَمَا غَرَّنِي حَوْزُ الرَّزَامِيِّ مُحْصِنًا عَوَاشِيَهَا بِالْجَوِّ وَهُوَ حَصِيبٌ  
 وَ "مُحْصِنٌ" اسْمُ الرَّزَامِيِّ :

### القسمُ الثَّانِي : مَا يَلْزَمُ إِضْمَارُهُ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

الأوَّلُ : مَا فِيهِ أَمْرٌ وَنَهْيٌ ، وَلَهُ أَمْثَلَةٌ ، مِنْهَا قَوْلُهُمْ : "الْأَسَدَ الْأَسَدَ"  
 وَ "الْجِدَارَ الْجِدَارَ" ، أئ : أَحْذَرُ ، وَ "أَخَاكَ أَخَاكَ" ، أئ : أَلْزَمُ ، وَ "الطَّرِيقَ  
 الطَّرِيقَ" أئ خَلَّهُ ، وَ "الصَّبِيَّ الصَّبِيَّ" ، أئ : لَا تَطَّأُهُ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : إِيَّاكَ ، أئ :  
 إِيَّاكَ نَحَّ ، أَوْ بَاعَدُ ، وَنَفْسِكَ ، أئ : أَتَّقَهَا وَأَحْذَرُهَا ، وَمِنْهَا : "إِيَّاكَ" (٣) وَالْأَسَدَ ، وَ  
 "إِيَّايَ وَالشَّرَّ" ، أئ : نَحَّ الشَّرَّ عَنِّي ، وَرَأْسَكَ وَالْحَائِطَ" ، أئ : خَلَّ ، أَوْ دَعَّ ، وَ  
 "شَأْنَكَ وَالْحَجَّ" ، أئ : عَلَيْكَ ، وَ "أَمْرًا وَنَفْسَهُ" أئ : دَعَّهُ ، وَ "أَهْلَكَ" (٣) وَاللَّيْلَ ،  
 أئ : بَادِرُ .

١ - ١٣٥ / البقرة .

٢ - لم أهدد إلى اسم هذا القائل .

والبيت من شواهد سيبويه ٧٤/٢ ، وانظره أيضًا في : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٧٩ . ٥٧٤ .

حَوْزُ الْإِبِلِ : جَمْعُهَا اللَّعْفُ . الرَّزَامِيُّ : نِسْبَةٌ إِلَى رِزَامٍ ، وَهَمَّ حَيٌّ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ . الْعَوَاشِيُّ :  
 جَمْعُ عَاشِيَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي تَرعى بِالْعَشِيِّ مِنَ الْمَاشِيَةِ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ جَمَعَهَا لِلْعَلْفِ لِيَمْنَعَ الضَّيْفَ فِي  
 حَالِ خِصْبِ الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُحَلِّبُ وَهِيَ تُعَلِّبُ .

قال سيبويه : "مُحْصِنٌ" : اسْمُ الرَّزَامِيِّ ، فَنَصَبَهُ عَلَى "أَعْنَى" ، وَهُوَ فِعْلٌ يَظْهَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَكْثَرَ مِنْ  
 أَنْ يُعْرَفَهُ بِعَيْنِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ افْتِخَارًا وَلَا مَدْحًا وَلَا ذَمًّا .

٣ - انظر : سيبويه ٢٧٥/١ و الأصول ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ - والتبصرة ٢٦٣ - ٢٦٤ .

وَكُلُّ هَذَا وَلَاشْتِيْمَةً (١) حُرٌّ " أَي : أَنْتِ كُلُّ هَذَا وَلَا تَرْتَكِبِ شَتِيْمَةً حُرٌّ ، وَ  
"كَلِيْمَهُمَا (١) وَتَمْرًا" ، أَي : أَعْطِنِي .

وَالْوَاوُ فِي الْأَمْثَلَةِ لَا تُحذفُ إِلَّا إِذَا طَالَ الْكَلَامُ ، كَقَوْلِهِمْ : "إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ"  
عَلَى تَقْدِيرِ : مَخَافَةٌ أَنْ تَفْعَلَ .

فَأَمَّا إِيَّاكَ (٢) الْفِعْلُ ، فَلَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ (٣) :

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ : "وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ" ، أَي : تَأَخَّرْ وَرَاءَكَ يَكُنْ أَوْسَعَ لَكَ ،

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ : "حَسْبُكَ" (٤) خَيْرًا لَكَ ، وَقَوْلُهُمْ : "أَنْتَ أَمْرًا قَاصِدًا" ، أَي : أَنْتَ ، وَأَنْتِ

أَمْرًا قَاصِدًا ، قَالَ سَيَبَوِيه (٥) : إِلَّا أَنْ هَذَا يَجُوزُ لَكَ فِيهِ إِظْهَارُ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا

ذَكَرْتُهُ ؛ لِأَمْتَلٍ لَكَ الْأَوَّلِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ ؛ لِأَنَّهُ

لَمَّا قَالَ : أَنْتَ ، عَلِمَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرٍ يُخَالِفُ النَّهْيَ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ

تَعَالَى : ﴿ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ (٦) ، أَي : وَأَنْتُ أَمْرًا خَيْرًا لَكُمْ ، وَالْكَسَائِيُّ (٧) يَقُولُ :

١ - انظر : سيبويه ٢٨١/١ والأصول ٢/٢٥٣-٢٥٤ ، وأمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ٢٠٠ .

٢ - قال ابن السراج في الأصول ٢/٢٥٠-٢٥١ : "ولا يجوز : إياك زيدا ، بغير واو ، وكذلك : إياك أن تفعل ، إن أردت إياك والفعل ، وإن أردت : إياك أعظم مخافة أن تفعل ، جاز ، وزعموا أن ابن إسحاق أجاز :

إياك إياك المراء ... البيت .

٣ - هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي .

والبيت من شواهد سيبويه ٢٧٩/٨ .. وانظر : المقتضب ٣/٢١٣ والأصول ٢/٢٥١ والخصائص

٣/١٠٢ وابن يعيش ٢/٢٥ والخزانة ٣/٦٣ ومعجم الشعراء ٣١٠ .

٤ - انظر : سيبويه ٢٨٢/٨ والأصول ٢/٢٥٣ والتبصرة ٢٦٤ .

٥ - انظر : الكتاب ٨/٢٨٣ - ٢٨٤ ، ٢٨٩ .

٦ - ١٧١ / النساء .

٧ - انظر : معاني القرآن للقرآء ٨/٢٩٦ ، والبحر المحيط ٣/٤٠٠ .

تقديره : يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ ، وَالْفَرَاءُ (١) يَقْدَرُهُ : انتهاءً خَيْرًا لَكُمْ ، أَيْ : لاَ وائْتُوا  
أَمْرًا خَيْرًا لَكُمْ .

وَأَمَّا الثَّانِي : - وَهُوَ مَا عَرِيَ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ - فَلَهُ أَمْثَلَةٌ ، مِنْهَا  
"مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا" ، أَيْ : وَجِدْتَ وَأَصْبْتَ ، وَ "إِنْ تَأْتِنِي فَأَهْلُ اللَّيْلِ وَأَهْلُ  
النَّهَارِ" ، أَيْ : تَأْتِي أَهْلًا لَكَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .

ومنها قولهم : "مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ؟ أَيْ : تَذَكُرُ زَيْدًا ، وَذَاكَرًا زَيْدًا ، وَلا يَكُونُ  
إِلَّا جَوَابًا ، كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : أَنَا زَيْدٌ ، قَالَ : فَمَنْ أَنْتَ ذَاكَرًا زَيْدًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ ،  
وَهُوَ قَلِيلٌ .

ومنها قولهم : " مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ " وَ " مَا لَكَ وَزَيْدًا ؟ " وَ " مَا شَأْنُكَ (٢)  
وَزَيْدًا ؟ " وَهَذَا مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ .

ومنها قولهم : " زَيْدٌ مِنَ الْأَسَدِ ذِرَاعًا " وَ " مِنَ الْبَدْرِ وَجْهًا " ، عَلَى التَّشْبِيهِ .  
ومنها النداء المنصوب نحو : يَا عَبْدَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ : أَدْعُو عَبْدَ  
اللَّهِ ، فَحَذَفْتَ الْفِعْلَ ؛ لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَصَارَ " يَا " بَدَلًا عَنْهُ ، وَاللِّدَاءُ بَابٌ (٣)  
يَرُدُّ فِيهِ .

ومنها النَّصْبُ عَلَى الْمَدْحِ ، وَالذَّمِّ ، وَالتَّرْحِمِ .  
أَمَّا الْمَدْحُ : فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ (٤) بَعْدَ  
قَوْلِهِ : ( وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا ) (٤) ، وَ " سُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ " ، وَ

١ - انظر : معاني القرآن ١/٢٩٥ - ٢٩٦ والبحر المحيط ٣/٤٠٠ .

٢ - انظر : الأصول ٢/٢٥١ .

٣ - انظر ٣٨٨ .

٤ - ١٧٧ / البقرة .

”الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ“ ، و”الْمَلِكُ لِلَّهِ أَهْلُ الْمَلِكِ“ ، وكقول الشاعر (١) :

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ

وقوله (٢) :

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدِ الْأُزْرِ

وكقوله (٣) :

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وَأَمَّا الذَّمُّ : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (٤) ﴿فِيْمَنْ نَصَبَهُ (٥)

١ - هو يشامة بن حَزْنِ النَّهْشَلِيِّ .

وانظر: الكامل ١٤٥ والأصول ٣٦٧/٢ وشرح حماسة أبي تَمَامٍ للمرزوقي ١٠٢ والمؤتلف والمختلف ٦٦ وبقية البيت :

عَنهُ وِلاهُو بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

نَدْعِي : نَفْتَعِلُ مِنَ الدَّعْوَةِ ، وَقَوْلُهُ : "عَنهُ" يَتَعَلَّقُ بِـ "نَدْعِي" يُقَالُ : ادَّعَى فُلَانٌ فِي بَنِي هَاشِمٍ ، إِذَا انْتَسَبَ إِلَيْهِمْ ، وَادَّعَى عَنْهُمْ ، إِذَا عَدَلَ بِنَسْبِهِ عَنْهُمْ ، وَقَوْلُهُ : لِأَبٍ ، أَيُّ : مِنْ أَجْلِ أَبِي . وَالْمَعْنَى : إِنَّا لَنُرْغَبُ عَنْ أَبِيْنَا فَتَنْتَسِبُ إِلَيَّ غَيْرُهُ ، وَلَا هُوَ يَرْغَبُ عَنَّا فَيَتَّبَعُنِي غَيْرَنَا .

٢ - هِيَ الْخَرْنَقُ . انظر : ديوانها ٢٩ .

من شواهد سيبويه ٢٠٢/١ و ٥٨/٢ ، ٦٤

وانظر : معاني القرآن للزجاج ١٤٤/٢ والأصول ٤٠/٢ والتبصرة ١٨٢ والإنصاف ٤٦٨ ، ٤٧٣ والبحر المحيط ٣٠٤ والخزانة ٤١/٥ .

الأزْر - بضم نين - جمع إزار ، ومعاقدها : مواضع عقدها ، وكنتُ الشاعرةُ بقولها : "الطيبين معاقِدِ الأزر" عن طهارتهم عن الفاحشة .

٣ - هُوَ رُوِيَةٌ . انظر : ملحقات ديوانه ١٦٩ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٧٥/٢ . وانظر أيضًا : ابن يعيش ١٨/٢ والخزانة ٤١٣/٢ .

ضرب الضبابُ مثلًا لغمّة الأمر وشدّته ، أَي : بِنَا تُكْشَفُ الشَّدَائِدُ فِي الْحُرُوبِ وَغَيْرِهَا .

٤ - ٤ / المسد .

٥ - وهو عاصم . انظر : الإقناع ٨١٥/٢ والكشف ٣٩٠/٢ .

وكقولهم : "مررتُ بهِ الفاسِقَ الخبيثَ" ، وكقولهِ (١) :

سَقَوْنِي الخمرَ ثم تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ من كَذِبِ وَزُورٍ  
وَأَمَّا التَّرَحُّمُ : فكقولهِ : "مررتُ بهِ المسْكِينِ البائِسِ" ، وعليهِ قولُ

الشاعر (٢) :

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرْوَانِ يَوْمٌ تَطِيرُ البائِسَاتِ ولَانَطِيرُ

ولا يقعُ هذا النَّصْبُ إِلَّا معرفةً ، وقد جاءَ في الشَّعرِ نكرةً ، قال (٣) :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشَعْنًا مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

وليسَ كُلُّ موضعٍ يجوزُ فيه التعظيمُ ، ولا كُلُّ صِفَةٍ يُحْسَنُ أَنْ يُعْظَمَ بها ، ٤٧/ب

فَلَا يُعْظَمُ إِلَّا العَظِيمُ النَّبِيُّ عِنْدَ النَّاسِ ، المعروفُ لَدَيْهِم بِالصِّفَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي

١ - هو عروة الصعاليك . انظر : ديوانه ١١ .

من شواهد سيبويه ٧٠/٢ . وانظر أيضا : التبصرة ١٨٢ ومجالس ثعلب ٤١٧ واللسان (نساء)  
تكنفوني : أحاطوبي .

٢ - هو طرفة بن العبد . انظر : ديوانه ١٠٢ .

انظر : الخزانة ٤١٥/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٣٥٢/٦ الكروان : جمع كروان ، على غير قياس  
كما قيل في جمع ورشان : ورشان ، وقد يكون "كروان" جمع "كرا" ، مثل :فتى وفتيان ، وحسب  
وخربان ، وانظر : اللسان (كرا) .

٣ - هو أمية بن عائد الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ٧٠٥/٢ ، وروايته هكذا :

له نسوة عاطلات الصدو رعو ج مرضيع مثل السعالى

وانظر أيضا : معاني القرآن للفرأء ١٠٨/١ وابن يعيش ١٨/٢ والخزانة ٤٢٦/٢ و ٤٠/٥ .

فاعل يأوى : تقديره هو ، يعود إلى الصياد المذكور في بيت سابق على الشاهد . عطل : جمع  
عاطل ، وهى المرأة إذا خلا جيدها من القلائد ، والمصدر : العطل ، بالتحريك ، ويستعمل العطل في  
الطو من الشيء مطلقاً - وإن كان أصله في الحلى - وهو المراد هنا ؛ لأن المعنى : أن هذا الصياد  
يغيب عن نسائه للصيد ، ثم يأتى اليهن وهن في أسوأ حال والشعث جمع شعثناء ، من : شعث  
الشعر شعثناء - من باب تعب أي : تغيّر وتبد . والمراضيع : جمع مرضاع ، بكسر الميم ، وهى التى  
ترضع كثيراً . والسعالى : جمع سعلة ، وهى أنثى الغيلان .

نَفْسَهَا عَظِيمَةً ، وَلَا كُلُّ مَا كَانَ تَعْظِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى كَانَ تَعْظِيمًا لِغَيْرِهِ ، فَلَوْ قُلْتُ :  
الْحَمْدُ لِزَيْدٍ ، تُرِيدُ : التَّعْظِيمَ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ كَانَ عَظِيمًا ، وَكَذَلِكَ الدَّمُّ ، وَالتَّرْحُمُ .  
وَالفِعْلُ الْمُضْمَرُ فِي هَذَا النَّوْعِ هُوَ "أَعْنَى" ، وَمِنْهُمْ مَنْ (١) يُضْمَرُ لِكُلِّ  
مَعْنَى فِعْلِهِ .

وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ الثَّانِي : الْمَنْصُوبُ بِالْمُضْمَرِ عَلَى شَرْيْطَةِ التَّفْسِيرِ ، نَحْوُ  
قَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، وَعَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، الْإِ  
أَنَّكَ لَا تُبْرِزُهُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ، قَالَ سَيِّبِيُّ : النَّصْبُ عَرَبِيٌّ  
كَثِيرٌ ، وَالرَّفْعُ أَجُودٌ (٢) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي بَابِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ (٣) ، وَزَيْدُهُ هَا هُنَا  
بَيَانًا فَتَقُولُ : النَّصْبُ فِي هَذَا الْبَابِ ، مِنْهُ جَائِزٌ ، وَمِنْهُ لَازِمٌ .

**وَالجَائِزُ ، مِنْهُ مُخْتَارٌ ، وَغَيْرُ مُخْتَارٍ :**

أَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَارِ : فَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَمْثَلَةِ وَالْبَيَانِ فِي بَابِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ  
نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، فَلَمْ نَعِدْهُ هَا هُنَا .  
**وَأَمَّا الْمُخْتَارُ : فَلَهُ مَوْضِعَانِ .**

الْأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ مَوْقِعًا هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى ، وَذَلِكَ : أَنْ يَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ  
الاسْتِفْهَامِ ، أَوِ الْأَمْرِ ، أَوِ النَّهْيِ ، أَوِ النَّفْيِ ، أَوِ الدَّعَاءِ ، أَوْ بَعْدَ "إِذَا" وَ"حَيْثُ" وَ  
أَمَّا " ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

أَمَّا الاسْتِفْهَامُ : فَكَقَوْلِكَ : أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟ وَالسَّوْطَ ضَرَبَ بِهِ زَيْدٌ ؟  
وَالْخِوَانَ أَكَلَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ ؟ وَأَزَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ ؟ وَأَزَيْدًا سَمَّيْتَ بِهِ ؟ وَأَزَيْدًا  
ضَرَبْتَ عَمْرًا وَ أَخَاهُ ؟ وَأَزَيْدًا ضَرَبْتَ رَجُلًا يُحِبُّهُ ؟ ، لِأَنَّ الْآخَرَ مُتَلَبَسٌ (٤)  
بِالْأَوَّلِ ، بِالْعَطْفِ ، وَبِالصَّفَةِ .

١ - فِي الْأَصْلِ : وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُضْمَرُ .... وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَ هُوَ الْمُنَاسِبُ .

٢ - انظُرْ : الْكِتَابَ ١/٨٢ .

٣ - انظُرْ : ص ٨٨-٨٩ .

٤ - كَذَا بِالْأَصْلِ ، وَالأَوَّلَى : لِأَنَّ الْآخَرَ مُتَلَبَسٌ بِالأَوَّلِ .

وَأَمَّا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فَكَقَوْلِكَ : زَيْدًا اضْرِبْهُ وَعَمْرًا أَكْرِمْ أَبَاهُ ، وَبِكْرًا لَا تَشْتُمُهُ ، وَزَيْدًا لَا يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، وَخَالِدًا لِيَقْتُلْ أَبَاهُ عَمْرُو .

وَأَمَّا الدُّعَاءُ : فَكَقَوْلِكَ : اللَّهُمَّ زَيْدًا فَاغْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ ، وَعَمْرًا أَحْسِنْ / اللَّهُ ٤٨/أ  
إِلَيْهِ ، وَبِكْرًا لَاغْفِرَ اللَّهُ لَهُ . وَأَمَّا النَّفْيُ : فَكَقَوْلِكَ : مَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ  
جَرِيرٍ (١) :

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا اَزْدَحَمَ الْجُدُودُ  
وَأَمَّا "إِذَا" و"حَيْثُ" ، فَكَقَوْلِكَ : إِذَا عَبْدَ اللَّهِ رَأَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ ، وَحَيْثُ زَيْدًا  
تَجَدُّهُ فَأَحْسِنُ إِلَيْهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَآ لَا بَلِغْتَهُ (٢)

وَقَدْ أَجَازَ سَيَّبُوهُ (٣) رَفَعَ مَا بَعْدَ "إِذَا" وَ"حَيْثُ" بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْمَذْهَبُ  
الْأَوَّلُ (٤) ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ (٥) .

وَأَمَّا "أَمَّا" فَتَقُولُ : "أَمَّا زَيْدًا فَجَدَعًا لَهُ" ، وَ"أَمَّا عَمْرًا فَسَقِيًّا لَهُ وَرَعِيًّا" .  
فَأَمَّا الْمَوْضِعَ الثَّانِي مِنَ الْمَخْتَارِ : فَإِنَّ تَعَطَّفَ الْجُمْلَةَ عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ  
كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، وَلَقِيْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمْرًا لَقِيْتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ

١ - انظر : ديوانه ١٢٩ . ورواية الديوان : ولاحسب ... ولاجد ، بالرفع . وهو من شواهد سيبويه  
١٤٦/١ . وانظر أيضا : ابن يعيش ١٠٩/١ ، و ٣٦ / ٢ والخزانة ٢٥/٣ .  
يُخَاطَبُ جَرِيرٌ عَمْرُ بْنُ لَجَأِ التَّيْمِيِّ ، مِنْ تَيْمِ عَدِيِّ ، يَقُولُ : لَمْ تَكْسِبْ حَسَبًا يَفْخَرُونَ بِهِ ، وَلَيْسَ لَكَ  
جَدٌّ تُعْتَرِّزُ بِهِ إِذَا اَزْدَحَمَ النَّاسُ لِلْمَفَاخِرَةِ ، يَعْنِي لَيْسَ لَكَ فِي الشَّرَفِ وَالْحَسَبِ قَدِيمٌ وَلَا حَدِيثٌ .  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمِرَاءُ بِالْجَدِّ هُنَا : الْحِظُّ ، أَيْ : لَيْسَ لِتَيْمٍ حِظٌّ فِي عُلُوِّ الْمَرْتَبَةِ ، وَجَمِيلُ الذِّكْرِ .

٢ - انظره في ص ٧٣ .

٣ - انظر : الكتاب ١٠٧/١ .

٤ - انظر : التبصرة ٣٣٢ - ٣٣٣ (هامش رقم ١٢) ففيه تحقيق كلام سيبويه في الموضعين .

٥ - انظر ص ٧٣ .



اسْمٌ عَلَى فِعْلٍ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ رَفَعْتَ كُنْتَ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ هِيَ : عَمْرٌ أَكْرَمْتُهُ ، عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، هِيَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَمَعَ النَّصْبِ تَكُونُ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ هِيَ : أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ هِيَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ؛ فَهُوَ أَحْسَنُ لِلتَّشَاكُلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾<sup>(١)</sup> ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾<sup>(٢)</sup> بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾<sup>(٣)</sup> ، وَقَوْلُهُ : ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ وَإِنَّمَا جازَ الرَّفْعُ - وَإِنْ تَخَالَفَتِ الْجُمْلَتَانِ - لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا قَدْ وَقَعَ خَبَرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ ، فَحَصَلَ التَّشَاكُلُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

فَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، وَالْمَعْطُوفُ كَذَلِكَ فَالِاخْتِيَارُ الرَّفْعُ ؛ طَلِبًا لِلْمَشَاكَلَةِ ، تَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْرٌ وَكَلَّمْتُهُ ، فَإِنْ حَمَلْتَ الْجُمْلَةَ الْمَعْطُوفَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغِيرَةِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى ، فَالِاخْتِيَارُ النَّصْبُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ ؛<sup>(٥)</sup> ٤٨/ب  
لِلْقُرْبِ / مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ ضَرَبْتُهُ " وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا هَذَا مَنَازِلَ﴾<sup>(٦)</sup> ، فَالرَّفْعُ<sup>(٧)</sup> ، عَلَى قَوْلِهِ : ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي﴾<sup>(٨)</sup> ، وَالنَّصْبُ<sup>(٩)</sup> ،

١ - ٣١ / الإنسان . قال الفراءُ في معاني القرآن ٣ / ٢٢٠ : "نصبتُ "الظالمين" الأولى ؛ لأن الواو في أولها تصير كالظرف لـ "أعدَّ" ، وانظر : التبصرة ٣٣٥ والبحر المحيط ٤٠٢/٨ .

٢ - ٣٠ / النازعات .

٣ - ٢٩ / النازعات .

٤ - ٣٠ / الأعراف .

٥ - انظر : الكتاب ٩١-٩٢ .

٦ - ٣٩ / يس .

٧ - وبه قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر . انظر : الكشف ٢/٢١٦ والإقناع ٧٤٢ ، وقال مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/٢٢٦ - ٢٢٧ "وارتفع" القمرُ على الابتداء ، و"قدرناه" الخبرُ ، ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ ، و"قدرناه" في موضع الحال من "القمر" .

٨ - ٣٨ / يس .

٩ - وبه قرأ الكوفيون وابن عامر . انظر : الإقناع والكشف ، في الموضع السابق .

على قوله : ﴿تَجْرِي (١)﴾ .

فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء ، كقولك : لقيت زيدا و أما عمرو فقد مررت به ، ولقيت بكراً وإذا بشر يضربه عمرٌ ؛ فالرفع أولى ، ويجوز النصب ، وقد قرئ : ﴿وَأَمَّا تَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ (٢)﴾ ، بالنصب (٣) .  
وتقول : "مررت برجلٍ سَوَاءٍ والعدم" ، فلا يخلو : أن تجر سَوَاءً " ، أو ترفعه ، فإن جررت عطفت "العدم" على المضمرة فيه ؛ لأنه مصدرٌ يتنزل منزلة اسمِ الفاعل ، تقديره : مُسْتَوْهُوَ والعدم ، وإن رفعتَه أظهرت "هُوَ" بعده ، وكان "سَوَاءً" خبرَ مُبتدأٍ مقدِّمًا ، و "العدم" عطف على "هُوَ" ، و "سَوَاءً" في حكم التثنية ، تقديره : مررت برجلٍ والعدم مُستويان ، لكنه نزل المصدرُ منزلته ، كقولك : هُما عدلٌ .

وأما اللآزمُ : فأن تقع الجملة بعد حرفٍ لا يليه إلا الفعلُ ، نحو : حرفُ الشرط ، و "لو" ، وهلاً وأخواتها ؛ كقولك : إن زيدا تراه اضربه ، و : لو عمراً لقيته أحسنت إليه ، وعليه قوله (٤) :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مِنْفِسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

١ - قال مكي في الكشف : "وَحُجَّةٌ مِنْ نَصْبٍ : أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، تَفْسِيرُهُ "قَدَرْنَا" ، تَقْدِيرُهُ : وَقَدَرْنَا الْقَمَرَ قَدَرْنَا" منازل ... ويجوز أن يكون جازاً النصب فيه ليحمل على ما قبله مما عمل فيه الفعل ، وهو قوله : "تَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارُ" فعطف على ما عمل فيه الفعل ، فأضمر فعلاً يعمل في "القمر" ؛ ليعطف فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل" ، وانظر مشكل إعراب القرآن ٢٢٧ .

٢ - ١٧ / فُصِّلَتْ . وَفِي الْأَصْلِ : "فَهَدَيْنَاهُ" ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

٣ - وبه قرأ ابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، والحسن ، وهو أجد الوجهين في رواية المطوعي عن الأعمش . وقرأ الجمهور بالرفع . انظر : شواذ ابن خالويه ١٣٣ وإتحاف فضلاء البشر ٤٦٧ ومعاني القرآن للقرآء ١٤/٣ والبحر المحيط ٤٩١/٧ .

٤ - هو النمر بن توبل ، وقد سبق الكلام على الشاهد في ص ٧٣ .

وَمَنْ رَفَعَ <sup>(١)</sup> هَذَا فَيَفْعَلِ مُضْمَرٌ ، تَقْدِيرُهُ : وَإِنْ هَلَكَ مِنْفَسٌ أَهْلَكْتُهُ ، وَهُوَ شَاذٌ ، وَالْمَذْهَبُ <sup>(٢)</sup> الْأَوَّلُ ؛ فَلَا يُقَدَّرُ الْعَامِلُ الْمُضْمَرُ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ .

### النَّوعُ الثَّلَاثُ :

فِي الْمَفْعُولِ فِيهِ ، وَهُوَ الظَّرْفُ ، وَفِيهِ مَقْدَمَةٌ ، وَفَصْلَانٌ ، وَخَاتَمَةٌ .  
المَقْدَمَةُ : اعْلَمْ أَنَّ الْمَفْعُولَ فِيهِ : اسْمٌ لظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ اللَّذَيْنِ هُمَا مِنْ ضَرُورَةِ الْمَخْلُوقَاتِ ، يَتَضَمَّنَانَهَا تَضَمَّنَ الْوَعَاءِ لِمَا فِيهِ ، وَلَا يَتَّصِرُ فَهْمُهُمَا دُونَ أَنْ يَتَضَمَّنَا مَعْنَى "فِي" مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى وَالْكِنَايَةِ ، وَأَنْ يَتَعَرَّيَا مِنْ لَفْظِهَا تَقُولُ : قُمْتُ الْيَوْمَ ، وَجَلَسْتُ خَلْفَكَ ، أَيْ : فِي / خَلْفَكَ ؛ وَلِهَذَا إِذَا ظَهَرَتْ صَارَ الْحُكْمُ لَهَا ؛ تَقُولُ : خَرَجْتُ فِي الْيَوْمِ ، وَجَلَسْتُ فِي الدَّارِ ، فَصَارَ الظَّرْفَانِ اسْمَيْنِ مَجْرُورَيْنِ بِـ "فِي" ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَرِيَا مِنْ مَعْنَاهَا صَارَا اسْمَيْنِ صَرِيحَيْنِ ، تَقُولُ : الْيَوْمَ طَوِيلٌ ، وَخَلْفُكَ وَاسِعٌ .  
وَإِعْرَابُ الظَّرْفِ : نَصْبٌ ، حَمَلًا عَلَى بَاقِي الْمَفْعُولَاتِ .

١ - وهم الكوفيون .

٢ - وهو مذهب سيبويه . وانظر في المذهبين : شرح أبيات المعنى ٥٣/٤ .

## الفصل الأول : في ظرف الزمان

وفيه فرعان

### الفرع الأول:

في تعريفه ، وهو عبارة عن مدة حركة الفلك : فمدة طلوع الشمس على قوم يسمى نهاراً ، ومدة غيبها عنهم يسمى ليلاً ، وينقسم قسمين ، مبهماً ومؤقتاً وكل منهما يكون معرفةً ونكرةً .

أما المبهم ، فنحو : الحين ، والوقت ، والزمان ، وينقسم إلى : موغل في الإبهام ، وغير موغل فيه .

أما المُوغِلُ ، فنحو : وقت ، وزمان ، ولا فائدة في ذكره مع الفعل ؛ إلا أن يوصف ، أو يضاف ؛ إذ لفظ الفعل يدل عليه ، ويُغنى عنه ، فلا فرق بين قولك : غبت وقتاً ، وبين قولك : غبت ؛ لأن لفظ الفعل يدل على الزمان مطلقاً ، وصيغته تدل على تخصيصه ؛ فإن قلت : غبت وقتاً طويلاً ، وزمان الحر ، حسن .

وأما غير المُوغِلِ ، فنحو : حين ، وفي ذكره مع الفعل فائدة ؛ لأنه يدل على زمان معين عند قوم ، فتقول : انتظرتُه حيناً ، ولا تصفه .

وأما المؤقت : فنحو : يوم ، وليلة ، وشهر ، وسنة ، وهذا تذكره مع الفعل موصوفاً ، وغير موصوف ؛ لحصول الفائدة به ، تقول : صمت يوماً ، وغبت شهراً ، ومن المؤقت ، نحو : شهر رمضان ، ويوم الجمعة ؛ فهما معرفتان ؛ فإن لم ترد رمضان ، ولا جمعة بعينها فقلت : خروج الحاج شهر رمضان ، و : زينة الناس يوم الجمعة ؛ كانا نكرتين من وجه ؛ لشياعهما في السنين والأسابيع وكانا معرفتين من وجه ؛ لدالتهما على شهر ويوم مخصوصين . وكل من المبهم والمؤقت يستعمل اسماً ، (١) وظرفاً لا غير .

فالأول : ما جاز تعاقب / العوامل عليه ، نحو : اليوم ، والليلة ، والحين ٤٩/ب

١ - انظر : الأصول ١/١٩٢ .

وَالزَّمَانُ ؛ فَإِذَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى "فِي" كَانَتْ ظَرْفًا ، وَإِذَا عَرَّيَتْ مِنْهَا كَانَتْ اسْمًا  
كَمَا سَبَقَ .

وَالثَّانِي : مَا لَزِمَ النَّصْبَ وَلَمْ تَدْخُلْهُ الْعَوَامِلُ الرَّافِعَةُ ، وَالْجَارَةُ ، وَهُوَ بَابُ  
مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ ، قَالُوا : "سَرْنَا ذَاتَ مَرَّةٍ" ، وَذَاتَ يَوْمٍ ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ ، وَلَيْلًا  
وَنَهَارًا ، وَصَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَسَحْرًا ، وَسُحِيرًا ، وَضُحًى ، وَعِشَاءً ، وَعَشِيَّةً  
وَعَتَمَةً ، وَذَا صَبَاحٍ ، وَذَا مَسَاءٍ ، وَأَلْفَاظٌ مِنْ هَذَا النَّحْوِ مَحْفُوظَةٌ ، وَذَلِكَ إِذَا  
أَرَادُوا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ لِيَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ .

فَإِنْ أَرَادُوا سَحْرًا مِنَ الْأَسْحَارِ ، وَعَشِيَّةً مِنَ الْعَشِيَّاتِ ، اسْتَعْمِلَ اسْمًا ،  
قَالَ سَيْبَوِيهِ : وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، وَيَقْبُحُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ ظَرْفٍ  
صِفَةً<sup>(١)</sup> الْأَحْيَانُ ، تَقُولُ : "سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا"<sup>(٢)</sup> وَ"سِيرَ عَلَيْهِ حَدِيثًا" .

### الْفَرْعُ الثَّانِي :

#### فِي أَحْكَامِهَا :

#### الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : ظُرُوفُ الزَّمَانِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرَبٍ :

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ : يَنْصَرِفُ ، وَيَتَصَرَّفُ ، وَهُوَ كُلُّ ظَرْفٍ كَانَ عَلَى أَصْلِ  
وَضَعِهِ ، نَحْوُ : الْيَوْمِ ، وَاللَّيْلَةِ ، فَالضَّرْفُ : عِبَارَةٌ عَنْ دُخُولِ التَّنْوِينِ  
وَالتَّصَرَّفُ : عِبَارَةٌ عَنْ دُخُولِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ .  
الضَّرْبُ الثَّانِي : يَتَصَرَّفُ ، وَلَا يَنْصَرِفُ ، وَهُوَ : غُدُوَّةٌ - إِجْمَاعًا - ، وَبُكْرَةٌ  
عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ .

فَأَمَّا تَصَرَّفُهُمَا ؛ فَلَا اسْتِعْمَالَهُمَا عَلَى أَصْلِهِمَا ؛ وَأَمَّا عَدَمُ صَرَفِهِمَا  
فَلَأَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ بِالْوَضْعِ ، وَمَوْثِقَتَانِ ، فَإِذَا أَرَادُوا النُّكْرَةَ قَالُوا : الْغَدَاةُ  
وَالْبُكْرَةُ ، قَالَ سَيْبَوِيهِ : غُدُوَّةٌ وَبُكْرَةٌ ، جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا لِلْحَيْنِ ، كَمَا

١ - انظر : الأصول ، في الموضع السابق .

٢ - انظر : سيبويه ١ / ٢٢٧ .

جُعِلَ " أُمُّ حُبَيْبٍ " اسْمًا لِلدَّابَّةِ [معرفة] (١) ، وَقَدْ جَوَّزَ الْخَلِيلُ (٢) صَرْفَهُمَا ،  
فَقَالَ : تَقُولُ : أَتَيْتَكَ الْيَوْمَ غُدُوَّةً ، وَبُكْرَةً ، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ (٣) عَامِرٍ :  
﴿بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾ (٣) ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو (٤) : إِذَا قُلْتَ : لَقِيْتَهُ يَوْمًا مِنْ الْأَيَّامِ  
غُدُوَّةً وَبُكْرَةً - وَأَنْتِ تُرِيدُ الْمَعْرِفَةَ - لَمْ تُتَوَّنْ (٤) .

وَلِغُدُوَّةٍ مَعَ "لُدْنٍ" حَالٌ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهَا ، وَهُوَ : أَنَّ الْعَرَبَ تَنْصِبُ "غُدُوَّةً" / هـ . /  
مَعَ "لُدْنٍ" بِتَنْوِينٍ ، فَتَقُولُ : لُدْنٌ غُدُوَّةً ، وَحُكْمُ "لُدْنٍ" جَرُّ مَا بَعْدَهَا بِهَا ، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿مِنْ لُدْنٍ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ (٥) ، وَقَدْ رَوَى رَفْعُهَا (٦) ، وَجَرَّهَا مَعَهَا .  
الضَّرْبُ الثَّلَاثُ : يَنْصَرِفُ ، وَلَا يَنْصَرِفُ ، نَحْوُ - عَشِيَّةٍ ، وَعَتَمَةٍ ، وَضَحْوَةٍ  
أَمَّا صَرْفُهَا فَلِأَنَّهَا نَكْرَةٌ ، وَأَمَّا عَدَمُ تَصْرِفِهَا ؛ فَلِأَنَّهَا قُصِرَتْ عَلَى أَوْقَاتٍ  
مَخْصُوصَةٍ ، بِغَيْرِ آلَةٍ تَعْرِيفٍ ، وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ ، وَزَعَمَ سَيَبَوِيه (٧) أَنَّ  
بَعْضَ الْعَرَبِ يَجْعَلُ عَشِيَّةً مَعْرِفَةً .  
الضَّرْبُ الرَّابِعُ : لَا يَنْصَرِفُ ، وَلَا يَنْصَرِفُ ، وَهُوَ " سَحَرٌ إِذَا أَرَدْتَ سَحَرَ

١ - انظر : الكتاب ٣/ ٢٩٣ - ٢٩٤ . هذا وقد سقطت كلمة معرفة من الأصل ، وأثبتها من كتاب سيبويه  
في الموضع المذكور .

٢ - انظر : الكتاب في الموضع السابق .

٣ - انظر : الكشف ١/ ٤٣٢ والإقناع ٦٣٩ .

٣ - ٥٢ / الأنعام و ٢٨ / الكهف .

٤ - في كتاب سيبويه ٣ / ٢٩٣ : "وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضا ، وهو القياس - أنك  
إذا قلت : لقيته العام الأول ، أو يوماً من الأيام ، ثم قلت : غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة ، لم  
تتوَّنْ" .

٥ - ٦ / النمل .

٦ - في ابن يعيش ٤ / ١٠٢ : "وقد شبه بعضهم "غدوة" بالفاعل فرفعها فقال : لُدْنٌ غُدُوَّةً ، كما تقول :  
قام زيد ، ومنهم من يجرى على القياس فينخفض بها فيقول : لُدْنٌ غُدُوَّةً "

٧ - في الكتاب ٣/ ٢٩٤ : "وأما "عشية" فإن بعض العرب يدع فيه التثنيين ، كما ترك في "غدوة" .

يَوْمِكَ ، لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مَعْدُولٌ عَنِ السَّحَرِ ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ (١) ؛ لِأَنَّهُ قَصِرَ عَلَى وَقْتٍ بَعِينِهِ .

الحكم الثاني : قد أقاموا أسماءً ليست بأزمنةٍ مقامَ الأزمنةِ ؛ اتساعاً واختصاراً ، وهي على ضربين :

الأول : أن يكون اسمُ الزمانِ موصوفاً ، فحذفَ ، وأقيم الوصفُ مقامه تقولُ : سرتُ عليه يوماً طويلاً ، فتحذفَ "اليوم" ، وتُقيم "طويلاً" مقامه ، فتقولُ : سرتُ عليه طويلاً ، وكذلك : حديثٌ ، وقديمٌ ، وكثيرٌ ، وقليلٌ ، فإذا أقمتهَا مقامَ الظروفِ (٢) ؛ لم تكن إلا ظروفاً ، ولم تستعمل أسماءً .

فأما قريبٌ فإنَّ سيبويه (٣) أجاز فيه الرفعَ ؛ لأنَّهُم يقولونَ : لقيتهُ مذُ قريبٌ ، وكذلك : مَلِيٌّ مِنَ (٣) النَّهَارِ قَالَ : وَالنَّصْبُ عِنْدِي (٣) عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ ؛ فَإِنْ قُلْتَ : سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ مِنَ الدَّهْرِ ، وَشَدِيدٌ مِنَ السَّيْرِ ، فَأَطْلْتَ الْكَلَامَ ، وَوَصَفْتَهُ جاز ، وَكَانَ أَحْسَنَ وَأَقْوَى .

الضربُ الثاني : أن يكونَ الظرفُ مضافاً إلى مصدرٍ مضافٍ ، فتحذفُ الظرفُ ؛ اتساعاً وتُقيم المصدرَ المضافَ مقامه ، نحو : "جئتُكَ مقدِّمَ الحاجِّ" و"خُفُّوقَ النَّجْمِ" ، و"خِلافةَ فلانٍ" و"صلاةَ (٤) العَصْرِ" ، ومُنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُومِ (٥)﴾ ، وقولهم : "سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ" ، و"انتظرتُهُ نَحَرَ جَزُورَيْنِ" ، والمرادُ في جميعِ هذا (٦) : جئتُكَ وقتَ مقدِّمِ الحاجِّ ، ووقتَ خُفُّوقِ النَّجْمِ .

١ - انظر : الأصول ١/١٩٢ .

٢ - انظر : الأصول ١/١٩٣ .

٣ - انظر : الكتاب ١/٢٢٨ .

٤ - انظر : الأصول ، في الموضع السابق .

٥ - ٤٩ / الطور .

٦ - قوله : والمراد في جميع هذا ... الخ ، موجود بنصه في الأصول ١/١٩٣ .

الحكم الثالثُ : قد اتَّسَعُوا فِي / ظروف الزَّمان ، فنصبُوها : نصبٌ . ٥/ب  
 المفعول به ، وذلك أن يُعْرُوها مِنْ معنى "فِي" ، كقولك : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،  
 كأنَّكَ قد جعلتَ "يومَ الجمعة" مَسِيرًا نَفْسَهُ ، بمنزلة قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا ،  
 ويتضح هذا بأن يُخْبِرَ عنه بِالَّذِي ، فتقولُ : الذي سِرْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، كما تقولُ :  
 الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، ولا تقولُ : الذي سِرْتُ فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ  
 ظَرْفًا .

وإن كان الفعلُ يتعدَّى إلى مفعولٍ ، أو مفعولين ، تعدَّى إلى الظروفِ  
 المتَّسَعِ فيها ، تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا ثَوْبًا يَوْمَ السَّبْتِ ،  
 فإذا أَخْبَرْتَ عنه بِالَّذِي ، قُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فلو كان ظَرْفًا  
 لَقُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

وإذا أَضْفَتَ إِلَى الظَّرْفِ ، خَرَجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، نحو قولك : يا سَائِرَ الْيَوْمِ ، و :

يا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ (١)

وَالأَصْلُ : يَاسَائِرًا الْيَوْمَ ، فَتَنْصِبُهُ ، كَمَا تَنْصِبُ "زَيْدًا" فِي قَوْلِكَ : يا  
 ضَارِبًا زَيْدًا ، ثُمَّ تَضِيْفُهُ إِلَيْهِ ؛ فِلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الإِضَافَةِ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّكَ لو  
 قَدَّرْتَ فِيهِ "فِي" وَجَعَلْتَهُ مَجْرورًا بِالإِضَافَةِ ، وَفِيهِ مَعْنَى "فِي" ، كُنْتَ قَدْ فَصَلْتَ  
 بَيْنَ المِضَافِ وَالمِضَافِ إِلَيْهِ بِهَا ، وَلا يَجُوزُ .

وَمِنْ بابِ الاتِّسَاعِ وَالإِضَافَةِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ (٢) ﴾ ، وَقَوْلُهُ  
 ﴿ يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (٣) ﴾ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ أُضِيفَ المَكْرُ إِلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ  
 عَلَى اتِّسَاعِ آخَرَ ، وَهُوَ : المِصْدَرِ الفَاعِلِ (٤) مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِمْ : "نَهَارُكَ صَائِمٌ"

١ - لم أقف على اسم قائل هذا الرجز . وهو من شواهد سيبويه ١٧٥/١ . وانظر أيضا : الأصول

١٩٥/١ و ٢٥٥ / ٢ و ٤٦٤ / ٣ وابن يعيش ٤٥/٢ ، ٤٦ والخزانة ١٠٨/٣ .

٢ - ٣ / فاتحة الكتاب . وانظر : مشكل إعراب القرآن ٩/١ .

٣ - ٣٣ / سبأ .

٤ - انظر الأصول ٢٥٥/٢ ، ٣٥٩ . وقال الأخفش في معاني القرآن ٤٤٥/٢ : "أى : هذا مكر الليل

والنهار ، والليل والنهار لا يمتكران بأحدٍ ، ولكن يُمكر فيهما ، كقوله : "من قريتك التي أخرجتك"  
 وهذا من سعة العربية ."



"وَأَيْلِكَ قَائِمٌ".

### الحكم الرابع : ظرفُ الزمانِ على ضربين :

أحدهما : ما يستغرقه العملُ كقولك : صُمْتُ يَوْمًا ، وغِبْتُ شَهْرًا ، فالصَّوْمُ وَالغَيْبَةُ لجميعِ اليَوْمِ وَالشَّهْرِ .

وَالثَّانِي : مَا يَكُونُ الْعَمَلُ فِي بَعْضِهِ ، كَقَوْلِكَ : قَدِمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، خَرَجْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَالْقُدُومُ ، وَالْخُرُوجُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ وَالشَّهْرِ .

ولهذا الحكم ضابط ، وهو : أَنَّهُ مَتَى كَانَ الظَّرْفُ جَوَابًا لـ "كَمْ" كَانَ الْعَمَلُ مُسْتَعْرِقًا لَهُ ، لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنْ عَدَدٍ ، فَلَا يَقَعُ جَوَابُهُ إِلَّا بِجَمِيعِ مَا تَضَمَّنَهُ سُؤَالُهُ ، فَإِنْ أُجِبَتْ بِبَعْضِهِ لَمْ يَحْصُلْ غَرَضُهُ ، فَإِذَا قَالَ : كَمْ صُمْتُ ؟ قُلْتَ : يَوْمَيْنِ ، مِثْلًا ، فَلَا يَكُونُ صَوْمَكَ دُونَهُمَا ، وَلَا أَكْثَرَ مِنْهُمَا ، وَيَكُونُ الْجَوَابُ نَكْرَةً كَهَذَا ، وَمَعْرِفَةً كَالْيَوْمَيْنِ / الْمُعْهَدَيْنِ وَأَنْكَرًا بِنِ السَّرَاحِ (١) أَنْ يَرِدَ جَوَابُ "كَمْ" مَعْرِفَةً ، قَالَ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الشَّهْرَ الَّذِي تَعْلَمُ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ جَوَابِ "مَتَى" وَمَتَى كَانَ الظَّرْفُ جَوَابًا لـ "مَتَى" كَانَ الْعَمَلُ مَخْصُوصًا بِبَعْضِهِ ، لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنْ تَعْيِينِ الْوَقْتِ ؛ فَلَا يَجِيءُ فِي جَوَابِهِ إِلَّا الْمَخْصُوصُ ، فَإِذَا قَالَ : مَتَى قَدِمْتُ " قُلْتَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَوْ قُلْتَ : يَوْمًا ، لَمْ يَجْزُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَعْرِفَةً بِاللَّامِ ، فَتَقُولَ : الْيَوْمَ الْمُعْهَدَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (٢) : سَارَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالذَّهْرَ وَالْأَبَدَ ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْمَعَارِفِ ، فَإِنَّهُ فِي جَوَابِ "كَمْ" وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي جَوَابِ "مَتَى" ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ ، وَلَيْسَ بِأَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ مَحْدُودَةٍ ، فَإِذَا قِيلَ : سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : سِيرَ عَلَيْهِ دَهْرًا طَوِيلًا ، قَالَ

١ - انظر : الأصول ١/١٩١ .

٢ - من قوله : فأما قولهم : سار الليل والنهار إلى قوله : قال سيبويه ، موجود بنصه في الأصول ، في الموضوع السابق .

سيبويه (١) : المحرّم وسائر أسماء الشهور أُجريت مجرى الدهر و الليل و النهار ، فهي في جواب "كم" ولو قلت : شهر رمضان ، لكان بمنزلة يوم الجمعة ، ولصار جواب "متى" ؛ و الصيف و الشتاء يكونان في جواب "كم" للعدة ، وفي جواب "متى" ، للوقت ، وجعل "شهرى ربيع" في جواب "كم" ؛ لأن تعريف التثنية كانت بإضافة كإضافة : غلاماً زيد ، و تعريف "شهرى ربيع" كتعريف إضافة عبد الله .

وتقول في الأيام : اليوم الأحد بالرفع فيهما ، وكذا باقى الأيام ، وأجازوا مع الجمعة و السبت النصب ؛ لما فيهما من معنى الاجتماع و الراحة .  
الحكم الخامس : ما كان من ظروف الزمان بمعنى "إذ" و "إذا" أضيف إلى الجمل .

أما ما كان بمعنى "إذ" فإنه يضاف إلى الجمل ، من المبتدأ و الخبر و الفاعل و الفاعل ، إذا لم يكن الفعل أمراً ولا نهياً ، تقول جئتكَ إذ زيد قائمٌ ، وإذ قام زيدٌ وإذ يقوم زيدٌ (٢) ، على حكاية الحال ، وإذ زيد يقوم ، ولم يجزوا ، إذ زيد قام .

وأما إذا كان بمعنى "إذا" فإنما يضاف إلى الجملة من الفاعل و الفاعل ، تقول : أجيئك إذا قام زيدٌ ، وإذا (٣) يقوم زيد ولا يحسن : أجيئك إذا زيد قائمٌ ، وقد أجازة قومٌ .

و الفرق بين "إذ" و "إذا" : / أن "إذ" لما مضى من الزمان ، و "إذا" لما ٥١/ب يستقبل منه ، ومتى وقع الاسم بعد "إذا" كان مرفوعاً بفعلٍ مضمراً يفسره الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (٤) ؛ لاختصاصها بالإضافة إلى الجملة الفعلية .

١ - انظر : الكتاب ١/٢١٧ - ٢١٨ .

٢ - انظر : الأصول ٢/١١ - ١٢ .

٣ - فى الأصل : ويوم يقوم زيد .

٤ - ٨/ التكوير .

ويجأزي بـ "إذا" مُطلقاً ، تقول : إذا قَدِمَ زيدٌ أكرمْتُكَ ، ولايجأزي بـ "إذ"  
إلا إذا دخلتُ عليها "ما" ، كقولة (١) :

إِذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ  
وقد تَقَعَانِ لِلْمَفَاجَأَةِ ، كقولك : بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ جَاءَ عَمْرُو ، وَبَيْنَمَا رَجُلٌ  
جَالِسٌ إِذَا عَمْرُو بِالْبَابِ ، وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَرَى دَخُولَهُمَا فِي جَوَابِ "بَيْنَا" وَ"بَيْنَمَا" ؛  
وَتَقُولُ : بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ جَاءَ عَمْرُو ، وَبَيْنَمَا عَمْرُو ذَاهِبٌ لِقَبِهِ بِكُرٍّ .

و الأوقاتُ الَّتِي تُضَافُ إِلَى الجُمْلِ هِيَ مَا كَانَتْ حِينًا وَزَمَانًا لَا يَخْتَصُّ بِهِ  
شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ ، كقولك : أَجِيئُكَ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ ، وَحِينَ قَامَ زَيْدٌ ، وَزَمَنَ  
قَامَ ، وَأَيَّامَ قَامَ ، وَلِيَالِي قَامَ . وَيَقْبَحُ فِي المَوْقِفِ ، نَحْوَ شَهْرٍ وَسَنَةٍ وَحَوْلٍ ، حَتَّى  
قَالُوا : لِأَيضَافٍ (٢) شَيْءٌ لَهُ عَدَدٌ ، نَحْوَ : يَوْمِينَ ، وَجُمُعَةٍ ، وَأُسْبُوعٍ ، وَقَدْ  
أَجَازَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٢) : أَخْرَجَ يَوْمَ عَبْدِ اللَّهِ أَمِيرٌ ، وَقَالَ الرَّجَّاجُ (٣) : يُعْجِبُنِي  
يَوْمَ أَنْتَ قَائِمٌ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ (٤) ، وَقَوْلُهُ :  
﴿يَوْمَ هُمْ يَارِزُونَ﴾ (٥) وَمَنْ لَمْ يُجْزِ ، تَأَوَّلَ هَذَا ، وَنَصَبَهُ عَلَى المَفْعُولِ بِهِ .

١ - هو العباس بن مرداس السلمى .

و البيت من شواهد سيبويه ٥٧/٣ وانظر أيضا : المقنضب ٤٦/٢ و الخصائص ١٣١/٨  
و التبصرة ٤٠٨ و ابن يعيش / ٩٧ / ٧ / ٤٦ و الخزانة ٢٩/٨ .  
اطمأن : سكن المجلس ، قيل : يريد : أهل المجلس ، فحذف المضاف ، ويجوز أن يكون مصدرا  
ميمياً ، و "حقاً" منصوبٌ على المصدر المؤكّد به ، أو هو نعتٌ لمصدر محذوف وقد قال العباس ذلك  
فى غزوة حنين يخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم .

٢ - انظر : الأصول ١١/٢ - ١٢ هذا وكلام ابن الاثير ها هنا موجود بنصه فى الأصول ، من قوله  
قبل : و الأوقاتُ الَّتِي تُضَافُ إِلَى الجُمْلِ ... الخ .

٣ - انظر : معانى القرآن وإعرابه ٥٢/٥ .

٤ - ١٣ / الذاريات .

٥ - ١٦ / غافر .

و متى أَضَفَتْ هذه الظروفَ إلى الجمل ، لم يكن في الجملة عائداً منها إليها ، كما يكون ذلك في الصفة ، و الصلة ، و الخبر ، و الحال ، تقول : أَجَبْتُكَ حينَ يقومُ زيدٌ ، ولا تقول : فيه ، و عليه قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١) ، وقوله ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (٢) ، وهي مع الإضافة إلى الجمل نكرة .

ولك فيها - مع الإضافة - الإعراب ، والبناء ، والإعراب مع الجمل المعربة الصدر أكثر وأحسن ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ، ومن نصب (٣) ، فيجوز أن يكون الفتحة إعراباً على الظرفية (٤) وبناءً ؛ لإضافته إلى فعل ، وليس (٥) بالكثير ، وإن كان صدر الجملة مبنياً فالبناء أكثر / وأحسن ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾ (٧) بالفتح (٨) ، وقول النابغة (٩) :

أ/٥٢

١ - ١١٩ / المائة .

٢ - ٣٥ / الرسائل .

٣ - هو نافع . انظر : الكشف / ٤٢٣ / ١ .

٤ - على أن الظرف "يوم" خبر الابتداء الذي هو "هذا" ؛ لأنه حدث ، وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث ، تقول : القتال اليوم ، والخروج الساعة . انظر : الكشف / ٤٢٤ / ١ ومشكل إعراب القرآن / ٢٥٥ / ١ .

٥ - وهو مذهب الكوفيين ، وفتح "يوم" عندهم ؛ لأنه في موضع رفع على أنه خبر "هذا" . انظر : الكشف ، ومشكل إعراب القرآن في الموضعين السابقين .

٦ - ١٣ / الذاريات .

٧ - ٦٦ / هود .

٨ - وبه قرأ نافع وحمرزة والكسائي وأبو جعفر . انظر : السبعة ٣٣٦ والنشر ٢٨٧ / ٢ والبحر المحيط ٥ / ٢٤٠ والإتحاف ٣٠٧ وإبراز المعاني ٣٤٨ . وقال أبو حيان في الموضع السابق من البحر المحيط : "وهي فتحة بناء ؛ لإضافته إلى "إذ" وهو غير متمكن" .

٩ - انظر : ديوانه ٣٢ .

و البيت من شواهد سيبويه ٢ / ٣٣٠ . وانظر أيضاً : الأصول ١ / ٢٧٦ والتبصرة ٢٩٤ وابن يعيش ٣ / ١٦ . ٨١ و ٤ / ٩١ والخزانة ٦ / ٥٥٠ والمعنى ٢٩٨ وشرح أبياته ٧ / ١٢٣ .

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت : ألمّا تصح والشيب وأزع  
ومتي اقتطعت الظروف المضافة عن الإضافة في اللفظ ، وأريدت في  
المعنى بُنيت ، كقوله تعالى : ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾<sup>(١)</sup> أي من قبل  
الأشياء<sup>(٢)</sup> وبعدها ، وقد تقدم هذا مبسوطاً في باب<sup>(٣)</sup> المبنى .

### الفصل الثاني : في ظرف المكان ، وفيه فرعان

#### الفرع الأول :

في تعريفه ، وهو محل الموجودات الحادثة ، وينقسم قسمين - كظرف  
الزمان - مبهماً ، ومؤقتاً .

أما المؤقت ، فهو : ماله نهاية تحصره ، وحدٌ يحيط به نحو : مكة ،  
وبغداد ، ودار ، ومسجد ، وهذا يتنزل منزلة الأسماء غير الظروف تقول :  
رأيت مكة ، وفارقت بغداد ، وبنيت داراً ، وعمرت مسجداً ، كما تقول : رأيت  
زيداً .

وأما المبهم ، فهو : ماله نهاية له تحصره ، مجازاً ، وتمثيلاً ، وإن كانت  
الأمكنة - في الحقيقة - محصورةً محدودةً ، وهو على ضربين :

الأول : ما أوغل في الإبهام ، نحو : مكان ، وجهة ، وأرض ، وهذا لافائدة  
في ذكره مع الفعل ، إلا أن يوصف ، أو يضاف : فلو قلت : جلست مكاناً  
وقعدت جهةً ، لم يحسن ، فإن قلت : جلست مكاناً واسعاً ، وقعدت جهةً زيداً ،  
جاز وحسن .

والثاني : غير موغل في الإبهام ، وهو الموضوع للجهات الست ، أو ما  
صلح لها ، وينقسم ثلاثة أقسام ، قسم يختص بواحد من الجهات ، وقسم يعم  
الجهات ، إلا أن له نوعاً تخصص بالإضافة ، وقسم : عام فيها بلا تخصيص .

١ - ٤ / الروم .

٢ - كذا بالأصل والأولى : من قبل الأشياء ومن بعدها .

٣ - انظر ص ٤٢ .

فالأول : خلف ، ووراء ، وقُدَّام ، وتُجاه ، وأمَام ، وتلقَاء ، وإِزاء ، ويمين

وشمال وفوق ، وتحت .

والثانى : ما كان للجميع ، نحو : عندَكَ ، ولَدَيْكَ ، ودُونَكَ ، ونحوَكَ ، ولدُنكَ

وقُرْبِكَ ، وصَقْبِكَ (١) ، وقريباً منك ، وصدَدَكَ (٢) . فأوْغَلُ / هذه الظروف ٥٢/ب

"عندَكَ" ، لأنه يقع عليها جميعها ، قريباها ، وبعيدها ، و"قُرْبِكَ" أخصُّها ؛ لأنه لا يصلحُ إلا للقريب ، والباقية فيما بين ذلك .

والفرقُ بين "عندَكَ" و "لَدَيْكَ" : أَنَّكَ تقولُ : المالُ عندَكَ ، وإن لم يكنْ

بِحَضْرَتِكَ ، ومع "لَدَيْكَ" لا يكونُ إلا بحضْرَتِكَ .

والثالثُ : نحو : فرَسَخٍ ، ومِيلٍ ، وشِبْرٍ ، وذراعٍ ، وشوْطٍ ، فهو وإن كان

معروفَ القدرِ ، فإنه مجهولُ المحلِّ ؛ لأنه يصلحُ لجميعِ الأمكنةِ ؛ فدخَلَ في حيزِ

المبهمات .

فأما "مع" فإنه ظرفُ مكانٍ ؛ بدليل وقوعها خبراً عن الجُئَةِ ، فى قولك :

زيدٌ مع عمروٍ ، والألفُ التى تلحقها فى قولك : "معاً" هى بمنزلتها فى : صَبَبْتُ

دماً ، وقيل : بمنزلتها فى "قفاً" ؛ فهى فى الأوَّلِ بدلٌ من التنوين ، وفى الثانى

اسمٌ مقصور ، والأوَّلُ أكثرُ ، وأقوى .

وهذه الظُّروفُ : منها ما يُستعملُ اسماً : وظرفاً ، ومنها ما لا يُستعملُ إلا

ظرفاً . فالأوَّلُ : نحو : خَلْفَ ، وِأمامَ ، ويمينَ ، وشمالَ ، قال الله تعالى : ﴿عَنْ

١ - صَقْبِكَ: قُرْبِكَ، يُقال: صَقَبْتُ دارَهُ - بالكسر- أى : قَرَّبْتُ ، وتقول : أَصَقَبُهُ فَصَقَبَ ، أى : قَرَّبَهُ فَقَرَّبَ .

٢ - الصَّدَدُ : القُرْبُ ، يُقال : دارى صَدَدَ داره ، أى : قُبالَتها .

الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عَزِيزٍ ﴿١﴾ ، وقال الشاعر (٢) :

فَعَدْتُ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

قال سيبويه: ومن ذلك؛ هو ناحية (٣) من الدَّارِ ، ومكاناً صالحاً (٣) ، و: دارُهُ

ذاتَ اليمينِ ، وَشَرْقِيٌّ (٣) كَذَا ، وذكر أمثلة كثيرة ؛ منها قولُهُمْ : هُمْ حِلَّةٌ (٤)

الغُورِ ، أَيْ قَصْدُهُ ، و"هُوَ وَزَنَ (٥) الجبل" ، أَيْ : ناحيةٌ منه ، و: هُوَ زِنَةٌ (٥)

الجبل" ، أَيْ حِذَاءَهُ ، و"قَوْمُكَ أَقْطَارَ (٦) البلاد" .

والتَّانِي : نحو ، عِنْدِ ، وَلَدُنْ ، وَسِوَى ، وَسِوَاءٌ ، إِذَا أَرَدْتَ بِهَا مَعْنَى "غَيْرِ"

فَلَا تَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبَةً عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَا تَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ (٧) :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

وَلَا يَدْخُلُ عَلَى "عِنْدَ" شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، إِلَّا "مِنْ" لِغَيْرِ ، تَقُولُ :

خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ ، وَلَا تَقُولُ : جِئْتُ / إِلَى عِنْدِهِ .

أ/٥٣

١ - ٣٧ / المعارج .

٢ - هو ليبيد . انظر : ديوانه ٣١١ .

والبيت من شواهد سيبويه ٤٠٧/١ . وانظر أيضا : المقتضب ٢/٣ و ٣٤١/٤ ومعاني القرآن للزجاج

١٥٦/١ والتبصرة ٣١٢ وابن يعيش ٤٤/٢ ، ١٢٩ ومقاييس اللغة ٢٩/١ و ١٢/٢ واللسان (أمم) .

الفرج : موضع المخافة ، كالثعر والثغرة والعورة ؛ وثناؤه لأنه عنى موضعى مخافتها ، أى : خوفاها

من الأمام والخلف والضمير فى "عدت" للبقرة الوحشية التى يصفها فى أبيات سابقة . مولى المخافة

، أى : ولى مخافتها .

٣ - انظر : الكتاب ٤٠٤/١ .

٤ - انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .

٥ - انظر : الكتاب ٤١١/١ .

٦ - انظر : الكتاب ٤١٢/١ .

٧ - هو المرار بن سلامة العجلى .

والبيت من شواهد سيبويه ٣١/١ . وانظر أيضا : المقتضب ٣٥٠/٤ والإنصاف ٢٩٤ .

والشاعر يصف هنا قومة فى ناديهم بالتوقير والتعظيم ، فيقول : لا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ فِي

نَادِينَا مِنْ قَوْمِنَا ، وكذلك مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ قَوْمِنَا ؛ لا يفعلون ذلك إجلالاً وتوقيراً لنا .

وَأَمَّا "لَدُنُّ" : ففيها لغاتٌ ، منها : لَدُنْ ، وَلَدَى ، وَلَدٌ ، وَحُكْمُهَا : أَنْ يُجْرَ بها ، على الإضافة ، إلا مع "غُدُوَّة" خاصةً ، وَقَدْ ذَكَرْنَا<sup>(١)</sup> .  
 وَسَوَى ، وَسَوَاءٌ : حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ ، فَالْكَسْرُ مَعَ الْقَصْرِ ، وَالْفَتْحُ مَعَ الْمَدِّ تَقُولُ :  
 مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ ، وَبِرَجُلٍ سِوَاكَ ، التَّقْدِيرُ : بِرَجُلٍ قَامَ مَقَامَكَ ، وَنَزَلَ مَكَانَكَ .  
 وَأَمَّا وَسَطُ الْقَوْمِ : فَإِنْ سَكَنْتَ السَّيْنَ كَانَ ظَرْفًا ، وَإِنْ فَتَحْتَهَا كَانَ اسْمًا  
 تَقُولُ : جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ ، وَضَرَبْتُ وَسَطَ رَأْسِهِ ، وَقَدْ جَاءَتْ سَاكِنَةُ السَّيْنَ  
 اسْمًا ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، قَالَ سَيْبِيُّه : وَلَيْسَ كُلُّ مَكَانٍ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، فَمِنْ  
 ذَلِكَ : أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ : هُوَ جَوْفَ الْبَيْتِ ، وَلَا هَذَا دَاخِلَ الدَّارِ ، وَلَا خَارِجَ  
 الدَّارِ ، حَتَّى تَقُولَ : هُوَ فِي جَوْفِهَا ، وَفِي دَاخِلِهَا ، وَفِي حَارِجِهَا ، وَفِي مَنْ  
 خَارِجِهَا<sup>(٢)</sup> .

### الْفَرْعُ الثَّانِي :

#### فِي أَحْكَامِهِ :

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : قَدْ اتَّسَعُوا فِي الْأَمْكِنَةِ ، كَمَا اتَّسَعُوا فِي الْأَزْمِنَةِ ، فَجَعَلُوا  
 مَا لَيْسَ بِمَكَانٍ بِمَنْزِلَةِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ فِي أَسْمَاءٍ مَخْصُوصَةٍ ، غَيْرِ مَقْيَسَةٍ ، فَمِنْ  
 ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "هُوَ مِنِّي مَنْزِلَةُ الْوَلَدِ" ، أَيْ : فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْ قَلْبِي ، وَإِنْ لَمْ  
 تُرَدِّ - الْمَوْضِعِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : "هُوَ مِنِّي مَنْزِلَةُ الشَّغَافِ" ، وَ"مَقْعَدُ  
 الْقَابِلَةِ" وَ"مَنَاطُ الثُّرَيَّا"<sup>(٣)</sup> ، وَ"مَزْجَرُ الْكَلْبِ"<sup>(٣)</sup> ، وَ"مَعْقَدُ الْإِزَارِ" ، وَ"هُمَا  
 خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا"<sup>(٣)</sup> ، يَعْنِي الْخَطَّيْنِ الْمَكْتَنَفَيْنِ أَنْفَ الظُّبْيَةِ ، قَالَ سَيْبِيُّه :  
 وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ<sup>(٤)</sup> ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : فَأَمَّا  
 مَا يَرْتَفَعُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَقَوْلُكَ : هُوَ مِنِّي فَرَسَخَانِ ، وَأَنْتَ مِنِّي مِيْلَانِ ، وَأَنْتَ

١ - انظر : ص ١٥٣ .

٢ - انظر : الكتاب ١/٤١٠ .

٣ - انظر : الكتاب ١/٤١٣ .

٤ - انظر : الكتاب ١/٤١٤ .



مِنِّي عَدْوَةُ الْفَرَسِ ، وَغَلْوَةُ السَّهْمِ ، هَذَا كُلُّهُ مَرْفُوعٌ ، لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ  
المعنى : بَيَّنَّنِي وَبَيَّنَّنَكَ فَرَسَخَانَ ، وَلَمْ تُرِدْ : أَنْتَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِمَعْنَى  
لَهُ (١) ؛ وَمِنْهُ : "أَنْتَ مَنِّي قَوْتُ" (٢) الْيَدِ ، وَ"دَعْوَةُ الرَّجُلِ" وَ"أَنْتَ مَنِّي مَرَأَى  
وَمَسْمَعٌ" (٣) ، وَيَعْضُ النَّاسُ يَنْصِبُ مَرَأَى وَمَسْمَعًا ، وَلَا يَجُوزُ : أَنْتَ مَنِّي مَرَبُطًا  
الْفَرَسِ ، وَمَوْضِعَ الْحِمَارِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي تَقْرِيْبٍ وَلَا تَبْعِيدٍ (٣) وَتَقُولُ :  
أَنْتَ مَنِّي فَرَسَخَيْنِ ، أَيُّ : أَنْتَ مَنِّي مَا دُمْنَا نَسِيرُ فَرَسَخَيْنِ .

ب/٥٣

الحكمُ الثَّانِي : لِكَ أَنْ تَجْعَلَ ظُرُوفَ الْمَكَانِ مَفْعُولَاتٍ عَلَى السَّعَةِ ، كَمَا  
فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الْأَزْمَنَةِ ، تَقُولُ : سِرْتُ أَمَامَكَ ، فَتَجْعَلُ "أَمَامَهُ" مَسِيرًا نَفْسَهُ ،  
فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِالذِّي قُلْتَ : الَّذِي سِرْتُهُ أَمَامَكَ ، وَلَوْ كَانَ ظَرْفًا قُلْتَ : الَّذِي  
سِرْتُ فِيهِ أَمَامَكَ ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ (٤) فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ  
هَاهُنَا .

١ - انظر : الأصول ٢٠٠/٨ . ومعنى : أنت مني قوت اليد ، أي : أنه قريب منه ، والفوت : الفرجة بين  
الإصبعين .

٢ - أي : حيث أراك وأسمع قولك .

٣ - في الأصول ٢٠١/٨ : "واعلم أنه لا يجوز : أنت مني مريب الفرس" إلى آخر ما ذكره ابن الأثير  
بالنص ، كما أن قول ابن الأثير أنقأ : وبعض الناس ينصب مرأى وسمعا ، موجود بنصه في  
الأصول ٢٠٠/٨ .

٤ - انظره فقد مر قريباً في ص ١٥٣-١٦٠ .

الحكم الثالث : ظرف المكان فيما يستغرقه العمل ، وما لا يستغرقه ، بمنزلة ظرف الزمان ؛ فتقول في المستغرق : سرت فرسخاً ، وفي غير المستغرق : جلست خلفك ، فالسير لجميع الفرسخ ، والجلوس لبعض الخلف .  
وتنزل "أين" في ظرف المكان ، بمنزلة "متى" في ظرف الزمان ، يقول القائل : أين جلست ؟ فلا تجيبه إلا بمكان خاص ، فتقول : خلفك ، أو أمامك ، ولا يجوز : مكاناً ، وجهةً ، ويقال : كم سرت ؟ فلا تجيب إلا بجميع ما سرت ، لا أقل منه ولا أكثر ، فتقول : فرسخان ، أو ثلاثة ، أو نحو ذلك ، ويرد الجواب معرفةً ، ونكرةً ، كما قلنا في ظرف الزمان .

الحكم الرابع : لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا "حيث" ، وقيل : "لدى" ، ، وفيه نظر ، تقول : أقوم حيث يقوم زيد ، وحيث زيد قائم ، ٥٤/أ وحيث زيد يقوم ، وقد جاءت في الشعر مضافةً إلى المفرد . وفيها لغات - هذه أشهرها - منها : حوث ، بضم الثاء وفتحها ، وكسرهما فيهما .  
وأما لدى فالمعروف إضافتها إلى المفرد ، ومن زعم أنها تضاف إلى الجملة (١) ، فإنما استدلل بقول الشاعر (٢) :

١ - في الرضى على الكافية ١/١٢٣ : "فإن أضيفت إلى الجملة ، تمحضت للزمان ؛ لما تقدم أن ظروف المكان لا يضاف إلى الجملة منها إلا "حيث" .  
وفي الهمع ٣/٢١٨ : "ومنع ابن الدهان من إضافة "لدى" إلى الجملة" .  
٢ - هو الممزق العبدى .  
انظر : المفضليات ٣٣٤ .

قوله : "وأن لكيزاً ... معطوف على قوله : "أن أسيداً" في البيت السابق على الشاهد وهو قوله :  
فمن مبلغ النعمان أن أسيداً على العين تعتاد الصفا وتمرق  
لكيز : قبيلة من ربيعة . العكة : ما جعل للسمن ، أى : لم تكن ممن يتجر للسمن ، ولكن للقتال .

وَأَنْ لُّكَيْزًا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عَكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا  
وَأَمَّا ظُرُوفُ الْمَكَانِ الْمَضَافَةُ إِلَى الْمَفْرُودِ ، فَإِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ بُنِيَتْ  
كَمَا/ بُنِيَ ظُرُوفُ الزَّمَانِ ، تَقُولُ : جِئْتُ مِنْ فَوْقُ ، وَمِنْ تَحْتُ ، وَمِنْ عَلُ ، قَالَ (٣) : ١/٥٤  
إِذَا أَنَا لَمْ أَوْ مَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وِرَاءٍ وَرَاءٍ  
وَقَالَ (٤) :

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلْبٍ مِنْ عَلُ

الْخَاتِمَةُ :

فِي عَوَامِلِ الظُّرُوفِ ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُظْهِرٍ ، وَمُضْمِرٍ .  
أَمَّا الْمَظْهُرُ : فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا كَانَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَالْآخَرُ :  
مَا لَمْ يَتَّعَدَّ إِلَيْهِ .

فَالْمُتَعَدِّيُّ : يَتَّعَدِّي إِلَى ظَرْفِي الزَّمَانِ ، وَالْمَكَانِ ؛ مُبْهَمِيهِمَا ، وَمَوْقِفَتَهُمَا  
مَعْرِفَتَهُمَا ، وَنَكَرَتَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَبِالْأُولَى أَنْ يَتَّعَدَّى  
إِلَى الْمَفْعُولِ فِيهِ ، تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ ، وَيَوْمًا ، وَحِينًا ، وَزَمَانًا بَعِيدًا ،  
وَزَمَنَ امْرَأَةَ زَيْدٍ ، وَلَقِيتُ زَيْدًا مَكَانًا بَعِيدًا ، وَجِهَةَ الشَّامِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

١ - هُوَ عَتِيُّ بْنُ مَالِكِ الْعُقَيْلِيِّ .

وَانظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٨٧/٤ وَالْهَمْعُ ١٩٥/٣ وَاللِّسَانُ (وَرَى) .

٢ - هُوَ الْفَرَزْدَقُ . انظُرْ : دَوَانَهُ ١٦١ .

وَانظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٨٩/٤ وَالْهَمْعُ ١٩٦/٣ .

وغير المتعدّي : يتعدّى إلى جميع ظروف الزّمان : مبهمها ، ومؤقّتها ، وإلى المبهّم من ظروف المكان ، تقول في الزّمانيّ . صمّت اليوم ، ويوماً ، وغبت حيناً وزماناً طويلاً ، وزمن إمرة فلان ، وتقول في المكانيّ : جلست خلفك ، وعندك ومكاناً واسعاً ، ومكان زيدٍ ، وسرت فرسخاً ، وميلاً ، والفرسخ ، والميل ، وإنما كان ذلك ؛ لأنّ ظروف الزّمان لما شاكلت المصادر : في دلالة صيغة الفعل على خصوص الزّمان دلالتها على المصدر جرت مجراها في تعدّي نوعي الفعل إليها وحمل عليها المبهّم من ظروف المكان ؛ لنوع مشابهة بينهما ، من جهة التنقل والزوال ، والإبهام ؛ فإنّ الجهة التي هي خلف "تصير" أماماً" ، وتزول عن حالها وهي غير محدودة ، ولا محصورة ؛ فشابهت ظروف الزّمان ؛ فأعطيت حكمها .  
وأما المؤقت / من ظروف المكان ، فلما عدم هذه المشاكلة - وهي دلالة ١/٥٤ صيغة الفعل على خصوصه - تنزل منزلة المفعول به في تعدّي الفعل إليه ، فلا تقول : قعدت المسجد ، ولا جلست الكوفة ، حتى تجيء بما يعدّي الفعل إليها فتقول : قعدت في المسجد وجلست في الكوفة ، فأماً : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، فهو عند سيبويه (١) ، على حذف حرف الجرّ ، تقديره : دخلت إلى البيت ، وذهبت إلى الشام ، والمبرد (٢) يقول : إنّه متعدّد بنفسه .

١ - انظر : الكتاب ١/٣٥ .

٢ - انظر : المقتضب ٤/٣٣٧ - ٣٣٨ ، ٦٠ - ٦١ .

وَقَدْ اتَّسَعُوا فَحَذَفُوا " في " ، وَأَوْصَلُوا الْفَعْلَ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :  
لَدُنْ بِهِزْ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعْلُبُ  
أَيُّ : كَمَا عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ .

وَيُلْحَقُ بِالْفَعْلِ فِي الْعَمَلِ ، اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَالصَّفَّةُ ، وَالْمَصْدَرُ ، وَاسْمُ  
الْفَعْلِ ، وَسَيَجِيءُ كَيْفِيَّةُ عَمَلِهَا ، فِي بَابِ الْعَوَامِلِ (٢) .  
وَقَدْ أَعْمَلُوا فِيهَا رَائِحَةَ الْفَعْلِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

وَلَقَدْ حَمَيْتُ الْحَى تَحْمِلُ شِكَّتِي فَرُطٌ وَشَاحِي إِذْ غَدَوْتُ لِجَامِهَا

(١) هو ساعدة بن جؤية . انظر : ديوان الهذليين ١١٢ .  
والبيت من شواهد سيبويه ١ / ٣٦ ، ٢١٤ ، وانظر أيضا : الخصائص ٣ / ٣١٩ والمغني ١١ ،  
٥٢٥ ، ٥٧٦ ، وشرح أبياته ١ / ٩ / ١٥٤ و ٥ / ١٢ والخزانة ٣ / ٤٨٣ .  
اللدن : الناعم اللين . العسلان : سيرٌ سريعٌ فيه اضطرابٌ وضميرٌ " فيه " عائدٌ إلى اللدن ، أو الهز .  
(٢) انظر : ص ٥٠٤ - ٥٣٢ .  
(٣) هو ليبيد . انظر : ديوانه ٣٦٥ .

وانظر : اللسان وتاج العروس : (وشح) و (فرط) .  
الشكَّةُ : السلاح ، أو ما يُكسُّ منه . / الفرط : الفرسُ السريعةُ التي تتفرط الخيلُ ، أي : تتقدمُها .  
الوشاح : يُنسَجُ من أديمٍ عريضٍ ، وتشدُّه المرأةُ بين عاتقَيْها وكشْحها . والتوشحُ : استعمالُ الثوبِ  
كالوشاحِ ، والتوشحُ بالرداءِ : مثلُ التأيُّبِ والاضطباعِ ، وهو : أنْ يُدْخَلَ الرَّجُلُ الثوبَ من تحت يده  
اليمنى فَيُلْقِيهِ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ ، كما يفعلُ الْمُحْرِمُ ، وكذلك يتوشحُ الرَّجُلُ بِحِمَائِلِ سَيْفِهِ ، فتقع  
الحمائلُ على عاتقه الْيُسْرَى ، بينما تكونُ اليمنى مكشوفةً . يُخبرُ الشاعِرُ أَنَّهُ يَخْرُجُ طليعةَ القومِ على  
راحلته متوشحًا بلجامها فإذا أَحَسَّ بِالْعَدُوِّ أَجْمَعِها وركبها إلى الحى منذرًا .  
قوله : وشاحي في الظرف ؛ لأنَّ فيه رائحةَ الفعلِ ؛ أي هو في معنى توشيحى .

فالعاملُ في " إذِ " : وشاحي ، ومنهُ قوله (١) :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان

فاستخرجَ من العَلمِ معنَى نَصَبَ بِهِ الظَّرْفِ ، وهوُ : القُوَّةُ ، والنَّجْدَةُ ، وأنَّه  
شَبَّهَ نَفْسَهُ بِأَبِي المنهالِ ؛ فَعَمِلَتْ المائِئَةُ في الظَّرْفِ ، كما عَمِلَتْ في التَّمييزِ  
والحالِ ، في قولك : زَيْدُ الشَّمْسِ ضِيَاءٌ ، والأَسَدُ شَدَّةٌ .  
وأما العاملُ المضمَرُ : فَعَلَى ضَرَبَيْنِ : ضَرْبٌ لا يجوزُ إظهارُهُ ، وضَرْبٌ  
يجوزُ إظهارُهُ .

فالأوَّلُ : إذا وَقَعَ الظَّرْفُ خَبْرًا مُبْتَدَأً ، أو صِفَةً ، أو صلَةً ، أو حَالًا ،  
كقولك : زَيْدٌ خَلَفَكَ ، والقتالُ أَمَامَكَ ، والمَسِيرُ يَوْمَ الجمعةِ ، والهالِئُ  
الليلةَ ، تقديرُهُ : استقرَّ خَلْفَكَ ، وأمامَكَ ، ويومَ الجمعةِ ، أو مُستقرَّ خَلْفَكَ .

ومن هذا القسمِ ما أُضْمِرَ عاملُهُ على شريطةِ التفسيرِ ، كما سَبَقَ في  
المفعولِ بهِ (٢) ، تقولُ : اليومَ سِرْتُ فيه ، وأيومَ الجمعةِ يَنْطَلِقُ زَيْدٌ ؟ والمكانَ  
جلستُ فيه ؟ تقديرُهُ : سِرْتُ اليومَ ، وأينطَلِقُ زَيْدٌ يومَ الجمعةِ ؟

والثاني : نحو قولك في جوابِ مَنْ قال : متى سِرْتُ ؟ : يومَ الجمعةِ ،  
وأينَ قعدتُ ؟ : خَلْفَكَ ، وكَمْ سِرْتُ ؟ : عِشْرِينَ فَرَسًا ، فَكْ (٣) أن تقولَ في  
جوابِهِ : سِرْتُ يومَ الجمعةِ ، وقعدتُ خَلْفَكَ ، وسِرْتُ عِشْرِينَ فَرَسًا ، ومثلُ

(١) هو أبو المنهالِ ، وهو بعضُ بني أسَدَ ، واسمُهُ : أبو عُبَيْنَةَ بنُ المهلبِ .  
والبيتُ من شواهدِ أبي عليٍّ في " كتاب الشعر " ٢٥٠ وانظر أيضًا : الخصائصُ ٣ / ٢٧٠ والمغني  
٤٣٤ ، ٥١٤ .

والمنهالُ : الرجلُ الكثيرُ الإنهالِ ، والمنهالُ أيضًا : الغايةُ في السَّخاءِ .

(٢) انظر : ص ١٤٦ .

(٣) كذا في الأصلِ ، والأوَّلَى : ولكَ أن تقولَ .

قولهم لَمَنْ نَكَرَ أَمْرًا قَدِيمًا ذَمَّ زَمَانَةً : حِينَئِذٍ الْآنَ ، أَيْ : كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَاسْمَعُ الْآنَ .

### النوعُ الرَّابِعُ :

فِي الْمَفْعُولِ لَهُ ، وَفِيهِ فَصْلَانِ :

#### الفصلُ الأوَّلُ : فِي تَعْرِيفِهِ

وَهُوَ الَّذِي يَقَعُ جَوَابًا لِمَنْ قِيلَ لَهُ : لِمَ فَعَلْتَ ؟ فَيَقُولُ : لَكَذَا ، فَهُوَ إِذَا السَّبَبُ وَالْعَلَّةُ لَوْجُودِ الْفِعْلِ ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا ؛ لِأَنَّهُ لَا زِمَّ فَعَلَ كُلَّ مَكْفٍ ، وَهُوَ مُقَدَّرٌ بِاللَّامِ .

وَمَعْنَى " لَهُ " فِي قَوْلِهِمْ : الْمَفْعُولُ لَهُ : أَنْ تَكُونَ تَبْيِينًا فَاصِلًا بَيْنَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالْمَفْعُولِ فِيهِ ، وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ ، أَوْ تَكُونَ رَاجِعَةً إِلَى اللَّامِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : بَابُ الَّذِي فُعِلَ الْفِعْلُ لَهُ ، أَيْ : لِأَجْلِهِ .

وَيَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَنَكْرَةً : تَقُولُ : زُرْتُكَ طَمَعًا فِي بَرِّكَ ، وَطَمَعَ بَرِّكَ ، وَالطَّمَعُ فِي بَرِّكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (١) .

(١) البقرة .

وقال حاتم<sup>(١)</sup> :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا  
وقال الحارثُ بْنُ هِشَامٍ<sup>(٢)</sup> :

فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحْبَبَةَ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمِ مُرْصِدِ  
التَّقْدِيرِ : زُرْتُكَ لِلطَّمَعِ ، وَيَجْعَلُونَهَا فِي آذَانِهِمْ لِلْحَذَرِ ، وَأَغْفِرُ  
لِلدَّخَارِ ، وَأَعْرِضُ لِلتَّكْرُمِ ، / وَصَدَدْتُ لِلطَّمَعِ ، فَحَذَفَ اللَّامَ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَدُلُّ  
عَلَيْهَا ، وَمَا حَذَفَ ، نَصَبَ مَا بَعْدَهَا ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ مَا يُحذفُ مِنْهُ  
حَرْفُ الْجَرِّ .

### الفصل الثاني في أحكامه

**الحكم الأول :** للمفعول له شرائط أربع ، بها يصح أن يكون مفعولاً له :  
الأولى : أن يكون مصدرًا ؛ ليشتمل المعلن به على معناه ، فيصير هو  
إيائه ؛ لأنَّ مُعْظَمَ هَذَا الْبَابِ عَلَى الْغَرَضِ الَّذِي هُوَ مَضْمُونٌ بِاجْتِلَابِ  
النَّفْعِ ، وَاسْتِدْفَاعِ الضَّرِّ ، وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْأَحْدَاثِ .

(١) انظر : ديوانه ٢٣٨ .

والبيت من شواهد سيبويه ٣٦٨ / ١ و ١٢٦ / ٣ ، وانظر أيضا : المقتضب ٤٣٨ / ٢ والأصول  
٢٠٧ / ١ والتبصرة ٢٥٥ وابن يعيش ٥٤ / ٢ والخزانة ١٢٢ / ٣ .  
ادَّخَارَهُ : إِبْقَاءٌ عَلَيْهِ ، يُقَالُ : ادَّخَرَهُ : جَعَلَهُ نُخْرًا لَهُ ، أَيْ : إِذَا جَهِلَ عَلَيْهِ احْتَمَلَ جَهْلَهُ وَإِذَا شَتَمَهُ  
اللَّئِيمُ أَعْرِضَ عَنْ شَتْمِهِ : إِكْرَامًا لِنَفْسِهِ .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ٣٦٩ / ١ ، وانظر أيضا : الأصول ٢٠٧ / ١ وابن يعيش ٥٤ / ٢ .  
يقول الشاعر هذا معتذراً من فراره يوم بدر ، وعدم ثاره لأخيه أبي جهل .



وليس كل مصدر يبين عن هذين النوعين ، ألا ترى أن المفعول المطلق مصدر وليس فيه بيان عنهما ؛ فلا تدخله الأسماء الصريحة ، تقول : ضربته تأديباً له ، فيصح فيه أن تقول : تأديبه ضربه ، وضربه تأديبه ، وتأديبه في ضربه ، وتقول : قعدت عن الحرب جبناً فجبناً ، وإن لم يكن غرضاً ، فهو داخل في الأول ؛ لأنك تقول : قعوده جبنه ، وجبنه في قعوده ، ولا يصح أن تقول : ضربتك ضرباً ، ولا قصدتك مالا ، ولا زرتك زيدا ؛ لأنها لا تكون سبباً للفعل ، ولا غرضاً للفاعل .

الثانية : أن يكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه ؛ لأنه لو كان منه لالتبس بالمصدر المؤكد ؛ فكنت إذا قلت : قمت قياماً ، [ لا ]<sup>(١)</sup> يعلم هل هو غرض أم مؤكّد ؛ لأن الشئ لا يكون سبباً لنفسه ؛ إذ يكون عارياً من الغرض .

الثالثة : أن يكون العامل فعلاً لفاعل الفعل المعلل ، تقول ضربته تقويماً له ؛ فأنت فاعل الضرب والتقويم .

الرابعة : أن يكون مقارناً للفعل المعلل في الوجود ؛ فيكون التقويم مقارناً للضرب .

فمتى عدمت هذه الشرائط أو بعضها ، بطل فيه النصب ، وظهرت اللام في اللفظ ، وذلك بأن يكون اسماً غير مصدر ، أو مصدرًا من لفظ الفعل ، كما سبق ، أو يكون فعلاً لغير الفاعل ، كقولك : زرتك إكرامك الزائرين ، أو يكون غير مقارن له ، كقولك : زرتك اليوم ضربك زيدا أمس ؛ فلا يجوز أن ينتصب

(١) تيمم بتمم بالكلام .

شيء من هذه على المفعول له ؛ لأنَّ الاسمَ غيرَ المصدرِ لا يشتملُ عليه الفعلُ حتَّى يُقالَ : هو هو ، ولا فعلٌ غيرك يكونُ فعلاً لك ، ولا الفعلُ الواقعُ أمسٍ يدخلُ تحتَ الفعلِ الواقعِ اليومَ ؛ فاحتجَّتْ إلى ظُهورِ اللامِ ؛ فتقولُ : زرتك مالك ، وإكرامك الزائرين ، ولخاصمتك زيداً أمس .

ووجهُ اختصاصِ النَّصبِ بما حوى هذه الشرائطُ : أنَّك إذا قلتَ : ضربتُه تديباً له ، فقد دخلَ التَّديبُ فى الضربِ ؛ فتتَّصِبُه ؛ لدخوله تحتَه ؛ تشبيهاً بقولك : ضربتُه ضرباً ؛ لأنَّ أجناسَ المصدرِ داخلةً فى جملةِ الفعلِ ، فأماً إذا لم يدخلْ تحتَه - لعدمِ الشرائطِ أو بعضها - فلا يُنصبُ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يقتضيه ، ويكونُ ذلك بمنزلةِ تعدى " قمتُ " إلى مفعولٍ به .

الحكم الثانى : المفعولُ له على ضربين :

أحدهما : أن يكونَ غرضاً صحيحاً لفاعلِ الفعلِ ، نحو : زرتك إكراماً لك ؛ فغرضك من الزيارة ، إنما هو إكرامه .

والثانى : أن لا يكونَ غرضاً ، ولكنه علةٌ وسببٌ وعذرٌ ، كقولك : قعدتُ عن الحربِ جُبناً ، وتأخرتُ عن زيارتك عجزاً ؛ فليسَ الجبنُ غرضاً لك ، ولكنه سببُ القعودِ وعلةٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَالتَّقَطُّهُ أَلْ فُرْعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (١) فهذا سببٌ ، وليسَ بغرضٍ ، التقديرُ : زينَ لهم التقاطه لهذا ، وأروا التقاطه . لهذا .

وقومٌ يسمونَ هذه اللامَ العاقبة (٢) .

(١) ٨ / القصص .

(٢) هم الكوفيون والأخفش . انظر : اللامات للزجاجى ١٢٥ .

## النوع الخامس:

فى المفعول معه ، وفيه فصلان .

### الفصل الأول : فى تعريفه

وهو : مَنْ صاحِبْتَه فى فَعْلِكَ ؛ سَوَاءُ تَأْتَى مِنْهُ مِثْلُ فَعْلِكَ ، أَوْ لَمْ يَتَأْتْ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا كَالأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا شَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ مُصَاحِبًا .  
وهو مَنْصُوبٌ بِالفعلِ المذكورِ ، أَوْ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ ، بِوِاسِطَةِ " الواو " ٥٦/ب  
الكائنة بِمعنى " مَعَ " ؛ لِأَنَّ الفَعْلَ لَمَّا لَمْ يُمْكِن تَعْدِيَّتُهُ إِلَى المصاحِبِ ، جِيءَ بِالواوِ الَّتِي كَانَتْ عَاطِفَةً ؛ فَجُعِلَتْ بَيْنَ الفَعْلِ وَالمصاحِبِ ، مَقْوِيَةً لَهُ ، فَتَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةَ الهمزةِ المَعْدِيَّةِ لِلْفَعْلِ القَاصِرِ ، نَحْوُ : أَذْهَبْتُ زَيْدًا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا عَمَلٌ ، كَمَا لَمْ يَكُنْ لِلْهِمزةِ عَمَلٌ ؛ نَظْرًا إِلَى أَصْلِهَا فى بابِ العطفِ .  
وَبَيْنَ حَالِيهِمَا فَرَقٌ ، وَهُوَ : أَنَّ العَاطِفَةَ تَقْتَضِي الشَّرِكَةَ فى الفَعْلِ ، مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ مُصَاحَبَةٍ ، وَهَذِهِ تُقَيِّدُ المصاحِبَةَ فى أَمْرٍ وَزَمَانٍ ؛ فَقامَ المَنْصُوبُ - فى هَذَا البَابِ - مَقَامَ الفاعِلِ المرفوعِ ، وَأَفادَ شَيْئَيْنِ : العُطْفَ بِالواوِ مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ وَالمَعْنَى ، وَالنَّصْبَ ؛ مِراعاةً لِمَعْنَى المفعولِ ؛ تَقُولُ : «جاءَ البَرْدُ وَالمَطْيَالِسَةُ<sup>(١)</sup>» ، وَمَا زَلْتُ أُسِيرُ وَالنَّيْلَ ، وَ" ما صَنَعْتَ وَأَباك " ؟ أَيْ : مَعَ المَطْيَالِسَةِ ، وَمَعَ النَّيْلِ ، وَمَعَ أَبِيكَ .

(١) نوع من الكساء ، مفرده طيلسان ، بفتح اللام ، والهاء فى الجمع للعجمة ؛ لأنه فارسيٌّ مُعَرَّبٌ .  
انظر : الصحاح ( طلس ) .

ولم يَجِيْ فِي التَّنْزِيلِ مِنْهُ إِلَّا مَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (١) ، وَسَيَجِي فِي الْفَصْلِ الثَّانِي ، وَجَاءَ فِي  
الشَّعْرِ كَثِيْرًا ، أَنْشَدَ سَيَبَوِيَه (٢) :  
فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ (٣) .

### الفصلُ الثاني : فِي أَحْكَامِهِ

الحكم الأول : أَجَازَ قَوْمٌ طَرَدَ الْقِيَاسَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ - وَهُمْ الْأَكْثَرُ -  
وَقَصَرَهُ آخَرُونَ عَلَى الْمَسْمُوعِ - وَهُمْ الْأَقْلُ - وَمَنَعَ بَعْضُهُمْ بَعْضَ الْأَمْثَلَةِ دُونَ  
بَعْضٍ ، تَقُولُ : قُمْتُ وَزَيْدًا ، وَجَلَسْتُ وَعَمْرًا ، لَمْ تُرِدْ : أَنْ " زَيْدًا " قَامَ  
مَعَكَ ، وَلَكِنْ أَرَدْتَ : أَنَّ صَاحِبَكَ عِنْدَ قِيَامِكَ وَقَدْ أَخَذْتَ فِيهِ ، وَهَذَا مُطْرَدٌ فِي  
جَمِيعِ الْكَلَامِ ؛ مَسْمُوعِهِ وَغَيْرِ مَسْمُوعِهِ .  
وتقول جَلَسْتُ وَالسَّارِيَةَ ، وَالْأَخْفَشَ (٤) لَا يَجِيْزُ هَذِهِ ، قَالَ : وَلَا أَقُولُ :

---

(١) ٧٨ / يونس ، وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ نَصْبَ " الشَّرْكَاءِ " عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَقْدَرٍ ، أَي : وَادْعُوا  
شُرَكَاءَكُمْ .

وَقِيلَ " عَطْفُ " الشَّرْكَاءِ " عَلَى " أَمْرَكُمْ " بِتَقْدِيرِ مِضَافٍ مَحْذُوفٍ أَي : وَأَمْرُ شُرَكَائِكُمْ وَهَنَّاك  
تَوْجِيهَاتٌ أُخْرَى لَا تُطِيلُ بِذِكْرِهَا ، وَانظُرْ تَأْوِيلَ مَشْكَالِ الْقُرْآنِ ، لِابْنِ قُتَيْبَةَ ٢١٣ وَمَشْكَالِ إِعْرَابِ  
الْقُرْآنِ لِمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ١ / ٢٨٦ ، ٣٨٧ .

(٢) الْكِتَابُ ١ / ٢٨٩ .

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَانظُرْ : الْأَصُولُ ١ / ٢١١ وَالتَّبَصُّرَةُ ٢٥٨ وَابْنُ يَعِيْشَ ٢ / ٤٨ ، ٥٠ وَالْهَمْعُ  
٢٣٨ / ٣ .

(٤) انظُرْ : الْخِصَائِصُ ١ / ٣١٣ وَ٢ / ٣٨٣ .

ضَحِكْتُ وطلوعِ الشَّمْسِ ؛ حيثُ لا يصحُّ فيه العطفُ ؛ إذِ الطَّلُوعُ لا يكونُ منه ضَحِكٌ<sup>(١)</sup> ، وأجازَ : "جاءَ البَرْدُ والطَيَّالِسَةُ" ؛ لأنَّ المَجِيءُ يصحُّ منها ، وأجاز ابنُ جنِّي<sup>(٢)</sup> ذلكَ جميعه .

الحكم الثاني : لا يتقدمُ المفعولُ معهُ على الفعلِ ؛ لأنَّ الواوَ منقوله عن بابٍ لا يصحُّ لها فيه التقديمُ - وهو العطفُ - فلا تقولُ : والخشبةُ<sup>(٣)</sup> استوى الماءُ ، كما لم يجزُ : وزيدٌ قامَ عمروُ ، والقياسُ أن لا يجوزَ تقديمَ المفعولِ معهُ على الفاعلِ ؛ فلا يُقالُ : جاءَ والطَيَّالِسَةُ البَرْدُ ، كما لا تقولُ : قامَ وعمروُ وزيدٌ ، وقد أجازهُ ابنُ جنِّي في الخصائص<sup>(٤)</sup> - حملاً على قولِ الشاعر<sup>(٥)</sup> :

جمعتَ وبُخلاً غيبهً ونميمةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عنها بمرُّ عوى

وهذا عند غيرهِ من ضرورةِ الشعرِ<sup>(٦)</sup> .

الحكم الثالثُ : لا يجوزُ حذفُ هذه " الواوِ " من اللفظِ ، كما لا يجوزُ حذفُ اللامِ من المفعولِ له ؛ لأنَّ الفعلَ لا يفتقرُ إلى المصاحبِ لفاعله ، كما يفتقرُ إلى الغرضِ والسببِ الذي من أجله وجدَ ؛ لأنَّ " الواوِ " هي المقوية للفعلِ على العملِ ، فإذا حذفتها زال أثرها ، وليست كحروفِ الجرِّ التي حذفتُ

(١) انظر : الخصائص ١/ ٣١٣ و ٢/ ٢٨٣ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٨٣ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٢١١ .

(٤) ٢/ ٣٨٣ .

(٥) هو يزيد بن الحكم الثقفي

انظر : الخصائص في الموضوع السابق ، والخزانة ٣/ ١٣٠ والهمع ٣/ ٢٤٠ .

(٦) قال البغدادي في الموضوع السابق من الخزانة : " والأولى المنعُ رعايةً لأصلِ الواوِ والشعر ضرورة " .

وَأَعْمَلَتْ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ عَامِلَةٌ بِنَفْسِهَا ، وَهَذِهِ مَقْوِيَّةٌ لغيرِهَا .  
 الحكم الرَّابِعُ : المَفْعُولُ مَعَهُ يَكُونُ مِنَ الفِعْلِ المتَعَدِّيِّ وَغَيْرِ المتَعَدِّيِّ ؛ عِنْدَ  
 الأَكْثَرِينَ (١) ، تَقُولُ : لَوْ خُلِّيتَ وَالْأَسَدَ لِأَكْلكَ ، وَلَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيحُهَا  
 لَرَضَعَهَا (١) .

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ غَيْرِ المتَعَدِّيِّ ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالمَفْعُولِ  
 بِهِ (٢) ؛ فَلَا تَقُولُ : ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا ، وَ " زَيْدًا " مَفْعُولٌ مَعَهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :  
 ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (٣) ، فَقَدْ حَمَلَهُ قَوْمٌ (٤) عَلَى هَذَا البَابِ ؛  
 لِامْتِنَاعِهِ مِنَ العَطْفِ ؛ حَيْثُ لَا يُقَالُ : أَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : أَجْمِعُوا ،  
 وَحَمَلَهُ قَوْمٌ عَلَى (٥) العَطْفِ وَنَصَبُوا " الشُّرَكَاءَ " بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَصِحُّ  
 حَمَلُهُ (٦) عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ ، كَمَا قَالَ  
 الشَّاعِرُ (٧) :

(١) انظر : الكتاب ٢٩٧ / ١ والأصول ٢١١ / ١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٥٠ / ٢ والهمع ٢٣٧ / ٣ .

(٣) ٧١ / يونس .

(٤) وهو قول المبرد والزجاج انظر : الكامل ٤٣٢ ، ٨٣٦ ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨ / ٣ .

(٥) وهو قول للمبرد ، نسبه إليه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٦٨ / ٢ .

(٦) في معاني القرآن للقرآء ٤٧٣ / ١ : " والإجماع : الإعدادُ والعزيمةُ بحلى الأمرِ بونصبِ " الشُّرَكَاءَ " .

بفعل مُضْمَرٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ بِوَكْذَلِكَ هِيَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ ... " .

(٧) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرِّبْعِيِّ .

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الفُرَاءِ فِي مَعَانِي القُرْآنِ ١٢١ / ١ ، ٤٧٣ .

وَانظُرْ أَيْضًا : تَأْوِيلَ مَشْكَالِ القُرْآنِ ٢١٤ وَالمَقْتَضِبِ ٥٠ / ٢ وَالمَقْتَضِبِ ٤٣١ / ٢ وَالمَقْتَضِبِ ٤٣١ / ٢ وَالمَقْتَضِبِ ٤٣١ / ٢ .

وَابْنُ يَعِيشَ ٥٠ / ٢ وَالمَقْتَضِبِ ٤٦٤ / ٢ وَالمَقْتَضِبِ ٤٨٥ / ٦ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الخِصَائِنِ : أَيْ :

وَحَامِلًا رُمْحًا ، فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى الأَوَّلِ ، لَا لِقَطْعِهِ " .

يا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَاً      مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا  
والرُّمَحُ لا يُتَقَلَّدُ بِهِ ؛ وإنما يُعْتَقَلُ (١) ، أو يُحْمَلُ ، أو يُجْرَى ، ومنهُ قولُه (٢) :

ب/٥٧

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً      وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونَا  
والعينُ لا تُزجِّجُ . ويجوزُ أن يكونَ : أَجْمَعْتُ ، بمعنى : جَمَعْتُ .

الحكم الخامسُ : مدارُ هذه الواوِ على أربعةِ أَضْرِبٍ :

الأولُ : لا يجوزُ فيه معها إلا الرِّفْعُ ؛ لِعَدَمِ الفِعْلِ وما شَابَهَهُ ، كقولهم :

”كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ“ ، وبأبهِ ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ (٣) ، فلو أَظْهَرَتِ الخَبَرَ لجازَ

النَّصْبُ ؛ لِتَمَامِ الكَلَامِ ، ووجودِ العاملِ ، فتقولُ : كُلُّ رَجُلٍ مَقْرُونُ

وَضِيْعَتِهِ ، كما فَعَلَتْ "إِلَّا" في الاستثناءِ ، وسيجيئُ ذِكْرُهُ ، وقد نَصَبَ

بِغَضِّهِمْ ، على إعمالِ الخَبَرِ المضمَرِ ، وفيه (٤) بُعْدٌ .

الثاني : لا يجوزُ فيه إلا النَّصْبُ ؛ لوجودِ العاملِ لفظاً ، أو معنًى .

فأللَّفَ : كقولك : "استوى الماءُ والخشبةُ" ، ولا يحسنُ الرِّفْعُ ؛ لأنَّك لم

تُردِ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ .

والمعنى : كقولك : مالكٌ وزيداً ، لا يكونُ إلا نَصْباً ؛ لأنَّ المضمَرَ المجرورَ

لا يُعْطَفُ عليه إلا بتكريرِ العاملِ ، فأضمرَ له فعلاً ، ونصبَه بِهِ ، تقديرُهُ : مالكٌ

(١) يُقالُ : اعتقلَ الرَّجُلُ رُمَحَهُ ، أى : وضَعَهُ بينَ ساقِهِ وركابِهِ .

(٢) هو الراعى النُّمَيْرِيُّ .

انظر : تأويل مشكل القرآن ٢١٣ والخصائص ٢/ ٤٣٢ والإنصاف ٦١٠ والمغني ٣٥٧ وشرح أبياته

٦/ ٩٢ والهمع ٣/ ٢٤٤ و ٥/ ٢٢٨ .

زَجَّجْنَ : دَقَّقْنَ .

(٣) انظر : ص ٩١ .

(٤) وانفرد الصيمريُّ بجوازِ نصبه عن تمامِ الاسمِ ، مع عدم وجودِ الفعلِ أو ما شَابَهَهُ . انظر : التبصرة

٢٥٧ .

ومَلَابِسَتِكَ زَيْدًا ، قَالَ (١) :

فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تَهَامَةٌ بِالرُّجَالِ  
وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا " ؛ لِأَنَّكَ إِنْ حَمَلْتَ " (٢) زَيْدًا عَلَى  
الكَافِ ، لَمْ يُجْزَ ؛ حَيْثُ هُوَ ضَمِيرٌ مُجْرورٌ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الشَّائِنِ ، كَانَ  
مُحَالًا ؛ لِأَنَّ " زَيْدًا " لَيْسَ بِتَلْبَسٍ (٣) بِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالكَافِ ، فَأَضْمَرْتَ  
لَهُ مَا يَنْصِبُهُ ، وَقَدَّرَهُ سَيَبُويهِ فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ وَتَنَاوَلَكَ (٤) زَيْدًا ، أَيْ :  
وَمَلَابِسَتِكَ زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

أ/٥٨  
فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

(١) هُوَ مَسْكِينُ الدَّرَامِيِّ . انظُر : دِيوانُهُ ٦٦ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شِوَاهِدِ سَيَبُويهِ ٣٠٨ / ١ وَانظُر : الْكامل ٤٣٢ وَابنُ يَعِيشِ ٤٨ / ٢ ، ٥٠ .  
التَّلْدُدُ : الذَّهَابُ وَالْمَجِيءُ حَيْرَةٌ . غَصَّتْ : مَلَّتْ ، وَأَصْلُ الغَصَصِ : الْاِخْتِنَاقُ بِالطَّعامِ .  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ : نَصَبُ " التَّلْدُدِ " بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، تَقْدِيرُهُ : مَا تَصْنَعُ وَتَلْبَسُ التَّلْدُدَ ، وَالْمَعْنَى : مَا لَكَ  
تُقِيمُ بِنَجْدٍ تَتَرَدَّدُ فِيهَا مَعَ جَدِيبِهَا ، وَتَتْرِكُ تَهَامَةً ، مَعَ لِحَاقِ النَّاسِ بِهَا لِخَصْبِهَا .  
(٢) أَيْ : إِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى الْكَافِ لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّ العَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُجْرورِ لَا يُجوزُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ  
لَكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ : " وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تَحْمِلُونَ " .  
(٣) لِأَنَّ بَيْنَهُمَا تَبَايُنًا . هَذَا ، وَالْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا : مُتَلَبِّسٌ ، وَكَذَا كَلِمَةُ مُتَلَبِّسِ الْآتِيَةِ بَعْدُ . وَالْأَوَّلَى  
فِيهِمَا مَا أُثْبِتُ .

(٤) الْكِتابُ ٣٠٧ / ١ ، ٣٠٩ .

(٥) قَالَ الْقَالِي : هُوَ جَرِيرٌ ، وَلَيْسَ الْبَيْتُ فِي دِيوانِهِ الْمَطْبُوعِ . انظُر : ذِيلُ الْأَمالي ١٤٠ - ١٤١ ، وَسَمَطُ  
الذَّلَكِيِّ ٨٩٩ .  
وَصَدَرَ الْبَيْتُ :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا

وَهُوَ مِنْ شِوَاهِدِ الْقُرَّاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٤١٧ ، وَانظُر أَيْضًا الْأَصُولُ ٣٧ / ٢ وَابنُ يَعِيشِ ٢ / ٢  
٥١ ، ٤٨ ، وَالْمَغْنِي ٥٦٣ وَشَرَحَ أَيْبَاتَهُ ١٩١ / ٧ وَاللِّسانَ وَتَاجَ الْعُرُوسِ ( عَصَا ) .  
وَالْهَيْجَاءُ : الْحَرْبُ . وَالضَّحَّاكَ : اسْمُ رَجُلٍ ، وَالْمَهْنَدُ : الْقَاطِعُ . وَالْمَعْنَى إِذَا اِخْتَلَفَتِ الْكَلِمَةُ ، وَوَقَعَتِ  
الْحَرْبُ ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ مَعَ هَذَا الرَّجُلِ - وَهُوَ الضَّحَّاكَ - سَيْفٌ مُهَنْدٌ .



وليس لك أن تجر هذا النوع حملاً على المضمرة (١) ، فإن جئت بالظاهر فالجر الاختيار (٢) ؛ تقول : ما لزيد وعمرو ، و : ما شأن زيد وعمرو يشتمه ، و : ما شأن قيس والبر يسرقه ، ويجوز النصب .

الثالث : يجوز فيه الرفع والنصب ، والنصب أحسن ؛ لاحتياجك في الرفع إلى تأكيد المضمرة ، وغناك في النصب عنه ، وذلك قولك : قمت وزيداً ، ولو رفعت لقلت : قمت أنا وزيداً ، ويجوز - مع التوكيد - النصب ، فتقول : قمت أنا وزيداً .

الرابع : يجوز فيه الرفع والنصب ، والرفع أحسن ؛ لأنك - مع النصب - تحتاج إلى إضمار ناصب ، وليس كذلك الرفع ؛ تقول : " ما أنت وزيد " ، و " كيف أنت وقصعة من ثريد " ، والنصب مذهب قوم من العرب ، ينصبونه بإضمار " كنت " (٣) ، وسيبويه يقدر مع " ما " ، فعلاً ماضياً ، ومع " كيف " فعلاً مضارعاً ، فيقول : تقديره : ما كنت (٤) وزيداً ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ، قال : لأن " كنت " و " تكون " تقعان (٣) هنا كثيراً ، والمبرد (٥) يسوى

(١) قال ابن السراج في الأصول ٢ / ٣٦ - ٣٧ : " وقال الأخفش : تقول : حسبك وعبد الله برهمان ، على معنى : يكفيك وعبد الله برهمان ، فإن جررت فهو جائز وهو قبيح ، وقبحه : أنك لا تعطف ظاهراً على مضمرة مجرور ، وأنشدوا :  
إذا كانت الهجاء .....

فمنهم من ينصب " الضحاك " ومنهم من يجر ، ومنهم من يرفع .. " .

(٢) انظر : الأصول في الموضع السابق .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٣٠٣ .

(٤) في الأصل : ما كنت أنت وزيداً ، والذي في الكتاب : تقديره : ما كنت وزيداً .

(٥) انظر : الكامل ٤٣١ ، ٤٣٢ .

بينهما فإن قلت : ما أنت وما زيد ، فالرفع لا غير ، قال (١) :

يُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ

الحكم السادس : قال ابن السراج : هذا الباب والذي قبله ، كان من حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر ، ولكنه حذف فيهما ، ولم يجزياً مجزئى الظروف فى تصرف الإعراب ، وفى إقامتهما مقام الفاعل ؛ فدل رفضهم لذلك على أنّهما بابان وضعا غير موضعهما ؛ اتساعاً ؛ لأنّ المفعولات غيرهما تقدم وتؤخر ، وتقام مقام الفاعل ، ويبتدأ بها ، ويخبر عنها (٢) .

وتقول - فى هذا الباب - ما زلت وزيداً حتى فعل ، أى : ما زلت

بزيد ، فهو مفعول به ، فقد عمل ما قبل " الواو " فيما بعدها ، والمعنى معنى ٥٨/ب  
" الباء " ومعنى " مع " يصلح أيضاً فى هذه المسألة ؛ لأنّ " الباء " يقرب  
معناها من معنى " مع " ؛ من حيث الملاصقة ، والمصاحبة .

(١) هو زياد الأعجم .

والبيت من شواهد سيبويه ٣٠١ / ٢ وانظر أيضاً شعره ص ٨٦ والكامل ٤٣١ والشعر والشعراء  
٤٣٣ واللسان ( سوق ) .

السويق : طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير ، يشرب - فى الأكثر - ممزوجاً بالماء ونحوه  
والشاعر يريد يسويق الكرم : الخمر . يقول هذا الشعر محتقراً لقبيلة جرم ، منكراً عليهم شرب  
الخمر .

(٢) الأصول ١ / ٢١٢ .

## البابُ الحادى عشرَ فى المشبَه بالمفعولِ

وهو سبعةُ أنواعٍ ، ثلاثةٌ منها تردُ فى هذا الباب ، وهى : الحالُ والتَّمييزُ  
والاستثناءُ ، واثنانِ يردانِ فى بابِ العواملِ ، وهما : اسمُ " إنَّ " وخبرُ " كانَ " .  
واثنانِ محمولانِ على هذينِ الاثنينِ ، وهما : اسمُ " لاَ " النافيةِ ، وخبرُ " ما " .  
النافيةِ ، ويردانِ أيضاً فى بابِ العواملِ .  
ووجهُ مُشابهةِ الحالِ للمفعولِ : أنَّها فضلةٌ جاءتْ بعدَ مَضَى الجملةِ ،  
كما جاءَ المفعولُ ، ولها بالظرفِ شبهٌ خاصٌ ؛ لتضمُّنها معنى " فى " .  
ووجهُ شبهِ التَّمييزِ : أنَّه فى مواقعهِ كالمفعولِ فى مواقعهِ ، بعدَ النونِ  
والتنوينِ ، نحو : ضاربٌ زيداً ، وضاربانِ زيداً .  
ووجهُ شبهِ الاستثناءِ بهِ : مجيئهُ فضلةً بعدَ الجملةِ ، وله شبهٌ خاصٌ  
بالمفعولِ معه ؛ لأنَّ العاملَ فيهما يتوسطُ حرفٌ ، وهو : " الواوُ " و " الإلَّ " .

النوعُ الأوَّلُ :

فى الحالِ ، وفيه ثلاثةُ فصولِ .

## الفصل الأول : فى تعريفها ، وفيه فرعان

الفرع الأول : فى حدّها ، وأقسامها :

الحال : وصف هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، وحقيقتها : أنها هيئة الفاعل عند وجود الفعل منه ، وهيئة المفعول عند / حلول الفعل به ، وتجرى منهما معاً على الجمع والتفريق ، ومن المضاف إليه .

آ/٥٩

وهى منصوبة لفظاً ، وموضعاً ، تقول فى الفاعل : جاء زيدُ ركباً ، وخرج الأميرُ ماشياً ، وتقول فى المفعول : ضربتُ زيداً مدنباً ، وأكرمتُ عمراً مستحقاً ، وتقول فى مجيئهما منهما معاً إذا اتفقت حالهما : لقيَ زيدُ عمراً رابكين ، قال عنتره (١) :

متى ما تلقى فردين ترجف روائف الأيتىك وتسطارا  
فإن اختلفت حالهما ، فلهما (٢) طريقان .

أحدهما : أن تقرن كل حال بصاحبها ، تقول : لقيَ زيدُ مصعباً عمراً منحدرًا .  
والثانى : أن تؤخر الحالين عنهما وتقرن حال الثانى منهما به ؛ فنقول :

(١) ديوانه ٧٥ .

وانظر : التبصرة ٢٣٦ وابن يعيش ٢/ ٥٥ ، ٥٦ و ٤/ ١١٦ و ٦/ ٨٧ وشرح شواهد الشافية ٥٠٥ واللسان - (رنف) .

فردين : منفردين . ترجف : تضطرب وتتحرك . الروائف : جمع رائفة ، وهى أسفل الأئمة . تسطارا : من قولهم : استطير الشيء ، إذا طير ، والالف فيه : ضمير الروائف ، ويجوز أن يكون ضمير الأئمة .

(٢) فى الأصل : فلها .

لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْحَدِرًا مُصْعِدًا ، وَمُنْحَدِرًا ؛ حَالٌ لِعَمْرٍو ، وَمُصْعِدًا " لِزَيْدٍ " ؛  
لَأَنَّكَ لَوْ لَزِمْتَ الرَّتْبَةَ الَّتِي لِلْفِعْلِ مَعَهُمَا (١) ، لَمْ تُؤَفِّ أَحَدًا مِنْهُمَا حَقَّهُ ، قَالَ ابْنُ  
السَّرَّاجِ : إِذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ، تَكُونُ أَنْتَ الْمُصْعِدُ ، وَزَيْدُ  
الْمُنْحَدِرِ ؛ فَيَكُونُ " مُصْعِدًا " حَالًا لِلتَّاءِ ، وَمُنْحَدِرًا حَالٌ لِزَيْدٍ ، وَكَيْفَ قَدَّرْتَ -  
بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُ مِنَ الْمُصْعِدِ ، وَمِنَ الْمُنْحَدِرِ - جَازَ (٢) .

وَلَا يَصِحُّ حَالَانِ يَعْمَلُ فِيهِمَا فِعْلٌ وَاحِدٌ لِاسْمٍ وَاحِدٍ ، كَمَا لَا يَعْمَلُ فِي  
ظَرْفَيْنِ وَلَا مَصْدَرَيْنِ ، وَلِهَذَا قَالُوا فِي : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُسْرِعًا : إِنَّ " مُسْرِعًا " -  
حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي " رَاكِبٍ " .

وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا ، أَوْ  
غَيْرَهُمَا ؛ فَتَقُولُ فِي الْفَاعِلِ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا قَائِمًا ، فَالْحَالُ مِنَ الْكَافِ  
الْمَجْرُورَةِ لَفْظًا ، الْمَرْفُوعَةِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّهَا الْفَاعِلُ ، وَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِ : أَعْجَبَنِي  
أَكْلُ الْبُسْرِ طَرِيًّا ، فَالْحَالُ مِنَ الْبُسْرِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ  
فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا ، قَلَّتِ الْحَالُ مِنْهُ ، كَقَوْلِكَ : جَاعَنِي غُلَامٌ هِنْدٌ ضَاحِكَةٌ ، وَعَلَيْهِ  
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (٣) ؛ فَ" حَنِيفًا " حَالٌ مِنْ " إِبْرَاهِيمَ " ،

(١) فِي الْأَصْلِ : مَعَهَا .

(٢) الْأَصُولُ ٢١٨ / ١ .

(٣) ١٢٥ / الْبَقْرَةَ . وَقَدْ وَرَدَتِ الْآيَةُ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا : " بَلْ اتَّبَعَ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا " ، وَلَا تُوجَدُ فِي  
الْقُرْآنِ آيَةٌ بِهَذَا النَّصِّ ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ : الْآيَةُ ٩٥ : " فَاتَّبَعُوا مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ  
حَنِيفًا " ، وَفِي سُورَةِ النَّسَاءِ : الْآيَةُ رَقْمَ ١٢٥ : " وَاتَّبَعَ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا " ، وَفِي سُورَةِ النَّحْلِ :  
الْآيَةُ رَقْمَ ١٢٣ : " ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا " .

وقيل : إنها حالٌ من « المِلَّةِ » (١) ، على معنى الدين ، ومثله قوله تعالى ﴿ إِنَّ دَابِرَ هَوَاءٍ مَقْطُوعٍ مُصْبِحِينَ ﴾ (٢) ، فـ " مُصْبِحِينَ " حالٌ من " هَوَاءٍ " ، ٥٩/ب وأنشد الفارسي<sup>(٣)</sup> :

عَوْدٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتْلَهُ  
فَـ " مُضَاعَفًا " حالٌ من الحديد<sup>(٤)</sup> .

وأما قولك : جاء زيدٌ وعمروٌ مُنطلقٌ - وكَوْنُ هذه الجملة حالاً ، وليست هيئَةً لزيدٍ - فإنما هذا على تقدير : جاء زيدٌ موافقاً انطلاقَ عمرو ، وسيجيءُ بيانُ هذا في الفصلِ الثاني .

### الفرعُ الثاني :

في شرائطها .

(١) وهو رأيُ ابنِ الشجري في الأمالي ١٨ / ٨ ، وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١ / ٢١٨ حنيفاً منصوبٌ على الحال . قال عليُّ ابنُ سليمان : هذا خطأ ، لا يجوز : جاعى غلامٌ هندٌ مُسرعةً ، ولكنه منصوبٌ على : أعنى وقال غيره : المعنى : بل تتبّع إبراهيم في هذه الحال ، وانظر "مشكل إعراب القرآن" ٧٣ / ٨ .

(٢) ٦٦ / الحجر .

(٣) لزيد الفوارس الضي . هذا ولم أقف عليه في المطبوع من كتب الفارسي .

والبيتُ من شواهد أبي زيد في نوادره ٣٥٩ وانظر أيضاً : الخزانة ٣ / ١٧٣ والهمع ٤ / ٢٣ .  
عَوْدٌ ، بفتح العين : هو عَوْدٌ بنُ غالب بنِ قطيعة - بالتصغير - بنِ عيسى بنِ بغيض بنِ ريث بنِ غطفان . بُهْتَةٌ - بضم الباء - : هو بُهْتَةٌ بنُ عبدالله بنِ غطفان . حَلَقُ الْحَدِيدِ : الحلقة - بتسكين اللام . الدرع ، والجمع : حَلَقٌ ، بفتحتين ، على غير قياسٍ بوقيل غير ذلك والإضافةُ في حلق الحديد كقولهم : خاتم فضة . والدروع المضاعفةُ : هي التي ضوعفَ نَسْجُها . يتْلَهُ : يشتعل . والحشدُ : يأتي لازماً ومتعدياً .

(٤) وقال البغداديُّ في الموضع السابق من الخزانة : " .. فالمضاعفُ لا يكون حالاً إلا من ضميرِ اللق المستقرِّ في الجار ، والمجرور الواقعين خبراً ، أو من الحلقِ على مذهب سيبويه المجوز مجئ الحال من المبتدأ ، أو من ضمير " يتْلَهُ " ولا يصحُّ أن يكون حالاً من الحديد ؛ إذ لا معنى له " .

لِلْحَالِ (١) شَرَائِطُ - فِي الْغَالِبِ - بِهَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حَالًا :  
الأولى : أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي الْمَوْصُوفُ مَلْبِسُهُ ،  
وَالْفِعْلُ نَكْرَةٌ ، وَصِفَةُ النِّكْرَةِ نَكْرَةٌ ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مَعْرِفَةً فَمَوْوَلٌ ، وَسَيَجِيءُ  
بَيَانُهُ (٢) .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً ، أَوْ فِي تَقْدِيرِ الْمَشْتَقَّةِ ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ ، وَالصِّفَةُ  
لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً - كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ (٣) الصِّفَةِ - وَمَا جَاءَ مِنْهَا غَيْرَ  
مُشْتَقًّا فَمَوْوَلٌ .

الثَّلَاثَةُ : أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ ، أَوْ مَا قَارِبَهَا ؛ لِأَنَّهَا فَضْلَةٌ فِي  
الْخَبَرِ ، وَالنِّكْرَةُ أَحْوَجُ إِلَى الصِّفَةِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا بَعْدَ نَكْرَةِ فَمَوْوَلٌ ، وَيَأْتِي  
بَيَانُهُ (٤) .

الرَّابِعَةُ : أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ ، وَالزِّيَادَةُ  
إِنَّمَا تَأْتِي بَعْدَ التَّمَامِ .

الخَامِسَةُ : أَنْ تَكُونَ لِمَا هُوَ الْفَاعِلُ عَلَيْهِ ، طَالَ الْوَقْتُ ، أَوْ قَصُرَ ؛ فَلَا  
يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِمَا مَضَى ، وَلَا لِمَا يَأْتِي ؛ لِأَنَّا قُلْنَا : إِنَّهَا هَيْئَةُ الْفَاعِلِ ، أَوْ  
الْمَفْعُولِ وَصِفَتُهُمَا فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مُسْتَقْبَلًا فَمَوْوَلٌ ، وَهُوَ الَّذِي  
يُسَمَّى حَالًا مُقَدَّرَةً .

(١) بين كلمتي الحال شرائط ، بياضٌ بمقدار كلمة .

(٢) انظر ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) انظر ص ٣٠٩ - ٣١٣ .

(٤) انظر ص ١٩٠ - ١٩١ .

السَّادِسَةُ : أَنْ لَا تَكُونَ الصِّفَةُ خَلْقَةً فَلَا تَقُولُ : جَاعَى زَيْدٌ أَحْمَرَ ،  
وَلَا جَاعَى عَمْرُو طَوِيلًا ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ : مُتَّحِمَرًا ، أَوْ مُتَطَاوِلًا<sup>(١)</sup> ، وَهِيَ الَّتِي  
تُسَمَّى غَيْرَ مُنْتَقَلَةٍ ، وَحَالًا مُؤَكَّدَةً .

السَّابِعَةُ : أَنْ تَكُونَ مَقْدَرَةً بِـ " فَي " ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الظَّرْفَ ؛ بِكَوْنِهَا  
مَفْعُولًا فِيهَا .

الثَّامِنَةُ : أَنْ تَكُونَ جَوَابَ " كَيْفَ " ؛ لِأَنَّ وَضْعَ " كَيْفَ " لِلسُّؤَالِ عَنِ الْحَالِ ، ١/٦٠  
وَقَدْ اسْتَعْمَلَتِ الْعَرَبُ أَلْفَاظًا يُخَالِفُ ظَاهِرُهَا هَذِهِ الشَّرَائِطَ ، أَوْ بَعْضَهَا ،  
وَلَهَا تَأْوِيلٌ يَرْجِعُهَا إِلَيْهَا ، وَسَنَذَكُرُهَا مُفَصَّلَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

### الفصل الثاني : في أحكامها

الحكم الأول : قد قلنا : إنَّ الحالَ ينبغي أن تكون نكرةً ، فأما ما جاء منها  
معرفةً ، مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِمْ : " دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ " وَجَاءَ وَالْجَمَاءَ الْغَفِيرَ "  
وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ " وَ " طَلَبْتَهُ جُهْدَكَ وَطَاقَتَكَ " وَ " جَاؤُا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ "  
وَ " رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْتِهِ " ، وَ " مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ " - عِنْدَ سِيَبَوِيهِ<sup>(٢)</sup> - فَإِنَّمَا هَذِهِ  
مَصَابِرُ<sup>(٢)</sup> أَفْعَالٍ مَحذُوفَةٍ ، وَأَسْمَاءٌ حُمِلَتْ عَلَيْهَا ، وَوُضِعَتْ فِي مَوْضِعِ مَا لَا  
تَعْرِيفَ<sup>(٢)</sup> فِيهِ ، وَقَدْ اِخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِهَا .

فسيبويه يُقَدِّرُ " الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ " وَاحِدًا وَاحِدًا<sup>(٣)</sup> ، وَقَدَّرُوا فِي " الْعِرَاكَ "

(١) انظر : الأصول /١ - ٢١٣ - ٢١٤ .

(٢) الكتاب /١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٣) الكتاب /١ - ٣٩٨ .



مُعْتَرِكَةً<sup>(١)</sup> ، وفي " جهْدَكَ " و " طاقْتِكَ " جاهِداً ، وفي " قَضَيْهِمْ بِقَضِيهِمْ " (٢)  
قَاطِبَةً ، وفي " عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ " (٣) عَائِداً ، و " الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ " أَيْ :  
مُجْتَمَعِينَ<sup>(٤)</sup> فِي كَثْرَةٍ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ هَذَا النُّوعِ .

وَأَمَّا ؛ وَحْدَهُ " : فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ نَصْبِهِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : عَلَى الْحَالِ<sup>(٥)</sup>  
وَقَالَ قَوْمٌ : عَلَى الظَّرْفِ<sup>(٦)</sup> ، وَقَالَ آخَرُونَ : عَلَى الْمَصْدَرِ<sup>(٧)</sup>

وَمَذْهَبُ سَبِيئِيهِ : أَنَّهُ مَصْدَرٌ أُقِيمَ مَقَامَ الْحَالِ<sup>(٨)</sup> ، وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ ، وَلَا  
يُؤَنَّثُ ، وَإِنَّمَا التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ ، وَالتَّائِيثُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَا يُرْفَعُ ، وَلَكِنْ يُجْرَى فِي  
ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : وَاحِدٌ لِلْمَدْحِ - وَهُوَ قَوْلُهُمْ : " نَسِيْبُ وَحْدِهِ " - وَاثْنَانِ لِلذَّمِّ ،  
يُقَالَانِ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ يَسْتَبِدُّ<sup>(٩)</sup> بِرَأْيِهِ ، وَهُمَا " عُبَيْرٌ وَحْدَهُ " (٩) ، " وَحْجِيْشٌ<sup>(٩)</sup>  
وَحْدَهُ " .

الحكمُ الثَّانِي : قَدْ قُلْنَا : إِنَّ الْحَالَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً ، فَأَمَّا مَا  
جَاءَ مِنْهَا غَيْرَ مُشْتَقٍّ ، فَقَدْ جَاءَ جُمْلَةً ، وَمَفْرَدًا .

(١) انظر : المقتضب ٣ / ٢٣٧ حيث قدره المبرد : معتركة ، قال : " لأن المعنى : أرسلها وهي تعترك " ،  
وسبويه يقدره : اعتراكاً ، انظر : الكتاب ١ / ٣٧٣ .

(٢) معناه عند سبويه : اثنتى عوداً على بدءٍ . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٣٧٤ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٧٣ .

(٥) ونسبه ابن السراج في الأصول ١ / ١٦٦ إلى يونس .

(٦) ونسبه سبويه إلى يونس أيضاً ، قال في الكتاب ١ / ٣٧٧ : " وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ وَحْدَهُ بِمَنْزِلَةِ عِنْدِهِ " .

(٧) في ابن يعيش ٢ / ٦٣ : " وَكَانَ الرَّجُلُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ وَحْدَهُ مَصْدَرٌ ، وَهُوَ لِلْفَاعِلِ لَوْنِ الْمَفْعُولِ " .

(٨) الكتاب ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وقال سبويه في الكتاب ١ / ٣٧٨ : " وَهُوَ عِنْدَ الْخَلِيلِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهِ  
خُصُوصًا " .

(٩) الصحاح ( جحش ) و ( عير ) .

أَمَّا الْجُمْلَةُ : فقالوا : "كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِي" و"بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ" و"بَعْتُ الشَّاةَ شَاءَةً وَدِرْهَمًا" و"بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بِأَبًا بِأَبًا" و"قَامَرْتُهُ دِرْهَمًا فِي دِرْهَمٍ" ، قال سيبويه : واعلم أن هذه الأسماء - التي في هذا الباب - لا يفرد منها شئٌ دون شئٍ ؛ فلا تقول : كَلِمَتُهُ فَاهُ ، حتَّى تقول إلى في ، وكذلك الباقي ، قال : ومن العرب من يرفع هذا (١) النحو ، وهو قليل .

وأما المفرد : فكقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئْتَيْنِ ﴾ (٣) ، وقول الشاعر (٤) :

تَرَى خَلْفَهَا نَصْفًا قَنَاةً قَوِيمَةً وَنِصْفًا نَقًّا يَرْتِجُ أَوْ يَتَمَرَّمُ  
 وقولهم : " هذه جِبَّتِكَ خَزًّا " ، فجميع هذه الأمثلة مؤولة ، مرجوع بها إلى المشتق ، تقديره : مُشَافَهَا ، وَنَقْدًا ، وَمُسَعَّرًا ، وَمُفْصَلًا ، وَمُقَرَّرًا ، وَعِلَامَةً وَمُقْتَرِقِينَ ، وَمَقْسُومًا ، وَنَاعِمًا .

(١) الكتاب ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٢) الأعراف .

(٣) النساء .

(٤) هو ذو الرمة . انظر : ديوانه ٦٢٣ .

والبيت من شواهد سيبويه ١١/٢ بروايته : نِصْفٌ .. وَنِصْفٌ وهو عنده شاهدٌ على رفع " نصف " وما بعده على القطع ، قال : وبعضهم ينصبه على البدل ، وإن شئت كان بمنزلة : رأيتُه قائمًا ، كأنه صارَ خبيرًا ، على حدٍّ من جعله صفةً للنكرة .  
 وانظر أيضا : الخصائص ١ / ٣٠١ .  
 النقا الكتيب من الرمل . يرتج : يتحرك ويضطرب يتمرَّم : أي : يجرى بعضه في بعض وهو قريب من الارتجاج .

وقوله : نِصْفًا قَنَاةً قَوِيمَةً : يُرِيدُ أَسَافِلَهَا .  
 يصف امرأة أعلاها رشيقة وأسفلها في امتلائه كالنقا المرتج ، وعجزها ضخم .

ومن المفرد : الحال الموطئة ، كقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ  
عَرَبِيًّا ﴾ (١) . وقولك : مررتُ به رجلاً صالحاً ، فالصفة سوَّغت مجيء الجامد  
حالاً .

الحكم الثالث : قد قلنا : إن الحال لا تكون إلا لمعرفة ، فأما وقوعها بعد  
النكرة ، فلا يخلو : أن تكون النكرة موصوفة ، أو غير موصوفة .  
فإن كانت موصوفة : جاز وحسن وقوعها حالاً لها ؛ لقربها من المعرفة  
بالوصف ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ (٢) ؛ لأنه  
لما كان الأمر موصوفاً ، قرب من المعرفة ، فانتصب " أمراً " على الحال .  
وكقول الشاعر (٣) :

يا عينُ جودي بدمع منك مجهوداً

لأن " منك " وصف لـ " دمع " ، أو فيه ضمير مرتفع به ، والحال منه ،  
فأما قوله (٤) :

وما حلَّ سعدي غريباً ببلدة

فينطق إلا الزبرقان له أب

فإن النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها ، فتنزل منزلة المعرفة .

فإن كانت / النكرة غير موصوفة لم يكن ما بعدها حالاً ، وإنما يكون صفة ١/٦١

(١) /١٢ /الأحقاف .

(٢) ، ٤ ، ٥ / الدخان .

(٣) لم أهد إلى هذا القائل ، ولا إلى تنمة البيت .

(٤) هو اللعين المنقري .

والشطر من شواهد سيويه ٣ / ٣٢ ، وانظر أيضا : الخزانة ٣ / ٢٠٦ .

يقول : الزبرقان بن بدر السعدي سيد قومه ؛ فإذا حلَّ رجلٌ من بني سعد في قوم غريباً لم ينسب إلا  
إليه .

تَتَّبِعُهَا ، فَإِنْ قَدَّمْتَهَا عَلَيْهَا انْتَصَبَتْ عَلَى الْحَالِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَّقَدَّمُ عَلَى  
المَوْصُوفِ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا كَرِيمًا رَجُلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :  
وَتَحْتَ الْعَوَالِي بِالْقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ      ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعَيُونُ الْجَاذِرُ  
وَقَوْلُ الْآخِرِ (٢) :

لِعِرَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلُ      يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ  
وقد أجاز سيبويه (٣) : فيها رجلٌ قائمًا ، فنصبه على الحال من " رجل " وهو مُشكَلٌ ؛ لأنه يجبُ أن يكونَ حالاً من المضمرِ ، وأنشدَ الفارسيُّ (٤) :  
جُنُونًا بِهَا فِيمَا اعْتَشَرْنَا عُلَاةً      عُلَاةً حُبٌّ مُسْتَسْرًا وَبَادِيَا  
فَجَعَلَهُ حَالًا مِنْ " حُبِّ " ، وَهُوَ نَكْرَةٌ .

(١) هو ذو الرمة . انظر : ديوانه ١٠٢٤ .

البيت من شواهد سيبويه ١٢٣ / ٢ وانظر أيضا : ابن يعيش ٦٤ / ٢  
يصف نسوةً وقعن في السبي ، فصرن تحت عوالي الرماح . عوالي القنا : صدورها . القنا :  
الرماح ، المفرد : قناة . الجاذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية .

(٢) هو كثير انظر ديوانه ٥٠٦ .

والبيت من شواهد سيبويه ١٢٣ / ٢ ، وانظر أيضا : الخصائص ٤٩٢ / ٢ وابن يعيش ٥٠ / ٢  
والخزانة ٢٠٩ / ٣ .

الطلل : ما شخص من آثار الديار . الخلل : جمع خلة ، بالكسر - وهي بطانة تُغشى بها أجفانُ  
السيوف .

(٣) الكتاب ١٢٢ / ٢ ، وقد أجاز سيبويه : فيها قائمًا رجلٌ ، ثم قال بعد ذلك : " وحمل هذا النصب على  
جواز : فيها رجلٌ قائمًا ، وصار - حين آخر - وجه الكلام فراراً من القبح ، قال ذو الرمة :  
وتحت العوالي .. البيت " .

(٤) لسحيم عبد بنى الحساس . انظر ديوانه ١٧ .

وانظر : أمالي ابن الشجري ٢٢٧ / ٨ .

الحكمُ الرَّابِعُ : المعرفةُ لا تَخْلُو : أن لا يكونَ فيها أَلْفٌ ولامٌ ، أو يكونَ فيها أَلْفٌ ولامٌ ، وكلُّها يَنْتَصِبُ عَنْهَا النكرةُ ، على الحال ، إلا إذا أُريدَ بِالْمعرفةِ واحدٌ من الجنسِ ، ولا يُرادُ بالإخبارِ عن واحدِهِ الإخبارُ عن جنسِهِ ، تقولُ هذا الأَسَدُ مَهيبٌ ، وَهَذِهِ العَقْرَبُ مَخُوفَةٌ ، تَرْفَعُ : لِأَنَّكَ (١) تُرِيدُ واحدًا من الأَسُودِ والعقاربِ ، فَإِنْ أَرَدْتَ عُمومَ الجنسِ نصبتَ .

الحكمُ الخَامِسُ : قد تقدّمَ أَنَّ الحالَ لا يَأْتِي إلا بَعْدَ تَمَامِ الكلامِ ، فَأَمَّا قولُهُم : ضَرَبِي زَيْدًا قائمًا ، وَأَخْطَبُ ما يكونُ الأَميرُ قائمًا ، وما كانَ من هذا البابِ ، فقد سَبَقَ نَكْرَهُ في بابِ " خبر المبتدأ " (٢) ، وَيَجْرِي مَجْرَاهُ ، قولُهُم : هَذَا بُسْرًا أَطيبٌ مِنْهُ رُطْبًا " ، و : هذا زَيْدٌ مُقبِلًا أَفْضَلُ مِنْهُ مُدْبِرًا ، تقديرُهُ : إذا كانَ بُسْرًا ، وإذا كانَ رُطْبًا . و " كانَ " في هذا البابِ تامَّةٌ ، فلا يكونُ المنصوبُ خَبْرًا ، وَإِنَّمَا يكونُ حالًا ، / وهذا الحكمُ مُطَّرَدٌ في كُلِّ وَصْفٍ يَنْتَقِلُ وَيَتَحَوَّلُ ؛ فَإِنَّ " البُسْرَ " يصيرُ رُطْبًا ، و " المقبِلُ " يصيرُ " مُدْبِرًا " ، فَأَمَّا ما لا يَنْتَقِلُ (٣) وَيَتَحَوَّلُ ، فالرَّقْعُ ، تقولُ : هذا بُسْرٌ أَطيبٌ مِنْهُ عَنبٌ ، وهذا زَيْبٌ أَطيبٌ مِنْهُ تَمْرٌ ؛ لِأَنَّ البُسْرَ لا يَتَحَوَّلُ عِنْبًا . فـ " هذا " مبتدأٌ ، و " بُسْرٌ "

(١) في الأصل : لأنك لا تُريدُ .

(٢) انظر : ص ٩٢ .

(٣) هذا كُلُّهُ بنصِّه تقريبًا في أصول ابن السَّرَّاج ١ / ٢٢٠ .

خبره ، و " أَطِيبُ مِنْهُ " مُبْتَدَأٌ ، و " عَنِيبٌ " (١) خَبْرُهُ .

الحكمُ السَّادِسُ : قد قلنا : إنَّ الحالَ لا يكونُ إلَّا لما هو الفاعلُ ، أو المفعولُ عليه ؛ فلا يكونُ لما مضى ، ولا " لما لم يأت ، إلَّا على تَأْوِيلٍ ، وهو الَّذي يُسَمَّوْنَهُ حالاً مقدَّرةً ، كقولهم : مررتُ برُجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائداً بهِ غداً ، تقديرُهُ : مُقدِّراً بهِ الصَّيْدُ (١) غداً ، ومنهُ قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ (٢) أَي : مُقدِّرينَ الخلودَ ، وإنمَّا قلنا ذلك ؛ لأنَّ الحالَ عبارةٌ عن هَيْئَةِ الفاعِلِ ، أو المفعولِ عند إسناد الأمرِ إليه ، هذا في المستقبلِ ، فأما في الماضي ، فلا يقعُ إلَّا ومعه " قد " مُظَهِّرةً ، أو مقدَّرةً بوسيجي (٣) بيانها .  
الحكمُ السَّابِعُ : قد قلنا : إنَّ الحالَ لا تكونُ خُلُقَةً ، وهي التي يُسَمَّوْنَهَا غيرَ مُنتَقَلَةٍ .

فالمُنتَقَلَةُ : ما جازَ أنْ تُفارقَ صاحبها ، تقولُ : جاءَ زيدٌ راکباً ، فـ " راکباً " حالٌ مُنتَقَلَةٌ ، تزولُ عن " زيد " ، ويصيرُ غيرَ راکبٍ .

وغيرُ المُنتَقَلَةِ : هي التي تلزمُ صاحبها ، وتُسمَّى حالاً مؤكِّدةً ، وهي التي تجيُّ على أثرِ جُملةٍ منَعقدةٍ من اسمين لا عملَ لهما ، أو من جُملةٍ فعليةٍ ، يدلُّ لفظُ الحالِ على معناها ؛ لتوكيدِ خبرها ، وتقريرِ مؤدَّاهُ ، ونفيِ الشكِّ عنه ، كقوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٥) وقوله : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (٧)

(١) انظر المصدر السابق ٢/٢٨ ، ٢٦٨ .

(٢) ٧٣/ الزُّمَرُ ، وتتمَّةُ الآيةِ : " خالدين " ، وأثبتها ؛ لأنَّها موطنُ الشاهدِ ، وليست في الأصلِ .

(٣) انظر ص ١٩٦ .

(٤) ١٩/ النمل .

(٥) ٩١/ البقرة .

(٦) ٣٣/ مريم . والآيةُ في الأصلِ هكذا " ولسوفُ أُبعثُ حياً " وهو خطأ .

(٧) ٧٩/ النساء .

وكقولك: "هو زيدٌ معروفًا" ، و "زيدٌ أبوك عطوفًا" ، و "هو الحقُّ بيِّنًا" وكقولِ  
الشَّاعِرِ (١) :

أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وكقولِ الآخرِ (٢) :

وقد فرَّعَمروُ هارِباً مِنْ مَنِيَّةِ

أَلَا تَرَى كَيْفَ حَقَّقْتَ التَّبَسُّمَ / بِالضَّحِكِ ، وَالْحَقَّ بِالصِّدْقِ ، وَالْأَبُوَّةَ  
بِالْعَطْفِ ، وَالْبَعَثَ بِالْحَيَاةِ ، وَالْبِنُوَّةَ بِالْعِرْفَانِ ، وَتَقُولُ : أَنَا فُلَانٌ بِطِلَاءِ شُجَاعاً  
وَكَرِيماً جَوَاداً ، فَتَحَقَّقَ مَا أَنْتَ مُتَسِّمٌ بِهِ ، وَمَا هُوَ ثَابِتٌ لَكَ فِي نَفْسِكَ .  
الحكم الثَّامِنُ : قد أَوْعَعُوا المِصَادِرَ أَحْوَالاً ، كَمَا أَوْعَعُوا الحَالَ مِصْدَرًا  
فِي قَوْلِهِمْ : قُمْ قَائِماً ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً وَلَا خَارِجاً مِنْ فِيٍّ زُورُ كَلَامِ

فَقَالُوا : " قَتَلْتُهُ صَبْرًا " ، وَ " لَقِيْتُهُ فُجَاءَةً " وَ " عِيَانًا " : وَ " كِفَاحًا "

(١) هو سالم بن دارة . ودارة أم الشاعر ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ تَشْبِيهًا بِدَارَةِ القَمَرِ ؛ لِجَمَالِهَا  
وَعِجْزِ البَيْتِ :

وهل بدارة يالللناس من عار !؟

وهو من شواهد سيبويه ٧٩ / ٢ ، وانظر أيضًا : الخصائص ٢٦٨ / ٢ وابن يعيش ٦٤ / ٢ وأمالى  
ابن الشجري ٢٨٥ / ٢ والخزانة ٢٦٥ / ٣ .

(٢) هذا صدرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، لَمْ أَعثرْ عَلَى تَتَمُّتِهِ وَلَا عَلَى قَائِلِهِ .

وهو من شواهد ابن القوَّاس في شرحه على ألفية ابن معطي ، غير منسوب ، انظر ص ٥٦٧ .

(٣) هو الفرزدق . انظر : ديوانه ٢١٢ / ٢ .

والبَيْتُ مِنْ شِوَاهِدِ سَيْبِوِيهِ ٣٤٦ / ١ . وانظر أيضًا : المقتضب ٢٦٩ / ٣ و ٣١٣ / ٤ والمسائل  
البصريَّات ٧٧١ ، ٩١٥ ، ٩١٧ وابن يعيش ٦٩ / ٢ .

و "كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً" و "أَتَيْتُهُ رَكْضًا" و "مَشِيًّا" و "عَدَوًّا" و "أَخَذْتُ عَنْهُ سَمْعًا" و "سَمَاعًا" ، فكلُّ هَذِهِ مَصَادِرُ جُعِلَتْ أَحْوَالًا ، عَلَى تَأْوِيلٍ - وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَقَّةً - تَقْدِيرُهُ : مَصْبُورًا ، وَمُفَاجِئًا ، وَمُعَايِنًا ، وَمَكَافِحًا ، وَمُشَافِهًا وَرَاكِضًا ، وَمَاشِيًا ، وَعَادِيًا ، وَسَامِعًا ، قَالَ سِيَبَوِيهِ : وَلَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ - وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَاسِ مِثْلَ مَا مَضَى ، مِنْ هَذَا الْبَابِ - يُوَضَعُ هَذَا الْمَوْضِعُ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هَاهُنَا مَوْضِعُ فَاعِلٍ إِذَا كَانَ حَالًا ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : أَتَانَا سُرْعَةً وَرُجْلَةً (١) ، وَغَيْرِ سِيَبَوِيهِ (٢) يُجِيزُ هَذَا الْبَابَ قِيَاسًا .

الحكم التاسع : الحال تكون مفرداً ، وهو الأصل ، وقد ذكر ، وتكون جملة ؛ حملاً على المفرد ، وسبباً منها معناه ، ولا يخلو أن تكون اسمية ، أو فعلية .

أما الاسمية : فلا يخلو : أن تكون من سبب ذى الحال ، أو أجنبية . فإن كانت من سببه لزمها العائد ، والواو ، تقول : جاء زيد وأبوه منطلق ، و : خرج عمرو ويده على رأسه ، إلا ما شذف فجاء بغير واو ، قالوا : " كَلَّمْتَهُ فَوْهُ إِلَى فِي " ، و " لَقِيْتَهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَشِي " ، وقالوا : " جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ " .

وإن كانت أجنبية لزمها الواو ، ونابت عن العائد ، وقد يجمع بينهما ، تقول : جاء زيد وعمرو منطلق ، ودخل عمرو وبشر قائم إليه ، وقد جاءت بلا

(١) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(٢) هو المبرد . انظر : المقتضب ٣ / ٢٤٣ و ٤ / ٣١٢ .



واو ، ولا ضمير ، قال (١) :

ب/٦٢  
ثُمَّ اَنْتَصَبْنَا جِبَالَ الصُّعْدِ مُعْرِضَةً عَنِ الْيَسَارِ وَعَنْ اَيْمَانِنَا جُدُّ  
فَ " جِبَالُ " الصُّعْدِ مُعْرِضَةٌ " حَالٌ مِنْ " نَا " فِي " اَنْتَصَبْنَا " .  
وَأَمَّا الْفِعْلِيَّةُ : فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُا مُضَارِعًا ، أَوْ مَاضِيًا .  
فَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ مُثَبَّتًا ، أَوْ مَنفِيًا .  
فَالْمُثَبَّتُ لَا يَكُونُ مَعَ الْوَاوِ ، تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ :  
" قُمْتُ وَأَصَلْتُ عَيْنَهُ " ، فَعَلَى إِضْمَارِ الْمَبْتَدَأِ ، أَي : وَأَنَا أَصَلْتُ عَيْنَهُ ؛  
بَدِيلُ ظَهْوَرِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (٢) .  
وَالْمَنفِيُّ جَاءَ بِالْوَاوِ ، وَعَدْمِهَا ، تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْرِبْ عَمْرًا ، وَجَاءَ  
زَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْ عَمْرًا .

وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَضَارِعِ (٣) ، إِلا أَنَّهُ يَلْزِمُهُ " قَدْ " (٣)  
مُظْهِرَةً ، أَوْ مُقَدَّرَةً ؛ لِتَقَرُّبِهِ إِلَى الْحَالِ ، تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ عَمْرٌ ، وَقَدَّمَ  
بِشْرٌ وَخَرَجَ الْأَمِيرُ ، أَي : وَقَدْ خَرَجَ الْأَمِيرُ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَنْتُمْ لَكُمْ  
وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَالُونَ ﴾ (٤) ، وَقَوْلُهُ : ﴿ أَوْ جَاءَ وَكَمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٥) ،

(١) هو غاسلُ بنِ غَزِيَّةِ الْجَرِيبيِّ الْهَدَلِيُّ .

انظر : ديوان الهمذليين ٨٠٦ ، وانظر أيضا : معجم ما استعجم ٣٧٠ ومعجم البلدان ٣ / ٦٦ . جُدُّ :  
موضع في بلاد بني هذيل .

(٢) ٣٣ / الأنفال .

(٣) بهامش الأصل تعليق هو : " حاشية : الأولى أن يقول : فحكمه حكم المضارع المنفي ، وكذلك قوله :  
إلا أنه يلزمه " قد " إذا كان مثبتًا ... " .

(٤) ١١١ / الشعراء .

(٥) ٩٠ / النساء .

فَقَدْ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مِثْرَةٌ (١) ، والمبرِدُ (٢) يجعلُ ذلك من الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ إِجَابٌ ، قَالَ : والقراءةُ (٣) الصَّحِيحَةُ الَّتِي جُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهَا ، إِنَّمَا هِيَ : ﴿ أَوْ جَاعُكُمْ حَصْرَةٌ صُدُورُهُمْ ﴾ (٤) ، حَكَى ذَلِكَ عَنْهُ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي " الْأُصُولِ " (٥) ، وَهَذَا عَجِيبٌ ؛ فَإِنَّ قِرَاءَةَ السَّبْعَةِ إِنَّمَا هِيَ ﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٥) فَكَيْفَ يَزْعُمُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي عَلَيْهَا جُلُّ الْعُلَمَاءِ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَلَا يَنْبَغُ صَاحِبُ " الْأُصُولِ " عَلَيْهِ ؟!

وقد جاء حرف الجرّ حالاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ (٧) ، وقوله : ﴿ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾ (٨) ، فالعطفُ دلٌّ على أَنَّ حَرْفَ (٩) الجرِّ حالٌ .

(١) وهو مذهب الكسائي والفرّاء . انظر : معاني القرآن ٢٨٢ / ١ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاسي

٤٤٣ / ١ ومشكل إعراب القرآن ٢٠١ / ١ .

(٢) المقتضب ١٢٥ / ٤ .

(٣) وهي قراءة يعقوب ، ووافقه الحسن . انظر : الإتحاف ١٩٣ .

(٤) ٢٥٥ - ٢٥٤ / ١ .

(٥) ٩٠ / النساء .

(٦) ٤٦ / آل عمران . وانظر : مشكل إعراب القرآن ١٤١ / ١ .

(٧) ١٩١ / آل عمران . قال مكي في مشكل إعراب القرآن ١٧٢ / ١ : " وقوله تعالى : " وعلى جنوبيهم "

حال منه أيضا - أي من المضمر في " يذكرون " - في موضع نصب ، كأنه قال : و " مضطجعين " .

(٨) ١٢ / يونس .

(٩) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاسي ٥٣ / ٢ : " (لجنبه) في موضع نصب على الحال ، " أو

قاعداً " عطف على الموضع ، والتقدير : دعانا مضطجعا ، أو قاعداً ، أو قائما .. " .

## الفصل الثالث : في عواملها

وهي ضربيان : ظاهرة ، ومضمرة .

أما الظاهرة : فلا يخلو : أن تكون متصرفة ، أو غير متصرفة ،  
والتصرف : عبارة عن التنقل في الأزمنة ، والأمر ، والنهي ، واسم الفاعل  
والمفعول / والمصدر ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، فهو ضَارِبٌ ، ومضروبٌ  
واضربٌ ، ولا تضرب .

فالمتصرفة : كالأفعال الجارية على بابها ، ولا يخلو صاحب الحال معها  
أن يكون مظهرًا ، أو مضمراً .

فالمظهر : يجوز تقديمه - في الرفع والنصب - على صاحب الحال  
إجماعاً<sup>(١)</sup> ، وعلى العامل ، عند البصري<sup>(٢)</sup> ، تقول : جاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ ، و رَاكِبًا  
جاءَ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ رَاكِبًا زَيْدًا ، و رَاكِبًا رَأَيْتُ زَيْدًا ، وقد منع الأَخْفَشُ<sup>(٣)</sup> : رَاكِبًا  
زَيْدٌ جاءَ : لبعدها عن العامل<sup>(٤)</sup> .

والمضمّر : مجمّع على تقديمه<sup>(٥)</sup> ، تقول : رَاكِبًا جِئْتُ ، وجَعَلَ المَبْرَدُ<sup>(٤)</sup>  
قوله تعالى : ﴿ خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَحْدَاثِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، من هذا ،

(١) انظر : المقتضب / ٤ / ٣٠٠ والأصول / ١ / ٢١٥ والإنصاف ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٢) انظر : الهمع / ٤ / ٢٨ .

(٣) انظر : الأصول / ١ / ٢١٩ والخصائص / ٢ / ٣٨٤ والإنصاف ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٤) المقتضب / ٤ / ١٦٩ - ١٧٠ ، وانظر أيضا : الأصول / ١ / ٢١٧ حيث حكى ذلك عنه ابن السراج .

(٥) / ٧ القمر .

وكذلك قوله (١) :

مُزِيدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنِّي      فَإِذَا يَخْلُو لَحْمِي رَتَع

فإن كانت الحال لِحْرُورٍ ، لم تَتَقَدَّمْ على صاحبها ، ولا على العاملِ ، عند سيبويه<sup>(٢)</sup> ، تقول : مررتُ بزَيْدٍ جالساً ، ولا يجوزُ مررتُ جالساً بزَيْدٍ ، ولا جالساً مررتُ بزَيْدٍ ؛ لأجل اللَّبْسِ ، وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup> يَجِيْزُهُ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup> :

إِذَا الْمَرْءُ أَعَيْتَهُ السِّيَادَةُ نَاشِئًا      فَمَطْلِبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ  
فَ " كَهَلًا " حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي " عَلَيْهِ " ، وَقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup> :

لَسَّنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًّا      إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ

(١) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري . انظر : المفضليات ١٩٨ .  
وانظر أيضا : المقتضب ٤ / ١٧٠ والأصول ٨ / ٢١٧ وأمالى ابن الشجري ٨ / ١٢٠ ، والبيتُ مركَّبٌ من بيتين في المفضليات ، هما :

مُزِيدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنِّي      فَإِذَا أَسْمَعْتَهُ صَوْتِي أَنْقَمْعُ  
وَيُحْيِيْنِي إِذَا لَاقَيْتَهُ      وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ

مُزِيدًا : من : أَزِيدَ الْجَمَلُ ، إِذَا ظَهَرَ الزَّيْدُ عَلَى مَشَافِرِهِ .

إِبَّانِ هِيَاجِهِ . يَخْطِرُ : من الْخَطَرِ - بسكون الطاء - وهو : ضربُ الفحلِ بَدَنَبِهِ حِينَ هِيَاجِهِ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) هو ابن كيسان . انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٨٠ وانظر أيضا : ابن كيسان النحوي ١٥٨ - ١٦٥ .

(٤) هو سويد بن خدَّاقِ العبدِيِّ ، ونُسِبَ إِلَى المَعْلُوطِ بنِ بَدَلِ القُرَيْعِيِّ ، ونُسِبَ أَيْضًا إِلَى المَخْبَلِ السَّعْدِيِّ .  
انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١١٤٨ وانظر أيضا : الخزانة ٣ / ٢١٩ .

(٥) هو عروة بن حزام . انظر : ديوانه ٥٥ .

وانظر : الخزانة ٣ / ٢١٢ والشعر والشعراء ٦٢٣ .

فـ " حَرَّانُ " حالٌ من الياءِ في " إِلَيَّ " ، ويقولُه تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾<sup>(١)</sup> ، على أن " كَافَّةً " حالٌ من " النَّاسِ " <sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ لم يَكُنِ العَاملُ متصَرِّفًا ، لم يَجِزُ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَيهِ ، نحو قولك : هذا زَيْدٌ قائمًا ، وقولُه تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقولُه : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ونحو : زَيْدٌ في الدَّارِ قائمًا ، وفيها زَيْدٌ مَقِيمًا ، وما شَأْنُكَ قائمًا ؛ فَيُنصَبُ هذا كُلُّهُ على الحَالِ مِنْ " هذا " ، وَمِنْ الظَّرْفِ ، والجَارِ والمَجْرُورِ ، وَمِنِ الاستِفْهَامِ ؛ لِما فِيهِنَّ من مَعْنَى الفِعْلِ<sup>(٥)</sup> ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أُذِيبُهُ عَلَيهِ قائمًا / وَأَشِيرُ إِلَيْهِ قائمًا ، وَأَسْتَفْهَمُ عَنْهُ قائمًا ، ولا يَتَقَدَّمُ الحَالُ في هذه ١/٦٣ الأُمْتَلَّةِ على العَاملِ ، فلا تَقُولُ : قائمًا هذا زَيْدٌ ، ولا مَقِيمًا فِيها زَيْدٌ ، ولا قائمًا ما شَأْنُكَ ؛ وَقَدْ أَجَازَ الأَخْفَشُ<sup>(٦)</sup> : زَيْدٌ قائمًا في الدَّارِ ، وَمَنْعَ مِنْهُ سَيَبُويهِ<sup>(٧)</sup> ، وَلِكُلِّ حُجَّةٍ .

وَلَكِ أَنْ تُعْمَلَ " هَا " الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ " ذَا " الَّذِي

(١) ٢٨ / سبأ .

(٢) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٦٧٣ . حيث قال أبو جعفر : " نصب على الحال . قال أبو إسحاق - يعنى الزجاج - : والمعنى : أرسلناك جامعاً للناس .. " وانظر أيضاً : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٠٩ .

(٣) ٧٢ / هود .

(٤) ٤٩ / المدثر .

(٥) انظر : الأصول ١ / ٢١٨ .

(٦) انظر : الرضي على الكافية ١ / ٢٠٤ ، وقال أبو حيان في البحر المحيط ٧ / ٤٤٠ عند الكلام على قوله تعالى في سورة الزمر : " والسَّمَوَاتُ مطوياتٌ بيمينه " : " وقرأ عيسى والجحدرى " : " مطوياتٌ " بالنصب على الحال ، وقد استدل الأخفش بهذه القراءة على جواز : زَيْدٌ قائمًا في الدَّارِ . "

(٧) الكتاب ٢ / ١٢٤ - ١٢٥ .

للإشارة ، فإذا تساوى الأمر فيهما ، أعمل الكوفي الأول (١) ، وأعمل البصري الثاني (٢) ، فقياس البصري (٣) أن يمنع : ها قائماً (٤) ذا زيد ؛ لأن عامله بعده ، والكوفي لا يمنعه (٣) ، وأجمعاً على منع : قائماً هذا (٤) زيد ، ويجوز البصري أعمال (٣) الأول .

فأما تقديم الحال على صاحبها فجائز ، تقول : هذا واقفاً زيد ، وهذا واقفاً رجلاً ، وفي الدار مقيماً زيد ، ولك أن ترفع فتجعل " واقفاً " خبر " هذا " و " زيد " بدل منه ، وأنشدوا هذا البيت (٥) ، نصباً ، ورفعاً :

أترضى بأننا لم تجف دماؤنا وهذا عروساً باليمامة خالد  
فأما قوله تعالى ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٦) ، فمنهم من

(١) وهو " ها " التي للتببيه .

(٢) وهو " ذا " الذي للإشارة ، وانظر : الهمع / ٤ / ٣٠ .

(٣) انظر : الهمع / ٤ / ٣٠ ، ٣٦ .

(٤) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد / ٢ / ٢٩ .

(٥) نُسب إلى حسّان بن ثابت في الاشتقاق ١٤٩ ، وليس في ديوانه المطبوع .

وهو من شواهد ابن السراج في الأصول / ٨ / ١٥٣ ، وانظر أيضاً : منهج السالك لأبي حيان ١٩٦ ،

وشرح ألفية ابن مغلبي ، لابن القوّاس ٥٦١ .

(٦) / ٦٧ / الزمير .

يَجْعَلُ " قَبَضَتْه " بتقدير : مَقْبُوضَةٌ<sup>(١)</sup> ، ويخرجُها عن حُكْمِ المَصْدَرِ ، ويعْمَلُها في الحالِ مقدِّماً عليه ، ومنهُم مَن يَجْعَلُ التَّقْدِيرَ : والأَرْضُ إِذَا كَانَتْ<sup>(١)</sup> جميعاً ، وعلي هذا يُجِيزُونَ نَحْنَ جَمِيعاً في عَافِيَةٍ ، أَي إِذَا كُنَّا جَمِيعاً ومتى وَقَعَ الظَّرْفُ - بعد المبتدأ - مكرراً ، من لَفْظِهِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ ، أَوْ كَانَ أَحَدُ المَكْرَرِينَ مُتَّصِلًا بِضَمِيرِ الآخَرِ ؛ وَوَقَعَ مَعَهُمَا اسْمٌ يصلحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ، فَكَانَ فِيهِ النُّصَبُ ، على الحالِ ، والرَّفْعُ على الخبرِ ، كما كان قَبْلَ التَّكْرَارِ ، نحو قولك : زَيْدٌ فِي الدَّارِ قائماً في الدارِ ، وزَيْدٌ فِي الدَّارِ قائماً في البيتِ ، وزَيْدٌ فِي الدَّارِ قائماً فيها .

وَأَمَّا العَامِلُ فِي الحالِ إِذَا كان مضمراً ، فقد جاءَ في كلامهم كثيراً ، حَذْفُوه ؛ اختصاراً ، نحو قولهم للمرتحلِ : " راشداً مَهْدِيًّا " ، و " مُصَاحِبًا مُعَانًا " ، بِإِضْمَارِ : " اذْهَبْ " وقولهم للقادمِ مِنْ حَجَّةٍ : " مُأْجُورًا مَبْرُورًا " ، أَي : رَجَعْتَ ، وقولهم : " أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا " ، و " بِدِرْهَمٍ فَرَأْنَدًا<sup>(٢)</sup> " أَي : فَذَهَبَ النَّمْنُ صَاعِدًا ، وزائداً ، وقولهم : أْتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا / أُخْرَى ؟ كَأَنَّكَ

(١) قال الفراءُ في معاني القرآن ٢ / ٤٢٥ : " تُرْفِعُ القَبِضَةُ بولو نصبها ناصبٌ ، كما تقول : شهرُ رمضانِ أنسِلَاخٌ شَعْبَانٌ ، أَي : هذا في أنسِلَاخِ شَعْبَانَ ، لجاز " .

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢ / ٨٣٠ : " .. وأجاز الفراءُ : " قَبِضَتْه " بالنصب بمعنى : في قبضتِهِ . قال أبو إسحاق لم يُقْرَأْ به ، وهو خطأٌ عند البصريين .. " وفي البحر المحيط ٧ / ٤٤٠ :

قال الحوفيُّ : والعاملُ في الحالِ : ما دَلَّ عليه " قَبِضَتْه " ، ولا يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ " قَبِضَتْه " سواءً كان مصدرًا ، أم أُريدَ به الحالُ . ، وانظر أيضًا : مُشْكَلُ إعرابِ القرآن ٢ / ٢٦١ .  
(٢) انظر : الأصول ٢ / ٢٥٣ .

قُلْتُ : أَتَتَّحَوَّلُ كَذَا وَكَذَا ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تُثَبِّتَ لَهُ هَذِهِ الْحَالَ الَّتِي رَأَيْتَهُ فِيهَا ، لَا أَنْ تَسْتَفْهَمَهُ عَنْ حَالِهِ ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ (١) ، أَي : نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ ، وَمِنْهُ ، إِذَا رَأَيْتَ مَنْ يَتَعَرَّضُ لِأَمْرٍ قُلْتَ : مُتَعَرِّضًا لِأَمْرٍ لَمْ يَعْنِهِ ، أَي : دَنَا مِنْهُ ، وَإِذَا أُنْشِدْتَ شِعْرًا ، أَوْ حَدَّثْتَ حَدِيثًا ، قُلْتَ : صَادِقًا ، أَي : قَالَ ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ فِي كَلَامِهِمْ .

## النوع الثاني:

في التَّمْيِيزِ ، وَيُسَمَّى : التَّيْبِينِ ، وَالتَّفْسِيرِ ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ :  
الفصل الأول : في تعريفه

التَّمْيِيزُ : تَخْلِيفُ الْأَجْنَاسِ الْمُحْتَمَلِهَا الْمَحَلُّ ، بِوَاحِدٍ مِنْكَوْرٍ غَالِبًا ، يَحْسُنُ تَقْدِيرُ " مِنْ " فِي أَكْثَرِهِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : هُوَ رَفْعُ الْإِبْهَامِ الْوَاقِعِ فِي جُمْلَةٍ ، أَوْ مُفْرَدٍ ، بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدٍ مُحْتَمَلَاتِهِ ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ (٢) ، وَالْآخَرُ : يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ (٣) الْاسْمِ .  
القِسْمُ الْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ : طَبِئْتُ بِهِ " نَفْسًا " ، وَ" ضِيقْتُ بِهِ ذَرْعًا " ، وَ" تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا " وَ" تَفَقَّأَ عَمْرُو شَحْمًا " وَ" امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً " ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (٤) ، وَالْأَصْلُ فِيهِ : طَابَتْ نَفْسِي ،

(١) ٤ / القيامة .

(٢) وهو تمييز النسبة .

(٣) وهو تمييز المفرد .

(٤) ٤ / مريم .



ذَرَعِي ، وَتَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ ، فالنفسُ هي الفاعلةُ ، والياءُ مجرورةُ الموضعِ  
بالإضافة ، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَسْنَدُوا الْفِعْلَ إِلَى الْيَاءِ ، منقولاً عن مَوْضِعِهِ ، فارتفعَ بِهِ  
كَمَا ارْتَفَعَتْ بِهِ النَّفْسُ ، فبِقِي المرفوعِ أولاً غيرِ مُسْتَحِقِّ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ  
فَاعِلَانِ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ بِغَيْرِ عَاطِفٍ ، وَلَيْسَ بِصِفَةِ لِأَوَّلٍ ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ وَالْأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ  
وَلَا هُوَ هُوَ ، فَيَكُونُ بَدَلَ كُلِّ ، وَلَا فِيهِ ضَمِيرٌ ، فَيَكُونُ بَدَلَ اشْتِمَالٍ ، أَوْ بَعْضٍ ،  
وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ ؛ لِعَدَمِ الْجَارِ ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا النَّصْبُ ؛ فَنَصَبُوهُ لِذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّهُ جَاءَ  
بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ / اسْتِيفَاءُ الْفِعْلِ فَاعِلَهُ .

ب/٨٤

وفي قولهم : " اِمْتَلَأُ الْإِنَاءَ مَاءً " ، نَظَرٌ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : اِمْتَلَأُ مَاءً الْإِنَاءَ ،  
كَمَا تَقُولُ : تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَاءُ يَمَلَأُ الْإِنَاءَ ؛ قَرَّبَ مِنْ ذَلِكَ  
وَكَانَ فَاعِلًا .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ ، كُلُّ مَا يَأْتِي بَعْدَ " أَفْعَلَ " الَّتِي لِلتَّفْضِيلِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ :  
زَيْدٌ أَكْمَلُ النَّاسِ عَقْلاً ، وَأَحْسَنُهُمْ وَجْهًا ، وَهُوَ أَجْرًا جَنَانًا ، وَأَحْسَنُ عَبْدًا ؛  
فَالْكَمَالُ وَالْحُسْنُ وَالْجَرَاءَةُ - فِي الْحَقِيقَةِ - هِيَ لِلْعَقْلِ وَالْوَجْهِ وَالْجَنَانِ وَالْعَبْدِ ،  
وَهِيَ - فِي اللَّفْظِ - لِمَنْ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، وَفِيهِ ضَمِيرُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ بَعْضُهُ ،  
وَالْعَبْدَ غَيْرُهُ ؛ فَإِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَحْسَنُ الْعَبِيدِ ، فَقَدْ قَدَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ ، وَهُوَ وَاحِدٌ  
مِنْهُمْ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَحْسَنُ عَبْدٍ فِي النَّاسِ ، فَمَعْنَاهُ : أَنْتَ أَحْسَنُ مِنْ كُلِّ  
عَبْدٍ إِذَا أُفْرِدُوا عَبْدًا عَبْدًا ، كَمَا تَقُولُ : أَنْتُمْ أَحْسَنُ عَبِيدٍ فِي النَّاسِ إِذَا أُفْرِدَ  
الْعَبِيدُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ عَبْدًا ، لَمْ يَكُنْ زَيْدًا عَبْدًا ، وَإِذَا  
قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ عَبْدٍ ، كَانَ عَبْدًا ، وَاسْتَقْبَحُوا : زَيْدٌ أَكْثَرُ مَا لَا وَأَطْيَبُهُ ؛ لِأَنَّ  
الْهَاءَ لَا تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَعْضِ الْأَوَّلِ ، وَلَا فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ ؛

لأنه يلزم أن يكون نكرةً لُمَيِّزٍ ، وهو معرفة ، وسيرد هذا مُسْتَقْصِيٌّ في باب (١) الإضافة .

القسم الثاني : ما يأتي بعد تمام الاسم ، وهو على ثلاثة أضربٍ :  
أعدادٌ ، ومقاديرٌ ، ومحمولٌ عليها .

الأول: الأعدادُ ، وهي نوعان : أحدهما : ما أُضِيفَ إلى المميِّزِ ، وهو ما كان مُنَوَّنًا ، ومحلُّه : من الثلاثة إلى العشرة ، ومن المائة إلى ما فوقها ، تقولُ : ثلاثة أثوابٍ ، ومائةٌ درهمٍ ، وألفُ دينارٍ ، وقالوا : ثلاثةُ أثوابًا ، ومائتانِ رجلاً ، والثاني : ما انتصبَ بعده المميِّزُ ، وهو : من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ ، تقولُ : عندي أحدَ عشرَ درهماً ، وعشرونَ ديناراً ، وتسعةٌ وتسعونَ ثوباً وسيردُ هذا مُسْتَقْصِيٌّ في باب (٢) العدد .

الضرب الثاني : المقادير ، وهي ثلاثة أنواع : مَمْسُوحٌ ، ومكِيلٌ ، وموزونٌ والعددُ ، وإن كان مقداراً ، إلا أنه ليس له آله يُعرفُ بها كهذه .

فالممسوح كقولهم : " ما في السماءِ قدرُ راحةٍ سحاباً " ، و " ما في الثوبِ مصرٌ (٣) درهمٍ نسيجاً " ، و " ما في الأرضِ قدرُ قدمِ خضرةٍ " ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ما في السماءِ قدرُ راحةٍ ، احتملَ أن يكونَ من الصَّحْوِ ، والغيمِ ، وغيرهما ، فلمَّا قلتَ : سحاباً ، فسرتَ به ذلكَ لبيهم .

والمكيلُ ، كقولك : عندي قفيزانِ برّاً ، ومكوكانِ دقيقاً ، وراقودٌ خلاً

(١) انظر : ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ..

(٢) انظر : ٢٨٧/٢ - ٢٨٩ .

(٣) المصرُ - بالفتح - الصرة .

ومِلءُ الإِنَاءِ عَسَلًا ، وَكُلُّ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ تَحْمَلُ أَشْيَاءَ مِنَ الْمَكِيلَاتِ ، فَإِذَا بَيَّنَّتْهَا بِأَحَدِهَا ، أَزَلَّتْ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ .

والموزونُ ، كقوك : عندي منوان سمنًا ، ورطلُ عسلاً ، ورطلان زيتًا ، فقد فسرت بالسمن ، والعسل ، والزيت ، ما احتمله المنوان ، والرطلُ .

ويحتاجُ - في هذا الباب - إلى محذوفٍ مُقدَّرٍ ؛ ليصحَّ الكلامُ ؛ فإنك إذا قلتَ مثلاً . عندي راقودٌ خلاً ، فليس الخُلُّ من الراقود ، والمفسرُ يجبُ أن يكونَ من جنسِ المفسرِ ؛ فيقدَّرُ المحذوفُ ؛ بِـ "مِلءٌ" ، أو بِـ "قدرٌ" ، فكأنك قلتَ : عندي مِلءٌ راقودٌ خلاً ، وقدرٌ رطلُ عسلاً .

الضربُ الثالثُ : المحمولُ ، وذلك كقولهم : "حَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا" ، و"لِلَّهِ دَرَّةٌ شُجَاعًا" ، و"كَفَى بِهِ نَاصِرًا" و﴿ كَفَى بِاللَّهِ وَكَيْلًا ﴾ (١) ، و"وَيْحَهُ رَجُلًا" و"لِي مِثْلُهُ رَجُلًا" ، و"عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا" ، فهذا النوعُ ، وإن لم يكنُ داخلًا تحتَ المقاديرِ ، فإنه يناسبُها ؛ من حيثُ أنه يزيلُ الاحتمالاتِ المبهمةَ ؛ فإنك في قولك هذا - قبل دخول المميز - متعجبٌ من الأجناسِ التي احتملها ، فإذا قلتَ : فَارِسًا ، أو شُجَاعًا ، أو رَجُلًا ، بيَّنتَ المقصودَ .

والباءُ في "حَسْبُكَ بِهِ" يجوزُ أن تكونَ زائدةً ، فتكونُ الكافُ مفعولًا والهاءُ فاعلةٌ في المعنى ، ويجوزُ أن تكونَ غيرَ زائدةً ، فتكونُ الكافُ فاعلةٌ في المعنى ، التقديرُ : اكَتَفَ بِهِ ، قال ابنُ السَّرَّاجِ : ويجوزُ أن تقولَ : عندي رطلُ زيتُ ، وخمسةُ أثوابُ ، و"لِي مِثْلُهُ رَجُلٌ" ، على البديل (٢) .

(١) من الآيات ٨١ ، ١٣٢ ، ١٧١ / النساء و ٣ / ٤٨ / الأحزاب .

(٢) الأصول ٨ / ٣٠٨ .

## الفصلُ الثاني : في أحكامه

الحكمُ الأوَّلُ : المميِّزُ لا يكونُ إلا نكرةً ؛ لأنَّهُم أرادوا أن يكونَ المنصوبُ غيرُ المنقولِ دليلاً على الجنسِ ؛ فحيثُ بلغوا مقصودَهُم بالنكرة ، لم يتعدَّوها ، ولأنَّ النكرةَ واحدٌ يدلُّ على أكثرِ منه ، والمعرفةُ مُعيَّنةٌ ، لا تدلُّ على غيرِ ما وُضعتَ له .

وأما المنقولُ : فإنَّ تعريفَهُ كانَ بالإضافة ، وقد زالتِ الإضافةُ ، وجُعِلَ المضافُ إليه فاعلاً ، أو نحوه من معمولاتِ الفعلِ ؛ فبقي على بابِهِ ؛ فلا تقولُ : طببتُ به النَّفسَ ، وتَصَبَّبَ زيدُ العرقَ ، ولا عَشِرونَ الدرَّهمَ ، وقَفِيزانِ البُرِّ ، ومنوانِ السَّمَنِ ، وقَدَّرُ راحةَ السَّحابِ ، وقد أجاز ذلك الكوفيُّ (١) ، وينشُدُ (٢) :

رَأَيْتِكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَا رَضِيَتْ وَطِبَّتِ النَّفْسُ يَا عَمْرُو عَنْ بَكْرٍ  
وَالْبَصْرِيُّ يُجْعَلُ (٣) اللَّامُ زَائِدَةٌ .

ويقولونَ في " الحَسَنَ الوجْهَ " ، وفي قوله (٤) :

وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

(١) انظر : الهمع / ٤ / ٧٢ .

(٢) لراشد بن شهاب اليشكري ، كما في المفضليات ٣١٠ .

وانظر : شرح الكافية الشافية ٣٢٤ والتصريح / ١ / ١٥١ ، ٣٩٤ والهمع / ١ / ٢٧٨ و ٤ / ٧٢ .

وهو شاهد للكوفيين على جواز أن يأتي التمييز معرفةً .

(٣) انظر : الهمع / ٤ / ٧٢ .

(٤) هي الحَرْنَقُ . وقد سَبَقَ الاستشهادُ بالبيتِ كاملاً في " باب المفعولات " ، ص ١٤٤ ، وتخريجه هناك .

إِنَّهُ مُنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ (١) ، وَالْبَصْرِيُّ يَنْصُبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ (١)  
 بِهِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : " إِيَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ " (٢) ، وَقَوْلُهُ : " وَكَمْ  
 أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ بَطَرْتُمْ مَعِيشَتَهَا " (٣) ، فَقَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ : نَصَبُهُ كَنَصْبِ  
 التَّفْسِيرِ ، وَالْمَعْنَى : سَفِهَتْ نَفْسُهُ ، وَ" بَطَرْتُمْ مَعِيشَتَهَا " ، ثُمَّ حَوَّلَ " السَّفَهَ " إِلَى  
 المَضْمَرِ وَ" البَطْرُ " إِلَى القَرِيَةِ ، فَخَرَجَ " النَّفْسُ " ، وَ" المَعِيشَةُ " مُفَسَّرًا ،  
 وَكَانَ حُكْمُهُ : سَفِهَ نَفْسًا ، وَبَطَرْتُمْ مَعِيشَةً ، فَتَرَكَ عَلَى إِضَافَتِهِ ، وَنَصَبَ  
 نَصَبَ (٤) النُّكْرَةَ .

الحكم الثاني: باب المميز أن يكون واحداً مع الواحد ، والاثنتين ،  
 والجماعة ؛ لأنه إذا حصل به الغرض ، فلا حاجة إلى غيره ، وقد جاء فيه  
 الجمع ؛ حملاً على الأصل ، كقوله تعالى في الواحد : " فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ  
 مِنْهُ نَفْسًا " (٥) ، وَقَالَ فِي الجَمْعِ : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ (٦) ١/٦٦  
 فلم [ يُقَالُ ] (٧) : أَنْفَسًا ، وَلَا عَمَلًا ، وَالصَّوَابُ - فِي هَذَا - أَنْ يُقَالَ : كُلِّ  
 مَحَلٍّ يَلْتَبِسُ ، فَالصَّوَابُ ارْتِكَابُ الْأَصْلِ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " النَّفْسَ " فِي الْآيَةِ  
 غَيْرُ مُلْتَبَسَةِ الْأَمْرِ ؛ فَوُحِدَتْ ، وَالْأَعْمَالُ لَوْ أُفْرِدَتْ لَالْتَبَسَ أَمْرُهَا ، وَلُظِنَ أَنَّ  
 الخَسَارَةَ الَّتِي يَتَّفَاوَتُونَ فِيهَا إِنَّمَا هِيَ عَمَلٌ وَاحِدٌ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : لِك

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٦ .

(٢) ١٣١/ البقرة .

(٣) ٥٨/ القصص .

(٤) الأصول ٢/ ٢٣٠ .

(٥) ٤/ النساء .

(٦) ١٠٣/ الكهف .

(٧) تَمَّةٌ يَلْتَبِسُ بِمَثَلِهَا الكَلَامُ .

الخيارُ في الاسمِ المميِّزِ ، إن شئتَ جمعتَه ، وإن شئتَ وحدتَه ، تقول : طبتُّم ذلكَ نفساً ، وأنفساً ، وذكرَ الآيتينِ ، وقالَ : فتقولُ - على هذا - هو أفره الناسِ عبيداً ، وأجودُ الناسِ دوراً<sup>(١)</sup> ، وأنكرَ المبردُ : عندي عشرونَ دراهمٍ ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : " عشرونَ " فقد أثبتتَ على العددِ ، فلم تحتجِ إلى غيرِ ذكرِ ما يدل على الجنسِ<sup>(٢)</sup> .

الحكم الثالثُ : أكثرُ المميِّزِ لأبدٍ فيه من معنى " من " ، والضابطُ : أن كلَّ ما كانَ الثاني فيه هو الأولُ ، لم تدخلُ فيه " من " ، وما كانَ غيرهُ ، دخلتَه فتقولُ : أحدَ عشرَ درهماً ، وقفيزانِ برأ ، و " لله دره فارساً " ، و " امتلاً الإناءُ ماءً " ، و " تفقأ زيدٌ شحماً " ، أي : من الدراهمِ ، و من البرِّ ، و من الماءِ ، و من الشحمِ ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ المميِّزةَ غيرَ المميِّزةِ ، ولا تدخلُ على : " طبتُّ به نفساً " ، و " ضقتُ به ذرعاً " ؛ لأنَّ المميِّزَ فيه هو المميِّزُ ، قال ابن السراجِ : يقولون : " حسبتُك به رجلاً " ، و " من رجلٍ ، وأكرمُ به فارساً ، و من فارسٍ ، ولا يقولونَ في : عشرينَ درهماً ، وأحسنُ عبداً : من درهمٍ ، و من عبدٍ ؛ لأنَّ الأولُ كانَ يلتبسُ فيه التميِّزُ بالحالِ ، فأدخلتَ عليه " من " ، لتخلصه للتميِّزِ<sup>(٣)</sup> ، والثاني لم يقع فيه لبسٌ ، فلم يدخلوها عليه ، فإن أدخلتَ عليه " من " جئتَ بالجمعِ ، فقلتَ : عشرونَ من الدراهمِ ، هذا الأصلُ ، ثم حذفتِ الألفُ واللامُ ،

(١) الأصول ١ / ٢٢٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ٣٤ ، وقد حكى ذلك عنه ابن السراج في الموضع السابق من الأصول .

(٣) الأصول ١ / ٢٢٦ ، وهذا كلامُ المبردِ : لأنَّ قبله : وقال أبو العباس - رحمه الله - : فأما قولهم :

حسبتُك بزید رجلاً وأكرمُ به فارساً ، وما أشبه ذلك ، ثم تقول : حسبتُك به من رجلٍ .. ، وانظر :

المقتضب ٣ / ٣٥ .

وَمِنْ " ، وَالْجَمْعُ ، وَأُ قِيمَ مَقَامِهَا اسْمٌ مَفْرَدٌ نَكْرَةٌ ، فَإِذَا رُدَّ بَعْضُهَا رُدَّتْ كُلُّهَا .  
الْحَكْمُ الرَّابِعُ : تَمَامُ الْاسْمِ يَكُونُ بَعْدَ التَّنْوِينِ وَتَقْدِيرِهِ ، وَبَعْدَ نُونِ التَّثْنِيَةِ  
وَالْجَمْعِ ، وَبَعْدَ الْإِضَافَةِ .

أَمَّا التَّنْوِينُ ؛ فَلَأَنَّهُ حَجَزُ الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ ، نَحْوُ : رَاقُودٌ  
خَلَا ؛ لِفَصْلِهِ بَيْنَ الْاسْمَيْنِ .

وَأَمَّا تَقْدِيرُ التَّنْوِينِ ، فَنَحْوُ : أَحَدٌ عَشَرَ وَبَابِهِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ : أَحَدٌ وَعَشْرَةٌ .

ب/٦٦

وَأَمَّا النُّونُ ، فَنَحْوُ : مَنَوَانٍ عَسَلًا ، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا .

وَأَمَّا الْإِضَافَةُ ، فَنَحْوُ : لِي مِثْلُهُ رَجُلًا ، فَنُزِلَ الْحَاجِزُ بَيْنَهُمَا مَنْزِلَةُ الْفَاعِلِ  
الَّذِي حَالَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ مَفْعُولِهِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ ، فَاَنْتَصَبَ الْمَفْعُولُ  
وَكَذَلِكَ حَجَزَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ ، وَهِيَ فِيهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : زَائِلٌ ، وَالْآخَرُ :  
لَا زِمٌ .

فَالزَّائِلُ : التَّنْوِينُ وَنُونُ التَّثْنِيَةِ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : رِطْلُ زَيْتًا ، وَ : رِطْلُ زَيْتٍ ،  
وَ : مَنَوَانٍ سَمْنًا ، وَمَنَوَا سَمْنٍ .

وَاللَّازِمُ : نُونُ الْجَمْعِ ، وَالْإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَ : لِي  
مِثْلُهُ رَجُلًا ، وَلَا تَقُولُ : عِشْرُو دِرْهَمٍ ، وَ : مِثْلُ رَجُلٍ .

الْحَكْمُ الْخَامِسُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِيرَ الْمُمَيِّزُ مُمَيِّزًا ، فَإِذَا قُلْتَ : ذِرَاعُ  
كَتَّانًا ، وَرَاقُودٌ خَلَا ، وَرِطْلُ عَسَلًا ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : خَلُّ رَاقُودًا ، وَكَتَّانُ  
ذِرَاعًا ، وَعَسَلُ رِطْلًا ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُبَيِّنُ الْمَقَادِيرَ بِالْأَجْنَاسِ ، لَا الْأَجْنَاسَ بِالْمَقَادِيرِ ؛  
وَلِأَنَّكَ تَقُولُ : ذِرَاعُ مِنْ كَتَّانٍ ، وَلَا تَقُولُ : كَتَّانُ مِنْ ذِرَاعٍ ، وَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا ،  
فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُرْفَعَ ، وَيَكُونَ صِفَةً ، كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي

رِطْلُ زَيْتٍ ، و : لِي مِثْلُهُ رِجْلٌ ، عَلَى الْبَدَلِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : إِذَا قُلْتَ : مَاءٌ  
فُرَاتٍ ، و : تَمْرٌ شَهْرِيٌّ<sup>(١)</sup> ، وَقَضِيْبَابَانٍ ، وَنَخْلَتَا بَرْنِيٍّ ، فَذَلِكَ لَيْسَ بِمَقْدَارٍ  
مَعْرُوفٍ مَشْهُورٍ ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ يُحْفَظُ ، وَالِاخْتِيَارُ فِيهِ : الْإِضَافَةُ ، أَوْ الْإِتْبَاعُ وَلَا  
يَجُوزُ فِيهِ التَّمْيِيزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْدَارًا<sup>(٢)</sup> .

الْحَكْمُ السَّادِسُ : هَذِهِ الْمُمَيِّزَاتُ عَن آخِرِهَا أَشْيَاءٌ مُزَالَةٌ عَن أَصْلِهَا ، أَلَّا  
تَرَاهَا - إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْمَعْنَى - مُتَّصِفَةً بِمَا هِيَ مُنْتَصِبَةٌ عَنْهُ ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ  
فِيهَا : عِنْدِي زَيْتٌ رِطْلٌ ، وَسَمْنٌ مَنَوَانٍ ، وَدِرَاهِمٌ عَشْرُونَ ، وَمَاءٌ مِلٌّ الْإِنَاءِ ،  
وَزَيْدٌ مِثْلُ التَّمْرَةِ ، وَسَحَابٌ مَوْضِعُ كَفٍّ ، وَرِجْلٌ مِثْلُهُ ، وَكَذَلِكَ الْقِسْمُ الْآخَرُ / ١٦٧  
وَهُوَ وَصْفُ النَّفْسِ بِالطَّيِّبِ ، وَالْعَرَقِ بِالتَّصَبُّبِ ، وَالشَّيْبِ بِالِاشْتِعَالِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ  
فِي - الْحَقِيقَةِ - وَصْفٌ فِي الْفَاعِلِ ؛ وَالسَّبَبُ فِي هَذِهِ الْإِزَالَةِ : قَصْدُهُمْ إِلَى  
ضَرْبٍ مِنَ الْمَبَالِغَةِ وَالتَّكْوِيدِ .

(١) ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ ، فِي نَوَاحِي الْبَصْرَةِ ، وَهُوَ مَعْرَبٌ ، فَأَصْلُهُ فَارْسِيٌّ .

(٢) الْأَصُولُ ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ .



## الفصل الثالث: في عامل التمييز

وهو على ضربين : فعلٌ مَحْضٌ ، ومعنى فعلٍ .

فالفعلُ ، نحو : "تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا" و "طَبَّتْ بِهِ نَفْسًا" وبإبه .

والمعنى : الحاجزُ المقدمُ ذكرُهُ في الأعداد ، والمقادير ، وهو : التنوين

والنَوْنُ والإِضَافَةُ ، وقيل : إنَّ عاملَ هذا النوعِ ، إِنَّمَا هُوَ الظَّرْفُ في نحو :

عِنْدِي قَفِيزَانٌ بُرًّا وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ في نحو : " لي مثله رجلاً " ؛ فيكونُ حَيِّنْدُ لَفْظِيًّا .

وسيبيويه يمنعُ من جوازِ تقديمِ المميِّزِ على العاملِ (١) .

أمَّا في القسمِ الأوَّلِ ؛ فنظرًا إلى الأصلِ في أنَّ المنصوبَ - في باب

المنقول - هو المرفوعُ أوَّلًا ، وحَمَلًا على بابِ المفعولِ مَعَهُ ؛ حيثُ لم يُقدِّمَ على

عاملِهِ ؛ نظرًا إلى أصلِ وضعِ الواوِ .

وأمَّا في القسمِ الثَّانِي ؛ فَلِأَنَّهُ إِنَّمَا انْتَصَبَ بَعْدَ تَمَامِهِ ، فلا تقولُ : نَفْسًا

طَبَّتْ بِهِ ، وَعَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ ، وَلَا بُرًّا عِنْدِي قَفِيزَانٍ ، وَرَجُلًا لِي مِثْلُهُ .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٠٥ .

والمازني<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup> يجيزان تقديم الأول ، وأنشداً<sup>(٣)</sup> :  
أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ  
وأكثر البصريين ينشدونه :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ  
فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ " نَفْسًا " مُمَيَّزًا ، وَفِي " كَانَ " ضَمِيرٌ " حَبِيبَهَا " ، وَعَلَى  
الثَّانِي يَكُونُ " نَفْسِي " اسْمٌ " كَانَ " ، وَ" تَطِيبُ " خَبَرُهَا ، وَيَكُونُ قَدْ عَدَلَ عَنِ  
الإِخْبَارِ عَنِ الْمُضَافِ الْمِتَكَلِّمِ ، وَهَذَا بَابٌ مَا أَوْسَعَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ؟ ! وَهُوَ فِي  
الْقُرْآنِ وَالنَّظْمِ وَالنَّثْرِ كَثِيرٌ .

النوع الثالثُ :

في الاستثناء ، وفيه ثلاثة فصولٍ .

ب/٦٧

---

(١) انظر : المقتضب ٣ / ٣٦ - ٣٧ حيث وافق المبردُ أستاذهُ المازنيَّ وانظر أيضًا : الأصول ١ / ٢٢٣  
والتبصرة ٣١٨ - ٣١٩ والحاشية رقم (١) من الموضوع المشار إليه في التبصرة : ففيه فصلٌ تخريج  
لرأي المازني .

(٢) انظر : الموضوع السابق من المقتضب .

(٣) للمخيل السعدي .

وهو من شواهد المازني وزياداته في كتاب سيبويه ٢ / ٢١١ .

وانظر أيضًا : المقتضب ٣ / ٣٧ والأصول ١ / ٢٢٤ والخصائص ٢ / ٢٨٤ والتبصرة ٣١٩ والإنصاف

٨٢٨ وابن يعيش ٢ / ٣٧ ، ٧٤ والألمع ٤ / ١

## الفصلُ الأوَّلُ : في حدِّه ، وآلته

وفيه فرعان :

الفرعُ الأوَّلُ : في حدِّه ، وقد اختلفت فيه عباراتُ العلماء .  
فقال قومٌ : هو أن تُخرجَ شيئاً ممَّا أُدخلتَ فيه غيره ، أو تُدخله فيما  
أُخرجتَ منه غيره .

وقال قومٌ : هو أن تُخرجَ بعضاً ممَّا أُدخلتَ فيه كلاً له ، أو تُدخلَ بعضاً  
فيما أُخرجتَ منه كلاً له .

وقال آخرون : هو إخراجُ بعضٍ ما يوجبُه اللفظُ من عمومِ لفظٍ ظاهرٍ ، أو  
عمومِ حكمٍ ، أو عمومِ معنى ، فمن قال بالأوَّلِ ، والثالثِ ، فالمنقطعُ عنده  
استثناءٌ حقيقيٌّ ، ومن قال بالثاني ، فالمنقطعُ عنده استثناءٌ مجازيٌّ . ومثالُ  
عمومِ اللفظِ : قامَ القومُ إلا زيداً ، ومثالُ عمومِ الحكمِ : لا أكلمك إلا يومَ  
الجمعة ، ومثالُ عمومِ المعنى : ما قام إلا زيدٌ .

الفرعُ الثاني : في آلته ، وهي : أصليَّةٌ ، وفرعيَّةٌ .

أمَّا الأصليَّةُ : فهي " إلا " وهي التي عدتَ الفعلَ القاصرَ ، أو معناه - في  
هذا الباب - إلى المُستثنى ، فنصبته ، كما عدته " الواو " في بابِ المفعولِ معهُ  
و " الهمزة " في بابِ المفعولِ به ، وإنما كانتَ أصلاً ؛ لأنها حرفٌ لا معنى له  
سوى الاستثناءِ ، إلا أنه يُحمل على (١) " غير " كما سيأتي بيانه .  
وللمستثنى بها حُكمان : النَّصبُ ، والبدلُ ممَّا قبله .

(١) وهو الفعل الذي نابت عنه " إلا " في نصب المستثنى عند بعضهم ؛ " لأنها بمعنى الفعل " استثنى " .

وفيما دخلت عليه أمران :

أحدهما : يَجْذِبُهُ إِلَى حَيْزِ الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ "إِلَّا" عَدَّتِ الْفِعْلَ - كَالْهَمْزَةِ -  
فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْتَصِبَ الْمُسْتَنْتَى انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، فِي : " أَقَمْتُ زَيْدًا " .

والثاني : يَجْذِبُهُ إِلَى الْمَشَبِّهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْتَصِبُ عَنْ مَعْنَى  
الْفِعْلِ ، نَحْوُ : الْقَوْمُ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدًا ، هَذَا قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النُّحَاةِ ، وَهُوَ :  
أَنَّ الْمُسْتَنْتَى مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَتَقَدِّمِ ، أَوْ بِمَعْنَاهُ بِوَسْطَةِ "إِلَّا" .  
وَأَمَّا الْفَرَعِيَّةُ : فَقَدْ شَبَّهَ بِهِ أَسْمَاءً ، وَأَفْعَالًا ، وَحُرُوفًا .

أَمَّا الْأَسْمَاءُ : / فَـ " غَيْرٌ " ، وَ " سِوَى " ، وَ " سِوَى " ، وَ " سِوَى " ، وَ " سِوَاءٌ " ، وَ ١/٦٨  
" بَيْدٌ " ، " وَيْلَهُ " - عِنْدَ بَعْضِهِمْ (١) - ، وَلَا " سِيَمًا " ، عِنْدَ قَوْمٍ (٢) .  
فَأَمَّا " غَيْرٌ " ، فَإِنَّ لَهَا أَصْلًا ، وَفِرْعَاءً .

أَمَّا الْأَصْلُ : فَإِنَّ تَكُونَ صِفَةً جَارِيَةً عَلَى شَيْءٍ ، تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ غَيْرِكُ ،  
وَرَأَيْتُ رَجُلًا غَيْرِكَ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، وَهِيَ نَقِيضَةٌ " مِثْلٌ " فِي الْمَعْنَى ، دُونَ  
الْلَفْظِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، أَحْتَمِلُ كُلَّ مَنْ تَجَاوَزَ الْمُخَاطَبَ ؛  
سِوَاءُ كَانَ مِثْلَهُ ، أَوْ لَيْسَ مِثْلَهُ ، فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ ، فَلَا يَكُونُ  
إِلَّا مَنْ يُشَبِّهُهُ ؛ فَـ " غَيْرٌ " عَامٌّ فِي النَّفْيِ ، وَ " مِثْلٌ " خَاصٌّ فِي الْإِثْبَاتِ ، قَالَ  
سَيَبَوِيهِ : إِنَّمَا وَقَعَتْ " غَيْرٌ " فِي الْكَلَامِ ؛ لِتَفْصِيلِ بَيْنَ مَا أُضْيِفَتْ إِلَيْهِ وَبَيْنَ مَا

(١) نَكَرَ ذَلِكَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ (بَلْه) ، وَنَكَرَ السِّيَوطِيُّ أَنَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ الْإِسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ  
وَالْبَغْدَادِيِّينَ . انْظُرْ : الْهَمْعُ ٣ / ٢٩٦ .

(٢) انْظُرْ : الْأَصُولُ ٨ / ٣٠٥ ، وَقَالَ السِّيَوطِيُّ فِي الْهَمْعِ ٣ / ٢٩١ : " عَدَّ الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ  
الْبَصْرِيِّينَ ، كَالْأَخْفَشِ وَأَبِي حَاتِمٍ وَالْفَارِسِيِّ وَالنَّحَّاسِ وَابْنِ مِضَاءٍ ، مِنْ أَدْوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ " لَا سِيَمًا .

وَقَعَتْ صِفَةً (١) لَهُ يُوْهِى أَيْدَاءً مُضَافَةً ، إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ : لَا غَيْرُ ، وَلَيْسَ غَيْرُ ،  
وَسَيَّاتِي (٢) بَيَانُهُ .

وَأَمَّا الْفَرْعُ : فَدُخُولُهَا عَلَى " إِلَّا " فِي بَابِهَا ؛ فَيُسْتَثْنَى بِهَا ، وَتُعْطَى  
حُكْمَهَا ، كَالْمُعَاوِضَةِ لَهَا عَنْ دُخُولِ " إِلَّا " عَلَيْهَا فِي بَابِ الْوَصْفِ .

وَلَا تَكُونُ " إِلَّا " صِفَةً إِلَّا بِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ شَرَائِطَ :

الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفٌ " إِلَّا " مَذْكُورًا ، تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، فَـ  
" إِلَّا " صِفَةٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدًا ، لَمْ  
تَكُنْ " إِلَّا " صِفَةً ، كَمَا لَا تَقُولُ : مَا جَاءَ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَ " غَيْرٌ " اسْتِثْنَاءٌ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ جَمِيعًا ، كَالْقَوْمِ ، أَوْ جِنْسًا ، كَالْإِنْسَانِ ، أَوْ  
نَكْرَةً فِي مَعْنَى الْجَمَاعَةِ كَأَحَدٍ ؛ تَنْبِيْهًُا عَلَى أَصْلِهَا - الَّذِي نُقِلَتْ عَنْهُ - وَهُوَ  
الْإِسْتِثْنَاءُ ، تَقُولُ فِي الْجَمْعِ : ذَهَبَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدًا ، وَتَقُولُ - فِي الْجِنْسِ : يَقْبُحُ  
بِالْإِنْسَانِ إِلَّا الصَّبِيَّ أَنْ يَلْهُوَ ، وَتَقُولُ فِي النَّكْرَةِ الْعَامَّةِ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا  
زَيْدًا ، فَـ " إِلَّا " - فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ - صِفَةٌ .

الثَّلَاثَةُ : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا ، لَا جُمْلَةً ، فَلَوْ قُلْتَ : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ  
إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْهُ ، لَمْ تَكُنْ " إِلَّا " صِفَةً .

فِي هَذِهِ الشَّرَائِطِ الثَّلَاثِ ، تَكُونُ " إِلَّا " صِفَةً ، وَبِهَا ثَلَاثَتُهَا تَكُونُ " غَيْرٌ "  
اسْتِثْنَاءً وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٣) ، فَـ

(١) الْكِتَابُ ١ / ٤٢٣ .

(٢) انْظُرْ ص ٢٣٣ .

(٣) ٢٢ / الْأَنْبِيَاءُ .

"إِلَّا" صِفَةً ، / وبعضُهُم يجعلها بدلاً ، وهو ضَعِيفٌ ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ : ٦٨/ب

﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (١) ، بِالرَّفْعِ (٢) ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقَةٌ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

وَحِينَئِذٍ يَكُونُ إِعْرَابُ " غَيْرٌ " - إِذَا جَعَلْتَهَا اسْتِثْنَاءً - إِعْرَابَ الْأِسْمِ

الوَاقِعِ بَعْدَ "إِلَّا" ، إِنْ نَصَبًا فَنَصَبٌ ، وَإِنْ رَفْعًا فَرَفْعٌ ، وَإِنْ جَرًّا فَجَرٌّ ، وَيُجْرُ مَا

بَعْدَهَا بِالْإِضَافَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ

أُولَى الضَّرْرِ ﴾ (٤) ، قُرِئَ بِرَفْعٍ "غَيْرٌ" (٥) وَنَصْبِهَا (٦) وَجَرِّهَا (٧) ، فَالرَّفْعُ : صِفَةٌ

الْقَاعِدِينَ وَالْجَرُّ صِفَةُ الْمُؤْمِنِينَ (٨) وَالنَّصْبُ اسْتِثْنَاءٌ (٨) مِنَ الْقَاعِدِينَ ، أَوْ

الْمُؤْمِنِينَ .

(١) ٢٤٩/ البقرة .

(٢) وَبِهِ قَرَأَ أَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ وَأَبِي . انظر : البحر المحيط ٢/ ٢٦٦ .

(٣) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعَدٍ يَكْرُبُ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى حَضْرَمِيِّ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ الشَّنْتَمِرِيُّ : وَقِيلَ : هُوَ لِسَوَّارِ بْنِ

الْمَضْرَبِيِّ . انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٣٧

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبَوِيهِ ٢/ ٣٣٤ ، وَانظر المقتضب ٤/ ١٠٩ وَالمؤتلف والمختلف ١١٦ وَالتبصرة

٣٨٣ وَالْإِنْصَافَ ٢٦٨ وَابْنَ يَعِيشَ ٢/ ٨٩ وَالخُرَانَةَ ٣/ ٤٢١ وَ ٩/ ٢٢٢ وَالمغني ٧٢ ، ٥٦٨ وَشرح

أبياته ٢/ ١٠٨ وَ ٤/ ٢٩٣ .

الفرقدان : نجمان قريبان من القطب ، لا يفترقان .

(٤) ٩٥/ النساء .

(٥) قرأ بالرفع : ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره ، ووافقهم يعقوب .

(٦) وقرأ بالنصب : نافع والكسائي وابن عامر ، وروي النصب أيضا عن ابن كثير من طريق رُوِّحَ

وبالنصب أيضا قرأ زيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وابن ذكوان وشبل وابن الهادي .

(٧) وبالجذر قرأ الأعمش وأبو حنيفة . انظر : السبعة ٢٣٧ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٨/ ٩٥

والبحر المحيط ٣/ ٣٣٠ . وإتحاف فضلاء البشر ١٩٣

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٢ .

فَأَمَّا إِعْرَابُ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ "إِلَّا" ، إِذَا كَانَتْ صِفَةً ، فَأِعْرَابُ "غَيْرٍ" نَفْسِهَا ، إِذَا كَانَتْ صِفَةً ، فِي الرَّقْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ .  
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ "غَيْرٍ" فِي الصِّفَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ : أَنَّكَ فِي الصِّفَةِ تُهْمَلُ مَنْ أَضَفْتَ "غَيْرًا" إِلَيْهِ ، وَلَا تَتَعَرَّضُ لَهُ بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ ، وَفِي الْإِسْتِثْنَاءِ تُخْبَرُ عَنْهُ بِالْخُرُوجِ مِنْ حُكْمِ مَا قَبْلَ "غَيْرٍ" ، فَإِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَ"غَيْرُ" صِفَةٌ ، فَمَعْنَاهُ نَفْيُ الْمَجِيءِ عَنْ جَمِيعِ النَّاسِ ، وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لـ "زَيْدٍ" بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ ، بَوَكْذَا إِذَا قُلْتَ : جَاعَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، أُثْبِتُ الْمَجِيءَ لِمَنْ هُوَ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لَزَيْدٍ بِشَيْءٍ ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْتِثْنَاءً ، أُثْبِتُ - فِي الْأُولَى - الْمَجِيءَ لَزَيْدٍ ، وَفِي الثَّانِيَةِ ، لَا تَكُونُ فِيهِ "غَيْرٌ" اسْتِثْنَاءً ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرٌ مَذْكُورٌ .

وَيَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى مَوْضِعِ "غَيْرٍ" فِي الْعَطْفِ ، نَحْوُ : مَا جَاعَنِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ؛ فَتَرْفَعُهُ وَالْوَجْهُ : الْجَرُّ .  
 وَأَمَّا "سَوَى" وَ"سَوَّى" ، وَ"سَوَاءٌ" فَإِنَّهُنَّ ظُرُوفٌ غَيْرٌ مُتَمَكِّنَةٌ ، كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الظُّرُوفِ (١) : فَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ : مَعَ الْقَصْرِ ، وَالْفَتْحُ : مَعَ الْمَدِّ ، وَيُسْتَثْنَى بَهْنٌ ، وَيُجْرُ مَا بَعْدَهُنَّ .  
 وَحُكْمُهُنَّ : حُكْمُ غَيْرٍ ، إِلَّا أَنَّ الْإِعْرَابَ لَا يَظْهَرُ فِي الْمَقْصُورَتَيْنِ ، وَيَظْهَرُ

(١) انظر : ص ١٦٢ .

في الممدودة ، نصباً ، ولا يرفعُ ، ولا يجزُّ / إلا في ضرورة الشعر كقولهِ (١) : ٦٩/١  
وما قصدتُ من أهلها لسوائِكَا  
وقد جاءت غيرَ استثناءٍ ، في قوله (٢) :  
كأنَّ ربَّكَ لم يخلقْ لخشيتِهِ سِوَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانًا  
وكقولهِ (٣) :

فلم يبقَ منها سِوَى هَامِدٍ  
ومنهم مَنْ جعلها استثناءً بتأوُّلٍ ، وحكى سيبويه (٤) عن الخليل (٤) :  
أتاني القومُ سِوَاءَكَ ، كقولك : أتاني القومُ مكانك (٤) .

- 
- (١) هو الأعشى . انظر ديوانه ٦٦ .  
والبيتُ من شواهد سيبويه ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ . وانظر أيضا : المقتضب ٤ / ٣٤٩ والتصحيح والتحريف  
٢٩٨ والتبصرة ٣١٣ والإنصاف ٢٩٥ وابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨٤ والهمع ٣ / ١٦٢ والأشباه والنظائر  
٣ / ٦٦ ، ٦٩ والخزانة ٣ / ٤٣٥ واللسان " سوا " . وصدراً البيت :  
تجانفُ عن جِوِّ اليمامة ناقتي  
تجانف : أصله : تتجانفُ ، بتاعين ، ومعناه تتحرفُ ، يعني أنه لم يقصد سِوَاهُ من أهل اليمامة ،  
وجعل المثلَّ عن غيره إليه فعلٌ ناقته ، على المجاز .  
(٢) هو قريظ بن أنيف العبدي  
انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٣١ ومجالس ثعلب ٤٧٤ وشرح أبيات المغنى ٢ / ٢٠٤ .  
(٣) هو أبو نُؤَيْب الهذلي ، انظر : شرح أشعار الهذليين ١ / ٦٦ ، وهذا صدرُ البيت ، وعجزُهُ :  
وسفَعُ الخدودِ معاً والنُّئى  
والبيتُ من شواهد أبي علي في " كتاب الشعر " ٤٥٢ والطليبات ٢٤٢ ، وانظر أيضا : الخصائص  
٢ / ٣٦٩ ، وفي حاشية " كتاب الشعر " كلام جيدٌ للمحقِّق . الهامد : الرماذُ ، أو : البالي ، سفَعُ  
الخدود : الأثافي . النُّئى : الحُفيرة تُحفرُ حولَ البيت لتمنعُ عنه ماءَ المطر .  
(٤) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .



وأما "بيد" : فأكثر ما يُستعمل مع "أن" ، تقول: ذهبَ الناسُ بيدَ أُنِّي  
لَمْ أَذْهَبْ ، ومنهُ قولُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "... بيدَ أُنِّي" (١) من قُرَيْشٍ  
ومعناها معنى "غير" (٢) ، وقد يكونُ بِمعنى "على" ، وقد يُبدلُ مِنْ بِأَنَّهَا  
ميمٌ (٣) ، لُغَةً .

وأما "بله" فهي من أسماء الأفعال ، ومعناها معنى "دع" (٤) ، ويكونُ ما  
بعدها منصوباً ، تقول: قامَ القومُ بلهَ زيداً ، أي: دَعُ زِيداً ، وستجىُ مبيئَةً في  
بابِ (٥) العوامِلِ .

وأما "لا سيمًا" : فإنها ثلاثُ كلماتٍ : "لا" النافيةُ - ومنهم مَنْ  
يجعلُها (٦) زائدةً - وسىٌ بمعنى "مثل" ، و"ما" بمعنى "الذي" .

(١) هذا جزءٌ من الحديث ، وهو بتمامه هكذا : "أنا أفصحُ العربِ بيدَ أُنِّي من قُرَيْشٍ ، واسترَضِعْتُ في  
بني سَعْدِ" .

وقد قيل: إنَّه موضوعٌ ؛ ففي كتاب "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" لعليِّ القاري الهروي  
ص ٢٣ - ٢٤ : "حديثُ أنا أفصحُ العربِ بيدَ أُنِّي من قُرَيْشٍ . قال السيوطيُّ : لا يُعلمُ مَنْ أخرجَهُ  
ولا إسناده" .

وفي كتاب "كشف الخفا ومزيل الإلباس" للعجلوني الجراحي : "قال في اللآلِي : معناه صحيحٌ  
ولكن لا أصلٌ له" انظر ١ / ٢٣٢ .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٢٨٤ .

(٣) قال الجوهريُّ في الصحاح ( ميد ) : "وميدٌ : لغةٌ في بيدَ ، بمعنى غير . وفي الحديث : أنا أفصحُ  
العربِ ، مِيدَ أُنِّي من قُرَيْشٍ ، ونشأتُ في بني سعدِ بن بكرٍ" .

(٤) قال الجوهريُّ في الصحاح ( بله ) : "ويلهٌ : كلمةٌ مبنيةٌ على الفتح ، مثل كيف ، ومعناها : دَعُ ..  
ويقال : معناها : سَوَى .."

(٥) انظر : ص ٥٣٠ .

(٦) في الهمع ٣ / ٢٩٤ : "وحكى في البديع عن بعضهم أن "لا" في لاسيمًا زائدة" .

والمستثنى بعدها مرفوعٌ ؛ لأنه<sup>(١)</sup> خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ ، تقديره : " هو " ،  
وهو الراجعُ ، تقول : قام القوم لا سيِّماً زيد<sup>(٢)</sup> ، أى : لا مثلُ الذي هو زيدُ ،  
وقيل : إنَّ " ما " <sup>(٣)</sup> زائدةٌ والمستثنى بعدها مجرورٌ بإضافةٍ " سيِّ " إليه .

وقد نَصَبَ بها قومٌ ، وأنشدوا قولَ امرئِ القيسِ<sup>(٤)</sup> :

ألا ربَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ ولا سيِّماً يوماً بدارةٍ جُلجُلٍ

وفي توجيهه بعدُ ، وإنما نَصَبَ يوماً على الظرفِ<sup>(٥)</sup> ، والفارسيُّ ينصبُه

على التمييزِ<sup>(٥)</sup> .

وتُخَفَّفُ<sup>(٦)</sup> " لا سيِّماً " ، وتثقلُ ، ولم يعدّها أكثرُ العلماءِ في بابِ

الاستثناءِ .

(١) انظر الأصول ١ / ٣٠٥ وابن يعيش ٢ / ٨٥ - ٨٦ .

(٢) انظر : ابن يعيش في الموضع السابق .

(٣) انظر : ديوانه ١٠ .

وانظر أيضاً : المسائل البغداديّات لأبي على الفارسي ٣١٧ وابن يعيش ٢ / ٨٦ والمغنى ١٤ ، ٣١٣ ،

٤٢١ والهمع ٣ / ٢٩٣ وشرح أبيات المغنى ٣ / ٢١٦ و ٤ / ٢٧٤ و ٥ / ٢٨٢ و ٦ / ٥٢ ، والخزانة ٣ /

٤٤٤ .

(٤) و " ما " بمعنى " الذى " ، وهو - أى : يوماً - صلة لها ، أى : لأمثل الذى اتفق يوماً . وانظر : الهمع

٣ / ٢٩٣ .

(٥) لم أقف على هذا الرأى للفارسيّ في كتبه المتداولة ، وقد أنشده في " البغداديّات " بروايه جر " يوم "

ورفعه " قال في صد ٣١٧ " وأما استعمالها في غير الاستثناء فقولُه :

ولا سيِّماً يوماً بدارةٍ جُلجُلٍ

فهذا ليس موضع الاستثناء ، فإن شئت جعلت الظرف خبراً ، وأن شئت جعلته صفةً ، وأضمّرت

الخبر .. "

وقد ذكر السيوطيُّ في الهمع ٣ / ٢٩٣ الخلاف في نصب " يوماً " ، فذكر أنه منصوب على التمييز ،

أو على الظرف .

(٦) انظر : الهمع ٣ / ٢٩٥ .

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ ، فَعَلَى ضَرِيَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَجْمَعٌ عَلَى فِعْلِيَّتِهِ ، وَالْآخَرُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَهُوَ " لَيْسَ " / - إِلَّا فِي قَوْلِ ضَعِيفٍ (١) - ، وَ " لَا يَكُونُ " ، ٦٩/ب  
وَلَا يَظْهَرُ لَهُمَا فَاعِلٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ .

وَيَنْتَصِبُ الْمُسْتَتَنَى بَعْدَهُمَا ، تَقُولُ : جَاعِي الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا ، وَ : جَاعِي  
الرِّجَالُ لَا يَكُونُ عَمْرًا ، التَّقْدِيرُ : جَاعِي الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، وَجَاعِي  
الرِّجَالُ لَا يَكُونُ أَحَدُهُمْ عَمْرًا ، فَالْمَنْصُوبُ مَعَهُمَا هُوَ خَيْرُهُمَا ، وَالْمُضْمَرُ  
اسْمُهُمَا ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ .

وَقَدْ وَقَعَتَا صِفَةً ، قَالُوا : أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسُوا زَيْدًا ، وَأَنْتَنِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ  
هِنْدًا ، وَفِيهِ قُبْحٌ ، وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ ، وَحَكَى سَبِيوِيهِ (٢) عَنِ الْخَلِيلِ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ  
لَيْسَ زَيْدًا ، وَمَا أَتَانِي رَجُلٌ لَا يَكُونُ زَيْدًا ، إِذَا جَعَلْتَهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَا أَتَانِي  
أَحَدٌ لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، أَيُّ : غَيْرُ قَائِلٍ ذَلِكَ .

وَمَتَى اتَّصَلَ الْمُضْمَرُ الْمَنْصُوبُ بِهِمَا ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مُنْفَصِلًا ، فِي الْأَكْثَرِ  
تَقُولُ : أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسَ إِيَّاكَ ، وَ : لَا يَكُونُ إِيَّاكَ ، وَقَدْ جَاءَ الْمُتَّصِلُ قَلِيلًا ،  
نَحْوُ : لَيْسَ بُولَيْسَكَ ، وَلَيْسَنِي ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
لِزَيْدِ الْخَيْلِ : " مَا وَصَفَ لِي شَيْءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا وَرَأَيْتَهُ

(١) يَرَى ابْنَ السَّرَّاجِ أَنَّ " لَيْسَ " حَرْفٌ ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ . انْظُرْ : الْأَصُولُ ٨ / ٥٩ وَ

" كِتَابُ الشُّعْرِ ٦ - ٩ وَالْمَسَائِلُ الْحَلِيَّاتُ ٢١٩ - ٢٢٨ . وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنَى ٢٩٣ رَأْيَهُمَا .

(٢) الْكِتَابُ ٢ / ٣٤٨ .

دون الوصف (١) لَيْسَكَ " ، يُرِيدُ : إِلَّا أَنْتَ .

الضَرْبُ الثَّانِي : الْمُخْتَلَفُ فِيهِ ، وَهُوَ : " عَدَا " وَخَلَا " وَحَاشَا " ،  
فَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ " عَدَا " فِعْلٌ (٢) ، بِمَعْنَى : جَاوَزَ ، وَأَنَّ " حَاشَا " حَرْفٌ جَرٌّ (٣)  
أَوْصَلَ الْفِعْلَ إِلَى الْأِسْمِ ، وَمَعْنَاهُ التَّبَرُّتُ ، وَمَنْ جَعَلَهُ (٤) فِعْلاً ، فَهُوَ بِمَعْنَى  
فَاعِلٍ مِنَ الْحَشَا ، الْجَانِبِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ (٥) مَعْنَاهُ : بَرَاءَةٌ (٦)  
مِنِ السُّوءِ ، وَقَدْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا الْآخِرَةُ ، فَقِيلَ حَاشَ لِلَّهِ ، وَتُصَرِّفُ فِيهَا ، فَقِيلَ :  
يُحَاشِي ، قَالَ النَّابِغَةُ (٧) :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ  
وَأَمَّا " خَلَا " فَالْتَّجَاذِبُ فِيهَا مُتَعَادِلٌ فِي الْفِعْلِيَّةِ (٨) وَالْحَرْفِيَّةِ .

فَإِنْ جَعَلْتَهُنَّ أَفْعَالًا فَأَعْطِهِنَّ حُكْمَ " لَيْسَ " وَ" لَا يَكُونُ " ، إِلَّا فِي  
وَقَوْعِهِمَا (٩) صِفَةً ، وَلَا يَحْسُنُ مَعَهُنَّ الْمَنْفَصَلُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُنَّ حُرُوفًا فَجَرَّ الْأِسْمَ

(١) الإصَابَةُ ١ / ٥٧٣ ، بَلْفِظْ " .. إِلَّا رَأَيْتَهُ دُونَ الصِّفَةِ غَيْرِكَ وَالرُّوضُ الْأَنْفُ ٧ / ٤٠١ ، بَلْفِظْ : " مَا ذَكَرَ  
لِي رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ بِفَضْلِ ثُمَّ جَاعَنِي إِلَّا رَأَيْتَهُ دُونَ مَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا زَيْدُ الْخَيْلِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ كُلَّ مَا قِيلَ  
فِيهِ ، وَانظُرْ أَيْضًا : السِّيْرَةُ لِابْنِ هِشَامٍ ٢ / ٥٧٧ ، وَأَسَدُ الْغَابَةِ ١ / ٣٠١ .

(٢) انظُرْ : الْأَصُولُ ١ / ٢٨٧ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٣) انظُرْ : الْأَوَّلُ ١ / ٢٨٨ وَالتَّبَصُّرَةُ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٤) وَهُوَ الْجَرْمِيُّ وَالْمَبْرِدُ . انظُرْ : الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٣٩١ وَالْأَصُولُ ١ / ٢٨٩ .

(٥) ٣١ / يُوْسُفُ .

(٦) فِي الصَّحَاحِ ( حَوْشٌ ) : " وَيُقَالُ : حَاشَ لِلَّهِ : تَنْزِيهًا لَهُ " .

(٧) دِيْوَانُهُ ١٣ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ١ / ٢٨٩ ، وَانظُرْ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ ٣٨٥ وَابْنُ يَعِيْشٍ ٢ /

٨٥ وَ ٨ / ٤٨ ، ٤٩ وَالْمَغْنَى ١٢١ وَاللَّهْمَعُ ٣ / ٢٨٨ وَشَرَحَ أَيْبَاتِ الْمَغْنَى ٣ / ٨٦ وَالْخَزَانَةُ ٣ / ٤٠٣ .

(٨) انظُرْ : الْأَصُولُ ١ / ٢٨٨ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٩) انظُرْ الْأَصُولُ ١ / ٢٨٧ .

بِهِنَّ ، تقولُ : قامَ القومُ عداً زيداً وعداً زيدٍ / ، وخلاً زيداً ، وخلاً زيدٍ ، وحاشاً ١/٧٠  
زيداً وحاشاً زيدٍ ، حكى أبو زيدٍ (١) أنه سمعَ أعرابياً يقولُ " اللّهُمَّ اغفرْ لي  
ولمن يسمعُ ، حاشا الشيطانَ وأبأ الأصبغُ " فنصبَ بـ " حاشاً " .

فإنْ أدخلتَ " ما " على " عداً " ، و " خلاً " تمحضتَ للفعلية ، وانتصبَ  
ما بعدهما ؛ لأنَّ " ما " مصدريةٌ ، والمصدرية لا تُوصَلُ إلا بفعلٍ ، تقولُ : قامَ  
القومُ ماعداً زيداً ، وذهبَ الناسُ ما خلا عمراً ، تقديرُهُ : مجاوزتَهُم زيداً ،  
وخلوهُم عمراً ، أو زمنَ مجاوزتَهُم زيداً ، فحذفَ المضافُ ، وأقيمَ المضافُ إليه  
مقامه بوقد حكى الجرُّ مع " ما خلا " (٢) على أنَّ " ما " زائدةٌ .

### الفصل الثاني : في أنواع الاستثناء

المستثنى على ضربين : أحدهما : أن يكونَ مِنْ موجبٍ .  
والآخرُ : أن يكونَ مِنْ غيرِ موجبٍ .  
أما الموجبُ فنوعانِ :

أحدهما : أن يكونَ مُتصلاً في الجِنسيَّةِ .  
والآخرُ : أن يكونَ منقطعاً .

وكلاهُما منصوبٌ مع " إلا " لفظاً ، أو موضعاً ، إلا أن يكونَ صِفَةً .  
أما المتصلُ : فهو أن يكونَ المستثنى مِنْ جنسِ المستثنى منه ، تقولُ في

(١) لم أعثر على هذا النص في نواذر أبي زيد المطبوع ، وقد نقله عنه ابن السراج في الأصول ١ / ٢٨٨  
حكاية عن المازني .

(٢) ونُسب إلى الجرّمي والكسائي والفارسي وابن جنى والرّبعي ، انظر : الجنى الداني ٤١٤ - ٤١٥  
والهمع ٢ / ٢٨٧ .

الموجب لفظاً ومعنى : قام القوم إلا زيداً ، ورأيت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم  
إلا زيداً ، وتقول في الموجب معنى ، لا لفظاً : ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً ،  
وما جاغي أحد إلا راكباً إلا زيداً ، فمعنى الكلام : كل الناس أكلوا الخبز إلا  
زيداً ، وكل الناس جاء وني راكبين إلا زيداً .

وأما المنقطع فهو : أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه ،  
كقولك : هلك القوم إلا الدار ، ورحل الناس إلا المنازل ، والبصريُّ يُقدِّرُ "إلا"  
فيه بمعنى " لكن " ، والكوفيُّ<sup>(١)</sup> يُقدِّرُها بـ " سوي " .

ولابد للمنقطع البدلي<sup>(٢)</sup> من معنى يتصل به الثاني بالأول ، حتى  
يصير إلى أنه لو لم يستثن لظن أنه فيه ، فيكون الكلام الذي قبل " إلا " قد دلَّ  
على ما يستثنى منه .

وأما غير الموجب / : فإن يقع في نفي أو نهى أو استفهام ، وهو نوعان : ٧٠/ب  
النوع الأول : أن يكون العامل مفرغاً ، فيتسلط على معبولة ؛ لأنه إذا  
تفرغ مما يستحقه بالوضع ، لم يحتج إلى معدٍّ ؛ فيكون وقوع " إلا " معه ملغياً  
لفظاً ، مستعملاً معنى ، وتعرّب المستثنى بما يستحقه من الإعراب ، تقول : ما  
قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، فهذا ليس بدلاً حقيقياً ؛  
لأنَّ المبدل منه غير مذكور فيضمراً ، إلا أن فيه معنى البدل من شيء مقدر  
كأنك قلت : ما قام أحد إلا زيد ؛ لأنَّ المستثنى لا يكون إلا من مستثنى منه ؛

(١) انظر : الأصول / ١ / ٢٩٠ .

(٢) أي : الذي يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه .

ولهذا قيل في قولهم : ما زيد إلا قائمٌ : ما زيدٌ شيئاً من الأشياء إلا هذا ،  
تقديراً ، ولأنك تقول : ما قام إلا هندٌ ، فلولا هذا المقدرُ لأظهرت علامة التانيثِ  
فقلت : ما قامت إلا هندٌ ، وهذه التاء لا تظهر إلا في الشعر ، كقوله (١) :

فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ

فعلمت أن المستثنى - في هذا الباب - معمولُ الفعلِ المفرغِ .

وقد أجاز قومٌ : ما قام إلا زيداً ، وأنشدوا (٢) :

(١) هو ذو الرمة . انظر : ديوانه ١٢٩٦ .

وصدر البيت قوله :

طوى النحرُ والأجرانُ ما في غروضِها

وهو من شواهد ابن جنِّي في المحتسب ٢/٢٠٧ وانظر أيضاً : ابن يعيش ٢/٨٧ وشرح الأشموني

١٣٢/٢ .

النحرُ : الدفع والنخس . الأجرانُ : جمع جرز - بضم الجيم والراء - ، وهي الأرض التي لا تنبتُ .  
الغروض : جمع غرض ، وهو الحزام الذي يُشدُّ به الرجلُ ، وما في غروضها : هو بطنها وما حوله .  
الجراشعُ : جمع جرشع - بضم الجيم وسكون الراء وضم الشين - وهو المنفتح .

يقصد أن السير الطويل أتى على لحمها وشحمها بل على ضلوعها بحيث لم يبق إلا الضلوع القويَّة .

(٢) لعروة بن حزام . انظر ديوانه ٤ .

وانظر : أمالي القالي ٣/٦٠ : برواية :

وما لي والرحمن غيرُ ثمان

وانظر أيضاً : الخزانة ٣/٣٧٥ .

عفراء : محبوبته .

قال البغدادي في الخزانة ٣/٣٧٥ - ٣٧٦ : " والبيت قد تحرّف على من استشهد به ، وروايته

هكذا :

يُكلّفني عمي ثمانين بكرةً وما لي يا عفراء غيرُ ثمان

وروي أيضاً :

يُكلّفني عمي ثمانين ناقةً وما لي والرحمن غيرُ ثمان

وعلى هذا فالاستثناء على الطريقة المألوفة " .

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا

النَّوعُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُشْغُولًا بِمَعْمُولِهِ ، وَلَا يَخْلُو مَا بَعْدَ  
"إِلَّا" : أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا ، وَكِلَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ "الْبَدَلُ" ، وَالنَّصْبُ عَلَى  
الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَالْبَدَلُ مَعَ الْمُتَّصِلِ أَحْسَنُ ، وَالنَّصْبُ مَعَ الْمُنْقَطِعِ أَحْسَنُ .  
أَمَّا الْبَدَلُ ؛ فَلِأَنَّهُ يُمْكِنُكَ حَذْفُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَإِقَامَةُ الْمُسْتَثْنَى مَقَامَهُ ،  
وَلَا يُمْكِنُكَ ذَلِكَ فِي الْمَوْجِبِ ، فَتَقُولُ فِي الْمَتَّصِلِ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ  
أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا . وَأَمَّا الْمُنْقَطِعُ فَالْبَدَلُ فِيهِ لُغَةٌ تَمِيمٌ<sup>(١)</sup>  
وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

١/٧٨

ضَرْبٌ / حَسُنَ فِيهِ الْبَدَلُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَبْدَلُ دَاخِلًا فِي حَيْزِ الْمَبْدَلِ  
مِنْهُ بِتَأْوِيلِ "مَا" ، كَقَوْلِكَ : مَا بِالْدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدٌ ، فَالْوَتْدُ يَدْخُلُ فِي حَيْزِ  
"أَحَدٌ" مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ تَوَابِعِهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ : مَا بِالْدَّارِ شَيْءٌ إِلَّا وَتَدٌ .  
وَضَرْبٌ لَا يَحْسُنُ فِيهِ الْبَدَلُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ  
غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حَيْزِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ ، كَقَوْلِكَ : مَا جَاعَنِي الْمُسْلِمُونَ إِلَّا الْكَافِرِينَ ،  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ . فَبَشِّرْهُمْ  
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾<sup>(٢)</sup>  
فَإِذَا قُلْتَ : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ ، حَسُنَ النَّصْبُ ، لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ نَفْيٍ مُوجِبٍ ؛  
فَإِنَّهُ نَفْيُ قَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ ، بِخِلَافِ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا أَبَاكَ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا  
لَا يَقَعُ فِي الْإِيجَابِ .

(١) انظر : الأصول / ١ / ٢٩٠ .

(٢) ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ / الانشقاق .



وَأَمَّا النَّصْبُ عَلَى أَصْلِ الاستثناء فتقول: ما بالدار أحد إلا وتدأ ، وإلا زيدا ، وما رأيتُ أحداً إلا وتدأ ، وإلا زيدا ، وما مررتُ بأحدٍ إلا وتدأ ، وإلا زيدا ؛ وذلك لأنَّ الكلامَ قد تمَّ ، فتوصلِ الفعلَ بِـ "إلا" ، وتخرجه مخرجَ الفضلاتِ ، فيصيرُ النَّفيَ - في هذا - بمنزلةِ الإيجابِ ، وقد قرئَ قوله تعالى : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾ (١) بالرفع (٢) ، على البدلِ من "أحد" وبالنصب (٣) ، على أصلِ الاستثناءِ ، ومن هذا البابِ قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (٤) ؛ فَإِنْ جَعَلْتَ "مَنْ رَحِمَ" مَفْعُولًا ، كان مُنْقَطِعًا ، أَي : لَكِنْ مِنْ رَحِمَ مَعْصُومٌ (٥) ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ فَاعِلًا ، كان مُتَّصِلًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا عَاصِمَ إِلَّا الرَّاحِمُ (٥) ، يَعْنِي : اللَّهُ تَعَالَى ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمِنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ (٦) ، فَالنَّصْبُ مَعَ الْمُنْقَطِعِ ، وَالرَّفْعُ (٧) ، عَلَى الْبَدَلِ ، عِنْدَ الزَّجَاجِ (٨) ، وَعَلَى الْوَصْفِ ، عِنْدَ يُونُسَ (٩) ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ : لَا تَكُونَنَّ مِنْ فُلَانٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا سَلَامًا بِسَلَامٍ (١٠) فَالنَّصْبُ مَعَ الْمُنْقَطِعِ ، أَي : لَا تُخَالِطُهُ إِلَّا مُتَارِكَةً ، وَالرَّفْعُ ، عَلَى أَنَّهُ خَبِرٌ

(١) ٨١ / هود .

(٢) وبه قرأ أبو عمرو وابن كثير .

(٣) وبه قرأ الباقر . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٨ / ٥٣٦ ومشكل إعراب القرآن ٨ / ٤١٢ - ٤١٣ والنشر ٢ / ٢٧٩ والإتحاف ٢٥٩ .

(٤) ٤٣ / هود .

(٥) انظر : الأصول ٨ / ٢٩١ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٩٣ ومشكل إعراب القرآن ٨ / ٤٠٥ .

(٦) ٩٨ / يونس .

(٧) جائز جوازاً نحوياً . وانظر معاني القرآن للقرآء ٨ / ٤٧٩ .

(٨) انظر : إعراب القرآن ومعانيه ٣ / ٣٥ .

(٩) لم أقف على من نسب ذلك إلى يونس .

(١٠) انظر : الأصول ٨ / ٢٩١ .

فالنَّصْبُ مَعَ الْمَنْقُوعِ ، أَي : لَا تُخَالِطُهُ إِلَّا مُتَارِكَةً ، وَالرَّفْعُ ، عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ  
 مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ / إِلَّا شَيْءٌ هُوَ سَلَامٌ بِسَلَامٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : مَا زَادَ إِلَّا مَا  
 نَقَصَ " وَ " مَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ " ، فَـ " مَا " - مَعَ الْفِعْلِ - بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ يُولَوَّلًا  
 " مَا " لَمْ يَقَعِ الْفِعْلُ بَعْدَ " إِلَّا " ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَا زَادَ الشَّيْءُ وَلَكِنْ النَّقْصُ أَمْرُهُ ،  
 وَمَا نَفَعَ وَلَكِنْ الضَّرُّ أَمْرُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا  
 تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ : " وَلَمْ يَنْجُ " ، ثُمَّ قَالَ : " إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا "  
 أَي : " لَكِنْ جَفْنُ سَيْفٍ وَمِئْزَرًا " .

فَإِنْ كَانَ فِي الْمَبْدَلِ مِنْهُ مَانِعٌ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى لَفْظِهِ ، حُمِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ ،  
 تَقُولُ : مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا رَجُلٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، فَتَحْمَلُ زَيْدًا عَلَى  
 مَوْضِعِ الْفَاعِلِ وَالْمَبْتَدَأِ ، دُونَ اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ " مِنْ " وَ " لَا " لَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْمَعَارِفِ  
 فِي هَذَا الْمَقَامِ ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ فِي هَذَا ، عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَتَقُولُ : لَا رَجُلٌ  
 فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٢) :

مَهَامِهًا وَخُرُوقًا لَا أَنْيْسَ بِهَا إِلَّا الضَّوَابِحَ وَالْأَصْدَاءَ وَالْبُومًا

(١) هُوَ حُذَيْفَةُ بْنُ أَنَسِ الْهَذَلِيِّ . انظُر : دِيوَانَ الْهَذَلِيِّينَ ٥٥٨ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ٢٩١ / ١ . وَانظُرْ أَيْضًا : الْمَقْرَبُ ١٦٧ / ١ وَاللِّسَانُ  
 (جَفْنُ) .

النَّفْسُ بِشِدْقِهِ : أَي : كَادَتْ تَخْرُجُ ؛ فَبَلَّغَتْ شِدْقَهُ ، أَي : إِنَّمَا نَجَا بِجَفْنِ سَيْفٍ وَمِئْزَرٍ ، نَصَبَهُ عَلَى  
 نَزْعِ الْخَافِضِ .

(٢) هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرَ . انظُر : الْمَفْضَلِيَّاتِ ٤١٩

وَانظُرْ أَيْضًا : الْخَزَانَةُ ٣ / ٢٨٢ .

الْمَهَامِيهِ : جَمْعُ مَهْمَةٍ ، وَهُوَ الْقَفْرُ . الْخُرُوقُ : جَمْعُ خَرَقٍ ، وَهُوَ الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ تَتَخَرَّقُ فِيهَا الرِّيَاحُ .  
 الضَّوَابِحُ : جَمْعُ ضَابِحٍ ، وَهُوَ الثَّلْبُ . الْأَصْدَاءُ : جَمْعُ صَدَى ، وَهُوَ : ذَكَرَ الْبُومِ .

مَعَ تَأَوَّلِ الْجَنَسِيَّةِ ، وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ قَوْلُهُمْ : لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ " ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ " لَيْسَ " " مَا " رَفَعْتَ " شَيْئًا .  
 فَإِنْ فَصَلْتَ " إِلَّا " وَمَا بَعْدَهَا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ - فِي النَّفْيِ -  
 فَالْبَدَلُ ، عِنْدَ سَيَّبِيهِ (١) ، وَالنَّصْبُ عِنْدَ الْمَازِنِيِّ (٢) ، تَقُولُ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا  
 أَبْيَكَ خَيْرٍ مِنْ عَمْرٍو ، وَإِلَّا أَبَاكَ ، تَقْدِيرُهُ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ خَيْرٍ مِنْ عَمْرٍو إِلَّا أَبْيَكَ .

### الفصل الثالث : في أحكام الاستثناء

الحكم الأول : لا يجوز الاستثناء إلا من جماعة ، أو نكرة عامة ، أو اسم جنس تقول : قام القوم إلا زيداً ، وما قام أحد إلا زيداً ، وذهب الدينار والدرهم إلا دنانيرك ودرهمك ، وما مررت بالبعير إلا إبلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٣) / ولو قلت : قام زيد إلا عمرو ، لم يجز . ١/٧٢  
 الحكم الثاني : لا يجوز الاستثناء بنكرة محضة من نكرة غير مؤقتة ؛ (٤)  
 لقلة الفائدة ، فلو قلت : رأيت ناساً إلا رجلاً ، أو رأيت رجلاً إلا إنساناً ، لم يكن للاستثناء فائدة ؛ لأن المقصود بالاستثناء : أن يخرج من الحكم ما لو لا هو لدخل فيه وجوباً ، وقولك : رأيت ناساً ، لا يوجب دخول " رجلاً " فيهم بعينه حتى لو لم تستثنه لكان داخلاً في الحكم ، وإذا كان الغرض من الاستثناء غير

(١) الكتاب ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٣٣٩ حيث نسب المبرد اختيار النصب إلى المازني .

(٣) ٢ ، ٣ / العصر .

(٤) هي النكرة المختصة ، بوصف أو غيره . وانظر : الأصول ٨ / ٨٤ .

مُتَّصِرٌ فِيهِ ؛ كَانَ اسْتِعْمَالُهُ لَغَوًّا ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَخَذْتُ جُمْلَةً إِلَّا دَرِهَمًا .  
 الْحُكْمُ الثَّلَاثُ : لَا يَقَعُ بَعْدَ " إِلَّا " - إِذَا كَانَ قَبْلَهَا اسْمٌ - إِلَّا اسْمٌ ، أَوْ  
 فِعْلٌ مُضَارِعٌ ؛ فَتَقُولُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا يَقُومُ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَا زَيْدٌ  
 إِلَّا قَامَ لَمْ يُجْزَ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ " قَدْ " أَجَازَهَا قَوْمٌ <sup>(١)</sup> ، فَأَمَّا قَوْلُكَ : مَا أَتَانِي  
 زَيْدٌ إِلَّا تَكَلَّمَ بِخَيْرٍ ، فَإِنَّ قَبْلَ " إِلَّا " <sup>(٢)</sup> فِعْلًا ، <sup>(٣)</sup> وَأَمَّا قَوْلُكَ : مَا تُحَدِّثُنِي إِلَّا  
 صَدَقْتُ ، وَمَا تَأْتِينِي إِلَّا قُلْتَ حَقًّا ، فَالْأَوَّلُ مُضَارِعٌ فِي تَأْوِيلِ مَاضٍ ، كَأَنَّكَ  
 قُلْتَ : مَا أَتَيْتَنِي إِلَّا قُلْتَ حَقًّا ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ <sup>(٤)</sup> خَيْرٌ مِنْهُ ،  
 كَانَ مَا بَعْدَ " إِلَّا " جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً وَاقِعَةً صِفَةً لِأَحَدٍ ، وَ" إِلَّا " لَغَوٌّ فِي اللَّفْظِ  
 مُعْطِيَةً فَائِدَتَهَا ، جَاعِلَةً زَيْدًا " خَيْرًا مِنْ جَمِيعِ مَنْ مَرَّرْتَ بِهِ .  
 الْحُكْمُ الرَّابِعُ : لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ " إِلَّا " عَلَى الْعَامِلِ وَالْمُسْتَثْنَى مَعًا فِي  
 حَالٍ ، كَقَوْلِكَ : إِلَّا زَيْدًا قَامَ <sup>(٥)</sup> الْقَوْمُ ؛ لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِالْوَاوِ ، فِي بَابِ الْمَفْعُولِ  
 مَعَهُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ مَقْدَمًا عَلَيْهِمَا .

- (١) فِي الْمُسَاعَدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٨٢ / ١ : " وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ ، وَهُوَ  
 كَذَلِكَ ، وَأَمَّا إِجَازَتُهُ مَعَ " قَدْ " فَحِكَاةُ الْخَدْبِ عَنِ الْمَبْرَدِ ، وَقَالَ فِي الْبَدِيعِ : أَجَازَهُ قَوْمٌ " وَقَالَ  
 السِّيَوطِيُّ فِي الْهِمَمِ ٢٧٦ / ٣ : " وَفِي الْبَدِيعِ : لَوْ قُلْتَ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ ، لَمْ يُجْزَ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ " قَدْ "   
 أَجَازَهَا قَوْمٌ " .  
 (٢) فِي الْأَصْلِ : فَإِنْ قَبْلَ إِلَّا فِعْلٌ ، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ .  
 (٣) فِي الْأَصْلِ : وَمَا قَوْلُكَ ... ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ .  
 (٤) فِي الْمُسَاعَدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٨١ / ١ : " .. وَنَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ مِنَ الزَّمْخَشَرِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ  
 فِي : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ : إِنَّ مَا بَعْدَ : إِلَّا " جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً صِفَةً لِـ " أَحَدٍ " ، وَتَبَاعَ  
 الزَّمْخَشَرِيُّ صَاحِبُ الْبَدِيعِ وَابْنُ هِشَامٍ " .  
 (٥) انظُرْ : الْمُسَاعَدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٨١ / ٥٦٧ .

وَأَجْمَعَ البَصْرِيُّونَ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ "إِلَّا" عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُقَدِّمًا عَلَيْهَا : قَامَ إِلَّا زَيْدًا (١) الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ ، فَإِنْ قَلَّتِ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فِي الدَّارِ ، لَمْ يُجْزَ .

وَحُكْمُ الْمُسْتَثْنَى - فِي هَذَا الْمَقَامِ - أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا أَبَدًا ، أَمَّا الْمَوْجِبُ فَلِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ التَّقْدِيمِ مَنْصُوبًا ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمَوْجِبِ : فَلِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَبْدُولِ / مِنْهُ ، كَالصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْاسْتِثْنَاءِ ، وَعَلَيْهِ أُنْشِدَ ٧٢/ب سيبويه (٢) :

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ  
وَقَدَّ وَقَعْتَ "إِلَّا" غَيْرَ مَوْقِعِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (٣)  
تَقْدِيرُهُ ، إِنْ نَحْنُ (٤) إِلَّا نَظُنُّ ظَنًّا ، وَتَقُولُ : مَا ضَرَبْنَا إِلَّا ضَرْبًا ، وَلَا تَقُولُ :

(١) المصدر السابق ١/ ٥٦٨ .

(٢) ليس البيئ من شواهد سيبويه في المطبوع من الكتاب ، وهو للكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ .  
انظر : الهاشميات ١٧ والمقتضب ٤/ ٣٩٨ ومجالس ثعلب ٦٢ والمقاييس ٣/ ١٩١ والتبصرة ٣٧٧  
والإنصاف ٣٧٥ وابن يعيش ٢/ ٧٩ والخزانة ٤/ ٣١٤ .

(٣) ٣٢/ الجاثية .

(٤) وعلى هذا تكون إلا في الآية مؤخرًا من تقديم ، وهذا في التقدير ، وما ذكره ابن الأثير هو تقدير الميرد ، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣/ ١٤٠ - ١٤١ : " وهذا من مُشْكِلِ الإِعْرَابِ وَغَامِضِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا ، وَمَا ظَنَنْتُ إِلَّا ظَنًّا ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الْإِيجَابِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْمَصْدَرِ كَمَعْنَى الْفِعْلِ ؛ فَالْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدٍ عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، أَيْ : إِنْ نَحْنُ إِلَّا نَظُنُّ ظَنًّا .. وَالْجَوَابُ الْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : إِنْ نَظُنُّ إِلَّا أَنْكُمْ تَظُنُّونَ ظَنًّا " .

لَسْنَا نَضْرِبُ بِإِلَّا ضَرْبًا ؛ لِأَنَّكَ تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ : لَسْنَا إِلَّا نَضْرِبُ ضَرْبًا ، وَلَا تَقْدِرُ فِي " مَا " (١) عَلَى ذَلِكَ .

الحكم الخامسُ : لا يجوزُ حذفُ المُستثنى وإرادتهُ ، ويجوزُ حذفُ المُستثنى منه لفظًا ؛ حملاً على المضافِ والمضافِ إليه ، فلمَّا جازَ حذفُ (٢) المضافِ ، جازَ حذفُ المُستثنى منه ، فقليلٌ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ ، ولمَّا لم يُجزَ حذفُ المضافِ إليه ، ، لم يُجزَ حذفُ المُستثنى ؛ فلم يُقلْ : قامَ القومُ ، ويرادُ : إلاَّ زيداً ؛ فأمَّا قولهم : ليسَ إلاَّ ، و : ليسَ غيرُ ، فشاذٌ ، قال ابن السَّراجِ : قد يحذفون المُستثنى ؛ استخفاً ، نحو قولهم : ليسَ إلاَّ ، و : ليسَ غيرُ ، كأنهم قالوا : ليسَ إلاَّ ذاك ، و : ليسَ غيرُ ذاك (٣) .

ومنه قوله عليه السَّلامُ : " الطَّيْرَةُ مِنَ الشَّرْكِ ، وليسَ مِنَّا إلاَّ ، ولكنَّ اللهَ يُذهِبُهُ بالتوكُّلِ " (٤) ، يُريدُ : وليسَ مِنَّا إلاَّ مَنْ يَتَطَيَّرُ .  
الحكم السادسُ : لا يُستثنى بـ " إلاَّ " اسمانِ ؛ فلا تقولُ : أعطيتُ الناسَ الدنانيرَ إلاَّ زيداً الدَّراهمَ ، ولا : ما أعطيتُ أحداً شيئاً إلاَّ زيداً درهماً ، كما لا تَعْطِفُ اسمينِ بحرفٍ واحدٍ ، فأمَّا قولُ الشاعرِ (٥) :

(١) قال مكِّي في مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٩٨ : " .. فلو جرى الكلامُ على غيرِ حذفِ لصارَ تقديرُهُ : إنَّ نَظْنَ إلاَّ نَظْنَ ، وهذا الكلامُ ناقصٌ ، ولم يُجزَ النحويونَ : ما ضربتُ إلاَّ ضرباً ؛ لأنَّ معناه : ما ضربتُ إلاَّ ضربتُ .. " .

(٢) كما في قوله تعالى : " وأسألُ القريةَ " ٨٢ / يوسف .

(٣) في الأصول ١/ ٢٨٣ .

(٤) هذا الحديث رواه عبدُالله ابن مسعود . انظر : صحيح الترمذي وبهامشه (عارضه الأحمدي) (باب الطيرة) ٧/ ١١٦ - ١١٧ . وفي شرح الحديث ما يُفيد أنَّ قوله : " ومنا إلا .. الخ " من كلامِ روائي الحديث .

(٥) لم أهدت إليه ، ولم أقف على هذا البيت فيما بين يدي من مصادر .

وليس مُجيراً إن أتى الحيَّ خائفٌ ولا قائلاً إلا هو المتعبياً  
 فشاذاً ، وهو محمولٌ على فعلٍ آخر ، فإن قلت : ما أعطيتُ أحداً درهماً  
 إلا زيداً دانقاً ، على البدل جاز ، وكذلك : ما أعطيتُ القومَ الدراهمَ إلا عمراً  
 دانقاً .

الحكم السابعُ : إذا تكررتُ "إلا" فلها معنيان :

i/٧٣

الأولُ : أن / يكون استثناءً من استثناءٍ ، فيكون الثاني ضدَّ الأول ، في  
 الإيجابِ والنفي ، كقولك : له عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا ، فالخَمْسَةُ  
 مُسْتَثْنَاةٌ مِنَ الْعَشْرَةِ ، وَالدِّرْهَمُ مُسْتَثْنَى مِنَ الْخَمْسَةِ ، فَحَصَلَ الْإِقْرَارُ بِسِتَّةٍ ،  
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ . إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجِّوهُمْ  
 أَجْمَعِينَ . إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾ (١) ، فَ"آلَ لُوطٍ" اسْتَثْنَوْا مِنْ "قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ" ، وَ  
 "امْرَأَتَهُ" مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ "آلَ لُوطٍ" .

الثاني : أن يكون استثناءً بعد استثناءٍ ، لا منه ، فتكون "إلا" فيه  
 بمعنى الواو ، تقولُ : ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمرو ، أي : وعمرو ، ولكِ النَّصْبُ  
 على أصلِ الاستثناء ، فإن أَخْرَجْتَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَلابُدَّ مِنْ نَصْبِ المُسْتَثْنَيْنِ ،  
 تقولُ : ما فيها إلا زيداً إلا عمراً أحدٌ ، فإن لم يكن معكَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَلابُدَّ  
 مِنْ رَفْعِ أَحَدِهِمَا ، وَنَصْبِ الْآخَرِ ، تقولُ : ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو ، و : إلا زيدٌ  
 إلا عمراً ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ اثْنانِ بِفِعْلِ واحِدٍ ، مِنْ غَيْرِ عَاطِفٍ ، وَمِنْ هَذَا  
 النَّوعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ  
 وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ

(١) ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ / الحجر . وانظر : التبصرة ٣٧٨ .

وَلَا يَأْسِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿١﴾، كَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - : لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ  
 وَهِيَ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ (٢) ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا أَكَل أَحَدٌ إِلَّا الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا ، فَهَذَا لَيْسَ  
 فِيهِ إِلَّا نَصْبُ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مُوجِبٌ فِي الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ النَّاسِ أَكَلَ  
 الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا ، وَكَذَلِكَ : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ إِلَّا رَاكِبًا ، إِلَّا زَيْدًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ  
 أَحَدٍ جَاعَنِي رَاكِبًا إِلَّا زَيْدًا .

الحكم الثامن : إِذَا اجْتَمَعَ " إِلَّا " ، و " غَيْرُ " ، فَاجْعَلْ أَحَدَهُمَا اسْتِثْنَاءً  
 وَالْآخَرَ صِفَةً ؛ تَقُولُ : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ غَيْرُ عَمْرٍو ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا  
 وَتِدًا غَيْرِ زَيْدٍ ، قَالَ شَيْخُنَا (٣) : وَلَا أَعْلَمُ لَصْرَفِهِمَا عَنِ الْاسْتِثْنَاءَيْنِ مَعْنَى ، وَلَا  
 عَنِ الْوَصْفَيْنِ إِذَا كَانَا مُفْتَرِقَيْنِ ، فَإِنْ عَطَفْتَ جازَ رَفْعُهُمَا جَمِيعًا ، تَقُولُ : مَا  
 جَاعَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ وَغَيْرُ عَمْرٍو ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارَ مَرْوَانَ

(١) /٥٩ الأنعام .

(٢) انظر : التبصرة ٣٧٩ .

(٣) أْبْرَزُ شَيْوِخِهِ فِي النَّحْوِ هُوَ : نَاصِحُ الدِّينِ أَبُو السَّعَادَاتِ أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ  
 الدَّهَّانِ الْبَغْدَادِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةَ ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي مُقَدِّمَةِ " الْبَدِيعِ " أَنَّ  
 لَهُ كِتَابًا شَرَحَ فِيهِ فِصُولَ ابْنِ الدَّهَّانِ ، وَسَمَّاهُ " بُغْيَةَ الرَّاعِبِ فِي تَهْذِيبِ الْفِصُولِ النَّحْوِيَّةِ " ، كَمَا  
 أَنَّ " الْبَدِيعَ " يُعَدُّ أَيْضًا شَرْحًا مَبْسُوطًا مَطُولًا لِفِصُولِ ابْنِ الدَّهَّانِ . انظر ص ٢ في المقدمة .  
 وَقَدْ صرَّحَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الْبَدِيعِ بِالنَّقْلِ عَنْ شَيْخِهِ بِقَوْلِهِ : " قَالَ شَيْخُنَا "أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى  
 نَصِّ كَلَامِ شَيْخِهِ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ ، وَعَثَرْتُ عَلَى نَقْوَلِهِ الْآخَرَى فِي " الْغَرَّةِ " لابْنِ الدَّهَّانِ ، وَهُوَ شَرَحَ  
 لِكِتَابِ " اللَّعْمِ " لابْنِ جَنِيِّ ، وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ الْأَثِيرِ النَّحْوَ - أَيْضًا عَلَى مَكِّيِّ بْنِ رِيَّانَ بْنِ شَبَّهَ بْنِ صَالِحِ  
 النَّحْوِيِّ الضَّرِيرِ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّمِائَةَ ، وَقَرَأَ النَّحْوَ عَلَى غَيْرِهِمَا أَيْضًا .

(٤) قِيلَ : هُوَ الْفَرَزْدَقُ ، وَلَمْ أَعَثْرْ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢ / ٣٤٠ . وَانظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٤٢٥ ، وَالْأَصُولُ ١ / ٢٠٣ .

مَرْوَانَ : هُوَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ الْأُمَوِيُّ .



فترفع غير (١) للوصف ، وتنصب " دار مروان " للاستثناء ، ولك أن تنصبيهما جميعاً ، على الاستثناء ، وأن ترفعهما جميعاً ؛ فيصير الكلام : ما بالمدينة دار كبيرة إلا دار مروان ، ولك أن تنصب " غيراً " ، وترفع " دار مروان " ، وبعضهم لم يجره (١) .

الحكم التاسع : لا يجوز الجمع بين اثنين من آلات الاستثناء ، لو قلت : جاعني القوم إلا خلا زيدا ، لم يجر ، وقد أجازوا : إلا ما خلا زيدا ؛ للفصل ، وأجاز الأخفش (٢) : جاعني القوم إلا حاشا زيدا بالجر .

الحكم العاشر : لا يعطف على حرف الاستثناء بـ " لا " ، لا تقول : قام القوم ليس زيدا ولا عمراً ، ولا : قام القوم غير زيد ولا عمرو .

فأما قوله تعالى : ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ (٣) فـ " غير " صفة (٤) دالة على النفي ؛ لأنها صفة الذين " بمعنى أنهم جمعوا بين نعمة الإيمان وبين السلامة من غضب الله والضلال ، ولو كانت استثناء لم يجر .

الحكم الحادي عشر : أكثر النحاة لا يجيزون الاستثناء بأكثر من

(١) هذا الشرح بنصه تقريباً في أصول ابن السراج ٨ / ٣٠٤ ، وكذا ما يأتي في الحكم التاسع .

(٢) كذا في البديع ، والذي في المصادر نسبة ذلك إلى الكسائي ، قال ابن السراج في الأصول

٨ / ٣٠٣ : " وأعلم أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف إلا ويكون الثاني اسماً ، مثل

قولك : قام القوم إلا خلا زيدا .. فإن قلت : إلا ما خلا زيدا ، وإلا ماعداً ، جاز ، ولا يجوز : إلا

حاشا زيدا والكسائي يجيزه إذا خُفِضَ بـ " حاشا " .. " .

(٣) ٧ / فاتحة الكتاب .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ١٣ .

النِّصْفِ (١) ، وبعضُهُم (٢) يُجِيزُهُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ (٣) ، تَقُولُ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةً ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَهُ عِنْدِي وَاحِدٌ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ (٤) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ (٥) ؛ فَاسْتَتْنَى الْغَاوِينَ مِنَ الْعِبَادِ وَالْعِبَادَ مِنَ الْغَاوِينَ (٦) .

وَأَمَّا الْإِسْتِثْنَاءُ بِالنِّصْفِ : فَقَدْ اعْتَدَلَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ (٣) فِيهِ جُوزًا وَمَنْعًا وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَتْنَى أَكْثَرَ مِنَ الْمُسْتَتْنَى مِنْهُ ؛ فَلَا تَقُولُ ١/٧؛ لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا أَحَدًا عَشَرَ (٦) .

- (١) وهو مذهب جمهور البصريين . انظر : الهمع ٣/ ٢٦٨ .  
(٢) وهو مذهب أكثر الكوفيين ، وهو أيضا مذهب أبي عبيدة والسيرافي ، واختاره ابن مالك . انظر : المساعد ١/ ٥٧١ والهمع ٣/ ٢٦٩ .  
(٣) انظر : تفسير القرطبي ١٠/ ٢٩ حيث نسب المنع إلى أحمد ابن حنبل .  
وقال القرافي في " الاستغناء في أحكام الاستثناء " ص ٥٣٦ : " اتفقوا على منع الاستثناء المستغرق ، كقوله : له على عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ وإنما اختلفوا في استثناء النصف ، والأكثر فذهب أصحابنا وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى صحة استثناء الأكثر حتى إنه لو قال : له عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ لم يلزمه سوى درهم واحد .  
وذهب القاضي أبو بكر في آخر أقواله ، والحنابلة ، وابن دَرَسْتَوِيهِ النَّحْوِيُّ إلى المنع من ذلك " وانظر أيضا ص ٥٣٧ - ص ٥٤٦ من " الاستغناء في أحكام الاستثناء " وانظر في المسألة المراجع الآتية " التبصرة في أصول الفقه : لأبي إسحاق الشيرازي ، ص ١٦٨ - ١٧١ و " المحصول في علم أصول الفقه " للإمام الفخر الرازي ١/ ٥٣ - ٥٦ و " أحكام القرآن لابن العربي ص ١٨٧٤ - ١٨٧٥ .

(٤) ٨٢ ، ٨٣ / ص

(٥) ٤٢ / الحجر . وانظر : البحر المحيط ٥/ ٥٥٤ .

(٦) انظر : البحر المحيط ، في الموضوع السابق .

الحكمُ الثَّانِي عَشَرَ : قد أَوْقَعُوا الفِعْلَ مَوْجِعَ الاسْمِ المُسْتَثْنَى ، فِي قولِهِمْ : "أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ" ، وَ "نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ إِلَّا جِئْتَ" ، وَ "عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا جِئْتَنِي" ، وَمِنْهُ قولُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلأَنْصَارِ - وَقَدْ نَهَضُوا لَهُ - :  
"بِالإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ (١) إِلَّا جَلَسْتُمْ" ، التَّقْدِيرُ فِي هَذَا الحِكمِ : مَا أَطْلُبُ إِلَّا فَعْلَكَ ، وَلَا أُرِيدُ إِلَّا جُلُوسَكُمْ .

الحكمُ الثَّالِثُ عَشَرَ : قد حَمَلُوا المُسْتَثْنَى مِنْهُ عَلَى المَعْنَى ، فَقَالُوا :  
"أَقَلُّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ" ، فَ "زَيْدٌ" بَدَلٌ - فِي المَعْنَى - مِنْ رَجُلٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ .

فَأَمَّا قولِهِمْ : "قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ" فَلَيْسَ بِبَدَلٍ مِنْ رَجُلٍ ؛ لِأَنَّ "قَلَّ" لَا يَعْمَلُ فِي المَعَارِفِ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ : أَقَلُّ رَجُلٍ ، قَالَ سِيَبَوِيهِ : أَقَلُّ رَجُلٍ مُبْتَدَأٌ مَبْنِي عَلَيْهِ (٢) ، فَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ عِنْدَهُ خَبْرًا .  
وَإِذَا قُلْتَ : قَلَّمَا يَسْكُنُ الدَّارَ إِلَّا الطَّبَّاءُ ، فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ "مَا" "مَنْ" فَالنَّصْبُ الوَجْهُ .

(١) انظر : البحر المحيط ٨ / ٣٦١ - ٣٦٢ عند تفسير قوله تعالى : " قم الليل إلا قليلا نصفه ... :

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٤ .

## البابُ الثاني عشر في المجرورات

وهي قسمان: مجرورات بحرفٍ، ومجرات بإضافةٍ.  
القسمُ الأولُ:

في المجرور بالحرفِ ، فيه فصلان :

الفصلُ الأولُ : في ذكرِ الحروفِ ، ومعانيها

وفيه فرعان :

الفرعُ الأولُ : في تعريفها ، حروف الجرِّ ثمانية عشرَ حرفًا ، وتُسَمَّى

حروفَ الإضافةِ ؛ لأنَّ وضعها : أنْ تُقْضِيَ بِمعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ ، وهي -  
في ذلك - سَوَاءٌ ، وإنِ اختلفتْ دواعيها .

منها خمسةٌ على حرفٍ واحدٍ ، وهي : الباءُ ، واللامُ ، والكافُ ، والتاءُ  
والواوُ .

ومنها خمسةٌ على حرفين ، وهي : مِن ، وعن ، وفي ، ومذٌ ، في موضعٍ ،  
وكيٌ ، في موضعٍ .

ومنها ستةٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ، وهي : إلى ، وعلى ، وربُّ ، ومُنذٌ ، في  
موضعٍ ، وعداٌ ، وخلا ، في الاستثناءِ .

ومنها اثنانِ على أربعةِ أحرفٍ ، وهما : حاشا ، في الاستثناءِ ، وحتيٌ ،  
في أحدِ أقسامِها ، وهذه جميعها متَّفِقةٌ في العملِ لفظًا أو موضعًا ، ومعانيها  
مُتخَلِّفةٌ .

أما الباءُ : فإنَّها مكسورةٌ ، ولها أربعةٌ مواضعُ  
الأولُ : الإلصاقُ ، وهو أصلُ بابِها ، كقولك : أمسكتُ الحبلَ بيدي ، فأماً  
مررتُ بزيدٍ ، فعلى الاتِّساعِ ، أي : التَّصقَ مروريَّ بموضعٍ يقربُ منه .  
الثاني : للاستعانةِ ، وذلك إذا اتَّصَلتْ بآلةٍ ونحوها ، كقولك : كتبتُ  
بالقلمِ ، وضربتُ بالسيفِ ، ومنها : بتوفيقِ اللهِ حجَّجتُ ، وبِفُلانٍ أصبتُ  
الغرضَ وأكثرُ ما يَجىءُ معَ الفعلِ المتعدِّي .  
الثالثُ : للمصاحبةِ نحو : اشتريتُ الفرسَ بسرِّجِه وإجامِه ، ودخَلَ عليه  
بثيابِ السفرِ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ تَنبَتُ بِالذَّهْنِ ﴾ (١) .  
الرابعُ : للزيادةِ ، وقد تُزادُ في المرفوعِ ، والمنصوبِ ، والمجرورِ :  
أماً المرفوعُ : ففي الفاعلِ لازماً ، كقولك : أكرمَ بزيدٍ ، وغيرَ لازمٍ ، كقوله  
تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (٢) ، وفي المبتدأِ ، كقولك : بحسبِكَ قولُ السُّوءِ ،  
وفي الخبرِ كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ (٣) .  
وأما المنصوبُ : فكقولُه تعالى : ( وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) (٤) ومنه :  
ليسَ زيدٌ بقائمٍ .

(١) / المؤمنون .

(٢) / النساء ، ٧٩ ، ١٦٦ / الفتح .

(٣) / يونس ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ٢٤٣ حيث قال : " وزيدتُ الباءُ ، كما زيدتُ في قولك :  
" بحسبِكَ قولُ السُّوءِ " .

(٤) / البقرة . وقال الأخفش في معاني القرآن ١٦١ ، ١٦٢ : " والباءُ زائدةٌ ، نحو زيادتها في قوله  
" تَنبَتُ بِالذَّهْنِ " وإنما هي : تَنبَتُ الذَّهْنَ " وانظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١ / ٢٤٣  
والجنى الداني ١١٣ والبحر المحيط ٢ / ٧١ .

وأما المجرور : فقد جاء في الشَّعْرِ شاذًا ، أنشدَهُ الفارِسِيُّ :  
فأصْبَحْنَ لا يَسْأَلُنَّهُ عنِ بِمِا بِهِ أَصْعَدَ في عُلُوِّ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبًا (١) ٧٥ / أ  
وقد جاءت مُضْمَرَةٌ في القِسْمِ ، كقولم : اللهُ لأفْعَلَنَّ ، وفي قول رُؤْبَةَ -  
وقيلَ له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ ، قال - : خَيْرٌ (٢) ، يُرِيدُ : بِخَيْرٍ .  
وأما اللامُ : فمفتوحةٌ مع المضمِرِ ، مكسورةٌ مع المظهِرِ ، ولها موضعان :  
الأوَّلُ : للتخصيِصِ ، وهو نوعان : أحدهما : ما اقترنَ معه ملكٌ ، نحو :  
الدارُ لزيدٍ ، والمالُ لجعفرٍ ، والآخِرُ : ما عرِيَ منه ، نحو : السرجُ للدَّابَّةِ ، والمسجدُ  
لعبدِاللهِ .  
الثاني : الزيادة ، كقوله تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ (٣) ،

(١) لم أعثر عليه في كتب الفارسي المطبوعة . وقد تُسبب إلى الأسود بن يعفر . انظر : معاني القرآن  
للقرآء ٣ / ٢٢١ وأوضح المسالك ٣ / ٢٤٥ والمغني ٣٥٤ وشرح أبياته ٦ / ٧٤ والخزانة ٩ / ٥٢٩ ، قال  
البغدادي : .. والبيتُ لم أقف على قائله .  
صعدُ في الجبل : إذا علاهُ . الهواءُ : ما بين السَّماء والأرض .  
التصوَّبُ : النزول . علُو الشئِ : فوقه .  
(٢) انظر : الإنصاف ٥٣٠ .  
(٣) ٧٢ / النمل .

وكقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ﴾ (١) ، وَأَنْشَدُوا (٢) :  
يَذْمُونَ لِلدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضَعُونَهَا أَقَاوِيقَ حَتَّىٰ مَا يَدْرُّ لَهَا تُعَلُّ  
وقد أضمّرت في قولهم : " لاه أبوك " ، يعنون : لله أبوك . وقد جعل لها قومٌ  
موضعين آخرين .

أحدهما : العلة (٣) ، نحو : جنّت لتكرمني .  
والثاني : العاقبة (٤) ، كقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ  
عَدُوًّا وَحَرْنًا ﴾ (٥)

وأما الكاف : فمعناها التشبيه ، ولها موضعان :  
الأول : أن تكون غير زائدة ، كقوله : جاغي الذي كزيد ، فوصلت بها

(١) الحج / ٢٦ .

(٢) لابن همّام السّلولي .

وانظر : إصلاح المنطق ٢١٣ وغريب الحديث للخطابي ٨٢ / ١ والمشوف المعلم ٣٠١ والبسيط ٩٤٨  
واللسان وتاج العروس ( رضع ، ثعل فوق ) ، وفي البيت روايات أخرى لا شاهد فيها ، مثل : وذموا  
لنا الدنيا ، و " يذمون دنياهم ، و : يذمون لي الدنيا . أقاويق : جمع أقواق ، المفرد : قواق ، بالفتح  
والضم ، وهو ما بين الحلبتين من الوقت . الثعل : مخرج اللبن ، وقيل : هو خلف صغير زائد في  
ضرع الشاة ، وأصله من ثعل الأسنان وهي أسنان زائدة يركب بعضها بعضاً .  
والشاعر يذم العلماء الذين يزهدون الناس في الدنيا في الوقت الذي يقبلون فيه على خيراتها  
ونعيمها بنهم وشغف .

(٣) وهو قول الكوفيين كما ذكر السيوطي في الهمع ٤ / ٢٠٢ .

(٤) وهو قول الأخفش . انظر : البحر المحيط ٧ / ١٠٥ والهمع في الموضع السابق .

(٥) ٨ / القصص .

”الذي” ولو كانت اسماً لكان فيه قُبْحٌ ؛ لِحذفِ المبتدأ ، التقديرُ : جاعني الذي هو كزيد ؛ ولهذا استقبحوا مَنْ قرأ : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (١) ، بالرفع (٢) .

الثاني : أَنْ تكونَ زائدةً ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٣) ، أَي : ليسَ مثلهُ شَيْءٌ (٤) ؛ لِأَنَّ اللّهَ لا مِثْلَ لَهُ .  
ولا تدخلُ الكافُ على مضمَرٍ ؛ استغناءً عنها بِـ ”مثل” ؛ فَلَا تقولُ : أَنْتَ كهُ ، تُريدُ : أَنْتَ كزيدٍ ، وقد جاءَ في الشَّعْر (٥) شاذًّا .  
وأما التاءُ والواوُ : فمختصَّانِ بالقسمِ ، وسيُذكرانِ في الفصلِ الثاني من هذا الباب .

وأما ” مِنْ ” : فلها خمسةُ مواضعَ :

الأوَّلُ : أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ ، كقولك : سِرْتُ من بغدادَ ، أَي كانَ ٧٥ / ب  
ابتداءُ السَّيرِ منها إلى الغايةِ التي يقصدها ، وهذا الكتابُ مِنْ فلانٍ إلى فلانٍ ، أَي ابتداءً منه ، فيتصلُ بمن صدرَ عنه الكتابُ ، ولا اعتبارُ بالتأخير فيه والتقديم ، إِذا قُلْتَ : هذا الكتابُ إلى فلانٍ من فلانٍ ، وَإِذا قُلْتَ : زيدٌ أَفضلُ من عمروٍ ، إِنما ابتدأتُ في إعطائه الفضلَ ؛ حيثُ عرفتُ فضلَ عمروٍ ، ثم تناولَ ذلك مَنْ هو مثلُ عمروٍ أو دونَه .

(١) /١٥٤ / الأنعام .

(٢) وبه قرأ يحيى بن يعمر بن أبي إسحاق ، ووافقهما الحسنُ والأعمشُ ، انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٣٦٥ ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٣٠٥ والبحر المحيط ٤ / ٢٥٥ والإتحاف ٢٦١ .

(٣) /١١ / الشورى .

(٤) انظر : كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٢٥٨ وحاشية المحقق في الموضع المذكور .

(٥) سيبويه ٢ / ٢٨٤ .



وسيبيويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن (١) ، قال سيبويه إذا قلت : عمرو أفضل من زيد ، إنما أراد أن يفضله على بعض (٢) ولا يعم ، وجعل " زيداً " الموضع الذي ارتفع منه ، وكذلك إذا قال : أخزى الله الكاذب مني ومنك .

الثاني : للتبعيض ، كقولك : أخذت من الدراهم ، أي : بعضها ، وكقوله تعالى : ( وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ) (٣) ، عند سيبويه (٤) ، وقد قيل : إن « من » لأقل من (٥) النصف ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٦) قال المبرد : قولك : أخذت من ماله ، إنما جعل « ماله » ابتداءً غاية ما أخذ : فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي انتهاءً له ، والأصل واحد ، وكذلك : أخذت منه درهماً ، و : سمعت منه حديثاً ، أي : هو أول مخرج الدرهم (٧) والحديث .

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

(٣) البقرة / ٢٧ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٠ . وفي المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٤٦ : " .. وفي البديع قيل : إن " من " لأقل من النصف .. " .

(٦) ١١٠ / آل عمران .

(٧) انظر : المقتضب ١ / ٤٤ و ١٣٦ / ٤ ، وقال ابن السراج في الأصول ١ / ٤٠٩ : " قال أبو العباس :

وسيبيويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وتكون للتبعيض .. قال أبو العباس : وليس هو كما قال عندي : لأن قوله : أخذت من ماله إنما ابتداءً غاية ما أخذ .. إلى آخر ما ذكر ابن الأثير هاهنا بنصه تقريباً . "

الثَّالِثُ : التَّبَيُّينُ ، كَقَوْلِكَ : ثُوْبٌ مِنْ خَرٍّ ، وكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا  
الرِّسَّ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ (١) ، فالرِّجْسُ جَامِعٌ لِلْأَوْثَانِ ، وَغَيْرِهَا ، وَ« مِنْ » بَيَّنَّتْ أَحَدَ  
أَنْوَاعِهِ ، وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّبَعِيضِ ، لَأُثِّبَتْ فِي الْأَوْثَانِ مَا لَيْسَ بِرِجْسٍ .  
وَيُعْتَبَرُ هَذَا الْقِسْمُ ، بِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَقَعَ صِفَةٌ (٢) ، تَقْدِيرُهُ : الرَّجْسَ الَّذِي  
هُوَ الْأَوْثَانُ .

الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ ، مُزِيلَةً لِلْبَسِ ، مُؤَكِّدَةً لِلْعُمُومِ فِي  
النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ؛ تَقُولُ : مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ ، وَهَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ؟ ؛  
لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي رَجُلٌ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاعَكَ رَجُلَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، وَإِذَا  
قُلْتَ : مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ ، لَمْ يُجْزَ أَنْ يَجِيئَكَ رَجُلٌ ، وَلَا أَكْثَرُ مِنْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ ۙ  
خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (٣) .

وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النَّكَرَاتِ ؛ فَلَا تَقُولُ : مَا جَاعَنِي مِنْ زَيْدٍ  
الْخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ، لِغَيْرِ مَعْنَى وُجُودِهَا كَعَدَمِهَا ، وَلَا تَكُونَ إِلَّا  
مَعَ النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، فِي قَوْلِهِمْ : مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وَهَلْ مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ ؟  
فَوُجُودُهَا ، وَعَدَمُهَا سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي أَحَدٌ ، فَقَدْ نَفَيْتَ نَفْيًا  
عَامًّا ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَاعَكَ وَاحِدٌ ، وَلَا أَكْثَرُ مِنْهُ كَمَا إِذَا قُلْتَ : مَا جَاعَنِي مِنْ  
أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ " أَحَدًا " لَا يَقَعُ فِي الْإِيجَابِ .

(١) ٣٠ / الحج .

(٢) انظر : ابن يعيش ٨ / ١٢ .

(٣) ١٠٥ / البقرة .

وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ زِيَادَتَهَا فِي الْأَيْجَابِ<sup>(١)</sup> ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ .

وَأَكْثَرُ النَّحَاةِ يَجْعَلُونَهَا فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ زَائِدَةً<sup>(٤)</sup> ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ مَا لَا يُفِيدُ مَعْنَى ، وَهِيَ فِيهِ قَدْ أَفَادَتْ الْاسْتِعْرَاقَ وَالتَّكْيِيدَ .  
وَأَمَّا " عَنْ " : فَمَعْنَاهَا الْمَجَاوِزَةُ ، وَالبَعْدُ ، وَلَهَا مَوْضِعَانِ .  
الْأَوَّلُ ، حَقِيقِيٌّ ، كَقَوْلِكَ : جَلَسْتُ عَنْ يَمِينِهِ ، أَيْ : فِي الْمَكَانِ الَّذِي تَجَاوَزَهُ وَتَعَدَّاهُ ، وَحَاذِي يَمِينَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ ﴾ وَقَوْلُهُمْ : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ، وَكَسَاهُ عَنِ الْعُرِيِّ ، وَأَطْعَمَهُ عَنِ الْجَوْعِ .

الثَّانِي : مَجَازِيٌّ ، يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ ، كَقَوْلِكَ : أَخَذْتُ عَنْهُ الْعِلْمَ ، وَأَدَيْتُ عَنْهُ الدِّينَ .

وَأَمَّا " فِي " : فَمَعْنَاهَا الظَّرْفِيَّةُ ، وَلَهَا مَوْضِعَانِ :

الْأَوَّلُ : حَقِيقِيٌّ ، كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَالْمَالُ فِي الْكَيْسِ .

وَالثَّانِي : مَجَازِيٌّ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :

أَحَدُهُمَا : قَرِيبٌ مِنَ الْحَقِيقِيِّ ، كَقَوْلِكَ : نَظَرْتُ فِي الْعِلْمِ ، وَفِي فُلَانٍ عَيْبٌ .

وَالْآخَرُ : بَعِيدٌ مِنْهُ ، كَقَوْلِهِمْ : فِي عُنُقُوانٍ شَبَابِيهِ ، وَإِنَّمَا الْإِنْسَانُ مُحَلٌّ

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ٩٨ - ٩٩ ، وانظر أيضا : تفسير الطبري ٩٤ / ٣ وابن يعيش ١٣ / ٨ والبحر المحيط ٢ / ٣٢٦ و ٤ / ١١٣ .

(٢) ٢٧١ / البقرة .

(٣) ٣٤ / الأنعام .

(٤) انظر : ابن يعيش ١٣ / ٨ والجني الداني ٣٢٠ .

(٥) ٢٨ / الصافات .

للشباب ، لا الشباب محل للإنسان ويجوز أن يُصرف إلى الحقيقة على حذف  
مضافٍ تقديره : زمنُ عنقوانٍ / الشباب .

ب/ ٧٦

وأما " كي " : فالتى فى قولهم : كئيمه ؟ كما تقول : ليه ؟ فـ " ما " اسم  
استفهام ، وحذف الألف منها يدل على أن " كي " حرف جر ، مثل : " قيم " و  
عم " ، وسنزيدها بيانا عند ذكر نواصب (١) الفعل المستقبل .

وأما " مذ " فستذكر مع أختها فى آخر الفرع .

وأما " إلى " فهى لانتهاى الغاية ، ولها موضعان :

الأول : حقيقى ، كقولك : جئت إلى بغداد ، وكقولهم - فى الكتاب - من

فلان إلى فلان .

ويجوز أن يدخل ما تجرّه فى حكم ما قبله ، كقوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا  
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ (٢) ، فالمرافق داخلة فى الغسل ، وبعضهم (٣)  
لا يدخلها فيه ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ .

الثانى : مجازي ، وهو إذا كانت بمعنى المصاحبة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا

تَاكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٥) ، وقولهم : « الذود إلى الذود إبل » ، وقيل : هما

هنا بمعنى " مع " (٦) ، ومن ذلك : قولهم : إنما أنا إليك ، أي : أنت غاييتي ،

وقولهم قمت إليه ، فتجعله منتهاك من مكانك (٧) ، وقيل : هما بمعنى اللأم .

(١) انظر ص ٦١٢ - ٦١٥ .

(٢) المائدة .

(٣) وهو الصحيح . انظر : ابن يعيش ٨ / ١٥ والجنى الدانى ٣٧٣ والمغنى ٧٥ ،

(٤) البقرة / ١٨٧ .

(٥) النساء .

(٦) وهذا رأى الأخفش ، انظر معانى القرآن ٢٢٤ وانظر أيضا الأزهية ٢٨٢ وابن يعيش ٨ / ١٥ وهو

أيضا رأى الكوفيين كما فى الجنى الدانى ٣٧٣ وابن يعيش ٤ / ١٥٤ .

وأماً "على" : فمعناها الاستعلاء ، ولها موضعان :

الأول : حقيقياً ، وهو أن يكون ما قبلها فوق مُسَمَّى المجرور ، إن كان مماً يعلى ، كقولك : زيدٌ على الفرس بوعلى عمرو ثوبٌ .

الثاني : مجازياً ، كقولك : فلانٌ أميرٌ على البلد ، وكقوله تعالى : "وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ" (١) ، ومنه قولهم : عليه مالٌ ، ومررتُ على زيدٍ ، أي : إن المالَ قد اعتلاه ، وإن مروره على مكانه .

وأماً "رُبَّ" : فمعناها التقليل ، ولها صدرُ الكلام ، وقد جاءت بمعنى التكثر في الشعر ، حملاً على "كَمْ" ، والفارسيُّ (٢) يقول ، في قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (٣) : لا معنى للتقليل فيها ؛ لأنه لا حُجَّةَ عَلَيْهِمْ فِيهِ .

ولها أحكام :

**الحكم الأول :** لا بُدَّ لها من فعلٍ تتعلَّقُ (٤) به حتى تُعديَّة ، ولا يكون إلا ماضياً ، متأخراً عنها ، ويجوزُ حذفُه ، وإظهارُه ، وأكثر ما تستعملُه العربُ محذوفاً ، تقولُ : رُبَّ رجلٍ عاقلٍ لقيتُ ، فأنتَ مُخَيَّرٌ في "لَقِيتُ" ، إن جعلته صفةً ، كان العاملُ محذوفاً ، وإنما جازَ حذفُه ؛ لأنه جوابٌ ، والجوابُ يتسلَّطُ

١ / ٧٧

(١) / ٥٨ الفرقان .

(٢) لم أهد إلى نصِّ كلامِ أبي عليٍّ في المسألة في المطبوع من كتبه ، ومعنى كلامه الذي نقله عنه ابن الأثير موجودٌ في البغداديات ٢٨٨ حيث ذكر الآية "رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ" : ثم قال : "ويبيدُ أن تجعلها - يقصد "ما" - التي هي اسمٌ منكورٌ أيضاً على أن يكون التقديرُ : رُبَّ شيءٍ يودُّه الذين كفروا ؛ لأنَّ المعنى ليسَ عليَّ أنهم يودُّن شيئاً ، إنما الذي يودُّونه الإسلامُ لو كانوا منهم ، ويودُّون لو كانوا مسلمين" وانظر "كتاب الشعر" ٢٩٢ - ٢٩٣ . حيث تكلم على أن "ربما" للتكثير ، لا للتقليل .

(٣) / ٢ الحجر .

(٤) المراد بالتعلق هاهنا هو : التعلُّقُ المشترط في حروف الجرِّ غير الزائدة ؛ فلا بُدَّ لها من فعلٍ يعملُ فيها ويظهرُ معنى الحرف في هذا الفعل . انظر : ابن يعيش / ٢٩٨/٨ . ، والجنى الداني ٤٢٧ .

عليه الحذف ، كما سبق في المبتدأ والخبر (١) ، ويقول القائل : ما لقيت رجلاً صالحاً ، فتقول : ربَّ رجلٍ صالحٍ ، أي : لقيت ، وإن لم تجعل " لقيت " صفةً فهو العامل في " ربَّ " ، فإن قلت " لقيته ، لم يكن إلا صفةً ؛ لأنه قد تعدى إلى مفعول بنفسه ؛ فلم يحتج إلى حرف الجر .

وتقول - في العطف - ربَّ رجلٍ قد رأيتُ وربَّ امرأةٍ ، فالاختيار : أن تُعيد الصفة ، فتقول : وربَّ امرأةٍ قد رأيتُ .

وإذا وقع الفعل المضارع بعدها ، فتم إضمارٌ ، نحو : ربَّ رجلٍ يقومُ ، تقديره : ربَّ رجلٍ كان يقومُ ، أو كأنه لصدق الوعد قد وقع ، ولا تقول : ربَّ رجلٍ سيقومُ غداً ، وليقومنَّ بعد غدٍ ، إلا أن تريد : ربَّ رجلٍ يوصفُ بهذا تقول : ربَّ رجلٍ يسيءُ اليومَ مُحسنٌ غداً ، أي : يوصفُ بهذا .

الحكم الثاني : لا تدخل " ربَّ " إلا على نكرة (٢) ، إما مظهرَةً ، وإما مضمرةً .

أما المظهرَةُ « فيلزمها أن تكون موصوفة (٣) بمفردٍ أو جملة ؛ لتكون أبلغ في التقليل ؛ فإن « رجلاً » أعمُّ من « رجلٍ قائمٍ » ؛ تقول : ربَّ رجلٍ جوادٍ لقيتُ ؛ وربَّ رجلٍ أبوه كريمٌ ، وربَّ رجلٍ فهم ذاك ، ولا تقول : ربَّ رجلٍ ، وتسكتُ .

وأما المضمرةُ : فيلزمها أن تُفسرَ بمنصوبٍ نكرةٍ مفردٍ ، كقولك : ربُّه رجلاً ، وهذا المضمرةُ مجهولٌ ، لا يرجع إلى شيءٍ ، وإنما هو نكرةٌ مبهمٌ يرْمى به من غير قصدٍ إلى مضمرةٍ سابقٍ ، ثم يُفسرُ كما يُفسرُ العددُ المبهمُ ، كما

(١) انظر : ص ٩١ .

(٢) انظر : الأصول ١/ ٤١٦ والجنى الداني ٤٤٨ ومغنى اللبيب ١٨١ .

(٣) انظر الأصول ١/ ٤١٨ .

سَبَقَ فِي ضَمِيرِ الشَّانِ (١) وَالْقِصَّةِ ، وَيَجِيءُ فِي فَاعِلٍ " نَعِمَ " (٢) وَ " بئسَ " إِذَا ٧٧ / ب  
كَانَ مُضْمَرًا . وَهَذِهِ الْهَاءُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ مَعَ الْمَذْكَرِ وَالْمؤنَّثِ ، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ ،  
عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٣) .

وَقَدْ أَدْخَلُوا " رَبُّ " عَلَى " مَنْ " ، إِذَا كَانَتْ نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُولَةٍ ، حُكِيَ  
عَنْهُمْ : مَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٍ (٣) ، وَ : رَبُّ مَنْ يَقُومُ ظَرِيفٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :  
يَا رَبُّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٍ وَمُؤْتَمِنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ  
وَأَدْخَلُوهَا عَلَى " مِثْلِكَ " وَ " شِبْهِكَ " ، إِذَا لَمْ تَتَعَرَّفَا (٥) بِالْإِضَافَةِ ،  
وَكَانَا - فِي الْمَعْنَى - نَكْرَتَيْنِ .

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ : قَدْ أَدْخَلُوا " مَا " عَلَى " رَبُّ " ، وَلَا تَخْلُو : أَنْ تَكُونَ  
كَافَّةً لَهَا عَنِ الْعَمَلِ ، أَوْ زَائِدَةً ، أَوْ بِتَقْدِيرِ شَيْءٍ .

أَمَّا الْكَافَّةُ : فَتَدْخُلُ بِهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، كَقَوْلِكَ :  
رَبِّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَبِّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وَرَبِّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ الْمُسْتَقْبَلَ (٦)

(١) انظر : ص ٦١ .

(٢) انظر : ص ٤٨٨ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٤١٩ .

(٤) لم أقف علي اسمه .

وهو من شواهد سيبويه ١٠٩/٢ ، وانظر الأصول ٤٢١/١ والهمع ٣١٦/١ و ١٨٣/٤ ، ٢٣٤ ،  
واللسان ( غشش ) و ( نصح ) .

تغتشه : تظن أنه يغشك ، أي : أن المرء قد يتصحح من يظن به الغش ، ويغشيه من يظن به الأمانة .

(٥) هذا بنصه تقريباً في الأصول ١ / ٤٢٢ .

(٦) قال ابن السراج في الأصول ١ / ٤١٩ : " .. ولما كانت " رَبُّ " إنما تأتي لما مضى ، فكذلك " رَبِّمَا " لما

وقع بعدها الفعل ، كان حقه أن يكون ماضياً ، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فتم إضمار " كان "

قالوا في قوله تعالى : " رَبِّمَا يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين " : إنه لصدق الوعد كأنه قد كان

كما قال : " ولو ترى إذ فرعوا فلا فوت " ولم يكن ، فكأنه قد كان لصدق الوعد " . وانظر : الأزمية

٢٧٦ وتفسير الطبري ٢/١٤ وتفسير القرطبي ٢/١٠ والبحر المحيط ٥ / ٤٤٤ .

كما سبق - ويقول : إن قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (١) حكاية

حال .

وأما الزائدة : فكقوله (٢) :

رُبَمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ      بين بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ

وكقوله (٣) :

لَقَدْ رُزِنَتْ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ وَرِيمَا      فَتَى لَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِشَيْءٍ يَضِيْمَهَا

وأما التي بتقدير شئى موصوف فكقوله (٤) :

رُبَمَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ      بِرِ لَهْ فَرِحَةَ كَحَلِّ الْعِقَالِ

تَقْدِيرُهُ : رَبُّ شَيْءٍ تَكَرَّهُهُ النَّفُوسُ .

(١) ٢ / الحجر .

(٢) هو عدي بن الرعاء .

وهو من شواهد ابن الشجري في الأمالي ٢ / ٤٤٤ وانظر أيضا : حماسة ابن الشجري ١٩٤ والأصمعيات ١٥٢ ومعجم الشعراء ٢٥٢ والتصحيح والتحريف ٢٨٠ والمغنى ١٣٧ ، ٣١٢ وشرح أبياته ٣ / ١٩٧ و ٤ / ٢٣ و ٥ / ٢٧٩ والهمع ٤ / ٢٣١ .

بُصْرَى : بلد قُربَ الشام . نجلاء : واسعة ، والمراد : بين أماكن بُصْرَى ، يَصِفُ أهلها بالشجاعة .

(٣) لم أهدت إلى هذا القائل ، ولم أهدت إلى البيت فيما لدى من مصادر .

(٤) هو أمية بن أبي الصلت ، ونُسب إلى ابن صيرمه ، وإلى ابي قيس اليهودي . انظر : ديوان أمية بن

أبي الصلت ٤٤٤ والبيت من شواهد سيبويه ٢ / ١٠٩ ، ٢١٥ ، وانظر أيضا : ابن يعيش ٤ / ٢ و

٣٠ / ٨ والمغنى ٢٩٧ وشرح أبياته ٥ / ٢١٢ والهمع ١ / ٢٢ ، ٢١٦ والخزانة ٨ / ١٠٨ .

الْفَرَجَةُ ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضم . الشق في الجدار ونحوه . العقال : حبل تُشدُّ به

قوائم الإبل .



وقد اقتصروا بـ "رُبَّما" عن ذكر شئٍ بعدها ، كقوله (١) :  
 فذلك إن يلقَ الكريهةَ يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فربَّما  
 الحكمُ الرابع : قد أضمرُوا "رُبَّ" بعد الواوِ ، مع المظهرِ ، نحو قوله (٢) :  
 وبلدةٌ ليسَ بها أنيسُ

والعملُ لـ "رُبَّ" ، ولا يدخلُ عليها (٣) وأو العطفِ ، بخلافِ واوِ القسمِ ؛ ٧٨ / أ  
 فإنَّ واوِ العطفِ (٤) تدخلُ عليها .  
 وحكمُ واوِ "رُبَّ" حكمُ "رُبَّ" إلا مع المضمَرِ ، و "مَا" ؛ فإنه لا تدخلُ  
 عليها وأضمرها بعد "بل" ، قال (٥) :

(١) قيل : هو حاتم الطائي . وليس في ديوانه المطبوع .  
 انظر : الهمع ٤ / ٢٣٠ والخزانة ٩ / ١٠ ، وقال البغدادي : .. ولحاتم قصيدةٌ على هذا الروي ،  
 وليس فيها هذه الأبيات .  
 الكريهةُ : الحربُ .  
 (٢) هو جران العود . انظر : ديوانه ٥٢ ، ويَعده :

إلا اليعافيرِ وإلا العيسِ

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٢٦٣ ، وانظر أيضاً : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٩ والمقتضب ٤ / ٤١٤  
 والإنصاف ٢٧١ وابن يعيش ٢ / ٨٠ ، ١١٧ و ٧ / ٢١ و ٨ / ٥٢ والهمع ٣ / ٢٥٦ والخزانة ١٠ / ١٥ .  
 اليعافيرُ : جمع يعفور ، - بضم الياء أو فتحها - وهو الظبي الذي لونه لون العفر ، وهو التراب .  
 والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وأصلها الإبل ، والمرادُ بها هنا : بقر الوحش .  
 (٣) يعني على رُبَّ " : لأنَّ الواوِ معاقبةٌ لها . انظر : البسيط ٨٦٩ .  
 (٤) مثل : ووالله ، انظر : البسيط ٨٧١ .  
 (٥) هو رؤبة . انظر : ديوانه ١٥٠ .

وانظر : الإنصاف ٥٢٩ وابن يعيش ٨ / ١٠٥ والمغني ١١٢ وشرح أبياته ٣ / ٣ والهمع ٤ / ٢٢٢  
 واللسان " جهرم " ، ويَعده :

لا يشتري كتانه وجهرمه

البلد : يُذكر ويؤنث ، والتذكيرُ أكثرُ . الفجاج : جمع فجّ ، وهو الطريق الواسعُ بن جَبَلَيْنِ . قَتْمُهُ :  
 أصلُهُ : القَتَامُ ، كسَحَابٍ ، فَخَفَّفَ بحذف الألفِ ، وهو الغبارُ . الجهرَمُ : قرية بفارس يُنسبُ إليها  
 نوعٌ من البسيطِ تتخذُ من الشعرِ ، وهو على تقدير مضاف كأنه قال : لا يشتري كتانه وبسط  
 جهرمه .... وانظر : شرح أبيات المغني ٢ / ٦ - ٧ فهناك كلام يطول حول " جهرمه " .

بَلْ بَلَدٍ مِلَّةُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ

وَأَضْمَرُوهَا بَعْدَ الْفَاءِ ، قَالَ (١) :

فَمَثَلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ

وَقَدْ جَرُّوا بِهَا مُضْمَرَةً مِنْ غَيْرِ نَائِبٍ ، قَالَ (٢) .

رَسَمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وَأَمَّا " حَتَّى " : فَلَهَا فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعَ ، وَوَاحِدٌ فِيهِ خِلَافٌ .

المَوْضِعُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفٌ جَرٌّ بِمَعْنَى " إِلَى " ، وَلَهَا فِيهِ حُكْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ بِهِ .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ عِنْدَهُ .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلَهَا فِيهِ شَرَايِطٌ حَتَّى تَجْرُ :

إِحْدَاها : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ

حَتَّى زَيْدٍ ، وَلَوْ قُلْتَ : حَتَّى الْحِمَارِ ، لَمْ يُجْزَ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا - فِي الْعِدَّةِ - أَكْثَرَ مِمَّا بَعْدَهَا ، فَلَوْ قُلْتَ :

ضَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى عَمْرٍو ، أَوْ حَتَّى الْقَوْمِ ، لَمْ يُجْزَ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَذْكُورًا لِتَعْظِيمٍ أَوْ تَحْقِيرٍ ، تَقُولُ : مَاتَ

(١) هُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ . انظُرْ دِيوانَهُ : ١٢ .

وَالْبَيْتُ مِنْ مَعْلَقَتِهِ ، تَمَامُهُ :

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

وَانظُرْ : الْبَسِيطَ ٨٧١ وَالْمَغْنِي ١٣٦ ، ١٦١ وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ ٣ / ١٨٥ وَالْهَمْعَ ٤ / ٢٢٢ وَاللِّسْلَانَ " غِيلًا " .

(٢) هُوَ جَمِيلٌ . انظُرْ دِيوانَهُ ٨٨ .

وَانظُرْ : الْخَصَائِصَ ١ / ٢٨٥ وَ ٣ / ١٥٠ وَالْإِنْصَافَ ٣٧٨ وَابْنَ يَعِيشَ ٣ / ٢٨ وَ ٨ / ٥٢ وَالْخَزَانَةَ

٢٠ / ١٠ وَالْمَغْنِي ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٨٢ وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ ٣ / ١٨١ وَالْهَمْعَ ٤ / ٨١ ، ٢٢٣ .

النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ ، فَلَوْ قُلْتُ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى  
الرِّجَالِ ، لَمْ يَحْسُنْ ، وَحَسُنَ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى النِّسَاءِ .

الحكم الثَّانِي : وهو ما أَنْتَهَى الْأَمْرُ عنده ، كقولك : (١) إِنْ فَلَانًا لِيَصُومَ  
الْأَيَّامَ حَتَّى يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَانْتَهَتْ " حَتَّى " بِصَوْمِ الْأَيَّامِ إِلَى يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَلَا يَجُوزُ  
أَنْ تَنْصِبَ "يَوْمَ الْفِطْرِ" عَلَى الْعَطْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُمْهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا خَالَفَ الْأِسْمُ  
الَّذِي بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا ، كقولك : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى اللَّيْلِ ، معناه [ قام ] (٢) الْقَوْمُ  
الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ .

ومجرور " حَتَّى " " يَجِبُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ جُزْءٍ مِنَ الشَّيْءِ ، أَوْ مِثْلًا فِي آخِرِ  
جُزْءٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ : أَنْ يَنْقُضِيَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَ  
عَلَيْهِ ، تَقُولُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَلَا تَقُولُ : حَتَّى نِصْفِهَا ، وَحَتَّى ثُلُثِهَا  
كَمَا تَقُولُ مَعَ " إِلَى " ، وَقِيلَ : الْخِلَافُ فِيهَا (٣) كَالْخِلَافِ فِي " إِلَى " ، قَالَ / ٧٨ ب  
سَبَبِيهِ لِحَتِّي فِي الْفِعْلِ نَحْوُ لَيْسَ لِأَلَى ، وَيَقُولُ الرَّجُلُ : إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ ، أَيْ :  
أَنْتَ غَايَتِي ، وَلَا تَجُوزُ " حَتَّى " هَاهُنَا (٤) .

وَلَا تَدْخُلُ - عنده (٥) - عَلَى مُضْمَرٍ ، فَلَا تَقُولُ : حَتَّاهُ ، وَحَتَّكَ ، كَمَا

(١) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ : قَامَ الْقَوْمُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ مَوْجُودٌ بِنَصِّهِ فِي الْأَصُولِ ٤٢٦ / ١ .

(٢) تَنْمَةٌ يَلْتَمَسُ بِمِثْلِهَا الْكَلَامَ ، وَالَّذِي فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْأَصُولِ : " .. فَالْتَأْوِيلُ : قَامَ الْقَوْمُ الْيَوْمَ  
حَتَّى اللَّيْلِ " .

(٣) انظُرِ الْخِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي ٥٠٠ .

(٤) الْكِتَابُ ٤ / ٢٣١ .

(٥) الْكِتَابُ . الْمَوْضِعُ السَّابِقُ .

تقول : إليه وإليك ، وغير سيبويه<sup>(١)</sup> يُجيزُهُ .

الموضع الثاني : أن تكون عاطفةً ، ويلزم فيها الشرائط الثلاث ، تقول : ضربتُ القومَ حتى زيدا ، ورببَ الناسَ حتى الأراذلُ ، وما بعدها يلزمه الدخولُ فيما قبلها جنساً وحكماً ، بخلاف الجارة ، فإنه لا يلزم فيها إلا دخولُ الجنسيَّةِ ، والغرضُ منها : أن يدلَّ على أن المذكورَ بعدها انتهى إليه الفعلُ ، وأنه لم يخرج من جملة من تقدم ذكره .

ولا يتصل بها الضميرُ إجماعاً ، ومتى عطفتَ بها على مضميرٍ مجرورٍ ، أعدتَ الجارَ ، تقول : مررتُ بهم<sup>(٢)</sup> حتى بزيدٍ .

الموضع الثالثُ : أن تكون حرفَ ابتداءٍ ، كقول امرئ القيس<sup>(٣)</sup> : سريتُ بهم حتى تكلُّ ركبهمُ وحتى الجيادُ ما يقدنَ بأرسانٍ ومثله : قام القومُ حتى زيدُ قائمٌ ، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسها مأكولٌ ،

(١) قال ابن السراج في الأصول ١/ ٤٢٦ : " وغير سيبويه يُجيز : حتأه وحتأك .. " ، وفي الجنى

الدانى ٤٩٩ : " وأجازه الكوفيون والمبرد " . وانظر أيضا : الهمع ٤/ ١٦٦ والخزانة ٩/ ٤٧٣-٤٧٤ .

(٢) قال ابن السراج حتى زيدٍ ، فإن أردتَ العطفَ فينبغي أن تُعيدَ الباءَ ؛ لتفريقَ بين ما انجرَّ بالباء وبين

ما انجرَّب " حتى " .

(٣) انظر : ديوانه ٩٣ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٢٧ ، ١٢٦ ، وانظر أيضا : المقتضب ٢/ ٣٩ والتبصرة ٤٢٠ وابن

يعيش ٥/ ٧٩ و٨/ ١٥ ، ١٩ ، والمغني ١٢٧ ، ١٣٠ ، وشرح أبياته ٣/ ١٠٨ ، ١٢١ ، والهمع ٥/ ٢٥٩ .

يريد : أنه يسرى بأصحابه غازياً إلى أن تكلَّ مطاياهم ، وأمأ الخيلُ فإنها تُجهدُ فلا تحتاجُ في

قيادها إلى الأرسان ، جمع رسن ، وهو : الزمامُ الذي تُقاد به الدوابُ .

وَأَنْشُدُوا (١) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا  
يجوز رفع " النعل " ونصبها وجرها ؛ فالنصب عطفاً على ما عمل فيه  
" ألقى " ، ويكون " ألقاها " تأكيداً ، أو بفعل مضمَر يُفسِّره " ألقاها " ، والرفع  
على الاستئناف ، و " ألقاها " خبره ، والجر على : ألقى ما في رحله حتى  
نعله ، و " ألقاها " تأكيد .

وَإِذَا قُلْتَ : الْعَجَبُ حَتَّى زَيْدٌ يَسُبُّنِي ، فَاَلْمَعْنَى : يَسُبُّ النَّاسُ إِيَّايَ حَتَّى  
زَيْدٌ يَسُبُّنِي ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ (٢) :

فَوَاعَجَبُ حَتَّى كَلِيبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مَجَاشِعُ  
الموضع الرابع : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " كِي " كَقَوْلِكَ : أَطْعِ الْمَلَّةَ حَتَّى يُدْخَلَكَ  
الْجَنَّةَ ، وَبِمَعْنَى " إِلَى أَنْ " ، كَقَوْلِكَ : أَنْتَظِرْتُهُ حَتَّى يَقْدَمَ ، وَسَنَذْكُرُ هَذَا الْقِسْمَ  
عِنْدَ ذِكْرِ نَوَاصِبِ (٣) الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ .

وَأَمَّا " عَدَا " ، و " خَلَا " ، و " حَاشَا " / فَقَدْ ذُكِرَتْ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ (٤) ٧٩ / أ

(١) لأبي مروان النحوي

والبيت من شواهد سيبويه ٩٧ / ١ ، وانظر أيضا : التبصرة ٤٢٣ وابن يعيش ١٩ / ٨ والخزانة ٣ /  
٢١ و ٩ / ٤٧٢ والمغني ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ وشرح أبياته ٩٦ / ٣ والهمع ١٧١ / ٤ ، ٥ / ٢٥٩ .

(٢) انظر : ديوانه ٥١٦ .

والبيت من شواهد سيبويه ١٨ / ٣ . وانظر أيضا : المقتضب ٤١ / ٢ والتبصرة ٤٢٠ والمخصص  
١٦١ / ١٤ وابن يعيش ٨ / ١٨ ، ٦٢ والخزانة ٩ / ٤٧٥ والمغني ١٢٩ وشرح أبياته ٣ / ١٢٠ ، ١٢١  
والفرزدق يهجو هنا كليب بن يربوع رهطاً جريراً ، ويجعلهم من الضعة بحيث لا يسابون مثله الشرفه  
، ونهشل ومجاشع رهطاً للفرزدق ، وهما ابنا دارم .

(٣) انظر : ص ٦١٢ .

(٤) انظر : ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

وَأَمَّا " مُذٌ " و " مُنْذٌ " فهما لَفْظَانِ تَتَجَاذِبُهُمَا الْأَسْمِيَّةُ ، وَالْحَرْفِيَّةُ  
 وَالْأَغْلَبُ عَلَى " مُذٌ " الْأَسْمِيَّةُ ، وَعَلَى " مُنْذٌ " الْحَرْفِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : أَصْلُ  
 " مُذٌ " : " مُنْذٌ " فَحُذِفَتِ النَّوْنُ ؛ بِدَلِيلِ إِعَادَتِهَا فِي التَّصْغِيرِ ، فَتَقُولُ : مُنِذٌ ،  
 فَإِنَّ لَقِيَ الذَّالَ سَاكِنٌ بَعْدَهَا ضُمَّتْ ؛ رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا ، وَكُسِرَتْ ؛ عَلَى أَصْلِ  
 التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

أَمَّا إِذَا كَانَتَا اسْمَيْنِ : فَإِنَّ مَوْضِعَهُمَا رَفَعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ (١) ، وَمَا بَعْدَهُمَا  
 خَبْرُهُمَا ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ (٢) ، وَلَهُمَا مَوْضِعَانِ :

الأوَّلُ : أَنْ تَكُونَا بِمَعْنَى الْأَمْدِ ، فَيَكُونُ الْأِسْمُ بَعْدَهُمَا نَكْرَةً مَعْدُودًا ، فَإِنَّ  
 عَرَفْتَهُ جَازَ ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَيُقَالُ لَكَ : مَا أَمْدُ انْقِطَاعِ الرَّؤْيَةِ ؟  
 فَتَقُولُ : مُذٌ يَوْمَانِ ، وَمِذٌ الْيَوْمَانِ ، أَيُّ : أَمْدٌ ذَلِكَ يَوْمَانِ ، فَهَذَا يَقْتَضِي الْعِدَّةَ  
 فَحَسَبُ ، وَيَنْتَظِمُ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَآخِرَهُ ، فَإِنَّ قُلْتَ : يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ، مَثَلًا : مَا رَأَيْتُهُ  
 مُذٌ يَوْمَانِ - وَقَدْ كُنْتَ رَأَيْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ السَّبْتِ - جَازَ ، وَلَمْ يَعُدَّ بِالنَّوَاقِصِ ،  
 وَقِيلَ : إِذَا رَأَيْتَهُ أَمْسَ ، فَقُلْتَ الْيَوْمَ : مَا رَأَيْتُهُ [ مُذٌ ] (٣) يَوْمَانِ جَازَ ، وَزَعَمَ  
 الْأَخْفَشُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا رَأَيْتُهُ مُذٌ الْيَوْمَ ، وَ : مُذٌ الْعَامُ ، وَلَا يَقُولُونَ : مُذٌ  
 الشَّهْرُ ، وَلَا مُذٌ يَوْمٌ ، وَلَا مُذٌ السَّاعَةُ (٤) ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ وَقَدْ حُكِيَ عَنِ  
 الْعَرَبِ اسْتِعْمَالُ أَمْثَلَةٍ ، وَامْتِنَاعُ مِنْ أُخْرَى ، لَمْ نُطَلِّ بِذِكْرِهَا .

المَوْضِعُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَا بِمَعْنَى أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَلَا يَكُونُ الْأِسْمُ بَعْدَهُمَا

(١) انظر : الإيضاح العضدي ١ / ٢٦٦ - ٢٦٢ .

(٢) وهو مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين ، انظر الجنى الدانى ٦٥ .

(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) لم أقف على هذا الزعم للأخفش فيما لدي من مصادر .

إِلَّا مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنِ وَقْتٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَنْتَظِمُ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَأَخْرَهُ ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْآخِرُ يَقْرِينَةً ، تَقُولُ مَا رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَيُقَالُ لَكَ : مَا أَوَّلُ ذَلِكَ ؟ فَتَقُولُ : مَدُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَيْ : أَوَّلُ الْمَدَّةِ الَّتِي انْقَضَتْ (١) فِيهَا الرَّؤْيَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ إِلَّا زَمَانًا ، أَوْ مُقْتَضِيًا لِلزَّمَانِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : "مَدُّ" إِنَّمَا صِيغَتْ ؛ لِتَلِيهَا الْأَرْمَنَةُ ، فَإِذَا وَلِيَهَا فَعَلٌ فَإِنَّمَا هُوَ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَانِ ، فَإِذَا قُلْتَ : / مَا رَأَيْتَهُ مَدُّ قَدِمَ فَلَانٌ ، فَالْتَأْوِيلُ : مَدُّ يَوْمٍ قَدِمَ فَلَانٌ (٢) . ٧٩ / ب

فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لـ " مَدُّ " عَمَلٌ يُوعِظُ عَلَى مَا عَمِلْتَ فِيهِ اسْمًا ، حَمَلْتَهُ عَلَى النَّصْبِ ، دُونَ حُكْمِ الْإِعْرَابِ الْمَقْدَرِ بَعْدَ " مَدُّ " ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتَهُ مَدُّ قَامَ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَإِنْ ظَهَرَ الْعَمَلُ ، حَمَلْتَهُ عَلَى لَفْظِهِ ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتَهُ مَدُّ يَوْمَانِ وَلَيْلَتَانِ ، وَلَكَ نَصْبُ الثَّانِي ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا رَأَيْتَهُ لَيْلَتَيْنِ ، وَلَا تَقُولُ : مَا رَأَيْتَهُ مَدُّ يَوْمٍ يَوْمَ ، فَتَبْنِي ، كـ " خَمْسَةَ عَشَرَ " ، وَقَوْمٌ يُجِيرُونَ : مَدُّ يَوْمٍ يَوْمًا ، وَلَا تَنْوِينُ ، وَلَا يُجِيرُونَ : مَدُّ شَهْرٍ شَهْرًا ، وَلَا : دَهْرٌ دَهْرًا ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَلَا أَعْرِفُ الضَّمَّ بِلا تَنْوِينٍ - فِي هَذَا - مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (٣) .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ " مَدُّ " وَ " مَدُّ " حَرْفَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَنَزَّلَانِ مَنزِلَةً " فِي " (٣) تَقُولُ : مَا رَأَيْتَهُ مَدُّ الْيَوْمِ ، وَأَنْتَ عِنْدَنَا مَدُّ اللَّيْلَةِ ، أَيْ : فِي الْيَوْمِ وَفِي اللَّيْلَةِ ، التَّقْدِيرُ : أَنْتَ عِنْدَنَا مُسْتَقَرٌّ أَوْ كَائِنٌ فِي الْيَوْمِ ، أَوْ فِي اللَّيْلَةِ .

قَالَ سَيْبَوِيهِ : وَتَكُونُ ابْتِدَاءً غَايَةَ الْأَيَّامِ وَالْأَحْيَانِ كَمَا كَانَتْ " مِنْ " (٤) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا رَأَيْتَهُ مَدُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَى الْيَوْمِ ، وَمَدُّ غُدْوَةٍ إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ : اتَّفَقْتَ . وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِابْنِ السَّرَّاجِ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ الْمَطْبُوعِ .

(٣) انْظُرْ : الْجَنَى الدَّانِي ٤٦٦ .

(٤) الْكِتَابُ ٤ / ٢٢٦ .

السَّاعَةِ ، ومُدَّ اليَوْمَ إِلَى سَاعَتِكَ هَذِهِ ، فَجَعَلْتَ الْيَوْمَ أَوَّلَ غَايَتِكَ ، ثُمَّ تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مَدَّ يَوْمَيْنِ ، فَجَعَلْتَهُمَا غَايَةً ، كَمَا قُلْتَ : أَخَذْتَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ ، فَجَعَلْتَهُ غَايَةً وَلَمْ تُرِدْ مُنْتَهَى<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْغَايَتَيْنِ رَفَعْتَ ، وَإِذَا أَرَدْتَ إِحْدَاهُمَا جَرَرْتَ .

وَفَرَّقْ مَا بَيْنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ : أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الْأَسْمِيَّةِ جُمْلَتَانِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : " مَا رَأَيْتُهُ " جُمْلَةٌ " ، وَ " مَدَّ يَوْمَانِ " جُمْلَةٌ أُخْرَى ، وَقَوْلَكَ : " لَمْ أَرَهُ مَدَّ الْيَوْمِ " يَتَعَلَّقُ " مَدَّ " بِمَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ ؛ فَكَانَ جُمْلَةً وَاحِدَةً .

### الفرع الثاني:

قَدْ دَخَلَ بَعْضُ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَى الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَوَقَعَ بَعْضُهَا مَكَانَ بَعْضِ اتِّسَاعًا ، إِذَا تَقَارَبَ الْمَعْنَى بَيْنَهُمَا .

وَبَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup> لَا يَرَى ذَلِكَ وَيُؤَوَّلُ الْحَرْفَ تَأْوِيلًا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ بَابِهِ .

أ/ ٨٠

فَأَمَّا مَا دَخَلَ عَلَى الْأَسْمَاءِ : فَهُوَ : " مَدَّ " وَ " مُنَدُّ " - وَقَدْ ذُكِرَ - وَالْكَافُ

وَ " عَنْ " وَ " عَلَى " .

(١) الْكِتَابِ . الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٢) وَهُمْ الْبَصْرِيُّونَ انظُرْ : الْأَصُولَ ٨ / ٤٣٧ وَالْهَمْعَ ٤ / ٢١٥ وَالتَّصْرِيحَ ٢ / ٥ .



أَمَّا الْكَافُ : فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

أَتَتُّهُنَّ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

[ وَقَوْلِ الْآخِرِ ] (٢)

وَزَعْتُ بِكَأِ لَهْرَاوَةَ أَعُوَجِي إِذَا وَنَتِ الرُّكَّابُ جَرَى وَثَابًا (٣)

وقد مثل سيبويه - على اسميتها - لا كزيد أحداً (٤) ، بالنصب ، على أنه

بدل من الكاف ، فأما قولهم أنت كزيد ، فيجوز أن تكون اسماً وحرفاً .

(١) هو الأعشى . انظر : ديوانه ٤٨ .

والبيت من شواهد المبرد في المقتضب ٤ / ١٤١ ، وانظر أيضا الأصول ٨ / ٣٤٩ والخصائص ٢ / ٣٦٨ والتبصرة ٢٨٤ وابن يعيش ٨ / ٤٣ والخزائن ٩ / ٤٥٣ .

الشطط : الجور ، الفتل : جمع فتيلة ، والمراد بها فتيلة الجراحة وفاعل " ينهى " هو " الكاف " - عند سيبويه - على أنها اسم ، كانه قال شطط مثل الطعن .

(٢) تتمّة للفصل بين الشاهدين ،

(٣) نُسب البيت إلى ابن عادية السلمى ، وهو أهبان بن كعب ، ونُسب أيضا إلى ربيعة بن مقروم الضبي . انظر : الاقتضاب ، للجواليقي ٣ / ٣٢٤ والمخصص ١٤ / ٦٤ ، والمقرب ٨ / ١٩٦ وضرائر الشعر ٣٠٣ واللسان وتاج العروس ( وثب ) و ( شمعل ) .

وزعت : كَفَفْتُ . أعوجي : فرس منسوب إلى أعوج ، وهو فرس سابق ركب صغيراً فاعوججت قوائمه ، وهو فحل كريم ، تنسب إليه كرام الخيل . هذا ولعل رواية " أعوجياً " - وقد روي البيت بها - هي الأصح ؛ لأن " وزعت " يكون قد عمل فيه النصب ، على أنه مفعول به . ثاب : رجع ، ويروى : وثاباً - بكسر الواو - وهو مصدر " وثب " بمعنى : ظفر . ونبت الركاب : ضعفت وفترت ، وأدركها الإعياء .

(٤) الذي في الكتاب ٢ / ٢٩٢ : " .. ومن ذلك قول العرب : لا مثله أحد ، ولا كزيد أحد . وإن شئت حملت الكلام على " لا فنصبت " .

وَأَمَّا " عَنْ " فَقَوْلُهُمْ : جَلَسْتُ مِنْ عَن يَمِينِهَا ، أَيْ : مِنْ جَانِبِهَا ، قَالَ  
الشَّاعِرُ (١) :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ نَظْرَةً قَبْلُ  
وَأَمَّا " عَلَى " : فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوهُمَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ  
وَقَوْلُهُ (٣) :

هُوَ ابْنِي مِنْ عَلَى شَرَفٍ  
وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ : عَلَاهُ (٤) ، كَمَا يَقُولُ : فَتَاهُ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الْمَقْصُورَةَ

(١) هُوَ الْقَطَامِيُّ . انظُر : دِيوانَهُ ٥٠ .

وَانظُر أَيْضًا : ابْنِ يَعِيشَ ٨ / ٤١ وَالْمَقْرَبَ ٨ / ١٩٥ وَالْبَسِيطَ ٨٧٢ وَمَعْجَمَ الْبِلْدَانِ ٣ / ٢١٣ وَاللِّسَانَ  
( حَبَا ) .

الْحَبِيَّاءُ : مَوْضِعٌ بِالشَّامِ ، وَقِيلَ : بِالْحِجَازِ . قَبْلُ ، بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْبَاءِ : مُقَابِلَةٌ .

(٢) هُوَ مُزَاحِمُ بْنُ الْحَارِثِ الْعَقِيلِيِّ

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ ٤ / ٢٣١ ، وَاَنْظُر أَيْضًا : الْمَقْتَضِبَ ٣ / ٥٣ وَنَوَادِرَ أَبِي زَيْدٍ ٤٥٤ وَالْأَصُولَ  
٣ / ١٧٦ وَابْنَ يَعِيشَ ٨ / ٣٧ ، ٢٨ ، وَالْمَغْنِيَّ ١٤٦ ، ٥٣٢ وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٣ / ٢٦٥ وَ ٧ / ١٥٤  
وَاللِّسَانَ ( عَلَا ) وَ ( صَلَّى ) .

الظَّمُّ : مَا بَيْنَ الْوَرْدَيْنِ ، وَهُوَ مَدَّةٌ صَبَرَهَا عَنِ الْمَاءِ .

تَصَلَّى : تَصَوَّتُ ، وَيُسْمَعُ صَوْتُ جَوْفِهَا مِنْ شِدَّةِ الْعَطَشِ .

الْقَيْضُ : قِشْرُ الْبَيْضَةِ الْأَعْلَى ، وَإِنَّمَا أَرَادَ قِشْرَ الْبَيْضَةِ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا فَرْخُهَا . الْبَيْدَاءُ : الْمَفَازَةُ .

الْمَجْهَلُ ، بِفَتْحِ الْمِيمِ : أَرْضٌ لَا يَهْتَدَى فِيهَا . يَصِفُ قِطَاعًا تَرَكَّتْ فَرْخُهَا طَالِبَةَ الْمَاءِ بَعْدَ شِدَّةِ عَطَشِهَا

فَهِيَ تُسْرَعُ فِي طَيْرَانِهَا نَهَابًا وَإِيَابًا إِشْفَاقًا وَحِرْصًا .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى هَذَا الْقَائِلِ ، وَلَا إِلَى قَوْلِهِ أَوْ تَتَمَّتْهُ .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَيَبْدُو أَنَّ " عَلَاهُ " هَاهُنَا يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِ مُزَاحِمٍ " مِنْ عَلَيْهِ " فِي الشَّاهِدِ السَّابِقِ وَكَانَ

عَلَيْهِ أَنْ يُؤَخَّرَ قَوْلُهُ : وَقَوْلُهُ

هُوَ ابْنِي مِنْ عَلَى شَرَفٍ

إِلَى مَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ عَلَى الشَّاهِدِ السَّابِقِ

مَعَ الْأَسْمَاءِ لَا تَتَغَيَّرُ مَعَ الْمُظْهِرِ وَالْمُضْمَرِ ، وَإِنَّمَا رُوِيَ أَصْلُهَا .  
وَأَمَّا مَا دَخَلَ عَلَى الْأَفْعَالِ . فَـ "عَدَا" وَ "خَلَا" ، وَ "حَاشَا" - وَقَدْ  
ذُكِرَتْ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ (١) - وَ "عَلَى" فِي قَوْلِكَ : عَلَا يَعْلُو إِذَا ارْتَفَعَ .  
وَأَمَّا وَقُوعُ بَعْضِهَا مَكَانَ بَعْضِ اتِّسَاعًا : فَالْبَاءُ وَاللَّامُ وَ "مِنْ" وَ "عَنْ" وَ  
"فِي" وَ "عَلَى" وَ "إِلَى" .

أَمَّا الْبَاءُ : فَقَدْ وَقَعَتْ مَوْجِعَ "فِي" قَالَ (٢) :

مَا بُكَأَ الْكَبِيرُ بِالْأَطْلَالِ

وَمَوْجِعَ "عَنْ" عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (٣) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ (٤)  
وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

---

(١) انظر ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) هو الأعمش ، وَتَمَّتْ الْبَيْتِ :

وسؤالي وما تردُّ سؤالي

انظر : ديوانه ٣ .

وانظر أيضا : كتاب الشعر ٥٠٨ وشرح أبيات المغنى ١٥٦ / ٥ والخزانة ٩ / ٥١١ ، ٥١٢ .

(٣) انظر : الجنى الداني ١٠٥ والهمع ٤ / ١٦١ .

(٤) ٥٩ / الفرقان .

(٥) هو علقمة الفحل . انظر : ديوانه ١٢٠ .

وانظر أيضا : المفضليات ٣٩٢ والأزهية ٢٩٥ والجنى الداني ١٠٥ والهمع ٤ / ١٦١ .

فإن تسألوني بالنساء فإتني بصير بأدواء النساء طيب  
وموقع "من" ، قال (١) :

شربن بماء البحر ثم ترفعت

ب/٨.

وموقع "على" قال (٢) :

بودك ما قومي على أن تركتهم سلمي إذا هبت شمال وريحها  
أى : على ودك قومي ، و " ما " زائدة

وموقع " من أجل " كقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ (٣)

(١) هو أبو نؤيب الهذلي . انظر : شرح أشعار الهذليين ٨ / ٥١ .

وهذا صدر بيت من الطويل ، كما في الهذليين ٨ / ٥١ برواية :

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نبيج

ورواية ابن الأثير : شربت أخرجه من الطويل إلى الكامل ، هذا والرواية المشهورة في كتب النحو :  
شربن وعجزه :

متى لجج خضر لهن نبيج

وانظر : المحتسب ٢ / ١١٤ والخصائص ٢ / ٨٥ والمخصص ١٤ / ٦٧ والأزهية ٢٩٤ والجنى  
الدانى ١٠٧ والمغنى ١٠٥ ، ١١١ ، ٣٣٥ وشرح أبياته ٢ / ٣٠٩ ، ٣٩٨ و ٦ / ٢٠ ، ٢١ .

(٢) هو عمرو بن قميئة . انظر ديوانه ٢٣ .

وانظر : أدب الكاتب ٤١٤ والأزهية ٢٩٦ والزاهر ٨ / ١٨٤ واللسان وتاج العروس ( ودد ) .  
وكانت امرأة الشاعر قد أشارت عليه بفراق قومه ، فلما فارقتهم ندمت ، فقال لها عمر وهذه المقالة  
والمراد : بودك مجاورة قومي وقت هبوب ريح الشمال ( يريد الكناية عن شدة الزمان ) . ورواية ابن  
المراد : « بودك مجاورة قومي وقت هبوب ريح الشمال ( يريد الكناية عن شدة الزمان ) . ورواية ابن  
الأثير : « بودك » وهي المستشهد بها ، وفي البيت رواية أخرى لا شاهد فيها على المسألة ، قال ابن  
الأنباري في الموضع السابق من « الزاهر » : « فمن رواه بفتح الواو أراد : « بحق صنمك عليك .. »  
يعني « ودأ » الصنم المعروف .

(٣) ١٦٠ / النساء .

وكقول الشاعر (١) :

غَلْبٌ تَشَدَّرُ بِالذُّحُولِ كَأَنَّهَا

وَأَمَّا اللَّامُ : فقد [ وَقَعَتْ ] (٢) مَوْجِعَ عَلَى ، عند الكوفي (٣) ، قالوا : لِفِيهِ

أَيُّ : عَلَى فِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٤) :

فخرٌ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَاللِّفْمِ

(١) هو لبيد . انظر ديوانه ٣١٧ .

وهذا صدر بيت من معلقته المشهورة ، وعجزه :

جَنَّ الْبَدِيَّ رَوَاسِيَا أَقْدَامَهَا

انظر : تأويل مشكل القرآن ٥٦٨ والمعاني الكبير ٨١٦ والاقتضاب ٤٥٦ والأزهية ٢٩٧ والخزانة ٩ / ٥١٥ .

غَلْبٌ : جمع أَغْلَبَ ، وهو الجمل الغليظ العنق ، يعنى : أَنَّهُمْ غَلَاظُ الْأَعْنَاقِ كَالْأَسُودِ تَشَدَّرُ : أَصْلُهُ : تَشَدَّرُ ، أَي : تَتَهَدَّدُ وَتَتَوَعَّدُ ، يُقَالُ : تَشَدَّرَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ ، إِذَا تَحَرَّمَ وَتَهَيَّأَ لِلْحَرْبِ .

الذحول : جمع ذحل بفتح فسكون وهو الحقد بسبب الحرب . البدِيُّ : وادٍ لبني عامر رهط لبيد .

(٢) تتمة يلتئم بمثلها الكلام ، وقد سبق النظر في قوله قريباً : " وقد وقعت الباء موقِع .. "

(٣) انظر : الهمع ٤ / ٢٠٢ .

(٤) هو جابر بن حنّى التغلبي ، ونُسب أيضاً إلى المكعبر الأسدي وإلى المكعبر الضبّي وإلى شريح بن أوقى العبسي وإلى عصام بن المقشعر العبسي وإلى الأشعث بن قيس الكندي .

هذا عجز البيت ، وصدرة :

تَتَأَوَّلُهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ اتَّئَى لَهُ

وقيل : صدره :

تَتَأَوَّلْتُ بِالرُّمَحِ الْأَصَمَّ ثِيَابَهُ

وانظر : تأويل مشكل القرآن ٥٦٩ والمفضليات ( المفضلية ٤٢ ص ٢١٢ ) والأزهية ٢٩٩ والمخصّص

١٤ / ٦٦ والاقتضاب ٤٣٩ وتفسير الكشاف ٢ / ٣٧٨ والقرطبي ١٠ / ٣٤١ والبحر المحيط ٦ / ١٠

٨٨ والمغني ١١٢ وشرح أبياته ٤ / ٢٨٧ .

ومَوْقِعَ "إِلَى" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ (١) ،  
ومَوْقِعَ مِنْ أَجْلِ " ، كَقَوْلِهِ (٢)

تَسْمَعُ لِلجَّرَعِ إِذَا اسْتُحِيرَ لِلْمَاءِ فِي أَجْوَافِهَا خَرِيرًا

أَيُّ : مِنْ أَجْلِ الجَّرَعِ .

وَأَمَّا " مِنْ " : فَقَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ البَاءِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ  
أَمْرِ اللَّهِ﴾ (٣) أَيُّ : بِأَمْرِ اللَّهِ ، وَمَوْقِعَ " عَلَى " ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ  
الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا﴾ (٤) ، وَمَوْقِعَ " عَنْ " ، كَقَوْلِكَ : أَطْعَمَهُ مِنَ الجَوْعِ ،  
وَكَسَاهُ مِنَ العُرْيِ ، وَمَوْقِعَ " فِي " ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ  
الْأَرْضِ﴾ (٥) أَيُّ : فِي الأَرْضِ .

---

(١) /٤٣ الأعراف .

(٢) هو العجاج . انظر : ديوانه ٣٣٨ .

انظر : الجمهرة ٣ / ٤٩٤ والمخصص ١٤ / ٦٩ .

الجرع : جَرَعَ المَاءَ تَجَرَعَهُ جَرْعًا . اسْتُحِيرَ : أَحَارَتْهُ : أَنْخَلَتْهُ أَجْوَافُهَا ، وَالضَّمِيرُ لِلإِبِلِ الَّتِي يَصِفُ  
العجاج قطيعاً منها .

(٣) /١١ الرعد .

(٤) /٧٧ الأنبياء .

(٥) /٤ الأحقاف .

وأما " عن " : فقد وقعت مَوْقِعَ الباءِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ  
الْهَوَىٰ ﴾ (١) وكقول الشاعر (٢) :

تَصَدُّ وَتُبْدِي عَنِ أَسِيلٍ وَتَتَفَىٰ      بناظِرَةً مِنْ وَحْشٍ وَجِرَّةَ مُطْفَلٍ  
وموقع " من " كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ (٣)  
وموقع " على " ، كقول الشاعر (٤) :

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ      عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْرُونِي  
وموقع " من أجل " قال (٥) :

(١) ٣ / النجم .

(٢) هو امرؤ القيس . انظر ديوانه ١٦ .

وانظر : المخصَّص ١٤ / ٦٥ والاختصاص ٤٣٥ والأزهية ٢٨٩ والخزانة ٨٠ / ١٢٥ .

تَصَدُّ : تُعْرِضُ . الأَسِيلُ : الخدُّ المتطامنُ المستوي . بناظِرَةٌ ، أراد بها العَيْنَ . الوحْشُ : اسمُ  
جنس ، واحدةٌ وحْشِيٌّ ، كزنجٍ وزنجِيٌّ .

وَجِرَّةٌ : موضع بين مكة والبصرة ، على ثلاث مراحل من مكة . مُطْفَلٌ : ذات طفل . والمعنى : أن  
هذه المرأة تُعْرِضُ عَنَّا فَتُظْهِرُ فِي إِعْرَاضِهَا خَدًّا أَسِيلاً ، وَتَسْتَقْبِلُنَا بَعَيْنٍ كَعَيْنِ ظِبْيَاءِ وَجِرَّةِ الَّتِي  
لَهَا أَطْفَالٌ وَحَصَّ الظَّبْيَاءُ الَّتِي لَهَا أَطْفَالٌ ؛ لنظرهن إلى أولادهن بالعطف والشفقة ، وهن أَحْسَنُ  
عيوناً في تلك الحال منهن في سائر الأحوال .

(٣) ٢٥ / الشورى .

(٤) هو ذو الإصبع العدوانِيٌّ . انظر المفضليات ١٦٠ .

وانظر أيضاً : الخصائص ٢ / ٢٨٨ والمخصَّص ١٤ / ٦٦ والإنصاف ٣٩٤ وابن يعيش ٨ / ٥٣ و

٩ / ١٠٤ والمغني ١٤٧ وشرح أبياته ٣ / ٢٨٥ ، ٢٩٠ والخزانة ٧ / ١٧٣ و ٨٠ / ١٢٤ .

أَفْضَلْتَ : زِدْتَ فِي الْمَنْزِلَةِ . الدِّيَانُ : الَّذِي يَمْلِكُ الْأَمْرَ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ .

(٥) هو لبيد بن ربيعة . ديوانه ٨٣ . وانظر أيضاً : أدب الكاتب ١٤٤ والاختصاص ٣ / ٣٦٨ والألسان

وتاج العروس ( قاص ) وعجز البيت :

يُبْدِي مَفَازَةَ الْخَمْسِ الْكَمَالِ

الوَرْدُ : السَّيْرُ الشَّدِيدُ : تَقْلُصُ الْغَيْطَانُ : تَقْصُرُ إِذَا سَارَهَا مِنْ سُرْعَةِ سَيْرِهِ ، فَكَأَنَّهَا تُطْوِي .

الغَيْطَانُ : جمع " غَائِطٌ " وهو من الأَرْضِ : ما فيه اتِّسَاعٌ وَطُمَأْنِينَةٌ .

## لِوَرْدٍ تَقْلِصُ الْغِيْطَانَ عَنْهُ

أَيُّ : مِنْ أَجْلِهِ

وَأَمَّا " فِي " فَقَدْ وَقَعَتْ مَوْعٍ " إِلَى " ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِ ﴾ (١) وَمَوْعٍ " عَلَيَّ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِأَصْلَبِنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ (٢) (١/٨١) وَمَوْعٍ " مَعَ " قَالُوا : لِفُلَانٍ عَقْلٌ فِي حِلْمٍ ، أَيُّ : مَعَ حِلْمٍ ، وَمَوْعٍ الْبَاءِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فِيهَا فَوَارِسُ

أَيُّ : عَلَيْهَا .

وَأَمَّا " عَلَى " : فَقَدْ [ وَقَعَتْ ] (٤) مَوْعٍ الْبَاءِ ، كَقَوْلِهِ : ارْكَبْ عَلَيَّ اسْمَ اللَّهِ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

وَكَأَنَّهِنَّ رَبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ  
يَسْرُ يُفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْدَعُ

(١) ٩ / إبراهيم .

(٢) ٧٨ / طه .

(٣) هو زيد الخيل . ديوانه ٢٧ . وانظر أيضا : المخصّص ١٤ / ٦٦ والجنى الدانى ٢٦٧ والمغني ١٦٩ وشرح أبياته ٤ / ٧٨ .  
وعجز البيت :

بصيرون في طعن طلائعها والكلى

(٤) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي .

وانظر : المعاني الكبير ١١٧٨ والمفضليات ٤٢٤ والمخصّص ١٤ / ٦٨ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٩ والأزهية ٢٨٨ والضرائر ٢٢٣ .

الربابة : خرقة تجمع فيها قداح الميسر . اليسر - بفتح السين - صاحب الميسر . يفيض على القداح أي يضرب بها . يصدع : يفرق .

وأراد بالربابة : القداح أنفسها ؛ لأنه يصف أثنأ وحماراً ؛ فشبه الأثنأ بالقداح ؛ لاجتماعهنّ وشبهه الحمار بصاحب الميسر ؛ لأنه يجمعها ويفرقها .



وموقع اللام ، قال (١) :

رَعْتَهُ أَشْهَرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَغَارَا

وموقع " مِنْ " فى قوله تعالى : " الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ " (٢)

وموقع " عَنْ " ، كقول الشاعر (٣) :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو (٤) قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجِبْنِي رِضَاهَا

وَأَمَّا " إِلَى " : فتقع موقع " فى " فى قوله تعالى : " هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى " (٥)

وكقول الشاعر (٦) :

فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ، كَأَنْنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أُجْرِبُ

(١) هو الراعي النميري . انظر ديوانه ١٤٢ .

وانظر : الاقتضاب ٤٣٨ والمخصص ١٤/٦٦ والضرائر ٢٣٣ والخزانة ١٠/١٤٠ واللسان وتاج العروس ( غور ) .

الضمير فى " رعته " يرجع إلى النبات المذكور فى بيت سابق .

خلا عليها ، بمعنى : خلالها ، أى : لم يرعه غيرها ، وذلك أدعى لشبوعها منه النى : الشحم ، وطار ، أى : ارتفع ، استغار ، أى هبط فيها .

(٢) /٢ المطففين .

(٣) هو القحيف العقيلي .

(٤) فى الأصل : بني ، وهو خطأ .

انظر : المقتضب /٢ ٣٢٠ ونوادر أبي زيد ٤٨١ والخصائص /٢ ٣١١ ، ٣٨٩ والإنصاف ٦٣٠ وابن يعيش /١ ١٢٠ والضرائر ٢٣٣ والمغني ١٤٣ ، ٦٧٧ وشرح أبياته ٣/٩٣ و ٤/٦٣ والخزانة ١٣٢/١٠ .

(٥) /١٨ النازعات .

(٦) هو النابغة الذبياني . انظر ديوانه ٧٣ .

وانظر : ضرائر ابن عصفور ٢٣٥ والاقتضاب ٢٤٢ ، ٤٣٢ والمغني ٧٥ وشرح أبياته ٢/٢٣ والخزانة ٩/٤٦٥ .

وموقع " مع " ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) ، قوله  
تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِهِمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٢) .  
وأكثر هذه الانتقالات لا يُجيزُها البصريُّ ، ويجعلُ لها (٣) ، تأويلاتٍ  
ترُدُّها إلى الأصل لم نطلُ بذكرها .

---

(١) /٨٤ الصَّف .

(٢) /٢ النساء .

(٣) قال السيوطيُّ في الهمع ٤ / ٢١٥ : " عَلِمَ مِمَّا حَكِيَ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ فِي هَذِهِ الْأَحْرُفِ - من  
الاقتصار على معنى واحدٍ لكلِّ حَرْفٍ - أَنَّ مَذْهَبَهُمْ : أَنَّ أَحْرُفَ الْجَرِّ لَا يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ  
بِقِيَاسٍ ، كَمَا أَنَّ أَحْرُفَ الْجَزْمِ كَذَلِكَ ، بَوْمَا أَوْهَمَ ذَلِكَ فَيَأْمَأُ مُؤَوَّلٌ تَأْوِيلًا يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ ، أَوْ عَلَى تَضْمِينِ  
الْفِعْلِ مَعْنَى فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفِ ، أَوْ عَلَى النِّيَابَةِ شَذُوذًا " .

## الفصلُ الثاني

### في القسم

وفيه ثلاثة فروع :

الفرعُ الأوَّلُ : في حروفه بوهي : أصلٌ ، وفرعٌ ، وفرعٌ فرعٌ .

فالأصلُ : الباءُ (١) ؛ لأنها هي أوصلت الفعلَ القاصِرَ - الذي هو : أحلفُ

وأقسمُ - إلى المقسمِ به ؛ حيثُ لم يكن متعدياً إلا بالباءِ ومَعناها فيه : الإلصاقُ . ٨١ / ب  
وحيثُ كانت أصلاً اختصت بثلاثة أشياء :

بالدخولِ على المضمِرِ ، تقولُ : بك لأقومنَّ ، وبه لأفعلنَّ ، ومنه قوله (٢) :

ألا نادتُ أمانةً باحتمالٍ لتحننني فلا بك ما أبالي

ويظهر الفعلُ معها ، نحو : أحلفُ بالله ، وأقسمُ بزيدٍ .

وبالحلفِ على غيرك : استعطافاً ، كقولك : باللهِ لَمَّا زُرْتَنِي ، وبحياتِكَ كلمني

وكقوله (٣) :

باللهِ ربِّك إن دخلتَ فقلْ له هذا ابنُ هرمةٍ واقفاً بالباب

وأما الفرعُ : فهو الواو ، وهي بدلٌ من الباءِ لقُربِ (٤) المخرجِ ، وقُربِ ما بين

(١) انظر الأصول ١ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٢) هو غويةٌ بن سلمى بن ربيعة . انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٠٠١ .

وانظر : الخصائص ٢ / ١٩ والتبصرة ٤٤٥ وابن يعيش ٨ / ٣٤ ، و ٩ / ١٠١ .

والمعنى : أظهرت هذه المرأة من نفسها ارتحالاً عليّ لتجلببَ عما حزننا وعمماً ، ونادت بالفراق وكثرتُه  
على ألسنة الناس ، ثم يقول : إنّه انصرفَ عنها ، وأقبلَ عليها يُخاطبها بأن فراقها لا يحزنه .  
وقوله : " ما أبالي " جواب القسم .

(٣) هو إبراهيم بن هرمة . انظر ديوانه ٣٢ .

وانظر : ابن يعيش ٩ / ١٠١ والصناعتين ٧٤ .

(٤) انظر : التبصرة ٤٤٥ .

الجمع والإصاق ؛ ولفرعيّتها نقصت ، فلم تُشاركِ الباءَ فيما اختصّت به ، وكثرت في كلامهم ، حتّى صارت - في القسم - أكثرًا استعمالاً من الباءِ .

وأما فرُع الفرع : فهو أربعةٌ : التاءُ بوهاءِ التنبيهِ ، وهمزةُ الاستفهامِ ، وألفُ اللامِ ، كُلُّها عوضٌ من الواوِ .

أما التاءُ : فلا تدخلُ إلا على اسمِ اللهِ تعالى ، وحده ، تقولُ : تاللهُ لأقومنَّ بومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (١) ، وروى الأخفشُ : "تربُّ الكعبة" (٢) ولفرعيّتها على الواوِ اقتصروا بها على اسمِ اللهِ تعالى ، وقد يجيئُ فيها معنى التعجُّبِ ، كقولك : تاللهُ لم أرَ كالْيَوْمِ !

وأما "ها" : فقولهم : أَيُّ هَا اللهُ ، ولا هَا اللهُ ذَا ، فتشبتُ ألفُ (٣) "ها" لأنّ الذيّ بعدها مدغمٌ ، مثل "دأبّة" . ومن العربِ من يقولُ : لا هَلَلُ ، فيحذفُ الألفَ .  
وأما "ذا" فهو المحلوفُ عليه - عند الخليل (٤) - تقديرُهُ : لا واللهِ الأمرُ ذَا ، فحذفُ "الأمرُ" تخفيفاً ، ولم يقولوا : لا هَلَلُ هذا ؛ لأنهم جعلوها في أوّلِ الكلامِ مُغنيّةً عنها .

وأما ألفُ الاستفهامِ : فقولك : أَللهُ لأفعلنَ ، بالمدِّ .

وأما أَلِفُ اللامِ : ففي قولهم : أَفَأَللهُ لأفعلنَ ؟ همزةُ الوصلِ ، من اسمِ اللهِ ٨٢/أ  
تعالى ، ولا تُقطعُ إلا هنا وفي النداءِ ، فصارتُ قطعُها عوضاً من الواوِ ، قال سيبويه :  
لا تظهرُ الواوُ في هذه المواضعِ (٥) .

(١) ٥٧ / الأنبياء .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٣٣٤ والجنى الداني ١١٧ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٥٣

(٣) هذا بنصّه في الأصول ١ / ٤٣١ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٤٩٩ .

(٥) الكتاب ٣ / ٤٩٩ - ٥٠٠ .

ولا تَدْخُلُ هذه الأعْوَاضُ إِلَّا على اسمِ الله تعالى خاصَّةً ، ولا يكونُ في المقسَمِ به هاهنا إِلَّا الجُرُّ .

وقد أَلْحَقُوا بحُرُوفِ القِسَمِ اللَّامَ ، و " مِنْ " (١) :

أَمَّا اللَّامُ : فكَقَوْلِكَ : لِلَّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلَ ، قالَ أُمِيَّةٌ (٢) :

لِلَّهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ ذُو وَحِيدٍ بِمُشْمَخَرِّ به الظِّيَّانِ وَالْأَسَى

ولأبَدٍ فيها من معنى التَّعَجُّبِ (٣) ، وبعضُ العربِ (٣) يقولُ : لِلَّهِ لأفْعَلَنَّ ، ولا

تَدْخُلُ إِلَّا على اسمِ الله وَحِدَهُ .

وأما " مِنْ " فقولهم : مِنْ رَبِّي ، بضمِّ الميمِ وكسْرِها ، ولا تَدْخُلُ إِلَّا على (٤)

" رَبِّي " ، وروى الأَخْفَشُ " مِنْ الله " (٥) وقد حُذِفَتْ نونُها ، وأدْخِلْتَ الميمُ على اسمِ

اللهِ ، خاصَّةً ، فقالوا : مَلَلَهُ (٦) ، ومَلَلَهُ ، وبعضُهُم يزعمُ أَنَّها من " أَيْمَنَ " (٧) وسَتَذَكَّرُ (٨)

(١) في الأصل فوق كلمة " مِنْ " كلمة " معا " إشارة إلى كَسْرِ الميمِ وضمِّها .

(٢) أُمِيَّةٌ بن عائدُ الهذلي ، ونُسِبَ أيضًا إلى أبي ذؤيبِ الهذلي ، وإلى مالكِ بن خالدِ الخناعي وإلى

ساعدة بن جُوَيْة . انظر : شرح أشعار الهذليين ٢٢٧ ، ٤٣٩ .

وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٤٩٧ ، وانظر أيضًا المقتضب ٢ / ٣٢٤ والأصول ١ / ٤٣٠ والتبصرة

٤٦٦ والمخصص ١٣ / ١١١ وابن يعيش ٩ / ٩٨ ، ٩٩ والمغنى ٢١٤ وشرح أبياته ٣ / ٢٣٦ والخزانة

١٠ / ٩٥ . الحيد - بزنة عنب - جمع حيد ، بالفتح ، وهو التتوء في قرن الجبل .

المشمخر : الجبل العالی . الظيَّان : ياسمين البر . الأس : الريحان ، وهما ينبتان في الجبال

وحُزُونِ الأرض .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٤٣١ والتبصرة ٤٤٦ .

(٥) انظر : ابن يعيش ٩ / ٩٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٣١١ والهمع ٤ / ٢٣٨ .

(٦) انظر : التبصرة ٤٤٨ .

(٧) انظر : التبصرة ٤٤٧ - ٤٤٨ وهذا رأى الكوفيين ، انظر الإنصاف ٤٠٨ - ٤٠٩ والمساعد على

تسهيل الفوائد ٢ / ٣١٢ حيث نسبه ابن مالك إلى الكوفيين .

(٨) انظر ص ٢٧٥ .

## الفرع الثاني

فى أحكامه : القسمُ جملةٌ تَنْزَلُ منزلةَ المفردِ فى الفائدةِ ، كالشَرْطِ ، وَيَفْتَقِرُ إلى جملةٍ أُخرى تَتِمُّ بها الفائدةُ ، ومَوْضوعُه : أَنْ تُؤَكِّدَ به جملةٌ خَبْرِيَّةٌ ، إيجاباً و سلباً ، رَفْعاً للشكِّ مِنْ قَلْبِ المخاطَبِ ، وتَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ :

جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، كقولك : أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ ، وَحَلَفْتُ (١) ، وَالْيَتِّ ، وَيُحْمَلُ عَلَيْهَا : أَشْهَدُ بِاللَّهِ ، وَعَلِمَ اللَّهُ ، وَشَهِدَ اللَّهُ .

وجملةٌ من مُبْتَدَأٍ (٢) وخبرٍ ، كقولك : لَعَمْرُكَ ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ ، وَعَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ ، وَلَأَيْمُنُ اللَّهِ ، وَيَمِينُ اللَّهِ ، وَائِمُّ اللَّهِ ، وَأَمَانَةُ اللَّهِ .  
أما الجملةُ الفعليَّةُ: فلها - فى القسمِ - سَبْعُ مراتبَ .

الأولى : أَنْ تَذْكَرَ الفعلَ والفاعلَ ، والمقسَمَ به ، وحُرُوفَه ، والمقسَمَ عليه ، نحو : ٨٢/ب  
أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ .

الثانيةُ : أَنْ تَحْذِفَ الفعلَ والفاعلَ ، نحو : بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ .

الثالثةُ : أَنْ تَحْذِفَ الفعلَ والفاعلَ ، وحُرُوفَ القسمِ ، وتَبْقِيَ المقسَمَ به ، وعليه

ولك فيه مذهبان :

أحدهما : نَصَبُ المقسَمِ به بإيصالِ الفعلِ إليه ، فتقولُ : اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ ، قال

الشَّاعِرُ (٣) :

فَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَالِكَ حِيلَةً وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي

(١) انظر : الأصول ٨ / ٤٣٤ والتبصرة ٤٤٧ .

(٢) انظر : الأصول ، الموضع السابق .

(٣) هو امرؤ القيس . انظر : ديوانه ١٤ .

وانظر : اللمع فى العربية ، لابن جني ٢٨٨ ، ولم أقف على مَنْ استشهد به فى كتب النحو المتداولة

سواه .

والثاني : جرُّ المقسم به بالحرف المحذوف ، فتقول : اللَّهُ لأفعلن ، ويُشَدُّ هذا البيتُ (١) ؛ نصباً ، وجرّاً :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ (٢) ناصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الطَّبَائِ السَّوَانِحِ  
وتقول : إِي وَاللَّهِ لأفعلن ، ثُمَّ تَحَذَفُ الْوَاوُ ، وَتَقْرَأُ الْيَاءَ عَلَى سُكُونِهَا ، وَمِنْهُمْ  
مَنْ يَفْتَحُهَا (٣) ؛ لِالتَّجَاةِ السَّاكِنِينَ .

الرَّابِعَةُ : أَنْ تَحَذَفَ الْمَقْسَمَ بِهِ ، وَحُرُوفَهُ ، وَتَبْقِيَ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ ، وَالْمَقْسَمَ عَلَيْهِ  
كقولك : أَحْلَفُ لأفعلن .

الخامسة : أَنْ تَحَذَفَ الْجَمِيعَ ، وَتَبْقِيَ الْمَقْسَمَ عَلَيَّ ، كقولك : لأفعلن .  
السادسة : أَنْ تَحَذَفَ الْمَقْسَمَ عَلَيْهِ وَحَدَهُ ، وَتَبْقِيَ الْبَاقِيَّ - وَهُوَ قَلِيلٌ - كقولهم  
أَمَّا وَاللَّهُ أَنْ لَوْلَا زَيْدٌ ، وَلَا يَذْكُرُونَ شَيْئًا ؛ اسْتِغْنَاءً بِطَوْلِ الْكَلَامِ ، وَقَرِينَةً الْحَالِ .  
السابعة : أَنْ يَوْضَعَ الْقَسَمُ عَلَى غَيْرِ مُقْسَمٍ عَلَيْهِ ، بِوَذَلِكَ ؛ إِذَا تَوَسَّطَ  
الْجُمْلَةَ ، وَتَأَخَّرَ عَنْهَا ، فَيَكُونُ لَغْوًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ - وَاللَّهُ - قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ  
وَاللَّهُ ، وَمَتَى ابْتَدَأَتْهُ لَمْ تَلْغُهُ .

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْابْتِدَائِيَّةُ : فَإِنَّ " لَعَمْرُكَ " هُوَ الْعُمُرُ ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي الْقَسَمِ

(١) هو لذي الرمة . انظر ديوانه ١٨٦١ (ملحقات الديوان) .

(٢) فوق هذه الكلمة في الأصل كلمة " معا " إشارة إلى النصب والجر .

وهو من شواهد سيبويه ١٠٩ / ٢ و ٤٩٨ / ٣ . وانظر أيضا الأصول ٤٣٢ / ١ والتبصرة ٤٤٧  
والمخصص ١١١ / ١٣ وابن يعيش ١٠٣ / ٩ .

الطباء السوانح : ما أخذ عن ميامن الرامي فلم يمكن رميه حتى ينحرف له ؛ فيتشاء م به ، ومن  
العرب من يتيمن به ، لأخذه عن الميامن ، فجعله ذو الرمة مشئوماً بوضرب به المثل في انحراف  
مئة عنه ومخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه .

(٣) انظر : الجنى الداني ٢٥٢ .

إلا مفتوح العين، وهو مرفوعٌ بالابتداء، والخبرٌ محذوفٌ (١)، تقديرُهُ: لعمرك قَسَمِي، أو ما أقسِمُ به، وقد تقدّم هذا (٢)، وقولهم: "لأفعلن" جوابٌ، وليسَ ١/٨٣ خبراً، فإن حذفتَ منها اللامَ نصبتَها على المصدرِ الجاري على غير فعله الذي هو "عمرت" ، فإن أضفتَ إليها اسمَ الله (٣) رفعتَهُ، على أَنَّهُ فاعِلُ المصدرِ، فقلتَ: عمركَ اللهُ، التقديرُ: أسألكَ بتعميرِكَ اللهُ، ولكَ أن تنصِبَهُ على أَنَّهُ مفعولٌ، فتقولُ: عمركَ اللهُ، التقديرُ: سألتُ اللهُ تعميرَكَ، وسألتُكَ باعْتِقَادِكَ (٤) البقاءَ لله وقد يستعملونَ فعله فيقولونَ: "عمرتُكَ اللهُ" (٤).

ومثله قولهم: "قعدك اللهُ"، و"قعيدك اللهُ" أي: أسألكَ بوصفِكَ اللهُ بالثباتِ، مأخوذٌ من قواعد البناء، ولا يُستعملُ منه (٥) فعلٌ.

وأما أيمنٌ، وليمنٌ: فإنه اسمٌ مفردٌ عند البصري (٦)، وجمعُ يمينِ القَسَمِ عند الكوفي (٧)، والكلامُ في إثباتِ اللامِ معها، وحذفِها، ورفعِها، ونصبِها، وحذفِ خبرِها، مثله في "لعمرك" ، تقولُ: أيمنُ اللهُ لأفعلنَ، ولأيمنُ اللهُ لأفعلنَ، ولا تدخلُ إلا على اسمِ اللهِ تعالى، والكعبةُ، وقد حذفوا نونها، فقالوا: أيمُ اللهُ والألفُ مفتوحةٌ، وبعضهم يكسرها.

(١) انظر: الأصول ١/ ٤٣٤، وفيه: " .. كأنه قال: لعمرك اللهُ المقسمُ به " .

(٢) انظر: ص ٢٧٣

(٣) في الأصل: ورفعتُهُ .

(٤) انظر: التبصرة ٤٤٩ .

(٥) انظر: التبصرة ٤٥٠ .

(٦) انظر: الإنصاف ٤٠٤، ٤٠٧ .

(٧) انظر: الإنصاف ٤٠٤ .



وكذلك الكلامُ في : أمانةِ الله ، وعهدِ الله ، حذفاً ، ورفعاً ، ونصباً .

### خاتمة لهذا الفرع :

إذا عطفت في القسم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾ (١) ، فإن الواو الأولى للقسم ، والتي بعدها للعطف ، ولا تكون للقسم ، قال سيبويه : ولو قال : وحقك وحق زيد - على وجه الغلط والنسيان - جاز (٢) يريد : أنه لا يجوز لغير غالط أن يقسم قسماً على غير شيء ، ثم يجيء بقسم آخر ، قال : ولو قال : وحقك وحقك - على التوكيد - جاز ، وكانت الواوان (٣) للقسم .

واعلم أنك إذا أخبرت عن يمين حلف بها ، فلك فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن تأتي بلفظ الغائب ، كأنك تخبر عن شيء كان ، تقول : ٨٣/ب استخلفته ليقومن .

والثاني : أن تأتي بلفظ (٤) الحاضر - تريد اللفظ الذي قيل له - فتقول : استخلفته لتقومن ، كأنك قلت : لتقومن .

والثالث : أن تأتي بلفظ المتكلم ، فتقول : استخلفته لأقومن ، ومنه قوله

(١) ٢،١ / الليل .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٠٢ .

(٣) الذي في الكتاب في الموضع السابق : .. وكانت الواو وأو الجر .

(٤) في الأصل : أن تأتي لفظ الحاضر .

تعالى : ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾ (١) ؛ بالنون (٢) ، والتاء (٣) ،  
والياء (٤) ، ولو كانت " تقاسموا " أمراً ، لم يجز فيه الياء ؛ لأنه (٥) ليس  
بغائب .

### الفرع الثالث

في أجوبيته : لما كان القسم بمنزلة المفرد احتاج إلى جواب يتم به ، وإلى  
رابطة بين القسم ، والمقسم عليه ، لفظاً أو تقديرًا ، ولا تخلو الجملة : أن تكون  
موجبة أو منفية .

أما الموجبة ، فلا تخلو : أن تكون اسمية أو فعلية .

فالاسمية : يربطها بالمقسم عليه حرفان ، " إن " ، واللام التي للابتداء ،  
وتغني عن لام القسم ، ويدخلان مجتمعين ، ومفردين ، تقول : والله إن زيدا  
لقائم ، وإن زيدا قائم ، ولزيد قائم .

والفعلية : لا تخلو أن تكون ماضية ، أو حاضرة ، أو مستقبلة .

فالماضية : تجاب باللام ، و " قد " مجتمعين ، ومفردين ، تقول : والله لقد

(١) ٤٩ / النمل .

(٢) وهي قراءة الجمهور .

(٣) وهي قراءة الحسن وحمزة والكسائي وخلف .

(٤) وهي قراءة مجاهد وابن وثاب وطلحة والاعمش وحميد بن قيس .

وانظر : السبعة ٤٨٣ والتيسير ١٦٨ وشواذ ابن خالويه ١١٠ وإبراز المعاني ٤٢٥ والبحر المحيط

٨٤ / ٧ والنشر ٢ / ٣٢٨ وإتحاف فضلاء البشر ٤١٠ .

وقال الصيبري في التبصرة ٤٥٥ : " يجوز فيه ثلاثة أوجه : ( لُنَيْتُهُ ) بالنون ، على لفظ المتكلم

كأنه قال : قالوا له : لُنَيْتُهُ . و ( لَ ) بالتاء على لفظ ما قيل لهم ، كأنه قيل : قال بعضهم لبعض

لُنَيْتُهُ ، أي : قال كل فريق منهم للآخر : هذا . و ( لُنَيْتُهُ ) " بالياء ، على لفظ الغائب لأنه إخبار

عن الغائب .

(٥) يقصد أن الأمر لا يكون لغائب .

قام ، وقد قام ، وأقام ، قال الله تعالى : " وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا " (١) ، وأجاب  
بقوله : " قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا " (٢) ، وقال تعالى : " وَلَنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا  
لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ " (٣) ، وقال امرؤ القيس (٤) :

خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي  
وَالْحَاضِرَةُ : تُجَابُ بِـ " إِنْ " وَاللَّامُ مُجْتَمِعِينَ ، وَبِـ " إِنْ " مُفْرَدَةً ، تقولُ :  
وَاللَّهِ إِنْ زَيْدٌ لِيَقُومُ ، وَإِنْ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ دَخُولَ اللَّامِ مُفْرَدَةً ، فيقولُ  
وَاللَّهِ لِيَقُومُ زَيْدٌ الْآنَ ، وَهُوَ قَلِيلٌ .

وَالْمُسْتَقْبَلَةُ : تُجَابُ بِاللَّامِ ، مُضَافًا إِلَيْهَا نُونُ التَّوَكِيدِ ؛ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ  
الْحَاضِرَةِ ، تقولُ : وَاللَّهِ لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وَقَدْ جَاءَتِ النَّوْنُ وَحْدَهَا فِي الشَّعْرِ ،  
قال (٥) :

وَقَتِيلٍ مُرَّةً أَنْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فَرِغٌ وَإِنْ أَخَاكُمُ لَمْ يُقْصِدِ

(١) ٨ / الشمس .

(٢) ٩ / الشمس .

(٣) ٥١ / الروم . وقد أضفت قوله تعالى : " مِنْ بَعْدِهِ يَفْكُرُونَ " لِنَتْمِ الْآيَةِ .

(٤) انظر : ديوانه ٣٢ .

وانظر : الأصول ٨ / ٢٤٢ والإيضاح العضدي ٨ / ١١٧ وابن عيش ٩ / ٢٠ ، ٢١ ، ٩٧ والمغني

١٧٣ ، ٦٣٣ وشرح أبياته ٢ / ٣٩٦ و ٧ / ٣٢٢ والخزانة ١٠ / ٧١ .

وقال البغدادي في الخزانة : " وهو شاهدٌ على أن قوله : ( لنا موا ) جواب القسم ، وجاز الربطُ

باللام من غير " قد " ؛ لضرورة الشعر ، ويجب تقدير " قد " بعد اللام ؛ لأنَّ لامَّ الابتداء لا تدخلُ

على الماضي المجرد " .

(٥) هو عامر بن الطفيل . انظر ديوانه ٥٦ .

انظر : الضرائر ١٥٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٨ والمغني ٦٤٥ وشرح أبياته ٣ / ٨ والهمع

٤ / ٢٤٦ والخزانة ١٠ / ٦٠ .

مُرَّةٌ : أبو قبيلة ، وهو مُرَّةٌ بن عوف بن سعد . فَرِغٌ - بكسر الفاء - هَدْرٌ ، يُقَالُ : ذَهَبَ دَمٌ فَلَانَ

هَدْرًا وَفَرِغًا ، إِذَا لَمْ يُقْتَلْ قَاتِلُهُ لَمْ يُقْصَدِ : لَمْ يُقْتَلْ ، يُقَالُ أَقْصَدْتُ الرَّجُلَ ، إِذَا قَتَلْتَهُ .

وقد أدخلوا الهمزة والقسم والقسم محذوف، كقوله تعالى: "وَلَنْ قَتَلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْمَتَكُمْ لَمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ . وَلَنْ مَتَّمْ أَوْ قَتَلْتُمْ إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ" (١)، فاللام الأولى (٢)، والثالثة (٣) مؤنثة للقسم، والثانية (٤) لام ابتداء مغني عن القسم، والرابعة (٥) لام قسم، ولم يدخل معها نون توكيد، للجار والمجرور الحاجز بينها وبين الفعل.

وأما الجملة المنفية: فلا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية.

فالاسمية: تجاب بـ "ما" النافية، تقول: والله ما زيد قائم.

والفعلية: لا تخلو أن تكون ماضية، أو حاضرة، أو مستقبلية،

فالماضية: تجاب "ما" تقول: والله ما قام زيد. وقد أدخلوا "لا" على صيغة

ماضية اللفظ، مستقبلية كقولهم: والله لا أقمت، تريد: لا أقوم، والحاضرة:

تجاب بـ "لا"، تقول: والله لا يقوم زيد، وتجاب بـ "ما"، عند من أجاز دخول

اللام (٦) عليها بشرطة وهي: أن تولى "ما" الاسم، وتجعل الفعل خبراً عن

الاسم - كما فعل في الإيجاب - نحو: ما زيد يقوم، وقد قال ابن جني، في

(١) ١٥٧، ١٥٨ / آل عمران .

(٢) في قوله تعالى: "وَلَنْ قَتَلْتُمْ".

(٣) في قوله تعالى: "وَلَنْ مَتَّمْ".

(٤) في قوله تعالى: "لَمَغْفِرَةٍ".

(٥) في قوله تعالى: "إِلَى اللَّهِ يُحْشَرُونَ".

(٦) ذكر ذلك ابن مالك في "التسهيل" وخصه بالضرورة، وأورد ابن عقيل في "المساعد" شاهداً علي

ذلك وهو:

لعمرك يا سلمى لما كنت راجياً  
حياة، ولكن العوائد تحرق

وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣١٥.

"اللمع" (١) والله ما يقوم زيد ، وفيه نظر .

والمستقبله : تجاب بـ " لا " ، فيقال : والله لا يقوم زيد .

وامتنعوا من إجابة القسم بـ " ما دام " و " ما زال " وأخواتهما ، إذا كنَّ

نواقص ، وقد جوزهُ (٢) قوم ، والأول أكثر .

وقد تحذف " لا " من الجواب ، وهي مرادة ، وذلك : إذا كان الكلام

يقتضي وجودها ، كقوله تعالى : " تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ " (٣) ، وقول امرئ

القيس (٤) :

فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعداً

أي : لا تفتأ ، و : لا أبرحُ وبعضهم يحملُ " ما " - في الحذف - على

" لا " (٥) وهو قليل .

(١) ص ٢٩٠ .

(٢) انظر : الهمع / ٤ / ٢٥٥ .

(٣) ٨٥ / يوسف . والكلام يقتضي وجود " لا النافية ؛ لأن المعنى على النفي ؛ إذ الأصل : لا تفتأ ؛

لأنه لو كان الكلام موجبا لجاء معه باللام والنون المؤكدين ، ولما كان الإتيان بهما في الموجب لازما سهلا  
حذف حرف النفي في المنفى .

(٤) انظر ديوانه ٣٢ .

والبيت من شواهد سيبويه ٣ / ٥٠٤ وانظر أيضا : المقتضب ٢ / ٣٢٦ والأصول ٨ / ٤٣٤

والخصائص ٢ / ٣٨٤ والتبصرة ٤٤٨ ، ٤٥٤ وابن يعيش ٧ / ١١٠ / ٨ / ٣٧ والمغنى ٦٣٧ وشرح

أبياته ٤ / ١٠٣ و ٥ / ٤٦ والخزانة ١٠ / ٤٣ ، ٩٤ .

وصدر البيت :

ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالي

(٥) هذا مذهب الزجاج وتلميذه الزجاجي . انظر : جمل الزجاجي ٧٠ ، والبسيط ٩٢٠ والإرشاد في

علم الإعراب ٣٢١ .

وقد أجابوا القَسَمَ بِـ " لَمْ " و " لَنْ " في الشَّعْر ، قال (١) :

رُوَيْقُ إِنِّي وَمَا حَجَّ الْحَجِيجُ لَهُ      وَمَا أَهْلٌ بَجَنَبِي نَخْلَةَ الْحُرْمِ  
لَمْ يُسَلِّنِي عَنْكُمْ مُذَلِّمٌ أَلَاكُمْ      عَيْشُ سَلَوْتُ بِهِ عَنْكُمْ وَلَا قَدَمٌ

وقال الآخرُ (٢) :

أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِيَّاتٍ      وَلَا بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولًا

قال السيرافي : إِذَا حَلَفْتَ عَلَى شَيْءٍ فِيهِ طَلَبٌ ، فَإِنَّ الْجَوَابَ بِـ " الْإِ " و " لَمْ " ، كَقَوْلِكَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلاَّ فَعَلْتُ ، وَلَمَّا فَعَلْتَ ، وَكَانَ الْأَصْلُ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتَفْعَلَنَّ ، فَلَمَّا كَانَ الْقَسَمُ عَلَى شَيْءٍ تَطْلُبُهُ مِنْهُ ، صَارَ بِمَنْزِلَةِ : نَشَدْتُكَ اللَّهُ (٣)

(١) هو زياد بن حمل ، وقيل : هو زياد بن منقذ .  
وانظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٣٩٨ .  
رويق : منادى مُرَحِّم ، وهو اسمُ امرأةٍ مرَّ نكحها في بيتٍ سابقٍ .  
الأصل قبل الترخيم : رويقة . قوله : وما حجَّ الحجيجُ له ، يجوز أن تكون " ما " بمعنى " الذي " كأنه أقسم بالبيت الذي حجَّ إليه الحجاج ، وبإهلال الحُرْم ، وهو رفع الصوتِ بالثبئية . بَجَنَبِي نَخْلَةَ : وادي نخلة لهذيل بينه وبين مكة مسيرة ليلتين كما في معجم البلدان ٢٧٧ / ٥ .  
ويحوز أن يكون " ما " موضوعاً موضع " مَنْ " على ما حكى أبو زيد من قولهم : سَبَّحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ، ويكون الله مُقْسَمًا به ، وجواب القسم : " لم يسلني " قوله : " وما أهلٌ " يراد به : وما أهلٌ له ، فحذف لتقدم ذكره في قوله : " وما حجَّ الحجيجُ له " .  
ويقال : أَحْرَمَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ ، فَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَيُقَالُ : قَوْمٌ حُرَامٌ وَحُرْمٌ وَمُحْرَمُونَ .  
(٢) هو المرار بن سعيد الأسدي .

انظر : الخزانة ٧٩ / ٢ واللسان ( بيد ) وتاج العروس ( باد ) ومعجم البلدان ( ثعلبيات ) ١٦ / ٣  
أجدك : مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وأصله : لا تفعل كذا جداً ، ودخلت عليه همزة الاستفهام ؛ إيداناً بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقرير ، والتقرير يفيد معنى التأكيد ، ويقع بعده النفي غالباً ، ولا يستعمل في القسم إلا مضافاً . ثعلبيات : موضع . بيدان : موضع ، وقيل : ماء بوقيل : جبل أحمر مُسْتَطِيل . الذمومول : نوعٌ من سير الإبل ، قيل : هو السير اللين ، وقيل : هو سيرٌ فوق العنق . والناجية : الناقة السريعة تنجوب من ركبتها .  
(٣) انظر الجزء الثاني من شرح السيرافي ص ٣٦٨ ، تحقيق د/ درديري أبو السعود .

وقد وضعت العرب ألفاظاً تتلقاها تارة بما تتلقى به القسم ،  
 كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لُبِّيْنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا  
 يَكْتُمُونَهُ ﴾ (١) وتارة لا تتلقاها به ، كقوله تعالى : " وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا  
 فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ " (٢) ، وتارة يكون الذي بعدها مُحْتَمِلاً  
 للأمرين ، كقوله تعالى : " وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَتَسْفِكُنَّ دِمَاءَكُمْ " (٣) .  
 القسم الثاني من الباب الثاني عشر ، وهو المجرور بإضافة  
 وفيه فصلان :

(١) ١٨٧ / آل عمران . وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو " لُبِّيْنَهُ " ولا يكتُمونه " بالياء ، وقرأ الباقون  
 بالتاء فيهما . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٧١ والإقناع في القراءات السبع لابن  
 الباذش ٦٢٥ .

قال الأخفش في معاني القرآن ٢٢٢ : " تقول : " استحلّفهم لُبِّيْنَهُ ولا يَكْتُمُونَهُ " وقال : " لَتُبِّيْنَهُ ولا  
 تَكْتُمُونَهُ " أي : قل لهم : " والله لتُبِّيْنَهُ ولا تَكْتُمُونَهُ " ، وهكذا أشار إلى القراءتين مُقَدِّراً الْقَسَمَ  
 على كُلِّ مِنْهُمَا .

(٢) ٦٣ ، ٩٣ / البقرة . قال الأخفش في معاني القرآن ١٠٢ : " يقول : اذكروا إذ أخذنا ميثاقكم  
 ورفعنا فوقكم الطور " ، يقول " فقلنا لكم " خذوا " ، كما يقول : " أوحيت إليه قَم " ، كأنه يقول :  
 أوحيت إليه فقلت له : قَم " .. " .  
 (٣) ٨٤ / البقرة .

## الفصل الأول

### في تعريفها

وهو نوعٌ من الإسناد ، يُجرُّ فيه الثاني ، بإسناد الأول إليه لفظاً أو تقديرًا ، فالثاني مُتَمِّمٌ للأول ، ومعمولٌ له .

وهي على ضربين : إضافةً بمعنى اللام ، وإضافةً بمعنى " من " .  
الضربُ الأولُ : نوعان : أحدهما : إضافةٌ محضةٌ ، والثاني : إضافةٌ غيرُ محضةٍ .

والنوعُ الأولُ صنفان أحدهما : إضافةٌ ملك ، نحو " دارُ زيدٍ ، و غلامُ عمرو ، والثاني : إضافةٌ تخصيصٍ ، نحو : سرجُ الدابةِ ، و غلامُ رجلٍ ، وكُلُّ الدراهمِ ، إلاَّ أنَّ " كلاً " لا تقعُ إلا على متجزئٍ ، بالوجودِ أو بالتقديرِ ، لو قلتُ :  
جاغني كلُّ زيدٍ ، لم يجزُ .

وتأويلُ هذه الإضافات : دارُ لزيدٍ ، و غلامُ لعمرو ، وسرجُ للدابةِ ، وكُلُّ للدراهمِ ، والفرقُ بينهُ / إذا كان مضافاً بغيرِ تنوينٍ وبينه إذا كان مضافاً بلامٍ ٨٥/أ وتتنوينٍ : أنَّ الأولُ معرفةٌ ، وهذا نكرةٌ ، وإذا قلتُ : يدُ زيدٍ ، وعينُ عمرو ، فمعناه : يدُ لزيدٍ ، وعينُ لعمرو ، فاليدُ ، وإن كانت من زيدٍ ، لكنها لا يُطلقُ عليها اسمُ زيدٍ ، كما يُطلقُ الحزُّ على ثوبٍ خزٍّ ، وقد تظهر هذه اللامُ في بعض الأماكنٍ لحرصهم على إرادتها ، كقوله (١) :

(١) هو سعد بن مالك . انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٥٠٠ والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٧/٢ ، وانظر أيضاً : الخصائص ١٠٦/٣ والتبصرة ٣٤٣ ، ٦٤٢ وابن يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ و ٣٦/٤ و ٧٢/٥ والمغني ٢١٦ وشرح أبياته ٣١١/٤ واللسان (رهمط)  
الأراهط : جمع رهمط ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وقيل : هو ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة .



يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِّي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَا فَاسْتَرَا حُوا

يريد : يا بُؤْسَ الحرب .

النوع الثاني : الإضافة غير المحضة ، وهي أربعة أصناف :

الصنّف الأول : اسمُ الفاعل ، إذا كان بمعنى الحال ، والاستقبال ، نحو :

ضاربُ زيدٍ الآنَ وغداً ، وراكبُ فرسٍ ، فهذا لم يُفدْ تعريفاً محضاً ؛ لوصفك النكرة به ، قال الله تعالى : " فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ " (١) ، وقال - عزّ من قائلٍ - " هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا " (١) ؛ ولدخول " رَبٌّ " عليها ، تقول : رَبٌّ رَاكِبِ فَرَسٍ لَقِيْتُ ، وهذا الحكم موجودٌ في الأصناف الثلاثة الباقية .

وللعرب في قولهم : " واحدٌ أمه " و " عبدٌ بطنه " قولان : أكثرهما :

التعريفُ ، وأقلهما : التثنية (٢) ، فمن نكرهما ، فلدخول " رَبٌّ " عليهما في قوله (٣) :

أَمَا وَيَّ إِنِّي رَبٌّ وَاحِدٌ أُمَّه أَجْرَتْ فَلَا قَتْلُ لَدِي وَلَا أَسْرُ

وَمَنْ عَرَفَهُمَا (٤) جَعَلَهُمَا بِمَنْزِلَةِ نَسِيحٍ وَحْدِهِ ؛ كَأَنَّهُ عَنَى بَوَاحِدٍ أُمَّه : الكامل

النَّبِيَّةِ ، وَبِعَبْدٍ بَطْنِهِ : الناقص الوضيع والضميرُ فيهما ، لا يرجعُ إلى " واحدٍ " ، ولا

إلى " عبدٍ " ، وإنما يرجعُ إلى غيرهما ، إما مبتدأً ، أو موصوفٍ ، تقدّم ذكرهما .

الصنّف الثاني : الصفةُ الجاريةُ إعرابها على ما قبلها ، وهي في الحقيقة

(١) ٢٤ / الأحقاف .

(٢) في المسائل الطلبيات لأبي عليّ الفارسي ٢٤٥ : " .. فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ حَكَى أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ بَعْضَ

العرب يجعل " واحدٌ أمه " و " عبدٌ بطنه " نكرةً ، ويدخلُ عليه " رَبٌّ " وأنشد : أماويٌّ .. البيت ،

فقد حكى هذا وقال - مع ذلك - : الوجه الجيد : أن يكون معرفةً ، وهو أكثر .. " .

(٣) هو حاتم الطائي . انظر : ديوانه ٢١٢ .

وانظر : المسائل الطلبيات ٢٤٥ والخزانة ٢١٠ / ٤ ، ٢١٨ ، والهمع ٢٧٠ / ٤ واللسان (وحد) .

أما ويّ : منادى مرخّم ( ماوية ) وهي زوجة حاتم . أجرت : أمنتها مما يخاف .

(٤) في الأصل : ومن عرفها جعلها .

لِمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، تَقْدِيرُهُ : حَسَنٌ وَجْهُهُ ،  
فَلَمَّا نَقَلْتَ ضَمِيرَ صَاحِبِ الْوَجْهِ إِلَى " حَسَنٍ " لَمْ / يُمْكِنُ أَنْ تَرْفَعَ " الْوَجْهَ " بِهِ ؛ ٨٥ / ب  
لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لَا يَرْفَعُ اسْمِينَ ؛ فَلَمَّا احْتَجَبَتْ أَنْ تُبَيِّنَ مَوْضِعَ الْحُسْنِ أُضِفْتَ  
الصِّفَةَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ وَصَفْتَ بِهِ مَعْرِفَةً أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَتَجَرُّ  
الثَّانِي ، وَتَنْصِبُهُ ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَالْوَجْهَ ، وَسَيَجِيءُ  
بَيَانُ هَذَا فِي بَابِ (١) الْعَوَامِلِ مُسْتَقْصَى .

الصَّنْفُ الثَّلَاثُ : أَفْعَلٌ ، إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ  
أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ الْقَوْمِ ، وَلَهُ فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةٌ أَمَاكِنُ :  
الْأَوَّلُ : أَنْ يَتَّصَلَ بِـ " مِنْ " ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ وَالِاثْنَيْنِ  
وَالْجَمْعِ ، عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَا تَدْخُلُهُ أَلْفٌ وَلَا مٌ وَلَا إِضَافَةٌ ، تَقُولُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ  
مَنْ عَمِرٍ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ مَنْ دَعَدٍ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مَنْ عَمِرٍ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ  
مَنْ عَمِرٍ ، وَلَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ غُلَامٍ مِنْ عَمِرٍ ، وَلَا زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمِرٍ ،  
فَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) :

وَأَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ  
فَلَيْسَتْ " مِنْ " فِيهِ بِالَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِهَا ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَعْنَى " فِي " ، كَقَوْلِكَ :  
أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ الشَّجَاعُ ، أَيُّ : مَنْ بَيْنَهُمْ وَفِيهِمْ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : لَسْتَ

(١) انظر صـ .

(٢) هو الأعتى . انظر ديوانه ١٤٣ .

انظر : الخصائص ٨ / ١٨٥ و ٣ / ٢٣٤ وابن يعيش ٦ / ٣ و ٦ / ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، والمغني ٥٧٢

وشرح أبياته ٤ / ٣٢٧ والخزانة ٨ / ٢٥٠ .

حَصَى : المراد لَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ عَدَدًا .

بِالْأَكْثَرِ حَصَى مِنْ بَيْنِهِمْ ؛ فَهِيَ لَضَرْبٍ مِنَ الْبَيَانِ .  
 ومَتَى كَانَ "أَفْعَلُ" صِفَةً لَمْ يَحْسُنْ حَذْفُ " مِنْ " مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ خَبْرًا  
 جازَ حَذْفُهَا ، وَمِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ " مِنْ " وَهِيَ مَقْدَرَةٌ ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى : " يَعْلَمُ  
 السِّرَّ وَأَخْفَى " (١) ، وَقَوْلُهُمْ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَقَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (٢) :  
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ  
 وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ : كَبِيرٌ ، وَعَزِيزٌ ، وَطَوِيلَةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " وَهُوَ  
 أَهْوَنُ عَلَيْهِ " (٣) أَيُّ : هَيِّنٌ (٤) .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَحِينَئِذٍ يُثْنَى وَيُجْمَعُ ، وَيُؤَنَّثُ ، تَقُولُ :  
 زَيْدٌ لِأَفْضَلُ ، وَهِنْدٌ الْفُضْلَى ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وَلَا  
 يَجُوزُ حَذْفُهُمَا مِنْهُ / إِلَّا إِذَا عَاقَبْتَهُمَا الْإِضَافَةُ .

١ / ٨٦

الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَلَا يَخْلُو : أَنْ تُضَمَّنَهُ  
 مَعْنَى " مِنْ " ، أَوْ لَا تُضَمَّنَهُ .

فَإِنْ ضَمَّنْتَهُ فَلَا تُثْنِيهِ وَلَا تَجْمَعُهُ وَلَا تُؤَنِّثُهُ ؛ حَمَلًا عَلَى ظَهْرِ " مِنْ " ؛ لِأَنَّ هَذِهِ  
 الْإِضَافَةُ قَدْ جَعَلَتْ " زَيْدًا " وَاحِدًا مِنَ الْقَوْمِ ، وَمُشَارِكًا لَهُمْ فِي الْفَضْلِ ، وَنَفَلَتْهُ

(١) ٧ / طه .

(٢) انظر : ديوانه ٢ / ١٥٥ .

وانظر : الكامل للمبرد ٨٧٧ وابن يعيش ٦ / ٩٧ ، ٩٩ والخزانة ٨ / ٢٤٢  
 سَمَكَ السَّمَاءَ : رَفَعَهَا .

(٣) ٢٧ / الروم .

(٤) ذَكَرَ الْمَبْرَدُ هَذَا التَّقْدِيرَ ، وَذَكَرَ أَيْضًا تَقْدِيرًا آخَرَ ، يَقُولُ " وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْآيَةِ : هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ

عِنْدَكُمْ ؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ الشَّيْءِ عِنْدَ النَّاسِ أَهْوَنُ مِنْ ابْتِدَائِهِ .. " وَانظُرْ : الْكَامِلُ ٨٧٦ - ٨٧٨ .

عليهم بالزيادة فيما اشتركوا فيه ، وهذا هو الأكثر الأشهر ؛ تقولُ : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، وأفضلُ الرجلينِ ، وأفضلُ الرجالِ ، وهما أفضلُ القومِ ، وأفضلُ رجلٍ ، وأفضلُ رجلينِ ، وهم أفضلُ رجالٍ ، معناه : إثباتُ الفضلِ له على الرجالِ ، إذا فضّلوا رجلاً رجلاً ، واثنين اثنين ، وجماعةً جماعةً ، مما هو وهم فيه شركاءُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٢) ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٣) وكقول الشاعر (٤) :

وميةٌ أحسنُ الثقلينِ جيداً

وكقوله (٥) :

ألستم خيرَ من ركبِ المطايا

(١) ٩٦ / البقرة .

(٢) ١١٠ / آل عمران .

(٣) ١٠٠ / البقرة .

(٤) هو نو الرمة . انظر ديوانه ١٥٢١ .

وانظر الكامل ٩٥٠ والخصائص ٢ / ٤١٩ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٧١٥ وابن يعيش

٩٦ / ٦ واللسان ( ثقل ) والخزانة ٩ / ٣٩٣ .

السالفة : أعلى العنق ، والقذال : مقدّم الرأس فوق القفا .

ما ذكره المؤلف صدر بيت ، وعجزه :

وسالفةٌ وأحسنه قذالا

والشاهد فيه : قوله : وميةٌ أحسنُ الثقلينِ ، حيث ذكر " أحسنُ " وإن كان جارياً على مؤنث ، ألا ترى

أنه قال : أحسنُ الثقلينِ ، وهو خبرٌ عن " ميةٌ " ، وعلّة تذكير " أحسنُ " أنه مُضمّن معنى " من " .

(٥) هو جرير : انظر ديوانه ٧٧ .

وهذا صدرُ البيت ، وعجزه :

وأندى العالمين بطونِ راح

وانظر معاني القرآن للأخفش ٥٦ ، ١٨٣ و الخصائص ٢ / ٤٦٣ و ٣ / ٢٦٩ وابن يعيش ٨ / ١٢٣

والمغني ١٧ وشرح أبياته ١ / ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ .

وكقوله (١) :

وَهُنَّ أضعفُ خَلْقِ اللَّهِ أركاناً

وإن لم تُضمَّنه معنى " من " ، وقصدت بهذه الإضافة أنه المعروف بالفضل كائنك قلت : زيد فاضل القوم ، فليس داخلاً فيهم ، ولا يجب أن يكون مفضلاً ، ولا أنهم شاركوه في الفضل ، بل يكون قد فضل على غيرهم ، وعرف ذلك ، فقيل : هو الأفضل ، كما تقول : هو الفاضل ، ثم نزع الألف واللام ، وأصفتة ، ويكون معرفة ، بخلاف الثاني ، فلا يجوز أن تصف به النكرة وحينئذ تثنيه وتجمعه ، وتؤنثه ، فتقول : الزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم ، وهند فضلى القوم ، و " فعلى أفعال " ليست مطردة ، ولا تقول منه إلا ما قالوا ، وبعضهم يجعله مطرداً (٢) ، والأول (٣) أكثر ، ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ أَكَابِرُ مُجْرِمِيهَا ﴾ (٤) ، و ﴿ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا ﴾ (٥) .

وإذا قلت : هند أكبر بناتك ، إن جعلته من النوع الثانى جاز/ ولا تكون هند ٨٦/ب من بناته ، فكأنك قلت : هند أكبر من بناتك ، وإن جعلته من الثالث لم يجز أن

(١) هو جرير أيضا : انظر : ديوانه ٤٩٢ .

وما نكره المؤلف هو عجز البيت ، وصدره :

يصر عن ذا اللب حتى لا حراك به

(٢) قال ابن السراج فى الأصول ٨/٢ : .. فإن أردت بـ "أفعل" معنى "فاعل" تثبت وجمعت فقلت :

زيد أفضلكم ، والزيدان أفضلاكم ، والزيدون أفضلوكم ، والهندان فضلياكم والهندات فضلياكنم ، وفضلكنم "

(٣) يعنى عدم المطابقة ، وانظر : ابن يعيش ٩٦/٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ١٧٧/٢ والبحر

المحيط ٤/٢١٥ و ٥/٢١٤ و ٢١٥/٥ والهمع ١٦٢/٥ هذا وفى الموضع السابق من المساعد نقل عن

ابن الأثير ، يقول ابن عقيل : وإلى هذا ذهب أيضا صاحب البديع ..

(٤) ١٢٣/الأنعام .

(٥) ٢٧/هود .

تقول: أَكْبَرُ ، وَإِنَّمَا تقول : كُبْرِي بناتك ، أَي : أنها الكبيرة مِنْهُنَّ (١) وقد جاء الوجهان في قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ ، وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ؟ أَسَاوِيكُمْ أَخْلَاقًا " (٢) .

وقد جاء " أَفْعَلُ " ، وليس هناك اشتراك ، كقوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْحَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ (٣) . ولا خير في مُسْتَقَرٍّ أَهْلِ النَّارِ ، وهو في التنزيل كثير ، ومن كلامهم : الصَّيْفُ أَحْرُّ مِنَ الشِّتَاءِ " ، وأمثلة نحوه كثيرة ، فإذا ثَبِتَ ذلك فلا يجوزُ - على النوع الثاني - زيدُ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ ؛ لأنَّ صحَّة كل واحدٍ من طرفيها يقضي بفساد الآخر ؛ فإنَّ زيدا يجب أن يكون واحداً من الإخوة ، وحيث أضفتهم إلى ضميره خرَجَ عن أن يكون منهم ، بدليل خروجه في قولك : جاعني إخوة زيد ، وتنزلت منزلة : زيدُ أَفْضَلُ الحَمِيرِ ، فإن قلت : زيدُ أَفْضَلُ الإخوةِ ، صحَّت المسألة ويجوزُ - على الثالث - حيثُ التقديرُ : زيدُ فاضلُ إِخْوَتِهِ ، ولا إحالة في ذلك .

وقياس " أَفْعَلُ " - في كلا نوعيها - أن يُصاغَ من ثلاثي لا زيادة فيه ، وليس من الخلق الثابتة ، والعيوب ، فلا تقول : زيدُ أَجُوبٌ من عمرو ، ولا أعورُ منه ، ولا أسمرُ ، ولا أطلقُ منه ، ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال ، بأن يُصاغَ " أَفْعَلُ " ممَّا يُصاغُ منه ، ثم يميزُ بمصادرِها ، تقول : هو أسرعُ منه جواباً ، وأقبحُ عوراً ، وأشدُّ سُمَرَه ، وأسرعُ انطلافاً .

وقد شدَّ من ذلك ألفاظٌ ، قالوا : " هو أولاهم للمعروف " ، وأعطاهم للدينار والدرهم " وهذا المكان أفقرُ من غيره ، وأنت أكرمُ لي من زيدٍ وهذا الكلامُ أخصرُ ،

(١) في الأصل : منهم ، والمناسب ما أثبتُّ .

(٢) انظر : مسند أحمد ٤ / ١٩٣ - ١٩٤ وصحيح الترمذي ٨ / ١٧٤ .

(٣) ٢٤ / الفرقان .

وفي أمثالهم : "أقلس من ابنِ (١) المذلق".

وقد جاء "أفعلُ منه" ، ولا فعلُ له ، قالوا : "أحنكُ الشَّاتينِ (٢) / والبَعيرينِ " ١/٨٧

ومن أمثالهم : "أبلُ من حنيفة (٣) الحناتم".

والقياسُ أن يُفضَلَ على الفاعل ، دون المفعول ، وقد شدَّ منه نحو قولهم :

"أشغلُ من ذات النحيين" (٤) ، وهو أَعَدُّ منه ، وألأمُ ، وأشهرُ ، وأعرِفُ ، وأنكرُ ،

وأرجى ، وأخوفُ ، وأحمدُ ، وأهيبُ ، وأنا بهذا أسرُّ منك ، وهم بِشأنه أعنى .

الصَّنْفُ الرَّابِعُ : إِضَافَةُ الْمُوصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ ، وَالصِّفَةُ إِلَى الْمُوصُوفِ ، عَلَى

تقديرِ مضافٍ محذوفٍ .

فالأوَّلُ : نحو : "مسجدُ الجامع" و "صلاةُ الأولى" و "جانبُ الغربي" ، و

"دارُ الآخرة" ، التقديرُ : مَسْجِدُ الوَاقْتِ الجَامِعِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الأولى ، وَجَانِبُ

المكانِ الغربيِّ ، وَدَارُ الحَيَاةِ الآخِرَةِ .

والثَّانِي : نحو : "عليه سَحَقُ عِمَاقَةَ" (٥) ، وَخَلَقُ ثَوْبِ (٦) ، و "جَرْدُ

(١) انظر : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ١٠٧ / ٢ .

وابن المذلق : رجلٌ من عبد شمس بن سعد بن زيد مناة ، وكان لا يجد قوتَ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَكْثَرِ أَوْقَاتِهِ ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَبُوه .

(٢) انظر : الأصول ١٥٥ / ٣ .

(٣) انظر : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ٢٠٠ / ٨ .

حُنَيْفٌ : رَجُلٌ مِنْ تَيْمِ اللَّاتِ ، حَازِقٌ يَرْعَى الْإِبِلَ ، يُقَالُ رَجُلٌ أَبْلٌ - بِكَسْرِ البَاءِ - بَيْنَ الْإِبَالَةِ ، إِذَا كَانَ بَصِيرًا بِالْإِبِلِ وَمَعَالَجَتِهَا .

(٤) انظر : أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ٣٧٤ .

(٥) العمامة السَّحَقُ : الْبَارِلِيَّةُ .

(٦) الثَّوْبُ الخَلَقُ : الْبِالِي .

قَطِيفَةٌ " (١) ، و " مُغْرَبَةٌ خَبْرٌ " (٢) ، فذهبوا بهذه الأشياءَ بَيَانًا وتُخْيِصًا ، لا تَقْدِيمًا  
لِلصِّفَةِ عَلَى الموصوفِ .

وقد حَمَلُوا عَلَى هَذَا الصَّنْفِ أَشْيَاءَ ، فَأَضَافُوا المُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ فِي نَحْوِ  
قَوْلِهِمْ : " لَقِيْتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ " و " ذَاتَ لَيْلَةٍ " و " دَارُهُ ذَاتَ اليمينِ " ، و " ذَاتَ الشَّمَالِ " .  
وكقول الشاعر (٣)

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَلَمِّ

وكقول الآخر (٤) :

دَاعٍ يَنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومٌ

(١) القَطِيفَةُ الجَرْدُ : البَالِيَةُ .

(٢) هَذَا جَزْءٌ مِنْ حَدِيثِ لَعْمَرٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وَذَلِكَ : أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ قَدِمَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ الأَطْرَافِ :

" هَلْ مِنْ مَغْرَبَةٍ خَبْرٍ " ، أَي : هَلْ مِنْ خَبْرٍ جَدِيدٍ جَاءَ مِنْ بِلَدٍ بَعِيدٍ . انظُر : تَاجُ العُرُوسِ ( غَرْبِ ) .

(٣) هُوَ ذُو الرِّمَّةِ . انظُر : ديوانه ١٠٧٠ .

وهذا صَدْرُ البَيْتِ ، وَعَجْزُهُ :

جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامٍ

وانظُر : ابنِ يَعِيشَ ١٤ / ٣ و ٨٢ / ٤ ، ٨٥ والخزانة ١٥٤ / ١ و ٤ / ٣٤٣ و ٦ / ٣٨٨ واللِّسَانُ

( شَيْبِ ) و ( بَصْرِ ) .

تَدَاعَيْنِ : يَعْنِي القُلُوصَ المَذْكُورَةَ فِي بَيْتِ سَابِقٍ ، وَالمَرَادُ : دَعَا بَعْضُ القُلُوصِ بَعْضًا . الشَّيْبِ :

حِكَايَةُ أَصْوَاتِ مَشَافِرِ الإِبِلِ عِنْدَ الشُّرْبِ . المُتَلَمِّمُ : المُتَكَسِّرُ وَالمُتَهَدِّمُ ، أَرَادَ : فِي حَوْضٍ مُتَلَمِّمٍ .

البَصْرَةُ ، بَفَتْحِ البَاءِ ، حِجَارَةٌ رَخْوَةٌ فِيهَا بِياضٌ وَبِهِ سُمِّيَتِ المَدِينَةُ المَعْرُوفَةُ . السِّلَامُ : جَمْعُ سَلَمَةٍ ،

بَفَتْحِ السَّيْنِ وَكسْرِ اللَّامِ ، وَهِيَ الحِجَارَةُ .

(٤) هُوَ ذُو الرِّمَّةِ أَيْضًا . انظُر : ديوانه ٣٩٠ .

وهذا عَجْزُ البَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلا مَا تَخَوَّنَهُ

وانظُر : الخِصَائِصُ ٢٩ / ٣ وَالمَخْصَصُ ٢٧ / ٨ وَابنِ يَعِيشَ ١٤ / ٣ وَالخزانة ٤ / ٢٤٤ و ٦ / ٣٨١

وَاللِّسَانُ ( نَعَشَ ) و ( خَوَّنَ ) و ( بَغَمَ ) .

وَالمَرَادُ بِالمَاءِ هُنَا : حِكَايَةُ صَوْتِ مَاءِ مَاءٍ . ، وَيُغَامُ النَّاقَةُ : صَوْتٌ لَا تُفْصِحُ بِهِ ، وَيَعْمَتُ الرَّجُلُ ، إِذَا

لَمْ تَفْصِحْ لَهُ عَنْ مَعْنَى مَا تَتَحَدَّثُ بِهِ ، وَمَبْغُومٌ : اسْمُ المَفْعُولِ مِنْهُ .



وكقول الكميّ (١) :

إليكم نوبي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظمأً وألبب  
وقالوا في قول ليبي (٢) :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكم  
وما أشبهه : إن المضاف - وهو اسم مقحم - دخوله وخروجه سواء ، وحكوا :  
هذا حي زيد ، وأنتك وحي فلان قائم ، يريدون : هذا زيد (٣) ، وفلان قائم ،

(١) انظر : الهاشميات ٣٩ .

وانظر : الخصائص ٣ / ٢٧ والمحتسب ١ / ٣٤٧ وابن يعيش ٣ / ١٢ والخزانة ٤ / ٣٠٧ واللسان  
(لب) .  
تطلعت : تشوقت . نوازع : جمع نازعة ، من قولهم : نزعت نفسه إلى الشيء ، أى : رغبت فيه  
وظلبته ظمأً : جمع ظمأى وهو العطاشى . ألبب : جمع لب ، وهو العقل . وكان القياس  
الإدغام ، ولكنه فكه لضرورة الشعر .

(٢) انظر : ديوانه ٢١٤ .

وما ذكره المؤلف صدر البيت ، وعجزه :

ومن ينك حولاً كاملاً فقد اعتذر  
وانظر : الخصائص ٣ / ٢٩ وابن يعيش ٣ / ١٤ والخزانة ٤ / ٣٣٧ .  
وقبل الشاهد قول ليبي حين أحسن بدنو أجله يخاطب ابنته :  
إذا حان يوماً أن يموت أبوكما فلا تخمشا وجهاً ولا تحلقا شعر  
وقولا : هو المرء الذى ليس جاره  
مضاعاً ولا خان الصديق ولا غدر  
وقوله فى الشاهد : " إلى الحول " متعلق بقوله : وقولا .. الخ .

(٣) فى ابن يعيش ٣ / ١٥ : " وأما قولهم : حي زيد ، وأنتك وحي فلان قائم .. فهو من قبيل إضافة  
المسمى إلى الاسم .. فالحي هنا ليس بالقبيلة من قولك : حي تميم وقبيلة كلب ، إنما هو من قولك :  
هذا رجل حي وامرأة حية ، وتلخيصه : الشخص الحي الذى اسمه زيد ، وأنتك والشخص الحي  
الذى اسمه فلان قائم ومنه قول الشاعر : باقر إن أباك . الخ "

وأُشِدُّوا<sup>(١)</sup> :

يَأْقُرُّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٍ

أَيُّ : إِنَّ أَبَاكَ خُوَيْلِدًا .

وقد امتنعوا من إضافة الشيء إلى نفسه ، كالألئث والأسد ، والحبس والمنع  
فلا يُضَافُ أَحَدَ الاسْمِينَ إِلَى لآخر ، فأما نحو : جَمِيعُ القَوْمِ ، وكُلُّ الدِراهِمِ ؛  
وعَيْنُ الشَيْءِ ، ونَفْسُهُ ، فليس من هذا القبيل .

الضربُ التَّانِي من الفصلِ الأوَّلِ : الإِضَافَةُ / بِمعنى " مِنْ " ، وهى ٨٧/ب  
لتبَيِّنِ النُّوعَ نحو : ثوبٌ خَزٌّ ، وخاتمٌ فِضَّةٌ ، أَي : من خَزٍّ ، ومن فِضَّةٍ ،  
وحَقِيقَتُهَا : إِضَافَةُ بعضِ الشَيْءِ إِلَى جنسِهِ . وَإِذَا نوْنَتَ الأوَّلَ جازَكَ في  
التَّانِي الرَّفْعُ عَلَى عَطْفِ البَيانِ ، وعلى الوَصْفِ - إِذَا قَدَّرَ فِيهِ الاِشْتِاقُ -  
والتَّصْبُّ ، على التَّمييزِ ، أو الحالِ مع التَّقْدِيرِ .

والفرقُ بين هذا الضربِ والضربِ الأوَّلِ أَنَّ هذه الإِضَافَةَ يَقَعُ التَّانِي فيها  
على الأوَّلِ : نَقولُ : مَلَكْتُ خَزًّا وَفِضَّةً ، وَإِنَّمَا مَلَكْتُ مِنْهُمَا ثوبًا وخاتمًا ،  
وإِضَافَةُ الأوَّلَى لا يُوجَدُ ذلكَ فيها ؛ فَإِنَّ " زَيْدًا " لا يَقَعُ على الغلامِ ، فلا تَقولُ :  
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ غُلامَهُ ، ومَتى صَحَّ أَنْ يَكُونَ التَّانِي خَبْرًا عن الأوَّلِ  
فالإِضَافَةُ بِمعنى " مِنْ " ، ومَتى لَمْ يَصَحَّ ، فإِضَافَةُ لأمِيَّةٍ .

(١) لجبار بن سلمى بن مالك ، أحد الشعراء الجاهليين :

وما ذكره المؤلف هو صدر البيت ، وعجزه :

قد كنتُ خائفَةٌ على الإحماق

وانظر : نوادر أبي زيد ٤٥١ والخصائص ٣/ ٢٨ وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٥٣ وابن يعيش ٣/

١٣ والخزانة ٤/ ٣٣٤ .

قُرَّ : مرخَمٌ " قُرَّة " و " حَيٌّ خُوَيْلِدٍ " بدل أوعطف بيان من (أباك) وخبر " إن " هو قوله قد كنتُ  
خائفةً ..

وقد تقع إضافة يتجاذبها الضربان ، كقولك : رأيتُ رئيسَ القومِ ، فيجوزُ  
أن يكون المرادُ : الرئيسَ منهمُ ، وأن يكونَ الرئيسَ لهمُ ، وتقولُ : ثلاثمائةَ درهمٍ ،  
فإضافةُ الثلاثةِ إلى المائةِ : إضافةُ " مِنْ " ، وإضافةُ المائةِ إلى الدرهمِ : إضافةُ  
اللامِ ، وقيلَ : إنها بمعنى " مِنْ " أيضاً ؛ لأنَّ المائةَ مِنَ الدرَاهِمِ .

## الفصل الثاني من القسم الثاني

في أحكام تتعلّق بهذه الأنواع :

الحكم الأوّل : الإضافة على ضربين : معنويّة ، ولفظيّة .

فالمعنويّة : ما أفاد تعريفاً ، نحو : غلامٌ زيدٌ ، أو تخصيصاً ، نحو : غلامٌ

رجلٌ ، وثوبٌ خزٌّ ؛ فإنّ " غلامٌ رجلٌ " وثوبٌ خزٌّ " أخصُّ من : غلامٌ و

ثوبٌ . وتعمُّ الإضافة المحضّة [ التي بمعنى اللام ] (١) والتي بمعنى " من " ،

وقضيتها : أن يُجرّد لها المضاف من التعريف عند البصريّ ،

والكوفيّ (٢) يُعرفه فيقول : الخمسة الأثواب .

واللفظيّة : ما أفاد تخصيصاً في اللفظ ، والمعنى بحاله قبلها ، وتخصُّ

غير المحضّة ، ويجوزُ تنكيرُ المضافِ فيها وتعريفه ، تقولُ : ضاربُ الرجلِ ،

والضاربُ الرجلِ ؛ ولاستواءِ الحالين فيها ، جازَ وصفُ النكرةِ بها ، وتُضافُ

تارةً إلى مفعولها ، كـ " ضاربٌ زيدٌ " وتارةً إلى فاعلها كـ " حسنُ الوجهِ " .

الحكم الثاني : الإضافة المعنويّة تنقسمُ قسمين :

١/٨٨

أحدهما : لازمٌ للإضافة ، وهو على ضربين : ظروفٌ ، نحو " فوق " و

" تحت " و " عند " و " لدن " وغير ظروفٍ ، نحو " غير " و " مثل " و " شبه " و

" بعض " و " كل " فهذان الضربان لا تُفارقهما الإضافة ، وهما على بابهما ،

(١) تنمةً يلتئم بمثلها الكلام .

(٢) انظر : الإنصاف ٣١٢ - ٣١٣ .

تقولُ : زيدٌ فوقَكَ ، وتحْتَكِ وعندَكَ ، وهذا غيرُكَ ، ومثْلَكَ .  
وهذا القسمُ أَسْمَاءُ لَيْسَتْ بالكثيرة ، وإنما هي معدودةٌ ، أو تُقَارِبُ  
المعدودةً .

والثَّانِي : غيرُ لازمٍ ، نحو : ثوبٍ ، ودارٍ ، وغلَامٍ ، وغير ذلك ممَّا يُضَافُ  
في حَالٍ دونَ حَالٍ .

الحكم الثالث : المضافُ يكتسبُ من المضافِ إليه كثيراً من أحكامِهِ ، من  
غير أن يُفَارِقَهُ ، كالتَّعْرِيفِ نحو " غلامٌ زيدٌ ، والتَّخْصِيصِ ، نحو رَاكِبٌ حِمَارٍ ؛  
فلا تجوزُ إِضَافَةُ المعارفِ ؛ لَهَا (١) عنها ، فأَمَّا الأعلامُ فَإِنَّمَا تُضَافُ بَعْدَ  
تتْكِيرِهَا ، فحينئذٍ تتعرَّفُ بإضَافَتِهَا إلى المعرفةِ ، نحو : زيدُكُمْ ، وتتَنَكَّرُ  
بإضَافَتِهَا إلى النكرةِ . وكالاستفهامِ ، نحو : غلامٌ مَنْ ضَرَبْتَ ؟ والشَّرْطِ ،  
نحو : غلامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، فلا يجوزُ دخولُ همزةِ الاستفهامِ ، ولا حرفِ  
الشَّرْطِ على " غلامٌ " ، وكالبناءِ في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٢) و ﴿ مِنْ  
عَذَابٍ يَوْمئذٍ ﴾ (٣) ، بالفتح فيهما (٤) . وكالتأنيثِ في قوله تعالى : ﴿ تَلْتَقِطُهُ  
بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ (٥) ، بالتاء (٦) ، لإضَافَةِ " بَعْضٍ " إلى مؤنَّثٍ ، وقوله تعالى :

(١) في الأصل : لغنائِهَا .

(٢) ٩٤ / الأنعام . وقد قرأ بفتح النونِ نافعٌ وأبو جعفرٍ والكسائيُّ وحفصٌ ، وقرأ الباقونَ بضمِّ النونِ .  
والفتحُ فَتْحُ بناءٍ على ما ذهب إليه الأخفشُ . انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٩ والكشف عن  
وجوه القراءات السبع ١ / ٤٤١ والإقناع ٦٤١ والنشر ٢ / ٢٥١ وإتحاف فضلاء البشر ٢١٣ .

(٣) ٨١ / المعارج . وقد قرأ بفتح الميمِ نافعٌ والكسائيُّ وأبو جعفرٍ .

انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٥٣٣ والإقناع ٧٩٢ .

(٤) قال مكِّيُّ في مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٠٧ : " .. على الفتح ؛ لإضافته إلى غير متمكَّن " .

(٥) ٨٠ / يوسف .

(٦) وهي قراءة الحسن البصريِّ وقتاده وابن أبي عبلة . انظر تفسير الطبري ١٥ / ٥٦٧ وزاد المسير

٤ / ١٨٥ وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٢ .

﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (١) وَالْمِثْلُ مَذْكُورٌ .

الحكمُ الرَّابِعُ : كُلُّ اسْمٍ مَعْرِفَةٌ يَتَعَرَّفُ بِهِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً ، إِلَّا أَسْمَاءَ تَوَعَّلَّتْ فِي إِبْهَامِهَا ، فَهِيَ نَكَرَاتٌ ، وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَعَارِفِ ، نَحْوَ " غَيْرٍ " ، وَ " مِثْلٍ " وَ " شِبْهِ " وَ " سَوَى " نَقُولُ : هَذَا غَيْرُكَ ، فَقَدْ أُضِفَتْ " غَيْرًا " (٢) إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ ، وَلَا يَتَعَرَّفُ بِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ جَاوَزَهُ يَتَنَاوَلُهُ لَفْظَ " غَيْرٍ " ؛ وَلِذَلِكَ وَصَفَتْ بِهِ النِّكَرَةَ ، نَحْوَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، وَلَهَا فِيهِ مَعْنَيَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْتَ تَرِيدُ الْإِخْبَارَ بِأَنَّ مَرورَكَ وَقَعَ عَلَى / الْمَخَاطَبِ ، وَرَجُلٍ آخَرَ . ٨٨/ب وَالثَّانِي : تَرِيدُ أَنْتَ لَمْ تَمَرَّ بِالْمَخَاطَبِ ، وَإِنَّمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِهِ .

فَإِنْ أَوْقَعْتَهَا عَلَى الضَّدِّ ، كَانَتْ مَعْرِفَةً ، نَحْوَ قَوْلِكَ : عَلَيْكَ بِغَيْرِ الْحَرَكَةِ ؛ وَلِذَلِكَ تَصِفُ بِهَا الْمَعْرِفَةَ ، فَتَقُولُ : عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَهَرَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) ، وَهَكَذَا حُكْمُ " مِثْلٍ " وَ " شِبْهِ " وَ " سَوَى " ، لَكِنْ بَيْنَ " سَوَى " وَ " غَيْرٍ " فَرْقٌ ، وَهُوَ : أَنَّ " سَوَى " ظَرْفُ مَكَانٍ ؛ فَحَسُنَ قَوْلُكَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاكَ ، وَقَبِيحٌ : مَرَرْتُ بِسِوَاكَ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى " مَكَانِكَ " ، فَإِذَا أَوْلَيْتَهُ الْبَاءَ ، أَخْرَجْتَهُ عَنِ بَابِ الظَّرْفِيَّةِ ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا ، إِلَّا بِـ " الَّذِي " ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي

(١) ١٦٠ / الأنعام .

(٢) فِي الْأَصْلِ : غَيْرِكَ .

(٣) ٧ / فَاتِحَةُ الْكِتَابِ . وَفِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ صَد ٢٧ : " وَقَوْلُهُ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) هُوَ صِفَةٌ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ " ؛ لِأَنَّ الصِّرَاطَ مُضَافًا إِلَيْهِمْ فَهُمُ جَرٌّ لِلْإِضَافَةِ وَأُجْرِيَتْ عَلَيْهِمْ " غَيْرٌ " صِفَةً أَوْ بَدَلًا ؛ وَ " غَيْرٌ " وَمِثْلُ قَدِ تَكُونَانِ مِنْ صِفَةِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنِّي لِأَمْرٍ بِالرَّجُلِ غَيْرِكَ بِيَالرَّجُلِ مِثْلِكَ ، فَمَا يَشْتَمُنِي ، وَ " غَيْرٌ " وَ " مِثْلٌ " إِنَّمَا تَكُونَانِ صِفَةً لِلنِّكَرَةِ ، وَلَكِنَّهُمَا قَدْ احْتَجِيَ إِلَيْهِمَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَأُجْرِيْتَا صِفَةً لِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ " ، وَنَظَرَ أَيْضًا : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٧ / ١ .

سِوَاكَ ، بخلاف " غَيْر " فَإِنَّكَ تَصِفُ بِهَا الْمَعْرِفَةَ - إِذَا نَابَتْ عَنِ الضِّدِّ - بغير  
الذِّي ، تقول : مررتُ بزيدٍ غيرِكَ ، إِذَا كَانَ زَيْدٌ ضِدًّا لِلْمَخَاطَبِ ، وَقَدْ أَوْقَعْتَ  
"غَيْرًا" عَلَيْهِ .

الحكمُ الخَامِسُ : إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا ، اسْتَوَى مَعَهُ -  
فِي صِحَّةِ الْإِضَافَةِ - مَا فِيهِ النُّونُ ، وَالتَّنْوِينُ وَمَا لَيْسَ فِيهِ ، تقول : ضَارِبُكَ ،  
وَضَارِبُكَ ، وَضَارِبُوكَ ، وَضَارِبَتُكَ ، وَضَارِبُكَ ، وَضَارِبَاكَ ، وَضَارِبُوكَ ،  
فَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرُ وَالْفَاعِلُونَ  
فَشَاذٌ (٢) لَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ .

الحكمُ السَّادِسُ : قَدْ أُضِيفَ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِهِ ؛ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ

(١) مجهول ، لم أقف علي اسمه .  
هذا صدرُ البيت ، وَعَجَزُهُ :

إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا  
وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيئِيهِ ١٨٨ / ٨ وَرَوَايَتُهُ :

هُمُ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ

وَانظُرْ أَيْضًا : معاني القرآن للقرآء ٣٨٦ / ٢ والكامل ٤٦٨ وابن يعيش ١٢٥ / ٢ والخزانة  
٢٦٩ / ٤ .

(٢) قال المبردُ في الكامل ٤٦٨ : " وقد روى سبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوعٌ  
وليس أحدٌ من النحويين المفتشين يُجيز مثل هذا في الضرورة ؛ لما ذكرتُ لك من انفصال الكناية  
(يقصد انفصال الضمير) ، والبيتان اللذان رواهما سبويه : هُمُ الْقَاتِلُونَ ... " .

بينهما ، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه : خذ طرفك ، قال (١) :

إِذَا كَوَّكِبُ الْخُرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَدَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقِرَائِبِ  
فَأَضَافَ الْكَوَّكِبَ إِلَيْهَا : لَجْدَهَا فِي عَمَلِهَا إِذَا طَلَعَ سُهَيْلٌ .

الحكم السابع : الإضافة من خواص الأسماء ، ومع ذلك ، فقد أضافوا

أسماء الزمان ، والمكان إلى الجمل ، من الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، كقوله  
تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) / وكقولك : جئتكَ زمن  
الحجاج أمير ، وأجلس حيث جلس زيد ، وحيث زيد جالس ، وقد تقدم ذكر  
ذلك (٣) .

وقد يجوز ، مع الإضافة إلى الفعل ، إعراب الاسم وبنائه ، فإن كان  
الفعل معرباً فالإعراب أحسن (٤) ، وإن كان مبنياً فالبناء أحسن (٤) ، تقول :  
هذا يوم يقوم زيد ، ويوم قام عمرو ، فتعرب الأول ، وتبنى الثاني .

(١) لم أقف على اسمه أيضا .

وانظر : ابن يعيش ٨ / ٣ والخزانة ١١٢ / ٣ واللسان ( غرب ) . هذا ، برواية ابن الأثير : أضعأت  
وفي معظم المصادر أذاعت : الخرقاء : المرأة التي لا تحسن عملاً ، وكوكب الخرقاء : فاعل الفعل  
محذوف يُفسره ( لاح ) . سهيل : كوكب معروف وهو هنا عطف بيان لكوكب الخرقاء . والقرائب :  
جمع قريبة .

والمعنى : أن المرأة الخرقاء تجد في العمل عند طلوع سهيل وقت الشتاء وذلك لأن المرأة الكيسة  
تستعد صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل ، وهو وقت البرد ، والخرقاء ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد ،  
فإذا طلع سهيل وبردت تجد في العمل ، وتفرق غزلها على جاراتها في القبيلة .

(٢) ١١٩ / المائة .

(٣) انظر ١٥٨-١٥٩ .

(٤) قال ابن السراج في الأصول ١١ / ٢ : " ... فإذا أضفت إلى فعل معرب فإعراب الاسم عندي هو  
الحسن ... وإذا أضفته إلى فعل مبنى ، جاز إعرابه وبنائه على الفتح ، وأن يبنى مع المبنى أحسن  
عندي من أن يبنى مع المعرب ... " .



والأوقات التي يجوز أن تُضَافَ إلى الجُمْل : ما كان حيناً وزماناً يكون في الدهر كله ، لا يختصُّ به شيءٌ دون شيءٍ ، كالْيَوْم ، واللَّيْلَة ، والعام والحين ، والزَّمان ، والليالي ، والأيام ، ويقبَحُ في الموقَّتات كشهْرِ كذا ، وسنة كذا ، قالوا (١) : ولا يضافُ في هذا الباب شيءٌ له عددٌ ، مثلُ : يومين ، وجمعةٌ ولا مثلُ : صباح ، ومساءً (١) .

وقد اتَّسعوا حتَّى أضافوا " آيةً " ؛ لقرب معناها من الوقت ، قال (٢) :

بأيةٍ يُقدِّمون الخيلَ شعْتاً كأنَّ على سنانِكها مدماً

وقالوا : اذهبْ بذِي تَسْلَمُ " و " اذهبْا بذِي تَسْلَمَانِ " و " اذهبوا بذِي

تَسْلَمُونِ " ، المعنى : بالأمر الذي يُسَلِّمُك ، قال المبرِّدُ : هذان من الشَّوْاذ (٣) ولا يُقاسُ عليهما .

(١) وهذا الكلامُ بنصِّه تقريباً في أصول ابن السراج أيضاً ١٢/٢ .

(٢) هو الأعشى كما في كتاب سيبويه ١١٨/٣ ، وليس في ديوانه المطبوع . وانظر أيضاً : الكامل

١٣٥٤ وابن يعيش ١٨/٣ والمغني ٤٢٠ و ٦٣٨ وشرح أبيات ٢٧٧/٦ و ٢٤٧/٧ والخزانة ١١٨/٣

و ١٢/٦ .

شعْتاً : جمع أشعث ، وهو : المغبرُّ الرَّأس . السنانك : جمع سنبك ، وهو مقدَّم الحوافر . وشبهه الشاعر ما يتصبَّب من عرق الخيل بالمدام ؛ لحمته . يريدُ : أنه لنا صار ذلك عادةً لهم وأمرأً لازماً ، صار علامة .

(٣) لم أعرِ علي قول المبرِّد هذا في المقتضب ، ويبدو أن ابن الأثير نقل ذلك عن ابن السراج ؛ إذ قال في

الأصول ١٢/٢ : " وأما نو تسلم ، وآية يفعل ، فقال أو العباس هذا من الشواذ .. " .

هذا وقد قال البغداديُّ في الخزانة ١٥٢/٦ : " وقال المبرِّد في إضافة " آية " إلى الفعل : إنَّه بعيدٌ ، وجاز - على بعده - للزوم الإضافة ؛ لأنَّ " آية " لا تكاد تُفردُ إذا أردت بها العلامة " .

والذي في الكامل للمبرِّد ١٣٥٣ - ١٣٥٤ : " ومما يُضاف إلى الفعل " نو " في قولك : افعل ذاك بذِي تَسْلَم ، وافعل ذاك بذِي تَسْلَمَانِ ، معناه : بالذي يُسَلِّمُك ، ومن ذلك آيةٌ في قوله :

بأيةٍ تُقدِّمون فوق الخيل شعْتاً كأنَّ على سنانِكها مدماً

وهكذا ترى أن المبرِّد قد وافق ههنا سيبويه .

الحكم التأمينُ : قد فصلوا بين المضافِ والمضافِ إليه ، بالظرفِ ، وحرفِ  
الجرِّ ، في الشعرِ ، قال (١) :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ      لَلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

وقال (٢) :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ      إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوهُ فَدَعَاهُمَا  
وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ سَيَّبُوِيهِ (٣) :

زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

(١) هو عمرو بن قميئة . انظر : ديوانه ١٨٢ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١ / ١٧٨ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٤ / ٣٧٧ والأصول ٢ / ٢٢٧ و ٣ /  
٤٦٧ ومجالس ثعلب ١٥٢ واللامات ١٠٨ والتبصرة ٢٨٨ والإنصاف ٤٣٢ وابن يعيش ٢ / ٤٦ و ٣ /  
١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ و ٨ / ٦٦ والضرائر ١٩٣ وإبراز المعاني ٣١٦ والخزانة ٤ / ٤٠٦ ومعجم البلدان  
(ساتييدا) .

والضمير في ( رأت ) لابنته المذكورة في بيت سابق .

ساتييدا : جبل بالهند لا يتقطع ثلجُه . استعبرت : بكتُ من وحشه الغربة .

(٢) القائلة هي : دُرُئى بنت عبَّعة ، ونُسب أيضًا إلى عمرة الخثعمية .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٨٠ وانظر أيضًا : الخصائص ٢ / ٤٠٥ والإنصاف ٤٣٤ وابن يعيش  
٣ / ١٩ ، ٢١ والهمع ٤ / ٢٩٥ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٠٨٣ واللسان ( أبى ) تقول :  
كانا يُناصران من لا ناصرٍ له من القوم ، إذا خشي نبوةً من نبوات الدهر ، ترثى أخويها ، وتصفهما  
بالشجاعة والنجده .

(٣) الكتاب ١ / ١٧٦ .

وهذا عجز البيت ، وصدْرُه :

فَزَجَّجْتُهَا بِمَرْجَةٍ

ولا يُعرف له قائلٌ ، وهو من زيادات الأخفش ، في حواشي كتاب سيبويه .

والبيتُ من شواهد الفراء في معاني القرآن ١ / ٣٥٨ و ٢ / ٨١ ، وانظر أيضًا " مجالس ثعلب ١٥٢  
والخصائص ٢ / ٤٠٦ والتبصرة ٢٨٨ - ٢٨٩ والإنصاف ٤٢٧ وابن يعيش ٢ / ١٩ ، ٢٢ وإبراز  
المعاني ٣١٧ والمقرب ١ / ٥٤ والبحر المحيط ٤ / ٢٢٩ والخزانة ٢ / ٢٥١ .

زَجَّجْتُهَا : طعنتُها بالزُّجِّ ، والزُّجُّ - بالضم - الحديدُ التي تُركَّبُ ف أسفل الرمح . المرَجَّة : الرُّمَحُ  
القصير . القلوص : الناقةُ السريعة أبو مزادة : كنية رجل .

ففصلَ بينهما بالمفعول ، وليسَ بالمشهور<sup>(١)</sup> .

الحكمَ التاسعُ : قد حذفوا المضافَ مرَّةً ، والمضافَ إليه أُخرى  
وحذفوهما معاً ، وذلك إذا أمِنوا اللبسَ .

الأوَّلُ / : حذفوا المضافَ ، وأقاموا المضافَ إليه مقامه ، وأعرَبوه  
بإعرابه ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهذا بابٌ واسعٌ في العريية ، وقد  
أعطوه حكمه في غير الإعراب ، كالتذكير ، والتأنيث ، كقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ  
قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ فحذف<sup>(٤)</sup> وأنت<sup>(٥)</sup>

---

(١) قال الصِّمَرِيُّ في التبصرة في الموضع السابق : " فأما ما أنشد بعضهم من قوله : فرججتُها ..  
تقديره : زج أبي مزادة القلوص ، فليس معروفاً عند البصريين " ، ولا مشهوراً عن ثقةٍ يؤخذ بلغته ،  
ولا يعرف من حيث يصح " .  
وقال البغداديُّ في شرحه : " وهذا البيتُ لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه ، حتى قال السيرافيُّ :  
لم يثبتهُ أحدٌ من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي سيبويه ، وأدخله  
بعض النساخ ، حتى شرحه الأعمى وابنُ خلف .. " .

(٢) ٨٢ / يوسف .

(٣) ٤ / الأعراف .

(٤) أي : حذف المضافَ ، والتقدير : أهلكتنا أهلها .

(٥) أي : في قوله : فجاءها ، والتقدير : فجاء أهلها ، والتأنيث منظورٌ فيه إلى تأنيث اللفظ ، وهو القرية .

ذَكَرَ (١)، ومنه قولُ حَسَّانَ (٢) :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

فَذَكَرَ الضَّمِيرَ ؛ حَيْثُ أَرَادَ (٣) : ماء بَرْدَى .

وقد حَذَفُوهُ ، وَأَبْقَوْا المِضَافَ إِلَيْهِ عَلَى إِعْرَابِهِ ، كَقَوْلِهِمْ : " مَا كُلُّ سَوْدَاءَ

رَّةَ ، وَلَا بِيضَاءَ شَحْمَةً " (٤) ، وَيَقُولُونَ : " مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ وَلَا أَخِيهِ "

(١) أى : في قوله : " أو هم قائلون " ، والتذكير مراعاة للمضاف المحذوف .

قال الفراء في معاني القرآن ١ / ٣٧٢ : " رَدَّ الفَعْلُ إِلَى أَهْلِ القَرْيَةِ ، وَقَدْ قَالَ فِي أَوْلِهَا : " أَهْلَكْنَاهَا " وَلَمْ يَقُلْ : أَهْلَكْنَاهُمْ فَجَاءَهُمْ : وَلَوْ قِيلَ كَانَ صَوَابًا ، وَلَمْ يَقُلْ : قَائِلَةٌ وَلَوْ قِيلَ كَانَ صَوَابًا ، وَانظُرْ أَيْضًا : التَّبْيَانُ لِلْعَكْبَرِيِّ ١ / ١٥٥ وَابْنُ يَعِيشَ ٣ / ٢٦ .

(٢) ديوانه ١٢٢ .

وانظر : ابن يعيش ٣ / ٢٥ و ٦ / ١٣٣ والهمع ٤ / ٢٩١ والخزانة ٤ / ٣٨١ ومعجم ما استعجم ٢٤٠ .

البريصة : موضع بأرض دمشق . بردى : نهر بدمشق أيضا . يُصَفِّقُ : يُحَوَّلُ مِنْ إِنَاءٍ إِلَى آخَرَ ؛ لِيَتَصَفَّى بِوَحْيِيَّةِ التَّصْفِيقِ : التَّحْوِيلِ مِنْ صَفْقٍ إِلَى صَفْقٍ أُخْرَى : مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَى نَاحِيَةٍ . الرَّحِيقُ : السَّلْسَلُ : الصَّافِي مِنَ الخَمْرِ . وَالبَاءُ فِي قَوْلِهِ : بِالرَّحِيقِ : مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُهُ : يُمَزَّجُ بِالرَّحِيقِ .

(٣) وهذا هو الشاهد في البيت ، ولو لم يَمُ " بَرْدَى " مقام الماء في التذكير لقليل : تُصَفِّقُ ؛ لِأَنَّ " بَرْدَى " مِنْ صَيَغِ المَوْنِثِ .

(٤) انظر : مجمع الأمثال للميداني ٣ / ٢٧٥ وروايته : ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمره . وصدرة فقط في : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ٢ / ٢٨٧ ، ثم قال : " ومثله قولهم : ما كل بيضاء شحمة " . وَيُضْرَبُ فِي مَوْضِعِ التَّهْمَةِ .

و " ما مثلُ أخيكَ ولا أبيكَ يقولُ ذاك " ، ومنهُ قولُ الشَّاعر (١) :

أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ نَوَقَدُّ بِاللَّيْلِ نَارًا  
ولا يجوزُ الحذفُ - مع اللبسِ - إلا في الشعرِ ، كما قال ذو الرمة (٢) :

عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا      قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْحَرْبِ هَوْبَرُ  
يريدُ : ابنُ هَوْبَرِ .

والثَّاني : حَذَفُوا المضافَ إليه ، وأَبَقُوا المضافَ ، في قولهم : حينئذِ ،  
ويومئذِ ، أَي : حينَ إِذْ كَانَ ، وكقولك : مررتُ بكلِّ قائمًا ، أَي : بكلِّهم ، ومثله  
قولهُ تعالى : ﴿ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ (٣) ، ومنهُ قولهُ تعالى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ  
قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (٤) ، أَي : قَبْلَ كلِّ شَيْءٍ ، وبعدهُ .

(١) هو أبو دُوَاد . انظر ديوانه ٣٥٣ ، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدِيّ بن زيد . انظر ٣٧٦ ، ١٠٠٢ .

والبيتُ في ذيل ديوانِ عدِيّ بن زيد العبادي ١٩٩ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٦٦ ، وانظر أيضًا الأصول ٢ / ٧٠ ، ٧٤ والتبصرة ٢٠٠ وأمالي ابن  
الشجري ١ / ٢٩٦ والإنصاف ٤٧٣ وابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢ / ٥ و ١٠٥ / ٨  
و ١٠٥ / ٩ والمقرب ١ / ٢٣٧ والمغني ٢٩ وشرح أبياته ٢ / ١٦٥ و ٣ / ٣٠٤ و ٥ / ١٩٠ .

(٢) انظر : ديوانه ٦٤٧ .

والبيتُ من شواهد أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢ / ١٣٦ ، وانظر أيضا : تويل مشكل القرآن ٢٠١  
والجمهرة ٣ / ٣٠٥ وابن يعيش ٣ / ٢٣ والمقرب ١ / ٢١٤ والخزانة ٤ / ٣٧١ واللسان ( هَوْبَر ) .  
يقصد يزيد بن هَوْبَر ، من بني الحارث ، وكان من أشراقهم الذين قُتِلوا يومَ الكلاب الثاني ، وهو من  
أيام العرب المشهورة .

(٣) ٧٩ / الأنبياء . وتقدير المحذوف : وكلُّهم : انظر : ابن يعيش ٣ / ٢٨ .

(٤) ٤ / الروم .

الثَّالِثُ : حَذَفُوا الْمِضَافَ بِالْمِضَافِ إِلَيْهِ مَعًا ، فِي الشُّعْرِ ، قَالَ (١) :

وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إصْبَعًا

أَرَادَ : ذَا مَسَافَةٍ إصْبَعٍ .

الحكم العاشِرُ : مَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ

صَحِيحًا ، أَوْ مُعْتَلًّا .

فَالصَّحِيحُ : يُكْسَرُ أَبَدًا ، وَكَذَلِكَ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُعْتَلِّ ، نَحْوُ : غَلَامِي ،

وَدَلْوِي ، وَنَحْيِي ، وَكِسَائِي .

وَالْمُعْتَلُّ لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ بِالْأَلْفِ ، أَوْ الْيَاءِ ، أَوْ الْوَاوِ

فَالْأَلْفُ/ : تَبْقَى بِحَالِهَا ، وَتُفْتَحُ يَاءُ الْإِضَافَةِ ، نَحْوُ : عَصَائِي ، وَرَحَائِي ، ١/٩

إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ نَافِعٍ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾ (٢) ، وَقَدْ أَبْدَلْتُ

---

(١) هُوَ الْكَلْحَبَةُ الْعَرَبِيَّةُ ، يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَكَسَرَ الرَّاءَ ، نَسَبَهُ إِلَى عَرَبِينَ ، وَهُوَ جَدُّهُ الْقَرِيبُ ، وَيُقَالُ أَيْضًا : الْكَلْحَبَةُ الْيَرِبُوعِيَّةُ ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ الْبَعِيدِ . انظر : الْمُفْضَلِيَّاتُ ٢٢ .  
هَذَا عَجَزُ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

فَأُدْرِكُ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا

وَانظُرْ : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٤٣٦ وابن يعيش ٣/٣١ والمغني ٦٢٤ وشرح أبياته ٧/٣٠٣ والخزانة  
٣٨٨/١ و٤٠١/٤ .

الضَّمِيرُ فِي " جَعَلْتَنِي " لِلْعَرَادَةِ ، وَهِيَ فَرَسُهُ . حَزِيمَةٌ ، بَزْنَةٌ . زَيْبِيَّةٌ ، اسْمُ رَجُلٍ يَرِيدُ الشَّاعِرُ  
أَسْرَهُ .

(٢) ١/١٦٢ / الأَنْعَامِ . وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " مَحْيَايَ " حَيْثُ قُرَأَ نَافِعٌ بِالْإِسْكَانِ ، كَمَا رَوَى عَنْهُ  
قَالُونَ ، وَعَنْ وَرْثٍ : الْوَجْهَانِ ، انظر : الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرْآنِ السَّبْعُ لِمَكِّي ١/٤٥٩ وَالْإِقْتِنَاعُ لِابْنِ  
الْبَيْهَقِيِّ ٦٤٥ .

هُذَيْلٌ<sup>(١)</sup> في المفرد منها ياءٌ ، وأدغمتها في ياءِ الإضافة ، فقالت : عَصِيٌّ ،  
وقالوا جميعاً : لَدَيٌّ ، وَعَلَى ، وَالِيٌّ .  
وَأَمَّا الْيَاءُ : فلا يخلو : أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا ، أَوْ يَنْكَسِرَ .  
فَالْمُنْفَتِحُ : كِيَاءِ التَّثْنِيَةِ ، وَالْمُصْطَفَيْنِ ، وَالْأَسْقَيْنِ ، فَتُدْغَمُ فِي يَاءِ  
الإضافة ، وَيُفْتَحُ مَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ : غُلَامِيٌّ ، وَ : مُصْطَفِيٌّ .  
وَالْمَنْكَسِرُ : كِيَاءِ الْجَمْعِ ، فَتُدْغَمُ فِي يَاءِ الإضافة ، مَفْتُوحَةً ، نَحْوُ : زَيْدِيٌّ .  
وَنونُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فِي ذَلِكَ مَحذُوفَةٌ .  
وَأَمَّا الْوَاوُ : فلا يخلو أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا أَوْ يَنْضَمَّ ، كَ " الْمِصْطَفُونَ " ، وَ  
" الْمُسْلِمُونَ " ، وَحُكْمُهَا فِي الْحَالِيْنَ ، حُكْمُ الْيَاءِ فِي حَالِيْهَا ، وَلَا فَرْقَ .  
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السُّتَّةُ الْمُعْتَلَّةُ : فَمِنْهَا أَرْبَعَةٌ مَتَى أُضِيْفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ  
كُسِرَتْ أَوْ أُخْرِجَتْ ، وَسَكَنَتِ الْيَاءُ ، تَقُولُ : هَذَا أَبِي ، وَأَخِي ، وَحَمِي ، وَهَنِي .  
وَأَمَّا الْفَمُ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : فِيٍّ ، فَيُدْغَمُ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ :  
فَمِي .

وَأَمَّا " نُو " : فلا يُضَافُ إِلَّا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ ، فِي الْأَكْثَرِ ،  
وَمِنْهُمْ مَنْ يُضَيِّفُهُ إِلَى الْمُضْمَرِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup> .

(١) ذكر ذلك الزمخشري في الفصل ٣ / ٣١ ولم يتابعه ابن يعيش ؛ إذ قال في الشرح ٣ / ٣٣ : " ومن العرب من يقلب هذه الألف ياءً في الإضافة إلى ياء المتكلم ، فيقول : هَوِيٌّ وَعَصِيٌّ وَهَدِيٌّ وهكذا لم ينسب ابن يعيش هذا الإبدال إلى هذيل خاصة ، كما صنع الزمخشري ، وانظر - إن شئت - في تحقيق المسألة : " اللهجات في الكتاب لسبويه ، أصواتاً وبنية : تأليف صالحة راشد غنيم آل غنيم ٢٦٤ - ٢٦٧ .

(٢) انظر ص ٢٦-٢٨ .

وأجاز المبرّدُ: أَبِي وَأَخِي، مُشَدَّدًا (١) وَأَنْشَدَ (٢):  
وَأَبِيَّ مَالِكَ نُوَ الْمَجَازِ بَدَارِ  
وَمَنْ مَنَعَ (٣) مِنْهُ أَوْلَ هَذَا عَلَى الْجَمْعِ، وَحَدَفَ نُونَهُ؛ بِالْإِضَافَةِ.

---

(١) نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الْمَبْرَدِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ النَّحَاةِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى كَلَامٍ لِلْمَبْرَدِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كِتَابِهِ حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَانظُرْ: ابْنُ يَعِيشَ ٣٦ / ٣.

(٢) الْمَوْجِزُ الْمُسْلِمِيُّ.

وَهَذَا عَجَزُ الْبَيْتِ، وَصَدْرُهُ:

قَدَرُ أَلْحَكْ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى

انظُرْ: "كِتَابُ الشَّعْرِ" لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ ١١٦ وَالْمَسَائِلُ الْعَضْدِيَّاتُ ٦٣ وَابْنُ يَعِيشَ ٣٦ / ٣  
وَالْمَغْنَى ٢٩٢ وَشَرْحُ أَبِيئَاتِهِ ٧ / ٣٠، ٣٢، وَالْخَزَانَةُ ٤ / ٢٦٧ وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ ٦٣٥ وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ  
١٣ / ٢٠٠.

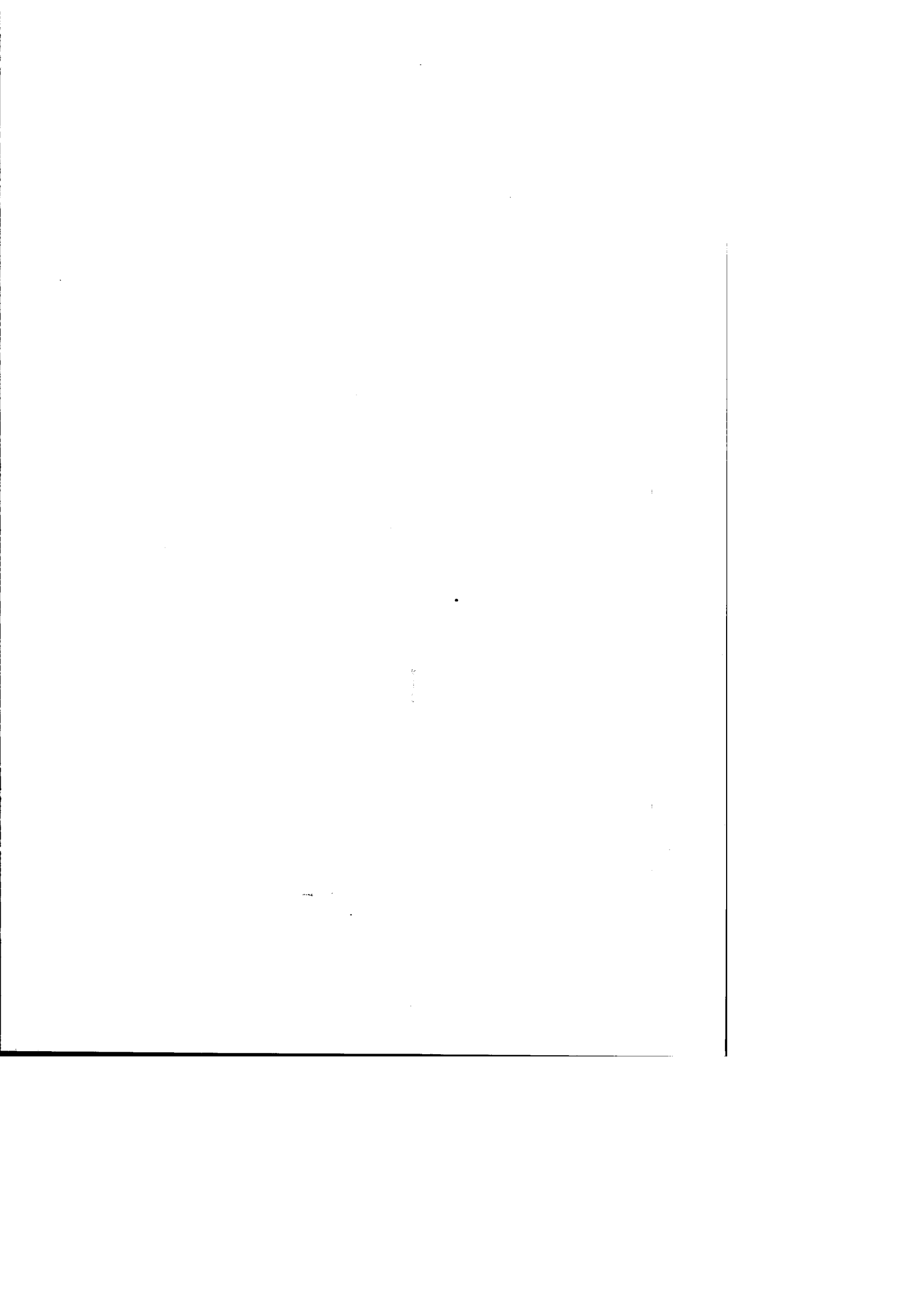
ذُو الْمَجَازِ: سَوَّقُ كَانَتْ لِلْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

(٣) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، انظُرْ "الشَّعْرُ" وَ"العَضْدِيَّاتُ" فِي الْمَوْضِعَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَفِيهِمَا التَّأْوِيلُ  
الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ.

وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْخَزَانَةِ:

"وَكَلَامُ الْمَبْرَدِ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ".





انتهى المجلد الأول من الجزء الأول  
ويليه المجلد الثاني ويبدأ  
بالباب الثالث عشر في التوابع

مطابع جامعة أم القرى